

الْبَيْتُحُ وَالْكَمْبَلُ

لِشَيْخِ ابْنِ عَقِيلٍ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

دار البخاري  
السعودية، بريدة









# التوضيح والتكميل

لشيخ ابن عقيّل

تأليف

محمد عبد العزيز الفحل

المفتش العام السابق للغة العربية والشؤون الدينية  
بوزارة التربية والتعليم

الجزء الأول

يطلب من المكتبات الشهيرة بجمهورية مصر العربية  
ومن المؤلف بعنوانه

٢٠٥ شارع الفريق عزيز المصري  
« جسر السويس سابقاً » بصر الجديدة  
تليفون ٨٧٦٣١٦

الطبعة الثانية

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

## أيها القارئ الكريم

تحيتي إليك وتقديرى . وبعد : فأرجو أن تلاحظ ما يأتى :

١- أنى أجملت أحياناً إعراب بعض الكلمات - كما تركت إعراب بعضها ،  
لوضوح ذلك وتكرره كثيراً .

٢- ذكرت بعض العائل النحوية لبعض الأمور الواقعة ، أو الآراء الراجحة  
إتباعاً للمقلمين ، وتقديراً لجهودهم وعمق بحوثهم ، وشحذاً للأذهان ، وإن  
كانت العلة الحقيقية : هى الورود عن العرب فى الأساليب الصحيحة المتنوعة .

٣- لم أرد الإتيان بنماذج للإجابة فى بعض الموضوعات ؛ اكتفاء بالأمثلة  
والبماذج التى أتى بها الشارح وهى كثيرة ومتنوعة ، وبما أوردته من زيادات ،  
على أن ذلك أجدر بالمبتدئين - لا بك أيها المشرف على النهاية .

٤- أتيت على كثير من الشواهد التى استشهد بها غير الشارح ؛ لشهرتها ،  
ولتكون كالتطبيق على ما جاء به .

٥- لا يستطيع الإنسان مهما بذل من جهد ، وأوتى من وعى - أن يبلغ  
مرتبة الكمال ، فن عثر على مأخذ فليفضل مشكوراً بتنبئى إليه لأتداركه فى  
الطبعات التالية إن شاء الله ، وبه العون والتوفيق .

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى شرف الإنسان بأصغريه قلبه ولسانه ، وفضله على جميع المخلوقات بنعمتي عقله وبيانه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أرسله ربه رحمة للعالمين ، وأنزل عليه القرآن بلسان عربى مبين ، وعلى آله وأصحابه ومن نحا نحوهم إلى يوم الدين .

وبعد : فإن متن الألفية للإمام ابن مالك - خير ما ألف نظماً فى نحو اللغة العربية ، وقد شرحه كثيرون من العلماء المحققين ، ومنهم : الإمام جلال الدين ابن هشام المصرى ؛ فقد بسط القول فيه فى كتابه : « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » . وقد وضعت شرحاً عليه أسميته : « منار السالك إلى أوضح المسالك » ، سائرت فيه ابن هشام ولم أجد عن نهجه ، ولهذا أوردت الألفية دعماً لأقواله لا غير . وقد جال بخاطري أن أضع شرحاً لهذا المتن العظيم ؛ يوضح معانيه ويبين أغراضه ومراميها ، ولكنى وجلت كثيرين من الأفاضل الذين لا الحق بغبارهم - قد سبقوني إلى ذلك . ولما كان شرح ابن عقيل المصرى خير هذه الشروح ؛ لمسهولته وإحاطته وقرب مأخذ - رأيت أن أشرف بالتعليق على هذا الشرح وكفى . ويتلخص المنهج الذى سلكته فيما يأتى :

- ١- إعراب المتن إعراباً مناسباً ضارباً صفحاً عن التفصيل الذى يعرفه المبتدئون .
- ٢- إعراب الشواهد كذلك ، ونسبها إلى قائلها ما أمكن ذلك ، وبيان مجمل معانيها ، وموضع الشاهد فيها .

٣- إيضاح المجهول من شرح ابن عقيل ، وتفصيل المجهول منه ، وتكميل الناقص الذى لا يد من معرفته . ثم إضافة الموضوعات التى أغفلها ابن مالك وبخاصة تصريف الأفعال ؛ ليكون الكتاب مغنياً بنفسه فى القواعد النحوية والصرفية .

٤- تعريف مختصر بأئمة النحاة والقراء الذين استشهد الشارح بأقوالهم .

٥- الإتيان عقب كل باب بطائفة من الأسئلة ؛ تتناول أهم مسائل الباب ثم إتباع ذلك بتطبيقات مختارة من الحكم والأمثال ، وجيد الشعر والنثر العربى ، وأهم الحوادث التاريخية وغيرها - على النحو الذى سلكته فى كتابي : « منار السالك » ؛ فإن الأمثلة والقرينات تعود للدارس استعمال القاعدة فى دنيا القول والكتابة .

والله المستول أن يجعل على خالصاً لوجهه الكريم إنه سميع مجيب . المؤلف

## تعريف مختصر بالامامين الجليلين ابن مالك و ابن عقيل

**ابن مالك :** هو الإمام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الطائي . ولد بمدينة « جيان » بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ ، ثم انتقل إلى دمشق ونشأ بها . وقد انصرف إلى العلوم العربية فأقنها ، وبرز فيها حتى بلغ الغاية ، وكان في النحو والصرف بجزاً لا يشق بلجه ، كما كان إماماً في القراءات ، وإليه المنتهى في اللغة . أما نظم الشعر فكان عليه سهلاً ، وله طبعاً ، مع صلق في اللهجة ، وفصاحة في اللفظ والأسلوب . وقد أقام بدمشق يدرس ويصنف ، وتخرج عليه كثيرون . ومن مشايخه : ابن يعيش صاحب المفصل ، وأشهر مؤلفاته : الألفية ؛ التي نحن بصدد الكلام عنها ، والتسهيل ، ولامية الأفعال ... إلخ . ويعتبر ابن مالك أشهر علماء النحو في مختلف العصور . وقد قلم القاهرة ، ثم عاد إلى دمشق حتى وافاه الأجل بها في الثاني عشر من شعبان سنة ٦٧٢ هـ مغفوراً له إن شاء الله .

**ابن عقيل :** هو الإمام العالم النائع الصيت ، قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين ، المشهور بابن عقيل المصري ، من نسل عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه . ولد في المحرم سنة ٦٩٨ هـ واشتغل بالعلوم الدينية والعربية ، فكان مبرزاً في القراءات والفقه والتفسير . أما النحو والصرف فكان لا يبارى فيها . ولقد قال فيه الإمام أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥ : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » . ويعتبر ابن عقيل من العلماء المصريين الذين رفعوا منار اللغة العربية عالياً . وله مؤلفات كثيرة ؛ من أشهرها وأجلها - شرحه هذا على ألفية ابن مالك ، وقد انتشر وذاع صيته في جميع الأقطار وهو بذلك جدير . وقد علق عليه بما يسمى « حاشية » - كثيرون ؛ منهم : المحقق الضليح الشيخ محمد الحضري اللعياطي المتوفى سنة ١٢٨٨ ، رحمه الله وجزاه عن العلم والبحث المستفيض - خيراً .

وتوفي ابن عقيل - رحمه الله - في شهر ربيع الأنور سنة ٧٦٩ هـ ، وترك وراءه ذكراً طيراً ، وصيلاً ملوياً ، باقياً على مر السنين .

## مقدمة هامة

معلوم أن العرب في جزيرتهم كانوا يتكلمون العربية بالسليقة ، وكان اتصالهم بمن حولهم قليلا ؛ واستمروا على ذلك حتى جاء الإسلام وانتشر خارج الجزيرة العربية ، فاضطروا للاختلاط بغيرهم . ووجد عليهم كثيرون من الأعاجم للحج والتجارة وتبادل المنافع ، فأخذ الفساد يلب في سلبقتهم ، وسرى شيء من اللحن في لغتهم ، وساعد على ذلك أنها لغة معربة يسرع إليها اللحن .

وقد ظهر اللحن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقد روى أن رجلا لحن في حضرته ، فقال لمن حوله : « أرسلوا أئناكم » ، فحمل ذلك المفكرين على وضع قواعد لحفظ اللغة من هذا الفساد ، وهي لغة القرآن والحديث .

وقيل : إن أبا الأسود الدؤلي البصري المتوفى سنة ٦٧هـ - أول من بدأ هذا العمل ووضع أساس النحو ؛ وذلك بضبط المصحف ، ووضع علامات تدل على الحركات المختلفة ، ثم أعقبه العلماء وتوسعوا فيما بناه أبو الأسود ، وأثاروا بعض مسائل في النحو حول آيات من القرآن وآيات من الشعر . وقيل : إن عيسى ابن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩هـ جمع تلك المسائل المتفرقة في كتابين : سمي أحدهما : « الجامع » والآخر : « الإكمال » ، ولكن لم يصل إلينا شيء عنهما .

وجاء معجزة القرن الثاني - الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥هـ ، فعكف على دراسة هذا العلم ، وأعمل فكره وذكاءه في تتبع النصوص والشواهد ، واستنباط القواعد منها . وكان له الفضل الأكبر في إرساء قواعده ، ووضع أصول مسائله - على غلط يقرب من النحو الذي نعرفه الآن . ولم يؤلف في ذلك كتاباً ، وإنما أوحى بعلمه ونتائج دراسته إلى تلميذه ( سيويه ) الذي ضم إلى آراء أستاذه - علمه ودراساته ، وعلم العلماء في عصره ، ثم رتب ذلك كله وأودعه كتابه المعروف : « كتاب سيويه » الذي نال ثقة العلماء من بعده ، ولا يزال مرجعهم إلى اليوم ، وكل ما ألف بعلمه مستمد منه ، وإذا أطلق لفظ « الكتاب » انصرف إليه .

وقد كان القرآن ، والحديث ، والشعر العربي الموثوق بصحته ، ومشافهة العرب والرحلة إليهم في بواديهم وغير ذلك — أساس تلك الدراسات المختلفة ، وتحمل العلماء في تتبع النصوص الصحيحة المتنوعة لاستنباط القواعد العامة منها — كثيراً من المشاق والمتاعب ، وبذلوا في ذلك جهداً من النفس والمال يحل عن الوصف والاحتمال ..

ولما كانت قبائل العرب ليست في مستوى واحد من الفصاحة والسلامة من الخطأ ؛ بسبب الاختلاط بالأعاجم ، وقرب بعضها من الحضرة — تحرى العلماء الأخذ عن القبائل الموثوق بها ، وهم : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين . واستبعدت قبائل : حمير ، ونخع ، وجطام ، وقضاعة وغسان ، ولإباد ، وثقيف ، وغيرهم ؛ لمجاورتهم الأعاجم ، وتسرب اللحن إليهم .

وقد كان علماء البصرة بالعراق أول من عنى بتلوين النحو ووضع قواعده بعد الدرس والاستقرار في أكثر القبائل العربية ، ورأوا التزام هذه القواعد ~~وأهلروا~~ ، وأهلروا ما خرج عنها من الأساليب العربية في القبائل التي لم ينضوا بها ، واعتبروه شاذاً أو خطأ ، مع أنه قد يكون في الواقع غير ذلك . وإذا ورد ما يناقض قواعدهم من أقوال الموثوق بهم ، ولا مجال للطعن فيه — تأولوه وتكلفوا في تخرجه . وإذا أعجزهم ذلك قالوا إنه ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو تشدد صارم من البصريين ؛ لأن اللغات بلهجاتها المختلفة لا تخضع للقياس ولا للقواعد العامة ، وسيمر بنا في هذا الكتاب أمثلة كثيرة توضح ذلك .

ويعتبر سيويه وكتابه — على رأس المذهب البصرى ، ومن أشهر علمائهم : أبو عمرو بن العلاء ، والأخفش ، ويونس بن حبيب ، واليزيدى ، والجرى ، والمازنى ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والقاسى ، وغيرهم .

ثم جاء علماء الكوفة بعد ذلك بنحو قرن من الزمان ، ودرسوا الأسس والقواعد التي وضعها البصريون ، فوجدوا في بعضها قصوراً ؛ نتيجة استقراء ~~نقص~~ وإهمال لغات بعض القبائل . وكان الكوفيون أكثر رواية للشعر من البصريين ؛ لهذا رأوا احترام ما ورد عن العرب ، وأجازوا استعماله ولو لم يمر

على القواعد التي وضعها البصريون ، فنشأ عن ذلك اختلاف بينهما في كثير من القروع النحوية . وعلى رأس الكوفيين : أبو جعفر الرواسي ، وطميلناه : الكسائي ، والقراء . ومن أشهر علمائهم : هشام بن معاوية الضرير ، وابن السكيت ، وابن الأعرابي ، والطّوال ، وثلث ، وابن كيسان ، والأبناري وغيرهم . وسنذكر تعريفاً مختصراً بكل من يرد ذكره من علماء المنهين وغيرهم — في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله .

وقد حدثت بين الفريقين خلافات ومناظرات ؛ ابتدأت هادئة بين الخليل والرواسي ، ثم اشتدت بين سيويه والكسائي ومن جاء بعدهما ، واستمرت إلى أواخر القرن الثالث ، ثم خفت حدة الجدل بعد ذلك ، والتقى الفريقان وامتزج المنهبان .

وقد كان لهذه المنافسة أثر حسن في تجلية بعض القواعد ، وتوضيح كثير من المسائل . والحق أن البصريين كانوا أكثر استنباطاً ، وأوثق رواية ؛ لتردد فصحاء العرب على البصرة أكثر من الكوفة . وقد كان لسبقهم في وضع القواعد النحوية ، واعتقادهم بأنفسهم — أثر كبير في انتشار المنهج البصري وذيوعه . ولكن هذا لا يمنع من الأخذ بآراء الكوفيين في بعض مسائل الخلاف تيسيراً وبعداً عن التكلف الذي يرتكبه البصريون أحياناً لدعم آرائهم ؛ فقد بينا أن كثيراً مما يعلّمه البصريون خطأ أو شاذاً — هو في الواقع لغات لبعض القبائل العربية .

وقد وضع الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأبناري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ كتاباً سماه : « الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » ذكر فيه مائة وإحدى وعشرين مسألة وقع فيها خلاف بينهما .

ولعل من المفيد أن أذكر لك نموذجاً مختصراً من ذلك :

١ — دخول اللام في خبر « لكن » . يميزه الكوفيون : قياساً على « إن » ، ولوروده في قول الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى حَوَانِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

وعنّاه البصريون ، ويقولون إن مثل هذا شاذ .

٢ — تقديم معمول اسم الفعل عليه . يميزه الكوفيون ؛ لقيام اسم الفعل ، مقام الفعل ، ولوروده في قوله تعالى : « كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » ، وعنه البصريون ويؤولونه .

٣ — بناء ما فيه « آل » . يميزه الكوفيون ؛ لوروده في قول الشاعر :

• فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَا •

وعنه البصريون ؛ لئلا يجمع تعريفان في كلمة ، ويؤولونه

٤ — العطف على الضمير المخفوض . يميزه الكوفيون ؛ لوروده في قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) يخفص الأرحام في قراءة حمزة . وقال الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَانْهَبْ قَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ  
بِخَفْضِ الْأَيَّامِ عَطْفًا عَلَى الْكَافِ فِي « بكَ » ، وعنه البصريون ويؤولون ذلك .  
٥ — إضافة التثنية إلى العشرة . أجازها الكوفيون ؛ لأن النيف اسم مظهر  
كثيره من الأسماء ، فيقولون : خمسة عشر ، واحتجوا بقول الشاعر :

كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقَاقِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ  
وعنه البصريون ؛ لأنهم جعلوا الكلمتين اسمًا واحدًا ، ولا يجوز إضافة  
الاسم الواحد بعضه إلى بعض .

٦ — منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة . أجازها الكوفيون ؛  
لوروده كثير آفي الشعر ، كقول حسان بن ثابت :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَلُّوا أَرْزَهُ يَحْنِنُ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

فترك صرف « حنين » وهو منصرف . ومنعه البصريون محتجين بأن الأصل  
في الأسماء الصرف ، وذلك يؤدي إلى لبس ما ينصرف بما لا ينصرف ، وتأولوه .

٧ — اسم « لا » المفرد النكرة ، معرب أو مني ؟ ذهب الكوفيون إلى أنه  
معرب ، نحو : لا رجل في النار . وذهب البصريون إلى أنه مني على الفتح  
ولكل حججه المبسوطة في الكتاب ... وهكذا .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَخَذْتُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ  
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُتَكَمِّلِينَ الشُّرَفَا  
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْسَةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَخْرُجَةٌ<sup>(١)</sup>

(١) « قال محمد » فعل ماض وفاعل « هو ابن مالك » مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة لا محل لها من الإعراب ، وهى معترضة بين القول ومقوله وهو : أحمد .. إلخ ، تمييز الناظم من يشاركه فى الاسم . وكان حتى « ابن » أن يعرب نعتاً لمحمد ، ولكن قطعه عنه وجعله خبراً لضميره ؛ لما ذكرنا . « أحمد » فعل مضارع وفاعله مستر وجوباً تقديره أنا « ربى » مفعوله منصوب بفتح مقدره على ما قبل ياء التكلم المضاف إليها . « الله » بدل من ربى أو عطف بيان له . « خير مالك » حال لازمة ومضاف إليه ، وجملة أحمد ... إلخ فى محل نصب مفعول قال ، ويقال لها مقول القول . ويجوز فى « خير » أن يكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً تقديره : أمدح . « مصلياً » حال من ضمير أحمد . « على النبى » جار ومجرور متعلق بمصلياً « المصطفى » نعت للنبى مجرور بكسرة مقدره على الألف للتخبر . « وآله » مطلق على النبى والماء مضاف إليه . « المتكلمين » نعت لآل مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وهو اسم فاعل يحتاج إلى فاعل هو ضميره المستتر . « الشرفا » بفتح الشين - مفعول المتكلمين والألف للإطلاق ويضم الشين نعت ثان لآل ، ويكون مفعول المتكلمين محذوفاً - أى المتكلمين أنواع الفضائل « وأستعين » الواو عاطفة ، « أستعين » فعل مضارع والفاعل أنا « الله » منصوب . على التعظيم ، وجملة أستعين وما تعلق بها فى محل نصب معلقة على الجملة السابقة الواقعة مقول القول . « فى ألفية » متعلق بأستعين . « مقاصد النحو » مبتدأ ومضاف إليه ، والمراد بمقاصد النحو : أغراضه ومسائله « بها » جار ومجرور متعلق بمحوى الواقعة خبراً لمقاصد وسكنت للضرورة . ومعنى محوى - مجموعة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر نعت أول لألفية ( والمعنى ) أطلب العون من الله على نظم أرجوزة عليها ألف بيت نحوى أغراض النحو وأهم مسأله وقضاياها . والنحو كما يقول القشبرى فى صبح الأعشى ، هو : ميزان -

(تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ وَتَبْسُطُ الْبَيْتَ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ  
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ مَحْظٍ فَاتِّقَةَ الْفَيْسَةِ ابْنَ مَعْطٍ  
وَقَوْ يَسْتَقِي حَازِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا  
وَاللَّهُ يَقْبِضُ يَهَيْكُ وَافْسِرَ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ<sup>(١)</sup>)

= العربية والقانون الذي تحكم به في كل صورة من صورها . ويعرفه العلماء بأنه : علم تعرف به أحكام الكلمات العربية في حالة إفرادها — من إعلال ، وإدغام ، وحذف ، وإبدال ... إلخ ، وفي حالة تركيبها — من إعراب ، وبناء ، وما يتبع ذلك . وهو بهذا يرادف علم العربية ، ويشمل قسمي النحو والصرف .

(١) « تقرب » فعل مضارع وفاعله يعود على ألفية « الأقصى » مفعول تقرب ومعناه الأبعد « بلفظ » متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ ، « وتبسط » البتة بوعده منجز « إعرابه كالمشعر الأول » وجملا تقرب وتبسط وما يتعلق بهما — نعتان لألفية معطوفان على النعت الأول . والمراد أنها تقرب المعاني البعيدة باللفاظ مختصرة ، وتمنح قارئها فوائد كثيرة بمجرد سماعها ، كالكرم الذي يبذل السطاء وفاء بوعده . وتقتضي رضاً « فعل مضارع وفاعله يعود على ألفية ومفعول به . « بغير » متعلق بمحطوف نعت لرضاً « محظ » مضاف إليه « فائقة » حال من فاعل تقتضي وهو اسم فاعل وفاعله يعود على ألفية « ألفية » مفعول لاسم الفاعل « ابن معط » مضاف إليه ، وجملة تقتضي وما تعلق بها نعت لألفية . وابن معطى : هو الإمام العلامة الشيخ زين الدين أبو الحسين يحيى ابن معطى ، ولد سنة ٥٦٤ هجرية ، وسكن دمشق طويلاً ، ثم قدم القاهرة وتصدر لتدريس العلوم العربية بجامعة عمرو بن العاص ، إلى أن توفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨ هـ ، ودفن بقرب الإمام الشافعي . وله ألفية مشهورة في النحو ؛ فقد كان إماماً مبرزاً في العربية ، شاعراً عسناً ؛ نظم كتاب الجمهرة لابن دريد وشرح أبيات سيويه . ويختار ابن مالك من تلاميذه ، ولهذا نوه بفضلها ، وإن كان ذكر أن ألفتها تفوق ألفية ابن معطى ، لأنها استوعبت أحكاماً ومسائل أكثر « وهو ، الواو للاستئناف هو ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » متعلق بمحاضر الواقع خبراً للمبتدأ ، والباء للسمية « تفضيلاً » مفعولاً لمحاضر لأنه اسم الفاعل وفاعله مستتر تقديره هو « مستوجب » خبر ثانٍ لهو ، وفاعله مستتر كذلك فيه « ثنائى » مفعوله ، وهو مصدر مضاف لياء المتكلم « الجميلاً » نعت لثناء =

## الكلام وما يتألف منه<sup>(١)</sup>

(كَلَامًا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَلَسْتِمٌ وَأَسْمٌ ، وَفَعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمَةُ  
وَاحِدَةٌ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمُ<sup>(٢)</sup>)

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن : اللفظ المفيد فائدة  
يَحْتَسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup> . فاللفظ : جنس يشمل الكلام ، والكلمة ،

= والألف للاطلاق . والله الوالو استتافية واسم الجلالة مبتدأ « يقضى » الجملة  
خبر المبتدأ « بهيات » متعلق يقضى « وافرة » نعت لهيات ، وسكن الروى .  
« لى وله فى درجات » كل منها متعلق يقضى - أو محطوف صفة لهيات  
« والآخرة » مضاف إليه . وحمله والله يقضى ... إلخ خبرية لفظاً أريد بها النحاء ؛ أى  
اللهم اقض بذلك . وقدم نفسه ؛ لأن الرسول عليه السلام كان إذا دعى بدأ  
بنفسه ، وعمم النحاء للمسلمين ؛ ليكون أقرب للإجابة ، غفر الله لنا وله  
والمسلمين آمين .

(١) « الكلام » خبر مبتدأ محذوف بخلف مضافين - أى هنا ياب شرح  
الكلام وشرح ما يتألف منه الكلام ، وقد اختصر لوضوحه .

(٢) « كلاماً » مبتدأ ومضاف إليه « لفظ » خبر المبتدأ « مفيد » نعت اللفظ  
« كاستقم » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفيد ، وهذا الإعراب على جعل  
« استقم » من تمام التعريف وهو ما جرى عليه الشارح ، وإن جعل مثلاً فهو خبر  
مبتدأ محذوف - أى وذلك كاستقم ، وعلى الحالين قد جرت استقم بالكاف لأنه  
قصده لفظه « واسم » خبر مقدم « وفعل ثم حرف » معطوفان على اسم « الكلم »  
مبتدأ مؤخر « واحده كلمة » مبتدأ وخبر « والقول » مبتدأ « عم » فعل ماض  
وقاعله يعود على القول والجملة خبر المبتدأ ، وهو مشدود وقد سكن الروى .  
ويجوز أن يكون « عم » اسم تفضيل حلفت همزته كما فى خير وشر ، وأصله  
أعم ، فيكون خبر المبتدأ « وكلمة » مبتدأ أول « بها » متعلق بيوم « كلام » مبتدأ  
ثان « قد » حرف ت قليل « يؤم » مضارع مبنى المجهول - معناه يقصد ، وتائب  
الفاعل يعود على كلام والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر  
الأول .

(٣) أى من المتكلم ، وذلك بأن يقتنع السامع ولا يطلب المزيد من المخاطب .

والكَلِم . ويشمل المُهْمَلُ كَثِيرٌ ، والمُسْتَعْمَلُ كَثِيرٌ . وفيد : أخرج  
للمُهْمَل . وفائدة يحسن السكوت عليها : أخرج الكلمة ، ويضُرُّ الكَلِم -  
وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يُحَسِّنِ السكوت عليه -  
نحو : إن قام زيد .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو : زيد قائم ، أو من فعل  
واسم كقام زيد - وكقول المصنف : استقيم ؛ فله كلام مركب من  
فعل أمر وفاعل مستتر ، والتقدير ، استقيم أنت . فاستغنى بالمثل عن  
أن يقول : فائدة يحسن السكوت عليها . فكأنه قال : الكلام هو اللفظ  
المفيد فائدة كفائدة استقيم .

ولما قال المصنف : كلامنا ؛ ليعلم أن التعريف إنما هو الكلام في  
اصطلاح النحويين - لا في اصطلاح اللغويين . وهو في اللغة : اسمٌ  
لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد<sup>(١)</sup> .

وَالْكَلِمُ : اسمٌ جَنَسٌ<sup>(٢)</sup> وَاحِدُهُ كلمةٌ وهي : إما اسم ، وإما فعل ،  
(١) الذي في كتب اللغة : أنه عبارة عن القول أو ما كان مكتوباً بنفسه في  
أداء المراد منه كالخط ، والرمز ، والإشارة .

(٢) أى اسم جنس جمعى . واسم الجنس هو : ما وضع للحقيقة من  
حيث هي ، وينقسم قسمين : اسم جنس جمعى ؛ وهو ما يدل على أكثر من  
أثنين ، ويفرق بينه وبين واحدة ؛ إما بالهاء وتكون في المفرد غالباً كتمر وتمرّة ،  
وشجر وشجرة ، ومنه كَلِم وكَلِمَة . ونادر أن تكون الاء في الجمع مثل «كَمْ»  
لواحدة «وَكَاة» لكثير - وإما بالياء في المفرد ؛ كروم ورومى وترك  
وتركى . واسم جنس إفرادى ؛ وهو ما يصدق على القليل والكثير بلفظ واحد ؛  
فهو موضوع للحقيقة لا بقصد قلة وكثرة ، كماء - تراب - وعسل - ونخل . وقد يقال :  
إن بعض المجموع يفرق بينه واحده بالهاء ، كغربة وفري ، ومليحة وملى ،  
فكيف يفرق بينه وبين اسم الجنس الجمعى ؟ والجواب أن جمع التكثير له  
أوزان معروفة - أما اسم الجنس فلا وزن له ، وإذا عاد الضمير ونحوه على  
الجمع روعي في ذلك الجمعية فيؤنث ، أما اسم الجنس فيجوز في صفته أو  
ضميره : الإفراد والتذكير باعتبار قطعه ، والتأنيث على تأويل معنى الجماعة =

وإما حرف ، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان - فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها - بل في غيرها - فهي الحرف .

والكَلِمُ : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيد .  
والكلمة : هي القبط للوضع لمعنى مفرد ، فقولنا : للوضع لمعنى - أخرج للمهمل كثير ، وقولنا : مفرد - أخرج الكلام ، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - أن القول يعم الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكَلِم والكلمة أنه قول<sup>(١)</sup> وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد . ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام<sup>(٢)</sup> ، كقولهم ، في « لا إله إلا الله » : كلمة الاخلاص<sup>(٣)</sup> وقد يجتمع الكلام والكلم في الصلوة ، وقد ينفرد أحدهما . فمثال اجتماعهما : قد قام زيد ، فإنه كلام ، لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكَلِم ، لأنه مركب من ثلاث كلمات . ومثال انفرد الكَلِم : إن قام زيد : ومثال انفرد الكلام : زيد قائم .

= نحو : ( إليه يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ - أَعْجَازُ نَحْلٍ خُلُوبَةٍ ) . ويجوز مراعاة معناه ، فيوصف بالجمع نحو : ( والنحل باسقات - السحاب الثقال ) .

(١) وقد ينفرد القول في نحو : نور المصباح - وغلاف المصحف ، وعلى هذا فيبين الكلام والكلم والكلمة - عموم وخصوص مطلق ، تجتمع ، وينفرد الأعم .

(٢) أى على سبيل المجاوز ، من باب تسمية الشيء باسم جزئه .

(٣) وكقولهم : كلمة التوحيد - يريدون لا إله إلا الله ، مثله قوله تعالى : ( كَلَّا إنها كلمة ) فإن الضمير في إنها راجع إلى قوله تعالى : ( رب ارجعون لمعلى أعمل صالحاً ) وقول الرسول : « أصلق كلمة قالها شاعر - كلمة ليبي » يريد قول ليبي بن ربيعة العامري ، :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادِ، وَأَنَّ وَتُسَدِّ - لِلْأَسْمَاءِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ<sup>(١)</sup>

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - في هذا البيت علامات الاسم .

فمنها الجر : وهو يشمل الجر بالحرف ، والإضافة ، والتبعية ،

نحو : مَرُوتٌ بِظِلَامٍ زَيْدٌ الْفَاضِلُ ، فالظلام مجرور بالحرف ، وزيد

مجرور بالإضافة ، والفاضل مجرور بالتبعية<sup>(٢)</sup> . وهو أشمل من قول

غيره : بحرف الجر ، لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ، ولا الجر بالتبعية<sup>(٣)</sup> .

ومنها التَّنْوِين<sup>(٤)</sup> : وهو على أربعة أقسام :

[ تَنْوِينُ التَّمْكِينِ ]<sup>(٥)</sup> وهو اللاحق للأسماء المعربة ، كزَيْدٍ ، وَرَجُلٍ - [ لا جمع

المؤنث السالم ، نحو : مُسَلِّمَاتٍ - [ ولا نحو : جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ . وسيلقى حكمها .

[ وَتَنْوِينُ التَّنْكِيرِ ] وهو اللاحق للأسماء المبنيّة<sup>(٦)</sup> فرقاً بين معرفتها

(١) « بالجر » متعلق بحصل ، « والتنوين ، والتناد ، وأل ، ومسد » معطوفات على الجر « للاسم » متعلق بمحذوف خبر مقلّم « تميّز » مبتدأ مؤخر « حصل » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر منع منه سكون الروى ، وفاعله يعود إلى تميّز ، والجملة صفة لتميّز .

(٢) الحق أن الجار في الإضافة هو المضاف لا الإضافة ، وفي التبعية عامل المتبوع من حرف ومضاف - في غير البذل - لا التبعية .

(٣) لأن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : سررت من أن فهمت .

(٤) وهو نون ساكنة زائدة ، تلحق الآخر لفظاً لا خطأً ولا وقفاً لغير توكيد ، فليس منه نون « ضيفن » للطفيل ، ولا نون انكسر ومنكسر ، ولا اللاحقة لآخر القوافي ، ولا نون نحو : ( لتسماً ) القيود المذكورة في التعريف فتدبر .

(٥) ويسمى أيضاً : تنوين التمكن والأمكنية وتنوين الصرف .

(٦) أى لبعضها للدلالة على التمكن ، وذلك في العدد المختوم بونه قياساً ، وسماحاً في اسم الفعل « كليه » واسم الصوت « كشاف » لحكاية صوت الغراب ؛ فما سمع غير منون كزال - لا يجوز تنوينه ، وما سمع منوناً لا غير ؛ كواهاً وويهاً - لا يسوغ ترك تنوينه ، وما جاء منوناً وغير منون كصه ومه وحيل - جاز فيه الأمران ، وقد يدخل هذا التنوين بعض الأسماء المعربة المنوعة من الصرف لوزن الفعل لغرض معين كما سيأتى .

ونكرتها ، نحو : مررتُ بسيبويه - وبسيبويه آخر .

[ وتنوينُ المُقابلة ] وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم<sup>(١)</sup> ، نحو :

مُسَلِّمَاتٍ ؛ فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، كسلمين<sup>(٢)</sup> .

[ وتنوينُ العِوض ] وهو على ثلاثة أقسام : عوض عن جملة ، وهو الذي يلي

« إذ »<sup>(٣)</sup> عوضاً عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى : ( وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ )

أى حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ ، فحُطِفَ ( بلغت الروح الحلقوم ) وأتى

بالتنوين عوضاً عنه . وقسم يكون عوضاً عن اسم ، وهو اللاحق لكل<sup>(٤)</sup>

عوضاً عما تضاف إليه ، نحو : كلُّ قائمٍ - أى : كلُّ إنسانٍ قائمٌ ،

فحُطِفَ إنسان ، وأتى بالتنوين عوضاً عنه . وقسم يكون عوضاً عن حرف

وهو اللاحق لجَوَارٍ ، وغَوَاشٍ ، ونحوهما<sup>(٥)</sup> رفعاً وجراً ، نحو : هؤلاء

جَوَارٍ - ومررتُ بجَوَارٍ ، فحُطِفَت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

(١) المراد : ما جمع بألف وتاء مزيلتين وإن لم يكن مؤنثاً ولا سالماً

كمرادقات .

(٢) فكل منهما قائم مقام التنوين في المفرد وعلامة على تمام الاسم .

(٣) أى المضافة المسبوبة بكلمة : « حين » أو « ساعة » وما أشبهها من

ظروف الزمان التى تضاف إلى « إذ » .

(٤) ومثلها : « بعض » وما فى حكمهما . والتنوين فىهما تنوين عوض

وأمكنية معاً ؛ لأنه عوض عن المخطوف ، ولأنهما معربان متصرفان .

(٥) أى من كل اسم مقصور على وزن « فواعل » ممنوع من الصرف ،

جسماً لمؤنث على وزن « فاعلة » حُطِفَ يلوّه لاجتماعها مع التنوين . وهذا على

القول بأن الإعلال سابق على منع الصرف وهو الراجح ، وجوار : جمع

جارية ، وهى السفينة أو فئاة النساء ، وغواش : جمع غاشية ، وهى النطاء .

وعلى هذا فأصل جوار : جوارى بالضم والتنوين ، استعملت الضمة على الياء

فحُطِفَت ، ثم حُطِفَت الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين ، وحُطِفَ التنوين لوجود

صيغة منتهى الجموع تقليراً ؛ لأن المخطوف لعلة كالتائب ، ثم جىء بالتنوين

عوضاً عن الياء المخطوفة . ويرى بعض العلماء : أن تنوين نحو : جوار وغواش

- تنوين صرف لا عوض ، لأنه ليست هناك صيغة منتهى الجموع . وهذا بناء

على أن منع الصرف مقدم على الإعلال .

[ وتنوينُ الترنم ]<sup>(١)</sup> هو الذى يلحق القوافى<sup>(٢)</sup> المطلقة بحرف علة ، كقوله :

١- أَقْبَلُ اللّوْمَ - عَاذِلَ - وَالْعَبَابَيْنِ وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - : لَقَدْ أَصَابَيْنِ

فجئى بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢- أَرِيفَ التَّرَحُّلِ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُولُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ

(١) هذا النوع وما بعده ذكرهما الشارح استطراداً ، والترنم هو التثنية ، ويكون بعد الصوت بحركة تجانس الروى .

(٢) القافية هى : آخر البيت ، وموضحها من الحرف المتحرك قبل أول ساكنين فى نهاية البيت . والقافية المطلقة هى : التى لم تقيد بسكون فحركات وامتد بها الصوت حتى تولد حرف علة فى آخرها :

١- هذا مطلع قصيدة لجرير الشاعر الأموى المشهور المتوفى سنة ١١٤ هجرية يهجو بها عبيد بن حصين الملقب بالراعى النيرى ، لتفضيله القرزقد عليه ، ومنها البيت المشهور :

ففضَّ الطرفَ إنك من نُعيمٍ فلا كعباً بلغت ولا كلاباً  
اللغة والإعراب: ألقى : من الإقلال - أى خفى ولا تكثرى . اللوم : العذل والتعنيف . أصبت : أنيت بالصواب . « ألقى » فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل « اللوم » مفعول به « عاذل » متاذى مرخم حذفت منه ياء النداء مبني على ضم الحرف المخفوف وهو التاء فى محل نصب ، وأصله يأ عاذلة ، « والتائبين معطوف على اللوم ، والنون عوض عن ألف الإطلاق « وقولي » إعرابه مثل ألقى « إن » حرف شرط جازم « أصبت » فعل الشرط والتاء فاعل ، وجواب الشرط مخفوف يدل عليه قولي « لقد » اللام موطئة لقسم مخفوف ، قد : حرف تحقيق « أصابين » الجملة فى محل نصب مفعول القول ( والمعنى ) خفى أيها اللائمة فى اللوم والتعنيف ، وإن رأيت منى صواباً فلا تنكره ، وقولي : والله لقد أصاب . وروى أصبت بكسر التاء - أى إن قصصت النطق بالصواب .

(والشاهد) فى التائبين - وأصابين ، فإن التنوين فيهما بدل من ألف الإطلاق ترك الترنم ، والأولى اسم - والثانى فعل ، والأصل : التائبين - وأصاباً .

٢- هو لزيد بن معاوية ، المعروف بالتائبة النيباني ، أحد فحول شعراء =



[ والتنوين التالي<sup>(١)</sup> وأثبتته الأَخفش ، وهو الذى يلحق القوافى المُقْبِلَة<sup>(٢)</sup> ، كقوله : ٣ - . وقاسم الأعماقِ خاطِى المُخَرَّقْنَ .

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك ؛ بل الذى يخص به الاسم : إما هو تنوين التمكن ، والتشكيل ، = الجاهلية ، ومن أصحاب الملاحظات على رأى كبيرين - من قصيدة يصف فيها المتجدة زوج النعمان بن المنذر ، ومطلعها :

من آلِ مِيَّةٍ راتِحٌ أَوْ مُتَقَلِّى عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُرَوِّدٍ .  
الغنة والإعراب : أرف : ويروى أفد - أى قرب ودنا . الرحل : الرحل : السفر . ركابنا : اسم جمع للإبل لا واحده من لفظه ، وقيل واحدة ركوبة . تزل : تنقل وتنهب ، رحالتنا : جمع رحل ، وهو مسكن الرجل ومنزله ، والمراد هنا : أمتة المسافر . « أرف الرحل » فعل وفاعل « غير » منصوب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » اسم أن مضاف إلى نا « لا » حرف نفي وجزم « تزل » مضارع مجزوم بلما ، وفاعله يعود على الركاب « برحالتنا » متعلق بـ تزل « وكان » الواء عاطفة ، كأن حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، وإسمها ضمير الشأن محذوف ، وكذلك خبرها ، والتقدير : وكأنها قد زالت « قدن » حرف تحقيق والتون عوض عن الياء الناشئة من إشباع اللال ( والمعنى ) قرب الرحل وفراق الأحبة ، غير أن رحالتنا لم تنقل بامتعتنا من مكانها ، وكأنك بها قد سارت لقرب موعد الرحيل ( والشاهد ) دخول تنوين الترم على الحرف وهو « قد » ، وذلك يدل على أن هذا التنوين لا يخص بالإسم . وهناك شاهد آخر ؛ وهو تخفيف كأن التى للتشبيه ، ويجيء إسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام مثبت . ولو كان منفياً لفصل بـ « لم » كقوله تعالى : ( كأن لم يغنوا فيها ) . وسيجيء توضيح ذلك فى إن وأخواتها .

(١) سمي بذلك لأنه زائد على الوزن - من الغلو وهو الزيادة .

(٢) أى الساكنة حرف الروجى ، والروى : هو الحرف الذى تنبى عليه القصيدة وتنسب إليه .

(٣) هنا الرجز مطلع قصيدة لرؤبة بن العجاج الرأى الأموى المشهور ، الذى يأخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، المتوفى سنة ١٤٥ هجرية ، وتامه :  
مُشْتَبِهَ الْأَعْلَامِ لَمَاعُ الْخَفَقْنَ .

والمقابلة ، واليروض . وأما تنوين الترنم والنال فيكونان في الاسم والفعل والحرف <sup>(١)</sup> .

ومن خواص الاسم : النداء <sup>(٢)</sup> ، نحو : يا زَيْدُ ، والألف واللام <sup>(٣)</sup> ،

= اللغة والإغراب : قائم : مظلم — من القتام وهو الغبار . الأعماق : الأطراف البعيدة من الصحراء — جمع عمق يفتح العين وضمها . خاوى : خال من المارة . المحترق : الطريق الواسع تحترقه المارة . مشتبہ الأعلام : يختلط العلامات التي يهتدى بها . لمارع : صيغة مبالغة — من اللعان وهو البريق . الخفق : اضطراب السراب الذي يرى نصف النهار كأنه ماء . « وقائم » الواو : واو « رَبِّ » ، لنحو لما على رب مخلوقة ، قائم : مبتدأ أقيم مقام الموصوف المخلوف وهو مكان ، مرفوع بضمة مقصورة منع من ظهورها حركة الجر الشبيه بالزائد وهو رب المخلوقة « الأعماق » مضاف إليه « خاوى » صفة لقائم « المحترق » مضاف إليه مجرور بكسرة منع من ظهورها سكون الروى ، وخبر المبتدأ جملة في محل رفع — ذكرها بعد بقوله :

• تَنَشَّطَتْ كُلٌّ مِغْلَافٍ الْوَهْقِ •

(والمعنى) رب مكان مظلم الأطراف خال من المارة . يختلط العلامات التي يهتدى بها السائرون ، كثير لعان السراب — قد قطعتة براحتي ولم أسيه . يريد أنه شجاع عظيم الخبرة (والشاهد) دخول التنوين الغالى في المحترق والخفقن ، وأصلهما المحترق والخفق ، وكل منهما معرف بآل ، وهذا يدل على أن التنوين الغالى غير مخصص بالإسم .

(١) قال ابن هشام : والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف وليس من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتها مع آل ، وفي الفعل والحرف ، والخط والوقف ، وإطلاق لفظ التنوين لا يشملهما .

(٢) أى كون الكلمة مناداة ، وليس المراد دخول حرف النداء ؛ لأنه يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو : (يا ليت قومي يعلمون) « يارَبِّ كاسبة في الدنيا عارية يوم القيامة » .

(٣) أى المعرفة كالرجل ، أو الزائدة كالخارث — لا الموصولة ؛ لنحو لما على المضارع في قول الشاعر :

• مَا أَنْتَ إِلَّا حَكَمُ التَّرَفُّبِيِّ حَكُومَتُهُ •

ولا الاستفهامية ؛ لنحو لما على الماضى نحو : أفضلت — بمعنى : هل فعلت .

نحو : الرجل ، والإسناد إليه<sup>(١)</sup> ، نحو : زيد قائم .

فمعنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بالجر والتنوين ، والتداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « آل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين - وهو الخليل - واستعمل المصنف : مُسند - مكان الإسناد له .

(بِتَا فَعَلَتْ ، وَأَتَتْ ، وَيَا أَفْعَلِ ، وَتُونِ أَقِيلَنَّ - فِعْلٌ يَنْجَلِ)<sup>(٢)</sup>

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف - بتاء « فعلت » ، والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومة للمتكلم ، نحو : فعلتُ - والمفتوحة للمخاطب ، نحو : تباركتُ - والكسورة للمخاطبة نحو : فعلتِ .

ويمتاز أيضاً بتاء « أتت » ، والمراد بها تاء التثنية الساكنة ، نحو : نَعِمْتَ ، وَيَسَّيْتَ . فاحرزنا بالساكنة - عن اللاحقة للأسماء ؛ فلأنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسلمةٌ - ورأيتُ

(١) أى الإخبار عنه وجعله متعلقاً عنه ، لأنه لا ينحط إلا عن الاسم . وهذه العلامة أدل على الاسمية من غيرها ؛ لأنها دلت على اسمية الضائر ونحوها ، هنا : وللأسماء علامات أخرى ، منها : أن يكون مجموعاً أو مصغراً ، أو يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر لا خلاف فى اسميته ؛ كزال ، فإنه موافق فى اللفظ لوزن « حنام » اسم امرأة ولا خلاف فيه ، أو يكون معناه موقفاً لغير لفظ آخر ثابت الإسمية كذلك ، مثل : قط - وعوض ، فإنهما ظرفان : الأول للماضى ، والثانى للمستقبل .

(٢) « بتا » متعلق بـ « ينجلي » فعلت « مضاف إليه مقصود لفظه » وأنت « معطوف على فعلت مقصود لفظه » ويا « معطوف على تا « إفعلى » مقصود لفظه مضاف إليه ، « وتون » معطوف على تا ، مضاف إلى أقبلن لقصد لفظه « فعل » مبتدأ وسوغ الابتداء به وهو نكرة - التنوين « ينجلي » الجملة خبر المبتدأ .

مسلمة - ومردت بمسمة . وعن اللاحقة للحرف ، نحو : لَاتَ - وَرُبَّتْ - وَثُمَّتْ<sup>(١)</sup> . وأما تسكينها مع رُبُّ وَثُمُّ فقليل ، نحو : رُبَّتْ - وَثُمَّتْ .

ويعتاز أيضًا بياء « أَنْعَلِي » ، والمراد بها ياء القاعلة<sup>(٢)</sup> . وتلحق فعل الأمر ، نحو : اضْرِبِي - والفعل للمضارع ، نحو : تَضْرِبِينَ . ولا تلحق الماضي .

وإنما قال المصنف : « يا أفعل » ولم يقل ياء الضمير ، لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختص بالفعل ، بل تكون فيه نحو : أَكْرَمَنِي - وفي الاسم نحو : عَلَامِي - وفي الحرف نحو : إِنِّي ، بخلاف ياء أَفْعَلِي ، فإن المراد بها ياء القاعلة على ما تقدم ، وهي لا تكون إلا في الفعل .

وبما يميز الفعل : نون « أَفْعِلْنَ » ، والمراد بها نون التوكيد : خفيفة كانت أو ثقيلة ، فالخفيفة نحو قوله تعالى : ( لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ) ، والثقيلة نحو قوله تعالى : ( لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ ) . فمعنى البيت :

(١) ورد في الفصح دخول التاء على هذه الثلاثة ، قال تعالى : ( ولات جين مناص ) وقال الشاعر :

مَلَوِي يَارُبِّيَتِمَا غَارَةً شَعَوَاءَ كَاللَّنْعَةِ بِالْمَيْسَمِ  
وقال آخر :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثَمِ يَسْبِي فَمَضَيْتُ ، ثُمَّ قُلْتُ : لَا يَنْفِيْنِي

هنا : وهناك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التامين بحسب استعمالها الحالي ، مثل « أَفْعَل » في التعجب ، و « حَبْنَا » للملح - الفعل هو « حب » وذا فاعل ، وعدا وخلا وحشا من أفعال الاستثناء - ولكنها تقبلها بحسب أصلها .

(٢) أى ياء المخاطبة . وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب - علم أن « هات » و « تعال » فعلا أمر مبنيان على حذف الياء والألف ، وليسا اسمي فاعلين كما يقول الزمخشري ؛ لاستعمالهما بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع .

ينجلى الفعلُ بتاء الفاعل ، وتاء التثنية الساكنة ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(سَوَاءً الْحَرْفُ كَهَلٌ ، وَفَى ، وَكَمْ فَعِلَ مُضَارِعٌ يَلِي «لَمْ» ، كَيْشَمَ وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ - مِزْ ، وَسَمَ بِالتَّوْنِ فَعِلَ الْأَمْرُ ؛ إِنْ أَمَرُ فُهُمُ)<sup>(٢)</sup>

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخطوة عن علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال . ثم مثل : هل - وفى - ولم ، مُبْتَدَأً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص فلتأهل هل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو : هل زيد قائم - وهل قام زيد<sup>(٣)</sup> . وأشار بنى وكَمْ إلى المختص ، وهو قسمان : مختص

(١) أما دخولها على اسم الفاعل في قول رؤية :

• أَقَاتِلْنِ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا •

وعلى الماضي في قول الشاعر :

• دَامَنْ سَعَلِكِ إِنْ رَجَعْتَ مُتِيماً • - فشاذ

(٢) «سواء» سوى خبر مقلد مرفوع بضمه مقدره على الألف ، هما : مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر «كهل» جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف «وفى ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «لم» مفعول يلى مقصود لفظه والجملة خبر المبتدأ «كيشم» إعرابه مثل كهل ، وهو مضارع شملت الطيب ونحوه من باب فرح «وماضى الأفعال» مفعول مقلد لمز ومضاف إليه «بالتاء» متعلق بمز «وسم» فعل أمر ، ومعناه : علم «بالتون» متعلق به «فعل الأمر» مفعوله ومضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره فهم ، وهو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف وجوباً - أى إن فهم أمر فسمه بالتون ، وجملة (فهم) لا عمل لها من الإعراب لأنها مفسرة .

(٣) محل علم الاختصاص إن لم يكن في حيزها فعل - وإلا انحصت به ،

فبحر : هل محمد سافر - «هل» داخلة على الفعل تليحياً .

بالأسماء كفى ، نحو : زيد في الدار ، ومختص بالأفعال كَلَّمَ ، نحو :  
لم يقم زيد .

ثم شرع في تبیین أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر ؛  
فجعل علامة للمضارع : صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَشْمُ :  
« لَمْ يَشْم » - وفي يضرب : « لم يضرب » ، وإليه أشار بقوله :  
« فعل مضارع بلى لَمْ كَيْشَم »<sup>(١)</sup> .

ثم أشار إلى ما يميز الفعل للماضى بقوله : « وماضى الأفعال بالتأنيذ »  
أى : مِيزَ ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التانيث .  
الساکنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللقظ ، نحو : تباركت  
يا ذا الجلال والإكرام ، ونعمت المرأة هند ، ويئست المرأة دعد<sup>(٢)</sup> .

ثم ذكر في بقية البيت : أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ،  
والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو : اضْرِبْ - وَأَخْرُجْ . فإن دلت الكلمة  
على الأمر ولم تقبل نون التوكيد - فهي اسم فعل<sup>(٣)</sup> ، وإلى ذلك أشار  
بقوله :

(وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ، هُوَ أَسْمٌ، نَحْوُ: صَا وَحَيْهَلْ)<sup>(٤)</sup>

(١) فإن دلت الكلمة على معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم فعل  
مضارع كأَوْه وأف - بمعنى أتوجع وأتضجر .

(٢) فإن دلت الكلمة على الماضى ولم تقبل إحدى التائين - فهي اسم فعل  
ماضٍ ؛ كهيئات ، وشتان - بمعنى بعد ، وأفرق .

(٣) وذلك كترال ، ودراك - بمعنى : أنزل ، وأدرك .

(٤) « والأمر » الراو اللطف أو للاستئناف ، الأمر مبتدأ « إن » حرف

شرط جازم « يك » مضارع مجزوم يلم على النون المحذوفة للتخفيف وهو فعل  
الشرط « النون » في محل نصب خبر يك مقدم « محل » اسمها مؤخر ، وسكن  
لوقوف « فيه » متعلق بمحذوف صفة محل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة في  
محل جزم جواب الشرط ، وحذفت التاء للضرورة ، وجملة الشرط وجوابه  
خبر المبتدأ الأول وهو الأمر . ويجوز جعل جملة : هو اسم - خبر المبتدأ ، =

فَصَّ وَحَيْهَل : إيمان وإن دلاً على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ،  
فلا تقول : صَهَنٌ وَلَا حَيْهَلَنٌ ، وإن كانت صَ بمعنى لسكت ، وحَيْهَل  
بمعنى أَقْبِلْ . فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعلمه ، نحو : لِسَكُنْ -  
وَأَقْبِلْنِ ، ولا يجوز ذلك في : صَ ، وحَيْهَل <sup>(١)</sup> .

= وجملة الجواب مخوفة لدلالة جملة المبتدأ والخبر عليها « نحو » خبر مبتدأ  
مخوف - أى وذلك نحو « صَ » مضاف إليه مقصود لفظه « وحيل » معطوف  
على صَ . هذا : وهنالك علامات خاصة بالمضارع غير ما ذكر وهي : السين ،  
وسوف ، والنواصب - ما عدا « أن » والجوازم التي تجزم فعلاً واحداً .  
وعامة مشتركة بين الماضي والمضارع وهي « قد » ، وأخرى مشتركة بين  
الأفعال الثلاثة وهي « نون النسوة » . واعلم أن الأصل في الفعل الماضي أن  
يتعين معناه في زمن مضى . وإذا سبقته « قد » الحرفية دل على قرب زمنه من  
الحال ، وقد يتعين معناه في زمن مستقبل ، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو :  
أعانك الله - أو تضمن دعاء نحو : ( إنا أعطيناك الكوثر ) أو رجاء يقع في  
المستقبل نحو : ( فمسي الله أن يأتي بالفتح ) . والأصل في المضارع أن يتعين  
معناه في الحال والاستقبال ، ويتعين للحال إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك ، كالآن  
- أو الساعة - أو حالا ، أو وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع - كططق وشرع  
وأخواتها كما سيأتى . ويتعين للاستقبال إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل ،  
كإذا نحو : أكرمك إذا تحسن العطف على اليتيم - أو سبقته « هل » نحو : هل  
تجامل في الحق ؟ أو اقتضى طلباً نحو : ( لينفق ذو سعة من سعته ) . وتخلصه  
الجوازم للاستقبال - ما عدا « لم » و « لا » . وينصرف الماضي إذا دخلت عليه  
« لم » و « لا » الجازمتين ، أو « إذ » نحو : سررت إذ تقول لمحمد : فكر قبل  
أن تحكم . ويشترط في « لم » ألا تكون مسبقة بإحدى الأدوات التي تجلصه  
للاستقبال مثل « إن » الشرطية أو إحدى أخواتها - وإلا جرد للمستقبل . أما  
الأمر فزمنه مستقبل ، وقد يكون وقت الطلب عند التكلم .

(١) اعلم أن أسماء الأفعال وإن كانت توافق الأفعال التي بمعناها : في  
الدلالة على المعنى ، وفي إظهار التفاعل وإضماره ، وفي التعلى والازم غالباً =

ومن غير الغالب «آمين» فإنه لا يتعلق لمفعول مع أن «استجب» الذى هو بمعناه متعد ، وكذلك «إيه» فإنه لازم بمعنى زدنى المتعدى — إلا أن بينهما فروقاً؛ ذكر الشارح منها واحداً وهو: عدم قبولها علامات الأفعال كالتواصب والجوازم .. الخ . ومنها أن أسماء الأفعال لا يبرز معها ضمير فقول : «صه» بلفظ واحد للمفرد وغيره ، مذكراً ومؤنثاً — بخلاف اسكت . ومنها ألا يتقدم معمولها عليها ، فلا تقول : عليك محمداً ، كما تقول محمداً الزم . ولا يجوز نصب المضارع فى جوابها إذا كانت دالة على الطلب ، «كصه» و «نزال» — فى حين أنه يجوز : اسكت أو انزل فأحطتلك . وهى غير متصرفة ، فلا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان — بخلاف الأفعال .

وبعد : فهل أسماء الأفعال أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل؟ ، ولا تصرف تصرفها بحيث تختلف أبنيتها باختلاف الزمان؟ ، ولا تصرف الأسماء بحيث يستدل عليها ، وتقع مبتدأ وفاعلاً؟ أو هى أفعال لأنها تدل على الحدث والزمان — غير أنها جامدة لا تصرف كسمى وليس؟ — قولان : الأول رأى البصريين والثانى مذهب الكوفيين .

( فائدة ) الأرجح أن الحرف الأول من حروف المجاء — هو الممزة لا الألف التى تحملها لتظهرها ، أما الألف الأصلية فوضعها فى الترتيب الأبجدي يستدل باللام مباشرة . وتسمى الحروف المجائية : حروف المباني ؛ لأنها أساس بنية الكلمة . فالكلمات تتكون من انضمام بعض حروف المجاء إلى بعض . أما الحروف الأخرى ؛ كن ، وإلى ، وعن ، وعلى — تسمى حروف المعاني ؛ لأنها تفيد معنى ، وتسمى : أدوات ربط ؛ لأنها تربط بين الذات والمعنى ، فذلك لأن الاسم يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المنفرد ، والحرف هو الرابط بينهما .



### الأسئلة والتمرينات

١- ما الفرق بين القول والكلام ؟ وبين الكلام والجملة ؟ وبين الكلام والكلم ؟ مثل .

٢- اذكر العلامات الخاصة بالأفعال الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، وعلامة مشتركة بينها ، مع ذكر مثال لكل .

٣- وضع الفرق بين اسم الجنس الجمعي والإفرادي ، وبين تاء التأنيث وتاء الفاعل - مع التمثيل .

٤- قيم بآتي أنواع من التوئين ، وضحها على ضوء ما عرفت :  
قال تعالى : ( وكل في فلك يسبحون ) - كلا عند هؤلاء وهؤلاء - الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو . - بئس مَساع كثيرة لإقرار السلام في العالم ولكنها بكل أسف متبشّ بفشل ذريع .

قالت سليمي ليت لي بعلا يَمَن يغسل جلتي ويُنشِئني الحَرَن  
قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معلماً قالت وإين  
٥- هات ثلاث كلمات لكل من اسم الجنس الجمعي والإفرادي ، وبين من أيهما الكلمات الآتية :

نخل ، قبط ، هواء ، ورد ، قزم ، زيت ، ملح ، تراب ، عسل ، جرافة ، بقل .

٦- بين الأسماء وأنواع الأفعال وعلاماتها فيما يأتي : مع أربابها تحتهم كانت معجزات الأنبياء الذين سبقوا النبي عليه السلام - معجزات وقية .

سرعان ما تنسى ، أما معجزة القرآن فهي خالدة ، تلي دائماً آياته فضيف عاطفة وحناناً ، وتزداد بال تكرار تأثيراً وأعجزاً ، وقد ملكت ناصية اللغة ، ووصلت إلى القمة في التعبير ، مع أن الذي جاء بها أمي ؛ مما يدل دلالة واضحة على أنها من عند العليم الخبير . وقد جاء الإسلام ملاعماً لجميع الأجناس البشرية ، ولهذا دخله منذ الساعات الأولى من ظهوره - غير العرب ، الفارسي كسلمان ، والنصراني كورقة ، واليهودي كعبد الله بن سلام ، والحبيشي كبلال . ولا عجب فهو دين القنطرة يصلح لكل عقل ولكل زمان ومكان ، وفيه من التسامح واليسر والدعوة إلى العدل والمساواة والعمل الشريف ، - ما يحمله نبراساً يهدي العالم كله إلى الخير والإصلاح . فالحق انزع بتضه من قلوب المتحصنين ، وأزل به الحجب عن عيون النافلين واحلنا به سواء السبيل ، لتعيش الأمم في سلام ، مطمئنة في رحاب عدله وعلوه .

٧- أعرب البيت الآتي : وهو الحسن بن هانيء المعروف بآبي نواس .

إذا امتحن الدنيا لييب تكشفت له عن عدو في ثياب صليبي

### المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ

(والاسمُ منه مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُتَنِيٌّ)<sup>(١)</sup>

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : ما سَلِمَ من شَبهِ الحروف ، والثاني المبنى ، وهو : ما أشبه الحروف ، وهو للمعنى بقوله : « لِشَبهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُتَنِيٌّ » - أى : أشبه مُعَرَّبٍ من الحروف . فطلة البناء منحصرة عند المصنف - رحمه الله تعالى - فى شبه الحرف . ثم نَوَّع المصنف وجوه الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من منهج أبى على الفارسي<sup>(٢)</sup> ، حيث جعل البناء منحصراً فى شَبهِ الحرف - أو ما تضمن معناه . وقد نصر سيويوه<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف . ومن ذكره ابن أبى الريح<sup>(٤)</sup>

(١) أى من الأسماء والأفعال . والمعرب من الأسماء : ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، والمبنى بخلافه كما سيأتى .

(٢) « والاسم ، مبتدأ أول » منه « جار ومجرور خبر مفعول » معرب « مبتدأ مؤخر والجملة خبر الأول » ومبنى « مبتدأ خبره مخوف للدلالة ما قبله عليه - أى ومنه مبنى « أشبه » متعلق بمبنى « من الحروف » متعلق بشبه أو بمبنى « متنى » أى مُعَرَّب - نعت لشبه والياء فيه زائدة للإشباع ؛ لأن ياء المقصود المنكر غير المنصوب - تخفف وجوباً .

(٣) هو الحسن بن أحمد المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، كان واحد زمانه فى علم العربية ، وله كتاب الإيضاح فى النحو والتكملة فى الصرف ، وعنه أخذ الزجاج والسراج وابن جنى وغيرهم ، ومن مؤلفاته العظيمة : كتاب الحجة فى التعليل لقراءات القرآن .

(٤) هو أبو بشر عمرو بن عثمان ، إمام النحو الذى لا يحارى ، وسيويوه لقبه ، ومعناه بالفارسية : رائحة التفاح ، وتوفى سنة ١٨٠ هجرية .

(٥) للعلماء أقوال فى سبب بناء بعض الأسماء ، فمن قائل : إنه شبه الفعل كما فى « نزال » المشابه لانزول فى المعنى . وقال آخرون : الوقوع موقع الضمير كما فى المنادى ، وقيل إنه التركيب كما فى اسم « لاء » ، وكل هذه وغيرها =

( كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِثْنَا وَالْمَعْنَوِي فِي مَنَى وَفِي هُنَا وَكِتَابَةِ عَنِ الْقِمْلِ بِلَا تَأْتِر ، وَكَافْتَقَارِ أَصْلًا<sup>(١)</sup> )

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :  
الأول : شَبْهُهُ لَهُ فِي الْوَضْع ؛ كَأَن يَكُونُ الْاسْمُ مَوْضُوعًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِد ، كَالثَاء فِي ضَرِيتْ أَوْ عَلَى حَرْفَيْن<sup>(٢)</sup> « كْنَا » فِي أَكْرَمْنَا ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « فِي اسْمِي جِثْنَا » - فَالثَاء فِي جِثْنَا اسْمٌ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ أَشَبَّهُ الْحَرْفَ فِي الْوَضْعِ فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِد . وَكَذَلِكَ هُنَا اسْمٌ ؛ لِأَنَّهُا مَفْعُولٌ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ ؛ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي الْوَضْعِ فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفَيْن .

والثاني : شَبْهُ الْاسْمِ لَهُ فِي الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ قَسَمَان : ( أَحَدُهُمَا ) مَا أَشَبَّهُ

= ترجع عند التحقيق إلى شبه الحرف ؛ لِأَن شَبْهَهُ عَلَى أَنْوَاعٍ ، وَهُوَ رَأَى الْمُحَقِّقِينَ مِنْ التَّحْقِيقِيِّينَ : وَابْنُ أَبِي الزَّيْنِعِ هُوَ الْحُسَيْنُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الزَّيْنِعِ الْقُرَشِيُّ الْأَمَوِيُّ الْأَشْجَلِيُّ ، إِمَامُ أَهْلِ النُّحُو فِي زَمَانِهِ ، قَرَأَ عَلَى اللَّبَّاجِ وَالشَّالَوِيِّينَ ، وَأَخَذَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو حَيَّانٍ ، وَلَهُ كِتَابُ الْإِيضَاحِ فِي النُّحُو ، وَشَرَحَ سِيَوِيَّةً وَشَرَحَ الْجُمْلَ فِي عَشْرَةِ مَجْلَدَاتٍ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٨ هـ .

(١) « كَالشَّبهِ » خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ - أَيْ وَذَلِكَ كَالشَّبهِ « الْوَضْعِي » نَعَتْ لِلشَّبهِ « فِي اسْمِي » مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٌ لِلْوَضْعِي « جِثْنَا » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَقْصُودٌ لِقَوْلِهِ « وَالْمَعْنَوِي » مَحْذُوفٌ عَلَى الْوَضْعِي « فِي مَنَى وَفِي هُنَا » مُتَعَلِّقَانِ بِمَحْذُوفٍ نَعَتْ لِلْمَعْنَوِي . « وَكِتَابَةِ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَحْذُوفٌ عَلَى كَالشَّبهِ « عَنِ الْقِمْلِ » مُتَعَلِّقٌ بِبَيَانَةِ « بِلَا تَأْتِر » مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَعَتْ لِبَيَانَةِ ، وَ « لَا » اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرِ فَقُلْ إِعْرَابُهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا ، لِأَنَّهُا عَلَى صُورَةِ الْحَرْفِ فَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى تَأْتِرِ « وَكَافْتَقَارِ » مَحْذُوفٌ عَلَى كِتَابَةِ « أَصْلًا » فَعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ وَتَائِبٌ الْفَاعِلُ يَمْزُودُ عَلَى اقْتِصَارِ وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ وَالْجُمْلَةُ نَعَتْ لِقِصَارِ .  
 (٢) ثَانِيَهُمَا لِيْنِ كَمَا مِثْلُ .

(٣) بِأَن يَكُونُ الْاسْمُ قَدْ تَضَمَّنَ - زِيَادَةً عَلَى مَعْنَاهِ الْأَصْلِيِّ - مَعْنَى جُزْئِيًّا مِنْ الْمَعْنَى حَقًّا أَنْ تَوَدَّى بِالْحَرْفِ .

حرفاً موجوداً ( والثاني ) ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول : « متى » فلها مبنية لشبهها الحرف في المعنى ؛ فلها تستعمل للاستفهام ، نحو : متى تقوم ؟ - وللشرط ، نحو : متى تقم أقم ، وفي الحالتين هي مُشَبَّهة لحرف موجود ؛ لأنها في الاستفهام كالمضمة ، وفي الشرط كإِنْ . ومثال الثاني « هنا » فلها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع ؛ وذلك لأن الإشارة معنًى من المعاني<sup>(١)</sup> ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ؛ كما وضعوا للنفي « لا » - وللنهي « لا » - والتمني « ليت » - ولترجي « لعل » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً .

والثالث : شبهة في النيابة عن الفعل وعلم التأثير بالفاعل<sup>(٢)</sup> ، وذلك كالأسماء الأفعال ، نحو : ذاك زيداً ، فذاك مبنى ، لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره<sup>(٣)</sup> ، كما أن الحرف كذلك ، واحترز بقوله : « بلا تأثر » - عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالفاعل ، نحو : ضرباً زيداً ؛ فإنه نائب مَنَاب « اضرب » وليس بمبنى ؛ لتأثره بالفاعل ؛ فإنه منصوب بالفعل للحظوف ، بخلاف « ذاك » ؛ فإنه وإن كان نائباً عن « أدرك » - فليس متأثراً بالفاعل .

( ١ ) أى المعاني الجزئية غير المستقلة التي هي معاني الحروف ؛ لأن الإشارة لا تعقل إلا بين شيئين . هنا : وإنما أعربت « أى » الشرطية في نحو : ( أيما الأجلين قضيت ) ، والاستفهامية في نحو : ( فأي القرينين أحق ) - لضعف الشبه بما عارضه من ملازماتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، وأعرب « ههنا » وهاتان « مع تضمنهما معنى الإشارة ؛ لحيثهما على صورة المخي ، وللتبينة من خصائص الأسماء فضعف الشبه .

( ٢ ) يسمى هذا الشبه : الشبه الاستعمالي ، وهو أن يكون الاسم عاملاً في غيره ولا يدخل عليه عامل يؤثر فيه ، فهو كالحرف ؛ عامل غير معمول .  
( ٣ ) أى لا يدخل عليه عامل مطلقاً - إلا إذا قصد لفظه فإن العامل قد يدخل عليه .

وحاصل ما ذكره المصنف : أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال — اشتركا في النية مناب الفعل ؛ لكن المصدر متأثر بالعمل ، فأعرب لعدم مشابهته الحرف . وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعمل ؛ فبنيت لمشايتها الحرف في أنها نائية عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية <sup>(١)</sup> ، وسند ذكر ذلك في باب الأفعال .

الرابع : شبه الحرف في الافتقار لل لازم <sup>(٢)</sup> ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا » . وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو : التي ، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار <sup>(٣)</sup> فبنيت .

وحاصل البيتين : أن البناء يكون في ستة أبواب : الضمومات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

(١) يرى الأخفش والكوفيون — وهو الذي رجحه الجمهور — أن أسماء الأفعال لا محل لها ، وعليه يجري قول الناظم : إن سبب البناء كونها نائية عن الفعل غير متأثرة بعامل ما ، ويرى سيويه والبصريون : أنها متأثرة بعامل مقدر من لفظها كترال ، أو من معناها كهيئات .

(٢) أى إلى الجملة ، وهذا ما يسمى بالشبه الافتقاري ، أما نحو : « سبحانه » و « عند » ، و « كلا — وكلتا » مما لزم الإضافة إلى المفرد — فإن هذا الافتقار لا يقتضي البناء .

(٣) ذلك لأن الحرف لا يفهم معناه إلا بجملة يقع فيها ، فهو مفتقر إليها دائماً لأنه موضوع لربط معاني الأفعال وشبهها . وقد ذكر ابن مالك في الكافية نوعاً خاصاً من أنواع الشبه ، سماه الشبه الإهمالي ، ومثل له بفواتح السور نحو : صَ ، قَ ، أَلَمْ ، وهذا بناء على أنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه فلا محل لها لأنها لم يصحبها عامل ، كما بنيت الحروف المهمة ، وأسماء العدد المسرودة في أنها لا عاملة ولا معمولية . أما إذا جعلت أسماء للسور — مثلاً — =

( وَمُعْتَرِبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ ، كَلَرَضٍ وَمِثْلَا )<sup>(١)</sup>  
 يريد أن العرب خلاف اللبني . وقد تقلب أن اللبني ما أشبه الحرف ،  
 فالعرب ما لم يُشَبَّ الحرف . وينقسم إلى صحيح وهو : ما ليس آخره  
 حرف علة كَلَرَضٍ ، وإلى مثل وهو : ما آخره حرف علة كَسَمَا -  
 وَمِثْلَا : لغة في الاسم ، وفيه ست لغات : إسم - بضم المعزة وكسرها ،  
 وسيم - بضم السين وكسرها ، ومِثْلَا - بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم العرب أيضاً إلى متمكن أمكن<sup>(٢)</sup> - وهو المنصرف - كزيد  
 وعمر ، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو : أحمد  
 ومجاهد ومصباح ، فغير المتمكن : هو اللبني ، والمتمكن : هو العرب ،  
 وهو قسيمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

( وَفَعْلٌ أَمْرٌ وَمُضَعٍ بَيْنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرَبَا  
 مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَايَعٍ ، وَمَنْ نُونٍ إِنْثَا : كَبُرُغْنِ مَنْ قُتِنِ )<sup>(٤)</sup>

= فعملها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية بفعل مقلد - كاقرا .  
 ونحوه ، أو جر بحرف قسم مقلد . هذا ويرى بعض الخلدن : أن هذه العلة  
 واهية وغير شاملة ، وأن العلة الحقيقية محاكاة العرب فيها أعريوه أو بنوه ،  
 ولا داعي لهذه الأسباب التي لا تثبت عند التمهيس .

( ١ ) « ومعرب الأسماء » مبتدأ ومضاف إليه « ما » اسم موصول خبر « قد  
 سلما » الجملة صلة الموصول والألف للإطلاق « من شبه » متعلق بـ « الحرف »  
 مضاف إليه « كَلَرَضٍ » جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف - أي وذلك كَلَرَضٍ  
 « ومِثْلَا » معطوف على أرض مجرور بكسرة مقطرة للمتلو .

( ٢ ) أي متمكن في الاسمية بإعرابه ، وأمكن - أي زائد التمكين بالتونين .  
 وأشار بأرض وسما - إلى ما يظهر إعرابه وما يقلد .

( ٣ ) هو الذي لا ينون ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بآل أو أضيف ،  
 ويسمى الاسم الذي لا ينصرف وسائق .

( ٤ ) « وفعل أمر » مبتدأ ومضاف إليه « ومض » معطوف على أمر =

لما فرغ من بيان العرب والبنى من الأسماء - شرع في بيان العرب والبنى من الأفعال . ومنحَبُ البصريين : أن الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم . وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح . ونَقَلَ ضياء الدين بن الطنج في البسيط : أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فرع في الأسماء .

والبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما انفق على بذائه ، وهو للماضي ، وهو مبني على الفتح<sup>(١)</sup> نحو : ضَرَبَ - وانطلق ، ما لم يتصل به ولو جمع - فيضم ، أو ضمير رفع متحرك - فيسكن<sup>(٢)</sup> .

« بنيا » ماض مبني للمجهول والألف ضمير الإثنين نائب فاعل والجملة خبر مبتدأ « وأعربوا مضارعاً ، فعل وفاعل ومفعول » إن « حرف شرط جازم » عريا - أي خلا - فعل الشرط في محل جزم والألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف . يدل عليه الكلام - أي إن عرى المضارع من التون أعرب ، ومعنى عَرَى : خلا . « من تون » متعلق بعرى « توكيد » مضاف إليه « مباشر » نعت لتون « ومن تون إناث » معطوف على ما قبله ومضاف إليه « كيرعن » - أي يمتحن - خبر لمبتدأ محذوف ، وقد تقدم مثله والتون للقسوة « من » اسم موصول مفعول يرعن باعتباره فلا قبل أن يقصد لفظه مع باقي الجملة « فن » الجملة من الفاعل ونائب الفاعل صلة الموصول لا محل لها .

(١) إنما بنى لأن البناء هو الأصل ، وعلى الفتح ، لأن الفتحة أخف الحركات والفعل ثقيل ؛ لكون معناه مركباً لدلالته على الحدث والزمان ، فقصده التعادل لتلا يجمع ثقلان في شيء واحد .

(٢) الصحيح أنه مبني على فتح مقلد مع ولو الجماعة ومع ضمير الرفع المتحرك ، منع من ظهوره الضمة العارضة لمناسبة الواو ، والسكون العارضة لكرهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

(الثاني) لتختلف في بنائه - والراجح أنه مبني ، وهو فعل الأمر ،  
نحر : اضرب ، وهو مبني عند البصريين<sup>(١)</sup> - ومُعَرَّب عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> .

والعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون  
التوكيد أو نون الإنثاء ؛ فمثال نون التوكيد للباشرة : هل تَضْرِبُنَّ ،  
والفعل معها مبني على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة ،  
فإن لم تتصل به لم يُبَنَّ ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألف  
اثنين نحو : هل تَضْرِبَانِ<sup>(٣)</sup> ، وأصله : هل تَضْرِبَانِ ، فاجتمعت  
ثلاث نونات ؛ فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهةً لتوالي الأمثال ،  
فصار : هل تَضْرِبَانِ .

وكذلك يعرب الفعل المضارع ، إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد  
ولو جمع أو ياء مخاطبة ، نحو : هل تَضْرِبُنَّ يا زيلون - وهل  
تَضْرِبُنَّ يا هند . وأصل تَضْرِبُنَّ : تَضْرِبُونَنَّ ، فحذفت النون الأولى  
لتوالي الأمثال كما سبق ، فصار تَضْرِبُونَنَّ ، فحذفت الواو لالتقاء  
الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ . وكذلك تَضْرِبُنَّ أصله تَضْرِبِينَنَّ ، ففعل به  
ما قُفِل بتَضْرِبُونَنَّ . وهنا هو المراد بقوله :

« وَأَعْرَبُوا مَضَارِعاً إِنْ جَرِيَا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ... »

(١) بناؤه على ما يجوز به مضارعه ؛ فيجزم بالسكون في الصحيح  
الآخر كما مثل ، ويحذف حرف العلة في المعتل ، ومنه « هَاتِي » و « تَعَالِي » ،  
ويحذف النون في الأفعال الخمسة ، كاضربا .

(٢) فهو عندهم مجزوم بلام أمر مقدر ، حذفت اللام تحقيقاً وحرف  
المضارعة للفرق بين هذا وبين غير المجزوم عند الوقف عليه ، ثم أتى بهجمة  
الوصل توصلاً للتعلق بالسكن فأصل اضرب - مثلاً - لتضرب ، وهو قول  
ضعيف لما فيه من تكلف لا داعي له .

(٣) بالنون الثقيلة ؛ لأن الخفيفة لا تقع في فعل الإثنتين ، ولا في جماعة  
الإنثاء .



فشرط في إعرابه أن يتعزى من ذلك ، وفهمه أنه إذا لم يتعز منه يكون مبنياً .

فعلم أن منعه : أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرتة نون التوكيد ، نحو : هل تضرين يا زيد ، فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور <sup>(١)</sup> .

ونذهب الأخفش إلى أنه مبنى مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل <sup>(٢)</sup> . ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد <sup>(٣)</sup> .

ومثال ما اتصلت به نون الإثاث : المندات يضرين ، والفعل معها مبنى على السكون . ونقل المصنف - رحمه الله تعالى - في بعض كُتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإثاث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود . ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور <sup>(٤)</sup> في شرح الإيضاح .

• • •

(١) وهو الصحيح المشهور ، ويعرف الاتصال المباشر من علمه ؛ بأن المضارع إذا كان مرفوعاً بالضمّة قبل مجيء النون - فإنه يبنى بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشراً ، وإن كان مرفوعاً بالنون قبل مجيئها - فلا يبنى ، لوجود الفاصل الظاهر أو المقلد وهو الضمير .

(٢) ويكون الفعل حينئذ مبنياً على فتح مقلد منع منه حركة مناسبة واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

(٣) ويكون الإعراب في المباشرة مقلداً منع منه حركة التخيير بين المسند للواحد ، والمسند للجماعة ، وللواحدة .

(٤) هو علي بن مؤمن أو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشيلي . حامل لواء العربية في زمانه بالأنطلس ، أخذ عن اللباج والشاويين ولازمه مدة ثم حلت بينهما قطيعة ومنافرة ، وجال بالأنطلس ، وأقبل عليه الطلبة وكان لا يمل من القراءة والمطالعة . ولم يشتغل بغير النحو حتى نبغ فيه وله مؤلفات كثيرة منها المتع في التصريف ، وكان أبو حيان لا يفارقه ، وشرح المقرئ في النحو ولم يجمه ، وشروح على الجمل وغير ذلك ، وتوفي سنة ٦٦٩ هـ .

لَوْ كُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا  
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ يَوْثُو كَسْرِيَوْثُمْ كَلَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ يَوَالْسَايُنُ كَمْ<sup>(١)</sup>  
الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعثورها<sup>(٢)</sup> ما تفتقر في طالتها عليه  
إلى إعراب ، نحو : أخطت من اللرام ، فالتبعض استفاد من لفظ  
« من » بليون الإعراب .

والأصل في البناء أن يكون على السكون ، لأنه أخف من الحركة .  
ولا يُحْرَكُ المبنى إلا لسبب ، كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون  
الحركة فتحة - كَأَيِّنَ وَقَامَ وَإِنَّ ، وقد تكون كسرة - كَأَمْسِ  
وَجَبَرِ<sup>(٣)</sup> ، وقد تكون ضمة - كَحَيْثُ وهو اسم ، وَمُنْذُ وهو حرف  
إذا جررت به . وأما السكون فتحو : كَمْ - وَأَضْرِبَ - وَأَجَلْ -  
وَعَلِمَ مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل<sup>(٤)</sup> -

(١) « وكل حرف » مبتدأ ومضاف إليه « مستحق » خبر « لبنا » متعلق  
بمستحق « والأصل » مبتدأ « في المبنى » متعلق به « أن » مصدرية « يسكتا »  
مضارع وثائب التفاعل يعود إلى المبنى والألف للاطلاق ، وأن وما دخلت  
عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ . « ومنه » خبر مقدم « ذو فتح » مبتدأ مؤخر  
ومضاف إليه « وذو كسر » معطوف على ما قبله « وضم » معطوف على كسر  
بتقلير مضاف - أي وذ ضم « كَأَيِّنَ » مقصود لفظه خبر لمبتدأ محذوف « أَمْسِ  
حيث » معطوفان على أَيْنَ بحذف العاطف « والساكن كم » مبتدأ وخبر .  
(٢) أي لا يتوارد عليها .

(٣) شرط بناء « أَمْسِ » خلوه من أل والإضافة ، وأن يراد به يوم معين .  
و « جبر » حرف جواب كنعيم .

(٤) لتخلهما وتقل الفعل كما سبق . هنا : ويتبين مما تقدم - أن من  
المبنيات ما هو مبنى على السكون ، وما هو مبنى على حركة . ويتوب عن السكون -  
الحذف ، ويكون في فعل الأمر المعتل الآخر ؛ كاغز - ولم - واسع ، وفي  
المستد إلى ألف الإثنين - وولو الجماعة - وباء الخطابية . والحركة : إما فتحة  
ويتوب عنها : الكسرة في جمع المؤنث السالم ، والياء في المثنى وجمع المذكر  
إذا وقع أحدهما اسماً لا النافية للجنس ، وإما ضمة ويتوب عنها : الألف في =

بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون - يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف .

• • •

(الرفع والنصب اجعلن إعراباً لا ضم وفعل ، نحو : لَنْ أَهْلِبَا  
والاسمُ قَدْ خُصَصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصَصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا  
فَارْفَعَ بِضَمٍّ مُوْتَصِفِينَ فَضْحًا ، وَجَرَّ كَسْرًا : كَذَكَرُ اللَّهِ عِبَادَهُ يَسُرُّ  
وَأَجْزَمَ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنْوُبُ ، نَحْوُ : جَاءَ أَخُو بَنِي نَعْرِ<sup>(١)</sup>

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم : فلما

الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو : زيد يقوم - وإن

= الثاني ، والواو في جمع المذكر ، إذا وقع أحدهما منادى نحو : يا محمدان -  
يا محمدون .

(١) « والرفع » مفعول أول مقدم لا جعلن « والنصب » معطوف عليه  
« اجعلن » أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « إعراباً » مفعول  
ثان لا جعلن « الاسم » متعلق بإعراباً « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر  
لمبتدأ محذوف . « والاسم » مبتدأ « قد خُصَصَ بِالْجَرِّ » الجملة في محل  
رفع خبر « كما » الكاف جارة ، وما مصلويه « قد خُصَصَ الْفِعْلُ »  
الجملة من الفعل وثائب الفاعل في تأويل مصدر مجرور بالكاف « بأن »  
الباء جارة ، وأن حرف مصلرى ونصب « يَنْجَزِمَا » منصوب بأن  
والكاف للإطلاق ، والجملة في تأويل مصدر مجرور بالباء . « فَارْفَعَ » فعل أمر  
« بضم » متعلق به « وانصبين » أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد « فَضْحًا »  
منصوب بنزع الخافض ، وكذلك كَسْرًا « كَذَكَرُ اللَّهِ » خبر لمبتدأ محذوف  
ومضاف إليه « عِبَادَهُ » مفعول لذكر وهو مصدر مضاف لاهاء . « يَسُرُّ » مضارع  
لأعله يعود على ذكر والجملة خبر المبتدأ . « وَأَجْزَمَ » أمر معطوف على أرفع  
« بتسكين » متعلق به « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « ذكر »  
الجملة صلة ما « ينوب » الجملة خبر المبتدأ وفاعل ينوب يعود على غير « نحو »  
خبر لمبتدأ محذوف « جاء » ماض قصر الضرورة « أخو » فاعل « بني نعر »  
مضاف إليه وسكن الوقف .

زيداً لن يقوم ، وأما الجر فيختص بالأسماء<sup>(١)</sup> ، نحو : يزيد ، وأما  
الجرم فيختص بالأفعال ، نحو : لم يضرب .

والرفع يكون بالضممة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون  
بالكسرة ، والجرم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه<sup>(٢)</sup> ،  
كما نابت الولو عن الضمة في أخو - والياء عن الكسرة في بنى ، من  
قوله : « جا أخو بني نمر » ، وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة .

• • •

( وأرفع يولو ، وانصبين بالآلف ، وأجرز يياء - ما بين الأسماء أضيف<sup>(٣)</sup> )  
شرع في بيان ما يُعرب بالنيابة عما سبق ذكره ، والمراد بالأسماء  
التي سيصفها : الأسماء الستة ؛ وهي : أبٌ ، وأخٌ ، وحمٌ ، وهنٌ ،  
وقوةٌ ، ودوحال<sup>(٤)</sup> - فهذه ترفع بالولو نحو : جاء أبو زيد ، وتنصب  
بالآلف نحو : رأيتُ أباه ، وتجر بالياء نحو : مررتُ بلبه . وللشهور  
أها معربة بالحروف ؛ فالولو نائبة عن الضمة ، والآلف نائبة عن الفتحة ،  
والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله :

( ١ ) لأن المجرور مخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم .

( ٢ ) ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء ؛ فينوب عن الضمة :  
الآلف ، والواو ، والنون . وعن الفتحة : الآلف ، والياء ، والكسرة ،  
وحذف النون . وعن الكسرة : الفتحة ، والياء . وعن السكون : حذف حرف  
العلة في المضارع المحتل المجزوم ، وحذف النون في الأفعال الخمسة المجزومة .  
وهذه العشرة واقعة في سبعة الأبواب الآتية .

( ٣ ) « وارفع » فعل أمر « يولو » متعلق به « وانصبين بالآلف » مثل  
ما قبله « ما » اسم موصول في محل نصب ، تنازعه كل من : ارفع ، وانصب ،  
واجزر . وقد عمل الأخير لقربه وحذف الضمير مما قبله « من الأسماء » متعلق  
بأصف ، وجملة أصف صلة الموصول والمائد محذوف - أي الذي أصفه .

( ٤ ) أضافه وما قبله دون الباقي لأن هذين لا يقطعان عن الإضافة أصلاً -

مخلاف الباقي .

« وارفع يولو ... - إلى آخر البيت »<sup>(١)</sup> والصحيح أنها معربة بحركات مقدره على الولو والألف والياء ، فالرفع بضمه مقدره على الولو ، والنصب بفتحته مقدره على الألف ، والجبر بكسرة مقدره على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح - لم يَنْبُ شيء عن شيء مما سبق ذكره<sup>(٢)</sup> .

• • •

( مِنْ ذَاكَ ذُو : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْقَمُ ؛ حَيْثُ أَلِمُّ مِنْهُ بَانَا )<sup>(٣)</sup>  
 أى : من الأسماء التى ترفع بالولو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء -  
 ذُو ، وَقَمُ . ولكن يشترط فى « ذُو » أن تكون بمعنى صاحب ، نحو :  
 جاعى ذو مال - أى صاحب مال ، وهو المراد بقوله : « إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا » -  
 أى إِنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً ، واحترز بذلك عن « ذُو » الطائفة ؛ فإنها لا تُفْهَمُ  
 صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ،  
 بل تكون مبنية<sup>(٤)</sup> ، وآخرها الولو رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : جاعى  
 ذو ققام - ورأيت ذو ققام - ومررت بـ ذو ققام ؛ ومنه قوله :

( ١ ) هذا مذهب طائفة من النحويين منهم : الزجاجى وقطرب من  
 البصريين ، وهشام من الكوفيين وهذا أسهل المذاهب وأبعدا عن التكلف .  
 ( ٢ ) هذا مذهب سيويه والقاسمى وجمهور من البصريين . وهذان  
 المذهبان هما أقرب المذاهب فى إعراب هذه الأسماء .

( ٣ ) « مِنْ ذَاكَ » جاز ويجرور خبر مقلّم « ذُو » مبتدأ مؤخر . ورفعه  
 مقدر على الواو لقصد لفظه « إِنْ » حرف شرط « صحبه » مفعول مقلّم لأبانا  
 الواقع ضلّا للشرط والألف للإطلاق ، وفاعله يعود على ذُو ، وجواب الشرط  
 محذوف - أى إِنْ أَبَانُ ذُو صحبة فارضه بالواو ، « والقَمُ » معطوف على ذُو ، « حيث »  
 ظرف مكان « الميم » مبتدأ « منه » متعلق بياناً « بانا » أى انفصل ماض فاعله  
 يعود على الميم والألف للإطلاق والجملة خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ  
 والخبر فى محل جر بإضافة حيث إليها .

( ٤ ) أى على سكون الواو ، وذلك عند بعض طيئ . وبعضهم يعربها  
 بالحرّوف حملاً على ذى بمعنى صاحب .

٤ - فَلَمَّا كَرُمَ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسِي مِنْ ذُو عِنْتُهُمْ مَا كَهَاتِيَا  
وكذلك يشترط في إعراب الهم بهذه الأحرف - زوال الهم منه ، نحو :  
هنا قوة - ورأيت فاه - ونظرت إلى فيه ، وإليه أشار بقوله : « والهم  
حيث الهم منه بلنا ، أى انفصلت منه الهم - أى زالت منه ، فإن لم تزل  
منه - أعرب بالحركات ، نحو : هنا قم ، ورأيت فما ، ونظرت  
إلى فم .

(٤) هو منظور بن نجم النعماني الشاعر الإسلامي من قصيدة قالها في  
امراته ومطلعها :

ذهبت إلى الشيطان أخطب وده فادخلها من شقوقي في جباليا

« فلما » التاء عاطفة وإما حرف شرط وتضمين « كرام » مبتدأ نكرة  
خصص بالوصف « موسرون » نعت له « لقيتهم » الجملة خبر ، ويجوز أن  
يكون « كرام » فاعل لفعل محذوف يفسره السياق وتكون جملة لقيتهم صفة  
ثانية : « فحسي » التاء واقعة في جواب الشرط ، وحسي اسم بمعنى كاف مبتدأ  
مضاف إلى ياء المتكلم « من » جارة « ذو » اسم موصول بمعنى الذي في محل جر  
والجار والمجرور متعلق بحسب « عندهم » ظرف مكان مضاف إلى ضمير  
الغائبين ، وهو متعلق بمحذوف صلة الموصول « ما » اسم موصول خبر حسي  
« كفانيا » فعل ماضٍ والفاعل يعود إلى ما والتون للوقاية وياء المتكلم مفعول  
والآلف للإطلاق والجملة صلة ما . ويجوز جعل حسي خبراً مقملاً « وما » ،  
مبتدأ مؤخر ( والمعنى ) هؤلاء الناس اللذين نزلت بينهم : إما أن يكونوا كراما  
أصحاب ثراء - فأكتفى بما نلت منهم ولا أطلب مزيداً ، وإما معسرون فأعذرهم ،  
وإما لثام أشقاء فأدخر عرضي وحياتي عنهم ، وهذا قوله بعد :

وإما كرام مُعسرون عذرتهم وإما لثام فادخرت حياتيا

« (والشاهد) في « ذو » فإنها اسم موصول بمعنى الذي مبنية على سكون الواو  
في حالة الجر على هذه الرواية . وروى : من ذي ، على أنها معربة بالحروف  
نيابة عن الحركات على الراجح .

(أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ - كَذَلِكَ، وَمَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ  
وَفِي أَبِي وَتَالِيَيْهِ يَنْتَنُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ تَقْصِيهِنَّ أَشْهُرٌ<sup>(١)</sup>)

يعنى أن أَباً ، وأخاً ، وحماً - تجرى مجرى « ثُو - وقم » اللذين سبق ذكرهما ؛ فترفع بالولو ، وتنصب بالآلف ، وتجر بالياء ، نحو : هذا أبوه وأخوه وحَمُوها ، ورأيت أياه وأخاه وحَمَاهَا ، ومررت ببلْيه وأخييه وحَمِيهَا . وهذه هي اللفظة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيدكر للمصنف في هذه الثلاثة لفتين أخريين .

وأما « مَنْ » فالنصيح فيه أن يُعرب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف علة ، نحو : هذا مَنْ زيد - ورأيت مَنْ زيد - ومررت بِمَنْ زيد . وإليه أشار بقوله : « والنقص في هذا الأخير أحسن » - أى النقص في ( مَنْ ) أحسن من الإتمام<sup>(٢)</sup> ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو : هذا مَنْوُهُ - ورأيت مَنْهَاهُ - ونظرت إلى مَنْيِهِ .

(١) « أَب » مبتدأ وهو معرفة بقصد اللفظ « أَخ ، حَم » معطوفان على أَب بإسقاط العاطف ، والحم : أقارب الزوج ، وقد يطلق على أقارب الزوجة ، ويخصه العرف بالوالد . « كَذَلِكَ » جار ومجرور خبر المبتدأ « ومن » مبتدأ حذف خبره - أى كذاك ، والمن : كلمة يكتفى بها عما يستتبع ذكره ، وقيل عن الفرج خاصة ، وقيل معناه : شيء ، تقول هذا هنك - أى شينك ، « والنقص » مبتدأ في هذا متعلق بالنقص أو بأحسن « الأخير » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « أحسن » خبر المبتدأ . « وفي أَب » متعلق بـ « وتالييه » معطوف على أَب « ينتر » فعل وقاعله يعود على النقص « وقصرها » مبتدأ مضاف إلى الماء « من تقصين » متعلق بأشهر الواقع خبراً للمبتدأ .

(٢) ومنه الحديث : من تمزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكونوا أى من دعا بلعائنها قال : بالفلان ، داعياً إلى العصية القبلية التي عاها الإسلام - قولوا له بصريح العبارة : عض أير أهلك .

وأنكر القراء جواز إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفي أب وتاليه ينذر - إلى آخر البيت » إلى اللتين الباقيتين في أب وتاليه - وهما : أَخْ ، وَحَمْ - فأعطى اللتين النقص ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والهاء والميم ، نحو : هذا أبُه - وأخُه - وَحَمُه ، ورأيتُ أبُه - وأخُه - وَحَمَه ، ومررتُ بأبيه وأخيه وَحَمَاهُ . وعليه قوله : ٥ - بَأْيِه اقْتَدَى عَلَى فِي الْكُرْمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبُه فَمَا ظَلَمَ وهذه اللفظة نادرة في «أب» وتاليه ، ولهذا قال : « وفي أب وتاليه ينذر » - أى ينذر النقص . واللفظة الأخرى في أب وتاليه - أن يكون بالألف : رفعا ، ونصباً ، وجراً ، نحو : هذا أبَاهُ - وأخَاهُ - وَحَمَاهَا ، ورأيتُ أبَاهُ - وأخَاهُ - وَحَمَاهَا ، ومررتُ بَأْبَاهُ - وأخَاهُ - وَحَمَاهَا . وعليه قول الشاعر :

٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٥ - هو لرؤية بن العجاج يمدح على بن حاتم الطائي . « بأبه » متعلق باقتدى مضاف إلى الضمير « على » فاعل اقتدى « في الكرم » متعلق باقتدى أيضاً وسكن للضرورة « ومن » اسم شرط جازم مبتدأ « يشابه » الجملة فعل الشرط وهى خبر المبتدأ على الصحيح « أبه » مفعول يشابه منصوب بالفتحة على لغة النقص والهاء مضاف إليه « فما ظلم » التاء واقعة في جواب الشرط وما نافية والجملة جواب الشرط « والمعنى » أن من يشبه أباه في الصفات والأخلاق لم يحصل منه ظلم ؛ لأنه لم يشبه أجنياً ، أو لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه « والشاهد » استعمال أب في الموضعين متقوضاً معرباً بالحركات على لغة .

٦ - نسب هذا البيت في شرح القاموس لأبي النجم العجلي ، وقيل لبعض أهل اليمن يصف والد محبوبته بالخجد والسود من قصيدة مطلعها :

وهاً لسلمى ثم وهاً وهاً هى التى لو أننا نلناها =



فعلامة الرفع والنصب والجر - حركة مقلدة على الألف ؛ كما تُقلد في المقصور ، وهذه اللفظة أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره : أنَّ في أب ، وأخ ، وحَم - ثلاث لُغات : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهنا نادر ، وأن في « هَن » لَتَيْن : إحداهما النقص - وهو الأشهر ، والثانية الإتمام - وهو قليل .

• • •

(وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِلْيَاءِ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أَغْلَا)<sup>(١)</sup>  
ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة :

= « إن » حرف توكيد ونصب « أباهَا » اسم إن منصوب بفتحة مقلدة على الألف للتعذر . أو بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف إلى ها « وأبا » معطوف على أباهَا ، وهو مضاف إلى أباهَا الثانية « قد بلغا » ألف الاثنين فاعل والجملة خبر إن « في الجهد » متعلق بيلغ « غايتاهَا » مفعول بلغ منصوب بفتحة مقلدة على الألف للتعذر - على لغة من يلزم المخي الألف ، والضمير للمجد وأنث باعتبار الصفة أو المنزلة ، والمراد بالغائتين : المبدأ والنهاية .

« والشاهد » لزوم الألف في « أباهَا » على لغة القصر والإعراب بحركات مقلدة عليها في المواضع الثلاثة ، وهو صريح في « أبا » الثالثة لأنه مضاف إليه . أما الأولى والثانية فبالقرينة ؛ لأنه يبعد أن يأتي الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لَتَيْن مختلفتين : وإلا فلهما يحملان الجر على اللغة المشبوبة . ومثل هنا : قول عمرو بن العاص لعل بن أبي طالب حين حمله معاوية على مبارزته في موقعة صفين : مُكْرِه أَخَاكَ لَا يَبْطُل ، فإن أَخَاكَ مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقلدة على الألف للتعذر .

(١) « وشرط » مبتدأ « ذَا » اسم إشارة مضاف إليه « الإعراب » بدل أو عطف بيان « أن يضفن » الجملة من الفعل ونائب الفاعل وهو نون النسوة في تأويل مصدر خبر المبتدأ « لا » عاطفة « ليا » معطوف على متعلق يضفن المحذوف - أي يضفن لأي لوم ظاهر أو مضمَر - لا ليا « كجا » خبر لمبتدأ محذوف « أخو أبيك » فاعل ومضاف إليه « ذَا » حال من أخو « اعتلا » مضاف إليه ، وقصر الضرورة .

(أحدها) أن تكون مضافة<sup>(١)</sup> واحرز بذلك من ألا تضاف ، فلها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : هنا أبٌ - ورأيت أبا - ومررت بأبٍ .  
(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء التكلم نحو : هنا أبو زيد - وأخوه - وَحَمُوهُ ؛ فإن أضيفت إلى ياء التكلم أعربت بحركات مقفلة ، نحو : هنا أبي - ورأيت أبي - ومررت بأبي . ولم تعرب بهذه الحروف . وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ .

( الثالث ) أن تكون مُكَبَّرَةٌ ، واحرز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةٌ ؛ فلها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : هنا أبيُّ زيد - وَدُوِيُّ مالٍ ، ورأيت أبيُّ زيد - وَدُوِيُّ مالٍ ، ومررت بأبيُّ زيد - وَدُوِيُّ مالٍ .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحرز بذلك من أن تكون مجموعة<sup>(٢)</sup> أو مُثَنَّةٌ ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو : هؤلاء آباء الزينيين - ورأيت آباءهم - ومررت بآبائهم ؛ وإن كانت مُثَنَّةٌ أعربت لإعراب المثنى : بالآلف رفعا - وبالياء جراً ونصباً ، نحو : هذان أبوا زيد - ورأيت أبويهِ - ومررت بلبؤتيهِ .

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين . ثم أشار إليهما بقوله : « وشرط ذا الإعراب أن يُصَفَّنَ لا ليا » أى شرط لإعراب هذه الأسماء بالحروف - أن تضاف

---

(١) أى لفظاً كما مثل ، أو تقدير آ كقول العجاج : « خاطط من سلمى خياشم وفا » أى خياشيمها وفاها ، قد حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فنصب بالآلف .

(٢) أى جمع تكسير ، أما جمع السلامة المذكور فترب إعرابه كالتثنية ، ولم يجمع منها جمع المذكر إلا « الأب » و « ذو » شلوقاً .

« نفيه » خير ما قيل في إعراب « لا أبالي » - « لا أبالي » أن أبا اسم لامبني على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في جميع الحالات ، ولجار والمجرور خبر .

إلى غير ياء التكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون إضافتها إلى غير ياء التكلم . ويمكن أن يفهم الشرطان الآخريان من كلامه ؛ وذلك أن الضمير في قوله « يُضَفَّن » راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ، فكأنه قال : وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوته المذكورة إلى غير ياء التكلم .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضَمَّرٍ <sup>(١)</sup> ، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة ، نحو : جاني ذُو مالٍ ، فلا يجوز : جاني ذُو قائم .

• • •

(بِالْأَلْفِ لِرَفْعِ الْمُشْتَى ، وَكَلَّا إِذَا بِمُضَمَّرٍ مُضَافًا وَصِلَا  
كِلْتَا كَذَلِكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابِتَيْنِ وَابْتَتَيْنِ يَجْرِيَانِ  
وَتَخْلَفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفًا <sup>(٢)</sup>)

(١) وشذ قولهم : « إنما يعرف الفضل من الناس ذُوهُ » وكذلك لاتضاف إلى علم إذا أريد بها التوصل إلى الوصف باسم الجنس ، وإنما تضاف « ذُو » ومثناها وجمعها إلى أسماء الأجناس المعنوية ؛ كالعلم ، والمال ، والجاه ... الخ .  
(٢) « بالألف » متعلق برفع المشتى مفعول ارفع « وكلا » معطوف عليه « إذا » ظرف مضمين معنى الشرط « بمضمر » متعلق بوصل « مضافاً » حال من ضمير وصل « وصلا » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على كلا ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة إذا ، وجواب الشرط محذوف والتقدير : إذا وصل « كلا » بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر — فارضه بالألف ، « كلتا كذلك » مبتدأ وخبر « اثنان واثنتان » مبتدأ ومعطوف عليه « كابتين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الألف في يجران « وابتتين » معطوف على ابنتين « يجران » مضارع مرفوع بشيوت التوّن والألف فاعل والجملة خبر المبتدأ ومعطوف عليه « وتختلف الياء » فعل وفاعل « في جميعها » متعلق بتختلف وهو مضاف إلى الماء « الألف » مفعول تختلف وسكن لقافية « جرأ » مفعول لأجله « ونصباً » معطوف على جرأ « بعد » ظرف متعلق بتختلف « فتح » مضاف إليه « قد ألفت » الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت فتح .

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة ؛ وقد تقلب الكلام عليها ، ثم ذكر الثاني ، وهو مما يعرب بالحروف .

وَحَلَهُ : لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى اثْنَيْنِ ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وَعَطْفٌ مِثْلُهُ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . فيدخل في قولنا : لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى اثْنَيْنِ - الثاني نحو : الزيدان ، والألفاظ الموضوعات لاثنتين نحو : شَفَعٌ <sup>(٢)</sup> . وخرج بقولنا : بزيادة نحو : شَفَعٌ ، وخرج بقولنا : صالح للتجريد نحو : اثنان <sup>(٣)</sup> ؛ فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « اثنان » . وخرج بقولنا : وعطفٍ مثله عليه - ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ؛ كَالْقَمَرَيْنِ ، فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعطف عليه مُغَايِرُهُ لَا مِثْلُهُ ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : الْقَمَرَيْنِ <sup>(٤)</sup> .

وأشار المصنف بقوله : « بِالْأَلْفِ اِرْفَعِ الثَّانِي وَكَلَّا » - إلى أن الثاني يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وكذلك شَيْءُ الثَّانِي ، وهو : كل ما لا يَصْلُقُ عليه حَدُّ الثَّانِي ، وأشار إليه المصنف بقوله : وَكِلَا ؛ فما لا يصلق عليه حَدُّ الثَّانِي مِمَّا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ بزيادة أو شبهها - فهو مُلْحَقٌ بِالثَّانِي ؛ فكلا (١) أى وصالح لعطف مثله عليه بعد التجريد ؛ لأن المعطوف هو المفرد لا الثاني .

(٢) ومثله « زوج » . ويخرج بقوله : دال على اثنين - الاسم الذي في آخره زيادة الثاني ولا يدل على اثنين ؛ صفة : كجوعان وشعبان ، وسكران ، أو علماً : كمنان وحسان ، فهنا ونحوه يعرب بحركات ظاهرة على النون .

(٣) ومثلها : اثنان ، وكلا وكلتا ؛ إذ لم يسمع لما مفرد ، فهي من الملحق بالثاني .

(٤) ومثله : العمران كقوله عليه الصلاة والسلام : « اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك » - أى عمر بن الخطاب ، وأبي جهل عمرو بن هشام ، وكذلك الأبوان للأب والأم . وأظن أنه لا مانع من أن يكون التغليب قياساً عند وجود قرينة تدل على المراد من غير لبس .

وكنا ، وثان وثان - ملحق بالثني ؛ لأنها لا يصدق عليها حد الثني ، لكن لا يلحق كلا وكنا بالثني إلا إذا أضيفا إلى مُضمَرٍ ، نحو : جافى كلاهما - ورأيت كليهما - ومررت بكليهما ، وجافى كليتهما - ورأيت كليهما - ومررت بكليهما ؛ فإن أضيفا إلى ظاهر كنا بالالف رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : جافى كلا الرجلين - وكنا الرأتين ، ورأيت كلا الرجلين - وكنا للرأتين ، ومررت بكلا الرجلين - وكنا للرأتين<sup>(١)</sup> فلها قال المصنف : « ... وكلا » إذا بمضمَرٍ مضافاً وصلاً .

(١) وفي هذه الحالة يقلع الإعراب على الألف للأحوال الثلاثة : كالمتصور . ومن الناس من يعربها إعراب الثني مطلقاً ، وهما أحمان ملازمان للإضافة إلى ما يدل على اثنين ولفظهما مفرد ومعناها مثني ، ويجوز في ضميرهما اعتبار اللفظ والمعنى ، والأصح مراعاة اللفظ ، وبه جاء القرآن : ( كنا الجنتين آتتاً كلاًهما ) . قيل ويلحق بالثني أيضاً ، مسمى به منه ، كبلران ، ومروان ، ومحمدين ، وحسين - أعلاماً ، فرفع بالالف وتنصب ونجر بالياء بعد حذف علامتي الثنية من آخرها ، ويجوز إبقاء العلم على حاله من الألف والتون ، والياء والتون - مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية ، مناسبة على آخره . ولعل هذا هو المناسب للواقع وللمعاملات الجارية اليوم . وإجمال القول : أنه يشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط : الإفراد ، فلا يثنى الثني ولا المجموع جمع مذكر سالماً ، والإعراب فلا يثنى المثنى على الأصح . والتنكير : فلا يثنى العلم باقياً على علميته ، وعلم التركيب ، فلا يثنى المركب الإنساني وكنا المزجي على الصحيح والعلى . واتفاق اللفظ ، واتفاق المعنى ، وألا يستغنى بثنية غيره عنه ؛ فلا تثنى « سواء » و « بعض » ؛ لأنهم استغنوا عنها بثنية سى وجزء ، فقالوا : سيان - وجزعان . وشذ قول الشاعر :

فيا رب إن لم تجعل الحب بيننا      سوا من فاجعني عن حُبها جَلداً  
وأن يكون له ثان في الوجود ؛ فلا يثنى الشمس والقمر إلا من باب التغليب ، وقد جمعت هذه الشروط في بيتين هما :

شرط للثني أن يكون مبرأ      ومفرداً ، منكراً ، وماركباً  
موافقاً في اللفظ والمعنى ، له      مماثل ، لم يثن عنه غيره  
وزاد بعضهم شرطاً آخر ، وهو أن يكون في ثنيته فائدة ؛ فلا يثنى « كل » ولا يجمع .

ثم بَيَّنَّ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى لَبْنَيْنِ وَلَبْنَتَيْنِ ، فَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ مُطْعَمَانِ بِالثَّنْيِ كَمَا تَقْلَمُ ، وَلَبْنَانِ وَلَبْنَتَانِ مَثْنَى حَقِيقَةً .

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - أَنَّ الياء تَخْلَفُ الْأَلْفَ فِي الثَّنْيِ وَاللَّحَقِ بِهِ فِي حَالَتِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْتَوْحًا ، نَحْوُ : رَأَيْتَ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا - وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا . وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ يَاءِ الْجَمْعِ ، فَإِنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَكْسُورًا ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ . وَسَيَأْتِي ذَلِكَ .

وحاصل ما ذكره : أَنَّ الثَّنْيَ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالياء ، وَهَذَا هُوَ الشَّهُورُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي الثَّنْيِ وَاللَّحَقِ بِهِ بِحَرَكَةِ مَقْدَرَةِ عَلَى الْأَلْفِ رَفْعًا وَالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا .

وما ذكره المصنف من أَنَّ الثَّنْيَ وَاللَّحَقَ بِهِ يَكُونَانِ بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا - هُوَ الشَّهُورُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ . وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَجْعَلُ الثَّنْيَ وَاللَّحَقَ بِهِ بِالْأَلْفِ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup> : رَفْعًا ، وَنَصْبًا ، وَجَرًّا ، فَيَقُولُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَرَأَيْتَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا .

• • •

(وَأَرْفَعُ يَوْكُو وَيِيَا أَجْرُزَ وَنَصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ، وَمُذْنَبِ)<sup>(٢)</sup> ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني الثنْيَ ، وَقَدْ تَقْلَمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِمَا . ثُمَّ ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْقِسْمَ

(١) هذه لغة كثافة وبني الحارث ، وعليها خرج قوله تعالى : (إِنْ هَذَا إِلَّا جُرْأَنٌ ) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « لَا يُؤْتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ » .

(٢) « وارفَعُ » فعل أمر ، يوافو متعلق به « ويا » متعلق بأجرز وقصر الضرورة ، « وانصب » معطوف على أجزر ومتعلقة بمخوف - أي وانصب يا « سالم » مفعول به تنازعه كل من : ارفع وأجزر وانصب ، وأعمل الأخير ، وحذف الضمير من الأولين « جمع عامر » مضاف إليه « ومذنب » معطوف على عامر .

الثالث ، وهو جمع للمذكر السالم وما حُيِّل عليه ، وإعرابه : بالولورفعاً ،  
وبالياء نصباً وجراً . وأشار بقوله : « عامر وملغِب » - إلى ما يُجمع  
هذا الجمع ، وهو قسبان : جامد ، وصفة<sup>(١)</sup> .

فيشترط في الجامد : أن يكون عَلَمًا - لمذكر - عاقل - خالياً من  
تاء التأنيث - ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عَلَمًا لم يجمع بالولو  
والتون ؛ فلا يقال في رجل - رَجُلُونَ ، نعم إذا صُفِّرَ جاز ذلك نحو :  
رَجِئِلٍ - ورَجِئِلُونَ ؛ لأنه وَصَفٌ .

وإن كان عَلَمًا لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في زينب - زينبون<sup>(٢)</sup> ،  
وكذا إن كان عَلَمًا للمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لاجئٍ - اسم  
فريس - لاجحون<sup>(٣)</sup> ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكل ذلك لا يجمع بهما ؛  
فلا يقال في طَلْحَةٍ - طَلْحُونَ ، وأجاز ذلك الكوفيون<sup>(٤)</sup> ، وكذلك إذا  
كان مركباً ، فلا يقال في سيويه - سيويون ، وأجازه بعضهم .

ويشترط في الصفة : أن تكون صفة للمذكر - عاقل<sup>(٥)</sup> - خالية من

(١) الجامد ، هو الاسم الدال على الذات من غير اعتبار وصف ، أما الصفة  
فهي المشتق للدلالة على معنى وذات .

(٢) لتلا يلتبس جمع المذكر بالموث .

(٣) لعدم العقل ، وإنما اشترط ذلك لأن هذا الجمع أشرف الجموع  
لصحة بناء الواحد فيه ، والمذكر العاقل أشرف من غيره .

(٤) أجازوا جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث ، كطلحة وحمزة -  
جمع مذكر سالماً بعد حذف التاء التي في المفرد ، فيقولون : جاء الطلحون  
والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ؛ لأن هذه التاء في تقدير الانفصال ؛  
بذليل سقوطها في جمع الموث السالم ، كطلحات وحمزات ، والطاء بميمون  
على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمعاً سالماً ، فلو سمينا رجلاً  
بحمراء أو حيلٍ - جاز جمعه على حمراوين وحيلين ، ولا شك أن المختوم  
بالألف أشد تمكناً في التأنيث من المختوم بالتاء ، وإذا جاز هذا فجواز ذلك أولى .

(٥) أي ولو تزيلا ، لينخل نحو قوله تعالى : ( قالتا أيننا طائمين - رأيتهن

في ساجدين ) .

تاء التانيث - ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءُ<sup>(١)</sup> - ولا من باب فَعَّلَانَ فَعَّلَى -  
ولا بما يستوى فيه للذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا : صفة للذكر -  
ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض : حائضون - وخرج بقولنا :  
عاقل - ما كان صفة للذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابتى - صفة  
فرس - سابتون . وخرج بقولنا : غالية من تاء التانيث - ما كان  
صفة للذكر عاقل ، لكن فيه تاء التانيث ، نحو : عَلَّامَةٌ ؛ فلا يقال  
فيه : عَلَّامُونَ . وخرج بقولنا : ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءُ - ما كان  
كذلك ، نحو : أَحْمَرٌ ، فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ،  
وكذلك ما كان من باب فَعَّلَانَ فَعَّلَى ، نحو : سَكْرَانٌ - وَسَكْرَى ؛  
فلا يقال : سكراتون ، وكذلك إذا استوى في الوصف للذكر والمؤنث ،  
نحو : صَبُورٌ - وَجَرِيحٌ ، فإنه يقال : رجل صبور - وامرأة صبور ،  
ورجل جريح - وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع للذكر السالم : صبورون  
ولا جريحون<sup>(٢)</sup> .

وأشار المصنف - رحمه الله - إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق  
ذكرها بقوله : عامر ، فإنه عَلمٌ للذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن  
التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

(١) أى أفعل الذى مؤنثه فعلاء ، كأحمر وحمراء ، وفعلان كذلك ،  
كسكران وسكرى .

(٢) يستوى في صبور وجريح التذكير والتانيث ، إذا كان الأول  
بمعنى فاعل - والثاني بمعنى مفعول ، وتجريا على موصوف مذكور ، تقول :  
رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فإن كان  
فعل بمعنى مفعول نحو : دابة ركوب - أى مركوبة ، أو كان فعل بمعنى  
فاعل نحو : أليم بمعنى مؤلم - لا يستوى فيهما التذكير والتانيث ، تقول : عذاب  
أليم وحادثة مؤلمة ، وكذلك إذا لم يذكر الموصوف ؛ تقول : رأيت صبورا  
وصبورة - وجريحا وجريمة .



وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمُذْنِبٌ » ، فإنه صفة  
للمذكر عاقل خالية من تاء التثنية وليست من باب : أَفْعَلَ فَعْلَاء ،  
ولا من باب : فَعْلَان فَعَلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال  
فيه : مُذْنِبُونَ .

• • •

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَيِهْ عِشْرُونَا وَيَبَابُهُ الْحَقُّ . وَالْأَهْلُونَا  
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلِيُونَا وَأَرْضُونَ شَسِسَتْ ، وَالسُّنُونَا  
وَيَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِذُ ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُقُ (١)

أشار المصنف - رحمه الله - بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه - عامر ،  
وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها ، كمحمد وإبراهيم ،  
فتقول : محمدون وإبراهيمون . وإلى شبه مُذْنِبٍ ، وهو كل صفة  
اجتمع فيها الشروط ، كالأَفْضَلِ وَالضَّرَابِ ونحوهما ، فتقول : الأَفْضَلُونَ  
والضَّرَابُونَ . وأشار بقوله : « ويه عشرون » إلى ما ألحق بجمع للمذكر  
السالم في إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه  
الشروط التي سبق ذكرها ، فَمَا لَا وَاحِدَ لَهُ من لفظة ، أَوَّلُهُ وَاحِدٌ غَيْرُ

(١) « وشبه » معطوف على عامر ومذنب « ذين » اسم إشارة مثنى مضاف  
إليه مبنى على الياء في محل جر « ويه » متعلق بالحق « عشرون » مبتدأ « وبابه »  
معطوف عليه « ألحق » الجملة خبر المبتدأ « والأهلونا » هو وما بعده عطف على  
عشرون بإسقاط العاطف في بعضها على أنها مبتدآت حذف خبرها - أي كذلك  
ألحقت « وأرضون » مبتدأ « شذ » الجملة خبر « والسنون » مبتدأ حذف خبره  
لدلالة شذ عليه « وبابه » معطوف على السنون « ومثل » حال من فاعل يرد « حين »  
مضاف إليه « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل من ذا أو عطف بيان  
« وهو » مبتدأ « عند قوم » ظرف ومضاف إليه متعلق بيطرد ، وجملة يطرده خبر  
المبتدأ .

مستكمل للشرط - فليس يجمع مذكر سالم ، بل هو مُلحق به ؛ فعشرون  
وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلحق بجمع الذكر السالم ، لأنه  
لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عشر<sup>(١)</sup> ، وكذلك أَهْلُونَ ، مُلحق  
به ؛ لأن مفردة - وهو أَهْلٌ - ليس فيه الشرط المذكورة ؛ لأنه اسم  
جنس جامد<sup>(٢)</sup> كرجل ، وكذلك «أولو» ؛ لأنه لا واحد له من لفظه<sup>(٣)</sup>  
«وَعَالَمُونَ» : جمع عَالَم ، وعَالَمٌ كرجل - اسمُ جنس جامد<sup>(٤)</sup> ،  
وَعَالِيُونَ : اسم لأَعْلَى الجنة ، وليس فيه الشرط المذكورة ؛ لكونه  
لا لا يعقل ، وَأَرْضُونَ : جمعُ أَرْضٍ ، وَأَرْضٌ اسم جنس جامد  
مؤنث ، وَالسُّنُونَ : جمع سَنَةٍ ، والسنة : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها  
مُلحقة بالجمع المذكور ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشرط<sup>(٥)</sup> .

وأشار بقوله : «وبابه» - إلى باب سَنَةٍ ؛ وهو : كل اسم ثلاثي -  
خُفِضَ لامه - وَخُوضٌ عنها هاء التانيث - ولم يكسُرْ ؛ كمائة ومِئِينَ

(١) لأنه يلزم عليه إطلاق عشرين على ثلاثين ، وثلاثين على تسعة ، لأن أقل  
الجمع ثلاثة للمفرد .

(٢) يراد به القريب - بمعنى ذى القرابة ، وليس علماً ولاصفة ، وقد  
جمع شلوفاً في قول الشفري :

• وَلِي تُونُكُم أَهْلُونَ سِيدَ عَمَلَس •

(٣) بل هو اسم جمع للفو بمعنى صاحب ، ويكتب بلالوا بين الهمزة  
واللام .

(٤) يطلق على مجموع ماسوى الله ، ويطلق كذلك على كل صنف من  
أصناف المخلوقات على حدة ، كعالم الإنس ، وعالم الجن ، وعالم الحيوان .

(٥) إنما خص أرضين وباب سنين بالتصيص على شلوذهما - مع أن  
جميع الملحقات شاذة - لثلاثة شلوذهما لأكثر من وجه ؛ فكل منهما جمع تكسير  
ومفردة مؤنث ، وغير علم أو صفة ، وغير عاقل .

وَكُتِبَ وَتُبِين<sup>(١)</sup> . وهنا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ، فإن كُتِرَ كَشَفَ وَشَفَاهُ - لم يستعمل كذلك إلا شفوئاً ؛ كُتِبَ<sup>(٢)</sup> ، فُلِثِمَ كُتِرُوهُ عَلَى طَبَّةَ وَجَمَعُوهُ أَيَضاً بِالْوَلَوِ رَفْعاً وَبِالْيَاءِ نَصْباً وَجَرّاً ، فقالوا : ظُبُونٌ وَطُبِينٌ .

وأشار بقوله : « ... وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ » ذَا الْبَابِ ... - إلى أَنَّ سِنِينَ ونحوه قد تلزمه الياء ويُجمل الإعراب على التَّوْنِ ؛ فنقول : هذه سِنِينٌ - ورَأَيْتَ سِنِينًا - ومررت بِسِنِينٍ ، وإن شئت حُفِطَ التَّنْوِينُ وهو أَقْلُ من إثباته ، واختلف في أطْرَادِ هذا . والصحيح أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ وَأَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّامِعِ ، ومنه قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يَوْسُفَ » - في إحدى الروايتين<sup>(٣)</sup> ، ومثله قول الشاعر :

٧ - دَعَايَ مِنْ نَجْدٍ ، فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدًا

(١) التَّيْبَةُ : الجماعة ، وأصله ثَبَرٌ ، من ثَبُوتِ أَيْ جَمَعْتُ ، ويجوز في الجمع ضم التاء وكسرها وهو الأكثر .  
(٢) الظُّبَةُ : طرف السيف أو السهم ، وأصلها ظَبُّو ، يقال ظَبَّوْته - إذا أَصْبَهَ بِالظُّبَةِ .

(٣) والرواية الثانية : اجْعَلْهَا سِنِينَ - بلا تنوين - كَسَنَى يَوْسُفَ ، بحذف التَّوْنِ لِلإِضَافَةِ ، وهذا دعاء من الرسول على أهل مكة بالجلد والقحط . وقد استجاب الله دعاءه .

٧ - هو للصمة بن عبد الله الطفيل من شعراء النولة الأموية من قصيدة يذم فيها بجلاً ويحن إليها ، بعد أن رحل عنها وترك فيها ابنة عمه التي أحبا وأبى عمه أن يزوجها له .

اللفظ والإعراب - دعائي : اتركاني وهو خطاب للواحد بلفظ الإثنين تعظيماً على عادة العرب ، أو هو خطاب لاثنتين حقيقة . نجد : أحد أقسام بلاد العرب ، أعلاها اليمن وأسفلها العراق والشام . سنيت : جمع سته ، وقد يراد العام المجلد . شَيْباً : جمع أشيب ، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه . مردأ : =

الشاهد فيه : إجراء السنين مُجَرى الحيني ، في الإعراب بالحركات ،  
والإزام التون مع الإضافة .

(وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ ، وَقَلْ مَنْ يَكْسِرُهُ نَعَقٌ  
وَنُونٌ مَا تُنْتَى وَالْفُلُوحِي بِسَنَةِ يَعْكِسُ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْتَبِهْ) (١)

= جمع أمرد وهو من لم ينبت بوجهه شعر . « دعاني » فعل أمر مبني على حذف  
التون والألف فاعل والتون للوقاية والياء مفعول أول « من يجحد » متعلق بدعاني  
« فإن » القاء للتحليل وإن حرف توكيد ونصب « سنيه » اسم إن منصوب بالفتحة  
مضاف إلى الماء « لعين » الجملة من الفعل والفاعل وهو نون النسوة — خبر إن  
« بنا » متعلق بعين « شيئاً » حال من نا « وشيننا » معطوف على جملة لعين  
« مردأ » حال من نا الواقعة مفعولاً في شيننا . « والمعنى » أتركاني يا خليل من ذكر  
هذه البلاد ؛ فلما حدث فيها من الجلب والقحط هز الشيوخ وأزعجهم ،  
وشيت أحوالها الشباب والمرد . « والشاهد » في سنيه ؛ فإنه منصوب بالفتحة  
على التون كحين لا بالياء ، بليل بقاء التون مع الإضافة وإلا لقال سنيه بحذف  
التون للإضافة . ومجمل القول : أن الملحق بجمع المذكر السالم أربعة أنواع :  
« أ » أسماء جموع كأول وعالمون وعشرون وبابه « ب » جموع تكسير كآرضون  
وسنون وبابه . « ج » جموع تصحيح لم تستوف الشروط كأهلون ووابلون .  
« د » ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به ؛ كعليون وزيلون مسمى به ، ويمجوز  
في هذا النوع لزوم الياء والإعراب بحركات متونة كضلين ، إلا إذا كان أعجمياً  
كفيمترين — اسم بلد بالشام — فيحذف تنوينه للملاينصرف ، كما يجوز فيه لزوم  
الواو والإعراب بحركات على التون متونة أيضاً . واعلم أنه يسمى بهذا الجمع  
وبغيره من الجموع ، وبالمثنى — لغرض بلاغي ؛ كالملاح ، والتم ، والتمليح ،  
ونحو ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح « مجموع » مضاف إليه « وما » اسم  
موصول معطوف على مجموع « به » متعلق بالتحقق ، وجملة التحق صلة الموصول  
وقاعله يعود على ما . « فافتح » القاء زائفة لتزيين اللفظ « من » اسم موصول فاعل  
قُلْ « بكسره » متعلق بنطق ، والضمير العائد على التون مضاف إليه ، وجملة نطق  
صلة الموصول . « ونون » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » مبني  
للمجهول ونائب الفاعل يعود على ما ، والجملة صلة « والملحق » معطوفاً على  
ما « به » متعلق بالملحق « بعكس » متعلق باستعملوه « ذلك » مضاف إليه والكاف  
حرف خطاب ، وجملة استعملوه خبر المبتدأ التي هو نون « فانتبه » فعل أمر .

حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تَكْسَرُ شَلْوْنَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٨ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

وقوله :

٩ - أَكَلْتُ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَلْتُ أَمَّا يُبْقَى عَلَى وَلَا يَبْقَى ؟

وَمَاذَا تَبْتَنِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ؟

وليس كسرهما لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

٨ - هو جريز من أبيات يخاطب بها فضالة العُزِّي حين وعده بالقتل وقبلة :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنَّا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ

اللغة والإعراب : جعفر : بن ثعلبة بن يربوع أخو عرين بن ثعلبة . زعانف :

جمع زعفتة ، وهي هلب الثوب - أو طرف الأديم ، وتطلق الزعانف على

اللائم من الناس . والذين ليس أصلهم واحداً ، والمراد هنا : الأعداء . جعفرأ :

مفعول عرفنا « وبني » معطوف عليه منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر

« أبيه » مضاف إليه « زعانف » مفعول أنكرنا « آخرين » صفة الزعانف

منصوب بالياء لأنه جمع مذكر ، وجملة أنكرنا وما بعده - معطوفة على جملة

عرفنا ومعمولاته « والمعنى » عرفنا جعفرأ وإخوته لعظمهم وأصلهم المعروف ،

وأنكرنا غيرهم لأنهم أعداء ، وليس لهم نسب مشهور « والشاهد » كسر نون

الجمع في آخرين ، وذلك جائز بعد الياء فقط .

٩ - نسب بعضهم هذين البيتين لسحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر مخضرم ،

وكان عبداً حبشياً بليغاً ، وفيها يمدح نفسه ويعرض بابن عمه : الأبيرد الرياحي .

وقد رأيناه في ديوان جرير من قصيدته لفضالة العُزِّي .

اللغة والإعراب : حل : الحلول - التزل بالمكان . ارتحال : سفر ورحيل .

يُبقَى : يحفظ . « أكل » الهزرة للاستفهام الإنكارى وكل ظرف زمان متعلق

بمحطوف خبر مقدم مضاف إلى الدهر « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال » معطوف

على حل . « وأما » أصل الهزرة للاستفهام وما نافية ، وهنا : « وأما » حرف استفتاح

« يبقَى » مضارع وفاعله يعود على الدهر « على » متعلق به « ولا » نافية « يبقَى »

مضارع والفاعل هو « والتون الوقاية والياء مفعول . « وماذا » الواو عاطفة

أواستفافية « وما » اسم استفهام مبتدأ « ذاه » اسم موصول خبر « تبتنى الشعراء مني »

الجملة صلة الموصول والمائد محذوف - أى تفضيه « وقلجأوزت » الواو والـحال =

وَحَقُّ نُونِ الثَّنِي وَاللَّحَقُّ بِهِ الْكُسْرُ ، وَفَتْحُهَا لُغَةٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٠- عَلَى أَحْوِثَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيْبٌ

وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى - أن فتح النون في التثنية

ككسر نون الجمع في القِلَّةِ ، وليس كذلك ؛ بل كسرهما في الجمع

شاذ - وفتحها في التثنية لغة ، كما قلناه . وهل يختص الفتح بالياء ؟

أو يكون فيها وفي الألف ؟ - قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

= والجملة في محل نصب حال من الياء في منى «الأربعين» مضاف إليه مجتزئ

بالكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر « والمعنى » ينكر أن يقضى حياته بين حل

وترحال ، وينعى على الدهر أن لا يبقى عليه ويحفظه من هذه المتاعب والمشاق ،

ويقول : ما الذى تريده منى الشعراء وقد تعلت سن الأربعين ، وعركت الدهر

وخبرته ؟ « والشاهد » كسر نون الأربعين وهو ملحق بجمع المذكر . ومن العلماء

من جعله معرباً بالحركات الظاهرة على النون كالقرد نحو : مسكين - وغسلين .

١٠- هو حميد بن ثور الملالى الصحابى ، أبو المنى ، من قصيدة يصف

فيها قطاة .

اللغة والإعراب : أحوذين : تثنية أحوذى ، وهو الخفيف السريع فى المشى

لخفة ، والمراد بهما هنا جناحا الطائر . استقلت : ارتفعت فى الهواء . عشيّة :

ما بين الزوال إلى الغروب . لمحة : نظرة سريعة . « على أحوذين » متعلق باستقلت

« عشيّة » ظرف زمان متعلق به كذلك « فإ » الفاء عاطفة ، ومانافية « هي »

مبتدأ ، وفى الكلام حذف - أى فاز من مشاهدتها ، فلما حذف المضاف انفصل

الضمير « إلا » أداة استثناء ملغاة وللمحة خبر المبتدأ « فوتيب » الجملة معطوفة

على الجملة الاسمية « والمعنى » أن هذه القطاة طارت وقت العشيّة بجناحين

سريعين ، فأتت وقت الطيران إلا مقلد لمحة ثم تغيب ، وذلك لسرعتهما وخفتهما

« والشاهد » فى أحوذين حيث فحت نون المنى على قلة ، وذلك لغة لبنى أسد

حكاهما الكسائى وليس بضرورة ؛ لأن الكسر لا يخل بالوزن .

١١ - أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَّانَا

وقد قيل : إنه مصنوع <sup>(١)</sup> ، فلا يحتاج به .

(وَمَا بِنَا وَالْعَيْنُ قَدْ جُعِمَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا)

١١- هو - كما قال المفضل - لرجل من بني ضبة من آيات أولها :

إِنْ لِسَكْمَى عَتَلْنَا دِيوَانَا يُخْزِي فُلَانًا وَابْنُهُ فُلَانًا

اللفظ والإعراب : الجيد : العتق ، وجمعه أجياد . منخرين : ثنية منخر كسجد وهو الأنف . ظيان : اسم رجل . « الجيد » مفعول أعرف « والعينان » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر - على لغة من يلزم المنى الألف ، أو هو مبتدأ مرفوع بالألف وخبره مخوف - أي والعينان كذلك ، والألف للإطلاق « ومنخرين » بفتح النون أو كسرهما على التلقيق ، معطوف على الجيد « أشبا » فعل وألف الثنية فاعل « ظيان » مفعول منصوب بالفتحة . والجملة في محل نصب صفة لمنخرين « والمعنى » يغم سلمي ويقول : إني أعرف جيدها وعينها ومنخرها اللذين يشبهان منخرى هذا الرجل في الكبر ، وهو ذم لها « والشاهد » محيى نون الثني مفتوحة مع الألف والياء في عينانا ، ومنخرين - على رواية الفتحة وهي لغة بني الحارث ابن كعب .

(١) أي غير عربي ، لأن فيه تلفيقاً بين لغتين من لغات العرب ، وقلما يتفق ذلك لعربي ، والحق أنه عربي كما ذكره أبو زيد .

« فائدة » مافي جسم الإنسان من أجزاء مفردة لا تعتمد ، كالرأس والأنف والبطن والقلب ، إذا ضم إليها مثلاً - جاز فيه ثلاثة أوجه : « أ » الجمع وهو الأكثر ، تقول : ما أكبر رؤوسكم ، ومنه قوله تعالى : ( قد صغت قلوبكما ) « ب » الثنية على الأصل وظاهر اللفظ ، تقول : ما أحسن رأسيكما ، وما أطيّب قلوبكما . « ح » الأفراد ، تقول ما أكبر رأسكما ، وما أخلص قلوبكما . أما ما يكون في الجسم منه أكثر من واحد كاليد والرجل والعين ، فذلك إذا ضمنت إليه مثله - لم يجز فيه إلا الثنية ، تقول : ما أطول يديكما ، وما أقصر رجليكما ومنه قوله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وكذلك الشأن فيما يتصل بالجسم وينفصل عنه كالثوب ، والعمامة ، والخلاء .

(٢) « وما » الواو للاستئناف وما اسم موصول مبتدأ « بتا » متعلق بجمع مقصود لفظه « وألف » معطوف على تا « قد جمعا » الجملة من الفعل ونائب التفاعل صلة ما ، والألف للإطلاق « يكسر في الجر » الجملة خبر المبتدأ « والنصب » معطوف على الجر « معاً » ظرف متعلق بمحذوف حال من الجر والنصب .

لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات -  
 شرع فى ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قيمان : أحطهما  
 جمع للمؤنث السالم ، نحو : مسلعات ، وقيلنا بالسالم احرازاً عن  
 جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : هُنود .  
 وأشار إليه المصنف - رحمه الله تعالى - بقوله : « وما بنا وألف قد  
 جُمعا » - أى جُمع بالآلف والتاء الزيلتين ، فخرج نحو : قُصاة ،  
 فإن ألفه غير زائدة ، بل هى متقلبة عن أصل وهو الياء ؛ لأن أصله  
 قُصبةٌ ، ونحو أبياتٍ ؛ فإن تاءه أصلية<sup>(١)</sup> . والمراد منه ما كانت الآلف  
 والتاء سبباً فى طالته على الجمع ، نحو : هِنْدَاتٍ ؛ فاحرز بذلك عن  
 نحو : قُصاة - وأبياتٍ ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ ملتبسٌ بالآلف  
 والتاء ، وليس بما نحن فيه ؛ لأن طالة كل واحد منهما على الجمع ليس  
 بالآلف والتاء ، وإنما هو بالصيغة<sup>(٢)</sup> ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراض  
 على المصنف بمثل قُصاة - وأبياتٍ . وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول :  
 بآلف وتاء مزيدتين ، فالباء فى قوله « بنا » - متعلقة بقوله : « جُمع »<sup>(٣)</sup> .  
 وحكم هذا الجمع أن يُرفع بالضة ، وينصب ويجر بالكسرة<sup>(٤)</sup> ،  
 نحو : جاتى هِنْدَاتٌ - ورأيتُ هِنْدَاتٍ - ومررت بهِنْدَاتٍ - فنابت فيه  
 الكسرة عن الفتحة . وزعم بعضهم أنه مبنىٌ فى حالة النصب ، وهو  
 فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه .

- (١) المراد بالأصلية : ما كانت فى بنية المفرد ، وهذه تثبت فى الجمع  
 ليستوفى جميع حروف مفردة ومثل أبيات : أموات - وأصوات .  
 (٢) أى بصيغة جمع التكسير ، فإن وزنها « فَعلة » و « أفعال » .  
 (٣) أى أنها السببية لا بمعنى مع .

(٤) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وابن هشام إذا كان علوف  
 اللام ولم ترد إليه فى الجمع . روى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم ، فإن ردت اللام  
 فى الجمع نصب بالكسر اتفاقاً : كألخوات وسنوات .



(كُنَّا أَوْلَاتُ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ - كَأُذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبُلًا<sup>(١)</sup>)

أشار بقوله : كُنَّا أَوْلَاتُ - إلى أن « أولات » تجرى مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي مُلحقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها<sup>(٢)</sup> .

ثم أشار بقوله : « وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملاحق به نحو : أَذْرَعَاتٍ - يُنصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يُحذف منه التنوين<sup>(٣)</sup> ، نحو : هذه أَذْرَعَاتُ - ورأيت أَذْرَعَاتٍ - ومررت بأَذْرَعَاتٍ . هذا هو اللذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضممة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُزال منه التنوين<sup>(٤)</sup> ، نحو : هذه أَذْرَعَاتُ - ورأيت أَذْرَعَاتٍ - ومررت بأَذْرَعَاتٍ . والثاني : أنه يرفع بالضممة ، وينصب ويجر بالفتحة ،

(١) « كُنَّا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « وَالَّذِي » اسم موصول مبتدأ أول والواو للاستئناف « اسْمًا » مفعول ثان لجعل « قد » حرف تحقيق « جعل » ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود على الذي وهو المفعول الأول والجملة صلة الموصول « كأذرعَات » متعلق بمحذوف خبراً لمبتدأ محذوف وتقدم مثله « فيه » متعلق بقيل . « ذَا » اسم إشارة مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق « قيل » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني وهو ذَا ، وجملة الثاني وخبره خبر الأول وهو الذي ، وجملة كأذرعَات معترضة بين المبتدأ الأول وخبره ، وأذرعَات : بلد بالشام ، وأصله جمع أذرعة - الذي هو جمع ذراع .

(٢) بل لها مفرد من معناها وهو « ذَا » فهي اسم جمع في المؤنث - كأولوا في الذكر وهي مضافة جائزاً ، ولا تضاف إلا لاسم جنس ظاهر مثل : علم ، أدب ، فضل .

(٣) لأنه للمقابلة لا للصرف ، مراعاة لأصلها المفعول عنه وهو حال الجمعية .

(٤) وذلك مراعاة للحالة الراحة التي تقتضى منع تنوينه ، وهي اجتماع العلمية والتأنيث المعنوي .

ويحذف منه التنوين<sup>(١)</sup> ، نحو : هذه أذرعاتٌ - ورأيت أذرعاتٌ ،  
ومررت بأذرعاتٍ ، ويروى قوله :

١٢- تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا يَيْثَرِبُ ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلِيٌّ

(١) فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو رأى حسن ،  
لأنه يمنع اليبس ويجعل المراد واضحاً

١٢- هو لامرئ القيس الكندي الشاعر الجاهلي من قبيلة قاطا في محبته ،  
مطلعه :

أَلَا عَمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِيٌ هَلْ يَعْصَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِيِ ؟

اللقبة والإعراب : تنورتها : نظرت إليها من بعد ، والتور : النظر إلى النار  
يثرب : اسم قديم للمدينة المنورة ، وقد سميت باسم رجل من العاقلة بناها .  
أذن : أقرب . « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول « من أذرعات » جار ومجرور  
متعلق بتنورتها « وأهلها » الواو للحال ، وأهلها مبتدأ ومضاف إليه « يثرب »  
جار ومجرور خبر المبتدأ ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ،  
وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أذن دارها » مبتدأ ومضاف إليه  
« نظر » خبر المبتدأ « على » صفة لنظر مرفوع بضمه مقدرة على الياء للثقل  
« والمعنى » نظرت بعيني لأقربي إلى دار هذه المحبوبة لشدة شوق إليها وأنا بالشام  
وهي يثرب ، مع أن الأقرب من دارها يحتاج إلى نظر عظيم لشدة بعدنا ،  
فكيف بمكانها الحقيقي ؟ وهنا من باب التخييل « والشاهد » في أذرعات ، روى  
بالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة لحال الجمعية ، وبالجملة لفتح على أنه ممنوع من الصرف  
مراعاة للحالة الراحنة وهي العلمية والتأنيث وبالجر بالكسرة بدون تنوين  
مراعاة للحالتين . هنا : ويطرد جمع المؤنث السالم في : « أ » أعلام الإناث  
التي لأعلامها فيها كزيب وهند « ب » وما ختم بالتاء مطلقاً كحمزة . ويستثنى  
من ذلك : امرأة ، شاة ، أمة ، شفة ، قلة ، ملة - فلا يجمع هذا الجمع لعلم  
السماع « ح » وما فيه ألف التأنيث ؛ مقصورة كذكرى ، ومملودة كصحراء  
وحساء ويستثنى من المقصورة : « قتل » مؤنث فعلان كمطشى ، ومن المملودة  
« فعلاء » مؤنث أفضل كزرقاء ؛ فلا يجمعان جمع مؤنث ، ولا يجمع مذكراً  
جمع مذكر ، وكذلك « فعلاء » التي لأفضل له ، كزرقاء عند غير المصنف  
« د » ومصر غير العاقل كجبل ونهر « هـ » ووصفه كشامخ « و » وكل نحاس =

بكسر التاء منونة كاللذهب الأول ، ويكسرهما بلا تنوين كالذهب  
الثاني ، ويفتحها بلا تنوين كالذهب الثالث .

\* \* \*

( وَجُرَّ بِالْفَتْحِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ يُعَدُّ أَلْهَ دَرَفٌ <sup>(١)</sup> )  
أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ،  
وهو الاسم الذي لا ينصرف . وحكمه أنه يرفع بالضممة ، نحو : جاء  
أحمدُ - وينصب بالفتحة ، نحو : رأيت أحمدَ - ويجر بالفتحة أيضاً ،  
نحو : مررت بأحمدَ ؛ فنابت الفتحة عن الكسرة <sup>(٢)</sup> . هنا إذا لم  
يُصَفَّ - أو يقع بعد الألف واللام <sup>(٣)</sup> ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ،

= لم يسمع له جمع تكسیر كجام . وما علنا ذلك فهو مقصور على السماع ؛  
كسجلات - وسماوات - وأمهات ، وإلى ماسبق يشير بعضهم بقوله :

وَقَسْتُ فِي ذِي النَّأ ، وَنَحْوِ ذِكْرَى وَدِرْهَمٍ مَصْصَرٌ ، وَصَحْرًا  
وَزَيْنَب ، وَوَصَفٌ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَغَيْرُ ذَا مُسْلَمٍ لِلنَّاقِلِ  
وليعلم : أن كل خماسي اسماً أو صفة - يجمع جمع سلامة للمذكر والمؤنث  
(١) « وجر » فعل أمر مثلث الآخر ، والواو عاطفة أو استئنافية « بالفتحة »  
متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول جُرَّ « لا ينصرف » الجملة صلة الموصول  
« ما » مصدرية ظرفية « لم يصف » الجملة صلة ما المصدرية « أو يك » معطوف  
على يصف ، مجزوم على التثنية المخفوفة للتخفيف ، واسمها يعود إلى ما الموصولة  
« بعد » ظرف متعلق بمحطوف خبر يكن « أَل » مضاف إليه مبنى على السكون  
في محل جر مقصود لفظه « درف » الجملة في محل نصب حال من ما الموصولة .  
ومعنى البيت : أجر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة علم لإضافته ، وكونه  
غير واقع بعد أَل .

(٢) وقد تقدم الفتحة في حالة الجر على ما لا ينصرف ، نحو : مررت  
بجلى ، وبجوارى حسان ؛ فإن علامة الجر فتحة مقدرة على الألف - في حلى ،  
وعلى الياء المخفوفة لالتقاء الساكنين - في جوار .

(٣) سواء كانت لتعريف نحو : في المساجد ، أو موصولة كالأعمى  
والأصم ، أو زائفة كاليزيد . وفي المعنى : أن أَل اللامخة على الصفة المشبهة  
كالأعمى والأصم واليقظان - حرف تعريف ، وليست موصولة على الأصح .

نحو : مررت بأحمدٍ كم ، وكنا إذا دخله الألف واللام ، نحو : مررت بالأحمدِ ؛ فإنه يجر بالكسرة .

• • •

( ١ ) واجعلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ ، التَّوْنَا رَقْعًا ، وَتَدْعِيْنَ وَتَسْأَلُونَسَا وَحَفْظَهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ بِسَمَةِ كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً (١) لا فرغ من الكلام على ما يُعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يُعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ، فلأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين ، سواء كان في أوله الياء ، نحو : يضريان - أو التاء ، نحو : تضريان . وأشار بقوله : « وتدعين » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : أنتِ تضريين . وأشار بقوله : « وتسالون » إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو : أنتم تضربون ، سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو : الزيلون يضربون .

فهذه الأمثلة الخمسة - وهي : يفعلان ، وتفعلا ، ويفعلون ، وتفعلون وتفعلين - تُرْفَع بثبوت التون ، وتنصب وتجرم بحفظها (٢) ؛

( ١ ) « واجعل » فعل أمر والواو عاطفة أو استئنافية « لنحو » متعلق باجعل « يفعلان » مضاف إليه مقصود لفظه « التونا » مفعول أول لا جعل « رفقاً » مفعول ثان - أو منصوب على نزع الخافض « وتدعين » معطوف على يفعلان قصد لفظه « وتسالونا » معطوف على يفعلان ، أو مبتدأ حذف خبره - أي كذلك . « وحفظها » مبتدأ مضاف إلى الهاء « للجزم » متعلق بسمة « والنصب » معطوف على الجزم « سمة » - أي علامة - خبر المبتدأ مرفوع ، ووقف عليه للنظم « كلم تكوني » خبر لمبتدأ محذوف وياء المخاطبة اسم تكون الناقصة « وتروي » اللام للحدود وتروي منصوب بأن مضرة وجوباً بعدها بحذف التون والياء فاعل « مظلمة » مفعول تروي ، وأن المضمرية المضمرة مع منحوها في تأويل مصدر مجرور بلام الحدود ، واللام ومجرورها متعلقان بمحذوف خبر تكوني أي لم تكوني قابلة لروم ظلم .

( ٢ ) أما قوله تعالى : ( إلا أن يعفون ) - فالواو ولو الكلمة وليست ضمير =

فتنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة ، نحو : الزيدان يفعلان ؛  
 فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون . وتنصب  
 وتجرم بحذفها ، نحو : الزيدان لن يقوموا ، ولم يخرجوا ؛ فعلامة النصب  
 والحزم سقوط النون من : يقوموا - ويخرجوا ، ومنه قول تعالى : ( فَإِنْ  
 لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ) .

• • •

(وَسَمٌ مُّتَعَلٌّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَقَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا  
 فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا  
 وَالثَّانِي مَنَقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يُنَوَّى ، كُلُّمَا آتِيَا يُجَرُّ<sup>(١)</sup>)  
 شَرَحَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُتَعَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ  
 مِثْلَ « الْمُصْطَقَى ، وَالْمُرْتَقَى » يَسْمَى مُتَعَلًّا . وَأَشَارَ بِالصُّغْرَى إِلَى مَا فِي آخِرِهِ  
 أَلْفٌ لَزِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ ، مِثْلُ : عَصَا - وَرَحَى . وَأَشَارَ بِالْمُرْتَقَى إِلَى مَا فِي  
 آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَقْبَلُهَا ، نَحْوُ : الْقَاضِي - وَاللَّاعِي .

=جماعة الذكور ، والنون ضمير النسوة وليست نون رفع والفعل مبنى ووزنه  
 « يفعلن » بخلاف الرجال يعفون ، فإن الواو ضمير جمع المذكرين ، والنون  
 علامة الرفع فتحذف نحو : ( وأن تغفوا أقرب للتقوى ) ووزنه « تغفون » .

(١) « وسم » فعل أمر « متعلا » مفعول ثانٍ مفعول « من الأسماء » متعلق  
 بمحذوف حال من ما الموصولة الواقعة مفعولا أول لسم « كالمصطفى » متعلق  
 بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى » معطوف عليه « مكارمًا » مفعول المرتقى  
 أو تمييز « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثانٍ « فيه » متعلق بقدر الواقع  
 خبراً للمبتدأ الثاني . وجملة الثاني وخبره خبر الأول « جميعه » توكيد لنائب  
 فاعل قدر المستر « وهو » مبتدأ « الذي » خبر « قد قصرا » الجملة من الفعل  
 ونائب الفاعل صلة الذي والألف للإطلاق . « والثاني منقوص » مبتدأ وخبر  
 « ونصبه » مبتدأ ومضاف إليه « ظهر » الجملة خبر كذلك « ورفعه ينوى »  
 إعرابه كسابقه « كلنا » متعلق بيجر « أيضاً » مفعول مطلق لمحذوف - أو صفة  
 لمحذوف « يجر » مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى المنقوص .

ثم أشار إل أن ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها - يُقدر فيه جميع حركات الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجزم<sup>(١)</sup> ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصود هو : الاسم للمعرب الذى فى آخره ألف لازمة . فاحرز بالاسم من الفعل ، نحو يرفع . وبالمعرب من المبني ، نحو إذا . وبالألف بما آخره ياء وهو المنقوص نحو القاضى كما سيأتى . وبلازمة من المثني فى حالة الرفع ، نحو الزيدان ؛ فإن ألفه لا تلزمه ؛ إذ تغلب ياء فى الجر والنصب ، نحو رأيت الزيدَين .

وأشار بقوله : « والثاني منقوص » إلى المرتقى ؛ فللمنقوص هو : الاسم للمعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو المرتقى ؛ فاحرز بالاسم عن الفعل ، نحو يرمى . وبالمعرب عن المبني ، نحو الذى . ويقولنا : قبلها كسرة - عن التى قبلها سكون ، نحو ظمئى - ورمى ؛ فهذا معتل جار مجرى الصحيح ؛ فى رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هنا المنقوص أنه يظهر فيه النصب<sup>(٢)</sup> ، نحو رأيت القاضى

(١) هنا مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف ، فإنه تقدر فيه الفتحة للتعذر .

(٢) أى ما لم يكن الجزء الأول من مركب مزجى أعرب كرايت معد يكرب وتفرقوا أينى سبأ - فتسكن الياء بلا خلاف .

هنا : ومن العرب من يسكن الياء فى النصب ويقدر الفتحة - حملا على المرفوع والمجرور ، وعليه قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَايِسَ بِالْيَمَامَةِ ذَكَرَهُ وَطَرَى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ لَفَتَنَى لِيَا

« فواش » اسم أن منصوب بفتحة مقلدة على الياء المحذوفة لساكنين منع من ظهورها السكون البارز ، لإجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور . وليس ذلك خاصاً بالشعر ، بلليل قراءة جعفر الصادق : ( من لوسط ما تُطمعون أهاليكم ) يسكون الياء وألف بعد اللام .

قال الله تعالى : ( يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَعِيَ اللَّهِ ) ، ويُقدر فيه الرفع والجر لتقلهما على ثلثاء<sup>(١)</sup> نحو : جاء القاضي - ومررت بالقاضي ؛ فعلاقة الرفع ضمة مقدرة على الياء ، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء .

وَعَلِمَ ما ذكر : أن الاسم لا يكون في آخره ولو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنياً وُجد ذلك فيه ، نحو هُرْ ، ولم يوجد ذلك في العرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو جاء أبوه . وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين : أحطما ما سمي به من الفعل ، نحو يدخو - ويفزو ، والثاني ما كان أصحياً ، نحو سَمَدُو - وقَمَدُو<sup>(٢)</sup> .

• • •

(وَأَيُّ فِعْلٍ تَجِرُ مِنْهُ أَلِفٌ ، أَوْ وَلَوْ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُسْتَلًا عَرَفَ<sup>(٣)</sup>)  
أشار إلى أن الفعل من الأفعال : هو ما كان في آخره ولو قبلها ضمة ،  
نحو : يفزو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يرمى ، أو ألف قبلها فتحة ،  
نحو : يَخْنَى .

• • •

(١) ومن العرب من يظهر الضمة والكسرة على الياء ، كما يظهر الفتحة ، ومن ذلك قول جرير : • فيوماً يوافقين الهوى غير ماضى • وقول آخر : • لعمرك ما تدرى متى أنت جائي • والحق أن هذا ضرورة خاصة بالشعر لا ينقاس عليها ، بخلاف الحالة الأولى .

(٢) سمئلو : اسم طائر ، أو اسم حصن في بلغراد . وقتلو : اسم طائر أيضاً ، ومثلها طوكيو ، حاضرة اليابان ، و « كنفو » و « إرسطو » . إلخ .

(٣) « وأى » اسم شرط مبتدأ « فعل » مضاف إليه « آخر » مبتدأ « منه » متعلق بمحذوف صفة لآخر « ألف » خبر « أو واو ، أو ياء » معطوف على ألف « فتعلا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ومعتلا مفعول ثان لعرف ، أو حال من ضميره معلق عليه « عرف » فعل مبنى للمجهول وتائب الفاعل يعود على فعل وهو المفعول الأول ، والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ - وهو أى .

(فَالْأَلْفَ أَتَوْا فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبَدِ نَصَبَ مَا كَيْدُو يَرَى  
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَتَوْا وَلَخَلْفَ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ - تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا<sup>(١)</sup>)

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الْإِعْرَابِ فِي الْقَعْلِ الْمُعْتَلِ ؛ فَذَكَرَ  
أَنَّ الْأَلْفَ يُقَدَّرُ فِيهَا غَيْرَ الْجَزْمِ - وَهُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ - نَحْوُ زَيْدٌ  
يَخْشَى ؛ فَيَخْشَى مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ، وَلَنْ  
يَخْشَى ؛ فَيَخْشَى مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ النَّصَبِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ .  
وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُظْهِرُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْذَفُ لَهُ الْحَرْفُ الْآخِرُ ، نَحْوُ : لَمْ يَخْشَ .  
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأَبَدِ نَصَبَ مَا كَيْدُو يَرَى » - إِلَى أَنَّ النَّصَبَ يَظْهَرُ  
فِيهَا آخِرُهُ وَلَوْ أَوَّيَاهُ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : لَنْ يَدْعُو - لَنْ يَرَى .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَتَوْا » - إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْوَاوِ  
وَالْيَاءِ ، نَحْوُ : يَدْعُو - يَرَى ، فَعَلَامَةُ الرَّفْعِ لُصْمَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ .  
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « ..... وَلَخَلْفَ جَازِمًا » ثَلَاثُهُنَّ ... - إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ -  
هِيَ الْأَلْفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ - تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ<sup>(٣)</sup> ، نَحْوُ : لَمْ يَخْشَ

(١) « فَالْأَلْفَ » مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْلُوفٍ يَفْسُرُهُ أَتَوْا - كَالْقَصْدِ مِثْلًا « غَيْرَ »  
مَفْعُولٌ أَتَوْا الْجَزْمَ « مِضَافٌ إِلَيْهِ » وَأَبَدِ « مَعْطُوفٌ عَلَى أَتَوْا » نَصَبَ « مَفْعُولٌ بِهِ  
» مَا « اسْمٌ مَوْصُولٌ مِضَافٌ إِلَيْهِ » كَيْدُو « مُتَعَلِّقٌ بِمَحْلُوفٍ صِلَةٌ » يَرَى «  
مَعْطُوفٌ عَلَى يَدْعُو بِإِسْقَاطِ الْعَاطِفِ . « وَالرَّفْعَ » مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِأَتَوْا « فِيهِمَا »  
مُتَعَلِّقٌ بِأَتَوْا « جَازِمًا » حَالٌ مِنْ قَاعِلِ احْذَفَ « ثَلَاثُهُنَّ » مَفْعُولٌ احْذَفَ بِتَقْدِيرِ  
مِضَافٍ ، وَمَفْعُولٌ جَازِمًا مَحْلُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ : احْذَفَ أَوَّيَاهُ ثَلَاثُهُنَّ حَالُ كَوْنِكَ  
جَازِمًا الْأَفْعَالُ « تَقْضِي » مُضَارِعٌ مُجْزِئٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ وَهُوَ احْذَفَ « حَكَا »  
مَفْعُولٌ تَقْضِي لِمُضْمَرِهِ مَعْنَى تَوَدَّى « لَازِمًا » نَعَتْ لِحَكَا .

(٢) وَقَدْ يُقَدَّرُ لِلضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

فَمَا سَوَّيْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ  
وَقَوْلِ آخِرِ :

مَا أَقْتَرَّ اللَّهُ أَنْ يُمْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ مِنْ دَارِهِ صَوْلٌ  
« تعجبية ، والشحط : البعد ، والحزن : وصول : موضحان . أما قول زهير : »



- ولم يَنْقَرْ - ولم يَرْمِ ؛ فعلامه الجزم حذف الألف والواو والياء .  
وحاصل ما ذكره : أن الرفع يُقْتَرُ في الألف والواو والياء ، وأن  
الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر في الياء والواو ،  
ويُقْتَرُ في الألف .

= ألم يأتيك والأنبياء تنبئ بما لاقى لبون بن زياد  
وقول آخر :

وَقَضَحْتُ مِنِّي شَيْخَةً عَيْشِيَّةً كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا  
فضرورة ، وقيل إنها لغة ، - وعليها قوله تعالى : ( إنه من يتقى ويصبر )  
في قراءة قبل ، وهو لقب محمد بن عبد الرحمن الخزومي المكي شيخ القراء  
بالحجاز ، من أصحاب ابن كثير ، توفي بمكة سنة ٢٩١ هـ . وقيل إن « من »  
موصولة وسكن يصبر تخفيفاً ، وقيل شرطية والياء في يتقى للإشباع ، والحرف  
الأصلي حذف للحجاز .

( ملحوظة ) « ا » قد تتحد الصورة اللفظية عند إستاد المضارع الورى إلى  
جمع المذكر والمؤنث - في حالتي الخطاب والنية - مثل : أنتم تدْعُون - ؛ أنتم  
تدْعُون - هم يدْعُون - هن يدْعُون ، وحينئذ يكون الفرق بينهما في التقدير ،  
فالواو في جمع المذكر ضمير فاعل ، والنون للرفع ، والفعل معرب بشيوت  
النون ، ووزنه : يَفْعَعُونَ - وَتَفْعَعُونَ . أما في جمع المؤنث فالواو لام الفعل  
والنون ضمير النسوة فاعل ، والفعل مبني على السكون ، ووزنه : يَفْعَلْنَ - تَفْعَلْنَ  
« ب » وكذلك يستوى لفظ المفردة المؤنثة وجمع المؤنث عند الخطاب -  
في المضارع المكسور العين أو المفتوحها مثل : أنت تَقْضِينَ - وتَسْمِعِينَ . أنتم  
تَقْضِينَ - وتَسْمِعِينَ . ويعرف الفرق بالتقدير كما تقدم .

( تمة ) نذكر هنا في إجمال - حكم الفعل الناقص ، وهو ما كانت لامه  
حرف علة واواً ، أو ياء ، أو ألفاً مقابلة عنهما ، وهو : إما ماض ، أو مضارع  
أو أمر .

حكم الماضي : « ا » إذا كان آخره واواً أو ياء وأُسند إلى تاء الفاعل أو  
« تا » أو نون النسوة - لا يحدث فيه تغيير ويسكن آخره ، تقول : سَرَوْتُ -  
ورُضِيت - سَرَوْنَا ، ورُضِيتا ، سَرَوْنَا - ورُضِين . وإذا أُسند لثاء التانيث أو ألف  
التانيث غكلك . ويضتح ما قبل التاء والألف ، تقول : سَرَوْتُ - رُضِيت -

— **مَرُونَا** — **رَضِيَا** . أما إذا أسند لـ **واو الجماعة** فيحذف الآخر ويضم ما قبل الواو ،  
 أو يقول : **مَرُوا** — **رَضُوا** «ب» وإذا كان آخر الماضي ألفاً وأسند إلى تاء القائل  
 أو «نا» أو نون النسوة أو ألف الاثنين : فإن كان ثلاثياً رُكِّتْ الألف إلى أصلها ،  
 تقول : **دَعَوْتُ** — **سَعَيْتُ** ، **دَعَوْنَا** — **سَعَيْنَا** — **دَعَوْنَ** — **سَعَيْنَ** ، **دَعَا** — **سَعَى** ،  
 وتحذف الألف إذا أسند لتاء التأنيث ، تقول : **دَعَتْ** — **سَعَتْ** . وإن كان غير  
 ثلاثي قلبت ياء ، تقول : **ارتَضَيْتُ** — **اهْتَلَيْتُ** ، **ارتَضَيْنَا** — **اهْتَلَيْنَا** ، **ارتَضَيْتِ**  
**اهْتَلَيْتِ** ، **ارتَضَيْتِ** — **اهْتَلَيْتِ** . وإذا أسند لـ **واو الجماعة** — حذفت الألف — لام  
 القمل ، وضع ما قبل الواو للدلالة على الألف المحلوفة ، تقول : **دَعَوَا** — **سَعَوَا** ،  
**ارتَضُوا** — **اهْتَلُوا** .

**حكم المضارع** : «أ» إذا كان آخره **واو** أو **ياء** ، وأسند إلى نون النسوة —  
 سلم الآخر وسكن ، تقول : النسوة **يَدْعُونُ** و**يَقِضِينَ** . وإذا أسند إلى ألف  
 الاثنين — سلم الآخر كذلك ويفتح قبل الألف ، تقول : **المحمدان يَدْعَوَانِ** —  
**يَقِضِيَانِ** ، ويحذف الآخر مع **واو الجماعة** و**ياء المخاطبة** مع ضم ما قبل الواو  
 وكسر ما قبل الياء — للمناسبة ، تقول : **يَدْعُونُ** — **يَقِضِينَ** ، أنت يا فاطمة  
**تدعين** — **تقضين** . ويلاحظ أن الواو هنا ضمير جماعة الذكور وليست لام  
 الكلمة والتون علامة الرفع . «ب» وإذا كان آخره ألفاً وأسند إلى نون النسوة  
 أو ألف الاثنين — قلب الألف ياء ويسكن ما قبل نون النسوة ، ويفتح ما قبل  
 ألف الاثنين ، تقول : **أنتن ترَضِينَ** — **تسعين** ، **أنتا ترَضِيَانِ** — **تسعيان** . وإذا  
 أسند إلى **واو الجماعة** أو **ياء المخاطبة** ، حذفت الألف وفتح ما قبل الواو والياء  
 للدلالة على المحلوف ، تقول : **أنتم ترَضُونُ** — **تسعين** ، **أنتن ترَضِينَ** — **تسعين** .  
**حكم الأمر** : الأمر كالمضارع المجزوم في جميع ما تقدم ، لأن لام ناقص  
 تحذف في الأمر لبنائه على حذف حرف العلة ، وعند إسناده إلى الضمائر تعود  
 إليه اللام ، فإذا كانت لـ **واو** أو **ياء** وأسند لنون النسوة أو ألف الاثنين —  
 سلمت لامه ، تقول : يا نسوة **ادْعُونِ** — **ارويين** — **ادعيا** — **ارويا** . وإن كانت  
 ألفاً قلبت ياء ، تقول : **ارَضِينَ** — **ارضيا** — **ارضين** — **ارضيا** . وإذا أسند لـ **واو**  
**الجماعة** أو **ياء المخاطبة** — حذفت لامه مطلقاً ، **واو** كانت ، أو **ياء** ، أو **ألفاً** ،  
 وما قبل الألف في الموضعين مفتوحاً ، وكسر ما عداها قبل ياء المخاطبة ، وضم  
 قبل **واو الجماعة** ، تقول : **ارَضُوا** — **اخشوا** ، **تَرَكُوا** — **اغزوا** — **اسرُوا** —  
**ارموا** — **استلخوا** — **ارضى** — **اخشى** — **اسرى** — **أعطى** — **استلحى** .

### الأمثلة والقريشات

- ١ - علل العرب من الأسماء والمبنى منها ، ومثل لما تقول .
- ٢ - بيني الاسم لشبه بالحرف . اذكر أنواع الشبه التي ذكرها المصنف والشارح ومثل .
- ٣ - متى بيني المضارع ؟ وعلى أي شيء ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .
- ٤ - بين سبب بناء يأتى : أسماء الشرط ، الضمائر ، أسماء الإشارة ، أسماء الأفعال .
- ٥ - ما سمات الإعراب ؟ وما سمات البناء ؟ ٦ - أذكر اللغات الواردة في :  
أب ، وأخ ، وحج - مع التمثيل ، وبين شرط إعراب « ذو » و « فم » بالحروف .
- ٧ - ما شرط الاسم المتني ؟ وما شرط ؟ إلحاق كلا وكلتا ، واثنان واثنان - به ؟ مثل .
- ٨ - اذكر الأنواع الملحقه بجمع المذكر السالم وحكمها في الإعراب .
- ٩ - ما شروط جمع المؤنث السالم ؟ وكيف تعرب ما سمى به من هذا الجمع .
- ١٠ - علام يستشهد النحويون بما يأتي :

لا تُهين القميرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يوماً والدحرُ قد رفقه  
كألحوت لا يلويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر قمه  
وكان لنا أبو حسن على أباً براً ، ونحن له بنين

وما المال والأهلون إلا ودائع ولابد يوماً أن تُردَّ الودائع  
١١ - بين الأفعال المبنيّة والعربية فيما يأتي ، مع بيان نوع البناء والإعراب :  
أقصر بين الناس بالعدل ، ولا تمض شيئاً حتى تتحقق منه . لا نال جهداً في  
اصطناع المعروف ، ولا يصرفك عنه ألا تجد من يقدره .

١٢ - فن واجمع ما يمكن تثنيته وجمعه من الكلمات الآتية ، وبين  
ما لا يمكن تثنيته ولا جمعه : عبد الله - حسين - عثمان - قاض - راع -  
رحى - جوعان - أخضر - أخت - يلداء - ذو الحجة - حسين - عابدين .  
١٣ - اعرب ما تحته خط فيما يأتي ، وبين نوع المتني والجمع فيما ورد فيه :  
( وإذا حِينم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها - وقل إني أنا النذير المبين •

كما أنزلنا على المتسمين • الذين جعلوا القرآن عزيبين - فقالوا أنؤمن لبشرين  
مثلنا وقومهما لنا عابدون ) . علل الحاكم يوماً بعمل عبادة سنين . من أصبح  
حزيناً على الدنيا أصبح ساخطاً على ربه ، ومن أصبح يشكو مصيبته فإنما يشكو خلقه .  
من نأى عن مشاورة ذوى الألباب ، بعد عن الصواب . من أبدى سر أخيه ،  
أبدى الله أسرار مساويه . اسع ما استطعت في إكرام الأقربين من ذوى رحمك ،  
ولا يمتنعك من ذلك مانع تأ .

عَلَيْكَ بِوَرِّ الْوَالِدَيْنِ كَلَيْهِمَا وَبِرِّ ذَوَى الْقُرْبَى وَبِرِّ الْأَبَاعِدِ

## النكرة والمعرفة

( نكرة ، قابل أن ، مؤثراً أو واقع موقع ما قد ذكر<sup>(١)</sup> )  
 النكرة : ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل  
 «أل»<sup>(٢)</sup> . فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف : رجل ، فنقول :  
 الرجل . واحرز بقوله : وتؤثر فيه التعريف - مما يقبل «أل» ولا تؤثر  
 فيه التعريف ، كتابس علماً ؛ فلنك تقول فيه : العباس ، فتدخل  
 عليه «أل» لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه .  
 ومثال ما وقع موقع ما يقبل «أل» - «ذو» التي بمعنى صاحب ، نحو : جاءني  
 ذو مال - أي صاحب مال ؛ قلوا نكرة ، وهي لا تقبل «أل» لكنها  
 واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل «أل» نحو صاحب<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) «نكرة» مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها أنها في معرض التقسيم  
 أو أنها جارية على موصوف مخلوف - أي اسم نكرة «قابل» خبر «أل»  
 مضاف إليه مقصود لفظه «مؤثراً» حال من «أل» أو واقع ، معطوف على  
 قابل «موقع» ظرف مكان «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد ذكرا»  
 الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة الموصول والألف للإطلاق .

( ٢ ) اعترض على هذا التعريف : بأنه لا يشمل الحال ، والتمييز ، واسم  
 لا النافية للجنس ، ويجوز رب - وهي نكرات ، ولكنها لا تقبل «أل» ولا تقع  
 موقع ما يقبلها . وأجيب بأن هذه كلها تقبل «أل» من حيث ذاتها ، ولا يضر  
 علم قبولها في تراكيبها الخاصة ؛ لأن هذا عارض . وكذلك لا يمنع التعريف  
 بعض المعارف التي تقبل «أل» نحو يهود ومجوس ، أو يقع موقع ما يقبلها ؛  
 كضمير الغائب العائد إلى نكرة مثل : لقيت رجلاً فأكرمه . وأجيب بأن  
 يهود ومجوس لا يقبلان «أل» إلا إذا كانا جمعين ليهودى ومجوسى وهما  
 حيث نكرتان ، أما إذا كانا علمين على الطائفتين فلا تدخل «أل» عليهما .  
 وضمير الغائب العائد إلى النكرة ، معناه الرجل المذكور ، وهو لا يقبلها -  
 لا رجل بالتنكير .

( ٣ ) ومث أيضاً : ما توغل في الإبهام ، كأحد ، وعريب ، وديار ،  
 لوقوعها موقع إنسان مثلاً . وكذلك أسماء الاستفهام والشرط ؛ لوقوعها  
 موقع ذات أو زمان أو مكان .

( وَغَيْرُهُ مَعْرُوفَةٌ ، كَهُمْ ، وَنَى ، وَهَنْدَ ، وَابْنِي ، وَالْعَلَامَ بِمَوْلَانِي )<sup>(١)</sup>  
 أى غير النكرة المعروفة ، وهى ستة أقسام : للضمير كَهُمْ ، واسم  
 الإشارة كَلْنِي ، وَالْعَلَمَ كَهَنْدَ ، وَالْمَحَلَّ بِالْألف واللام كالْعَلَامَ ،  
 والوصول كاللنى ، وما أضيف إلى واحدٍ منها كَابْنِي . وستتكم على  
 هذه الأقسام .

\*\*\*

( فَمَا لِلْنَى غَيْبَةٌ أَوْ حُضُورٌ - كَأَنْتَ ، وَهَوَ - مَمُّ بِالضَّمِيرِ )<sup>(٢)</sup>  
 يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ : مَا ذَكَرَ عَلَى غَيْبَةٍ كَهُوَ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ  
 قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ : أَنْتَ ، والثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ  
 نَحْوُ : أَنَا .

( ١ ) « وَغَيْرُهُ » مبتدأ مضاف إلى الضمير العائد إلى النكرة ، وأفراد  
 الضمير لإرادة المذكور « معروفة » خبر المبتدأ « كَهُمْ » متعلق بمحذوف خبر  
 لمبتدأ محذوف - أى وذلك كَهُمْ « وَنَى » ، « وَهَنْدَ » ، « وَابْنِي » ، « وَالْعَلَامَ » ، « وَالْنَى »  
 معطوفات على هم . وفى تعبير الناظم قلب : وكان عليه أن يقول : والمعروفة  
 غير ذلك ؛ لأنها هى المحدث عنها : وقد عدا ابن هشام من أقسام المعارف -  
 المنادى ، نَحْوُ : يَا رَجُلَ الْعَيْنِ - والمشهور أنه نكرة موصوفة لا معرفة .  
 واعلم أن الجملة فعلية كانت أو اسمية - فى حكم النكرة ؛ فإذا وقعت بعد  
 نكرة محضة « أى غير مقينة بوصف أو نحوه - أعربت صفة نَحْوُ : رَأَيْتُ  
 قَبِيرًا يَتَأَلَمُ مِنَ الْجُوعِ - أَوْ الْجُوعَ يَفْتَكُ بِهِ . وإذا وقعت بعد معرفة محضة  
 « أى ليس فيها ما يقربها من النكرة كَالِ الْخَنَسِيَّةِ » - أعربت حالا نَحْوُ :  
 أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ يَضْحَكُ - أَوْ وَجْهَهُ مَشْرُقٌ . وكذلك الشأن فى شبه الجملة وهو الظرف  
 والحال والمجرور نَحْوُ : رَأَيْتُ طَائِرًا فى الْفَصَنِ - أَوْ فى قَفْصِهِ ، وَرَأَيْتُ الطَّائِرَ ..  
 إلخ . أما إذا كانت النكرة أو المعرفة غير محضة : فيجوز فيها بعدها من  
 جملة أو شبهها - أن يكون صفة أو حالا .

( ٢ ) « فَمَا » اسم موصول مفعول أول لِمَمَّ « لْنَى » متعلق بمحذوف صلة  
 ما « غيبة » مضاف إليه « أَوْ حُضُورٌ » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار  
 ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف - أَوْ حَالٍ مِنْ مَا « وَهُوَ » معطوف  
 على أَنْتَ « مَمُّ » فعل أمر وفاعله أَنْتَ « بِالضَّمِيرِ » متعلق بِمَمَّ ، وهو المفعول الثانى لها .

( وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَكِلَى إِلَّا ، اخْتِياراً أَبْتَدَأَ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنَيْ أَكْرَمَكَ وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ صَليْهِ مَا مَلَكَ <sup>(١)</sup> )

الضمير البارز يتقسم إلى : متصل ، ومنفصل ، فالمتصل هو : الذي لَا يُبْتَدَأُ به ، كالكاف من أَكْرَمَكَ ونحوه ، ولا يقع بعد «إلا» في الاختيار <sup>(٢)</sup> ، فلا يقال : ما أَكْرَمْتَ إِلَّا أَكْ ، وقد جاء شلوذاً في الشعر ، كقوله :

١٣—أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَى ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ

(١) «وذو» مبتدأ ، اتصال ، مضاف إليه «منه» متعلق بمحذوف نعمت لنى اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ . ويجوز العكس ، «لا» نافية «يبتدأ» الجملة من الفعل ونائب الفاعل المستتر لا عمل لما صلة الموصول «ولا» نافية «يلى» مضارع وفاعله يعود إلى ما والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» مفعول يلى قصد لفظه «اختياراً» منصوب على نزع الخافض «أبدأ» ظرف زمان متعلق بىلى . «كالياء» جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف «والكاف» معطوف على الياء «من ابني» الجار والمجرور متعلق بمحذوف «حال من الياء» أَكْرَمَكَ الجملة من الفعل والفاعل والمفعول معطوفة على ابني بخلف العطف . وهي حال من الكاف «والياء والهاء» معطوفان على الياء «من صلي» من جارة والمجرور مقصود لفظه ، متعلق بمحذوف حال «صلي» فعل أمر وياء المخاطبة فاعل والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان «ملك» الجملة صلة الموصول .

(٢) أجاز بعض العلماء وقرعوه بعد «إلا» اختياراً وعليه فلا شلوذ في اليتين ونحوهما . ١٣— لم يعرف قاتل هذا البيت .

الفئة والإعراب : أعوذ : أتجنئ . فة : جماعة ، عوض : ظرف للزمان المستقبل كأبدأ ، إلا أنه مختص بالنفي ، وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة ؛ كقيل — وبعد . وفي القاموس : رأيت عوض ، فاستعمله في الماضي ، «أعوذ» فعل مضارع وفاعله أنا «رب» متعلق بأعوذ «العرش» مضاف إليه ، «من فة» متعلق بأعوذ «بغت» الجملة في محل جر صفة لفئة «على» متعلق ببغت «فما» نافية «لى» جار ومجرور خبر مقدم «عوض»

وقوله :

١٤- وَمَا نَبَالٍ إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ تَبَارُ

• • •

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَقَطُ مَا جَرُّ كَلَفُ مَا نَصِبَ) (١)

- ظرف زمان مبنى على الضم متعلق بناصره «إلاه» إلا حرف استثناء والضمير مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر .  
(والمعنى) (إني أتجنى إلى رب العرش من جماعة ظلمتنى واعتلت على ، فليس لى معين ولا ناصر غيره) (والشاهد) فى «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلاه» شفوذاً فى الشعر ، والقياس : «إلاه» .  
١٤- لم يعرف قائل هذا أيضاً وأتشده القراء .

الفظة والإعراب : نبالى : من المبالاة - أى تكثرت ونهم ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد التثنية . ديار : أحد ، وكلاهما لا يستعمل إلا بعد التثنية أيضاً . «وما» نافية «نبالى» مضارع وفاعله نحن «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان واسمها «جارتنا» خبر كان مضاف إلى نا ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه وما نبالى «ألا» أن مصلرية ولا نافية «يجاور» منصوب بأن «ونا» مفعوله مقم ، «إلاك» إلا أداة استثناء من ديار والكاف فى محل نصب على الاستثناء من ديار مقدم عليه «ديار» فاعل يجاور ، وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مفعول لنبالى . وقيل «إلاه» بمعنى غير فى محل نصب حال والكاف فى محل جر بالإضافة .

(والمعنى) (إذا كنت جارتنا كهنا ذلك ولا يعيننا علم مجاورة أحد غيرك لنا . وروى : وما علينا .. إلخ ، أى ما علينا بأى بعلم مجاورة سواك .

(١) «وكل» مبتدأ أول «مضمر» مضاف «له» متعلق بيجب «البناء» يجب ، مبتدأ ثان وخبر والجملة خبر الأول «ولفظ» مبتدأ «ما» اسم موصول مضاف إليه «جر» الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما «كلفظ» الخبر والمجرور خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» الجملة لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول . والمراد : أن المجرور كالمنصوب فى الصورة ولومع اختلاف الحركة ؛ كضمرته ، وبه .

للضمات كلها مبنية ، لشبهها بالحروف في الجمود<sup>(١)</sup> ، ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا تُجَمَّع . وإذا ثبت أنها مبنية ، فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصب ، وهو : كل ضمير نَقَبٍ أو جر متصل ، نحو : أَكْرَمْتُكَ - ومَرُوت بك - وإِنَّهُ - وَلَهُ<sup>(٢)</sup> ؛ فَالْكَافُ في « أَكْرَمْتُكَ » في موضع نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، ولِإِنَّهُ في موضع نصب ، وفي « لَهُ » في موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « ناء » وأشار إليه بقوله : لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَاءٌ صَلَحَ كَأَعْرِفَ بِنَا ، فَإِنَّا نَلْنَا الْيَنْحَ<sup>(٣)</sup> أَى صَلَحَ لِقَطْعِ نَاءِ الرَّفْعِ نَحْوُ : نَلْنَا ، وَلِلنَّصْبِ نَحْوُ : قَهْنَا ، وَلِلجَرِّ نَحْوُ : بِنَا .

(١) هنا سبب ثان لبناء الضمائر غير ما تقدم في باب العرب والمبنى — من أنها مبنية لشبهها بالحروف في الوضع ، وهو ما يسمى بالشبه الجمودي ؛ أى أنها لا تصرف تصرف الأسماء ، فلا تُثَنَّى ولا تُصَغَّرُ . وأما نحو : هما : وهم ، وهن ، وأنثى ، وأنثى ، وأنثى صيغ وضعت في أول الأمر على هذا النحو ، وليست علامة الثنية أو الجمع طارئة عليها . وهناك سبب ثالث للبناء : وهو أنها استغنت بصيغها المختلفة عن الإعراب الذى يبين مواقعها ، فأشبهت الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب . ورابع : وهو اقتضائها في الدلالة على معناها إلى مرجع في ضمير النية ، وقرينة تكلم أو خطاب في ضمير الحاضر .

(٢) وكذلك إلى ولي ، فالمتشرك بين النصب والجر ثلاثة ضمائر : كاف المخاطب بنوعيه ، وهاء الغائب بنوعيه ، وياء المتكلم . هذه الثلاثة لا تقع في محل رفع إلا إذا وقعت بعد لولا الامتناعية التى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ، نحو : لولأى لتعبت - ولولأى لم أحضر - ولولأى لضاعت الفرصة ؛ فالضمير في كل منها مبتدأ مبنى على الحركة التى في آخره في محل رفع ، وخبره محذوف وجوباً . وسيبويه : يعرب « لولا » حرف جر شبه بالزائد ، وما بعده مجرور لفظاً في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف ، فلا أثر لاختلاف في الوضع .

(٣) « لرفع » جار ومجرور متعلق بصلح « والنصب وجر » مطوفان على الرفع « ناء » مقصور لفظه مبتدأ « صلح » الجملة خبر المبتدأ « كأعرف » =



ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ، فمثال الرفع نحو :  
أَضْرِبْ ، ومثال النصب نحو : أَكْرَمْنِي ، ومثال الجر نحو : مَرْنِي .  
ويستعمل في الثلاثة أَيْضاً هَمْزٌ ، فمثال الرفع : هُمْ قَائِمُونَ ،  
ومثال النصب : أَكْرَمْتَهُمْ ، ومثال الجر : لَهُمْ .

وإنما لم يذكر للصنف - الياء ، وهم ، لأنهما لا يُشبهان « ناه من كل وجه » ، لأن ناه تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد ، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ، فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكنت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطب ، وفي حالة النصب والجر للمتكلم . وكذلك هم ؛ لأنها - وإن كنت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة - فليست مثل ناه ؛ لأنها في حالة الرفع ضمير متفصل ؛ وفي حالة النصب والجر ضمير متصل .

• • •

( وَأَلِفٌ ، وَالْوَاوُ ، وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا ، وَاعْلَمَا <sup>(١)</sup> )  
الألف والواو والنون من ضائِر الرفع المتصلة . وتكون للغائب -  
والمخاطب ؛ فمثال الغائب : الزَّيْدَانِ قَامَا - وَالزَّيْدُونَ قَامُوا - وَالْمُتَنَادَاتُ  
قُمْنَ . ومثال المخاطب : اعْلَمَا - واعلموا - وعلمن . ويدخل تحت  
= خبر مبتدأ محذوف - أي وذلك كقولك « اعرف » فعل أمر وفاعله مستتر  
« بنا » متعلق باعرف « فإننا » التاء للتعليل وإن واسمها « لنا » الجملة من  
الفعل والفاعل خبر إن « المنح » مفعول لنا وسكن للوقوف ، ومعناه :  
اعرف بقدرنا فإننا لنا المنح والعطايا .

(١) « أَلِفٌ » مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء بها عطف المعرفة عليها  
« والواو والنون » مطلقان على أَلِف « لا » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ  
« غاب » الجملة صلة ما « وغيره » محطوف على ما مضاف إلى الضمير « قَامَا »  
الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف على نحو ما تقدم « قَامَا » فعل  
وَأَلِف الاثنين فاعل « واعلموا » فعل أمر مبني على حذف النون والألف ، فاعل  
والجملة معلقة على جملة قَامَا .

قول الصنف : وغيره - الخطاب والتكلم ، وليس هنا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للخطاب أو للخطاب كما مثلنا .

• • •

(وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافِعٌ أَوْافِقٌ نَقِيبٌ إِذْ تَشْكُرُ<sup>(١)</sup>)  
ينقسم الضمير<sup>(٢)</sup> إلى مستتر وبارز<sup>(٣)</sup> ، وللمستر إلى واجب الاستتار وجائزه ، والمراد بواجب الاستتار : ما لا يحلُّ محطه الظاهر<sup>(٤)</sup> ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحلُّ محله الظاهر<sup>(٥)</sup> .

(١) « ومن ضمير » جار ومجرور خبر مفعول « الرفع » ، مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « يستتر » الجملة صلة الموصول « كافع » تقدم لإعراب مثله « أوافق » مضارع مجزوم في جواب الأمر « نقيب » بدل من أوافق « إذ » ظرف للزمان الماضي متعلق بنقيب في محل نصب « تشكر » الجملة في محل جر بإضافة « إذ » إليها .

(٢) أى الضمير المتصل لا مطلق الضمير ؛ لأن الصحيح أن المستر نوع من المتصل لا من المنفصل .

(٣) البارز : ما له صورة في اللفظ : حقيقة كالتاء والكاف في أكرمتك مثلاً ، أو حكماً كالضمير المخوف في نحو : جاء الذى أكرمت ؛ فإن التقدير أكرمت فالحاء منوثة ؛ لأنها عائد الصلة ويمكن النطق بها . والفرق بين المخوف البارز حكماً والمستر : أن الأول يمكن النطق به ، أما المستر فلا ينطق به أصلاً ، وإنما يستعبرون له المنفصل في قولهم : تقديره أنت — أو هو — أو أنا — للتقريب على المتعلمين ، وهناك فرق آخر ، وهو أن الاستتار خاص بالفعل ، أما الخلف فكثيراً ما يكون في الفضلات كالمفعول السابق في أكرمت ، وقد يقع في غير القاعل كالمبتدأ ، ولا بد له من قرينة تدل عليه ، أما المستر فيدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة ، فهو كالموجود .

(٤) ولا الضمير المنفصل ؛ أى أن عامله يجب أن يرفع الضمير المستر فلا يحلُّ محله في الرفع بعامله — اسم ظاهر ولا ضمير منفصل .

(٥) أى يصح أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل ؛ لأن عامله يجوز أن يرفع المستر وغيره .

وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :  
الأول : فعل الأمر للواحد المخاطب كاقبل ، التقدير : أنت ،  
وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ؛ لأنه لا يحل محله الظاهر ؛ فلا تقول :  
اقبل زيد ، قلما أقبل أنت ؛ فانت تأكيد للضمير المستتر في أقبل ،  
وليس بفاعل لأقبل ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : أقبل . فإن كان  
الأمر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة - برز الضمير ، نحو : اضربوا -  
واضربوا - واضربوا .

الثاني : الفعل المضارع الذي في أوله المعزة ، نحو : أوافق ،  
والتقدير : أنا ، فإن قلت : أوافق أنا - كان وأنا تأكيداً للضمير المستتر .  
الثالث : الفعل المضارع الذي في أوله التون ، نحو : نعتبط -  
أى نحن .

الرابع : الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو :  
تشكر - أى أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة -  
برز الضمير ، نحو : أنت تفعلين - وأنما تفعلان - وأنتم تفعلون -  
وأنتن تفعلن .

هنا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير <sup>(١)</sup> .

ومثال جائز الاستتار : زيد يقوم - أى هو ، وهذا الضمير جائز  
الاستتار ؛ لأنه يحل محله الظاهر ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك

(١) وهناك مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، منها : مرفوع  
اسم فعل الأمر والمضارع ، نحو : صه وأف . وأفضل في التعجب وفي  
التفضيل . ومرفوع خلا ، وهذا ، وليس ، ولا يكون في الاستثناء ؛  
فإن فاعلها مستتر وجوباً عائد على البعض المقهوم من كله السابق - كما  
سيأتي في موضعه . وكذلك مرفوع المصدر النائب عن فعل الأمر نحو :  
(فضرب الرقاب) .

كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة<sup>(١)</sup> ، نحو : هند تقوم ، وما كان بمناء<sup>(٢)</sup> ، نحو : زيد قائم — أى هو .

• • •

(وَدُوْا اِرْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: اَنَا هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْقُرُوْعُ لَا تَشْتَبِهُ)<sup>(٣)</sup>  
تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر . والبارز ينقسم إلى متصل ومتفصل ، فالتصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك . والمتفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت — للرفوع المتفصل ، وهو اثنا عشر :  
« أَنَا » للمتكلم وحده ، « وَنَحْنُ » للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعَظَّم نفسه . وَأَنْتَ » للمخاطَب ، وَأَنْتِ » للمخاطبة ، وَهُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ، وَهُنَّ » للمخاطبتين ، وَأَنْتُنَّ » للمخاطبات . وَهُوَ » للغائب ، وَهِيَ » للغائبة ، وَهُمَا » للغائبين أو الغائبتين ، وَهُنَّ » للغائبتين .

• • •

(١) أى غير ما ذكرنا من فعل الاستثناء والتعجب .

(٢) أى ما كان بمعنى الفعل من الصفات المختصة بالخاصة من شبه الإسمية ؛ وهى اسم الفاعل — واسم المفعول — والصفة المشبهة — وأمثلة المبالغة . وكذلك اسم الفعل الماضى كهيئات ، ومرفوع نعم ويشس . أما الصفات غير المختصة : كالأجرع والأبطح فلا ضمير فيها .

(٣) « وَدُوْا » مبتدأ « اِرْتِفَاعٍ » مضاف إليه « وَانْفِصَالٍ » مطلق على ارتفاع « أَنَا » خبر المبتدأ « هُوَ » ، وَأَنْتَ » مطلقان على أَنَا « وَالْقُرُوْعُ » مبتدأ « لَا تَشْتَبِهُ » لا تافيه والجملة خبر المبتدأ وهو القروع . ويجوز أن يكون « وَدُوْا » خبراً مقدماً و « أَنَا » مبتدأ مؤخر « وَهُوَ » مبتدأ ، و « أَنْتَ » مطلق عليه والخبر محذوف — أى كذلك .

(وَذُو اتِّصَابٍ فِي اتِّفَصَالٍ جُيْلًا : إِيَّائِي ، وَالتَّفْرِيعُ كَيْسٌ مُشْكِلًا<sup>(١)</sup>)

أشار في هذا البيت إلى التنصوب للفصل ، وهو اثنا عشر : «إِيَّائِي» للمتكلم وحده ، وإِيَّائِهِ للمتكلم المشارك أو المظم نفسه . وإِيَّاكَ للمخاطب ، وإِيَّاكَ ، للمخاطبة ، وإِيَّاكُمْ للمخاطبتين أو المخاطبتين ، وإِيَّاكُمْ للمخاطبتين ، وإِيَّاكُنَّ للمخاطبات . وإِيَّاهُ للغائب ، وإِيَّاهَا للغائبة ، وإِيَّاهُمَا للغائبتين أو الغائبتين ، وإِيَّاهُم للغائبين ، وإِيَّاهُنَّ للغائبات<sup>(٢)</sup> .

(١) «وَذُو اتِّصَابٍ» مبتدأ ومضاف إليه «فِي اتِّفَصَالٍ» في موضع الحال من مرفوع جعلنا العائد إلى ذُو «جعلنا» فعل مبنى للمجهول والألف للإطلاق ونائب فاعله هو المفعول الأول «إِيَّائِي» مفعوله الثاني والجملة خبر المبتدأ ، «والتفريع» مبتدأ «ليس مشكلا» الجملة من ليس واسمها وخبرها خبر المبتدأ .

(٢) المختار كما ذكره ابن هشام : أَن الضمير نفس «إِيَّا» وَأَنَّ الواو لها حروف تكلم أو خطاب أو غيبة تلحق على المراد ؛ من مفرد ، أو مثنى ، أو جمع مذكر أو مؤنث ، وأما أَنَا وَأَنْتَ وفروعه من ضمائر الرفع ؛ قليل : إِن الضمير هو الهمزة والنون ، والألف زائدة ، والتاء حرف خطاب ، والواو الأخرى لبيان المراد من إفراد وتثنية وجمع . وقيل : إِن المجموع هو الضمير . وأما فروع هو وهي ؛ قليل فيها كما قيل في فروع أَنَا وَأَنْتَ . والصحيح أَن المجموع هو الضمير ، ولا صحة لما ذهب إليه بعضهم — ومنهم ابن مالك — من أَن الواو «إِيَّا» أسماء وأنها مضافة إليها ، بدليل إضافتها إلى غير هذه الواو في قولهم : إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَلْيَاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ ؛ لأن هنا شاذ ولم تهمل إضافة الضمائر . ويجعل ما ذكره المصنف من قوله : وَذُو اتِّصَابٍ إِلَى هَذَا : أَن الضمير خمسة أنواع : مرفوع متصل ومتفصل ، ومنصوب متصل ومتفصل ، ومجرور ولا يكون إلا متصلا . وكل من هذه الخمسة : إما للمفرد المذكر أو المؤنث ، أو مثناهما ، أو جمعهما . وكل : إما مخاطب — أو غائب . ثم المتكلم وحده أو مع غيره . ويزاد على ذلك ضمير الرفع المتصل مع المضارع في صورة الأربع .

(وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَلَقَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَصِّلُ) (١)  
كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل - لا يجوز العلول  
عنه إلى التفصيل (٢) ، إلا فيما سيذكره الصنف ؛ فلا تقول في أكرمك :  
أكرمت إياك ؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ، فتقول : أكرمك .  
فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين التفصيل ، نحو : إياك أكرمت (٣)  
وقد جاء الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

(١) « في اختيار » جار ومجرور في محل نصب حال من فاعل يجيء « لا »  
نافية « يجيء » المتفصل ، فعل وفاعل « إذا » ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط  
« تأتي » فعل ماض « أن يجيء » المتصل ، أن والفعل والفاعل في تأويل مصدر فاعل  
تأتي - أي يجيء المتصل ، وجملة تأتي فعل الشرط ، وجوابه مخلوف للدلالة  
ما قبله عليه .

(٢) وذلك لأن الضمير وضع للاختصار والمتصل أخصر وأيسر ، فلا  
يعدل عنه إلا حين يتعذر .

(٣) هذا موضع من المواضع التي يتعين فيها انفصال الضمير ، وهو أن  
يكون عامل الضمير متأخراً عنه لداع كهذا المثال . ومنها أن يكون الضمير ،  
محصوراً كقوله تعالى : ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ) ، أو يكون عامله  
مخلوفاً كما سيأتي في التحذير والإغراء ، نحو : إياك والفتاق ، أو معنوياً كما إذا  
وقع الضمير مبتدأ نحو : اللهم أنا عبدك وأنت مولى كريم ، أو يكون الضمير  
معمولاً لحرف نفي نحو : ( ما من أمهاتهم - إن أنا إلا نذير ) ومنه قول الشاعر :  
إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف الخيانتين

أو يكون مفصولاً من عامله بمعمول آخر كقوله تعالى : ( يُخرجون الرسول  
ولياكم ) أو مرفوعاً بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو : بنصركم نحن ظفرتم على  
أعدائكم ، أو يقع الضمير بعد أما ، نحو : أما أنا فضحى وأما أنت قلتوى ،  
أو بعد واو المعية كقول أبي ذؤيب اللؤلؤ :

فَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَخْطُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَيْنِي  
وهناك مواضع أخرى كثيرة ؛ ذكرها صاحب التصريح وغيره .

١٥- بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

• • •

(وصيل أو أفصل ماء سكتيه يوماً أشبهه ، في كنهه الخلف اتتمى  
كذلك خطتيه ، واتصالاً اختار ، غيرى اختار الانفصالاً)<sup>(١)</sup>  
أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير

١٥ - هو لفرزدق من قصيدة يفخر بها وعلج يزيد بن عبد الملك ابن مروان .

اللفظة والإعراب : الباعث : الذي يبعث الموتى ويحييهم . الوارث : الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك . ضمنت : تضمنت واشتملت . الدهارير : الشدائد ، أو الزمن الماضي ، ولا واحد له « بالباعث » متعلق بحظفت في البيت قبله « الوارث » معطوف على الباعث بحذف العاطف « الأموات » مضاف إليه أو منصوب بالوارث على التنازع ، وقد أعمل الثاني وحذف الضمير من الأول « إياهم » مفعول مقدم لضمنت « الأرض » فاعل ضمنت والجملة في محل نصب حال من الأموات « في دهر الدهارير » مجرور بضمنت ومضاف إليه ( والمعنى ) أقسمت بالذي يبعث الأموات ويحييها ، ويرث الأرض ومن عليها بعد فناء أهلها وقد اشتملت عليهم الأرض وضممتهم في الأزمان السالفة ، والنقص عليه في الآيات بعده ( والشاهد ) في قوله : « ضمنت إياهم » ؛ حيث فصل الضمير لضرورة النظم ، ولا يجوز ذلك في سعة الكلام ، ولو جاء به على الأصل لقال : ضمنتهم الأرض .

(١) « وصل » فعل أمر « أو أفصل » الجملة معطوفة على جملة صل ، و « أو » لتخير « ما » مفعول تنازعه الفصلان وأعمل الثاني « سكتيه » مضاف إليه مقصود لفظه « وما » اسم موصول معطوف على سكتيه واقعة على ضمير « أشبهه » الجملة من الفعل والفاعل المستر والمفعول صلة ما ، والماء في أشبهه عائدة على ماء سكتيه « في كنهه » متعلق باتمى « الخلف » مبتدأ « اتتمى » الجملة خبر . « كذلك » جار ومجرور خبر مفعول « خطتيه » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « واتصالاً » مفعول مقدم لأختار « غيرى » مبتدأ ومضاف إليه « اختار الانفصالاً » الجملة خبر المبتدأ ، والألف للإطلاق .

متصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً ، فلنأثر بقوله : « سكتيه » إلى ما يتعلّق إلى مفعولين ، الثاني منها ليس خبراً في الأصل ، وهما ضميران<sup>(١)</sup> ، نحو : التّرهم سكتيه ، فيجوز لك في هاء « سانيه » : الاتصال نحو : سكتي إياه ، وكذلك كل فعل أشبهه نحو : التّرهم أعطيتك<sup>(٢)</sup> - وأعطيتك إياه .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين<sup>(٣)</sup> . وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر<sup>(٤)</sup> .

وأشار بقوله : « في كُنتُهُ أَنْخُفُ أَتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله<sup>(٥)</sup> . واختلف في اللّخار منهما ، فاختار المصنف الاتصال نحو : كُنتُهُ ، واختار سيبويه الانفصال نحو : كنت إياه ، تقول : الصليق كُنتُهُ - وكُنتُ إياه<sup>(٦)</sup> .

(١) أي أولهما أعرف كما يفيد المثال ، فلو قدم غير الأعرف ، أو انحلت رتبة الضمير مع نصبهما - وجب الفصل كما سيذكره المصنف . ولعلم أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب . وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغيبة .

(٢) يرى ابن هشام أنه إذا كان العامل فعلاً غير ناسخ كسكتيه ، فالوصل أرجح ؛ لأنه الأصل ولا مرجح لغيره ، قال تعالى : ( فسلكيهم الله - إن يسألوكهما ) ، وإن كان اسماً فالفصل أرجح ؛ لأن الاسم إنما يعمل لمشابهة الفعل فهو أقل اتصالاً بالمفعول من الفعل نحو : عجبت من حبي إياه .

(٣) يرده حديث : ( إن الله ملككم إياهم ولو شاء للملكهم إياكم ) أي الأرقاء ، ولو وصل لقال : ملككمهم .

(٤) هنا في غير الاستثناء ، أما فيه فيجب الفصل ، كجاءوا ليس إياه - ولا يكون إياه ، كما يجب مع إلا .

(٥) إنما اختار المصنف الاتصال لأنه الأصل ، وقد جاء ثراً في التصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب في شأن ابن صياد - حين أراد =



وكذلك المخار عند المصنف الاتصال في نحو **مِثْلَتَيْهِ** ، وهو :  
**كُلُّ فَعْلٍ تَعَلَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ الثَّقَى مِنْهُمَا خَيْرٌ فِي الْأَصْلِ** ، وهما  
 ضميران<sup>(١)</sup> . ومنهَبُ سيبويه أن المخار في هذا أيضاً الانفصال  
 نحو : **خِلْتَنِي إِيَّاهُ** ، ومنهَبُ سيبويه **أَرْجَحُ** ؛ لأنه هو الكثير في  
 لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو **المُشْفَعُ** لم<sup>(٢)</sup> قال الشاعر :  
 ١٦ - **إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَلَّقُومَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ**

• • •

= قتله ؛ ظناً منه أنه اللجال : ( إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك  
 في قتله ) ، وشعراً في قول أبي الأسود الدؤلي لغلامه ، وكان يشرب الخمر  
 قسوء حاله :

دع الخمر يشربها القوّة فإنني رأيت أخاها مُتْنِيّاً بمكانها  
 فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْه فإنّه أخوفاً غَدَّه أُمُّسُهُ بِلِيَانِهَا  
 ومراده بأنحيا : نبيذ الزبيب ، ولعله كان يرى حله إذا لم يسكر . أما  
 الانفصال فلم يجيء ثراً إلا في الاستثناء كما ذكر . ومن وروده في الشعر قول  
 عمر بن أبي ربيعة :

لئن كان إِيَّاهُ لقد حالَ بَمَلْنَا عن العهد ، والإنسان قليتغير  
 (١) أي أولهما أخص وغير مرفوع ، فلا فرق بين هذه وبين « سلبه »  
 إلا أن العامل هنا ناسخ — بخلاف سلبه .

(٢) ووجهه أن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال . وقد ورد  
 الاتصال أيضاً في فصيح الكلام ثراً كقوله تعالى : ( **إِذْ يُرِيكُهُمْ آتَهُ فِي مَوَاقِعَ**  
 قليلا ، ولو أراكم كثيراً لفشتهم ) .  
 ونظماً كقول الشاعر :

**بَلَّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكُهُ** إِذْ لَمْ تَزَلْ لَاصِبَ الْحَمِيمِ مُتَغَيِّرَا  
 ومن الانفصال قول الشاعر :

**أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ** ، وقد مُلِثَتْ **أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَصْحَانِ وَالْإِخْوَانِ**  
 ١٦ - يروى هذا البيت للبيهم بن طارق شاعر جاهلي . وحذام : اسم  
 امرأة كانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تحطى فيها بقول ، ويقولون إنها  
 زرقاء البجامة ، وهو فاعل قال مبنى على الكسر في محل رفع « فصلقوها » الفاء

(وَقَلَّمِ الْأَخْصَ فِي اتِّصَالٍ وَقَلَّمْنِ مَا شِئْتَ فِي اتِّفَصَالٍ)<sup>(١)</sup>  
 ضميرُ التكلم أَخْصُ من ضميرِ المخاطبِ ، وضميرُ المخاطبِ أَخْصُ  
 من ضميرِ الغائب . فإن اجتمع ضميران منصويان أحدهما أَخْصُ من  
 الآخر ، فإن كلنا متصلين وَجِبَ تقديمُ الْأَخْصِ منهما<sup>(٢)</sup> ، فتقول :  
 اللهم أعطيتك - وأعطيتني ، بتقديم الكاف والياء على الماء ،  
 لأنها أَخْصُ من الماء ؛ لَأَنَّ الكاف للمخاطبِ ، والياء للمتكلم ، والماء  
 للغائب . ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتصال ، فلا تقول : أعطيتُوك -  
 ولا أعطيتُوهي<sup>(٣)</sup> . وأجازه قوم<sup>(٤)</sup> ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب  
 الحديث من قول عثمان رضي الله عنه : « أَرَأَيْتُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا »<sup>(٥)</sup> ،

= واقعة في جواب إذا ، وصلقوها فعل أمر مبني على حذف التون والواو فاعل  
 و « ها » مفعول « فإن » ، الفاء عاطفة فيها معنى التعليل « ما » اسم موصول خبر إن  
 « قالت حنم » الجملة صلة الموصول والعائد مخوف - أي ما قالته حنم . ولم  
 يأت الشارح بهذا البيت شاهداً على شيء ولكنه جاء به كمثل للصلق ؛ يبين أن  
 القول إذا كان منسوباً لعالم ضليع كسيبويه ، يقبل ويقدم على غيره . ومع  
 احترامنا لهذا الرأي - إلا أن الأرجح عند العلماء هو رأى ابن مالك ومن نحا  
 نحوه ؛ وهو أن الأرجح في خبر كان ، وفي المفعول الثاني من معمول ظن  
 وأخواتها - الاتصال ؛ لوروده في القرآن كما ذكرنا ، وبحسبنا أن القرآن هو  
 القیصل ، ولم يرد الانفصال في القرآن في أحد البابين أصلاً .

(١) « وقلم » فعل أمر مبني على السكون وحركه بالكسر للتخلص من  
 الساكنين « الْأَخْصِ » مفعول « في اتصال » متعلق بقلم « وقلمن » أمر مبني على  
 الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « ما » اسم موصول مفعوله « شئت » الجملة  
 لا محل لها صلة الموصول « في انفصال » متعلق بقلمن .

(٢) أي في الأبواب الثلاثة المتصلة دون غيرها فلا يجب في نحو ضربونا .

(٣) أي ولا حبيثوك - ولا كاتوك ، بل يجب الفصل لتقديم غير الْأَخْصِ

(٤) منهم المبرد وكثير من القدماء ، ومع هذا فالفصل عندهم أرجح .

(٥) قال في التصريح : إن هذا نادر ، والأصل : أَرَأَيْتُ الْبَاطِلَ إِيَّاي

شَيْطَانًا - أي أن الباطل أَرَى القوم أني شيطان . والباطل فاعل أَرَى والماء مفعول

أول والياء ثان وشيطاناً ثالث . قال ابن الأثير : وفيه شذوذان : الوصل وترك

الواو لأن حقه أَرَاهُمُونِي .

فَإِنْ فُعِلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بِالْخِيَارِ ، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتِ الْأَخْصَ ، قُلْتَ :  
الدرهم أعطيتك إياه - وأعطيتني إياه ، وإن شِئْتَ قُلْتِ غَيْرَ الْأَخْصِ ،  
قُلْتَ : أعطيتُهُ إِيَّاكَ - وأعطيتُهُ إِيَّائِي . وإليه أشار بقوله : « وَقَلَّمَنْ  
مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ » ، وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما  
يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال - عند أمن اللبس ، فإن خيف  
اللبس لم يجوز<sup>(١)</sup> ، فإن قلت : زيد أعطيتك إياه - لم يجوز تقديم  
الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيتُهُ إِيَّاكَ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ : هل زيد مأخوذ أو أخذ .

• • •

( وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا ) وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا<sup>(٢)</sup>  
إذا اجتمع ضميران ، وكنا منصوبين ، واتَّخَذَا فِي الرُّتْبَةِ - كَانَ  
يكونا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين - فإنه يلزم الفصل في أحدهما<sup>(٣)</sup>  
فتقول : أعطيتني إِيَّائِي - وأعطيتك إِيَّاكَ - وأعطيتُهُ إِيَّاهُ ، ولا يجوز  
اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنِي - ولا أعطيتكَ - ولا أعطيتُهُوه  
نعم إن كنا غائبين واختلف لفظهما<sup>(٤)</sup> ، فقد يتصلان نحو : الزيدان  
الدرهم أعطيتهما . وإليه أشار بقوله في الكافية :

- ( ١ ) إنما يخاف اللبس إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا .
- ( ٢ ) « وفي اتحاد متعلق بالزم » الرتبة مضاف إليه « فصلا » مفعول الزم  
« وقد » حرف تقليل « يبيح الغيب » فعل وفاعل « فيه » متعلق بيبح والضمير  
فيه على اتحاد الرتبة « وصلا » مفعول بيبح .
- ( ٣ ) هذا متعلق بباب سلتيه وخطتيه ؛ لأن من قيودهما كون أحد الضميرين  
أعرف ؛ فهذا مفهوم ذلك القيد .
- ( ٤ ) أي تذكر أو تأنيثا ، وإفراحا وتثنية وجمعا ، قال الشاعر :

لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَّسَاهُ قَفُوْ أَكْرَمَ وَالِدِ  
فأنا لما فعل ماض متعدي لاتين ، أولهما ضمير التثنية الراجع إلى البسط والبهجة ،  
والثاني ضمير المفرد الراجع إلى الوجه « قفو » فاعل ، وقد أتى بالضمير الثاني  
متصلا والأكثر : أنا لما إياه . والبسط : البشاشة والطلاقة . والقفو : الاتباع  
والاختلاء .

مَعَ اخْتِلَافِ مَا ، وَنَحْوِ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ - الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ .  
وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار  
بقوله : « ونحو ضمنت - إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير  
منفصلاً في موضع يجب فيه اتصاله - ضرورة ، كقوله :  
بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي ذَهْرِ الدَّعَائِرِ  
وقد تقدم ذكر ذلك .

(وَقَبْلُ يَا النَّفْسُ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ ، وَلَيْسَ قَدْ نُظِمَ<sup>(١)</sup>)  
إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم - لحقته لزوماً نونٌ تسمى نون الوقاية ،  
وسميت بذلك لأنها تبقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو : أَكْرَمَنِي  
- وَيُكْرِمُنِي - وَأَكْرَمَنِي - وقد جاء خلفها مع « ليس » شنوداً ، كما  
قال الشاعر :

١٧ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَلِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَعَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

(١) « وقبل ظرف زمان متعلق بالتزم » يا « مضاف إليه قصر للضرورة  
« النفس » مضاف إليه « التزم » ماضٍ مبنى للمفعول « نون » نائب فاعل « وقاية »  
مضاف إليه « وليس » مبتدأ مقصود لفظه « قد نظم » الجملة من الفعل ونائب  
الفاعل خبر المبتدأ ، وسكن نظم للموقف .

١٧ - هو لرؤبة بن الصجاج الراجز المشهور المتوفى سنة ١٤٥ هـ .

الغنة والإعراب : العليد : الطيس : الرمل الكثير ونحوه . « قومي »  
مفعول عدت مضاف إلى ياء المتكلم « كعليد » متعلق بمحذوف صفة لموصوف  
محذوف - أي عدتهم عدلاً كعليد « إذ » ظرف زمان لماضي متعلق بعددت  
« ذهب القوم الكرام » فعل وفاعل وصفة « ليس » فعل ماض ناقص واسمه  
يعود على البعض المجهول من القوم . وياء المتكلم خبر ( والمعنى ) عهدى قومي  
الكرام كثيرون كالرمل ، وقد ذهبوا وليس فيهم الآن كريم غيري .

(والشاهد) في « ليس » حيث ورد خالياً من نون الوقاية مع وجوبها  
في الفعل ، وذلك ضرورة . وفيه شنود آخر ، وهو يحىء خبر ليس ضميراً  
متصلاً - مع وجوب الفصل في أفعال الاستثناء ، كما تقدم .

واختلف في أقبل التعجب : هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟ فنقول :  
ما أقررتني إلى عفو الله ، وما أقررتني إلى عفو الله - عند من لا يلتزمها  
فيه ، والصحيح أنها تلزم<sup>(١)</sup> .

• • •

(وَلَيْتَنِي ، فَشًا ، وَلَيْتَنِي ، نَدْرًا ، وَمَعَ ، لَعْلًا ، اَعْكُسَ ، وَكُنْ مُخْبِرًا  
فِي الْبَاقِيَاتِ ، واضطرارًا خَفًّا مِنْنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا)<sup>(٢)</sup>  
ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر  
« ليت » ، وأن نون الوقاية لا تُحذف منها إلا ندورًا ، كقوله :

١٨ - كَمَنْبِيَةِ جَابِرٍ إِذَا قَالَ : لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفَ جُسْلٌ مَالِي

(١) الخلاف مبنى على أن « أقبل » في التعجب : فعل ، أو اسم ، فقال  
البرصيون : هو فعل ، وعلى ذلك تلزمه النون . وقال الكوفيون : اسم ، فلا  
تدخل عليه ؛ لأنها إما تدخل على الفعل لتقيه من الكسر . ومثل الفعل : اسم  
الفعل نحو دراكني ، وتراكني وعليكني - بمعنى أدركني ، واطركني ، والزمي .  
(٢) « وليتني » مبتدأ قصد لفظه « فشا » الجملة خبر المبتدأ ، ومثله « ليتني  
ندرا » « ومع » ظرف متعلق ب« اعكس » « لعل » مضاف إليه مقصود لفظه « اعكس »  
فعل أمر والفاعل أنت ومفعوله مخوف - أي اعكس الحكم « وكن مخبرًا » كان  
واسمها وخبرها . في الباقيات متعلق بمخبرًا « واضطرارًا » مفعول لأجله  
« خفًا » فعل ماض والألف للإطلاق « مني وعني » مفعول خفف مقصود  
لفظهما « بعض » فاعل خفف « من » اسم موصول مضاف إليه « قد سلفا »  
قد للتحقيق وسلفا فعل ماض والفاعل ، يعود على « من » والألف للإطلاق ،  
والجملة صلة الموصول لا عمل لها .

١٨ - هو لزيد الخير الطائي ؛ الذي كان يسمى في الجاهلية : زيد الخيل  
لقروبيته ، فسماه الرسول زيد الخير ، وهو صحابي جليل . وقبل هذا البيت :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاخَى أَخَافَةً إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

وكان مزيد وهو فارس من بني أسد ، وجابر وهو فارس من غطفان -  
يتعنان لقاء زيد في الحرب لعداوة بينهم ، فلما اتفقا ظفرا بهما زيد وقهرهما .

الغنة والإعراب : النية : التمني . أخافته : صاحب ثقة في نفسه ، وقرة  
على منزلة الأقران . العوالي : جمع عالية وهي ما يلي موضع السنان من الرمح . =

والكثير في لسان العرب ثبوتها ، وفيه وَرَدَ القرآن ، قال الله تعالى :  
( يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ) .

وأما « لعل » فذكر أنها بعكس ليت ، فالقصبيح تجرئها من النون  
كقوله تعالى حكاية عن فرعون : ( لَعَلَّ أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ ) ويقالُ ثبوتُ النون ،  
كقول الشاعر :

١٩- فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقُلُومَ يَلْعَنِي      أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ  
ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أي : في باقي أخوات لَيْتَ

= أتلَف : أهد . « كنية » متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف — أي تمنى  
مزيد تمناً كتمنى جابر « إذ » ظرف متعلق بمنية لأنه اسم مصدر « لئني » ليت  
واسمها « أصادفه » الجملة خبر ليت ، وجملة ليت واسمها وخبرها في محل نصب  
مقول القول « وأتلَف » الواو الحال ، أتلَف مضارع « جل مالي » مفعول ومضاف  
إليه ، والجملة خبر لمبتدأ محذوف — أي وأنا أتلَف ( والمعنى ) تمنى مزيد لقائي  
ليقتلني كتمنى جابر حين قوله : لئني أجد زيدا وأقعد أكثر مالي لأقتله ( والشاهد )  
في « لئني » حيث حذفت منه نون الوقاية وهو نادر . وهذا الحذف ليس شاذاً  
عند الناطق والشارح والقراء ، بل يجوز في السعة ، وإن كان الإتيان بها أولى .  
وهو ضرورة عند سيويه .

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

الفحشة والإعراب : أعيراني : أمر من العارية . وهي إعطاء الشيء للانتفاع  
به ثم رده بدون مقابل . القلوم : الآلة التي ينجر بها الخشب . أخط بها قبرا :  
أحنت بها قراباً للسيف . أبيض ماجد : سيف ثقيل عظيم . « أعيراني » أمر مبني  
على حذف النون والألف فاعل والنون الوقاية والياء مفعول أول « القلوم »  
مفعول ثان « لعلني » لعل هنا حرف تعليل ونصب والنون الوقاية والياء اسمها  
« أخط بها قبرا » الجملة خبر لعل « لأبيض » متعلق بمحذوف صفة لقبر ، وهو  
ممنوع من الصرف للوصفية ووزن القمل « ماجد » صفة لأبيض ( والمعنى ) على  
هذا : أعطيتني القلوم لأحنت به غلافاً وجراباً لسيف عظيم . ولعله يريد  
أن يحفر قبرا حقيقياً لرجل شريف نفي العرض ( والشاهد ) في « لعلني » حيث  
أثبت نون الوقاية وهو قليل ، والكثير خلطوها منها عند إلحاق ياء التكلم بها ،  
قال تعالى : ( لعل أبْلَغُ الأسباب — لعل أعمل صالحاً فيها تركت ) .

ولعل - وهى : إِنْ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنْ - فتقول : إِنِّى وَإِنِّى ، وَأَنِّى  
وَأَنِّى ، وَكَأَنِّى وَكَأَنِّى ، وَلَكَنِّى وَلَكَنِّى <sup>(١)</sup> . ثم ذكر أن « مِنْ » ، وَعَنْ «  
تألفهما نون الوقاية <sup>(٢)</sup> » فتقول : مَنِّى وَعَنِّى - بالتخفيف ، وهو شاذ ، قال الشاعر :  
٢٠- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّى

• • •

( وفى لُئْنِي : لُئْنِي قَلْ ، وفى قَلْنِي وَقَطْنِي : الحُطْفُ أَيضاً قَلْنِي <sup>(٣)</sup> )  
أشار هنا إلى أن الفصحى فى « لُئْنِي » إثبات النون ، كقوله تعالى :  
( قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لُئْنِي عُنُوراً ) ، ويقول حطفا ، كقراءة مَنْ قَرَأَ : « مِنْ  
لُئْنِي » بالتخفيف . والكثير فى « قَدْ » و « قَطْ » - ثبوت النون ، نحر :  
( ١ ) ثبوتها لشبهها بالفعل ، وحطفا لتوالى الأمثال ؛ لأن الثقل حصل بها .  
( ٢ ) وذلك عحافظة على بقاء البناء على السكون . وإنما حافظوا عليه دون  
غيره لأنه الأصل فى البناء . وإن كان الخافض غير « مِنْ » و « عَنْ » -  
امتعت النون نحو : لى وبى وفى .

٢٠- لم يعرف قائله ، وقيل إنه موضوع ؛ لأنه جمع « مِنْ » و « عَنْ »  
وأتى بهما على اللغة غير المشهورة ، مما يظن أنه مقصود وتكلف - للاحتجاج به .  
الفصح والإعراب : قيس : هو قيس عيلان أخو إلياس بن مضر .  
« أيها » متادى حلف منه حرف النداء « وأه لتتبيه » السائل « نعم لأى عنهم »  
متعلق بالسائل و « عَنِّى » معطوف عليه « لست من قيس » ليس واسمها  
وخبرها و « لا » نافية مهملة « قيس منى » مبتدأ وخبر . وإنما أهملت  
« لا » لأنها لا تعمل إلا فى التكرات . وقيس : يروى بلا صرف العلمية  
والثانيث المعنوى على إرادة القيلة ، ومصروفاً على إرادتها أيها .  
( والشاهد ) فى « عَنِّى » و « مَنِّى » حيث حذفت منهما نون الوقاية للضرورة .  
( ٣ ) « فى لُئْنِي » متعلق بقل « لُئْنِي » مبتدأ قصد لفظه « قل » الجملة  
خبر المبتدأ « وفى قَلْنِي » متعلق ببنى « وقَطْنِي » معطوف على قَلْنِي « الحذف »  
مبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « قد بنى » الجملة خبر المبتدأ ،  
وهى معطوفة على الجملة الأولى .

« قَلْنِي وَقَلْنِي » ، ويقال الحلف نحر : قَلْنِي وَقَلْنِي - أَيْ حَسْبِي « ،  
وقد اجمع الحلف والإثبات في قوله :

٢١- قَلْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَلْنِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمُلْحِدِ

(١) وهما في الحالة اسمان ميثان على السكون وعظهما على حسب موقعهما في الجملة . أما « قد » و « قط » اسماء فعل بمعنى يَكْنَى - فكلزهما نون الوقاية عند اتصال الياء بهما . وأما « قد » الحرفية ، و « قط » الظرفية - فلا تتصل بهما ياء المتكلم . هنا : وتختص « قد » الحرفية بالدخول على الفعل المتصرف الخبري المثبت ، وتفيد التحقيق غالباً . وقد تدل على التكثير والتقليل . و « قط » الظرفية ظرف الزمان لاستغراق الماضي ، وتختص بالنفي غالباً ، فيقال : ما فعلته قط . ومن المعن قولهم : لا أفعله قط ، وقد نجيء في الإثبات ، ففي مستند أبي داود : تَوْضُحاً ثَلَاثاً قط .

٢١ - هو لأبي نَحْلَةَ حميد بن مالك الأرقط ، يمدح عبد الملك بن مروان ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

الفصحة والإعراب : الخبيثين : أراد بهما : عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب ، ومصعباً أخاه - على التثنية . الإمام : يريد به عبد الملك بن مروان . الملحد : الجائر الظالم . « قَلْنِي » قد اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه « من نصر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « الخبيثين » مضاف إليه « قَلْنِي » تأكيد لقَلْنِي ، ويجوز أن يكون قَلْنِي اسم فعل مضارع أو ماض ، بمعنى يَكْنَى - أو كفائي ، ومن نصر فاعل على زيادة من « ليس » الإمام بالشحيح ، ليس واسمها وخبرها على زيادة الياء في الخبر « الملحد » صفة للشحيح ( والمعنى ) يَكْنَى نصر هذين الرجلين ، فليس إمامنا متصفاً برذيلتي البخل والجور ، بل هو كريم محي ( والشاهد ) في « قَلْنِي » و « قَلْنِي » حيث أثبت النون في الأولى على الكثير وحذفها من الثانية على قلة .

وعلاصة ما تقدم : أن أحوال ياء المتكلم التي سماها المصنف « ياء النفس » - وهي كما علمت : مشتركة بين على النصب والجر - :

« وإن كانت منصوبة بفعل أو باسم فعل - وجب إثبات نون الوقاية معها ، وإن كانت منصوبة بحرف ناسخ : فلأن كان هذا الناسخ « ليت » - وجب إثبات النون أيضاً ، وإن كان « لعل » جاز الأمران ، والأصح الحلف ، وإن كان غيرهما جاز الأمران على السواء » بـ « وإن كانت الياء مجرورة بحرف جر ،



فإن كان الحار لفظ « من » و « عن » وجب إثبات النون ، وإن كان غيرهما وجب الحذف « ح » . وإن كانت مجرورة . بالإضافة : فإن كان المضاف : لفظ « لئن » — بمعنى عند ، أو « قد » ، أو « قط » — ومعناها حسب — جاز الأمران ، والأفصح إثبات النون . وفي غير هذه الثلاثة يجب الحذف . وإذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع ، وذلك في المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة مثل : أنتم تعرفوني ، أنتى تساعداني ، أنت تشاركني — جاز ترك النونين على حالهما كهذه الأمثلة ، وجاز إدغام النونين تقول : تعرفي ، تساعداني ، تشاركني ، وتحذف واو الجماعة وياء المخاطبة للساكين . ويجوز حلف إحدى النونين تخفيفاً تقول . تعرفوني — تساعداني — تشاركني . واختار أن المحذوف هو نون الوقاية إذا كان المضارع مرفوعاً ، ونون الأفعال الخمسة إذا كان منصوباً أو مجزوماً . هنا : واعلم أن الأصل في الاسم المربب المضاف إلى ياء المتكلم كضاربي ومكربي — ألا تلحقه نون الوقاية ، وقد لحقت اسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم ، كقوله عليه الصلاة والسلام مخاطباً اليهود ، ( فهل أنتم صادقوني ؟ ) ، كما لحقت أفعل التفضيل في قوله عليه الصلاة والسلام : ( غير الدجال أخوفني عليكم ) — أي غير الدجال أخوف عندي من الدجال المعروف لديكم ، وذلك لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب .

#### الاسئلة والمقررات

- ١ — عرف النكرة والمعرفة ، واذكر أقسام المعرفة التي مثل لها ابن مالك .
- ٢ — وضع قسمي الضمير ، وأيهما يتقسم إلى متصل ومتصل ؟ وما حد كل منهما ؟ — مثل
- ٣ — ما سبب بناء المضمرات ؟ اذكر الضمائر المتصلة المختصة بالرفع ، والمشاركة بين التصبب والجر ، وضع كلا في عبارة مفيدة من إنشائك .
- ٤ — ما الفرق بين المستتر جوازاً ووجوباً ؟ ومتى يجب الاستتار ؟ ومتى يجوز ؟
- ٥ — اذكر المواضع التي يعين فيها انفصال الضمير ، والتي يجوز فيها الاتصال والانفصال . ثم بين الفرق بين باب « سلتيه » و « خلّيته » — مع التمثيل .
- ٧ — متى يجب نون الوقاية في الكلمة ؟ ومتى تمتنع ؟ ومتى يجوز على قلة وعلى كثرة ؟

٨- بين فيما يأتي : ١٠ الضمائر المتصلة والمتصلة وعمل كل من الإعراب  
«ب» المستتر جوازاً ووجوباً «ح» حكم نون الوقاية «د» موضع إعراب  
ما تحته خط : العمة منحكها الله وأعطاك إياها تزداد بالشكر ، فإذا رزقت  
الأموال وملكتها الله وجاء من يسألكها ، فلا تبخل بها ، وابذلها لمن  
يستحقها ، فسي عوضك الله خير منها . ( وما تقدموا لأنفسكم من خير نجووه  
عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ) قال بعض الصالحين : لو أنزل الله كتاباً  
أنه معذب رجلاً واحداً ، لخفت أن أكونه ، أو أنه راحم رجلاً واحداً لرجوت  
أن أكونه .

لما فتح المسلمون مصر جاء أهلها إلى عمرو بن العاص وقالوا له : إن بلدنا  
سنة لا يمر النبل إلا بها ، وذلك أنه إذا أتى شهر بثوة ، عمدنا إلى جارية  
يكر ، فأرضينا أبويها ، وألبسناها أغلى ما يكون من الحلى والثياب ، وألقيناها  
في النيل فيجري . فقال لهم عمرو : إن هذا لا يكون في الإسلام . وحدث أن  
أبطأ النيل عن الجرى في مياعده . وهم الناس بالخلاء ، فكتب عمرو إلى سيدنا  
عمر بن الخطاب بذلك ، فأرسل إليه بطاقة وقال له : ألقها في النيل وفيها  
يقول : من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى نيل مصر ، أما بعد : فإن كنت تجري  
من قبلك فلا تجر ، وإن كان الواحد القهار هو الذي يحريك فسنأل الله الواحد  
القهار أن يحريك . فأتى عمرو البطاقة في النيل ، فأصبح الناس وقد جرى النيل  
كأكثر ما يكون في ليلة واحدة .

٩- علام يستشهد النحويون بما يأتي في هذا الباب ؟ وضح ما تقول .

لئن كان إياه فقد حال بعلنا عن العهد والإيمان قد يتغير

ولاني على ليلي لزار ولاني على ذلك فيما بيننا مستليمها

أنت امرو جلتني نعمما أوهمت قوى شكرى فقدضمتما

١٠- أعرب البيت الآتي ، وبين ما فيه من شاهد في هذا الباب :

وما أصاحب من قوم فلاذكرهم إلا يزيلهم حبا إلى مفسو

## الاسم

( اسم "يَعْنِي الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ ؛ كَجَعْفَرٍ ، وَخَيْرِيقَ  
وَقَرْنٍ ، وَعَدْنٍ ، وَلَا حِقِّ ، وَشَلَقْمٍ ، وَهَيْلَةَ ، وَوَلَشِقِّ (١)  
العلم هو : الاسم الذي يُعْنِي مسماه (٢) مطلقاً ؛ أي بلا قيد التكمّل أو  
الخطاب أو النية . فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و : يعين  
مماه ؛ : فصل أخرج النكرة ، و : بلا قيد ؛ أخرج بقية المعارف ،  
كالضمير ، فإنه يعين مماه بقيد التكمّل كأننا — أو الخطاب كأنت — أو  
النية كهو . ثم مثل الشيخ بأعلام الأنايب وغيرهم ؛ تنبيهاً على أن مُسَمَّيات  
الأعلام — العقلاء وغيرهم من المألوفات (٣) ، فجعفر : اسم رجل ، وخيريقُ :  
اسم امرأة من شعراء العرب ، وهي أخت جُرقة بن الصِّدِّ لأمه ، وقرن :  
اسم قبيلة (٤) ، وعدن : اسم مكان (٥) ، ولاحق : اسم فرس (٦) ، وشَلَقْمُ :  
اسم جمل (٧) ، وهَيْلَةُ : اسم شاة (٨) ، وولَشِقِّ : اسم كلب .

\*\*\*

(١) « اسم » خبر مقدم « يعين المسمى » الجملة من الفعل والمفاعل  
والمفعول في محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من ضمير يعين ، أو نائب  
عن المفعول المطلق — أي تعييناً مطلقاً « علمه » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس  
« كجعفر » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف — أي وذلك كجعفر « وخرقها ،  
وقرن .. إلخ » معطوفات على جعفر .

(٢) أي يدل على تعيينه — لا أن يحصل له ؛ لأن المسمى لا يكون إلا معيناً .  
(٣) هنا في العلم الشخصي ، أما علم الجنس فيكون غالباً لتعريف المألوف ،  
« وقد يأتي للمألوف » كأي المضاء للفرس ، وأبي الدغفاء للأحمق ، وهيان  
ابن بيان للإنسان المجهول ، وأبو أيوب الجميل . وأبو صابر للهار ، وبنت طَبِيق  
السلحفاة — وقد تستعمل محبة .

(٤) إليها ينسب أويس القرني ، رضي الله عنه .

(٥) مدينة على البحر الأحمر ، على ساحل اليمن .

(٦) لمعاوية بن أبي سفيان .

(٧) النعمان بن المنذر .

(٨) لبض نساء العرب .

(وَأَمَّا أَنِّي ، وَكُنْيَةُ ، وَلَقَبًا وَأُخْرُونَ ذَا إِنَّ سِرَّهُ صَحَابًا<sup>(١)</sup>)  
ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ . والمراد  
بالاسم هنا : ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكُنْيَةِ :  
ما كان في أوله أَبٌ أو أُمٌّ<sup>(٢)</sup> ؛ ككُنْيَةِ عبد الله - وأُمُّ الخير ، وبالقَب :  
ما أَشْعَرَ بِمَدْحٍ كثرين الطالبين ، أو ذَمٍّ ككَتَفِ النَّاقَةِ<sup>(٣)</sup> . وأشار بقوله :  
« وَأُخْرُونَ ذَا - إلخ » إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُهُ ،  
كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف  
الناقة زيد - إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

٢٢- بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَبَابًا يَبْطَنُ شَرِيَانٌ يَنْوِي حَوَكَةَ النَّيْبِ

(١) « واسمًا » حال من ضمير أَنِّي « أَنِّي » فعل ماضٍ وفاعله يعود على  
العلم « وكُنْيَةٍ وَلَقَبًا » معطوفان على اسمًا ، وأُخْرُونَ « فعل أمر مبنٍ على الفتح  
لنون التوكيد الخفيفة « ذَا » اسم إشارة مفعول أُخْرُونَ « إن » حرف شرط  
« سواء » مفعول مقدم لصحب والضمير مضاف إليه عائد على القَب  
« صحبا » فعل ماضٍ وفاعله يعود على اللقب ، وجواب الشرط محذوف -  
أي إن صحب اللقب سواء فأخروه .

(٢) أو ابن ، أو بنت ، أو أخ أو عم ، أو عمة ، أو خال ، أو خالة ؛  
كابن الخطاب ، وبنت الأَوْص - لمصعباء .. إلخ .

(٣) لقب جعفر بن قريع ، أبو بطن من سعد ، وسبب تسميته بذلك :  
أن أباه ذبيح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس  
الناقة ، فقال له أبوه : شأنتك به ، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره  
فلقب به ، وكانوا يغضبون من هذا القَب حتى ملحهم الخطيئة بقوله :

قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ بِالْأَذْنَابِ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّ بِلَقَبِ النَّاقَةِ النَّبَا؟  
فصار لقب ملح ، والنسبة إليه أنق.

٢٢ - هو لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن السجلان ، أحد بني كاهل  
من قبيلة لاهثية بها ، وقبلة :

أَبْلِغْ هَلِيلًا وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّي حَدِيثًا، وَيَحْضُرُ الْقَوْلَ تَكْلِيْبُ

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير القلب إذا صحب سواه ،  
ويخل تحت قوله « سواه » : الاسم والكنية ، وهو إنما يجب تأخير  
مع الاسم ، فلما مع الكنية فكت بالخيار<sup>(١)</sup> : بين أن تقدم الكنية على  
القلب ، فتقول : أبو عبد الله زين العابدين ، وبين أن تقدم القلب  
على الكنية ، فتقول : زين العابدين أبو عبد الله . ويوجد في بعض النسخ  
بذلك قوله : « وأخرن ذا إن سوله صحبا » - « وذا اجعل آخرأ إذا اسماً  
صحبا » . وهو أحسن منه ، لسلامته مما ورد على هذا ، فإنه نصر في  
أنه إنما يجب تأخير القلب إذا صحب الاسم . ومفهومه أنه لا يجب ذلك

**الفئة والإعراب :** ذا الكلب : لقب لهذا الميت . الحسب : ما يعد من  
مآثر الآباء من مال وجاه ونحوهما . بطن شريان : موضع دفن فيه عمرو  
ذو الكلب . وشريان : اسم لشجر تؤخذ منه القسي . « بأن » الباء جارة  
وأن حرف توكيد ونصب « ذا » اسم أن منصوب بالآلف لأنه من الأسماء  
الخمسة بمعنى صاحب « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا أو عطف  
بيان « خيرهم » صفة لعمرو مضاف إلى هم « حسبا » تمييز « بطن » خبر  
أن « شريان » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ،  
وأن ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالياء ، متعلق بأبلغ في البيت  
السابق « يعوى » حوله النيب « الجملة حال من عمرو ، وحول ظرف متعلق  
بمعوى ( والمعنى ) أبلغ هنيلاً ومن يتقل القول إليها : بأن عمراً الملقب بذا  
الكلب خير الناس حسباً ، وأنه دفن في هذا المكان ، والكتاب تنوي حول  
قبه تريد أن تهشه . والفرض : الحث على الأخذ بآثاره ( والشاهد ) في ذا  
الكلب عمراً ، حيث قدم القلب على الاسم وهو قليل : وإذا كان القلب  
أشهر من الاسم جاز الأمران مثل : المسيح عيسى بن مريم رسول الله ، أو  
عيسى بن مريم المسيح رسول الله .

(١) رجع كثيرون وجوب تأخيرها عنها أيضاً . ولا ترتيب بين الاسم  
والكنية ، فقد تقدم ، كاقسم بالله أبو حفص عمر ، وقد تأخر كقول حسان  
يرثي سعد بن معاذ :

وما اهتز عرشُ الله من أجل هالك سَمِينًا به إلا لِسْتَدِ أبى عمرو

مع الكنية ، وهو كذلك كما تقدم . ولو قال : « وأخرون ذا إن سواها صجبا » - لما ورد عليه شيء ، إذ يصير التقدير : وأختر القلب إذا صحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكلفه قال : وأختر القلب إذا صحب الاسم .

• • •

( وإن يَكُونَا مُفْرَقَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا ، وَإِلَّا أُتْبِعَ الَّذِي رَفِئَ<sup>(١)</sup> )  
إذا اجتمع الاسم والقلب : فلما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم مركباً والقلب مفرداً ، أو الاسم مفرداً والقلب مركباً .  
فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة<sup>(٢)</sup> ، نحو : هذا سعيدٌ كُرْزٌ - ورأيت سعيداً كُرْزٌ - ومررتُ بسعيدٍ كُرْزٌ . وأجاز الكوفيون الإتياع<sup>(٣)</sup> ، فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ - ورأيت سعيداً كُرْزاً - ومررت بسعيدٍ كُرْزٌ . ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

(١) « إن » حرف شرط جازم ، « يكونا مفردين » الجملة من يكون واسمها وخبرها فعل الشرط « فأُضِفَ » التاء واقعة في جواب الشرط « حتماً » مفعول مطلق « وإلا » إن حرف شرط و « لا » نافية أدغمت مع التون ، وفعل الشرط محذوف - أي وإن لم يكونا مفردين « أتبع » جواب الشرط حذفت فاؤه لضرورة النظم ؛ لأن جملة الجواب إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالتاء « الذي » اسم موصول مفعول لأتبع « ردف » فعل ماض فاعله يعود على الذي ، والجملة صلة الموصول لا محل لها .

(٢) هذا إن لم يمنع مانع ؛ كأن يكون الاسم مقروناً بال كالحارث كرز ، أو يكون القلب في الأصل وصفاً مقروناً بال ؛ كهارون الرشيد ، وعمر القاروق - فلا تصح الإضافة عند كثير من النحويين . قال ابن هشام : ويرد قول البصريين : النظر - أي من جهة الصناعة ؛ لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه وذلك ممنوع كما سيأتي في باب الإضافة ، وقولهم : هذا يحيى عيتان - لرجل اسمه يحيى ، وقلبه عيتان لضخامة عينيه - فيحيى خبر المبتدأ ، وعيتان بدل . ولو وجبت الإضافة لقال عيتين .

(٣) أي على أنه بدل أو عطف بيان . وكرز : هو في لأصل خرج الراسي ، ويطلق على التيم والحاذق .

وإن لم يكونا مفردين - بلان كانا مركبين نحو : عبد الله أنفُ  
 الناقة ، أو مركباً ومفرداً نحو : عبد الله كُرُز ، وسعيد أنفُ الناقة -  
 وجب الإتيان<sup>(١)</sup> ؛ فتتبع الثاني الأول في إعرابه . ويجوز القطع إلى الرفع  
 أو النصب ، نحو : مررت بزيد أنفُ الناقة - وأنفُ الناقة ؛ فالرفع  
 على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقة . والنصب على إضمار فعل ،  
 والتقدير : أعنى أنفُ الناقة ؛ فيقطع مع الرفع إلى النصب ، ومع  
 المنصوب إلى الرفع ، ومع المجزور إلى النصب أو الرفع ، نحو : هذا زيدُ  
 أنفُ الناقة ، ورأيت زيدا أنفُ الناقة ، ومررت بزيد أنفُ الناقة -  
 وأنفُ الناقة .

• • •

( وَمِنْهُ مَقُولٌ : كَفَضَلِي ، وَأَسَدٌ وَذُو أَرْتَجَسَالٍ ، كَسَمَادَ عَوَاتِدُ  
 وَجُمْلَةً ، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ يَغْيِرُ مَوْنَهُ ، تَمَّ أَغْرِبَا  
 وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبِيدِ شَمْسٍ وَأَبَى قُحَافَةٍ )<sup>(٢)</sup>

(١) أي وتمتص الإضافة ، وهذا لا ينافي جواز القطع المذكور . والمختار  
 جواز الإضافة في الصورة الثالثة وهي سعيد أنفُ الناقة . هذا : ولا يعتد  
 بتوكيب المركب المزجي والإسنادي ، بل يعتبران بمنزلة المفرد عند  
 اجتماعهما بقسم آخر ، مع ملاحظة الحالة الإعرابية الخاصة بكل منهما ،  
 ولا يكون المركب المزجي إلا من كلمتين فقط .

(٢) « ومنه » خبر مقدم « مقول » مبتدأ مؤخر ، وهو معطوف على  
 مقول « كفضل » خبر لـ « مقول » أي وذلك كفضل و « أسد » معطوف  
 على فضل « وذو » معطوف على مقول « ارتجال » مضاف إليه « سماد »  
 خبر لـ « مقول » وأند « معطوف على سعاد . ويجوز جعل « ذو » مبتدأ  
 حلف خبره للدلالة ما تقدم عليه . وجملة مبتدأ خبره « مقول » أي ومنه  
 جملة « وما » اسم موصول معطوف على جملة « يمزج » متعلق بكوله ركب  
 « ركباً » الجملة من الفعل ونائب الفاعل العائد على « ما » لا محل لها صلة  
 الموصول ، والألف للإطلاق « ذا » اسم إشارة مبتدأ « إن » حرف شرط  
 « بغير » متعلق بـ « به » مضاف إليه قصد لفظه « تم » فعل ماضٍ فعل =

ينقسم العلم إلى: مُرتَجِل، وإلى منقول؛ فالمرتجل هو: ما لم يسبق له استعمال قبل التسمية في غيرها، كاستعداد، وأدَد<sup>(١)</sup>، وللنقول: ما سبق له استعمال في غير التسمية. والنقل إما عن صفة كحارث، أو من مصدر كفضل، أو من اسم جنس كأسد. وهذه تكون معرفة. أو من جملة<sup>(٢)</sup>: كقام زيد - وزيد قائم، وحكمها أنها تُحَكَّى؛ فنقول: جافى زيد قائم، ورأيت زيد قائم، ومررت بزيد قائم، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضاً: مارُكَّب تركيب مزج، كبَيْطَبِك<sup>(٣)</sup>، ومَعْلَى كرب، وسَيَّوِيه. وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج: إن ختم بنير «وَيْه» أعرب، ومفهومه أنه إن ختم بِيَوَيْه لا يُعرب - بل يبنى، وهو كما ذكره؛ فنقول: جافى بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك؛ فتمريه إعراب ما لا ينصرف. ويجوز فيه أيضاً البناء على

---

= الشرط «أعربا» الجملة من الفعل ونائب الفاعل على «ذا» - خبر المبتدأ، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ. «ذو» فاعل شاع «الإضافة» مضاف إليه «كعبد» خبر المبتدأ محذوف «شمس» مضاف إليه «وَأَبَى» معطوف على عبد مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة «قحافة» مضاف إليه.

(١) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدَد بن زيد بن كهلان بن سبأ. ومرتجل: من الارتجال وهو الابتكار.

(٢) الذي سمع عن العرب هو النقل من الحمل الفعلية؛ فقد أمهوا «تأبط شراً» و«شاب قرناها» أما الجملة الاسمية فلم يسموها بها، وإنما قامها النحاة على الجملة الفعلية.

(٣) «بعل» اسم صنم، و«بك» اسم البلد الذي يعبد، وقد جلا إسماً لبلد بالشام. ومعنى معلى كرب: عناء الكرب وتجاوزه. والمركب المزجي: كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها - أي في فتح ما قبلها، وجريان الإعراب عليها.



الفتح<sup>(١)</sup> ، فتقول : جاطى بعلبك ، ورأيت بعلبك ، ومررت ببعلبك .  
ويجوز أن يعرب أيضاً إعراب التضييقين<sup>(٢)</sup> ، فتقول : جاطى حَضْرَمَوْتِ<sup>(٣)</sup>  
ورأيت حَضْرَمَوْتِ ، ومررت بحَضْرَمَوْتِ .

وتقول فيما ختم يوتيه : جاطى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت  
بسيبويه ، فتنبيه على الكسر<sup>(٤)</sup> ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب مالا  
ينصرف ، نحو : جاطى سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه .  
ومنها ما ركب تركيب إضافة<sup>(٥)</sup> : كعبد شمس - وأبى قحافة ،  
وهو معرب ، فتقول : جاطى عبد شمس وأبو قحافة ، ورأيت عبد شمس  
وأبى قحافة ، ومررت بعبد شمس وأبى قحافة . ونبه بالثالثين على أن  
الجزء الأول : يكون معرباً بالحركات كعبد ، وبالحروف كعفى . وأن  
الجزء الثانى يكون منصرفاً كشمس ، وغير منصرف كقحافة .

• • •

(وَوَضَعُوا لِيَتَضَى الْأَجْنَاسُ عِلْمٌ      كَلِمَ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌ  
مِنْ ذَلِكَ : أَمْ عَرِيطٌ لِلْمَعْرَبِ ،      وَهَكَذَا تُسَمِّىةٌ لِلتَّنْظِيبِ  
وَمِنْهُ بَرَّةٌ لِلْمَبِيرَةِ ،      كُنَّا فَجَارِ عِلْمٍ لِلْفَجْرَةِ<sup>(٦)</sup> )

(١) أى على فتح الجزأين تشبيهاً بخمسة عشر ، بجامع التركيب فى كل ؛  
لأن موجب البناء فى وجد فى الثانى - وهو تضمنته معنى العطف .

(٢) فجرى على الصلر وجوه الإعراب ويجر العجر دائماً ، إلا أن  
الفتحة كثيراً لا تظهر فى نحو معنى كرب .

(٣) قال فى القاموس : وإن شئت لا تون الثانى .

(٤) تنلياً للجزء الثانى ؛ لأنه اسم صوت مبنى لعلم تأثره بالعوامل ،  
وكسر للتخلص من الساكنين .

(٥) المركب الإضافى : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التوين مما قبله ؛  
وذلك بإعراب الجزء الأول ، والزام الثانى حالة واحدة كالتوين .

(٦) « وضعوا » فعل ماضى وواو الجماعة فاعل « لبعض » متعلق بوضعوا  
« الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعوا منصوب بفتحة مقدرة  
منع منها سكون الروى ، أو منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة  
« كعلم » متعلق بمحذوف صفة لعلم « الأشخاص » مضاف إليه « لفظاً » تمييز -

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس<sup>(١)</sup> .

= لعنى الكاف — أى مثله من جهة اللفظ ، أو منصوب على نزع الخافض ، وهو علم مبتدأ وخبر ، والضمير يرجع إلى علم الأجناس ، و « عم » : يجوز أن يكون فعلاً ماضياً وأن يكون أفضل تفضيل ، وأصله أعم ، فسقطت الهزمة لكثرة الاستعمال . « من » جارة « ذاك » اسم إشارة في محل جر بمن ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور خبر مقلّم « أم عريط » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « للعرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر « وهكنا » ها حرف تنبيه والكاف جارة ، وذا اسم إشارة في محل جر والجار والمجرور خبر مقلّم ، « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للثعلب » حال من ضمير الخبر « ومثله » خبر مقلّم والماء عائلة على المذكور قبل من الأمثلة « برة » مبتدأ مؤخر « للبرية » متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر « كذا » جار ومجرور خبر مقلّم « فجار » مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر في محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » متعلق بذلك الخبر المحذوف . والتفسير : فجار كذا علم موضوع للفجرة . ويجوز أن يكون فجار مبتدأ أول « علم » مبتدأ ثانياً ، و « كذا » خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول .

(١) علم الشخص : هو اسم يعين مسماه تعيناً مطلقاً — أى غير مقيد بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة ، أو إشارة حسية أو معنوية ، أو زيادة ملفوظ بها ؛ كصلة أو غيرها — بل بمجرد الوضع أو الغلبة .

وعلم الجنس : هو اسم موضوع للصورة الذهنية التي يتخيلها العقل ، ممثلة في فرد شائع من أفراد هذه الحقيقة الخيالية . فكلمة « أسامة » للأسد ، و « ثعالة » للثعلب و « بنت اليم » للسفينة ، عندما يسمعها الإنسان — لا بد أن يستحضر ويتخيل في ذهنه صورة فرد من أفراد هذا الجنس ليذكر معناها . فالحقيقة الذهنية ليست مجردة من صورة ما ، وإنما تتطلب صورة فرد تنطبق عليه .  
أما اسم الجنس : فهو للاسم الموضوع للحقيقة الذهنية المجردة ، والصورة المرسومة في العقل — من غير نظر لفرد من أفراد هذه الحقيقة . فكلمة شجرة ، وإنسان — يفهم المراد منها بمجرد سماعها ، من غير استحضار صورة معينة للشجرة أو الإنسان .

وأما النكرة : فاسم يدل على شئ واحد غير معين ، شائع بين أفراد كثيرة من نوعه ، تشبه في حقيقته ؛ كرجل وامرأة ، فهي الملول الخارجي لاسم الجنس ، فكلمة رجل : إذا أريد بها المعنى القائم في الذهن ، والصورة المرسومة في العقل للرجل ، من غير ربطها بفرد من الأفراد — فهي اسم =

فكلم الشخص له حكمان : معنوي ، وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد - وأحمد ، ولفظي ، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو : جاني زيد ضاحكاً . ومنه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية<sup>(١)</sup> ، نحو : هذا أحمد . ومنع دخول الألف واللام عليه ؛ فلا تقول : جاء العَمْرُو<sup>(٢)</sup> . وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي ؛ فنقول : هذا أَسَمَةٌ مُقْبِلًا ، فتمنعه من الصرف ، وتأتي بالحال بعده ، ولا تدخل عليه الألف واللام - فلا تقول : هذا الأَسَمَةُ<sup>(٣)</sup> .

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة ، من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه ؛ فكلُّ أَسَدٍ يَصْلُقُ عليه أَسَمَةٌ ، وكلُّ عَرَبٍ يَصْلُقُ عليها أُمٌّ عَرَبِيَّةٌ ، وكلُّ ثَلَبٍ يَصْلُقُ عليه ثَمَالَةٌ . وعلم الجنس : يكون للعين كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثل بقوله : بَرَةٌ لِلْبِرَّةِ - وَقَجَارٌ لِلْقَجَرَةِ<sup>(٤)</sup> .

= جنس وملو لها المعنى المجرد . وإن أريد بها الجسم الحقيقي المعروف ، المكون من رأس وأطراف مخصوصة ، الشائع في جميع الأفراد - فهي نكرة . وكثير من النحاة لا يرى فرقاً بين النكرة واسم الجنس .  
(١) كالتأنيث في أَسَمَةٌ ، وكوزن الفعل في ابن آوى .

(٢) لأنه يمتنع دخول ال المعرفة على العلم ؛ لئلا يجمع عرفان على الاسم الواحد ، وهذا لا يجوز ، أما إذا حصل اشتراك في الاسم العلم كأن يكون لك صليقان أو أصليقاء - اسم كل واحد منهما محمد مثلاً ، ففي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس فيجوز دخول ال عليه وإضافته . وقد تدخل « ال » على العلم للمح الأصلي كالعباس والفضل ، أو للاضطراب ، كبنات الأوبر - علم على نوع من الكفاة رضى الطعم ، أو تكون مقارئة لوضعه كالكالات والعزى .

(٣) من أحكام العلم اللفظية التي يشترك فيها النوعان : « أ » أنه يختص بهما بلا حاجة إلى مسوغ ، تقول : أَسَمَةٌ مقبل - كما تقول : عليٌّ مقبل « ب » ولا يضافان بحسب الوضع ، فلا تقول : أَسَمَتَانِ - كما لا تقول : محمدتان إلا إذا حصل اشتراك في الاسم كما تقدم « ج » ولا ينعان بالنكرة / لأنهما معرفتان - ومن شرط التعت أن يكون مثل المنوت في تعريفه وتكثيره .

(٤) المرة : المر ، والفجرة - بسكون الحيم - القجور ، والتاء للتأنيث لا للوحة . ويزرة : غير مصروف علمية والتأنيث .

### الأمثلة والعروض

- ١ - عرف العلم واذكر أقسامه من حيث الوضع والاستعمال ، ومثل لكل .
- ٢ - بين الفرق بين القلب والكتبة ، وما الحكم إذا اجتمع الاسم مع أحدهما ؟ من حيث التقديم والتأخير .
- ٣ - وضع الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس ، واسم الجنس والتكرة ، ومثل لكل .
- ٤ - عرف العلم المرتجل والمقول ، وبين أنواع النقل - مع التمثيل .
- ٥ - ما أنواع العلم المركب ؟ وكيف تعربه ؟ وكيف تعرب المضاف ؟ مثل لما نقول .
- ٦ - في الآيات الآتية شواهد لبعض المسائل في باب العلم - بين موضع الشاهد ، وأعرب ما تحته خط .

نَجُوتُ وَقَدْ بَلَغَ الرَّادِيُّ سِفَّهُ      مِنْ لَبِنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

نُبِيتُ أَحْمَدُ بْنُ بَنِي بَزِيدٍ      ظُلُمًا عَلَيْنَا لَمْ قَلِيدُ

وَيَشْكُرُ لَا تَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ بِهِ      وَتَعَجَّرَ يَشْكُرُ أَنْ تَغْفِرَا

بَعَادَ أُمِّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا      خَرَأْسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

٧ - بين الاسم والقلب والكتبة ، وحكم كل فيما يأتي :

الإمام أحمد بن حنبل تلميذ الإمام الشافعي . مريم ابنة عمران أم المسيح عيسى عليه السلام . بورسعيد ستكون مدينة حرة . سيف اللولة بن حملان ملوح التنجي الشاعر . أقسم بالله أبو حفص عمر : يقال أبو الحصين للشعب وأبو جملة للشعب ، وأم قسمة الموت .

٨ - بين أقسام العلم وحكمها فيما يأتي ، وأعرب ما تحته خط :

أول الخلفاء الراشدين أبو بكر الصديق الذي يبيع له بالخلافة - عقب

وفاة الرسول عليه السلام - يوم الاثنين الثالث عشر من شهر ربيع الأول ،

في السنة الحادية عشر من الهجرة ، التي توافق الثامن من يولية سنة ٦٣٢ م ،

ثم جاء بعلمه القاروق عمر بن الخطاب ، وتلاه الشهيد - الذي تستحي منه

الملائكة - عثمان بن عفان ، وكان آخرهم سيف الله الغالب ، علي بن أبي

طالب ، رضي الله عنهم أجمعين الذي مات في السابع عشر من رمضان ،

في السنة الأربعين من الهجرة النبوية .

### اسم الإشارة<sup>(١)</sup>

( ١ ) **يُنَادِي الْمَفْرَدَ مُذَكَّرَ أَشْرَر** يَنْدِي وَفِي تَبْيَ تَأْ عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ<sup>(٢)</sup>  
يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ لِلذَّكَرِ<sup>(٣)</sup> يَنْدَا ، وَلَمْ يَحْبُ الْبَصِيرِينَ أَنَّ الْأَلْفَ مِنْ نَفْسِ  
الْكَلِمَةِ<sup>(٤)</sup> ، وَغَضِبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا زَائِلَةٌ<sup>(٥)</sup> . وَيُشَارُ إِلَى الْوَرْتَةِ يَنْدِي ،  
وَفِي - بِسُكُونِ الْمَاءِ ، وَتِي ، وَتَا ، وَفِي - بِكُسْرِ الْمَاءِ ؛ بِاخْتِلَافِ<sup>(٦)</sup>  
وَبِإِشْبَاعٍ ، وَفِي - بِسُكُونِ الْمَاءِ ، وَبِكُسْرِهَا ؛ بِاخْتِلَافٍ - وَإِشْبَاعٍ ،  
وَذَاتٍ<sup>(٧)</sup> .

• • •

( ٢ ) **وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثْنَى الْمُتَنَفِّسِ** فِي سِوَاهُ تَيْنِ تَيْنٍ إِذَا كُرُّ تَطْعٍ<sup>(٨)</sup>

- ( ١ ) هو اسم يعين مسماه بواسطة إشارة حسية أو ذهنية .
- ( ٢ ) **يُنَادِي الْمَفْرَدَ** كل منهما متعلق بأشْر « مذكر » صفة لمفرد « أشْر » فعل أمر وفاعله أنت « يَنْدِي » متعلق باقتصر « وَفِي » تأ « معطوفات على ذه » بإسقاط العاطف من الأخيرين « عَلَى الْأُنْثَى » متعلق باقتصر ، وجملة اقتصر معطوفة على جملة « أَشْر » بإسقاط العاطف .
- ( ٣ ) سواء كان مفرداً حقيقة نحو : هذا محمد - أو حكماً نحو : هذا القريق ، وهذا الرهط . وقد يشار به إلى الموت إذا نزل منزلة المذكور كقوله تعالى ( فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ) إشارة إلى الشمس وهي مؤنثة . ومثل ذا : « ذاء » بهمزة مكسورة ، و « ذائه » بهاء بعلها كذلك ، و « ذآؤه » بضمهما . و « آلك » بهمزة مملوكة فلام .
- ( ٤ ) فهو ثلاثي الوضع وأصله ذني حلفت لامة تخفيفاً وقلبت عينه ألفاً . ويرى السيرافي أنه ثنائي الوضع وألفه أصلية .
- ( ٥ ) فتكون ذا موضوعة على حرف واحد ، وزيدت الألف لبيان حركة الفال .
- ( ٦ ) أي بسرعة ، وخطف الكسرة وعدم ملحا .
- ( ٧ ) بضم التاء ، والاسم « ذاء » والتاء للتأنيث .
- ( ٨ ) « وَذَانِ » مبتدأ « تَانِ » معطوف عليه بإسقاط العاطف ( للمثنى ) خبر المبتدأ « المرتفع » نعت للمثنى « فِي سِوَاهُ » متعلق بذكر والماء مجرور بإضافة سوى « تَيْنِ » مفعول مقلم لا ذكر « تَيْنِ » معطوف عليه بإسقاط العاطف « إِذَا كُرُّ تَطْعٍ » مضارع مجزوم في جواب الأمر . وجملة إذا كر معطوفة على ما قبلها .

يُشار إلى التثني المذكور في حالة الرفع يَتَانِ ، وفي حالة النصب والجر يَتَيْنِ ، وإلى الموثنتين يَتَانِ - في الرفع ، وتَتَيْنِ - في النصب والجر<sup>(١)</sup> .

• • •

( وبأولى أشير لجمع مُطْلَقًا ، وَالْمَدُّ أَوَّلَى ، وَلَكِنِّي الْبَعْدُ انطِقًا بالكاف حَرْفًا: تَوْنٌ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ - إِنْ قَلَمْتَ «عَاء» مُتَتِنَةً<sup>(٢)</sup> يُشار إلى الجمع - مذكراً كان أو مؤنثاً - بِلُؤْلَى ، ولها قال المصنف : « أشير لجمع مطلقاً » . ومقتضى هذا أنه يُشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل ، ومن ورودها في غير العاقل قوله :

٢٣- ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزِلَةِ الْوَلَوَى وَالْعَيْشِ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْإِيْلِمِ

(١) التحقيق أن وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث - لامثنيان ؛ إذ لا يثنى المثنى كما تقدم . وهما مثنيان على الألف والياء ؛ مراعاة لصورة التثنية .

(٢) « وبأولى » متعلق بأشير مجرور المحل « لجمع » متعلق بكلمك بأشير « مطلقاً » حال من جَمَعَ على قلة ؛ لأنه نكرة والمدأولى مبتدأ وخبر « ولئى » ظرف بمعنى عند متعلق بانطقا « البعد » مضاف إليه « انطقا » فعل أمر وفاعله مستر والألف للإطلاق أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة الموقف « بالكاف » متعلق بانطقا « حرفاً » حال من الكاف « دون لام أو معه » حالان من الكاف أيضاً « واللام » مبتدأ « إن » شرطية « قلمت ها » ها - مفعول قلمت ، والجملة في محل جزم فعل الشرط « ممتعة » خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ والخبر ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها ، وهي معترضة بين المبتدأ والخبر .

٢٣- هو لجزير الشاعر الأموى من قصيدة يهجو فيها القرزدق .

الغنة والإعراب : « ذم » فعل أمر من الذم معنى على السكون ، ويجوز في الميم الحركات الثلاث ، والكسر للتخلص من الساكنين ، والفتح للغة ، والنظم لاتباع حركة النال : والتخلص بالكسر هو الأصل « المنازل » مفعول به « بعد » ظرف زمان في موضع الحال من المنازل « منزلة » مضاف إليه

وفيها لُتان : للذَّ ، وهي لُقة أهل الحجاز - وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقَصْرُ ، وهي لُقة بني تميم .

وأشار بقوله : « وَلَتَنَى الْبُعْدَ انطقاً بالكاف - إلى آخر البيت » إلى أن المُشار إليه له رُتبتان : القُربُ ، والبُعدُ ، فجميعُ ما تقلم يُشار به إلى القُرب ، فإذا أُريدَ الإشارةُ إلى البُعيد - أُتِيَ بالكاف وحدها<sup>(١)</sup> ، فتقول : ذَلكَ ، أو الكاف واللام نحو ذَلكَ<sup>(٢)</sup> . وهذه الكاف حرفُ خطاب<sup>(٣)</sup> ، فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه . فإن تقلم حرف التنبيه الذي هو « ها » على اسم الإشارة - أُتيتْ بالكاف وحدها ، فتقول : هَذاكَ<sup>(٤)</sup> ، وعليه قوله :

= « اللوى » مضاف إليه ، وهو اسم موضع كان معلماً للحكومات والعيش معطوف على المنازل بعد « حال من العيش » أولئك « مضاف إليه والكاف حرف خطاب الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه ( والمعنى ) ذم كل موضع من مواضع التزول بعد هذا الموضع ، وذم الحياة كذلك بعد تلك الأيام الماضية ( والشاهد ) في أولئك ، حيث أشار به إلى غير القلاء وهو الأيام ، وذلك قليل .

(١) إلا إنها لا تدخل في إشارات المؤنث - ما عدا : في ، وتا ، وفى .

(٢) لكن لا تدخل اللام في المثنى ، ولا في أولاء المملود ، ولا فيما سبقتة : « ها » التنبيه ، وشذ قوله :

يأما أميلح غزلاًنا شلناً لنا من هؤلياً تكن الضال والسر  
وقال أبو حيان : إنه قليل لا يمتنع .

(٣) فلا يضاف إليها اسم الإشارة ، وتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً ؛ ففتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتصل بها علامة التثنية والجمع وتون النسوة . ومن غير الغالب : ( ذلك خير لكم ) ، والمشار إليه تقديم الصلقة في قوله تعالى : ( قتلوا بين يدي نجاكم صلقة ) .

(٤) هنا إذا لم يفصل بين « ها » واسم الإشارة ، وإلا امتنع الإتيان بالكاف فلا يقال : « هأنثاك » - ولاها أنتم أولئك . وقد تعاد « ها » توكيداً نحو : ها أنتم هؤلاء . هنا : واعلم أن المشهور دخول « ها » التنبيه على ضمير الرفع المتفضل الذي خبره اسم إشارة نحو هأننا ، ويتر دخولها عليه إن كان خبره غير اسم الإشارة ، نحو : هأننا نجد في طلب العلم ، =

٢٤- رَأَيْتَ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يَنْكُرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَٰذَاكَ الطَّرَافِ الْمُتَسَدِّدِ  
ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول : هَٰذَا لِكَ<sup>(١)</sup> .

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى وَيُبْعَثَى ،  
كما قررناه . والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، وَوَسْطَى ،  
وَيُبْعَثَى . فيُشار إلى مَنْ فِي الْقُرْبَى - بما ليس فيه كافٌ ولا لَامٌ ؛ كَذَا  
- وَيَى ، وإلى مَنْ فِي الْوَسْطَى - بما فيه الكاف وحدها نحو : ذَٰلِكَ ،  
- وإلى مَنْ فِي الْبُعْدَى - بما فيه كافٌ ولاَمٌ ، نحو : ذَٰلِكَ .

• • •

= وهو مع قلته جائز لورود نصوص عربية صحيحة ؛ منها قول مجنون ليلي :  
وَعُرْوَةٌ مَاتَ مَوْتًا مُسْتَرْجِحًا وَهَانَا مَيِّتٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ

وكما يجوز الفصل بين « ها » وإسم الإشارة بضمير المشار إليه ؛ نحو  
هَانَا أَقُولُ الْحَقَّ ، وَهَانَا نَفْعُ الْحَيْرِ ، وَهَانَا أَوْلَاءُ تَقْبَلُونَ عَلَى الدَّرْسِ -  
يجوز الفصل بغيره قليلاً ؛ كالقسم نحو : ها - والله - ذا رجل غلص في عمله .  
٢٤ - هنا البيت لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة التي مطلعها :

لَحْوَةٌ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةٍ تَهْمَدُ تَلُوحُ كِبَائِي الْوَشْمُ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ  
غَبْرَاءَ : هي الأرض ، وميمت كذلك لغربها ، وينوها : هم الفقراء  
الذين لصقوا بها لفقهم - أو اللصوص - أو الأضياف . الطراف : البيت من  
الجلد ، وكان مسكن الأغنياء ، الممكد ، المبسط المتسع . « بنى » مفعول رأيت  
منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر « غبراء » مضاف إليه ممنوع من الصرف  
لألف التانيث المملوذة « لَا يَنْكُرُونَنِي » الجملة من الفعل والقاعل والمفعول في  
عمل نصب حال من بنى غبراء - إن كانت رأى بصرية ، ومفعول ثان - إن  
كانت علمية « وَلَا أَهْلُ » مطوف على الواو في ينكروني . « هَٰذَاكَ » الماء  
لتنبيه . وذا إسم إشارة مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطراف »  
بدل أو عطف بيان من ذا « الممكد » نعت للطراف ( والمعنى ) : رأيت جميع  
الناس فقيرهم وغنيهم يعرفونني ؛ لأنني أعطفت على فقراهم وأحسن عشرة  
أغنيائهم ، فلا يعتنى بعد ذلك هجرة الأقارب ( والشاهد ) في « هَٰذَاكَ » ؛  
حيث جاء بهاء التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يأت باللام .

( ١ ) لأن هاء التنبيه تدل على قرب المشار إليه ، واللام تدل على بعده ،  
فاجتماعهما يدعو إلى التناقض .



(وَبِهِنَّ أَوْ هُنَّ أَشِيرَ إِلَى قَاتِلِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً فِي الْبَعْدِ ، أَوْ يَثْمُ فُهُ ، أَوْ هُنَّا أَوْ يَهْنَاكَ لَنْطِقُنْ ، أَوْ هِنَا<sup>(١)</sup> . يُشار إلى المكان القريب بِهِنَّ<sup>(٢)</sup> ، ويتقدمها هاء التنبيه ، فيقال : هُنَّ . ويُشار إلى البعيد - على رأى المصنف - بِهْنَاكَ ، وَهْنَا - بفتح اللام وكسرها مع تشديد التون<sup>(٣)</sup> ، وَيَثْمُ<sup>(٤)</sup> وَهَنْتُ . وعلى منذهب غيره : هُنَّاكَ للمتوسط ، وما بعده للبعد .

(١) « وَبِهِنَّ » متعلق بأشير « أَوْ هِنَا » معطوفة على هِنَا « أشير إلى قاتل المكان » ظاهر الإعراب « وَبِهِ » متعلق بقوله : صِلَاً « الكاف » مفعول مقسم لصلَاً « صِلَاً » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المتقلبة ألفاً للوقف . « فِي الْبَعْدِ » متعلق بصلَاً « أَوْ يَثْمُ » متعلق بفه « فُهُ » فعل أمر والتفاعل أنت « أَوْ هِنَا » معطوف على يَثْمُ « أَوْ يَهْنَاكَ » متعلق بانطق « انطقن » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وهى حرف لا عمل له « أَوْ هِنَا » معطوف على هِنَاكَ .

(٢) وهى اسم إشارة للمكان القريب ، وظرف مكان أيضاً .

(٣) وقد تقع « هُنَّاكَ » و « هُنَّاكَ » و « هِنَّا » - أسماء إشارة للزمان ، فتصب على الظرفية الزمانية ، قال الشاعر :

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاطَلَتْ فَهَنَّاكَ يَمْتَرِفُونَ : أَيْنَ الْمَقَرُّعُ ؟  
أى : وقت تشابه الأمور . وقال تعالى في شأن المشركين : ( هُنَّاكَ تَبْلُو كُل نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ ) - أى في يوم الحشر . وقال الشاعر .

حَنْتُ نَوَلِرُ وَلَاتُ هِنَّا حَنْسَتْ وَبِهَا الَّذِي كَلَمْتُ نَوَلِرُ أَجَنْتُ  
أى ولات في هذا الوقت حين . و « لَات » هنا مهمة لا عمل لها ، ولا يصح أن تكون « هِنَا » اسمها ؛ لأنها ظرف غير متصرف ؛ على أنها معرفة ، و « لَات » لا تعمل في المعارف .

(٤) وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة كربت ، وهى ظرف لا يتصرف مثل هِنَا . ولا تلحقها هاء التنبيه ولا كاف الخطاب .

هِنَا : وأسماء الإشارة للمكان ملازمة للنصب على الظرفية ، لا تفارقها إلا إلى الجر بمن أو يلك . وإذا وقعت « ثُمَّ » خبراً يجب تقديمه على المبتدأ ، وكذلك « هِنَا » إذا سبقها « هَا » .

### الأمثلة والقرينات

١- عرف اسم الإشارة ، واذكر ثلاثة مما يشار بها إلى المفردة المؤنثة - مع التمثيل .

٢- بماذا يشار إلى الجمع ؟ ومتى تمتنع لام البعد في أسماء الإشارة ؟ مثل لماذا تقول .

٣- بماذا يشار إلى المكان : قريه وبيعه ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٤- خاطب بكل من الألفاظ الآتية : المفرد ، والمثنى ، والجمع - مطلقاً : تى - ذان - أولى - هاتان - هنا .

٥- أشر بالعبارة الآتية إلى المذكر ، مخاطباً جماعة الإناث ، ثم إلى اثنين ؛ مخاطباً جماعة الذكور ، ثم إلى جماعة الإناث ؛ مخاطباً اثنين :

ذلك هو الجندي الشجاع . المؤمن بوطنه ، الذى لا يمين ولا يفر أمام هجمات الأعداء . فعليك أن تكون مثله ؛ لتحمي وطنك ، وتنال شرف الجنسية .

٦- حول الإشارة في الجملة الآتية : إلى المفردة المؤنثة - مخاطباً المثنى ، ثم إلى الجمع - مخاطباً المفردة المؤنثة .

« هذا الطالب النابه عنوان الذكاء والأدب ، وذلك منتهى ما يصبوا إليه الفقى » .

٧- فيما يأتى أسماء إشارة ؛ اذكر نوعها والمراد منها . ثم بين موقعها من الإعراب .

( إن هذان لساحران - وأزلفنا ثم الآخرين - إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشلولاً - إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ) .  
أيها الناس ، إن ذا العصر عصراً . علم والجد في الملا ، والجهاد .  
٨- يستشهد بما يأتى في هذا الباب . بين موضع الاستشهاد ، ووجهه .

ولقد سئمت من الحياة وطيلما وسؤال هذا الناس كيف ليبد ؟

ولست بأيمسية في الرجال أسأل عن ذا ، وذا ، ما الخير ؟

يا أمليح غزلاتاً شدت لنا من هوليائكن الضال والسمر

ها إن ذى غيرة إلا تكن نفعت فإن صاحبها مشارك التكد

### المَوْصُولُ<sup>(١)</sup>

(مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: الَّتِي، الْأَنْثَى: الَّتِي وَأَيًّا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتُ  
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْأَلَامَةُ، وَالتَّوْنُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ  
وَالْتَّوْنُ مِنْ ذَيْنِ مَوْثِنَيْنِ شُدًّا أَيْضًا، وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قَصِيدًا<sup>(٢)</sup>  
ينقسم للموصول إلى اسمي، وحرقي.

(١) هو الاسم الذي يعين مسماه يوصل شيء بوضحه — يسمى الصلة،  
مشتملة على عائد يربطها به، من ضمير أو خطفه.

(٢) «موصول الأسماء» مبتدأ أول ومضاف إليه «التي» مبتدأ ثان  
خبره محذوف، والجملة من الثاني وخبره خبر الأول «والتي التي» مبتدأ وخبر—  
أى وموثنه التي، «والعاطف محذوف». ويجوز أن يكون التي مبتدأ ثانيًا حذف  
خبره والجملة خبر الأنثى — أى الأنثى لما التي «واليا» مفعول مقدم لقوله  
لا تثبت «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «ما» زائدة «ثبًا» الجملة من الفعل  
ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وهى جملة الشرط «لا» ناهية «تثبت»،  
مجزوم بلا، وحرك بالكسر للروى والوزن، وجواب الشرط محذوف — أى  
إذا تثبت — «التي والتي» — فلا تثبت الياء. «بل» حرف عطف للانتقال «ما»  
إسم موصول مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعده — من باب الاشتغال «تليه»  
مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل يعود على الياء، «والماء»  
مفعوله عائدة على ما والجملة لا عمل لها صلة الموصول «أوله» فعل أمر والماء  
مفعول أول «العلامة» مفعوله الثاني «والتون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد»  
مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ونائب الفاعل يعود على التون «فلا» القاء  
لربط الشرط بالجواب ولا نافية للجنس «ملامة» اسم «لا» مبنى على الفتح  
وسكن للروى، والخبر محذوف — أى فلا ملامة عليك، وجملة لا واسمها  
وخبرها جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ. «والتون» مبتدأ  
«من ذين» في موضع الحال من مرفوع شلدا «وتين» معطوف على ذين  
«شلدا» مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى التون والألف للإطلاق،  
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أيضًا» مفعول مطلق «وتعويض» مبتدأ  
نوعه ما فيه من معنى الحصر «بذلك» متعلق بقصدا «قصدا» ماضى مبنى  
للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى تعويض، والألف للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ.

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف <sup>(١)</sup> :  
 أحدا : وأنه المصدرية . وتُوصَل بالفعل التصرف ، ماضياً مثل :  
 عَجِبْتُ من أن قام زيد <sup>(٢)</sup> ، ومضارعاً نحو : عَجِبْتُ من أن يقوم  
 زيد ، وأمرأً نحو : أَشَرْتُ إليه بأن قُمَ ، فإن وقع بعدها فعل غير  
 متصرف نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ، وقوله  
 تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) — فهي مخففة من  
 التثنية .

ومنها : وأنه . وتُوصَل باسمها وخبرها نحو : عَجِبْتُ من أن زيداً  
 قائم <sup>(٣)</sup> ، ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا) . وأن المخففة  
 كالثقل ، وتُوصَل باسمها وخبرها ؛ لكن اسمها يكون محظوظاً <sup>(٤)</sup> ،  
 واسم الثقل مذكوراً .

ومنها : كَيْ ، وتُوصَل بفعل مضارع فقط ، مثل : جئتُ لكَي  
 تُكْرِمَ زيداً .

ومنها : ما ، وتكون مصدرية ظرفية نحو : لا أصحبك ما دمت  
 مُنطلقاً — أي مدة دوامك منطلقاً ، وغير ظرفية نحو : عَجِبْتُ مما ضربت

#### (١) جمعت في قول القائل :

وما هي أن بالفتح ، أن مشدداً وزيد عليها : كَيْ يَفْعَلُهَا ، وما ، ولو  
 (٢) الماضي هنا ليس في محل نصب بأن ؛ لأنها لم تؤثر في معناه ، بخلاف  
 الشرطية فإنها لا قلبه إلى الاستقبال ناسب عملها في محله ، فهو معها في  
 محل جزم .

(٣) أي من قيام زيد . وتوَوَّل بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن  
 كان الخبر مشدداً كما ذكرنا ، ويكون مضاف إلى اسمها إن كان جامداً ،  
 وبلااستقرار إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : علمت أنك محمد — أي  
 كونك ، وأنت في الدار — أي استقرارك فيها .

(٤) يسمى ضمير الشأن ، وخبره الجملة . والمصدر يؤخذ بما بعد الفعل  
 الحمد ويضاف لا يناسبه .

زيداً . وتوصل بالماضي كما مثل ، وبالمضارع نحو : لا أصبحك ما يقوم زيد - وعجبت لما تضرب زيداً ، ومنه : ( يَمَّا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ) ، وبالجمله الاسمية <sup>(١)</sup> نحو : عجبت لما زيد قائم - ولا أصبحك ما زيد قائم ، وهو قليل . وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع التني بلم نحو : لا أصبحك ما لم تضرب زيداً ، ويقال وصلها - أعني المصدرية - بالقتل المضارع الذي ليس منغياً بلم نحو : لا أصبحك ما يقوم زيد ، ومنه قوله :

٢٥- أَطَوْتُ مَا أَطَوْتُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ قَبِيلَتُهُ لَكَاعٍ

(١) أى إذا لم تصدر بحرف مصدرى ، نحو : لا أفضل هذا ما أن نجماً في السماء - أو ما أن عملاً مسافراً ، فإن أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، إما فاعل بفعل محذوف هو صلة ما - أى ما ثبت كون نجم في السماء ، ويكون من باب وصل « ما » بالجمله الفعلية . أو يكون هذا المصدر مبتدأ حذف خبره - أى ما كون نجم في السماء موجود ، ويكون من باب وصلها بالجمله الاسمية .

٢٥- بيت مفرد للحطية ، يهجو فيه امرأته ، واسمه جرول ، والحطية لقبه ، وهو شاعر مخضرم هجاء ، من فحول الشعراء ، توفي سنة ٥٤ هـ .

الفصحة والإعراب - أطوف : أكثر الطواف والترحال . كوى : ألجا وأرجع . قبيلته : يريد امرأته ، وتسمى المرأة قبيلة البيت ؛ لأنها تطيل المكث فيه . لكاع . خيطة متاهية في اللؤم . ما ، مصدرية ظرفية في عمل نصب ، وهي وما بعدها في تأويل مصدر مفعول مطلق لأطوف الأولى - أى أطوف تطوفين « ثم » حرف عطف « قبيلته لكاع » مبتدأ وخبر ، ولكاع مبنى على الكسر ، والجمله صفة لبيت . وقيل إن خبر المبتدأ محذوف ، ولكاع منادى بحرف تنداء . محذوف ، والتقدير : قبيلته مفعول في وصفها - يا لكاع ، فتكون جملة التداء في عمل نصب مفعول به للخبر ، وهذا أحسن لما يأتي .

(والشاهد) في قوله : ما أطوف ، حيث وصلت « ما » المصدرية بمضارع غير منى بلم وهو قليل . وفيه شاهد آخر ، وهو ، استعمال « قسالي » في غير التداء ، وهذا نادر ، والمشهور أن ما كان على وزن « قسالي » ما هو سب للثلاث - لا يستعمل إلا منادى كما سيأتى في موضعه .

ومنها : **يَلْوُ** وتوصل بالماضي نحو : **وَدِدْتُ** لو قام زيد ، **والضارع** نحو : **وَدِدْتُ** لو يقوم زيد<sup>(١)</sup> .

**فقول للمصنف : هو صولُ الأسماء ، — احترلزُ من للوصول الحرقى — وهو :**

**أَنْ — وَأَنْ — وَكَيْ — وَمَا — وَلَوْ ؛** وعلامته **صحة** وقوع المصدر موقعه نحو : **وَدِدْتُ** لو تقوم — أى قيامك ، **وعجبتُ** مما تصنع ، **وجئتُ** لكى أقرأ ، **ويُعجبني** أنك قائم ، **وأريد** أن تقوم ، وقد سبق ذكره .  
**وأما للوصول الاسمى :** **مقالذى** للمفرد المذكر<sup>(٢)</sup> ، **وهالتى** للمفردة المؤنثة .

**فإن ثَنَيْتَ** **أَسَمَطْتَ** الياء وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع نحو : **الَّذَانِ — وَالَّذَانِ ، وبالياء في حالتي الجر والنصب ، فتقول :**  
**الَّذَيْنِ — وَالَّذَيْنِ .**

**وإن شئت** **شَلَّتَ** **التون** عوضاً عن الياء المحذوفة فقلت : **الَّذَانُ** **والثَانُ ، وقد قرئ :** ( **وَالَّذَانُ يَتَّبِعَانِهَا مِنْكُمْ** ، ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : **الَّذَيْنِ ، وَالَّذَيْنِ ،** وقد قرئ : ( **رَبَّنَا أَرِنَا** **الَّذَيْنِ** ) بتشديد **التون** . وهذا التشديد يجوز

---

(١) **والغالب** وقوعها بعد ما يفيد التثنية مثل **« وَدَّ »** و **« أَحَبَّ »** ولا توصل بالأمر ، ولا بالجملة الاسمية ، ومن غير الغالب :

ما كان **ضَرْكاً** لو مننت وربما من **الفتى** وهو **المُعَيَّن** **المُحَقَّق** (٢) سواء كان مفرداً حقيقة ، كحمد الذى زارنا رجل مهذب ، أو حكماً كالفریق الذى ينزلنا كرم المختد ؛ عاقلاً كما مثلنا — أو غيره ، كاليوم الذى سافرنا فيه كان شديد الحرارة . و **« أَلَّ »** فى الذى والتى وفروعهما زائلة — لا معروفة ؛ لأن تعريف الأسماء الموصولة بالصلة كما أوضحنا .  
وجميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، **إلا اللذان** **واللتان** فيعربان كالثنى : **بالألف** **رفعاً ، وبالياء** **نصباً** **وجراً** كما سيأتى .

أيضاً في تثنية «ذا ، وتا» لسمى الإشارة ؛ فتقول : ذانٌ - وتانٌ .  
وكتلك مع الياء ؛ فتقول : ذَيْنٌ - وتَيْنٌ ، وهو منعب الكوفيين .  
والقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة ، كما تقدم  
في النى - والى .

• • •

( جَمَعَ اللَّيْ الأَلَى اللَّيْنِ مُطْلَقاً وَيَعْضُهُم بِالسَّوَلِ رَقْعاً نَطَقَا  
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَاللَّيْنِ نَزْراً وَعَلاً <sup>(١)</sup>  
يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذَكِرِ : الأَلَى مُطْلَقاً : عاقلاً كان أو غيره نحو :  
جاءني الأَلَى فَطُوراً ، وقد يستعمل في جمع المؤنث . وقد اجتمع الأمران  
في قوله :

٢٦- وَتُبِّلِي الأَلَى يَسْتَلِثِمُونَ عَلَى الأَلَى تَرَامُنْ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحِلْمِ الْقَبِيلِ

(١) « جمع ، مبتدأ ، النى ، مضاف إليه ، الألى ، خبر ، النين ،  
معطوف على الألى بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من النين » وبعضهم  
مبتدأ والضمير عائذ إلى العرب ، بالواو ، متعلق بنطقاً « رقعاً ، حال ، أو  
منصوب بنزع الخافض ، أو مفعول لأجله » نطقاً « الجملة خبر المبتدأ ، باللات  
جار ومجرور متعلق بجمع » واللّاء ، معطوف على اللات ، والى ، مبتدأ ، قد جمعا  
الجملة خبر المبتدأ ، ونائب الفاعل يعود على اللى ، والألف للإطلاق  
« واللّاء ، مبتدأ » كالتين « متعلق بمحذوف حال من ضمير وقع « نزراً ، حال  
ثانية منه أيضاً » وقعاً « الجملة خبر المبتدأ والفاعل يعود على اللّاء ، والألف  
للإطلاق .

٢٦- قاله أبو ذؤيب الهذلي ، شاعر مخضرم - من قصيدة مطلعها :

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت : بلى لولا يمتازعنى شغلى  
اللغة والإعراب : يستثمون : يلبسون اللّاعة وهى الدرع . الروع :  
الخوف والفرع . الحياء : جمع حياء ، وهى الطائر المعروف . القبيل : جمع  
قبلاء ، وهى التى فى عينا قَبِل - محركا - وهو الحول . تبلى : فعل مضارع  
وقاعله يعود على التون فى البيت قبله « الألى » مفعول تبلى « يستثمون » مضارع  
مرفوع بثبوت التون والواو فاعل ، وهى عائذ الصلة ، والجملة صلة الموصول ، =

فقال : يَسْتَنْثَوْنَ ، ثم قال : تَرَاهُنَّ .

ويقال للمذكر العاقل في الجمع : «الَّذِينَ» مطلقاً - أى رهاً ، ونصباً ، وجراً فتقول : جاني الذين أكرموا زيداً - ورأيت الذين أكرموا - ومررت بالذين أكرموا . ويحضر العرب يقول : «الَّذُونَ» في الرفع «الَّذِينَ» في النصب والجاء ، وهم بتو هُنَّيْلٍ ، ومنه قوله :

٢٧ سَخَنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ التَّخِيلِ غَارَةً مَلْحَاحًا

= «على الألى» متعلق بمحذوف حال من الواو في يستثمون «تراهن» فعل مضارع والماء مفعول أول والتون علامة جمع النسوة «يوم» ظرف زمان متعلق بتراهن «الروح» مضاف إليه «كالحنأ» في موضع نصب مفعول ثان لتراهن «القبل» صفة للحنأ ، والجملة صلة «الألى» الثانية .

(والمعنى) أن حوادث البحر تلك من بيننا الأبطال الذين يلبسون دروع الحرب ، وتراهم - وهم على الخيل - كالحنأ الذي في عينها حول ؛ في سرعة العدو وخفة السير (والشاهد) في «الألى» ؛ حيث أطلق أولاً على جماعة الذكور العقلاء ، ثم أطلق ثانياً على جماعة الإناث غير العقلاء (تنبيه) اعلم أن «الألى» هنا يكتب من غير واو ، بخلافها في اسم الإشارة .

٢٧ - ينسب هذا البيت لشاعر جاهل ، اسمه : أبو حرب الأعلم ، من بني عقيل ، وقيل : هو لروثة ، ولم نجده في ديوانه .

اللفظ والإعراب : صبحوا الصبحا . أتوا العدو وياخوه صباحا . التخيل بالتصغير : موضع بالشام . غارة : اسم مصدر لأغار . ملحاحا : شديدة متتابعة - من ألح المطر إذا اشتد واستمر . «نحن» مبتدأ ، «الذون» . اسم موصول خبر مبنى على الواو والتون حرف ، أو مبنى على فتح التون ، وكونه مبنياً هو الصحيح ، وقد جرى به على صورة المعرب ، ويكتب بلامين ، وقيل هو معرب مرفوع بالواو نيابة عن الضمة والتون عوض عن التوين في المفرد «صبحوا» الجملة صلة الموصول «الصبحا» ظرف زمان لصبحوا «يوم التخيل» ظرف كذلك ومضاف إليه «غارة» مفعول لأجله ، أو حال من الواو في صبحوا مؤول بالمشق - أى منفردين ملحاحا ، نعت لغارة -



ويقال في جمع الثنث : اللآثِ واللآء - يحلف الباء ؛ فتقول :  
جاءني اللآثِ فَلَئِنْ - واللآءِ فَلَئِنْ ، ويجوز إثبات الباء فتقول :  
اللاثي واللاثي .

وقد وردَ اللآء بمعنى اللين ، قال الشاعر :

٢٨ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَظِيمًا اللَّهُ قَدْ مَهَلُّوا الْحُبُورًا

كما قد تجيء الألي بمعنى اللآء كقوله :

فَلَمَّا الْأَدْلَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ قَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحَبْلَ أَقْصَمًا<sup>(١)</sup>

...

= ( والمعنى ) نحن الفرسان الذين باغثوا الأعداء بالإغارة الشديدة عليهم في الصباح يوم التخييل ( والشاهد ) في اللنون ؛ حيث جاء بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر ، على لغة هذيل أو عقيل ، وهو قليل .

٢٨ - هو لرجل من بني سليم لم يعين اسمه ، وروى « اللين » على اللغة المشهورة .

اللغة والإعراب : أمّن : أفضل تفضيل من الامتنان - أي أكثر امتناناً وإعانةً . مهلوا : بسطوا وفرشوا ، والمهد : الموضع الذي يباً للطفل .  
الحجورا : جمع حجر وهو ما بين يديك من ثوبك . « ما » نافية حجازية وأبأؤنا اسمها ومضاف إليه « بأمن » خبرها بزيادة الباء ، وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل « منه علينا » متعلقان بأمن « اللآء » صفة لأبأء مبني على الكسر في محل رفع « قد » حرف تحقيق « مهلوا الحجورا » الجملة صلة اللآء ، وقد فصل بين الموصوف - وهو أبأءنا ، وصفته - وهي اللآء - بأجنبي ، وهو خبر ما ومتعلقه ، وذلك جائز عند بعض النحويين ( والمعنى ) ليس أبأؤنا الذين تمهلونا ، وأحسنوا القيام علينا ، وجعلوا حجورهم لنا فراشا - بأكثر منه علينا وإعانةً من هذا المملوح ( والشاهد ) في « اللآء » ، فإنه أطلق على جماعة المذكور موضع اللين ، فجاء به وصفاً لأبأء ، وهو قليل .

(١) اللغة والإعراب : تِهَامَةٌ : اسم لمكة . القنور : كل ما انحدر مفرماً عنها . الحبل : التلخخال والجمع أحبال وحبول ، أقصم : مكسور . =

(وَمَنْ ، وَمَا عَوَّلَ - تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُوهُ عِنْدَ طَبِيِّ شَهْرٍ وَكَالْتَنِي - أَيْضًا - لَتَيْتِهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعَ اللَّاحِي ، أَتَى ذَوَاتُ<sup>(١)</sup> )  
أشار بقوله : «تساوى ما ذكره» إلى أن مَنْ ، وَمَا ، وَالْأَلْفَ وَاللَامَ -  
تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، وللتثني وللجموع ؛ فنقول :  
جاءني مَنْ قام - ومن قامت - ومن قاما - ومن قامتا - ومن قاموا - ومن  
قُتِنَ . وأعجبني ما رُكِبَ - وما رُكِبَتْ - وما رُكِبَا - وما رُكِبَتَا -  
وما رُكِبُوا - وما رُكِبْنَ . وجاءني القائمُ - والقائمةُ - والقائمان -  
والقائمتان - والقائمون - والقائماتُ .

= «أما» حرف شرط وتفصيل ، الأولى ، اسم موصول مبتدأ «يسكن» فعل  
ونون النسوة فاعل «غور تهامة» مفعول به ومضاف إليه والجملة صلة  
الموصول «فكل» الفاء واقعة في جواب الشرط وكل مبتدأ «قاعة» مضاف  
إليه «الحجل» مفعول تترك «أقصا» حال من الحجل والجملة خبر كل ،  
وجملة المبتدأ والخبر خبر عن الأولى (والمعنى) أن القتيات اللاتي يسكنن غرب  
مكة - لا يلبسن الخلخال ، لأنهن كبرن عن ذلك (والشاهد) استعمال الأولى  
لجمع الإناث بمعنى اللاء . قال ابن هشام : وقد يتقارض الأولى واللاتي :  
أى يقع كل منهما مكان الآخر . قال الشاعر : «مخا حَبَّهَا حَبَّ الْأَلَى كُنَّ  
قَبْلَهَا» .

(١) «ومن» مبتدأ «وما» و«أل» مطوفان على من «تساوى» الجملة  
خبر المبتدأ وفاعل تساوى عائد على الثلاثة ، «ما» اسم موصول مفعول  
تساوى «ذكر» نائب الفاعل يعود على ما والجملة صلة «وهكذا» ها  
حرف تنبيه و«كلنا» في موضع نصب حال من ضمير شهر «ذو» مبتدأ  
«عند طيب» ظرف ومضاف إليه - متعلقان بشهر «شهر» الجملة خبر المبتدأ ،  
ونائب الفاعل يعود على ذو . «كالتني» متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول  
مطلق ضله محذوف «لتيهم» ظرف ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الخبر  
السابق «ذات» مبتدأ مؤخر - أى ذات مستعملة عندهم كالتني ، «موضع»  
منصوب على الظرفية بآتي «اللاتي» مضاف إليه «أتى ذوات» فعل وفاعل .

وأكثر ما تستعمل « ما » في غير العقل ، وقد تستعمل في العاقل <sup>(١)</sup> ،  
ومنه قوله تعالى : ( فَاتَّكُمُوهَا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ) ، وقولهم :  
مَثْنَانِ مَا سَخَّرَ كُنَّا ، وَسَبَّحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ .

ومنه بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في  
غيره ، كقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى آرْتَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ  
مَا يَشَاءُ » ومنه قول الشاعر :

٢٩ - بَكَيتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِهِ فَقُلْتُ : وَمِثْلِي بِالْبَكَاةِ جَلِيلُ  
أَسْرَبَ الْقَطَا، عَلَّ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلَّ إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ؟

(١) الأولى أن يقول — في هذا المثال وفيما بعده — : العالم ؛ إذا لم  
يرد وصفه تعالى بالعقل . هنا : وتستعمل « ما » في العاقل في ثلاثة أحوال :  
( الأولى ) أن يختلط العاقل مع غيره نحو قوله تعالى : ( سَبَّحَ ) لله ما في  
السموات وما في الأرض ) ، لأنه يشمل الإنس ، والجن ، والحيوان ،  
والجماد . ( الثانية ) أن يكون أمره مبهماً على المتكلم ، كقوله — وقد رأيت  
شيئاً من بعد — : انظر إلى ما ظهر ( الثالثة ) أن يكون المراد صفات من  
يعقل ، كقوله تعالى : ( فَاتَّكُمُوهَا مَا طَلَبَ لَكُمْ ) وهذه الحالة هي التي أشار  
إليها الشارح . أما « من » فتستعمل في غير العاقل في ثلاثة مواضع أيضاً :  
( الأول ) أن يقترن العاقل بغيره في عموم فصل بمن الجارة ، نحو قوله  
تعالى : ( فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ  
مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ) واستعمال « من » هنا — مجاز مرسل المتبادرة ( الثاني )  
أن يشبه غير العاقل بالعاقل ؛ كالكيت الذي استشهد به الشارح ، واستعمال  
« من » هنا استعارة علاقتها المشابهة ( الثالث ) اختلاط العاقل مع غيره للتغليب ،  
نحو قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ )  
ويكثر في ضمير « من » أن يكون مفرداً مذكراً مراعاة لفظها نحو :  
( وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ) ، ويجوز اعتبار المعنى نحو : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُونَ  
إِلَيْكَ ) .

٢٩ — قيل هذان اليان للباس بن الأخف ، وهو مولد فلا يحتاج بشعره .  
وقيل لجنون ليل . وقد وجد بيت الشاهد في كلا البيوانين . والله أعلم . —

وَأَمَّا الْأَيْفُ وَاللَّامُ فَتَكُونُ لِلْعَاقِلِ وَلِغَيْرِهِ نَحْوُ : جَاءَنِي الْقَائِمُ -  
وَالْمَرْكُوبُ . وَانْخَلَفَ فِيهَا ، فَلَحَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ مُوصُولٌ وَهُوَ  
الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ : لِأَنَّهَا حَرْفٌ مُوصُولٌ ، وَقِيلَ : لِأَنَّهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ وَلَيْسَتْ  
مِنَ اللُّوْصُولِيَةِ فِي شَيْءٍ (١) .

= اللغة والإعراب : السرب : الجماعة من الطير والنساء ونحوهما . القطا :  
جمع قطاة - وهي طائر معروف يشبه الحمام . « إذا » ظرف زمان مبني على  
السكون في محل نصب ليكيك ( مرون ) فعل ونون النسوة فاعل « بي » متعلق  
بمرون ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها - أي بكيت وقت مرورهن  
بي « ومثلي » المولى للحال ومثلي مبتدأ مضاف إلى ياء المتكلم « بالبكاء » متعلق  
بجملير الواقع خبراً للمبتدأ ، والجملة في محل نصب حال . ويجوز أن تكون  
هذه الجملة اعتراضية لا محل لها . « أسرب » الممزة للثناء ، وسرب متاعى  
منسوب مضاف إلى القطا « من » اسم موصول مبتدأ « يعبر جناحه » الجملة  
لا محل لها صلة الموصول وخبر المبتدأ مخوف - أي موجود « لعل » لعل  
واسمها « إلى من » متعلق بأطير « هويت » الجملة صلة من ، والعائد مخوف -  
أي هويت « أطير » الجملة خبر لعل ( والمعنى ) بكيت حين شاهدت سرباً  
من القطا يمر بي ، وصحت باكيًا - ومثلي حقيق بأن يكيك - وقلت : يا جماعة  
الطير ! هل منكم من يعبرني جناحاً لعل أطير إلى محبوبتي ؟ ( والشاهد )  
في « من يعبر » حيث استعمل « من » في غير العاقل ، وهو جماعة الطير ،  
وذلك لتزيلها منزلة العاقل ، وهذا قليل . أما « من » الثانية فستعمل في العاقل ،  
وهو كثير .

هذا : وتأتي « من » و « ما » نكرة موصوفة نحو : مررت بمن معجب  
لك - وبما معجب لك ، كما يأتي كل منهما شرطاً واستهماً ، وقد مضى  
مثل ذلك كثيراً .

(١) القائل بأنها اسم : سيويه والجمهور ، ودليلهم أنها تدخل على  
المضارع كما سيأتي ، ويسود الضمير عليها ، كأنفع المتقرب . وقال المازني :  
حرف موصول ، ورد بأن الموصول الحرفي يزول بالمصدر ، ولا يصح  
هنا تأويل « أل » وما بعدها بمصدر . وقال الأخفش : إنها حرف تعريف ،  
ورد يجوز دخولها على الجملة ، وجواز عطف الفعل على مدخولها . هذا :  
ويراعى في الضمير العائد إليها مبتدأ لا لفظها .

وأما مَنْ ، واما ، غير المصدرية فاسمان اتفاقاً ، وأما ما ، المصدرية فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش <sup>(١)</sup> إلى أنها اسم .

ولغة طي استعمال « ذو » موصولة ، وتكون للماقل ولغيره ، وأشهر لغاتهم فيها : أنها تكون بلفظ واحد ؛ للمذكر والمؤنث ، مفرداً ومثنى ومجموعاً ، فتقول : جاعى ذو قام — وذو قامت — وذو قاما — وذو قامتوا — وذو قَمَنَ . ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث : جاعى ذات قامت ، وفى جمع المؤنث : جاعى ذوات قَمَنَ ، وهو المُشار إليه بقوله : « وكالتى أيضاً — البيت <sup>(٢)</sup> . ومنهم من يُثنّئها ويجمعها فيقول : ذَوَا ، وَذَوُوا — فى الرفع ، وَذَوَى ، وَذَوَى — فى النصب والجزم ، وَذَوَاتَا فى الرفع ، وَذَوَاتَى فى الجزم والنصب ، وَذَوَاتُ فى الجمع ، وهى مبنية <sup>(٣)</sup> على الضم . وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس <sup>(٤)</sup> أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

(١) الأخفش من النحاة أحد عشر : أشهرهم أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، وهو الأخفش الأوسط ، أحد أئمة النحاة البصريين . صاحب الخليل وأخذ عن سيويه ، وعلم ولد الكشافى ، وكان ثعلب يقول فيه : هو أوسع الناس علماً ، وصنف كتاباً كثيرة فى النحو ، ومات سنة ٢١٥ هـ .  
أما الأخفش الأكبر فهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة ، وكان كذلك إماماً فى العربية ، وعنه أخذ سيويه والكشافى ، وهو أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته ، وكان الناس قبله يفسرون القصيدة بعد الفراق منها ، وتوفى سنة ١٧٧ هـ .

(٢) هنا إشارة إلى لغة ثانية ، هى أن « ذات » ، و « ذوات » بضمهما للمؤنثة وجمعها ، و « ذو » الباقى ، وهو المذكر المفرد ، ومثناه وجمعه ، ومثنى المؤنث .

(٣) أى ذوات

(٤) هو محمد بن إبراهيم ، أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس ، الحلبي النحوى ، ولد سنة ٦٢٧ هـ ، وأخذ العربية والقراءات والحديث عن علماء

والأشهر في « ذو » هذه - أعني الموصولة - أن تكون مبنية ، ومنهم من يُعربها : بالولو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً فيقول : جاني ذو قام - ورأيت ذا قام - ومررت بذي قام ، فتكون مثل « ذي » بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

قَامًا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَصِيَّ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَّارِيَا<sup>(١)</sup>  
بالياء على الإعراب ، وبالولو على البناء . وأما ( ذاتُ ) فالقاصح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً - مثل « ذواتُ » ، ومنهم من يُعربها إعراب مسلمات : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة .

• • •

(وَمِثْلُ مَا هَذَا بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ)<sup>(٢)</sup>

= عصره ، ثم دخل مصر ، وأخذ عن أشياخها ، وتخرج به جماعة من الفضلاء ، وكان شيخ الليار المصرية في علم اللسان ، ذكياً ديناً ، فيه ظرف النحاة وانبساطهم ، وعرف بجمل المشكلات والمضلات ، لعنله ودينه ، ومن تلاميذه أبو حيان ، ولم يعرف له مؤلف إلا وما أملاه شرحاً لكتاب المقرب ، وتوفي سنة ٦٩٨ هـ .

(١) تقدم هذا البيت في الأسماء الستة في باب المحرب والمبني ، واستشهد به هنا على ورود « ذي » الموصولة معربة بالياء ، كلنى معنى صاحب على لغة بعض طيى ، وعليها يرفع بالولو وينصب بالألف ، والمشهور على لغة طيى : أنها تنبنى على الواو مطلقاً . هنا : وإذا أعرب ذات وذوات هذين - وجب توينهما لعدم الإضافة ، بخلاف ما إذا كانتا بمعنى صاحب نحو : جاءنى ذات قامت - وذوات قن .

(٢) « ومثل » خبر مقلوم « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا « ما » مضاف إليه قصد لفظه « استفهام » مضاف إليه « أو » عاطفة « من » معطوف على ما « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « لم تلغ » مضارع مجزوم بحذف الألف وتائب الفاعل يعود إلى ذا ، وهو فعل الشرط وجواب الشرط محذوف - أى إذا لم تلغ في الكلام فهى كذلك .

يعنى أن «ذا» انحصت من بين سائر أسماء الإشارة - بلّها تستعمل موصولة<sup>(١)</sup> وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظ واحد ؛ للمذكر والمؤنث - مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجزوعاً - فنقول : مَنْ ذا عندك ، وماذا عندك ، سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره<sup>(٢)</sup> .

وشرط استعمالها موصولة : أن تكون مسبوقة بما أو مَنْ الاستفهاميتين<sup>(٣)</sup> ، نحو : مَنْ ذا جاءك - وماذا قطعت ؟ فمن : اسم استفهام وهو مبتدأ ، وذا : موصولة بمعنى الذى ، وهو خبر مَنْ ، وجاءك : صلة الموصول ، والتقدير : من الذى جاءك ؟ وكذلك «ما» مبتدأ ، و«ذا» موصول ، بمعنى الذى ، وهو خبر ما ، وفعلت صلته ، والعائد محذوف ثقليه : ماذا فعلته ؟ أى : ما الذى فعلته ؟

واحترز بقوله : «إذا لم تلغ في الكلام» - من أن تجعل ما مع ذا ، أو مَنْ مع ذا - كلمة واحدة للاستفهام<sup>(٤)</sup> ، نحو : ماذا عندك ؟

(١) وتكون للعاقل وغيره بخلاف «ما» كما تقدم .

(٢) ويجوز في الضمير العائد إليها مراعاة اللفظ والمعنى .

(٣) قال ابن هشام : والكوفي لا يشترط «ما» ولا «من» ، واحتج بقول يزيد بن مفرغ الجيمرى يخاطب بقلته - حين خرج من بيته وقلمت إليه فضرت - : «أنت وهنا تحملين طليق» - أى والذى تحملينه . ورد بأن «هذا طليق» جملة إسمية و«ذا» إشارة ، و«تحملين» حال - أى : وهنا طليق حال كونه محمولا لك . ويشترط كذلك ألا تكون للإشارة نحو : من ذا الناهب ، فن اسم استفهام مبتدأ و«ذا» اسم إشارة خبر ، والناهب بدل . ولا يصح أن تكون ذا موصولة ؛ لأن ما بعدها مفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل . كما يشترط ألا تكون ملغاة كما في المتن .

(٤) أى أو اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة . وهنا الإلغاء الذى ذكره الشارح - وهو جعلها جزء كلمة - إلغاء حكى ، أما الإلغاء الحقيقى ، فتجعل «ما» استفهامية و«ذا» اسماً مستقلاً زائداً ، على رأى من يجوز زيادة الأسماء . وإذا لم تلغ ذا وجعلت اسماً موصولاً - تكون : «ما» مبتدأ

أى - أى شيء عندك ؟ وكذلك : من ذا عندك ؟ فمبدأ : مبتداً  
وعندك : خبره . وكذلك : من ذا مبتداً وعندك خبره ، فلما فى هاتين  
الوضعين مُلغاة ، لأنها جزء كلمة ، لأن المجموع استفهام .

• • •

« وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَا تَقْبَلُ مُشْتَمَلَةً »<sup>(١)</sup>

للموصلات كلها - حرفية كانت أو اسمية - يلزم أن يقع بعدها<sup>(٢)</sup>  
صلة تبين معناها . ويُشترط فى صلة للموصول الاسمية أن تشمل على  
ضمير<sup>(٣)</sup> لائق بالموصول : إن كان مفرداً فمفرد ، وإن كان مذكراً  
فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما نحو : جاعى الذى ضريرته ،  
وكذلك التثنية والمجموع نحو : جاعى اللذان ضريرتهما - والذين ضريرتهم ،  
وكذلك التثنية تقول : جاءت التى ضريرتها - والثلاث ضريرتهما - واللاتى  
ضريرتهن .

وقد يكون للموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً

= و « ذا » خبرها ، وهو اسم موصول معرفة والمبتداً اسم استفهام نكرة ،  
والإخبار بالمعرفة عن النكرة جائز فى مثل هذا .

(١) « وكلها » مبتداً ومضاف إليه ، والضمير عائد على الموصولات  
الاسمية لا غير « يلزم بعده صلة » الجملة من الفعل ، والفاعل خبر مبتداً ،  
والضمير فى بعده عائد على كل « على ضمير » متعلق بمشتملة « لائق »  
صفة للضمير « مشتملة » نعت للصلة .

(٢) فلا يجوز تقديمها ، ولا شئ منها - على الموصول ، لأنها مكحلة  
له منزلة منزلة جزؤه المتأخر .

(٣) هذا الضمير هو المسمى بالعائد أو الرابط ، وقد يختلف الظاهر  
سماحاً كقوله : سعاد التى أضناك حب سعاد - أى حبها . وقوله :

فِيَارَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِى فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ  
أى فى رحمته أطمع .



أو غيرهما ، وذلك نحو مَنْ عَوماء إذا قَصَلْتَ بهما غير القرد المذكور ،  
فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول : أعجبنى مَنْ قام -  
ومن قامت - ومن قلما - ومن قاتما - ومن قلما - ومن قُمن ، على حسب  
ما يُعنى بهما .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّتِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عَنَى الَّتِي أَبْنَتْهُ كُفْلٌ)<sup>(١)</sup>  
صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، ونعني بشبه الجملة :  
الطرف<sup>(٢)</sup> والجار والمجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسبق  
حكمها .

ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون  
خبرية<sup>(٣)</sup> ، الثاني : كونها خالية من معنى التعجب ، الثالث : كونها غير  
مفتقرة إلى كلام قبلها . واحترز بالخبرية من غيرها وهي الطلبية  
والإنشائية ؛ فلا يجوز : جاني الذي انصرفت - خلافاً للكسائي ، ولا جاني

(١) « جملة » خبر مقلّم « أو شبهها » مطوف على جملة والضمير  
مضاف إليه « التي » مبتدأ مؤخر « وصل » ماض مبني للمجهول ونائب  
الفاعل يعود على كلها في البيت السابق « به » متعلق بوصل ، والتقدير :  
والتي وصل به كل من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة « كن »  
الكاف جارة لمخوف تعليله : كقولك « من » اسم موصول مبتدأ « عني »  
ظرف مضاف إلى ياء المتكلم متعلق بمخوف صلة من « التي » خبر المبتدأ  
« ابنة » مبتدأ مضاف إلى الضمير « كفل » الجملة من الفعل ونائب الفاعل  
خبر ، وجملة المبتدأ والخبر صلة التي .

(٢) أي المكاني : لأن الكلام في الطرف الواجب حذف متعلقه ، وهذا  
هو المكاني دون الزماني .

(٣) أي تخمل الصدق والكذب لأنها ، وإن كانت صادقة أو كاذبة  
في الواقع ومنها الجملة التسمية نحو : ( وإنّا منكم لمن ليطئن ) ، وإن  
كان القسم إنشائياً ؛ لأن المقصود جوابه هو خبر . وكلنا الجملة الشرطية إذا  
كان جوابها خبراً ، كجاء الذي إن قام قت .

الذى لَيْتَهُ قَاتَمٌ خِلافاً لِحُشَامٍ . واحرز بخالية من معنى التعجب -  
من جملة التعجب فلا يجوز : جاتى الذى ما أَحْسَنَهُ ، وإن قلنا أنها خبرية<sup>(١)</sup>  
واحرز بغير مفتقرة إلى كلام قبلها - من نحو : جاتى الذى لَيْتَهُ  
قَاتَمٌ ؛ فإن هذه الجملة تستلحق سَبَقَ جملةً أخرى نحو : ما قَعَدَ زَيْدٌ  
لَيْتَهُ قَاتَمٌ<sup>(٢)</sup> .

ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تَامِينَ ، والمعنى  
بالتام : أن يكون فى الوصل به فائدة<sup>(٣)</sup> نحو : جاء الذى عندك - والذى  
فى الدار . والعامل فيها فعلٌ محظوفٌ وجوباً ، والتقلير : جاء الذى  
استقرَّ عندك - أو الذى استقرَّ فى الدار ؛ فإن لم يكونا تَامِينَ لم يجز  
الوصل بهما ؛ فلا تقول : جاء الذى بك - ولا جاء الذى اليوم .

• • •

- (١) أى أصالة ؛ لأنها الآن إنشائية اتفاقاً ، ولهذا منعت .
- (٢) بقى من شروط جملة الصلة : ألا تكون معلومة لكل أحد ، نحو :  
جاء الذى حاجباه فوق عينيه ، وأن تكون معهودة - أى معروفة للسامع ؛  
لأنك إنما تأتى بها لتعرف المخاطب الموصول المهم . قال ابن هشام : إلا فى  
مقام التوبيخ والتفخيم فيحسن إيهامها نحو : ( فغشيم من اليم ما غشيم -  
فأوحى إلى عبده ما أوحى ) . وأن تقع بعد الموصول مباشرة ، فلا يفصل  
بينهما إلا بالقسم نحو : غاب الذى والله قهر الأعداء ، أو بجملة التناء بشرط  
أن يسبقها ضمير المخاطب نحو : أنت الذى يا حامد تعرف الواجب .
- (٣) وذلك بأن يكون متعلقهما عاماً أو خاصاً حطف ودلت عليه قرينة ،  
فقال العام : رأيت الذى فى يدك - أى استقر فى يدك ، ومثال الخاص الذى  
دلت عليه قرينة : قولك لمن قال لك : على صلى فى منزله وأخوه فى المسجد :  
بل أخوه الذى فى المسجد - أى الذى صلى فى المسجد ، فإن كان خاصاً وحطف  
بلا دليل فلا يصح أن يكون صلة ، نحو : رأيت الذى فى المسجد - تريد  
الذى صلى ، أما إذا أردت الذى وجد فى المسجد فيجوز ؛ لأن المتعلق  
حينئذ كون عام .

(وصفة صريحة صلة أن وَكُونُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ) (١)  
 الْأَيْفُ وَاللَامُ لَا تَوْصُلُ إِلَّا بِالْصِفَةِ الصَّرِيحَةِ (٢)، قال المصنف  
 في بعض كتبه : وأخى بالصفة الصريحة : اسم الفاعل نحو : الضارب ،  
 واسم المفعول نحو : المضروب ، والصفة المشبهة نحو : الحسن الوجه .  
 فخرج نحو : الْقُرْشِيُّ - وَالْأَفْضَلُ (٣) ، وفي كون الألف واللام اللاتين  
 على الصفة المشبهة موصولة - خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ  
 أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ، فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة  
 منع ذلك (٤) . وقد شذَّ وَصَلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار  
 بقوله : « وَكُونُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ » ، ومنه قوله :

(١) « وصفة » خبر مقدم « صريحة » صفة « صلة أن » مبتدأ مؤخر  
 ومضاف إليه « وَكُونُهَا » مبتدأ والضمير المتصل اسم كان « بِمُعَرَّبِ » جار  
 ومجرور خبر كون « الْأَفْعَالِ » مضاف إليه « قَلْ » الجملة خبر . الكون  
 باعتباره مبتدأ والضمير الفاعل عائد على الكون .  
 (٢) أى الخالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها  
 الإسمية .

(٣) أما نحو القرشي فلائه جامد مؤول بالمشق - أى المنسوب إلى  
 كذا . وأما الأفضل فاشتق كالصفة المشبهة ، ولكنهما بعدا عن الفعل لأهما  
 الثبوت لا التجدد ، فلا يولان .

(٤) يرى جمهور العلماء : أن « أل » الداخلة على الصفة المشبهة معرفة  
 وليست موصولة ؛ لأن الصفة المشبهة لا تكون صلة لأ ؛ لأنها بعيدة الشبه  
 بالفعل ؛ لئلا تلحق بالثبوت ، والفعل يدل على الحدوث . ويرى قوم جواز  
 جعل الصفة المشبهة صلة لأ الموصولة ؛ لأنها وإن خالفت الفعل في  
 المعنى إلا أنها تشبه في العمل ؛ لأنها ترفع الضمير المستر والبارز ، والاسم  
 الظاهر كالفعل . واتفق الجميع على أن أفضل التفضيل لا يكون صلة لأ ؛  
 لأنه لا يشبه الفعل ، لا من حيث المعنى ، ولا من حيث العمل ؛ لأنه لا يرفع  
 الظاهر بإطراد إلا في مسألة الكحل .

٣٠- ما أنتَ بالحكمِ الترضى حكومتَهُ ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجذل

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، وزعم المصنف -  
في غير هذا الكتاب - أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار . وقد  
جاء وصلها بالجملة الإسمية ، وبالنظر شفوذاً ، فمن الأول قوله :

٣١- من القوم الرسولُ اللهُ منهم لهمُ كُنتَ رِقَابُ بَنِي مَعْدُ

٣٠- هو الفرزدق الشاعر الأموي المشهور من أبيات يهجو بها رجلاً  
من بني عذرة ، قيل إنه دخل على عبد الملك بن مروان يلح به ، فرأى عنده  
جريراً والفرزدق والأخطل ، فدح جريراً وهجا الآخرين ، فرد عليه  
الفرزدق بأبيات منها هذا البيت .

اللفظ والإعراب : الحكم : الذي يحكمه الحصان ليقضى بينهما . الأصيل :  
هو الحسب . الرأى : العقل والتدبير . الجذل : القدرة على الحاجة . « ما »  
نافية تيمية « أنت » مبتدأ « بالحكم » جارو مجرور خبر أنت ، ويجوز أن  
تكون « ما » حجازية وأنت اسمها ، والباء زائدة وبالحكم خبرها « أل »  
اسم موصول صفة للحكم مبنى على السكون في محل جر باعتبار اللفظ - أو  
رفع ونصب باعتبار المحل « ترضى حكومتَهُ » الجملة من الفعل ونائب الفاعل  
صلة الموصول « ولا الأصيل » الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي والأصيل  
معطوف على الحكم « ولا ذى الرأى » معطوف على الحكم « والجذل » معطوف  
على الرأى أو على الحكم بتقلير : ولا ذى الجذل . و « ذى » مجرور بالباء  
نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ( والمعنى ) لست أيها العذري بالرجل  
الذي يرضاه الناس أن يكون حكماً بينهم في الخصومات ، ولا أنت بنى  
حسب رفيع ، ولا عقل راجح ، ولا حجة تلهم بها قولك ، فكيف تفصل بيتنا ؟  
( والشاهد ) في قوله « الترضى » حيث أتى بصلة أل جملة فعلية  
فعلها مضارع وهو شاذ . قال ابن هشام : ولا يختص ذلك عند ابن مالك  
بالضرورة .

٣١- احتج بهذا البيت ابن مالك ، ولم يميزه لقائل .

اللفظ والإعراب : دانة : خضعت وذلك . معد : هو ابن عدنان  
أبو العرب . « من القوم » خبر مبتدأ محذوف - أي أنا أو هو من القوم « أل » =

ومن الثاني قوله :

٣٢- مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ      فَهُوَ حَرٌّ بِمِيشَةٍ ذَاتِ مَسَسَةٍ  
(أَيُّ كَمَا وَأَعْرَيْتَ مَا لَمْ تُصَفِّ      وَصَلَتْ وَصَلِيهَا ضَمِيرٌ انْخَلَفَ) (١)

= اسم موصول بمعنى الذى صفة للقوم ، « رسول الله ، مبتدأ ومضاف إليه  
« منهم » متعلق بمحذوف خبر ، والجملة من المبتدأ ، والخبر صلة الموصول  
« لهم » متعلق بـ « ذات » فاعل « ذات » « بنى معد » مضاف إليه ، وجملة :  
لهم ذات إلخ - مستأنفة ، الغرض منها بيان زيادة الشرف والعزة لهؤلاء  
القوم ( والمعنى ) أنه من قريش الذين منهم رسول الله ، ولم خضعت العرب  
جميعاً - أولاد معد بن عسنان . فالمراد من القوم هنا قريش ( والشاهد )  
فى « الرسول الله منهم » ، حيث وصل « آل » الموصولة بالجملة الإسمية ،  
وهو شاذ .

٣٢- لم ينسب هذا الشاهد إلى قائل .

اللفظ والإعراب : المعه : أى الذى معه . حر : حقيق وجدير ومستحق .  
ذات سعة : صاحبة اتساع ورخاء « من » اسم موصول مبتدأ « لا » نافية  
« شاكرًا » خبر يزال الناقصة واسمها يعود على من ، والجملة لا محل لها  
صلة الموصول « على المعه » « آل » اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر  
بـ « على » والخبر متعلق بـ « شاكر » معه « متعلق بمحذوف صلة لآل - أو خبر  
لمبتدأ محذوف ، والتقدير : على الذى هو كائن معه وتكون الجملة من المبتدأ  
والخبر صلة آل ، والماء فى المعه مضاف إليه مبنى على ضم مقدر منع منه  
سكون الروى ، « فهو حر » القاء واقعة فى خبر المبتدأ وهو « من » ،  
لما فيه من معنى الشرط ، « هو حر » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر من « بمِيشة »  
متعلق بـ « ذات سعة » صفة لمِيشة ومضاف إليه مجرور بالكسرة وسكن  
لوقوف ( والمعنى ) من كان دائم الشكر لله تعالى على النعم التى أنعم بها عليه -  
فهو جدير باتساع الرزق ورغد العيش ( والشاهد ) فى « المعه » حيث جاء  
بصلة آل ظرفاً ، وهو شاذ ، وأصله على الذى معه ، والمختار أن صلة « آل »  
شبه جملة .

(١) « أى » مبتدأ « كما » جار ومجرور خبر « وأعريت » ماض مبنى  
للمجهول والثاء علامة التأنيث ، وتائب الفاعل يعود على أى « ما » مصدرية

يعنى أن «أَيَّاه» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر والمؤنث مفرداً كان ، أو مثنى أو مجموعاً - نحو : يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَاتِمٌ .  
ثم إن «أَيَّاه» لها أربعة أحوال ؛ أحدها : أن تُضَافَ لِمَوْيَظَّرٍ صَدْرُ صِلَتِهَا ، نحو : يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَاتِمٌ ، الثاني : أن لا تُضَافَ ولا يُذَكَّرُ صَدْرُ صِلَتِهَا ، نحو : يُعْجِبُنِي أَيُّ قَاتِمٍ : الثالث : أن لا تُضَافَ وَيُذَكَّرُ صَدْرُ صِلَتِهَا ، نحو : يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَاتِمٍ . وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة<sup>(١)</sup> بالحركات الثلاث ، نحو : يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَاتِمٌ - ورَأَيْتُ أَيُّهُمْ هُوَ قَاتِمٌ - ومررت بِأَيُّهُمْ هُوَ قَاتِمٌ . وكذلك : أَيُّ قَاتِمٍ - وَأَيُّ قَاتِمٍ - وَأَيُّ قَاتِمٍ . وكلها : أَيُّ هُوَ قَاتِمٍ - وَأَيُّ هُوَ قَاتِمٍ - وَأَيُّ هُوَ قَاتِمٍ . الرابع : أن تُضَافَ وَيُحْطَفُ صَدْرُ الصَّلَةِ ، نحو : يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَاتِمٌ ، ففي هذه الحالة تبنى على الضم<sup>(٢)</sup> ، فتقول : يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَاتِمٌ - ورَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَاتِمٌ - ومررت بِأَيُّهُمْ قَاتِمٌ . وعليه قوله تعالى : ( ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا<sup>(٣)</sup> ) ، وقول الشاعر :

= ظرفية «لم تضف» فعل مجزوم بلم ، ونائب الفاعل يعود على «أى» و«صدر» الواو للحال و«صدر مبتدأ» و«صلتها» مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر ، حال من ضمير «تضف» المحذوف ، فعل ماضٍ وفاعله يعود على ضمير ، والتقدير : أى مثل «ما» في كونها موصولة صالحة للمفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً ، وأعربت مدة علم إضافتها في حال كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً .

(١) لأن شبهها بالحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو إضافتها لفظاً وتقديرًا ، فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، وليس بين الأسماء الموصولة ما يجوز إضافته غيرها .

(٢) لتزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهه به في الصورة ، فكانه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف .

(٣) جعلها التحليل استهزامية محكية بقول مقدر : أى «لننزعن من كل شيعه» التى يقال فيه أيهم أشد .

٢٣- إذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفقسل  
وهذا مستفاد من قوله : ( وأعريت ما لم تصف - إلى آخر البيت ،  
أى وأعريت أى إذا لم تصف فى حالة حلف صدر الصلة ، فدخل فى  
هذه الأحوال الثلاثة السابقة ، وهى : ما إذا أضيفت وذكر صدر  
الصلة ، أو لم تصف ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تصف وذكر صدر  
الصلة . وخرج الحالة الرابعة ، وهى : ما إذا أضيفت وحلف صدر  
الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذ .

• • •

وَيَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَا الْحَلْفِ أَيًّا غَيْرَ أَى يَقْتَضِي  
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَلْفُ نَزَرٌ يَوْمَئِذٍ أَنْ يُخْتَزَلَ  
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصَلٍ مُكْمِلٍ وَالْحَلْفُ عِنْدَكُمْ كَثِيرٌ مُنْجِلٍ  
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَسَبَ يَفْعَلُ ، أَوْ وَصَفَ كَمَنْ نَزَجُوهُمْ<sup>(١)</sup>

٢٣ - ينسب هذا البيت لسان بن وعله أحد الشعراء المخضرمين من  
بنى مرة بن عباد .

اللغة والإعراب : « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت »  
فعل الشرط فى محل جزم ، والحملة فى محل جر بإضافة « إذا » بنى « مفعول  
لقيت مضاف إلى مالك » فسلم « افتاء واقعة فى جواب الشرط ، وسلم فعل  
أمر فى محل جزم جواب الشرط « على أيهم » « أى » اسم موصول مبنى على  
الضم فى محل جر بعلى ، وهم مضاف إليه « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف  
تقديره هو ، والحملة صلة الموصول ( والمعنى ) إذا صادفت هذه القبيلة  
فسلم على الذى هو أفضل منهم ( والشاهد ) فى قوله « أيهم » حيث بنيت على  
الضم على الرواية المشهورة ، وهو أحد الوجوه فيها . هنا : ويرى الخليل  
ابن أحمد ويونس بن حبيب - وهما من شيوخ سيويه - أن « أيا » لا تبنى  
موصولة ، بل هى إما شرطية أو استفهامية . وقد علمت رأى الخليل فى  
الآية .

(١) « وبعضهم » مبتدأ مضاف إليه « أعرب » الحملة خبر « مطلقاً »  
حال من مفعول به لأعرب محذوف - أى وبعضهم أعرب أياً مطلقاً « وفى ذَا »

يعنى أن يحضر العرب أعرب أياء مطلقاً ، أى وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، فيقول : يُعجبنى أيهم قائم - ورأيت أيهم قائم - ومررت بأيهم قائم . وقد قرئ : (ثم لتنزعن من كل شعبة أيهم أشد) بالنصب ، وروى : « فسلم على أيهم أفضل » بالجر .

وأشار بقوله : « فى ذا الحطف » إلى آخره ، إلى المواضع التى يحذف فيها العائد على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً أو غيره ، فإن كان مرفوعاً لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد ، نحو : ( وهو الذى فى السماء إله ) - وأيهم أشد ، فلا تقول : جانى اللان قام ، ولا اللان ضرب ، لرفع الأول بالقاعدية والثانى بالنيابة ، بل يقال :

= متعلق يبتنى . « الحذف » بدل « أيا » مفعول يفتنى « غير أى » مبتدأ ومضاف إليه « يفتنى » الجملة خبر ( والمعنى ) : وبعض النحاة أعرب أيا الموصولة فى كل الحالات ، وغير أى يتبع أيا فى جواز حذف صدر الصلة إن طالت الصلة . وهو قوله : « إن يستل وصل » « إن » شرطية « يستل » فعل الشرط « وصل » نائب فاعل وجواب الشرط مخوف يدل عليه الكلام « وإن لم يستل » شرط وقوله « فالحلف نزر » الجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن يحتمل » نائب الفاعل يعود على وصل وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مفعول أبوا . « إن » شرطية « صلح الباقى » فعل الشرط وفاعله والجواب مخوف - أى إن صلح الباقى بعد الحلف للوصل - فقد أبوا الحلف « لوصل » متعلق بصلح « مكمل » نعت لوصل . « والحلف » مبتدأ « عتلم » ظرف متعلق بالحلف أو بكثير الواقع خبراً للمبتدأ « منجلى » خبر ثان أو نعت لخبر . « فى عائد » متعلق بمنجلى أو بكثير « متصل » نعت لعائد « انتصب » فعل الشرط وفاعله يعود على عائد وسكن للوقف « فعل » متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كن » الكاف جار لمخوف « من » اسم موصول مبتدأ وجملة « نرجو » صلة ، والعائد مخوف - أى نرجوه « يهب » الجملة خبر المبتدأ ، وسكن يهب للضرورة .



قاماً - وضرباً<sup>(١)</sup> . وأما المبتدأ فيحذف مع أى ، وإن لم تطل الصلاة ، كما تقلم من قولك : يُعجِنِي أَيُّهُمْ قائم ، ونحوه . ولا يُحذف صدر الصلاة مع غير أى ، إلا إذا طالت الصلاة<sup>(٢)</sup> ، نحو : جاء الذى هو ضاربٌ زيداً ؛ فيجوز حذف هو ، فتقول : جاء الذى ضارب زيداً ، ومنه قولهم : ما أنا بالذى قاتلُ لك سوءاً ، التقدير : بالذى هو قاتلُ لك سوءاً . فإن لم تطل الصلاة فالحذف قليل ، وأجزه الكوفيون قليلاً ، نحو : جاء الذى قائمٌ ، التقدير : جاء الذى هو قائمٌ ، ومنه قوله تعالى : ( تماماً على الذى أحسن<sup>(٣)</sup> ) فى قراءة الرفع<sup>(٤)</sup> ، والتقدير : هو أحسن .

وقد جوزوا فى «لاسيما زيد» إذا رُفِعَ زيد : أن تكون هاء موصولة ، وزيد : خبراً لمبتدأ مصحوف ، والتقدير : لايى الذى هو زيد ، فحذف العائد الذى هو المبتدأ - وهو قولك هو - وجوباً ؛ فهذا موضع حذف

(١) ولا حذف فى نحو جاء الذى هو يقوم - أو هو فى النار ؛ لأن الخبر غير مفرد ، فإذا حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه ، لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة .

(٢) يكون طولها بشئ يتعلق بها ، كعمول الخبر أو نته .

(٣) هى قراءة يحيى بن يعمر وهى شاذة . ويجوز أن يكون الذى موصولاً حرفياً فلا يحتاج إلى عائد - أى تماماً على إحسانه ، وأن يكون نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة . ومثل تلك قراءة مالك بن دينار : ( إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة ) برفع بعوضة - أى الذى هو بعوضة ، على أن « ما » موصولة بدلاً من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول . فالكوفيون يرون جواز حذف العائد المرفوع بالابتلاء مطلقاً ، سواء أكان الموصول أياً أم غيرها - طالت الصلاة أم لا . والبصريون يميزون حذف العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، أما غير أى فلا يجوز معه الحذف إلا إذا طالت الصلاة ، وعلى هذا فالخلاف بين الفريقين فيما إذا لم تطل الصلاة ، وكان الموصول غير أى .

فيه صدر الصلة مع غير «أى» وجوباً ولم تعطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ<sup>(١)</sup> .

(١) وعلى ذلك يكون مستثنى من شرط الطول .  
هنا : وسنسط لك القول في «لاسيا» والاسم الواقع بعدها ؛ فهو :

إما نكرة نحو : أيام الصبا حلوة ، لاسيا يوم يصنع فيه المرء معروفاً .  
وإما معرفة نحو : اعطف على الصغار ، لاسيا اليقيم منهم .  
أما النكرة فيجوز فيها «ا» الجر على أن «لا» نافية للجنس و «سى» اسمها منصوب و «ما» زائدة و «يوم» مضاف إليه ، وخبر لا محذوف — أى موجود — أو على أن «ما» نكرة تامة ، و «يوم» بدلها أو عطف بيان ، وعلى الوجهين فتفتح «سى» إعراب لأنها مضافة ليوم أو لا .  
«ب» ويجوز فيها الرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقيده هو يوم .  
وخبر لا محذوف ، والجملة صلة «ما» على أنها موصولة — وصفها على أنها نكرة «ح» ويجوز فيها النصب على أنها تمييز لا ، و «ما» نكرة تامة في محل جر بإضافة سى إليها — أو على أنها تمييز لسى ، لأنها مهمة تحتاج إلى تمييز ، و «ما» كافة لسى عن الإضافة ، وعلى هذا فتفتح البناء . وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس : «ولاسيا يوم بلارة جلجل» .  
وأما إذا كان الإسم الواقع بعد «لاسيا» معرفة كالمثال الذى ذكرنا ، فيجوز فيه : الجر والرفع فقط على النحو الذى بيناه .

وفي جميع الأحوال «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن ، وسى اسمها بمعنى مثل . وخبرها محذوف دائماً تقيده : موجود أو حاصل . وأجاز بعضهم النصب في المعرفة على إضمار فعل — أو على التمييز على رأى بعض الكوفيين اللذين يميزون نصب المعرفة على التمييز . والغالب فى «سيا» تشديد يائها ودخول «لا» و «الواو» الاعتراضية عليها . حتى أوجبه بعضهم . وقد تخفف وتخلف الواو كقول الشاعر :

فَ بِالْقُوْدِ وَبِالْأَيْمَانِ لَاسِيَا عَدَدُ وَفَاءٍ بِهِ مِنْ أَكْثَرِ الْقُرْبِ  
ونصبها حيثخذ على الحال و «لا» مهمة . ومثل «لاسيا» : «لا مثل ما» ولا «سوى ما» ، فهذان يشاركان «لاسيا» فى معناها فى أحكامها الإعرابية .

وأشار بقوله : ... وَأَبَوْا أَنْ يُخَزَّلَ • إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ ، إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلةً ، كما إذا وقع بعده جملة<sup>(١)</sup> نحو : جاء الذى هو أبوه مُنْطَلِقٌ - أو : هو ينطلق ، أو ظرف ، أو جار ومجرور - تَأْمَانُ ، نحو : جاء الذى هو عندك - أو هو فى الدار ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة ؛ فلا تقول : جاء الذى أبوه منطلق - تعنى : الذى هو أبوه منطلق ؛ لأن الكلام يتم حونه ، فلا يُلْتَرَى أَحْذَفَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة . ولا فرق فى ذلك بين وأى وغيرها ؛ فلا تقول فى يُعْجِنِي أَبِيهِمْ هو يقوم : يُعْجِنِي أَبِيهِمْ يقوم ؛ لأنه لا يعلم الحذف . ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ . بل الضابط : أنه متى احتمل الكلام الحذف وعلمه - لم يجز حذف العائد ؛ وذلك كما إذا كان فى الصلة ضمير - غير ذلك الضمير الملقوف - صالحٌ لَتَوَدُّهُ عَلَى الْوَصُولِ نحو : جاء الذى ضَرَبْتُهُ فى داره ؛ فلا يجوز حذف الماء من ضَرَبْتُهُ : فلا تقول : جاء الذى ضربت فى داره ؛ لأنه لا يعلم الملقوف .

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإيهام ؛ فإنه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة - لا يحذف ، سواء كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أم مجروراً ، وسواء أكان الموصول أياً أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه<sup>(٢)</sup> بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، ويغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس بكذلك ، بل لا يُحذف مع أى ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة - كما تقدم ، نحو : جاء الذى هو أبوه منطلق - وَيُعْجِنِي أَبِيهِمْ هو

(١) هنا محترز قوله فيما سبق : إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد .

(٢) أى لأن كلامه على «أى» انتهى ، وقد انتقل إلى غيرها .

أبوه منطلق . وكذلك للنصب والمجرور ، نحو : جاءني الذي ضربته  
في داره - ومررت بالذي مررت به في داره ، ويُعجبني أيهم ضربته  
في داره - ومررت بأيهم مررت به في داره .

وأشار بقوله : « والحذف عنكم كثير منجلى - إلى آخره » إلى العائد للنصب .  
وَشَرَطُ جواز حذفه <sup>(١)</sup> أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام  
أو بوصف <sup>(٢)</sup> نحو : جاء الذي ضربته - والذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ .

فيجوز حذف الماء من ضربته ؛ فتقول : جاء الذي ضربتُ ، ومنه  
قوله تعالى : ( ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ) ، وقوله تعالى : ( أَهْلًا لِلَّذِي  
بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ) ، التفسير : خَلَقْتُهُ - وَيَعْنِي . وكذلك يجوز حذف

الماء من مُعْطِيكَ ؛ فتقول : الذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ ، ومنه قوله :

٣٤- ما الله مُؤَلِّيكَ فَضْلٌ فَاحْمَلْنَهُ بِهِ فَمَا لَنِي غَيْرُهُ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

تقديره : الذي الله مُؤَلِّيكَ فَضْلٌ ، فحطفت الماء .

(١) أي زيادة على عدم صلاح الباقي للوصل ، لوجوب هنا في كل

عائد .

(٢) بشرط ألا يكون الوصف صلة آل نحو : جاء الذي أنا الضاربة .

وشذ قول الشاعر :

ما المُسْتَفْزِزُ الهوى محمودٌ عاقبةً ولو أُتِيحَ له صَفْوٌ بلا كَثَرٍ

يحذف العائد المنصوب ، مع أن ناصبه صلة لأن . وكان ينبغي أن يقول

ما المستفزه الهوى .

٣٤- لم يعرف قائله .

اللفظ والإعراب : مؤليك : معطيك وماحك « ما » اسم موصول مبتدأ

« الله » مبتدأ ثان « مؤليك » خبره والكاف مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل

للفعله الأول والجملة من المبتدأ أو الخبر صلة الموصول « فضل » خبر ما ،

ومفعول مؤليك الثاني محذوف وهو العائد - أي مؤليك « فاحمَلْنَهُ » القاء

عاطفة أو واقعة في جواب شرط مقلد ، واحمَلْنَهُ فعل أمر مبني على التثنية

لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والماء مفعول « به » متعلق بإحمَلْنَهُ « فَا » القاء =

وكلام المصنف يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذف من الفعل المذكور ، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل .

فإن كان الضمير منفصلاً<sup>(١)</sup> لم يجوز الحذف ، نحو : جاء الذى إياه ضربت ؛ فلا يجوز حذف « إياه » . وكذلك يمنع الحذف إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف - وهو الحرف - نحو : جاء الذى إنه منطلق ؛ فلا يجوز حذف الماء<sup>(٢)</sup> . وكذلك يمنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص ، نحو : جاء الذى كأنه زيد .

• • •

( كَذَلِكَ حُفِّ مَابُوصِفُ خُفِّصَا      كَانَتْ قَاضٍ - بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى  
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرَّ      كَهَمُّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرٌّ )<sup>(٣)</sup>

= للتعليل ، و « ما » نافية مهملة « لى » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقيم « غيره » مضاف إليه « نفع » مبتأ مؤخر . ويجوز أن تكون « ما » عاملة عمل ليس « وللى » خبرها مقيم « ونفع » اسمها مؤخر ( والمعنى ) : كل ما يمنحك الله من النعم - بفضل منه وإحسان عليك ، فاحمده على ذلك واشكره فهو النافع الضار ، وغيره لا يملك لك نفعاً ولا ضرراً ( والشاهد ) فى « مولىك » حيث حذف العائد المتصل المنصوب بوصف غير صلة لآل ، وهو قليل .

( ١ ) أى وجوباً ، إما لتقدمه كثال الشارح ، أو للحصر نحو : الذى ما ضربت إلا إياه - لأن حذفه يعكس المقصود . أما المتفصل جوازاً فيحذف نحو : ( فاكهين بما آتاهم ربهم ) - أى بالذى آتاهم إياه ربهم ولا يقدر متصلاً لأن اتحاد رتبة الضميرين فى النية يضيغ الوصل كما مر ؛ فلا يحمل عليه القرآن ومثله : ( وما رزقناهم يفتقون ) .

( ٢ ) أى حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف . أما حذف الضمير والحرف الناصب له - فغير ممنوع نحو : ( أين شركائى الذين كنتم تزعمون ) - أى تزعمون أنهم شركائى .

( ٣ ) « كذلك » خبر مقيم « والإشارة » إلى حذف الضمير المنصوب « وحذف » مبتأ مؤخر « ما » موصول مضاف إليه « بوصف » متعلق بخفضاً -

لا فرغ من الكلام على التفسير للرفع وللنصب شرع في الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بالإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : جاء الذي أناضاريه الآن . أو غداً ، فتقول : جاء الذي أناضاريه — يحذف للمساء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك<sup>(١)</sup> لم يُحذف ، نحو : جاء الذي أناضاريه — أو أنا مضروبه — أو أنا ضاريه أميس . وأشار بقوله : « كُتبت قاضي » إلى قوله تعالى : ( فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ) التقدير : ما أنت قاضيهِ ؛ فحذفت الماء ، وكان المصنف استغنى بالمثل عن أن يُقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرف فلا يحذف ، إلا إن دخل على الموصول حرف مثله : لفظاً ومعنى ، واتفق العامل فيهما مادة<sup>(٢)</sup> نحو : مررت بالذي = الواقع صلة الموصول « كُنت قاضي » مبتدأ وخبر والكاف جارة لقول محذوف أي كقولك « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت لقول المحذوف أو حال من أنت قاضي قصد لفظه « أمر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر — أي بعد أمر مشتق من مادة قضى « كلنا » خبر مقدم « الذي » مبتدأ مؤخر « جر » ماض للمجهول ونائب فاعله يعود على الذي والجملة صلة لما « بما » متعلق بجر « الموصول » مفعول جر مقدم « جر » فعل ماض وفاعله يعود على ما والجملة صلة « كثر » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « بالذي » متعلق به « مررت » الجملة صلة والعائد محذوف — أي به « فهو بر » مبتدأ وخبر ، والتاء واقعة في جواب شرط محذوف وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف — أي إن مررت به فهو بر .

(١) سواء أكان بغير وصف أصلاً ، أم باسم مفعول متعد لواحد ، أم باسم فاعل لا بمعنى الحال كما مثل — بخلاف اسم المفعول المتعدي لاثنتين نحو : خذ الدرهم الذي أنت معطى .

(٢) الحق أنه لا بد من اتفاق الحرفين والمتعلقين لفظاً ومعنى . واتفقهما في اللفظ معناه : اتحادهما مادة لا هيئة ، فلو كان أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً أو اسم فاعل — لم يضر . ولا يكفي اتفاق اللفظ وحده ، ولا المعنى كذلك .

مررت به — أو أنتَ مارٌ به ، فيجوز حذف الماء ؛ فتقول : مررتُ بالذى  
مررتُ ، قال الله تعالى : ( وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ) — أى منه ، وتقول :  
مررت بالذى أنتَ مارٌ ) — أى به ومنه قوله :

٣٥—وَقَدْ كُنْتَ تَخْفَى حُبَّ سَمَاءٍ حَبِيبَةٍ فَبِحَ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَاتِحُ  
أى أنتَ بَاتِحُ به .

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف ، نحو : مررتُ بالذى غَضِبْتَ  
عليه ، فلا يجوز حذف « عليه » ، وكذلك : مررتُ بالذى مررتُ به على  
زيد ؛ فلا يجوز حذف « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء  
الداخلة على الموصول للإلصاق ، والداخلة على الضمير للسببية . وإن اختلف  
العاملان لم يجز الحذف أيضاً<sup>(١)</sup> ، نحو : مررتُ بالذى قَرِحْتُ به ؛ فلا يجوز  
حذف « به » .

٣٥— هو لسنرة بن شداد العبسى الشاعر المشهور ، من أصحاب المعلقات .  
الله والإعراب : سمراء : اسم محبوبته . حبة : وقتاً طويلاً ، ويطلق في  
الأصل على ثمانين عاماً . فيح : فأظهر وأعلن . لان : أى الآن ، حلفت همزة  
الوصل والى بعد اللام ، ثم فحلت اللام لمناسبة الألف . وقيل هى لغة فى الآن .  
« قد » حرف تحقيق « كنت » كان وإسمها « تخفى » الجملة خبر كان « حب »  
مفعول تخفى « سمراء » مضاف إليه « حبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فيح »  
القاء عاطفة ، أو واقعة فى جواب شرط محذوف — أى إذا كان الأمر كذلك  
فيح ، ويح فعل أمر « لان » ظرف معمول ليح « منها بالذى » متعلقان بيح  
« أنت بَاتِح » مبتدأ وخبر . والجملة صلة الذى ، والعائد محذوف جوازاً —  
أى بالذى أنت بَاتِح به ( والمعنى ) قد كنت تكلم حب سمراء مدة طويلة ،  
فأظهر الآن من حبا الذى كنت تخفيه — ما شئت أن تظهره ( والشاهد ) حذف  
العائد المحذور ؛ لأنه مجرور بمثل الحرف الذى جر الموصول وهو الباء ،  
والعامل فيهما متحدة مادة ومعنى .

( ١ ) هنا عند غير المصنف كما سبق . قال ابن هشام : وشذ قوله : « أى  
حاتم الطائي » . وأى الدهر ذو لم يحسبوني . — أى فيه ، وقوله : وهو لرجل  
من همدان — . وهو على من صبه الله عقلم . — أى عليه . فحذف العائد  
المحذور ؛ مع انثناء خفض الموصول فى الأول ، ومع اختلاف المتعلق فى الثانى ،  
وهما : صب ، وعلقم .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذى جُرَّ بما الموصول جُرَّ » أى كذا الذى يُحذف الضمير الذى جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصول به ، نحو : مررت بالذى مررتَ فهو يرَّ ، أى بالذى مررتَ به ، فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها .

= هذا : يجوز حذف الصلة إذا كانت هناك قرينة معنوية يوضحها المقام ؛ كالفخر والتعظيم أو التحقير . ومن ذلك قول الشاعر :

نحنُ الأئى فاجتمعَ جُمُوسُ عَكَ ، ثمَّ وجهُهمُ إلينا  
أى نحن الذين اشتهروا بالبطولة والشجاعة .

( تنبيهات ) :

( أ ) يجوز فى « أن » - وهى من الموصولات الحرفية - وقوع صلتها جملة طلبية ، نحو : أشرت إليه بأن قم .

( ب ) إذا كان اسم الموصول خبراً عن مبتدأ هو ضمير متكلم أو مخاطب - جاز فى الضمير الرابط ، مطابقتها للمبتدأ فى التكلم أو الخطاب ، وجاز مطابقتها لاسم الموصول النفية ؛ تقول : أنا الذى اقترحت - أو أنا الذى أقترح .

( ج ) يجوز حذف الموصول الإسمى - غير « أل » إذا كان معطوفاً على مثله ؛ بشرط ألا يقع الحذف فى اللبس ، ومن ذلك قول حسان بن ثابت فى أعياء الرسول :

فمن يَهْجُو رسولَ اللهِ منكمْ ويَعْلُجْهُ وينصُرُهُ سواه  
أى : ومن يعلجه ومن ينصره

الأمثلة والقرينات

١ - عرف الموصول ، ووضح الفرق بين الموصول الحرفى والموصول الإسمى . ومثل لما تقول .

٢ - لماذا توصل كل من : « ما » و « أن » و « كى » الموصولة و « أل » ؟ أشرح ذلك ووضح ما تقول بأمثلة من عندك .

٣ - بين الفرق بين « ما » و « من » الموصولتين ، و « أولى » الإشارية والموصولة . واذكر أمثلة توضح ما تقول .

٤ - بين استعمال « اللاتى » ، ووضح ذلك بالأمثلة . ثم اشرح هذه العبارة : - وهى لابن هشام - « وقد يتقارض الألى واللاء » .

٥ - ما حكم إعراب « ذو » و « ذوات » الموصولتين ؟ ومتى تبنى « أى » الموصولة ؟



٦- ما الذى يشترط فى جملة الصلة ؟ وما شروط حذف العائد : مرفوعاً - ومنصوباً - ومجروراً ؟ مثل .

٧- فيما يأتى شواهد للموصلات . بين موضع الشاهد ، وشرحه :

مَنْ ذَا الَّذِى مَا مَسَاءَ قَطْ وَمَنْ لَهُ الْحَقُّ فَقَطْ

مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنْ قَبَاها وَحَلَّتْ مَكَلًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

فَإِنْ لِلْمَاءِ مَاءٌ أَبَى وَجَسَلْنَى وَبَثْرَى ذُو حَقَرْتُ ذُو طَوَيْتُ

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِى رَكَنْتُ أَبْنَاءَ يَغْرُبُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

فِيَارَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِى فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

٨- بين فيما يأتى : اسم الموصول ، ونوعه ، وعائده ، وموقعه من الإعراب :

( ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِثًّا . إِنَّ الْمَصْدُقِينَ

وَالْمَصْدَقَاتِ . إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ . بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ

مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ . سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ . ذُوقُوا

فَتَنَتَكُمْ هَذَا الَّذِى كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ ) . ماذا يُغَيِّرُ التسامح فيما

لا يفتضب الله ؟ .

إن خير الناس من يسامح غيره، ولاسيا فيما يجب أن يسامح فيه .

أَنَا الَّذِى نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَذُنِي وَأَسْمَعْتُ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمٌّ

وَمَنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّعْرِ قُو لَمْ يَحْصِلُونِي

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ دَمِيرٍ جَنَاحُهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟

إِذَا لَمْ أَجِدْ فِي بِلَدَةٍ مَا أَرِيدُهُ فَغَتَدِي لِأُخْرَى عَزْمَةٌ وَرِكَابُ

مَنْ ذَا يُعِيرُكَ عَيْنَهُ تَبْكِي بِهَا ؟ أَرَأَيْتَ عَيْنًا لِلْبُكَاءِ تُعْبَارُ ؟

## المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ<sup>(١)</sup>

(وَأَنْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوْ اللَّامُ، فَقَطْ ، فَنَمَطُ عَرَفَتْ قُلُوبُهُ : (النَّمَطُ)<sup>(٢)</sup>

اختلف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل<sup>(٣)</sup> : « المُعَرَّفُ هو « أَنْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالمهمزة عند الخليل همزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجْتَلِبَتْ للنطق بالسكون .

والألف واللام المعرَّقة تكون للعهد<sup>(٤)</sup> ، كقولك : لَقِيتُ رَجُلًا

(١) يمكن تعريفه بأنه : اسم دخلت عليه الأداة فأفادته التعريف .

(٢) « أَل » مبتدأ « حرف تعريف » خبر ومضاف إليه « أَوْ » عاطفة « اللام » مبتدأ خبره مخوف للدلالة ما قبله عليه — أى أو اللام حرف تعريف « فقط » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، و « قط » اسم بمعنى حسب — أى كاف .. مبنى على السكون في محل نصب حال من اللام — أى حال كونها حسبك : أى كافيتك عن غيرها . وقيل الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، وقط في محل رفع خبر لمبتدأ مخوف — أو اسم فعل أمر بمعنى إته — أى إذا عرفت ذلك فهو حسبك ، أو فاته عن طلب غيرها « فتمط » مبتدأ « عرفت » الجملة صفة لنمط « فيه » متعلق بقل « النمط » مفعول قل مقصود لفظه والجملة من الفعل والقاعل خبر المبتدأ .

(٣) هو الخليل بن أحمد البصرى ، كان آية في الذكاء ، وسيد الأدباء في علمه وزهده . قيل لم يكن أذكى منه في العربية بعد الصحابة ، ولا أجمع لعلوم العرب وهو أستاذ سيبويه والأصمعي ، وأول من استخرج علم العروض ، وضبط اللغة ، وحصر أشعار العرب . وكان غاية في الزهد والورع لا يحب صحبة الملوك والأمراء ، وله مؤلفات كثيرة من أشهرها : كتاب العين في اللغة وتوفى سنة ١٧٥ هجرية . وهو يرى أن أداة التعريف « أَل » برمتها ، والمهمزة أصلية ، وهى همزة قطع بليل فتحها ، وتوصل في الدرج لكثرة الاستعمال .

(٤) أى لتعريف الشيء المعهود . وهو ثلاثة أقسام : ذكرى ، وعلمى ، وحضورى . فالأول : ما تقدم ذكره صريحاً كما مثل الشارح . والثاني : ما حصل في علم المخاطب وذمته بنير ذكر ، نحو : ( إذ هما في الغار — بالوادي الخامس ) . والثالث : ما حضر في الحس والمشاهدة عند التكلم ، كقولك =

فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ ، وقوله تعالى : ( كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ) . ولاستغراق الجنس نحو : ( إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُ خَشِيرٌ ) ، وعلامتها أن يصلح موضعها «كُلٌّ»<sup>(١)</sup> . ولتعريف الحقيقة نحو : الرجل خيرٌ من المرأة ، أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

والنمط : ضرب من البُسط ، والجمع أنماطٌ — مثل سبب وأسباب . والنمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد ، كذا قاله الجوهري<sup>(٢)</sup> .

• • •

( وَكَذَٰلِكَ تَزَادُ لَازِمًا ، كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَاللَّيْنِ ، ثُمَّ اللَّاتِ وَلَا ضِعْفَ سِرَارٍ ، كَيِّنَاتِ الْأَوْبَسِ كَذَا ، وَطَبِئَتِ النَّفْسُ بِأَقْيَسِ السَّرَى<sup>(٣)</sup> )

= لمن سدد سهماً : القترطاس — أى أصبت القترطاس . ومنه : ( اليوم أكلت لكم دينكم ) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرقه .

( ١ ) حقيقة كما مثل ، أو مجازاً كانت الرجل — أى الجامع لأوصاف كل الرجال .

( ٢ ) هو إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح . كان من أعاجيب الزمان ذكاء وقطنة وعلماً ، وأصله من بلاد الترك — ودخل العراق فقرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي ، وسافر إلى الحجاز وشافه العرب العاربة ، وطوف بلاد ربيعة ومضر ، ثم عاد إلى خراسان . وكان إماماً في اللغة والأدب . وبه يضرب المثل في جودة الخط كابن مقلة . وقد صنف كتاباً في العروض ، ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة ، وهو الكتاب الذي لا يزال متداولاً إلى اليوم ، وتوفى في حدود الأربعمئة .

( ٣ ) « قد » حرف تقييل « تزداد » مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على « أل » من حيث هى — لا يفيد كونها للتعريف « لازماً » حال من مصدر الفعل السابق — أى حال كون الزيد لازماً ، أو صفة لمصدر محذوف — أى زيدا لازماً « كاللاتى » خبر مبتدأ محذوف — أى وذلك كاللاتى « والآن » ، واللين ، ثم اللاتى « معطوفات على اللات » ولاضطرار « جار ومجرور متعلق بيزاد » كينات « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وتقدم مثله « الأوبس » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف من مادة القول =

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة<sup>(١)</sup> . وهي - في زيادتها - على قسمين : لازمة ، وغير لازمة<sup>(٢)</sup> .

ثم مثل الزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنم كان بمكة ، وبالآن - وهو ظرف زمان مبني على الفتح<sup>(٣)</sup> . واختلف في الألف واللام السالطة عليه ، فذهب قوم إلى أنها لتحريف الحضور ، كما في قولك : مررت بهذا الرجل ؛ لأن قولك « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنها زائدة وهو مبني لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومثل - أيضاً - بالنين واللات ، والمراد بهما ما دخل عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبني على أن تعريف للوصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف . وذهب قوم إلى أن تعريف الوصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : الذي ؛ فإن لم تكن فيه فينبتها نحو : « من » و « ما » ، إلا « أيا » ، فلها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا للذهب لا تكون الألف واللام زائدة . وأما حذفها في قراءة من قرأ : ( صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ) فلا يدل على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُفِيتْ شفوياً - وإن كانت معرفة ؛ كما حُفِيتْ من قولهم : سلام عليكم - من غير تنوين - يريدون : السلام عليكم .

= « النفس » تميز « يا » حرف نداء « قيس » متاخي مبني على الضم « السرى » نعت له ، وجملة وطبت - مقول القول المخفوف . وتقليد الكلام : وقولك : طبت النفس يا قيس كذلك .

( ١ ) أى غير معرفة ؛ لدخولها على معرف بغيرها ، كالعالم والموصول - أو على واجب التنكير كالحال والتمييز .

( ٢ ) اللازمة هي ما قارنت وضع الكلمة ، كالسمو آل والبس ، وغير اللازمة ما عرضت بعلة .

( ٣ ) اختلف في علة بنائه قبل : لتضمنه معنى « أل » الحضرية ، وقبل لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وقيل لشبهه بالحرف في الجمود - فهو لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر . وذهب بعض النحاة إلى أن « الآن » مررب ملازم للنصب على الظرفية ، وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : =

وأما الزائدة غير اللازمة فهي اللخطة - اضطراراً - على العلم ، كقولهم  
 في « بنات أوبر » - علم لضرب من الكمأة : بنات الأوبر ، ومنه قوله :  
 ٣٦- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوْأَوْعَاقِلًا      وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ  
 والأصل « بنات أوبر » ، فزيدت الألف واللام . وزعم المبرد<sup>(١)</sup> أن

= سارقتك من الآن ، وهو قول لا غبار عليه . وإذا كان معرباً ومنه الزمن  
 الحاضر - فكلمة « آل » فيه العهد الحضورى ، وتكون معرفة لازالة .

٣٦- أشد هذا اليت ابن جنى ، واستشهد به أبو زيد في التواد ولم يعين قائله .  
 اللغة والإعراب : جنيت لك وقطفت ، وحذف الجار توسعاً  
 فاتصل الضمير . أكثوا : جمع كمء ، ويجمع الكمء على كماء ، وهى اسم جنس  
 جمعى فيه التاء ومفرده خال منها كما تقدم . والكمء نبات يقال له شحم الأرض  
 مستدير كالقفاص لا ساق له ولا عروق . عساقلا : جمع عسقول بوزن  
 عصفور ، وهو الكبار من الكمأة وأصله عساقل ، حفت الياء تخفيفاً كما فى  
 قوله تعالى : ( وعنده مفاتيح الغيب ) وبنات الأوبر : كماء صغار كأمثال  
 الحصى رديئة الطعم . « ولقد » الواو القسم واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق  
 « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكثوا » مفعول ثان « وعساقلا » مطوف  
 على أكثوا ، والباقي واضح الإعراب ( والمعنى ) لقد جنيت لك من الكمأة :  
 الصغير الطيب والكبير الجيد ، ونهيتك عن بنات الأوبر لرداعتها ؛ فلماذا  
 تأكل منها ؟ ( والشاهد ) فى بنات الأوبر ؛ حيث زاد فيه الألف واللام زيادة  
 غير لازمة للضرورة ؛ لأن بنات أوبر علم على النبات المعروف فلا محتاج إلى  
 التعريف بأل .

( ١ ) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصرى ، إمام العربية ببغداد  
 فى زمانه . أخذ عن الجرمى والمزنى ، وروى عنه تخطويه . وكان حسن المحاضرة  
 فصيحاً ثقة ، صاحب نواذر مع كرم عشرة وجودة خط . وسبب تلقيبه  
 بالمبرد : أن المازنى حين صنف كتابه « الألف واللام » - سأل المبرد عن  
 بعض دقائقه ، فلجابه بأحسن جواب ، فقال له : قم فأت المبرد - أى المثلث  
 للحق . وكانت بينه وبين ثعلب منافرة شديدة . وله مؤلفات كثيرة منها :  
 الكامل فى الأدب وهو مشهور ، والمقتضب فى النحو من ستة أجزاء ، وقد  
 طبعته دار الكتب حديثاً . وتوفى سنة ٢٨٦ هـ فى خلافة المعتضد ، ودفن  
 بالكوفة .

« بنات أوير » ليس يعلم<sup>(١)</sup> ، فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه اللخطة اضطراباً على التمييز ، كقوله :

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَلَدَتْ ، وَطِبَتْ النَّفْسُ يَاقِيْسُ عَنْ عَمْرٍو ،

والأصل : « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهما بناء على أن التمييز

لا يكون إلا نكرة ، وهو منسوب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز

كونه معرفة ، فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشغاهما — أشار المصنف بقوله :

« كبنات الأوير » ، وقوله : « وطبت النفس ياقيس السرى » .



(١) أى بل هو جمع ابن أوير ، كبنات آوى ، وبنات عرس —

جمعى ابن آوى وابن عرس ، وإنما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره .

٣٧ — هو لرشيد بن شهاب الشكري ، يخاطب قيس بن مسعود الشكري ،

وهو المذكور في آخر البيت — من قصيدة مطلعها :

مَنْ مُبْلَغُ فَتَيَانَ يَشْكُرُ أَنْسَى أَرَى حِقْبَةً تَبْدَى أَمَا كُنِ لِلصَّبْرِ

اللغة والإعراب : وجوهنا : ذواتنا — أو عظماؤنا . صلدت : أعرضت .

طبت النفس عن عمرو : طابت نفسك وتسليت عن الأخذ بثأر عمرو المقول ،

وكان صديقاً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . « رأيتك » فعل وفاعل

ومفعول ، ورأى بصرية لا تحتاج لمفعول ثانٍ « لما » حرف ربط بمعنى

حين متعلق برأى « أن » زائدة « عرفت وجوهنا » الجملة فعل الشرط

لا عمل لها ؛ لأن لما غير جازمة « صلدت » جواب لما « وطبت » معطوف على

صلدت « النفس » تمييز نسبة محول عن الفاعل « وأل » فيه زائدة « عن عمرو »

متعلق بصلدت ، أو بطبت ، لتضمنه معنى تسليت ( والمعنى ) يتلد : يقيس

ويتعامله عن الأخذ بثأر صليبه — بعد أن قتل — حين عرف القوم وأبصر

ساداتهم وتمرسهم بالحرب ( والشاهد ) في طبت النفس ، حيث زيدت « أل »

الضرورة في النفس ؛ لأنه تمييز واجب التكثير عند البصريين . أما الكوفيون فلا يوجبون تكثير التمييز .

( وَيَنْحُسُّ الْأَعْلَامَ عَلَيْهِ تَحَلًّا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالتَّعْمَانِ ؛ فَذَكَرُ ذَا وَحَفُّهُ سِيَانِ ١٧ )

ذكر للمصنف — مما تقدم — أن الألف واللام تكون معرفة ، وتكون زائدة ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذين البيتين : أنها تكون للمح الصفة <sup>(١)</sup> ، والمراد بها اللطخة على ملصق به من الأعلام المنقولة ، مما يصلح دخول « أل » عليه <sup>(٢)</sup> ، كقولك في حسن : الحسن . وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة ، كقولك في حارث : الحارث . وقد تدخل على المنقول من مصدر ، كقولك في فضل : الفضل . وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ، كقولك في نعمان : النعمان ، وهو في الأصل من أسماء الدم <sup>(٣)</sup> ، فيجوز دخول « أل » في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل ، وحفُّها نظراً إلى الحال . وأشار بقوله : « للمح ما قد كان منه نُقْلًا » — إلى أن فائدة دخول الألف واللام ، الدلالة على الانتفاة إلى ما قبل عنه ، من صفة — أو ما معناها . وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه : أنه إنما سمي به

( ١ ) بعض الأعلام ، مبتدأ ومضاف إليه « عليه » متعلق بدخل الواقع خبراً للمبتدأ ، وفاعله يعود على « أل » والألف للاطلاق « للمح » متعلق بدخل « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص وإسمه يعود على بعض « عنه » متعلق بنقل ، وجملة « قل » في محل نصب خبر كان ، ونائب الفاعل يعود على بعض الأعلام ، وجملة كان ومعمولها صلة الموصول . « كالفضل » خبر لمبتدأ محذوف « والحارث والتعمان » معطوفان على الفضل « فذكر » مبتدأ « ذا » اسم إشارة مضاف إليه « وحفُّه » معطوف على ذكر ، وهو مضاف إلى الضمير « سيان » خبر المبتدأ وما عطف عليه مرفوع بالألف لأنه مثنى .

( ٢ ) أى ملاحظة المعنى الذى كان قل عنه ذلك البعض .

( ٣ ) أما المنقولة مما لا يصلح لها ؛ كيزيد ويشكر — فلا تدخلها أل . وشذ قول الشاعر : . رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً . .

( ٤ ) ومنه : شقائق التعمان ، وهو نبات أحمر ، وقد أضيفت الشقائق إليه لحمرته .

تفاوتاً بمقتضاه - أُنِيَتْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : الْحَارِثُ ؛  
نظراً إِلَى أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ لِلتَّفَاوُلِ ، وَهُوَ أَنَّهُ يَمِيشُ وَيَحْرُثُ . وَكُنَّا كُلَّ  
مَادِلٍ عَلَى مَعْنَى ، وَهُوَ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ ، كَمُفَضِّلٍ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ لَمْ  
تَنْظُرْ إِلَى هَذَا وَنَظَرْتَ إِلَى كَوْنِهِ عَلَمًا - لَمْ تُنْخِلِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، بَلْ تَقُولُ :  
فَضْلٌ ، وَحَارِثٌ ، وَنَعْمَانٌ ؛ فَدُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَقَادَ مَعْنَى لَا يَسْتَفَادُ  
بِدُونِهَا ؛ قَلِيصًا بِزَائِلَتَيْنِ ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَيْسَ  
حُظْفُهُمَا وَإِثْبَاتُهُمَا عَلَى السَّوَاءِ - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ؛ بَلِ الْحُظْفُ  
وَإِثْبَاتُ يُنْزَلُ عَلَى الْحَالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا ؛ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا لُحِ الْأَصْلُ -  
جَاءَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَإِنْ لَمْ يُلْحَمْ - لَمْ يَوُثَّ بِهِمَا .

• • •  
(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَبَةِ  
وَحُظْفٌ أَلْ هَذِي - إِنْ تَنَادَّ أَوْ تَضَفَّ - أَوْجِبَ ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّلَفَ) (١)  
من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة ، نحو : المدينة - والكتاب ؛  
فإن حقهما الصلوق على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المدينة »  
على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الكتاب » على كتاب سيبويه  
رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادرا إلى الفهم غيرهما .  
وحكم هذه الألف واللام : أنها لا تتحلف إلا في التثنية - أو الإضافة (٢)

(١) « وقد » الواو إستئنافية ، وقد حرف ت قليل « يصير » مضارع ناقص  
« علماً » خبر مقدم « بالغلبة » متعلق بيصير « مضاف » إسم يصير مؤخر « أو »  
مصحوب « معطوف على مضاف » أَلْ « مضاف إليه قصد لفظه « كالعبة » خبر  
لمبتدأ مخنوف - أي وذلك كالعبة . « وحظف » مفعول أوجب مقدم مضاف  
إلى أَلْ هَذِي « إسم إشارة نعت لآل » إن « شرطية » تناد « فعل الشرط مجزوم  
بمحذوف الياء « أو تضاف » معطوف على تناد « أوجب » فعل أمر والجملة جواب  
الشرط . وحظف التاء منها مع أنها جملة طلبية - لضرورة الشعر « وفي غيرها »  
جار ومجرور متعلق بتتحلف ، والضمير في غيرهما يعود على التثنية والإضافة  
« قد » حرف ت قليل « تتحلف » مضارع وقاعله يعود على أَلْ .  
(٢) لأن حرف التثنية والإضافة لا يحاميان أَلْ مطلقاً .



نحو: « يَاصْحَقُ ، في الصَّحْقِ <sup>(١)</sup> ، و « هذه مدينةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد تُحذف في غيرهما شلواً ، سُمع من كلامهم : « هذا عَيُوقُ طالعا ، والأصل العَيُوق ، وهو اسم نجم <sup>(٢)</sup> .

وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً : كَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، فله غَلَبٌ على العبادلة <sup>(٣)</sup> دون غيرهم من أولادهم — وإن كان حقه الصلح عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذا ابن عباس ، و « ابن مسعود ، رضى الله عنهم أجمعين ، وهذه الإضافة لانتفاره ، لا في نداء ، ولا في غيره ، نحو : يابن عمر .

(١) الصَّحْقُ في الأصل : الشَّديد الصوت ، واسم لكل من رمى بصاعقة ، ثم غلب — لقباً — على خويلد بن ثعلبة . قيل كان يطعم الطعام بهامة فسفت الريح الرباب في جفانه ، وقيل كفأت قلوره ، فسها ، فأرسل الله عليه صاعقة ، فسمى الصَّحْق .

(٢) عَيُوق — على وزن فيعول بمعنى فاعل — أى عاتق ، يقال عاق فلان فلاناً — أى حال بينه وبين ما يريد ، فهو في الأصل صالح للإطلاق على كل معوق لغيره ، ثم غلب على نجم قريب من نجمي الثريا والدبران . زعموا أن الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها ، فسمى بذلك .

(٣) العبادلة : اسم منحوت من عبد الله ، فاللام هي لام لفظ الجلالة ، كما قالوا : بسملة — من بسم الله ، وحملت — من الحمد لله ، وبسطة — من سبحانه الله . وقيل جمع عبدل بزيادة اللام .

(تنبيه) إذا أريد تعريف العدد بأل ، فإن كان مضافاً عرف عجزه ، وقد يعرف صدره أيضاً تقول : ثلاثة الأشهر — والثلاثة الأشهر . وأما تعريف الصدر دون العجز فمنه بعضهم ، وجوزه آخرون على ضعف ، ومنه التعبير الذي شاع في هذه الأيام : خطة الخمس سنوات — ومشروع الألف كتاب ، ومن الخير علم استعمال مثله . وإن كان مركباً جاز دخول « أل » على العدد كله — وعلى صدره ، تقول : قبضت الأحد عشر الألف الجنيه — والأحد عشر ألف جنيه . والأحسن دخولها على الصدر ، وإن كان مطوفاً ومطوقاً عليه عرفت الجزأين ؛ نحو الأحد والعشرون كتاباً . وسيأتى توضيح لذلك في باب العدد إن شاء الله

## الأمثلة والعقوبات

١- تكون « آل » للعهد والجنس . بين أقسام كل وشرحها ، ومثل لها تقول .

٢- اذكر أقسام « آل » الزائدة ، والتي للمح الأصل ، ووضح ما تقول بالأمثلة .

٣- ميز أنواع « آل » فيما يأتي ، ووضح سبب ما تقول :  
( وخلق الإنسان ضعيفاً - أفرأيت اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى -  
هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار  
المتكبر سبحانه الله عما يشركون ) . الحسن والحسين وريحانان . قيل لما أراد  
الخليفة المأمون أن يولى رجلاً القضاء - وصف له يحيى بن أكثم ، فاستحضره ،  
فراه دعم الحلقة ، فاستحضره ، فظن يحيى لنفسه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، سألني  
إن كان القصد علمي ، فسأله فأجابه ، فقلده القضاء .

٤- ما نوع « آل » في الكلمات الآتية :  
النجم . الأعشى . اللائى . اللين . المنصور . العباس . القى . المعز .  
المصحف . الرسول . الرشيد . السنة . الكتاب . الحرم . النابتة .  
٥- عرف الأعداد الآتية بأل :

( سبع ليال وثمانية أيام حسوماً ) . اثنتا عشرة ليلة . مائتان واثنتان وأربعون  
طالباً .

٦- يستشهد التحويون بالآتى في باب المعارف بأداة التعريف : بين نوع  
الاستشهاد ( وليس الذكر كالأنثى - فأرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى فرعون  
الرسول ) .

إذا الملك الجبار صعر خطه                      مشينا إليه بالسيوف نعتابه

ما زال مد عقلت يده إزاله                      فمأ فأكرك خمسة الأشبار

ولقد أمر على التيم يسبسى                      فمضيت ، ثم قلت : لا يعننى

بالله يا غلبات القاع قلن لنا                      ليلائى منكن أم ليلى من البشر

علاز يناديوم النقا رأس زيدكم                      بلبيص ماخى الثفرتين يمتى

### الابتداء<sup>(١)</sup>

(مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَيْرٌ ،  
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى عَنِ أَسَارِ ذَانِ ،  
وَقَسْرٌ ، وَكَسْتُهُمَا النَّثْنُ مَوْقَدٌ يَجُوزُ نَحْوُ : فَعَاذِرُ أَوَّلِ الرُّشْدَةِ )

(١) أطلق الابتداء وأراد به ما يلزمه من المبتدأ وما بعده . وأكثر التصير بالابتداء ليشير إلى أنه العامل في المبتدأ . وقد عرف ابن هشام المبتدأ بقوله : المبتدأ : اسم أو بمنزلة ، مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلة ، مخبر عنه . أو وصف رافع لمكتنى به .

فلاسم نحو : الله ربنا ومحمد نبينا ، والتي بمنزلة نحو : ( وأن تصوموا خير لكم ) ؛ فإن المصدر المنسبك من أن والفعل مبتدأ — أى صومكم خير لكم . والمجرد كما مثلنا ، ونخرج به مثل الفاعل — واسم كان — وخبر إن — والمفعول الأول في باب ظن . والتي بمنزلة نحو : بحسبك درهم ؛ لأن وجود الزائد كلا وجود ، فحسبك مبتدأ مرفوع بضمزة مقطرة منع منها حرف الجر الزائد ، ودرهم خبر . وخبر عنه : نخرج أسماء الأفعال ؛ لأنه لا خبر لها — وإنما لها مرفوع مثل الفعل .

والوصف نحو أقام المحمدان ، والمراد بالوصف : اسم الفاعل — واسم المفعول — والصفة المشبهة — واسم التفضيل — والمنسوب كما سيأتي . ورافع لمكتنى به : نخرج نحو قائم من مثل : أقام أبواه محمد ؛ لأن المرفوع بالوصف غير مكتنى به ، فإليك لو قلت : أقام أبواه وسكت — لم يتم الكلام ؛ لعدم وجود مرجع للتصغير .

(٢) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» فعل الشرط «زيد عاذر» مبتدأ وخبر والجملة مقول القول «من» اسم موصول مفعول لعاذر ، لأنه اسم فاعل ، وقاعله مستتر فيه «اعتذر» الجملة صلة الموصول وفاعل اعتذر يعود على من ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن قلت زيد عاذر من اعتذر — فزيد مبتدأ وعاذر خبر . «وأول مبتدأ» مبتدأ وخبر «والثاني فاعل» مبتدأ وخبر «كذلك» أغنى ، الجملة صفة لفاعل «في» حرف جر لقول محذوف — أى في قوله «أسار ذان» الممثلة للاستفهام «و» «سار» مبتدأ ، «و» «ذان» فاعل «سد سد الخبر» والجملة

ذكر المصنف أن اليتأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل  
 مَدَّ مَدَّ الخير<sup>(١)</sup> ؛ فمثال الأول : « زيدٌ عاذرٌ من احتذر » ، والمراد به :  
 ما لم يكن اليتأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يذكر في القسم الثاني ؛ فزيد :  
 مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومَن احتذر : مفعول لعاذر . ومثال الثاني :  
 « أسارَ ذانِ » ، فالهزمة : للاستفهام ، وصار : مبتدأ ، وذان : فاعل مَدَّ مَدَّ  
 الخير ، وَيُقَاسُ على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وصف اعتمد على  
 استفهام أو نفي — نحو : أقائمُ الزيدان — وماقائمُ الزيدان . فإن لم يعتمد  
 الوصف لم يكن مبتدأ — وهذا ملحق بالصرحين إلا الأخص ، وَرَفَعَ فاعلاً —  
 ظاهراً — كما مثل — أوضميراً منفصلاً نحو : أقائمُ أنما ، وتم الكلام به<sup>(٢)</sup>  
 فإن لم يتم به الكلام — لم يكن مبتدأ نحو : أقائمُ أبواه زيدٌ ؛ فزيد : مبتدأ  
 مؤخر ، وقائم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم . ولا يجوز أن يكون  
 « قائم » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ ؛ إذ لا يقال : : أقائمُ أبواه ،

سمن المبتدأ وفاعله مفعول القول المحذوف . « وقس » أمر فاعله أنت ومفعوله  
 ومتعلقه محذوفان — أى وقس على ذلك ما أشبهه « وكاستفهام » جار ومجرور  
 خبر مقدم « النفي » مبتدأ مؤخر « وقد » حرف تعليل « يجوز » فعل مضارع  
 « نحو » فاعله « فائز » مبتدأ « أولو » فاعل مَدَّ مَدَّ الخير « الرشد » مضاف  
 إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله مفعول قول محذوف — أى نحو قولك فائز . . .  
 الخ . . . .

(١) ليس المراد أن قوله خبراً محذوفاً وهذا مد مسد ، بل المقصود أنه  
 أغنى عن الخبر واكتفى به .

(٢) له : « وتم الكلام به » وقوله قيل : « ورفع فعلاً ظاهراً » —  
 محذوفان على قوله : وهو كل وصف اعتمد . الخ . وعلى ذلك تكون شروط  
 الوصف الذى يرفع فاعلاً ينفي عن الخبر ثلاثة : أن يكون مشتملاً على استفهام  
 أو نفي ، وأن يكون مرفوعاً اسماً ظاهراً — أو ضميراً منفصلاً ، وأن يتم الكلام  
 بالمرغوع المذكور . وفى بعض هذه خلاف كما سيأتى .

فيم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً فلا يقال في — مازيد قائم ولا قاعد — إن قاعد ، مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل<sup>(١)</sup> ، على أن في المسألة خلافاً . ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ، أو بالاسم كقولك : كيف جالس العمران<sup>(٢)</sup> ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل ، أو بالفعل كقولك : ليس قائم الزيدان ؛ فليس : فعل ماض ناقص ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل سدّ سدّ خبر ليس<sup>(٣)</sup> ، وتقول : غير قائم الزيدان ؛ فغير : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سدّ سدّ خبر غير ؛ لأن المعنى : ما قائم الزيدان ؛ فعول « غير قائم » معاملة « ما قائم » ، ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهِ عَدَاكَ ؛ فَأَطْرَحَ اللَّهُوْ وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلْمٍ

(١) بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبراً . ويرى جماعة من النحاة : أنه لا يجوز أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً . فإذا قلت : أسافر أنت ، فيجب أن يكون مسافر خبراً مقلعاً ، وأنت مبتدأ مؤخر . والجمهور على جوازها ؛ لوروده في التصحيح .

(٢) كيف اسم استفهام حال من العمران ، ومثله : من ضارب المحمدان — فن مفعول لضارب ، ومتى ذاهب أخواك — فتي ظرف للذاهب . . وهكذا (٣) المراد : أنه سدّ عن أن يكون لما خبر — لا أنه في محل نصب ، كخبرها .

٣٨ — لم يعرف قاتل هذا البيت .

اللفظ والإعراب : لاه : اسم فاعل من لما يلهو — ومعناه : غافل . عداك : جمع علو . غير : مبتدأ ، لاه : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة الساكنين . عداك : فاعل سدّ سدّ خبر غير ، وهو وإن كان غير وصف — إلا أنه مضاف إلى الوصف ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . ولا تغتر ، لا نهاية وتغتر مجزوم بها . بعارض : متعلق بتغتر . سلم : مضاف إليه من إضافة الصفة للموصوف ( والمعنى ) إن أعداءك غير غافلين —

فغير : مبتدأ ، ولاه : مخفوض بالإضافة ، وَعَلَيْكَ : فاعل يلاهِ ، سَدَّ  
سَدَّ خَيْرَ غَيْر ، ومثله قوله :

٣٩- غَيْرُ مَلُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار  
ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب القاعل ، وقد سَدَّ مَسَخَبَرِ غَيْرِ .  
وقد سأل أبو الفتح بن جني<sup>(١)</sup> وَلَكِنَّهُ عن إعراب هذا البيت : فارتبك  
في إعرابه .

= عنك ولن يتركوك ، فأتارك اللهو واستعد لهم ، ولا تنقر بما يبلون لك من  
مهادة وسلم (والشاهد) في « غير لاه » حيث اعتمد الوصف الذي أغنى مرفوعه  
عن الخبر — على النبي بالاسم وهو « غير » : والوصف وإن كان مخفوضاً لفظاً —  
إلا أنه في قوة المرفوع ؛ لأنه المسند إليه حقيقة فكانه قيل : ما لاه عنك .

٣٩- هو للحسن بن هاني ، المعروف بأبي نواس الشاعر العباسي المشهور  
المتوفى سنة ١٩٨ هـ . وقد أورده الشارح مثلاً لا شاهداً ؛ لأنه ليس ممن يستشهد  
بكلامهم ، ولكن يؤنس به في تقرير القاعلة . وبعد هذا البيت :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَسَقَى عَاشٍ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحْنِ  
اللفظ والإعراب : إعراب صدر هذا البيت بينه الشارح . « ينقضي »  
مضارع فاعله يعود على الزمن والجملة نعت لزمن « بالهم » متعلق بمخوف  
حال من ضمير ينقضي — أي مشوياً بالهم « والحزن » معطوف على الهم .  
(والعني) لست أسفاً على زمن كله هموم وأحزان ، ولا أرجو حياة كهذه  
ملية بالأكلار ، إنما يأسف الإنسان على حياة الأمن والسرور والاستقرار .  
(والشاهد) في قوله « غير مأسوف » ، وهو مثل الشاهد السابق .

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي مولداً ونشأه ، وأبوه جني  
مملوك رومي . كان إماماً في العربية ، ومن أحقق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو  
والصرف . ولم يتكلم أحد في التصريف والإعراب أدق منه كلاماً ، وصنف في  
ذلك كتباً فاق بها على المتعلمين والمتأخرين . قرأ الأدب على أبي علي الفارسي .  
وعاصر المتنبي وناظره ، وكان المتنبي يعجب بذكائه وحطه ، وخطم ابن جني  
عضد الدولة وأولاده ولازمهم ، ومن أشهر مصنفاته : كتاب الخصائص وقد  
طبعت دار الكتب ، واللمع ، وشرح ديوان المتنبي ، وتوفى سنة ٣٩٢ هـ ودفن  
بميتداد في خلافة القادر باقة .

ولمحب البصريين - إلا الأخصش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ  
إلا إذا أحمدا على نفى أو استفهام<sup>(١)</sup> وذهب الأخصش والكوفيون إلى علم  
اشتراط ذلك ؛ فأجازوا « قائم الزيدان » فقام : مبتدأ ، والزيدان :  
فاعل سد مسد الخبر .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد -  
أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نى أو  
استفهام .

وزعم للمصنف أن سيبويه يجهز ذلك على ضعف ، وما ورد منه قوله :  
٤٠- فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي الموثب قال : يالا

(١) أى ولو مقدراً ، نحو : قائم المملدان أم قاعدان ، والراجع أن النى  
والاستفهام شرط للاكتفاء بالمرفوع - لا للعمل ؛ لأن شرط العمل مطلق ،  
الاعتماد ولو على موصوف .

٤٠- هو لزهر بن مسعود الضبي الشاعر الجاهلي في الفخر .  
اللفظ والإعراب : الموثب : من الثوب وهو : ترديد الصوت ، ومنه  
الثوب في الأذان - أى ترجيع الصوت به ليكون أكثر استجابة . وأصل  
الثوب أن يلوح الرجل بثوبه مستصرخاً ليرى يالا ، يريد : يا فلان ،  
فحذف المستغاث به والمستغاث له اختصاراً . « خير » مبتدأ ، نحن : فاعل سد  
مسد الخبر « عند » ظرف مكان متعلق بخير « الناس » مضاف إليه ، ويروى :  
البأس - وهو أنسب بعجز البيت « منكم » متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف  
زمان فيه معنى الشرط « الداعي » فاعل لمخوف يفسره المذكور - أى إذا  
قال الداعي « الموثب » صفة للداعي والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها  
« يالا » يا حرف تداء واللام حرف جر للاستغاث ، وقف عليها بألف الإطلاق  
والخبر مخوف ، والجار والمجرور متعلق بيا ، لقيامها مقام أدعو ، وهو  
مقول القول . ( والمعنى ) نحن عند الناس أفضل منكم إذا نادانا المستغيث  
وقال : يا فلان ، حيث نسرع إلى إجابته بشجاعة وإقدام ( والشاهد ) في  
قوله : فخير نحن ، حيث وقع الوصف وهو خير . مبتدأ رافضاً لفاعل أغنى  
عن الخبر وهو نحن ، من غير أن يعتمد الوصف على نى أو استفهام على  
رأى الأخصش والكوفيين . ولا يجوز أن يكون « خير » خبراً مقملاً عن =

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعل سدَّ سدَّ الخير ، ولم يسبق « خير »  
ننى ولا استفهام . وجعل من هذا قوله :

٤١- خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مَلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

فخير : مبتدأ ، وينو لهب : فاعل سدَّ سدَّ الخير .

• • •

= نحن ؛ لئلا يلزم الفصل بين « أفعل » و « منكم » بأجنبي وهو المبتدأ . وفي  
البيت شاهد على رأى الجمهور من جواز كون مرفوع الوصف المبنى عن الخبر —  
ضميراً بارزاً . أما البصريون فيقولون البيت يجعل « خير » خبراً المحذوف —  
أى نحن خير ، ونحن المذكورة تأكيد للمحذوف ، وعلى ذلك لا شاهد فيه .

٤١- هو لأحد الشعراء الطائيين لم يعرف اسمه .

اللفظ والإعراب : بنو لهب : حى من الأزد مشهورون بزجر الطير وعيافته  
— أى التكهّن بأصواته وأسمائه وطرائق سيره — تقاولا أو تشاوتا « خير »  
مبتدأ وسوغ الابتداء به مع أنه نكرة — عمله فيما بعده « بنو » فاعل سد سد  
الخبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر « لهب » مضاف إليه « فلا »  
الفاء عاطفة أو واقعة فى جواب شرط مقلد — أى إذا كان الأمر كذلك فلا  
« تك » مضارع مجزوم بلا النافية على النون المحذوفة للتخفيف ، واسمها  
مستتر تقديره أنت « ملغياً » خبرها « مقالة » مفعول ملغياً « لهبي » مضاف  
إليه « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده  
والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها وهى جملة  
الشرط ، وجواب الشرط محذوف « مرت » الجملة مفسرة ( والمعنى ) أن بنى  
لهب عاملون مشهورون بخبرتهم بعيفة الطير ، فلا تلغ مقالة أحد منهم فى  
الزجر إذا أخبرك بشئ من ذلك ( والشاهد ) فى قوله : « خير بنو لهب »  
قد استشهد به الكوفيون والأخفش على جواز اكتفاء الوصف بالمرفوع  
بدون اعتماد على ننى أو استفهام . ويرى البصريون أن « خير » خبر مقلد  
« وينو » مبتدأ مؤخر وهو الراجح المشهور . ولا يقال إن « بنو » جمع وخير  
مفرد فلا تطابق بين المبتدأ والخبر ، لأن خير على زنة المصدر يستوى فيه المذكر  
والمؤنث والمثنى والجمع ، ومثل ذلك قوله تعالى : ( والملائكة بعد ذلك ظهير ) =



(وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا كَسْتَقَرُّ<sup>(١)</sup>)  
الوصفُ مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو ثنائية أو جماعاً ، أو  
لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقاً إفراداً — نحو أقائم زيد — جاز فيه وجهان<sup>(٢)</sup> ، أحدهما :  
أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل لمحمد الخير . والثاني : أن  
يكون ما بعده مبتدأ مؤخرأ ، ويكون الوصف خبراً مقلماً ، ومنه قوله  
تعالى : ( أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ ) ؛ فيجوز أن يكون : أراغب  
مبتدأ ، وأنت فاعل سد مسد الخير ، ويحمل<sup>(٣)</sup> أن يكون : أنت مبتدأ  
مؤخرأ ، وأراغب خبراً مقلماً .

= والخلاصة : أن هنالك مذاهب ثلاثة : مذهب البصريين وهو منع الابتداء  
بلاعتقاد ، وهو ما مشى عليه الشارح وهو المشهور . ومذهب الكوفيين  
والأخفش وهو الجواز بلا قيح . ومذهب المصنف وهو الجواز بقيح .  
(١) « والثاني مبتدأ » مبتدأ وخبر « وذا » الواو عاطفة وذا اسم إشارة  
مبتدأ « الوصف » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان « خبر » خبر ذا  
« إن » شرطية « في سوى » متعلق باستقر « الإفراد » مضاف إليه « طبقاً »  
حال من ضمير استقر وجملة استقر فعل الشرط ، والجواب محذوف — أى إن  
استقر الوصف في غير الأفراد مطابقاً لمرفوعه — فالتان مبتدأ ، وليس استقر  
المذكور هو العامل ، بل هو مفسر للمحذوف .

(٢) وكذلك يجوز الوجهان ؛ إذا كان الوصف مما يستوى فيه المکرد  
والثني والجمع ، وكان المرفوع بعده واحداً منها نحو : أقتيل محمد ؟ أجمع  
المحمدان ؟ أصليق المحملون ؟ . ومع جواز الوجهين فالأرجح جعل الوصف  
مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر . وعمل جواز الوجهين إذا لم  
يمنع من أحدهما مانع — وإلا تعين الآخر ؛ ففى مثل : أقام اليوم أخطك —  
يتمتع جعل الوصف خبراً مقلماً ؛ لئلا يلزم عليه الإخبار بالذكر عن الموت  
وهو غير جائز .

(٣) أى في حد ذاته بقطع النظر عن المانع الآتى .

والأول - في هذه الآية - أولى<sup>(١)</sup> ، لأن قوله : « عن لقي » معمول لراغب ، فلا يلزم في الوجه الأول انفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن « أنت » على هذا التفسير - فاعل لراغب ، فليس بأجنبي منه . وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه انفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن « أنت » أجنبي من راغب على هذا التفسير ؛ لأنه مبتدأ ، فليس لراغب عمل فيه لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح . وإن تطابقا تشبیه نحو أقاتمان الزيدان ، أوجماً نحو : أقاتمون الزيدون - فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقلّم ، وهذا معنى قول المصنف : « والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر - إلى آخر البيت » أى : والثاني - وهو ما بعد الوصف - مبتدأ ، والوصف خبر عنه مقلّم عليه ؛ إن تطابقا في غير الأفراد - وهو التشبیه والجمع - هذا على المشهور من لغة العرب . ويجوز على لغة « أكلوني البراغيث » : أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا<sup>(٢)</sup> - وهو قسمان : تمتنع ، وجائز ، كما تقدم - فمثال الممتنع : أقاتمان زيد - وأقاتمون زيد ؛ فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز : أقاتم الزيدان - وأقام الزيدون ، وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ سدّ الخبر<sup>(٣)</sup> .

• • •

(١) الصواب أن يقول : والأول - في هذه الآية - واجب ، للمانع الذي ذكره .

(٢) جواب الشرط مخلوف يدل عليه السياق - أى فحكمه مختلف .

(٣) وتمتنع حينئذ الخبرية ؛ لتلاخيز بالمفرد عن غيره . والخلاصة : امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المتنى والمجموع ؛ لتلاخيز بالمفرد عن غيره . وامتناع القاعلية في تطابقهما تشبیه وجمع تصحيح ؟ لأن الوصف قائم مقام الفعل وهو لا يثنى ولا يجمع . وامتناع الأمرين في عكس هذه الأربعة - إلا على : لغة أكون البراغيث . وجواز الأمرين في التطابق في الأفراد - إلا للمانع .

( وَرَفَعُوا مَبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعَ خَيْرٌ بِالْمَبْتَدَأِ )<sup>(١)</sup>

منهـبُ سيبويه وجمهور البصريين : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ . فالعامل في المبتدأ معنى - وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها - واحترز بغير الزائدة من مثل : « يَحْصِيكَ دِرْهَمٌ » كـ « حَبَسَكَ مَبْتَدَأٌ »<sup>(٢)</sup> ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة . واحترز « بشبهها » من مثل : « رُبُّ رَجُلٍ قَاتِمٌ » ، فرجل : مبتدأ ، وقاتم : خبره ؛ ويدل على ذلك رفع المظوف عليه ، نحو : « رُبُّ رَجُلٍ قَاتِمٌ وَلِمَرْأَةٍ » .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ . وهذا هو منهـب سيبويه رحمه الله .

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنى .

وقيل : للمبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .  
وقيل : ترافعاً ، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ ، رفع الخبر .  
وأعدل هذه للمناهـب سيبويه ، وهذا الخلاف لما لا طائل فيه .

• • •

(١) « مبتدأ » مقول به لرفعوا « بالابتداء » متعلق برفعوا « كذلك » خبر مقدم « رفع » مبتدأ مؤخر « خير » مضاف إليه « بالمبتدأ » متعلق برفع .

(٢) هذا إذا وليتها نكرة كالمثال . فإن وليها معرفة ؛ كـ « حبسك محمد » كانت هي الخبر عند المصنف ؛ لأنها بمعنى كافيك ، اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة ، ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت - إلا في باب الاستفهام وأفضل التفضيل ؛ كـ « كن أبوك ؟ » - وخير منك محمد . وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقاً ؛ لأن الباء لا تزداد في الخبر وإكنى في الإخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها .

(وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ لِلْفَاعِلَةِ ، كَاللهُ بَرٌ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ <sup>(١)</sup> )  
عَرَّفَ الْمَصْنُفُ الْخَبَرَ ، بَلَّغَهُ الْجُزْءَ الْمَكْمُلَ لِلْفَاعِلَةِ . وَيَرُدُّ عَلَيْهِ الْفَاعِلُ ،  
نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ » ، فَيَقْبَلُهُ يَصْلُقُ عَلَى زَيْدٍ أَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ لِلْفَاعِلَةِ . وَقِيلَ  
فِي تَعْرِيفِهِ : إِنَّهُ الْجُزْءُ الْمُنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً ، وَلَا يَرُدُّ الْفَاعِلُ عَلَى  
هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً ، بَلْ يَنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ  
الْقَعْلِ جُمْلَةً . وَتَعْلَاةٌ هَذَا أَنَّهُ عَرَّفَ الْخَبَرَ بِمَا يَوْجَدُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ ،  
وَالْتَّعْرِيفُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُخْتَصّاً بِالْمَعْرُوفِ دُونَ غَيْرِهِ .

( وَمُفْرَداً يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاطِيَةً مَعْنَى الَّتِي سَبَقَتْ لَهُ  
وَلَا تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا ، كَتَطَقَى اللهُ حَسْبِي وَكَفَى <sup>(٢)</sup> )  
يَنْقَسِمُ الْخَبَرُ إِلَى : مُفْرَدٍ ، وَجُمْلَةٍ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْقَرْدِ .  
فَلَمَّا الْجُمْلَةُ ، فَلَمَّا أَنْ تَكُونُ هِيَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى — أَوَّلًا .

(١) « وَالْخَبَرُ » مُبْتَدَأُ « الْجُزْءِ » خَبَرُ « الْمَم » نَعَتْ لَهُ « الْفَاعِلَةُ » مُضَافٌ  
إِلَيْهِ « كَاللهِ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مُبْتَدَأُ « بَرٌ » خَبَرُ  
« وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ » مُبْتَدَأُ وَخَبَرُ وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ ،  
وَالْأَيَادِي : النِّم — جَمْعُ أَيْدٍ ، وَأَيْدٍ — جَمْعُ يَدٍ .

(٢) « وَمُفْرَداً » حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ يَأْتِي الْأَوَّلَى « يَأْتِي » فَعْلٌ مُضَارِعٌ  
وَفَاعِلُهُ عَلَى الْخَبَرِ « وَيَأْتِي » مَعْطُوفٌ عَلَى يَأْتِي الْأَوَّلَى « جُمْلَةً » حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ  
يَأْتِي الثَّانِيَةِ وَسَكَنٌ لِلْوَقْفِ « حَاطِيَةً » نَعَتْ لْجُمْلَةِ « مَعْنَى » مَفْعُولٌ حَاطِيَةً  
« الَّتِي » مُضَافٌ إِلَيْهِ « سَبَقَتْ » مَاضٍ لِلْمَجْهُولِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى جُمْلَةٍ  
وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ .. « وَإِنْ » شَرْطِيَّةٌ « تَكُنْ » فَعْلٌ الشَّرْطِ وَاسْمُهَا  
يَعُودُ عَلَى جُمْلَةٍ « إِيَّاهُ » خَبَرُ تَكُنْ « مَعْنَى » تَمَيِّزٌ أَوْ مَنْصُوبٌ يَنْزِعُ الْخَافِضُ  
« أَكْتَفَى » مَاضٍ فِي عِلٍّ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَفَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى الْخَبَرِ  
« كَتَطَقَى » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، وَنَطَقَى مُبْتَدَأُ أَوَّلِ « اللهُ حَسْبِي »  
مُبْتَدَأُ ثَانٍ وَخَبَرُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْأَوَّلِ « وَكَفَى » مَاضٍ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرٌ تَقْلِيدِيهِ  
هُوَ . وَأَصْلُهُ : وَكَفَى بِهِ ، فَحُذِفَ الْجَارُ فَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ وَاسْتَرُ .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى - فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ<sup>(١)</sup> ، وهنا معنى قوله : « حاوية معنى الذى سيقت له » . والرابط : (أ) إما ضمير<sup>(٢)</sup> يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد قام أبوه ، وقد يكون الضمير مقدراً نحو : السَّحْنُ مَنْوَانٍ يَدْرَهُمْ ، التقدير : منوان منه بدرهم (ب) أو إشارة إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : ( وَلَيْسَ الثَّقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ) في قرعة مَنْ رفع اللباس<sup>(٣)</sup> (ج) أو تكرار المبتدأ بلفظه - وأكثر ما يكون في مواضع التفضيم - كقوله تعالى : ( الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ )<sup>(٤)</sup> و ( الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ) ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : زيد ما زيد (د) أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو : زيد نِعَمَ الرَّجُلِ<sup>(٥)</sup> .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى<sup>(٦)</sup> - لم تحج

(١) ولا بد أيضاً : ألا تكون الجملة نائية ، فلا يجوز : محمد يا أفضل الناس - على أن تكون الجملة خبراً عن محمد . وألا تكون جملة الخبر مصدرية ولكن ، أو بل ، أو حتى .

(٢) أى ولو في جملة أخرى مرتبطة بالأولى ، إما بشرط كمحمد يقوم عمر وإن قام - أو يطف بالفاء ، أو بالواو أو ثم ، كمحمد ماتت هند فورثها - أو وورثها - أو ثم ورثها فيكتفي في الجملتين بضمير واحد .

(٣) أى على أنه مبتدأ أول مضاف إلى الثقوى و ذلك ، مبتدأ ثان و « خير » خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول . ويجوز أن يكون ذلك بدلاً من اللباس أو نعتاً له « وخير » خبر المبتدأ ، وعلى ذلك فلا شاهد في الآية لا نحن بصلحه .

(٤) « الحاقة » مبتدأ ، و « ما » استهامية مبتدأ ثان - صوغه العموم عند الجمهور ، لأنها نكرة « الحاقة » خبرها الجملة خبر الأول ، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه .

(٥) فزيد مبتدأ ، ونعم الرجل خبره ، والرابط بينهما العموم الذى في الرجل الشامل لزيد .

(٦) أى بأن يكون المبتدأ مفرداً في معنى جملة الخبر ، كحديث ، وكلام ، كما مثل .

إلى رابط ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن - إلى آخر البيت ، أى : وإن  
تكن الجملة إياه - أى المبتدأ - فى اللغى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك :  
نُطْقِي<sup>(١)</sup> اللهُ حَسْبِي ؛ فنطقي مبتدأ أول ، والاسم الكريم مبتدأ ثان ، و  
« حَسْبِي » خبر عن المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدأ  
الأول ، واستغنى عن الرابط ؛ لأن قولك : « اللهُ حَسْبِي » - هو معنى  
« نطقي » ، وكذلك : « قَوْلِ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ » .

• • •

( وَالْمُقَرَّدُ الْجَمْدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يَشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ<sup>(٢)</sup> )  
تقدم الكلام فى الخبر إذا كان جملة ، وأما المقرد : فلما أن يكون  
جامداً أو مشتقاً<sup>(٣)</sup> فإن كان جامداً ؛ فذكر المصنف : أنه يكون فارغاً

( ١ ) المراد بالنطق المنطوق به ، وكذلك قولى : أى مقولى . ولا يصلح  
أن يكون معنى الخبر المقرد هو معنى المبتدأ ، سواء واقعه فى اللفظ أم لا ،  
الهم لا إذ دل الخبر على زيادة معنى ليست فى المبتدأ ، فلا يصح نحو :  
والد محمد والد ؛ إلا إذا أريد أنه والد عظيم مثلاً ، ودلت قرينة على ذلك .  
ومن هذا قولم : المال مال - والحرب حرب - والشمس شمس ، وقول  
الشاعر :

بلادٌ كما كُنَّا وكُنَّا نحيا إذا الأهلُ أهلُ والبلادُ بلادُ  
( ٢ ) « والمقرد » مبتدأ « الجامد » نعت له « فارغ » خبر « وإن »  
شرطية يشتق « مضارع مبنى للمجهول مجزوم بإن وثائب الفاعل يعود على  
المقرد دون صفته « فهو » التاء واقعة فى جواب الشرط وهو مبتدأ « ذو »  
اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ « ضمير » مضاف إليه . « مستكن » نعت  
لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط . ويجوز أن يكون  
الجامد مبتدأ ثانياً وفارغ خبره والجملة خبر الأول وقد حذف رابطها ---  
أى منه .

( ٣ ) الجامد هو : ما لم يصح من مصدر للدلالة على متصف به . والمشتق  
ما صيغ من المصدر لذلك .

من الضمير نحو : زيد أخوك . ونصب الكسائي<sup>(١)</sup> والرماني<sup>(٢)</sup> وجماعة - إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عنهم : زيد أخوك هو . وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أولاً ؛ فإن تضمن معناه نحو : زيد أسد - أى شجاع - تحمّل الضمير ، وإن لم يتضمن معناه - لم يتحمل الضمير كما مثّل . وإن كان مشتقاً ؛ فذكر للvensف : أنه يتحمل الضمير نحو : زيد قائم - أى هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل ، كاسم الفاعل - واسم المفعول - والصفة المشبهة - واسم التفضيل ؛ فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات - فلا يتحمل ضميراً ، وذلك ككلمات الآلة ، نحو « مفتاح » فإنه مشتق من « الفتح » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت : هذا مفتاح - لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة « مفعّل » وقُصِدَ به الزمان أو المكان ، كمرمى ؛ فإنه مشتق من الرمى ، ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت : هذا مرمى زيد - تريد مكان رميه أو زمان رميه - كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه . وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرى

---

(١) الكسائي : هو أبو الحسن الإمام على بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، وقد بلغ الغاية فى النحو ، ولقى الخليل وجلس فى حلقاته ، وله مؤلفات كثيرة ، وتوفى هو والإمام محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة - فى يوم واحد سنة ١٨٩ هـ ودفنهما الرشيد وقال حين دفنهما : اليوم دفنت الفقه والنحو . أما الرماني ، فهو : أبو الحسن على بن عيسى الرماني . كان إماماً فى العربية فى طبقة أبى على القارسي ، متفناً فى علوم كثيرة ، وقد أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وقد برع فى النحو حتى قيل : لم ير مثله قط علماً بالنحو وغزارة فى الكلام وكان يمزج النحو بالمطلق . وقد شرح كتاب سيويه ، وصنف كثيراً من الكتب ومات سنة ٢٨٤ هـ فى خلافة القادر بالله .

الفعل - الضمير ؛ إذا لم يرفع ظاهراً ؛ فإن رفعه <sup>(١)</sup> لم يتحمل ضميراً وذلك نحو : زيد قائم غلاماً ؛ فغلاماً مرفوع بقائم ؛ فلا يتحمل ضميراً . وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين - إلا إن أول المشتق . وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ، وكان جارياً مجرى الفعل نحو : زيد منطلق - أى هو ، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً ، نحو : هذا مفتاح - وهذا مرمى زيد .

• • •

(وَأَبْرَزْتُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَسَلَّا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا<sup>(٢)</sup>)

إذا جرى الخبر المشتق على مَنْ هو له - استتر الضمير فيه نحو : زيد قائم - أى هو ، فلو أتيت بعد المشتق به ونحوه وأبرزته فقلت : زيد قائم هو ؛ فقد جُزَّ سيويه فيه وجهين : أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً

(١) أو رفع ضميراً بارزاً مفصلاً : كحمد سائر أنت إليه ، أو متصلاً بمروراً : كالكافر مفضوب عليه ، فالضمير المحرور نائب الفاعل في عمل رفع .

(٢) « وأبرزته » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والضمير البارز مفعوله « مطلقاً » حال من الضمير ، ومعناه : سواء أمنت أليس أم لم تأمنه « حيث » ظرف مكان متعلق بأبرزته « تلا » ماض وفاعله يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة في عمل جر بإضافة حيث إليها « ما » اسم موصول مفعول تلا واقع على مبتدأ « ليس معناه » ليس واسمها ومضاف إليه ، والضمير يعود إلى الخبر « له » متعلق بمحصول الواقع خبراً أليس ، والجملة من ليس ومعمولها صلة « ما » الموصولة . وتقلير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً ، إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ .



للفصير المستتر في « قاتم » ، والثاني أن يكون فاعلا بقاتم<sup>(١)</sup> . هنا إذا جرى على مَنْ هو له .

فإن جرى على غير مَنْ هو له - وهو المراد بهذا البيت - وجب إبراز الضمير<sup>(٢)</sup> سواء أَمِنَ اللبس أو لم يؤمن : فمثال ما أَمِنَ فيه اللبس : زيدٌ هندٌ ضارِبُها هو ، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير : زيدٌ عمروٌ ضارِبُها هو ، فيجب إبراز الضمير في للوضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْنَهُ مطلقاً » ، أى سواء أَمِنَ اللبس أو لم يؤمن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أَمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول - وهو : زيد هند ضاربها هو - فإن شئتَ أتيتَ بهو ، وإن شئتَ لم تأت به . وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني ؛ فإليك لو لم تأت بالضمير - فقلت : زيد عمرو ضاربه - لاحتل أن يكون فاعل الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ، فلما أتيت بالضمير - فقلت : زيد عمرو ضاربه هو - تعين أن يكون « زيد » هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب منهج البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزْنَهُ مطلقاً » يعنى سواء خيف اللبس أو لم يُخَفْ ، واختار في غير هذا الكتاب منهج الكوفيين ، وقد ورد الساع بمنهجهم ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

٤٢- قَوْمِي ذُرَا الْمَسْجِدِ بِأَيْدِيهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكِتَابِهِ ذَلِكَ عَشَانُ وَقَحْطَانُ

(١) هنا الوجه يقتضى أن المستر يمكن إبرازه والتطرق به ، فيجوز زيد قام هو - على القاعلية ، وهنا يخالف ما هو معروف من أن المستر : واجبا كان أو جائزا - لا يتيسر التطرق به وأنهم يستعيرون له لفظ المنفصل تدرييا المتعلمين وتقريبا لهم . ولهذا يوجب غير سيويه الوجه الأول .

(٢) وقد ينقله الظاهره ؛ كزيد عمرو ضاربه زيد .

٤٢ - لم يعرف قاتل هذا البيت .

الله والإعراب : ذرا : جمع ذرة وهى أعلى الشيء . كنه : حقيقة =

التقليد : بَأْتُوها مُم ، فحذف الضمير لأمن اللبس .

• • •

( وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَسْرٍ نَاوِينَ مَعْنَى « كَاتِنٍ » أَوْ « اسْتَقْرَءَ » )

تقدم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر للمصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً<sup>(١)</sup> نحو : زيد عندك - وزيد

= ونهاية عدنان وقحطان : أبوا حين من أحياء العرب ، وكان العدنانيون يسكنون نجماً والحجاز والقحطانيون يسكنون اليمن . « قوى » : مبتدأ أول مضاف إلى ياء المتكلم « ذرا » مبتدأ ثان « المحمد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثاني - جمع بان ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر ، وهو مضاف إلى « ها » وجملة الثاني وخبره خبر الأول ، « وقد علمت » الواو الحال « بكنه » متعلق بعلمت « ذلك » مضاف إليه « عدنان » فاعل علمت . « وقحطان » معطوف عليه ( والمعنى ) إن قوى بنوا أعلى المحمد والعز والشرف ، وقد علمت بحقيقة ذلك جميع العرب من عدنانيين وقحطانيين ( والشاهد ) في بانوها قد جرى الخبر على غير من هو له ، ولم يبرز الضمير العائد إلى القوم ؛ لأمن اللبس على مذهب الكوفيين ، فإن النرا مبنية لابانية ، ولو أبرز لقال - على اللغة القصصى : بانها هم ؛ لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصل معنى أو جمع - وجب تجريد من علامتهما . وعلى غير القصصى : بانوها هم . ومذهب الكوفيين هنا لا يقتصر على الخبر ؛ بل يجوز في الحال والتمت والصفة إذا جرى واحد منها على غير من هو له وأمن اللبس - إبراز الضمير ، وإن كان لا يؤمن وجب الإبراز . أما البصريون فيوجبون الإبراز مطلقاً ، ويرون أن مثل هذا البيت يخالف لقياس فهو عندهم شاذ للضرورة .

(١) « وَأَخْبَرُوا » فعل وقاعل « بظرف » متعلق به « أو » عاطفة « بحرف » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « جر » مضاف إليه « ناوين » حال من الواو في أخبروا ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة « معنى » مفعول ناوين « كاتن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » معطوف على كاتن مقصود لفظه .

(٢) يشترط أن يكون كل واحد منهما تاماً ؛ أى يفهم منه متعلقه المحذوف ، وذلك في حالتين : أن يكون المعلق عاماً نحو : زيد عندك - =

في الدار ، فكل منهما متعلق بمحطوف واجب الحذف<sup>(١)</sup> ، وأجاز قوم - منهم المصنف - أن يكون ذلك للمحطوف اسماً أو فعلاً نحو : « كائن ، أو استقر » ، فإن قلت « كائناً » كان من قبيل الخبر بالمقرد ، وإن قلت « استقر » كان من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمقرد ، وأن كلاهما متعلق بمحطوف ، وذلك للمحطوف اسمٌ فاعل ، التقدير : زيدٌ كائنٌ عندك - أو مستقرٌ عندك - أو في الدار ، وقد نسب هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلاهما متعلق بمحطوف - هو فعل ، والتقدير : زيدٌ مستقرٌ - أو يستقرٌ - عندك ، أو في الدار ، ونُسب هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجمل من قبيل المقرد ، فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن يُجمل من قبيل الجملة ، فيكون التقدير : « استقر » ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف : « ناوين معنى كائن أو استقر »<sup>(٢)</sup> .

ودفع أبو بكر بن السراج<sup>(٣)</sup> إلى أن كلا من الطرف والمجرور قسم = أو في الدار ، أو خاصاً تدل عليه قرينة ، كما إذا قيل لك : محمد مسافر اليوم وإبراهيم غداً . فتقول : بل لإبراهيم اليوم ومحمد غداً . ولا يصح محمد مكاناً - ولا محمد بك ، لعدم التمام .

(١) إنما يجب الحذف إذا كان كوناً عاماً عند الجمهور . أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة . ويجوز الحذف والذكر إذا دلت عليه قرينة .

(٢) اختلف النحاة في الخبر : هل هو المتعلق فقط ؟ أو هو نفس الطرف والمجرور والمجرور ؟ أو هما . الصحيح أن الخبر هو المتعلق وحده ، وأن الطرف أو المجرور والمجرور قيد له . قال ابن هشام : والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما للمحطوف .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري البغدادى النحوى ، كان من أحدث تلاميذ المبرد سناً مع ذكاء وفضلة ، وكان المبرد يقر به إليه . واشتغل بالموسيقى والآداب والشعر . وكان يميل إلى مذهب الكوفيين ، وخالف البصريين في مسائل كثيرة ، وقد شرح كتاب سيبويه ، وله كتب مهمة منها : كتاب الأصول التي جمع فيه أصول العربية ، ومات سنة ٣١٦ هـ .

برأسه ، وليس من قبيل القرد ولا من قبيل الجملة ، نقلَ هذا للذهب  
تلميذه أبو علي القاسمي في الشيرازية<sup>(١)</sup> . والحق خلاف هذا للذهب ،  
وأنه متعلق بمحطوف ، وذلك للمحطوف واجب الحذف ، وقد صرح به  
شلفوا ، كقوله :

٤٣- لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ وَإِنْ يَهْنُ      فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَاتِنُ

وكما يجب حذف عامل الطرف والجار والمجرور - إذا وقعا خيراً -  
كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة ، نحو : مررت برجل عندك - أو في الدار ،  
أو حالا نحو : مررت بزيد عندك - أو في الدار ، أو صلة نحو : جاء الذي

( ١ ) كتاب مخطوط ، يحوى مسائل وبحوثاً في النحو والصرف ، أملاها  
وهو في شيراز فنسبت إليها .

٤٣- لم تقف على قائل هذا الشاهد .

**اللمة والإعراب :** « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة منها :  
السيد ، والعبد ، والخليف ، والناصر . والظاهر أن المراد هنا - الخليف  
« يهن » بالبناء للمعلوم على المختار ، مضارع هان يهون - إذ ذل وجهر ،  
بمحبوحة : بمحبوحة كل شيء - وسطه . الهون : الذل والهوان . « لك » خبر  
مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « إن » شرطية « مولاك » فاعل لمحطوف هو فعل  
الشرط ، يفسره عن المذكور ، وكاف الخطاب مضاف إليه وجواب الشرط  
محطوف - أى إن عز مولاك فلك العز « وإن » شرطية « يهن » فعل الشرط  
وقاعله يعود على مولاك « فأنت » الفاء واقعة في جواب الشرط وأنت مبتدأ  
« لدى » ظرف متعلق بكائن الآتي « بمحبوحة الهون » مضاف إليه « كائن »  
خبر المبتدأ والجملة في محل جزم جواب الشرط ( والمعنى ) إن كان حليفك  
عزيزاً قوياً فلك العزة والقوة ، وإن كان ذليلاً حقيراً فأنت مثله ( الشاهد )  
في قوله « كائن » حيث صرح به . وهو متعلق بالطرف الواقع خيراً - شلفوا  
للضرورة . وجوز ابن جنى إظهار الكون العام ، لأن الذكر هو الأصل ،  
تمسكاً بنحو قوله تعالى : ( قلما رآه مستقراً عنده ) ، وعلى هذا يكون  
ذكره في البيت ليس شاذاً . ويرد عليه بأنه استقرار خاص بمعنى الثبات  
وعلم التحول والاتصال - لا عام بمعنى مطلق الحصول والوجود .

عنك - أو في النار ، لكن يجب في الصلة أن يكون المحطوف فعلاً ،  
التقدير : جاء الذي استقر عنك - أو في النار ، وأما الصفة والحال فمحكما  
حكم الخبر كما تقدم .

• • •

( وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُقَدِّمَ فَأَخْبَرًا<sup>(١)</sup> )  
ظرف للمكان يقع خبراً عن الجثة<sup>(٢)</sup> نحو زيد عنك ، وعن المعنى نحو :  
القتال عنك . وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى : منصوباً أو مجروراً  
بني ، نحو : القتال يوم الجمعة - أو في يوم الجمعة . ولا يقع خبراً عن  
الجثة ، قال المصنف : إلا إذا أفاد<sup>(٣)</sup> نحو : الليلة الأهلاك - والرطب

(١) « ولا » الواو استئنافية ولا نافية « يكون » مضارع ناقص « اسم  
زمان خبراً » اسم يكون ومضاف إليه وخبرها « عن جثة » متعلق بخبرها  
« وإن » شرطية « يقد » فعل الشرط وفاعله يعود إلى كون الخبر اسم زمان  
« فأخبراً » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأخيراً أمر مبني على الفتح  
لاتصاله بنون التوكيد المتقلبة ألفاً للوقف ، والخمسة جواب الشرط في  
عمل جزم .

(٢) المراد بالجثة : الجسم على أي موضع كان ، كجمد ، والشمس ،  
والهلال .

(٣) تتحقق الفائلة بأحد أمور ثلاثة : أن يتخصص اسم الزمان بوصف  
أو إضافة مع جره بني حتماً ، نحن في يوم قاتل - وفي زمن كله عمل وجهاد .  
أو يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، كقول امرئ القيس  
بعد مقتل أبيه : اليوم خر وغداً أمر ، فإن التقدير : اليوم شرب خمر .  
أو يكون اسم الذات مما يشبه اسم المعنى في تجلده وحصوله وقتاً بعد وقت ،  
نحو : الرطب شهري ربيع - واليلة الهلال - والورد أيار . وهذا النوع يجوز  
جره بني قول : الرطب في شهري ربيع - والورد في أيار « وهو اسم شهر  
روي يكون في الربيع يوافق « بشنس » القبطي » وهو ممنوع من الصرف  
للعمية والعجمة . هنا : وإجمال القول أن المراد في الإخبار بالمكان والزمان  
عن الجثة والمعنى - إنما هو على الإفادة ، فإن حصلت فائلة جاز مطلقاً ،  
وإن لم تحصل فائلة من الإخبار بالزمان عن المعنى ، أو بالمكان عن الجثة ،  
أو المعنى نحو : القتال زماناً ، أو زيد مكاناً ، أو القتال مكاناً - امتنع .

شَهْرَي رَجَبٍ ، فَإِن لَمْ يَغْدُ لَمْ يَقَعْ خَبْرًا عَنْ الْجَعَةِ نَحْوُ : زَيْدٌ الْيَوْمَ ، وَإِذَا  
هَذَا ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ لِلصَّنْفِ . وَذَهَبَ غَيْرُ هَؤُلَاءِ إِلَى النَّعْجِ مُطْلَقًا ، فَإِن جَاءَ  
شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَقُولُ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : اللَّيْلَةُ لِلْمَلَالِ - وَالرُّطْبُ شَهْرَي رَجَبٍ ،  
التَّقْدِيرُ : طُلُوعُ الْمَلَالِ اللَّيْلَةَ - وَوَجُودُ الرُّطْبِ شَهْرَي رَجَبٍ . هَذَا مِنْهُ  
جَمْعُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ لِلصَّنْفِ - إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ  
شَفْوَذٍ ، لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ يَقْبَلَ ، كَقَوْلِكَ : نَحْنُ فِي يَوْمٍ طَيِّبٍ - وَفِي شَهْرٍ كَلِمًا  
وَإِذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَإِنْ يُغْدُ فَأَخِيرًا » ، فَإِن لَمْ يَغْدُ امْتَنَعَ ، نَحْوُ :  
زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

• • •

( وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِنَاءُ بِالنَّسْكِ ) مَلَّمْتُ تُغِيدُ ، كَعَنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً  
وَهَلْ قَتَى فَيْسُكُمْ ؟ فَمَا خَلَّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا  
وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ ، وَلَيْقَسَ مَا لَمْ يَقُلْ<sup>(١)</sup>  
الْأَصْلُ فِي الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً<sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً ، لَكِنْ بِشَرَطِ  
أَنْ تَغِيدَ . وَتَحْصُلُ الْقَائِلَةُ بِأَحَدِ أُمُورِ ذِكْرِ الصَّنْفِ مِنْهَا سِتَةٌ :

( ١ ) « وَلَا » نَافِيَةٌ « يَجُوزُ الْإِبْتِنَاءُ » فِعْلٌ ، وَفَاعِلٌ « بِالنَّكْرَةِ » مُتَعَلِّقٌ  
بِالْإِبْتِنَاءِ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ « تَغْدُ » مُجْزُومٌ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى النَّكْرَةِ  
« كَعَنْدَ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، وَعِنْدَ ظَرْفٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ  
مَقْدَمٌ « زَيْدٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « نَمْرَةً » مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ . وَجُمْلَةُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ  
مَقُولُ الْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ « وَهَلْ » حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ « قَتَى » مَبْتَدَأٌ « فَيْسُكُمْ » خَبَرٌ  
« فَمَا » نَافِيَةٌ « خَلَّ لَنَا » مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ « وَرَجُلٌ » مَبْتَدَأٌ « مِنَ الْكِرَامِ » صِفَةٌ  
لِرَجُلٍ « عِنْدَنَا » خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ . « وَرَغْبَةً » مَبْتَدَأٌ « فِي الْخَيْرِ » مُتَعَلِّقٌ بِرَغْبَةٍ « خَيْرٌ »  
خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ « وَعَمَلٌ بِرٍّ » مَبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « يَزِينُ » مُضَارِعٌ فَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى  
عَمَلٍ وَالجُمْلَةُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ « وَلَيْقَسَ » الْإِلَامُ لِلأَمْرِ وَيُقَسُّ مُجْزُومٌ بِهَا « مَا »  
اسْمُ مَوْصُولٍ تَائِبٌ فَاعِلٌ يَقْسُ « لَمْ يَقُلْ » يَقُلْ مُجْزُومٌ بِفِعْلِ تَائِبٍ فَاعِلُهُ  
يَعُودُ عَلَى مَا ، وَالجُمْلَةُ لَا عَمَلَ لَهَا صِلَةٌ .

( ٢ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَهُوَ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ وَالْحُكْمُ عَلَى الْمَجْهُولِ  
الْمُطْلَقِ الْمُتَقَدِّمِ لَا يَقْبَلُ ، لِأَنَّهُ يَوْرَثُ السَّامِعَ حَيْرَةً عَلَى عِلْمِ الْإِسْتِخَاءِ مَا يَأْتِي =

(أحدها) أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور<sup>(١)</sup> نحو :  
في الدار رجلٌ - وعند زيد نَمِرَةٌ<sup>(٢)</sup> ؛ فإن تقدم - وهو غير ظرف ولا جار  
ومجرور - لم يجر نحو : قائم رجلٌ .

(الثاني) أن يتقدم على النكرة استفهام نحو : هل قَتَى فيكم .

(الثالث) أن يتقدم عليها نفي نحو : ما خِلْ لنا<sup>(٣)</sup> .

(الرابع) أن توصف نحو : رجلٌ من الكرام عتقنا<sup>(٤)</sup> .

= بعلمه ، فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ . وإنما لم يشترط ذلك في الفاعل -  
مع أنه محكوم عليه أيضاً ؛ لتقدم حكمه وهو الفعل ، فيقرر مضمونه في ذهن  
السامع ، ويعلم أنه صفة لا بعلمه . ومن هنا يتبين السر في جواز كون مبتدأ  
نكرة إذا تقدم عليه الخبر .

(١) وكذلك إذا كان جملة نحو : قصصك غلامه رجل . فجملة قصصك  
غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر ، والمسوغ تقديم الخبر الجملة .  
ولا بد مع تقديم الخبر وكونه أحد هذه الثلاثة - أن يكون مختصاً يصلح  
للإبتداء به ، فلو قلت : في دار إنسان رجل ، أو عند رجل مال ، أو ولد  
له ولد رجل - لم يصلح لعلم القائلة .

(٢) الفقرة : كساء غطط تلبسه الأعراب وجمعه أعمار .

(٣) إنما كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للإبتداء بها ؛ لأن  
الاستفهام إن كان إنكارياً فهو بمعنى حرف النفي ، وتقدم حرف النفي على  
النكرة يجعلها عامة وعموم النكرة مسوغ للإبتداء لأنه حكم على جميع  
الأفراد ، والممنوع الحكم على فرد مبهم غير معين . وإن كان حقيقياً فكذلك  
لأنه سؤال عن فرد غير معين يطلب تعيينه ، وهذا الفرد شائع فكان السؤال  
عن جميع الأفراد فأشبه العموم . أما تقدم النفي فلائنه يصير النكرة عامة  
وقد حمل عليه الاستفهام .

(٤) يشترط في الوصف أن يكون مخصوصاً للنكرة كالمثال ، أما نحو :  
رجل من الناس عتقنا - فلا يصح لعلم القائلة . والوصف إما لفظي كثال  
الناظم ، أو تقديري - بأن يكون محظوظاً ويقدر ذكره - كقوله تعالى :  
(وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) - أي وطائفة من غيركم بدليل ما قبله ،  
أو معنوي - وهو مالا يكون مذكوراً ولا مقلداً بل تقل عليه صيغة النكرة - =

( الخامس ) أن تكون عاملة<sup>(١)</sup> نحو : رغبةٌ في الخير خيرٌ .

( السادس ) أن تكون مضافة نحو : عملٌ يرّيزينٌ .

هنا مذكّره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنّهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعاً وأكثر من ذلك ، فذكر هذه السّنة المذكورة .

( السابع ) أن تكون شرطاً نحو : مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ .

( الثامن ) أن تكون جواباً نحو أن يقال : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فتقول : رجلٌ ،

التقدير : رجلٌ عندي .

( التاسع ) أن تكون عاملة<sup>(٢)</sup> نحو : كُلُّ يَمُوتُ .

( العاشر ) أن يقصد بها التنويع ، كقوله :

٤٤ - فَاقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لَيْسَتْ ، وَثُوبٌ أَجْرٌ

= كالتصغير في رجيل ؛ لأنه في معنى رجل صغير ، والعجب في « ما » التعجبية فإن مسوغ الابتداء بما - في نحو ما أحسن محمداً مع أنها نكرة - كون المعنى : شيء عظيم حسن محمداً .

( ١ ) سواء كانت عاملة التصب كما مثل ، أو الرفع نحو ضرب المحملان حسن بتقوين ضرب ، لأنه مصدر مبتدأ ، والمحملان فاعل بالمصدر ، وحسن خبر المبتدأ أو الجر نحو : خمس صلوات كتبها الله في اليوم والليلة ، وعمل بر يزين . ومن هنا يقيّن أن ذكر الأمر الخامس يغني عن السادس .

( ٢ ) أي بنفسها ، كما مثل ، وكأسماء الشرط والاستفهام - أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام . نحو ما عمل بضائع - من منكر هذا ؟ وكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم .

٤٤ - قيل هو لامرئ القيس . وقيل لربيعة بن جشعم أحد الشعراء الجاهليين .

اللغة والإعراب : « زحفاً » مصدر بمعنى زاحفاً - حال من التاء في أقبلت ، أو مفعول مطلق مؤكد لمخوف - أي أزحف زحفاً « على الركبتين » متعلق بزحفاً « ثوب » مبتدأ « ليست » الجملة خبر والعائد مخوف - أي ليست ، « وثوب » مبتدأ معطوف على ما قبله « أجر » الجملة خبر كاللتي قبله ( والمعنى ) : أقبلت من عند محبوبتي زاحفاً على ركبتَي ، فلبست أحد -



فقلوه : « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أجر » .  
 ( الحادى عشر ) أن تكون دُعَاء<sup>(١)</sup> نحو : سلامٌ عَلَى إلِ يَلَسِينَ .  
 ( الثانى عشر ) أن يكون فيها معنى التعجب نحو : ما أَحَسَّنَ زيداً<sup>(٢)</sup> .  
 ( الثالث عشر ) أن تكون خُلُقاً من موصوف نحو : مؤمنٌ خيرٌ من كافرٍ .  
 ( الرابع عشر ) أن تكون مصغرةً نحو : رَجِيْلٌ عُنْدُنَا ؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، تقليره : رجلٌ حقيرٌ عُنْدُنَا .

( الخامس عشر ) أن تكون فى معنى المصور نحو : شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ<sup>(٣)</sup> وشيءٌ جاء بك ، التقلير : ما أَمْرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ — وما جاء بك إِلَّا شيءٌ ، على أحد القولين . والقول الثانى أن التقلير : شَرُّ عَظِيمٍ أَمْرٌ ذَا نَابٍ — شيءٌ عظيمٌ جاء بك ؛ فيكون داخلًا فى قِسمٍ مَجازٍ الابتداء به لكونه موصوفاً ؛ لأن الوصف أعمُّ من أن يكون ظاهراً أو مقلداً ، وهو هاهنا مقلد .

( السادس عشر ) أن يقع قبلها ولو الحال ، كقلوه :

٤٥ — سَرِيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ، قَمَدٌ بَدَأَ مُجِيَاكَ — أَخْفَى صَوْرَهُ كُلُّ شَارِقٍ

= ثوبى وصحبت الآخر على الأرض ؛ ليخفى الأثر عن العين . ويروى : نيت بدل لبست ( والشاهد ) فى « ثوب » فى الموضعين ؛ حيث وقع كل منهما مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ ذلك التوزيع . ويعبر عن التوزيع بالتفصيل والتقسيم . وقيل إن المسوغ فى البيت الوصف : لأن نيت وأجر — نعتان للمبتدئين وخبراهما محذوفان . والتقلير : فن أثوابى ثوب منسى ، وثوب مجرور . أو أن هناك نعتين محذوفين ، أى ثوب لى نسيته ، وثوب لى أجره .

( ١ ) بشرط أن يقصد من النكرة الدعاء .

( ٢ ) لأنه بمعنى شيء عظيم حسن زليلاً . وهنا وما يعلله داخلان فى الموضع الرابع كما بينا ، وكذلك الرابع عشر .

( ٣ ) أى شر جبل ذَا النَاب — وهو الكلب — مهراً أى مصوناً . وهنا مثل لظهور أمارات الشر .

٤٥ — لم ينسب هذا الشاهد لقائل .

اللفظ والإعراب : الشارق : الكوكب المشرق — أى الطالع . « سرينا » فعل وفاعل — من السرى بضم السين وهو السير ليلاً « ونجم » الواو الحال ، =

( السابع عشر )<sup>(١)</sup> أن تكون مطوقة على معرفة نحو : زيدٌ ورجلٌ قائمان .  
 ( الثامن عشر ) أن تكون مطوقة على وصف نحو : تيمى ورجلٌ فى الدار .  
 ( التاسع عشر ) أن يُعطف عليها موصوف نحو : رجلٌ وامرأة طويلاً  
 فى الدار .

( العثرون ) أن تكون مُبهمة<sup>(٢)</sup> ، كقول لمرى القيس :

٤٦- مُرْسَمَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ بِدَعَمٍ يَبْتَغِي أَرْبَسَا

= ونجم مبتداً ، قد أضاء ، الجملة خبر ، فذ ، الفاء عاطفة لجملة أخنى ضوءه -  
 على جملة سريتا ، و مذ ، ظرف زمان فى محل نصب بأخنى ، بدا عيناك ،  
 فعل وفاعل والكاف مضاف إليه ، والجملة فى محل جر إضافة ، مذ ، إليها  
 « أخنى ضوءه كل » فعل وفاعل ومفعول « شارق » مضاف إليه . ويجوز  
 جعل « مذ » مبتداً وجملة « أخنى ضوءه » خبر ( والمعنى ) سرنا ليلاً وقد  
 كان هنالك نجم يقضى لنا ويهينا ، فلما ظهر وجهك ستر نوره كل نجم  
 مشرق وكوكب مضى ( والشاهد ) فى « نجم » حيث سوغ الابتلاء به -  
 وهو نكرة - وقوعه فى صدر الجملة الحالية . واعلم أن الممول عليه وقوع  
 النكرة فى صدر الجملة الحالية - وإن لم تكن يواو الحال ، كقول الشاعر :

تَرَكْتُ ضَائِي تَوَدُّ النَّعْبَ رَاحِيَهَا وَأَنهَا لَانْتَرَانِي أَخْسَرَ الْأَبْدِ

النَّعْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُنِيَّةً يَبْدِي  
 فدية مبتداً نكرة ، سوغ الابتلاء به وقوعه فى صدر جملة حالية من ياء  
 المتكلم فى ترانى ، ولم تربط بالواو بل بياء المتكلم من يلى .

( ١ ) هذا والاثنان بعلة - ترجع إلى مسوغ واحد هو العطف ؛ وذلك  
 بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتلاء .

( ٢ ) أى مقصوداً إيهامها ، لأن المتكلم البالغ قد يقصده ، فلا يرد أن  
 إيهام النكرة هو المانع ، فكيف يسوغ ؟

٤٦- هو لامرئ القيس ، قيل : ابن حجر الكتلى الشاعر المشهور ،

وقيل : ابن مالك الحميرى ، من أبيات لأخته لولما :

أَيَا هِنْدُ لَأَتْنِكْحِي بِوَهْمَةٍ عَلَيْهِ عَقِيْقَتُهُ أَحْسَبَا

اللفظ والإعراب : البوهة : الأحق أو الضعيف الطائش . الحقيقة :  
 شعر الرأس الذى يولد به الطفل ، وصيت النسيحة التى تلجج يوم خلق شعر =

( الحادى والمثرون ) أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧- لَوْلَا اضْطِبَارُ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّلَمِ

( الثانى والمثرون ) أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ دَخَبَ غَيْرُ

فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ » (١)

= المولود في اليوم السابع - عقيقة ، باسم ذلك الشعر . ولعله يقصد أنه لا ينتظف . الأحسب : الذى في شعر رأسه شقرة - أو هو الأحمر في سواد . المرسعة : التيمة ، أو المعادة يضعها الإنسان على الرسخ لمنع الحسد والأذى . الأرساخ : جمع رسخ ، وهو المفصل بين الكف والساعد . عسم : إعوجاج ويس في الرسخ . « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر « أرساخه » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق « به » خبر مفعول « عسم » مبتدأ مؤخر « يبتغى » أربنا « فعل وفاعل مستر ومفعول . وهذه الجملة وما قبلها - صفتان لبوهة أيضا ( والمعنى ) لا تزوجى رجلا أحق جاهلا ، يضع الثأم ويحجن عن الحرب ، في رسته أعوجاج ويس ، يبحث عن الأرباب ليتحصن بكمهوبها من الحن . وكانت العرب تزعم أن كعب الأرباب يبعد الحن عن الإنسان ( والشاهد ) في « مرسعة » حيث وقعت مبتدأ وهى نكرة . وقد سوغ الابتلاء بها قصد الإبهام ، والرغبة في عدم التعيين والبيان ؛ تحقيراً للموصوف ، وذلك من مقاصد البلاغ .

٤٧- لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين .

اللفظ والإعراب : مقه : محبة - مصلر ومتى يبق بالكسر فيهما - أى أحب ، والماء عوض عن الواو . استقلت : نهضت وتأنبت ، «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اضطبار » مبتدأ والخبر محذوف وجوباً والجملة شرط لولا « لأودى » اللام واقعة في جواب لولا « أودى » فعل ماض « كل ذى مقه » فاعل ومضاف إليه « لا » ظرف بمعنى حين « مطايهن » فاعل استقلت وهو مضاف إلى الضمير « لظن » متعلق باستقلت ، والجملة في محل جر بإضافة لا إليها ( والمعنى ) لولا الصبر وحسن النفس عن الجزع - هلك كل عجب عند مفارقة أحبابه له ( والشاهد ) جواز الابتلاء بالنكرة وهو « اضطبار » - بعد لولا ، لشبهها بما بعد التنى ، لأن لولا تقتضى انتفاء جوابها قعياً تنى في الجملة .

(١) هنا مثل من أمثال العرب . والعير : الحمار . والرباط : ما تشد

به النابة . يضرب الرضا بالحاضر ، وعلم الأسف على الغائب .

( الثالث والعشرون ) أن تلخل على النكرة لَمْ الابتلاء نحو : لَرَجُلٌ قائمٌ .

( الرابع والعشرون ) أن تكون بعده كَمْ « الخبرية » ، نحو قوله :  
 ٤٨- كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي  
 وقد انتهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً ، ومالم أذكره  
 منها استعظتُهُ ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

• • •

٤٨- هو للفرزدق يهجو جريراً ، من قصيدة مطلعها :

فَبَحَ الْإِثْمَ بَنَى كَلِيبٍ لِهَمٍ لَا يَتَلَوْنَ وَلَا يَتَوْنَ لِحِمَارِ  
 اللغة والإعراب : فدعاء : من القدح وهو اعوجاج في اليد أو الرجل ،  
 حتى لينقلب الكف أو القدم إلى الجانب . والقداء : المرأة التي اعوجت  
 أصابعها من كثرة الحلب - أو رجلها من كثرة المشي وراء الغنم للرعى .  
 عشارى . جمع عشاء وهي التي أتى على وضعها عشرة أشهر . « كم »  
 يجوز أن تكون خبرية بمعنى كثير ، وأن تكون استفهامية للهمك ، وفي  
 الحالتين فهي : إما مبتدأ خبره جملة قد حلبت ، وتكون « عمة » بالجر  
 تمييزاً لها على أنها خبرية ، لأن تمييز الخبرية مجرور - وبالقصب على أنها  
 استفهامية لأن تمييزها منصوب ، و « خالة » مطوقة على عمة « فدعاء »  
 صفة لها ممنوع من الصرف لألف التأنيث المملوذة - وإما أن تكون في محل  
 نصب على الظرفية ويميزها محذوف ، والتقدير : كم وقتاً ، أو مفعولاً مطلقاً ،  
 والمميز محذوف كذلك - أي كم حلبه ، والعامل فيها في الحالتين حلبت .  
 وتكون عمة على هذا بالرفع مبتدأ . و « لك » متعلق بمحذوف نعت لما خبرها  
 جملة قد حلبت « عشارى » مفعول حلبت مضاف إلى ياء المتكلم ( والمعنى )  
 على الإخبار : كثير من عمالك وخالاتك الموجات الأيلى والأرجل من كثرة  
 الحلب والمشي للرعى - قد حلبن على نوقى العشاء - على كره منى - لأنهن  
 لسن أملاً لهذا العمل عتلى . وعلى الهمك : أخبرنى بذلك فقد نسيت  
 ( والشاهد ) « فى عمة » على رواية الرفع ؛ حيث وقع مبتدأ وهو نكرة ،  
 والمسوخ له وقوعه بعد « كم » أو وصفه بما بعده .

(والأصل في الأخبار أن تؤخرا ويجوزوا التقديم إذ لا ضرر<sup>(١)</sup>)

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه ، على مذهبين ؛ فنقول : قائم زيد - وقائم أبوه زيد - وأبوه منطلق زيد - وفي الدار زيد - وعندك عمرو . وقد وقع في كلام بعضهم أن منعب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائر التأخير عند البصريين ، وفيه نظر ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين والكوفيين - على جواز : في داره زيد ؛ فنقل اللع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح ، هكنا قال بعضهم ، وفيه بحث<sup>(٢)</sup> . نعم منع الكوفيون التقديم في مثل : زيد قائم - وزيد قام أبوه - وزيد أبوه منطلق . والحق الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله : « ويجوزوا التقديم إذ لا ضررا » ، فنقول : قائم زيد ؛ ومنه قولهم : « مشنوء من يشنؤك » ، فمن : مبتدأ ، ومشنوء<sup>(٣)</sup> خبر معلق ، وقام أبوه زيد ؛ ومنه قوله :

(١) « والأصل ، مبتدأ » في الأخبار ، متعلق به « أن تؤخرا » أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ . ونائب فاعل تؤخرا يعود على الأخبار ، والألف للإطلاق « ويجوزوا التقديم » فعل وفاعل ومفعول « إذ » ظرف متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضررا » اسمها مبنى على الفتح والألف للإطلاق ، وخبرها محذوف - أي موجود . والحيلة في عمل جر - بإضافة إذا إليها .

(٢) هنا تكرار لقوله : وفيه نظر . وتجوز الكوفيين « في داره زيد » - لا ينهض دليلا على تجويزهم تقديم الخبر على المبتدأ في أية صورة ؛ لجواز أن يكون « زيد » فاعلا بالجار والمجرور ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام لأن الاعتماد ليس شرطا عندهم . والمعروف أن الكوفيين يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ : مفردا كان أو جملة أو جاراً ومجرورا ؛ لاشتغال الخبر على ضمير يعود على المبتدأ ، فلو قدم لزم تقديم التفسير على مرجعه . وهذه الالة موجودة في متعلق الجار والمجرور .

(٣) أي مبنوض . وقول الكوفيون : « مشنوء » مبتدأ ، وما بعده نائب فاعل .

٤٩- قَدْ ثَكَلَتْ أُمُّهُ مِنْ كُنْتَ وَلَجِهِ وَبَكَتْ مُنْتَشِياً فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ  
فمن كنت واجله : مبتدأ مؤخر ، وقد ثَكَلَتْ أُمُّهُ : خبر مقدم ،  
وأبوه منطلق زيد ، ومنه قوله :

٥٠- إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبَوْهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبُ تُصَاهِرُهُ

٤٩- هو لحسان بن ثابت شاعر سيدنا رسول الله ، من قصيدة يرد  
فيها على هجوم الشعراء من قريش وغيرهم - على الرسول ، ومطاعها :  
أُمَيِّى الخَلَابِيْبُ قَدْ عَزَّوْا وَقَدْ كَثُرُوا وابن القرية أُمَيِّى بِيضَةُ الْبَلَدِ  
اللغة والإعراب : الخلابيب : المخادعون الصجرة . ابن القرية : لقب  
حسان ، والقرية أمه . بيضة البلد : التى يجتمع إليه ويقبل قوله . منتشياً :  
عالماً وداخلاً ، برثن الأسد : مخله - وجمعه برائن . « ثكلت أمه » فعل  
وقاعل ومضاف إليه ، والجملة خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ  
مؤخر « كنت واحده » الجملة من كان واسمها وخبرها صلة من « فى برثن »  
متعلق بمنتشياً الواقع حالا من ضمير باتت ، أو من خبرها إن جعلت ناقصة  
( والمعنى ) يصف المخاطب بالشجاعة وقوة البأس ، حتى إن من يلقاه تفقده  
أمه ، ويكون طعماً للأسود متعلقاً بمخالها ( والشاهد ) بينه الشارح وهو  
تقديم الخبر - وهو جملة ثكلت أمه - على المبتدأ وهو « من » الموصولة .  
وإذا أعرب « من » مفعولاً فلا شاهد . والكوفيون يجيزون عود الضمير  
على متأخر لفظاً ورتبة .

٥٠- هو للفرزدق من قصيدة يملح بها الوليد بن عبد الملك .

اللغة والإعراب : محارب : ورد فى علة من قبائل العرب ، ولعله  
يريد : محارب بن فهر بن مالك من قريش . كليب : اسم قبيلة ، وقد  
ورد كذلك فى علة قبائل . « إلى ملك متعلق بقوله أسوق مطبوعاً فى البيت  
قبله « ما » نافية عاملة « وأمه » اسم ما ومضاف إليه « من محارب » خبر  
ما على زيادة من . وجملة « ما » ومعمولها فى محل رفع خبر مقدم « أبوه »  
مبتدأ مؤخر . والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب « ولا » الواو  
عاطفة ولا نافية وجملة ولا كانت .. إلخ - معطوفة على جملة وأمه .

( والمعنى ) يصفه بأنه عريق فى الخلد والنسب ، لا يئاناه أحد فيهما  
( والشاهد ) تقديم الخبر وهو جملة « ما أمه من محارب » ، على المبتدأ  
وهو « أبوه » - خلافاً للكوفيين .

فأبوه : مبتدأ مؤخر ، وما أمه من محارب : خير مقيم .  
ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشَّجَرِي (١) الإجماع من  
البحريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح .  
وقد قلنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

\* \* \*

(فَامَنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُرْآنِ : عُرْفًا ، وَتُكْرًا ، عَادِي بَيَّانٍ  
كَذَا إِذَا مَا الْقِصْلُ كَانَ الْخَبْرًا ، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَصِرًا  
أَوْ كَانَ مُسْتَدًّا : لِذِي لَامٍ ابْتَدَأَ أَوْ لَازِمِ الصَّبْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِلًا) (٢)

(١) هبة الله بن علي أبو السعادات : المعروف بابن الشجرى ،  
نسبة إلى بيت الشجرى من قبل أمه ، وقيل لأنه كان في بيته شجرة وليس  
في البلد غيرها . ولد ببغداد سنة ٤٥٠ هـ ، وكان أوجد زمانه في علم العربية ،  
ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها . متضلعا في الأدب ، وقد  
أقرأ النحو حول سبعين عاما . وله مصنفات كثيرة ، منها : كتاب الأمالي ،  
وكتاب الحاشية — وهو كتاب غريب أحسن فيه ، ضاهى به حاشية أبي تمام  
الطائي . وله في النحو : شرح اللمع لابن جنى ، وما اتفق لفظه واختلف  
معناه : وغير ذلك . وتوفي سنة ٥٤٢ هـ .

(٢) « فامنع » فعل أمر ، والماء العائلة على تقديم الخبر — مفعوله  
« حين » ظرف متعلق بامنع « يستوى الجزآن » الجملة من الفعل والفاعل  
في محل جر بإضافة حين إليها « عرْفًا » تمييز « عادى » حال من الجزآن  
« كذا » متعلق بامنع « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « ما » زائدة  
« الفعل » اسم لكان المحذوفة تفسرها المذكورة ، وخبرها محذوف أيضا  
« كان الخبرا » الجملة من كان ومعمولها مفسرة ، والألف للإطلاق  
« أو » عاطفة « قصد » فعل مبنى للمجهول « استعماله » نائب فاعل مضاف  
إلى الماء « منصرفا » حال من المضاف إليه ، لأن المضاف عامل فيه . « أو »  
عاطفة « كان » فعل ناقص واسمها يعود إلى الخبر « مستدًّا » خبرها « لذى »  
متعلق بمسند « لام ابتداء » مضاف إليه « أو لازم » محذوف على ذى « الصبر »  
مضاف إليه « كن » الكاف جارة لقول محذوف « ومن » اسم استفهام مبتدأ  
« لى » متعلق بمحذوف خبر « منجلا » حال من ضمير الخبر .

ينتمم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر . فأشار بهله الآيات إلى الخبر الواجب التأخير ، ففكر منه خمسة مواضع :

(الأول) أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولامبين للمبتدأ من الخبر نحو : زيد أخوك - وأفضل من زيد أفضل من عمرو ، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قلته قلت : أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد - لكان المقدم مبتدأ<sup>(١)</sup> ، وأنت تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وجد دليل يدل على أن المتكلم خبر جاز ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> ، فيجوز تقدم الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١- بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَيَبْنُونَنَا بَنُوهُنْ أَبْنَاءُ الرُّجَالِ الْأَبَاعِدِ

(١) قيل يجوز جعل كل منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد . وقيل : إن كان أحدهما مشتقاً - فهو المبتدأ تقدم أو تأخر . وقيل إن الأعراف هو المبتدأ تقدم كذلك أو تأخر .

(٢) هذا دليل معنوي ، وقد يكون هناك دليل لفظي نحو : حاضر رجل صالح ، فحاضر خبر ، لتسويغ رجل بالوصف بعده - دون الأول . ٥١- لا يعلم قائله مع شهرته ، ونسبه بعضهم للفرزدق .

اللفظ والإعراب : « بنونا » خبر متقدم مضاف إلى نا « بنو أبناتنا » مبتدأ مؤخر مضاف إلى أبناء المضاف إلى نا « وبناتنا » مبتدأ أول « بنوهن » مبتدأ ثان مضاف إلى ضمير النسوة « أبناء » خبر المبتدأ الثاني مضاف إلى الرجال « الأبعاد » صفة للرجال . وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول . ومعنى البيت واضح ( ولشاهد ) « في بنونا بنو أبناتنا » حيث تقدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف ؛ لوجود القرينة المعنوية ، وهي التشبيه =



فقله : بَنُونًا : خبر مَقْلَم ، وبنو أبنائنا : مبتدأ مؤخر ، لأنَّ للراد الحكم على بنى أبنائهم بَلَّتْهم كبنيتهم ، وليس للراد الحكم على بنيتهم بَلَّتْهم كبنيتهم .

( والثاني ) أن يكون الخبر فِعْلاً رافِعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : زيد قام ، فقام وفاعله المقدر : خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلابد قال قام زيد ، على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، والفعل خبراً مقدماً - بل يكون « زيد » فاعلاً لقام ، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافِعاً لظاهر - نحو : زيد قام أبوه - جاز التقديم ؛ فتقول : قام أبوه زيد ، وقد تقلم ذكر الخلاف في ذلك <sup>(١)</sup> . وكذلك يجوز التقديم ؛ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً نحو : الزيدان قاما ، فيجوز أن تُقْلَم الخبر فتقول : قاما الزيدان ، ويكون « الزيدان » مبتدأ مؤخرًا ، و « قاما » خبراً مقدماً ، وَمَنْعَ ذلك قوم .

وإذا عرَفْتَ هذا فقولُ المصنف : « كنا إذا ما الفعل كان الخبرا » يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعل مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقلم .

( الثالث ) أن يكون الخبر محصوراً بِلَيْتَمَا ، نحو : إنما زيد قائم ، أو بِلَا ، نحو : ما زيد إلا قائم ، وهو المراد بقوله : « أَوْقَصِدُ استعمله منحصرًا » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

= الحقيقى القاضى بأن بنى الأبناء مشبهون بالأبناء لا العكس . ويجوز العكس على ضعف ، ويكون من التشبيه المقلوب للمبالغة ، وإذا لا شاهد فيه .

( ١ ) أى الخلاف بين البصريين والكوفيين حيث جوز البصريون التقديم ومنعه الكوفيون . وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل لضمير المستتر - يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل كذلك ، نحو : الحفل أقيم ، وكذلك بين بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل المستتر ، نحو : البدر هيات . وقد يلتبس =

٢٠-فَيَكْرَبُ هَلْ إِلَّا بِكَ التَّصَرُّ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُتَوَلُّ ؟  
الأصل : وهل المتوَلُّ إلا عليك ؟ ، فقدم الخبر .

( الرابع ) أن يكون خبراً مبتدأً قد دخلت عليه لام الابتداء ، نحو :  
لَزَيْدٌ قائمٌ ، وهو للشارح إليه بقوله : « أو كان مُسْتَنْدًا لذي لام ابتداء » ،  
فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ؛ فلا تقول : قائم لزيد ؛ لأن لام الابتداء  
لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شلوذاً ، كقول الشاعر :

٣٠- خَلِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَدُّهُ يَنْزِلُ الْعُلَمَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَ

= المبتدأ لو تأخر — بالتوكيد نحو : أنا سافرت فلو تأخر المبتدأ الضمير  
لكان توكيداً لفاء ، فيمتنع التقديم خوفاً من الليس .

٥٢ — هو للكتيب بن زيد الأسدي ، من شعراء مضر المعروفين بالتشيع  
لعل وعذاته لبني أمية . وقد كان عالماً بلغات العرب خبيراً بأيامها . وتوفي  
سنة ١٢٦ هـ والبيت من قصيدة من قصائده المعروفة بالهاشميات يمدح بها زيد  
ابن علي ، وأولها :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وهل مُلْبِغٌ بعد الإِسَاقَةِ مُقْبِلٌ ؟  
اللغة والإعراب : « يارب » ، يا حرف تداء « رب » ، منادى منصوب  
بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المحذوفة تخفيفاً « هل » ، حرف استفهام  
إنكارى بمعنى « لا » ، أداة استثناء ملغاة « بك » ، خبر مقدم « النصر »  
مبتدأ مؤخر « يرتجى » ، الجملة حال من النصر . ويجوز أن يكون بك « متعلقاً  
يرتجى » ، وجملة يرتجى خبر المبتدأ عليهم « متعلق يرتجى » عليك « خبر  
مقدم « المول » مبتدأ مؤخر ( والمعنى ) لا يرتجى النصر على الأعداء إلا  
بك باق ، ولا يعتمد في الأمور إلا عليك ( والشاهد ) تقديم الخبر المحصور  
يلاً على المبتدأ شلوذاً في قوله : إلا عليك المول — وفي إلا بك على اعتبار  
أن الحار خبر مقدم . أما على جعل الخبر جملة يرتجى — فلا شاهد فيه .  
٥٣ — قاله غير معروف .

اللغة والإعراب : « خلى » ، خبر مقدم « لَأَنْتَ » ، اللام للابتداء وأنت  
ضمير مبتدأ « ومن » ، الواو للاستئناف « من » ، اسم موصول مبتدأ « جرير  
خاله » ، مبتدأ وخبر ، والجملة صلة الموصول « ينزل » مضارع مجزوم لمشابهة

فَلَأَنْتَ : مبتدأ مؤخر ، وخلق : خبر مقدم .

( الخاص ) أن يكون المبتدأ له صدر الكلام <sup>(١)</sup> ، كاسماء الاستفهام ،

نحو : مَنْ لِي مُنْجِئًا ؟ فمن : مبتدأ ، ولِي : خبر ، ومنجئًا : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » ، فلا تقول : لِي مَنْ مُنْجِئًا .

• • •

( وَنَحْنُ عِنْدَ دِرْهَمٍ ، وَلِي وَطَرٌ ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَلُّمُ الْخَبَرِ  
كَلَّا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ  
كَلَّا إِذَا يَسْتَرْجِبُ التَّصْلِيلَ : كَلَّيْنِ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا ؟ )

= « مَنْ » الموصولة بالشرطية ، وحرك للتخلص من الساكنين ، وقاعله يعود على من « الملاء » مفعول به والجملة خبر المبتدأ وهو من ، ويكرم بالجزم معطوف على ينل ، ويجوز رفعه على الاستئناف — أى وهو يكرم . روى مبنياً للفاعل فيكون الأخوالا مفعوله ، ومبنياً للمجهول فيكون الأخوالا تمييز وإن كان معرفة — على رأى الكوفيين . أو آل فيه زائدة وهو منصوب على نزع الخافض . ومرفوع يكرم فى الحالين عائد على « مَنْ » . ويجوز أن تكون « مَنْ » اسم شرط جازم يحزم فعلين مبتدأ ، وفعل الشرط كان الثانية محذوفة هى واسمها ، وخبرها جملة « جرير خاله » ، والجملة من كان واسمها وخبرها خبر « مَنْ » ويكون ينل مجزوم فى جواب الشرط .

( والمعنى ) لأنت أيها الرجل العظيم خلقى ، ومن كنت خاله ينل الشرف والرفعة ، ويكرم من جهة الأخوال ( والشاهد ) فى قوله خلقى لأنت حيث قدم الخبر على المبتدأ المقرون بلام الابتداء شفوذاً .

(١) إما بنفسه ، كاسم الشرط ، والاستفهام ، و « ما » التعجبية ، و « كم » الجزية — وإما بغيره كالمضاف لواحد مما ذكرنا ، نحو غلام من عندك — وغلام من يقرضه — ومال كم رجل عندك .. الخ .

هذا : ومن ، المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر : أن يكون الخبر مقرونا بالقاء . كالذى يأتينى فله درهم ، أو بالباء الزائدة ، نحو : ما زيد بقائم . أو يكون طلباً كحمد اضربه — والباقي لا تؤله . أو يكون الخبر عن « مذ » أو « منذ » إذا جعلاً مبتدئين معرفتين فى المعنى ، نحو : ماسافرت مذ — أو منذ شهران ، لأن المعنى : زمن انقطاع الرؤية شهران ، أو عن =

وَحَبَّرَ الْمَحْصُورَ قَدْ أَمِنَّا : كَمَا لَنَا إِلَّا حَبَاءُ أَحْمَدًا<sup>(١)</sup>  
أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تعليل الخبر ؛  
فذكر أنه يجب في أربعة مواضع :

( الأول ) أن يكون المبتدأ نكرة ليس لما مُسَوَّغٌ إلا تعلُّمُ الخبر ، والخبر  
ظرف أو جار ومجرور<sup>(٢)</sup> نحو : عندك رجل - وفي الدار امرأة ؛ فيجب  
تعليل الخبر هنا ؛ فلا تقول : رجلٌ عندك - ولا امرأةٌ في الدار . وأجمع

= ضمير الشأن الواقع مبتدأ نحو : ( قل هو الله أحد ) . أو يكون المبتدأ دعاء  
نحو : ( سلام عليكم ) ، أو تالياً لآما نحو : أما محمد فعالم . أو يكون الخبر  
جملة فعلية ماضوية ، والمبتدأ « ما » التعجبية نحو : ما أقدر الله أن يذل  
المتباعلين .

(١) « ونحو » مبتدأ « عندى درهم » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر « ولى  
و طر » مثله « ملتزم » اسم مفعول خبر نحو « فيه » متعلق بملتزم « تقدم »  
نائب فاعل ملتزم « الخبر » مضاف إليه . « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله - أى يلتزم تقدم الخبر التزاما  
كذا الالتزام « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « عاد » ماض فعل الشرط  
« عليه » متعلق بعاد « مضمر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا »  
إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق « بما » متعلق بعاد « به » ،  
عنه « متعلقان بيخبر » ميبأ « حال من ضمير به » يخبر « الجملة صلة ما » .  
وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ الذى يخبر  
بنلك الخبر عنه ، حال كون الخبر ميبأ - أى مفسراً - لذلك الضمير .  
« كذا » إعرابه كسابقه « إذا » ظرف « يستوجب » مضارع فاعله يعود  
إلى الخبر « التصديرا » مفعول يستوجب ، والجملة في محل جر بإضافة  
إذا إليها « كأين » الكاف جارة لقول محذوف و « أين » اسم استفهام خبر  
مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « علته نصيرا » فعل وفاعل ومفعول  
أول وثان لعلم ، والجملة صلة من . « وخبر » مفعول مقدم تقدم  
« المحصور » مضاف إليه « أبدا » ظرف تقدم « كما » الكاف جارة لقول  
محذوف وما نافية « لنا » جار ومجرور خبر مقدم « إلا » ملغاة « اتباع »  
مبتدأ مؤخر « أحمدا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية  
ووزن الفعل ، والألف للإطلاق .  
(٢) أى وجملة نحو : قصصك غلامه رجل .

النحة والعرب على منع ذلك<sup>(١)</sup> . وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي  
مِزْمٍ ، ولي وَطَرٌ - البيت » . فإن كان للتكرة سُوءُ جِازِ الأَمْرانِ ، نحو :  
رجلٌ ظريفٌ عندي - وسعدى رجلٌ ظريفٌ .

( الثاني ) أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو :  
في الدار صاحبها ؛ فصاحبها : مبتدأ ، والضمير للتصل به راجع إلى الدار ،  
وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : صاحبها في الدار ؛  
لثلاثا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً . وهذا مراد المصنف بقوله : « كنا  
إذا عاد عليه مُضْمَرٌ - البيت » ، أي : كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد  
عليه مضمر ، كما يخبر بالخبر عنه - وهو المبتدأ ، فكأنه قال : تقديم الخبر  
إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ . وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ،  
وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك : في الدار صاحبها - إنما هو عائد  
على جزء من الخبر ، لا على الخبر ، فينبغي أن تقلد مضافاً محذوفاً في  
قول المصنف : « عاد عليه » . التقدير : كنا إذا عاد على مُلَابِسِهِ ، ثم  
حُذِفَ المضاف - الذي هو مُلَابِسٌ - وأقيم المضاف إليه - وهو الماء -  
مُقامه ؛ فصار اللفظ : « كنا إذا عاد عليه » . ومثل قولك : في الدار  
صاحبها - قولهم : عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

« أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلَّةٌ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

(١) الكوفيون قاطبة يميزونه كما تقدم .

(٢) على الثمرة خبر مقدم لثلاثا ، وزيداً تمييز لثل - أو حال منه .  
ويجوز رفعه على أنه بيان أو بدل من مثل . و « مثل » - « عرب » - أو مبنى  
على الفتح لإضافته لمبنى .

«٤ - الشاهد لنصيب بن رياح الأكبر ، من شعراء بني أمية ، وكان  
عبداً أسود عفيفاً لم يشب إلا بامرأته . ونسبه بعضهم لمجنون بنى عامر .

اللفظ والإعراب : أهابك : أبلك وأخافك « إجلاً » مفعول لأجله ،  
« وما بك » الواو لحال « ما » نافية « بك » خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر  
« على » متعلق بقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم « عين »  
مضاف إليه « حبيبها » مبتدأ مؤخر مضاف إلى الضمير ( والمعنى ) أخافك =

فحييها : مبتدأ مؤخر ، وعلء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيرها ؛ لأن الضمير للتصل بالابتداء - وهو «ها» - عائد على «عين» ، وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت : حييها ملء عين - عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وقد جرى الخلاف في جواز : «ضرب غلامه زيدا»<sup>(١)</sup> مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يجز خلاف - فيما أعلم - في منع : «صاحبها في الدار» فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل . والفرق بينهما : أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير - اشتركا في العامل في مسألة «ضرب غلامه زيدا» ، بخلاف مسألة «في الدار صاحبها» ؛ فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير - مختلف .

( الثالث ) أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله : «كذا إذا يستوجب التصغير» نحو : أين زيد ؟ فزيد : مبتدأ مؤخر ، وأين : خبر مقدم ، ولا يؤخر ؛ فلا تقول : زيد أين ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام . وكذلك : أين من علمته نصيراً ؟ فلين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، وعلمته نصيراً : صلة من<sup>(٢)</sup> .

( الرابع ) أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : إنما في الدار زيد - وما في الدار إلا زيد ، ومثله : ما لنا إلا أتباع أحمد<sup>(٣)</sup> .

= مهابة منك وإعظاماً لقدرك لا لسلطان لك على ، ولكن العين تتلوه بمن تحبه فتحصل المهابة ( والشاهد ) وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في ملء عين حييها ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه ، ولو قدمت المبتدأ - مع أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل به ، على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع .

- ( ١ ) مثله كل كلام فيه ضمير متصل بفاعل متقدم ، وعائد على مفعول متأخر .
- ( ٢ ) وكذلك إذا كان الخبر مضافاً إلى اسم استفهام نحو : ملك من السيارة ؟
- ( ٣ ) ومن المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر : أن يكون لفظه «كم» الخبرية نحو : كم يوم غيابك . أو يكون المبتدأ مقروناً بقاء الجزاء نحو : أما عنك فالأمل . أو يكون قد ورد متعلماً في مثل عربي نحو : في كل واد ثعلبة ، لأن الأمثال لا تغير مطلقاً .. إلخ .

( وَحُفْتُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ ، بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا ؟ )

وفي جواب : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ مُتَّخِفٌ زَيْدٌ اسْتَفْنَى عَنْهُ إِذْ عَرَفَ (١)

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل : جوازاً أو وجوباً ،

لذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً ، فمثال حذف الخبر أن يقال :

مَنْ عِنْدَكُمَا ؟ فتقول : زيد ، التقلير : زيد عندنا ، ومثله - في رأي - (٢) :

خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ ، التقلير : فإذا السبع حاضر ، قال الشاعر :

٥٥ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُتَخَلِّفٌ

التقلير : نحن بما عندنا راضون .

(١) « وحفط » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « يعلم » الجملة

من الفعل ونائب الفاعل صلة ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة

« ما » مصلية . وهي وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف - أي

كقولك ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف - أي وذلك كائن كقولك

« زيد » مبتدأ وخبره محذوف - أي عندنا « بعد » ظرف متعلق بقول « من »

اسم استفهام مبتدأ « عندكما » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وضمير

المخاطب مضاف إليه والميم حرف عماد ، والألف للثنية . « وفي جواب »

متعلق بقل « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقلّم

« زيد » مبتدأ مؤخر والجملة في محل جر بإضافة جواب إليها ؛ لأنه مقصود

لفظها « دنف » خبر لمبتدأ محذوف - أي زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل

« زيد » مبتدأ « عنه » نائب فاعل استغنى ، والجملة خبر المبتدأ « إذ »

ظرف متعلق باستغنى أو للتعليل « عرف » مبني للمجهول ونائب الفاعل

يعود على زيد . والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها .

(٢) هو رأي من يقول : إن إذا الصجائية حرف ، فيكون الاسم المرفوع

بعدها مبتدأ خبره محذوف . وقيل إنها ظرف زمان أو مكان ، وعلى ذلك

فهي اسم وتعرب خبراً مقلماً ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر .

والتقلير : خرجت في وقت خروجي - أو في مكان خروجي .. الأسد .

وعلى هذا الرأي بشقيه فلا حذف .

٥٥ - لقيس بن الخطيم أحد الشعراء المخضرمين ، وقيل لعمر بن امرئ

القيس الخزرجي .

اللمة والإعراب : « نحن » ضمير متصل مبتدأ وخبره محذوف دل عليه =

ومثال حلف المبتدأ أن يقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيح ، أى : هو صحيح .

وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت : زيد عندنا ، وهو صحيح .

ومثله قوله تعالى : ( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ) - أى : من عمل صالحاً فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها .

قيل : وقد يحذف الجزآن - أعنى المبتدأ والخبر - للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : ( وَاللّٰهِي يَشْنُ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ كَرَبْتُمْ فَعَلَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللّٰهِي لَمْ يَحْضَنْ ) - أى : فعَلَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر ، فحذف المبتدأ والخبر - وهو « فعَلَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر » - لدلالة ما قبله عليه ، وإما حذفاً لوقوعهما موقع مفرد . والظاهر أن المحطوف مفرد ، والتقليير : واللاهي لم يحضن كذلك . وقوله <sup>(١)</sup> : ( واللاهي لم يحضن ) - معطوف على ( واللاهي يشن ) . والأولى أن يُمثَّلَ بنحو قولك : « نعم » - في جواب « أزيد قائم ؟ » إذ التقليير : نعم زيد قائم .

( وَيَعْدَ لَوْلَا غَلْبًا حَلَفَ الْخَبَرُ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ  
وَيَعْدَ وَلَوْ عَيَّنَتْ مَقْهُومَ مَسَحَ كَيْثُلٍ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ )

كما بعده - أى راضون « بما » جار ومجرور متعلق بملك الخبر المحطوف ، وما موصولة « عندنا » ظرف متعلق بمحطوف صلة ما « وأنت » مبتدأ « بما عندك » مثل بما عندنا متعلق براض الواقع خبراً لأن « والرأى مختلف » مبتدأ وخبر ، والواو عاطفة أو الحال ( والمعنى ) نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك ، والرأى يفتتا مختلف ؛ لأن كلا له عقله وتفكيره ( والشاهد ) في قوله « نحن » حيث حذف خبره اختصاراً لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه . وهذا قليل ؛ لأن الأكثر والثالب - الحلف من الثاني لدلالة الأول عليه .

(١) الأولى الصير بأو ، لأن هذا احتمال ثالث في الآية .



وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَسْبًا عَنِ النَّاسِ خَيْرُهُ قَدْ أَصْمَرَ  
كَضْرِي الْعَبْدَ مَيْتًا ، وَأَتَمُّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مُتَوَلًّا بِالْحَكَمِ<sup>(١)</sup>  
حاصل ما في هذه الأبيات : أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :  
( الأول ) أن يكون خبراً مبتدأ بعد « لَوْلَا » ، نحو : لولا زيد لأنتك ،  
التقلير : لولا زيد موجود لأنتك واحترز بقوله : « غالباً » — عما ورد ذكره  
فيه شفوذاً ، كقوله :

٦- لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلَقْتَ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالْقَالِيدِ

(١) « وبعد » ظرف متعلق بخم « لولا » مضاف إليه مقصود لفظه  
« غالباً » منصوب على نزع الخافض ، « حذف الخبر » مبتدأ ومضاف إليه  
« حتم » خبر المبتدأ « وفي نص » متعلق باستقر « يمين » مضاف إليه من إضافة  
الصفة للموصوف « ذا » اسم إشارة مبتدأ « استقر » فاعله مستر يعود إلى  
ذا ، والجملة خبر ، « وبعد » ظرف متعلق باستقر المتقدم « واو » مضاف  
إليه « مفهوم » مفعول عيت « مع » مضاف إليه مقصود لفظه ، والجملة  
صفة لواو « كئل » الكاف زائدة ، ومثل خبر محذوف — أى وفلك مثل  
« كل صانع » مبتدأ ومضاف إليه « وما » الواو عاطفة « ما » اسم موصول  
معطوف على كل « صنع » الجملة صلة الموصول . ويجوز أن تكون « ما »  
حرفاً مصدرياً وهي ومخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وخبر  
المبتدأ محذوف وجوباً . « وقبل » ظرف متعلق باستقر أيضاً « حال » مضاف  
إليه « لا يكون خبراً » الجملة من يكون ومعمولها صفة الحال « عن الناس »  
متعلق بخبراً « خبره » مبتدأ ومضاف إليه « قد أصمرا » الجملة من الفعل  
ونائب الفاعل خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر صلة النى . « كضري »  
الكاف جارة لقول محذوف ، « وضري » مبتدأ مضاف إلى ياء التكلم ، وهي  
فاعل المصدر « العبد » مفعوله « ميتها » حال من فاعل كان المحذوفة العائد  
على العبد ، وخبر المبتدأ محذوف « وأتم » اسم تفضيل مبتدأ « تبينى » مضاف  
إليه ، وياء التكلم مضاف إليه ، وهي فاعل المصدر « الحق » مفعوله « متولاً »  
أى مرتبطاً ومتعلقاً — حال من فاعل كان المحذوفة ، العائد على الحق « بالحكم »  
متعلق بمتولاً ، وخبر المبتدأ محذوف .

٥٦ — هو لأبي عطاء السدي مولى بنى أسد ، من غرضى الدولتين :  
الأموية والعباسية ، من قصيدة يملح بها ابن زيد بن عمر بن هيرة ، وقوله : =

فعمر : مبتدأ ، وقبله : خبر .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحلف بعد «لولا» واجب إلا قليلا— هو طريقة لبعض النحويين . والطريقة الثانية : أن الحلف واجب دائماً ، وأن ماورد من ذلك بغير حلف فى الظاهر — مؤول<sup>(١)</sup> .  
والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كَوْنًا مطلقاً ، أو كوناً مقيداً ؛ فإن كان كوناً مطلقاً وجب حلفه<sup>(٢)</sup> نحو : لولا زيد لكان كذا — أى : لولا زيد موجود، وإن كان كَوْنًا مقيداً ؛ فلما أن يدل عليه دليل — أو لا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو : لولا زيد مخبرٌ إلى ما أتيتُ ، وإن دل عليه دليلُ جاز إثباته وحلفه ، نحو أن يقال : هل زيد محسن إليك ؟

= أمّا أبوك فَعَيْنُ الْجُودِ تَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ  
اللغة والإعراب : معد : هو أبو العرب — معد بن عدنان . المقاليد : جمع لا مفرد له من لفظه ، وقيل : مفردة مقلد كبير — وإقليد ، وهو مفتاح يشبه المنجل وقد كنى بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة ، «لولا» حرف امتناع لوجود «أبوك» مبتدأ مضاف إلى الكاف والخبر عنف وجوباً ، «ولولا» معطوفة على «لولا» الأولى «قبله» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «عمر» مبتدأ مؤخر «ألفت إليك» الجملة جواب لولا لأعمل لها ( والمعنى ) لولا أبوك وجئت وما كانا عليه من الجور والظلم — تلخص لك العرب وسلموك زمام أمرهم ؛ لكفائتك وعظم قترك . ( والشاهد ) فى «لولا قبله عمر» ؛ حيث أظهر خبر المبتدأ بعد لولا شذوذاً ؛ ذلك لأنه قد عوض عن الخبر بجملة الجواب ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه .  
( ١ ) الفرق بين هذه الطريقة وما قبلها : أن ذكر الخبر فى الأولى قليل ، وفى هذه شاذ ، إن لم يمكن تأويله ، وينبغى حمل قول المصنف «غالباً» — على حالات لولا ، وأغلب حالاتها أن يليها كون عام .

( ٢ ) أما حلفه فاعلم به ، وأما وجوب ذلك فلأن جوابها عوض عنه ولا يجمع بينهما كما سلف . والفرق بين الكون المطلق والمقيد : أنه إذا امتنع الجواب لمجرد وجود المبتدأ — فالخبر كون مطلق ، وإذا كان امتناع الجواب لأمر زائد على وجود المبتدأ — فالخبر كون مقيد .

فتقول : لولا زيد لملكتم — أى : لولا زيد محسن إلى ، فإن شئت حلفت  
الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه ، قول أبي العلاء المَعْرَى :

٥٧- يُلَيِّبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْعَمْدُ يَمْسِكُهُ لَسَالًا

وقد اختار للصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

(الموضع الثالث) أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين<sup>(١)</sup> نحو : لَعَمْرُكَ  
لَأَقْلَنَنَّ ، التقلير : لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ،  
ولا يجوز التصريح به .

قيل : ومثله : يَمِينُ اللَّهِ لَأَقْلَنَنَّ ، التقلير : يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي . وهذا  
لا يتعين أن يكون المظوف فيه خيراً ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقلير :  
قَسَمِي يَمِينُ اللَّهِ ، بخلاف « لَعَمْرُكَ » ، فإن المظوف معه يتعين أن يكون  
٥٧- هو لأبي العلاء أحمد بن عبد الله التتوخي المعري ، نادرة زمانه  
حفظاً ودكاء ، من أبرع وأحكم شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ،  
توفي سنة ٤٤٩ . وشعره لا يحتاج به ، ولكن جرىء به للتشثيل . وهذا البيت  
يصف فيه سيفاً معلوماً .

اللفظة والإعراب : غضب : هو السيف القاطع « فلولا » حرف امتناع  
لوجود « التمذ » مبتدأ « يمسكه » مضارع والفاعل يعود إلى التمذ وضمير  
الغائب مفعوله عائد إلى الغضب ، والجملة خبر المبتدأ « لسالا » اللام واقعة  
في جواب لولا وفاعل سالا يعود على الغضب ، والألف للإطلاق . والجملة  
لا محل لها جواب لولا ( والمعنى ) تنوب السيوف القواطع وتسيل في  
أغادها — فرعاً وفرعاً من هذا السيف ، ولولا أن أعماحها تمسكها وتمنعها  
من السيلان — لسالت على الأرض من الرعب والفرع . والتشثيل في « ولولا  
التمذ يمسكه » حيث ذكر الخبر وهو يمسكه بعد لولا ؛ لأن الإمساك كون  
خاص دل عليه دليل وهو المبتدأ ، لأن شأن التمذ الإمساك . والجمهور  
على وجوب الحذف .

(١) المراد أن يطلب استعماله فيه ولا يستعمل في غيره إلا بقرينة .

(٢) إنما لم يكن نصاً في القسم ، لاستعماله في غيره كثيراً ، كعهد الله يجب  
الوفاء به ( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ) ، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر  
القسم عليه ، بخلاف عَمْرُكَ ؛ فإن استعماله غالب في القسم ، ولا يفهم منه  
غيره إلا بقرينة .

خبراً ؛ لأنَّ لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحققها الدخول على المبتدأ ؛ فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو : عهد الله لأفعلن ، التقلير : عهد الله على ؛ فعهد الله : مبتدأ ، وعلى : خبره ، ولك إثباته وحققه .

( للموضع الثالث ) أن يقع بعد المبتدأ وأو هي نص في المية <sup>(١)</sup> نحو : كلُّ رجلٍ وضيعة <sup>(٢)</sup> ، فكل : مبتدأ ، وقوله « وضيعة » - معطوف على كل ، والخبر معطوف ، والتقلير : كلُّ رجلٍ وضيعة مقترنان ، ويُقتر بالخبر بعد ولو المية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقلير الخبر ؛ لأنَّ معنى : كل رجل وضيعة - كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقلير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح ؛ فإن لم تكن الواو نصاً في المية لم يحذف الخبر وجوباً <sup>(٣)</sup> نحو : زيد وعمرو قثمان .

( للموضع الرابع ) أن يكون المبتدأ مصلراً ، ويعد حال سكت مسد الخبر <sup>(٤)</sup> . وهي لاتصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسد الحال مسكه ، وذلك نحو : ضربني العبدُ مسيئاً ؛ فضربي : مبتدأ ، والعبد : معمول له ، ومسيئاً : حال سكت مسد الخبر معطوف وجوباً ، والتقلير : ضربني العبد إذا كان مسيئاً - إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت الماضي

( ١ ) أى ظاهرة فيها مع كونها للعطف ، ومعنى المية هنا : مشاركة ما بعد الواو لما قبلها في أمر ، بحيث يجتمعان فيه . وعلامتها : أن يصح حذفها ، ووضع كلمة « مع » مكانها ولا يتغير المعنى . وهي غير التي ينصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه .

( ٢ ) الضيعة : الحرقه ، وسميت بذلك لأن تركها يضييعها وصاحبها . وتطلق أيضاً على القمار .

( ٣ ) بل يحذف جوازاً إن دل عليه دليل ، وإلا وجب ذكره .

( ٤ ) سواء كانت هذه الحال مفردة كما مثل ، أو ظرفاً كضربي العبد مع نمرده ، أو جملة كالخديث : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » .

فالتقدير : ضربى العبد إذا كان مسياً ، فمسياً : حال من الضمير المستتر فى « كان » ، المقر بالعبد<sup>(١)</sup> ، و « إذا كان » أو « إذ كان » - ظرف زمان نائب عن الخير .

وتنبه المصنف بقوله : « وقبل حال » - على أن الخير للخطوف مُقدر قبل الحال التى سَلَتْ مَسَدُ الخير ، كما تقدم تقريره .

واحرز بقوله : « لا يكون خيراً » - عن الحال التى تصلح أن تكون خيراً عن المبتدأ المذكور ، نحو : ما حكى الأخفش - رحمه الله - من قولهم : زيد قائماً ؛ فزيد : مبتدأ ، والخير مطوف ، والتقدير : ثَبِتَ قائماً . وهذه الحال تصلح أن تكون خيراً ؛ فتقول : زيد قائم ؛ فلا يكون الخير واجب الحلف<sup>(٢)</sup> - بخلاف : ضربى العبد مسياً ؛ فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خيراً عن المبتدأ الذى قبلها ؛ فلاتقول : ضربى العبد مسياً ؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مسياً .

والتنصاف إلى هذا المصنوع حكاه كحكم المصنف<sup>(٣)</sup> نحو : « ... أتم . تبينى الحق منوطاً بالحكم » ، فأتَم : مبتدأ ، وتبينى : مضاف إليه ، والحق : مفعول لتبينى ، ومنوطاً : حال سَلَتْ مَسَدُ خير أتم ، والتقدير : أتم تبينى الحق إذا كان - أو إذ كان - منوطاً بالحكم .

ولم يذكر المصنف الواضع التى يُحلف فيها المبتدأ وجرياً ، وقد عُلِّها فى غير هذا الكتاب أربعة<sup>(٤)</sup> :

(١) وإنما لم يجعل حالاً من معمول المصنوع - وهو العبد نفسه العائد إليه الضمير ؛ لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيقدم عليها حيثنذ على الخبر ، فلا تسد مسده لعلم وقوعها فى محله ، فيفتقر إلى تقدير خبر . ولم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا حالاً - لوقوع الجملة الاسمية . مقرونة بالولو موقعه ، كالحديث واليت المذكورين ، وهى لا تكون خيراً لها .

(٢) أى يل يجب ذكره ، وما حكاه الأخفش شاذ .

(٣) سواء كان صريحاً كما مثل ، أو مؤولاً نحو : أخطب ما يكون محمد قائماً - أى أخطب أكرامه إذا كان - أو إذ كان - قائماً .

(٤) يزداد عليها : إذا كان الاسم المرفوع بعد « لاسمياً » مبتدأ ، سواء -

( الأول ) التَّمْتُ المَقْطُوعُ إِلَى الرَّفْعِ : فِي مَلَح ، نَحْوُ : مَرُوتُ بَزِيدِ الْكَرِيمِ — أَوْ ذِم ، نَحْوُ : مَرُوتُ بَزِيدِ الْخَبِيثِ — أَوْ تَرْحُمَ ، نَحْوُ : مَرُوتُ بَزِيدِ الْيَسْكِينِ ؛ فَالْمَبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ وَنَحْوِهَا وَجُوباً ، وَالتَّقْدِيرُ : هُوَ الْكَرِيمُ — وَهُوَ الْخَبِيثُ — وَهُوَ الْيَسْكِينُ <sup>(١)</sup> .

( الموضع الثاني ) أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَخْصُوصٌ نِعَمَ أَوْ هَيْئَةً <sup>(٢)</sup> نَحْوُ : نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ — وَيَشْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو ؛ فزَيْدٌ وَعَمْرُو : خَبْرَانِ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَجُوباً ، وَالتَّقْدِيرُ ؛ هُوَ زَيْدٌ ؛ أَيْ لِلْمَلُوحِ زَيْدٌ ، وَهُوَ عَمْرُو — أَيْ لِلْمَعْنُومِ عَمْرُو .

( الموضع الثالث ) مَا حَكَّى الْقَارِئُ مِنْ كَلَامِهِمْ : فِي ذَقْنِي لَأَقْلَنَ ؛ فَنَقِي : خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَاجِبِ الْخُفِّ ، وَالتَّقْدِيرُ : فِي ذَقْنِي يَمِينٌ . وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، وَهُوَ مَا كَانَ الْخَبَرُ فِيهِ صَرِيحاً فِي الْقَسَمِ <sup>(٣)</sup>

= كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ : وَلَا سِيَا يَوْمٍ — أَوْ مَعْرِفَةً نَحْوُ : أَحَبُّ الْعُلَمَاءِ وَلَا سِيَا الصَّالِحِ مِنْهُمْ . وَمَا بَعْدَ الْمَصْدَرِ النَّاتِبِ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ الَّذِي يَتَّبِعُ فَاعِلُهُ أَوْ مَفْعُولُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ : بِؤْساً لَكَ ، وَبَعْداً وَتَعْساً ، وَصَحْقاً ؛ أَيْ بِؤْسٌ وَيَبْغِدُ وَتَعَسٌ وَصَحَقٌ — هَذَا الدِّعَاءُ لَكَ ، وَنَحْوُ سَقِيّاً لَكَ وَرَعِيّاً — أَيْ اسْقِ بِأَقْلَمٍ سَقِيّاً وَارْعَ بِأَقْلَمٍ رَعِيّاً — هَذَا الدِّعَاءُ لَكَ . فَهَذَا لَكَ ، فِي الْأَمْثَلَةِ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَجُوباً . وَلَمْ يَتَّعَلَقِ الْجَارُ بِالْمَصْدَرِ فِي بِؤْساً وَبَعْداً وَتَعْساً وَصَحْقاً ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِاللَّامِ يَكُونُ إِلَى الْمَفْعُولِ لَا إِلَى الْفَاعِلِ . أَمَا فِي سَقِيّاً وَرَعِيّاً ، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ وَجُودُ خَطَائِنِ لَاحْتِاجِهِنَّ لِمُخْتَلِفِينَ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ . وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْمَصْدَرُ نَاتِباً عَنْ فِعْلِ غَيْرِ الْأَمْرِ ؛ كَشَكَرَا لَكَ كَثِيراً — أَيْ أَشْكُرُ لَكَ شُكْرًا ، أَوْ كَانَ الْمَجْرُورُ اسْمًا ظَاهِرًا ، أَوْ ضَمِيرًا غَيْرَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، كَسَقِيّاً لِمُحَمَّدٍ ، وَرَعِيّاً لَهُ — لَمْ يَتِمَّتْ جَعْلُ الْجَارِ مُتَّعِلًا بِالْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ حِينَئِذٍ يَصِيرُ جُمْلَةً وَاحِدَةً .

( ١ ) إِنَّمَا وَجِبَ الْخُفِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِنَتْنِيهِ عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِالْمَعْنُوتِ أَوْ لِلإِشْعَارِ بِإِنْشَاءِ الْمَلَحِ ، أَوْ الذِّمِّ ، أَوْ التَّرْحِمِ .

( ٢ ) الْمُرَادُ : الْمَخْصُوصُ الْمَوْخَرُ عَنْهُمَا كَمَا مَثَلُ ، أَمَا الْمُتَقَلِّمُ كَزَيْدٍ نِعَمَ الرَّجُلِ — فَهُوَ مَبْتَدَأٌ خَبَرَهُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ ، وَالرَّابِطُ الْعُمُومُ كَمَا تَقْلَمُ ، وَمِثْلُ نِعَمَ وَيَشْسَ مَا شَاكِلُهُمَا فِي الْمَلَحِ وَالذِّمِّ ؛ كَحَبِّ — وَسَاءَ .

( ٣ ) صَرَّاحُهُ تَحَقُّقُ بَأَنَ يَكُونُ مَطْلُوباً فِي الْعَرَفِ أَنَّهُ يَمِينٌ ؛ وَإِنَّمَا وَجِبَ الْخُفِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؛ لِلدَّلَالَةِ الْجَوَابِ عَلَى الْخُفُوفِ ، وَسَاءَ مَعْلَهُ ، لَوْ جُوبَ تَأَخَّرَهُ .

(الوضع الرابع) أن يكون الخبر مصدرًا ذاتيًا متاب الفعل ، نحو :  
صَبْرٌ جَمِيلٌ ، التقدير : صبرى صبر جميل ؛ فصبرى : مبتدأ ، وصبر  
جميل : خبره ، ثم حُفَّ البتأ - الذى هو « صبرى » - وجوباً .

(وَأَخْبِرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُرًّا) (١)

اتخلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ،  
نحو : زيد قائم ضاحك ؛ فذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك ،  
سواء كان الخبران في معنى خبر واحد ، نحو : هذا طوطو حاميض - أى مزمر (٢)  
أم لم يكونا كذلك ، كالأول الأول . وذهب بعضهم إلى أنه لا يمتد خبر ،  
إلا إذا كان الخبران في معنى واحد ؛ فإن لم يكونا كذلك - تعين العطف ؛  
فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف - قلر له مبتدأ آخر ، بقوله  
تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) ، وقول الشاعر :

٥٨ - مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَلَّا بَسَتْ مُقِيطٌ مُصِيفٌ مَشْشَقٌ

(١) « باثنين » متعلق بأخبروا « أو بأكثر » مطوف على باثنين « عن  
واحد » متعلق بأخبروا « شرأ » خبر ثان لهم . وأصله شرأ ، وقصر  
للضرورة .

(٢) أى متوسط بين الحلاوة والحموضة ، وليسا مجتمعين فيه ؛ لأهما  
ضلطان ، ومثله : هذا أعشر أيسر - أى يعمل بكنتا يديه . وهذا النوع من  
الأخبار المتعددة القطف دون المعنى - يمتنع فيه عطف أحد الأخبار على غيره ،  
لأهما كشيء واحد ، فكل واحد يشبه جزء الكلمة ، والعطف يقتضى المخاطبة .  
ولا يجوز كذلك توسط المبتدأ بينهما - كما لا يجوز تقديم الأخبار على المبتدأ .

٥٨ - استشهد بهذا سيويه ولم ينسبه . ونسبه بعضهم لرؤية ، ولم نجله في  
ديوانه .

اللفظ والإعراب : « بى » ، البت : الكساء النظيف . مقيط : اسم فاعل  
من قيط إذا كان في شلة الحر ، ومثله : مصيف - ومشيى « من » اسم شرط  
جازم يجزم فعلين مبتدأ « يك » فعل الشرط مجزوم على التون المخفوفة للتخفيف ،  
واسمها يعود على « من » « ذا » خبرها منصوب بالالف « بت » مضاف إليه  
« فهلا بى » مبتدأ وخبر ، وما بعده أخبار للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وأخباره -

وقوله :

٥٩- يَنَامُ يِلْحَىٰ مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَقَىٰ بِأُخْرَى الْمَنَابِ ؛ فَهُوَ يَقْطَانُ نَائِمٌ  
وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرَ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛  
كَأَنَّهُ يَكُونُ الْخَبَرَانِ مِثْلًا مَفْرُودَيْنِ نَحْوُ : زَيْدٌ قَاتَمَ ضَاحِكٌ ، أَوْ جَمْلَتَيْنِ  
نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ ضَحِكٌ ؛ فَلَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَفْرُودًا وَالْآخَرُ جَمْلَةً -  
فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ فَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ قَاتَمَ ضَحِكٌ . هَكَذَا زَعَمَ هَذَا الْقَاتِلُ .  
وَيَقَعُ فِي كَلَامِ الْمُعَرِّبِينَ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَغَيْرِهِ - تَجْوِيزُ ذَلِكَ كَثِيرًا ، وَمِنْهُ  
قَوْلُهُ تَعَالَى : ( فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ) ؛ جَوُزُوا كَوْنَهُ تَسْعَى ، خَبْرًا ثَانِيًا ،  
وَلَا يَتَنَبَّهَنَّ ذَلِكَ ؛ لِحُجُوزِ كَوْنِهِ حَالًا<sup>(١)</sup> .

= جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ الأول وهو من «  
( والمعنى ) من كان صاحب كساء يقيه الحر والبرد - فأنا مثله ، لأن كسائي  
يبقى شدة الحر ، ويكفئني زمن الصيف والشتاء .  
( والشاهد ) تعدد الأخبار لمبتدأ واحد بدون عطف .

٥٩ - هو لحميد بن ثور الملالي من بني هلال بن عامر ، وفد على النبي  
صلى الله عليه وسلم وكان شاعراً فصيحاً ، ما هاجى أحداً إلا غلبه . والبيت  
من قصيدة يصف فيها النّيب .

الآية والإعراب : مقليه : عينه . يتقى : يحفظها وقاية له . « ينام » فاعله  
يعود إلى النّيب « يلحى مقليه » متعلق بـ ينام ومضاف إليه « المنايا » مفعول  
يتقى « فهو يقطان » مبتدأ وخبر « نائم » خبر ثان . وهذا البيت جاء على زعم  
العرب أن النّيب ينام يلحى عينه ، وتبقى الأخرى مفتوحة يجرس بها ويتقى  
الأعداء ، ثم يتناولان الحراسة ، فهو نائم من جهة - يقطان من جهة أخرى .  
( والشاهد ) في « يقطان نائم » فقد تعدد الخبر لفظاً ومعنى من غير عطف .  
ويصح جعله من تعدد الخبر لفظاً فقط . ويروى « هاجع » - بدل نائم ، ولعله  
الصواب ؛ لأن البيت من قصيدة عينية مشهورة وقوله :

وَيْتُ كَتُومِ النَّئِبِ فِي ذِي حَصِيظَةٍ أَكَلْتُ طَعَامًا دُونَهُ وَهُوَ جَائِعٌ  
( ١ ) الصواب : أنه إذا لم يجعل جملة « يسمى » خبراً ثانياً - أن تكون  
صفة لحية - لا حلاً كما زعم الشارح ؛ لأن حية نكرة ، ولا يسوغ محيى  
الحال منها ، اللهم إلا إذا قصد جعل الجملة حلاً من الضمير الواقع مبتدأ -  
على رأى سيويه الذى يميز محيى ، الحال من المبتدأ .



**والخلاصة :** أن الأخبار المتصلة ؛ قد تكون واجبة العطف وذلك : إذا تعدد الخبر في لفظه ومعناه ، وكان المبتدأ متعلماً حقيقة أو حكماً ويكون العطف بالولو خاصة . وقد يمتنع فيها العطف ، إذا كان التعلد في اللفظ فقط ، واشتركت الألفاظ المتصلة في تأدية المعنى المقصود ، وإذا جعل أحدهما هو الخبر — لا يتحقق المعنى المراد . ويجوز العطف وعلمه ؛ إذا تعدد الخبر لفظاً ومعنى .

ويكون التعلد في الخبر المفرد كما مثل ، وفي الجملة . نحو : الصيف نهله طويل ، ليله قصير . وفي شبه الجملة نحو : الطائر أمامك ؛ قريبك . وقد يكون مختلطاً نحو : هو أسد يزأر . فجملته ، يزأر ، خبر ثان .

#### الأمثلة والقرينات

- ١ — قد يستغنى المبتدأ عن الخبر ، فقي ؟ وما شرط ذلك ؟ مثل لما تحول :
- ٢ — القاعة العامة : أنه لا يبتدأ بتكررة ، وقد يخالف هنا ، فقي ؟ اذكر المسوغات لذلك ، مع التوضيح . بأمثلة مبتكرة في الحالة الحاضرة .
- ٣ — متى تعين ابتنائية الوصف ؟ ومتى تعين خبريته ؟ ومتى يحتملها ؟ مثل لكل .

٤ — بين مسوغ الابتداء بالتكررة فيما يأتي :

قال تعالى : ( ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم — وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون — ليلة القدر خير من ألف شهر ، نزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر ، سلام هي حتى مطلع الفجر — الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب — كل امرئ بما كسب رهين ) .

وقال عليه السلام : « أمر معروف صلقة ، ونهى عن منكر صلقة » .  
رب أخ لك لم تلله أمك . ما أحد خير من أحد إلا بالعافية .  
« بين فيما يأتي : المبتدأ والخبر من حيث : الأفراد وقسياء ، والخلف ، والذكر والتقديم والتأخير : جوازاً أو وجوباً :

قال تعالى : ( إنما أنت منذر ولكل قوم هاد . ويل لكل أفاك أثيم . سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم . ولا يصحى التقوى ذلك خير ) . وقال عليه السلام لعائشة : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم » .  
عمد نعم الرجل ، ضحى بكل شيء من أجل وطنه وأمه . تسمح بالمعنى خير من أن تراه . راكب الطاقة طليحان .

يَأْتِنُ يَرَى مَا فِي الضَّمِيرِ وَيَسْمَعُ      أَنْتَ الْمَعْدُ لِكُلِّ مَا يُتَوَقَّعُ  
مَالِي مَوِي قَرَيْ لِبَابِكَ حِيلَةٌ      فَكَيْنَ رُئِدَتْ فَأَيُّ بَابٍ أَقْرَعُ؟  
حَاشَا لِيُجِيبَكَ أَنْ تُقْنَطَ عَاصِيَا      فَالْفَضْلُ أَجْرٌ وَالْوَاهِبُ أَوْسَعُ  
لَعَنُوكَ مَا تَدْرِي الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى      وَلَا زَايِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ

٦ - علام يستشهد التحريون بهذه الآيات ؟

فَإِنْ يَكُ جُمْلَتِي بِلَرَضٍ مِوَاكِمٍ      فَإِنْ فَوَّادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ  
خَيْرٌ لِقَرَابِي مِنَ الزَّوْلِ حَلِيفَ رِضَا      وَشَرُّ بَعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ  
عِنْدِي اسْتِبَارٌ وَأَمَّا إِنِّي جَزَعُ      يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادٌ يَبْرِيفِي  
خِلِّي مَا وَكَيْ بَعْدِي أَنِّيَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقْاطِعُ  
أَمْنَجِرْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَكَيْتُ بِهِ      أَمْ التَّقْصِيمُ جَمِيعًا نَهْجٌ عُرُوقِبِ؟  
فِيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٌ عَلَيْنَا      وَيَوْمٌ نُسْأَلُ وَيَوْمٌ نُسْرُ

٧ - اذكر ثلاثة مواضع من مسوغات الابتلاء بالنكرة ، ذكرها الشارح ولم يذكرها ابن مالك في الألفية .

٨ - أعرب ما تحته خط بما يأتي ، ثم اشرح البيت الأول شرحاً أدبياً :  
( حل من خالق غير الله يرزقكم ) - فإذا هي شائصة أبصار الذين كفروا )  
للجدِّ والشرف الرفيع صحيحة      جعلت لها الأخلاق كالتنوين  
فلا تحسدن يوماً على فضل نعمة      فحسبك عارٌ أن يُقالَ حَسُودُ  
أَحْلَلُ النَّفْسَ بِالْأَمَالِ أَرْقُبُهَا      مَا أَصْبَقَ الْعَيْشَ لَوْلَا فَسْحَةُ الْأَمَلِ  
لَعَنُوكَ مَا يُغْنِي التُّرَاكُ وَلَا النَّيَّ      إِذَا حَشَرْتِجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ  
نُبِّتَتْ نَعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَقِيَّةً      مَقِيًّا وَرَغِيًّا لِلدَّاءِ الْعَلِيْبِ الزَّلْوَى

### كَانَ وَأَنْوَاتُهَا<sup>(١)</sup>

(تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ السَّمَاءَ، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ مَيْدًا عُمَرَ  
كَكَانَ ، ظَلَمْتَ أَضْحَى أَصْحَى أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرَحًا  
فَيَّءَ ، وَأَنْفَكَ ، وَهَلَى الْأَرْبَعَةُ لَيْشِبُهُ نَفَى ، أَوْلَنْفَى ، مُتَبِعُهُ  
وَمِثْلُ كَانَ جَلَمَ مَسْبُوقًا بِمَا ، كَأَعْطَى مَا نَمَتْ مُصْبِيًا دِرْهَمًا)<sup>(٢)</sup>  
لَا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ — شَرَعَ فِي ذِكْرِ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ<sup>(٣)</sup> ،  
وَهِيَ قِسْمَانِ : أَعْمَالٌ ، وَحُرُوفٌ ، فَالْأَعْمَالُ : كَانَ وَأَنْوَاتُهَا ، وَأَعْمَالُ الْقَارِيَةِ ،

(١) أَيْ نَظَائِرُهَا الَّتِي تَشَابَهَتْ فِي الْعَمَلِ ، وَنَحْوُ « كَانَ » بِالذِّكْرِ ،  
لِأَنَّهَا اخْتَصَتْ مِنَ الْبَاقِي بِأَحْكَامٍ وَتَصَرُّفَاتٍ سَتَأْتِي .

(٢) « كَانَ » : فَاعِلٌ تَرْفَعُ مَقْصُودَ لَفْظِهَا « الْمُبْتَدَأَ » مَفْعُولٌ تَرْفَعُ « أَسْمًا »  
حَالٌ مِنْهُ « وَالْخَبَرَ » مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا يَلْعَهُ « تَنْصِبُهُ » مَضَارِعُ  
فَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى « كَانَ » ، وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ مَفْعُولُهُ ، وَالْجُمْلَةُ تَضْمِينِيَّةٌ لَا عَمَلَ لَهَا .  
« كَكَانَ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَقَدْ سَلَفَ مِثْلُهُ  
« سَيَأْخُذُ عَمْرٌ » خَبَرٌ كَانَ مُقَدِّمٌ وَاسْمُهَا مُؤَخَّرٌ ، وَالْجُمْلَةُ مَقُولٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ .  
« كَكَانَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ مَقْصُودَ لَفْظِهِ « ظَلَمَ » مِبْتَدَأٌ  
مُؤَخَّرٌ مَقْصُودَ لَفْظِهِ أَيْضًا « بَاتَ » ، أَضْحَى . . . إلخ « مَطْلُوفَاتٌ عَلَى ظَلَمَ  
بِاسْقَاطِ الْعَاطِفِ — فِيمَا عَلَا صَارَ ، وَأَنْفَكَ » وَهَلَى « هَا حَرْفُ تَنْبِيْهِ وَ « ذَى »  
اسْمُ إِيْشَارَةٍ مِبْتَدَأٌ « الْأَرْبَعَةُ » يَدُلُّ مِنْ اسْمِ الْإِيْشَارَةِ — أَوْ عَطَفَ بَيَانٌ « وَلَيْشِبُهُ » مُتَعَلِّقٌ  
بِمُتَبِعِهِ « نَفَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْلَنْفَى » مَطْلُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ « مُتَبِعُهُ » خَبَرُ الْمِبْتَدَأِ .  
« وَمِثْلُ » خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « كَانَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَقْصُودَ لَفْظِهِ « دَامَ » مِبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ  
« مَسْبُوقًا » حَالٌ مِنْ دَامَ « بِمَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَسْبُوقًا « كَأَعْطَى » الْكَافُ  
جَارٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ كَمَا سَبَقَ مَرَّاتٍ « أَعْطَى » أَمْرٌ فَاعِلُهُ أَنْتَ . وَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ  
مَحْذُوفٌ — أَيْ الْمَخْتَاجُ مِثْلًا « مَا » مُصَدَّرَةٌ ظَرْفِيَّةٌ « دَمَتْ مُصْبِيًا » دَامَ وَاسْمُهَا  
وَأَخْبَرَهَا « دِرْهَمًا » مَفْعُولٌ ثَانٍ لَأَعْطَى .

(٣) سَمِيَتْ نَوَاسِخُ : لِأَنَّهَا تَحْمِلُثُ نَسْخًا — أَيْ تَتَغَيَّرُ فِي الْأَسْمِ وَفِي  
حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ . وَتُسَمَّى : الْأَعْمَالُ الْتَائِصَةُ أَيْضًا ، لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مِنْهَا يَدُلُّ  
عَلَى مَعْنَى نَاقِصَةٍ لَا يَتِمُّ بِالْمَرْفُوعِ كَالْفَاعِلِ — بَلْ لَا يَدُ مِنْ الْمَنْصُوبِ .

وَعَنْ وَأَخَوْتَهَا ، والحروف : ما وَأَخَوْتَهَا ، ولا ، التي لثني الجنس ، وإنْ وَأَخَوْتَهَا .

فبدأ المصنف بذكر كان وَأَخَوْتَهَا ، وكلَّهَا أفعالاً اتفاقاً — إلا وليس ، فلهب الجمهور إلى أنها فعل ، ونهب القاري<sup>١</sup> — في أحد قَوْلَيْهِ ، وأبو بكر عَيْن شَقِير<sup>(١)</sup> — في أحد قَوْلَيْهِ — إلى أنها حرف<sup>(٢)</sup> . وهي ترفع للبندأ ، وتنصب خبره ، ويسمى للرفع بها اسماً لها ، وللتنصب بها خبراً لها .

وهذه الأفعال قسمان : منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط<sup>(٣)</sup> ، وهي : كان ، وظل ، ويات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وضل ، وليس . ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط ، وهو قسمان : أحدهما : ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديرأ ، أو شبه نفي<sup>(٤)</sup> ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفقى ، وانتكأ ؛ فمثال النفي لفظاً : مازال زيد قائماً ، ومثاله تقديرأ قوله تعالى : ( قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْ تَفْتَوْ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ ) — أى : لا تفتؤ ، ولا يحلف

(١) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير النحوى ، بغدادى فى طبقة ابن السراج . ألف كتاباً مختصراً فى النحو ، والمذكر والمؤنث . والمقصود والمملود . وتوفى سنة ٨٣١٧ هـ .

(٢) حجتهم : أنها تدل على معنى يدل عليه الحرف وهو النفي ، وأنها جاملة لا تتصرف مثله . ورد عليهم بقبولها علامات الأفعال ، كناء التأنيث ، وتاء الفاعل .

(٣) هناك أمور عامة تشترك فيها جميعها ، منها : أنه يشترط فى عملها أن يتأخر اسمها عنها ، وأن يكون خبرها غير إنشائى ، وألا يكون جملة ضلية ماضوية — ما علنا كان ، ولا يصح حذف معمولها ماضياً ولا حذف أحدهما — إلا « ليس » فيجوز حذف خبرها — وإلا « كان » فيجوز فى بعض أساليبها أنواع من الحلف كما سيأتى ذلك بعد .

(٤) إنما اشترط ذلك ، لأن الجملة مقصود بها الإثبات ، وهذه الأفعال معناها النفي ، فإذا نفيت انقلبت إثباتاً ، لأن نفي النفي إثبات . وسواء كان النفي بالحرف كما مثل ، أو بفعل موضوع للنفي كليس — أو يستلزمه كأتى . أو باسم كثير .

الثاني معها قيلاً إلا بعد القسم<sup>(١)</sup> كآية الكرمة . وقد شذ الحنف يلودن  
القسم ، كقول الشاعر :

٦٠- وأبرح - ما أدام الله قسوى - يَحْمِلُ اللهُ مُتَّعِقًا مُجِيدًا

أى : لا أبرح متتقاً مجيداً - أى صاحب نطاق وجود ، ما أدام الله  
قوى ، وعنى بذلك أنه لا يزال مستقيماً ما بقى له قومه ، وهذا أحسن ما حيل  
عليه البيت<sup>(٢)</sup> .

ومثال شبه النقي - والرادية النهى - كقولك : لا تنزل قائماً ، ومنه قوله :

٦١- صاح شمر ولا تنزل ذاكر الموءن ، فَنَسِيَّتُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

(١) بشرط أن يكون الثاني « لا » أو « لن » ، وأن يكون الفعل ،  
مضارعاً . ويشترط في خبر « زال » : ألا يقع بعد « لا » ، فلا يصح ما زال النجم  
إلا بعيداً ، وتأتى « برح » تامة كقوله تعالى : ( وإذ قال موسى لفته لا أبرح )  
أى لا أنقل . وكذلك انقل ، نحو : ما انفكت حلقات السلسلة - أى ما انفصلت .  
٦٠ - هو لخلاش بن زهير .

الله والإعراب : مستقلاً : لا بساً نطاقاً ، والنطاق : الحزام الذى يشد به  
الوسط ، وقد يكون مستقلاً من النطق وهو الإبانة والإنصاح في التناء على قومه .  
أبرح : مضارع ناقص واسمها أنا ، ولا الناقية مقدره ؛ لأن أبرح ملازمة للنقي  
« ما » مصلوية ظرفية في عل نصب بمستقلاً « أدام الله قوى » فعل وفاعل  
ومفعول « بحمد الله » متعلق بمحذوف حال من اسم أبرح ، ومضاف إليه  
« مستقلاً مجيداً » خبران لأبرح ( والمعنى ) سائقى على الحياة فارساً نطاقاً بما كثر  
قوى ، ما داموا وما دام مجدهم وعزهم ( والشاهد ) في أبرح حيث استعمل  
يلون نقي أو شبهه ، مع كونه غير مسبوق بالقسم - شلوفاً .

(٢) وقيل إن أبرح غير مضية لا لفظاً ولا تعليلراً ، وهى تامة بمعنى أنزل .  
والمعنى : أنزل بحمد الله عن أن أكون مستقلاً مجيداً ، ولا شاهد فيه .

٦١ - لم يعرف قائله .

الله والإعراب : صاح : منادى مرخم بحذف حرف التاء وترخيمه  
شاذ ، لأنه نكرة ، ولا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « لا » ناهية « ذاكر  
الموت » خبر نزل ومضاف إليه وباقى الإعراب ظاهر ( والمعنى ) اجتهد  
بإصباحي واستعد للموت في كل لحظة ولا تنس ذكره ، فسياته ضلال ظاهر  
( والشاهد ) في « ولا نزل » حيث عمل مضارع « زال » عمل كان ، ليقه  
محرف التى - وهو شبه بالنقي .

والدعاء ، كقولك : لا يزال الله مُخَصِّناً إليك ، وقول الشاعر :

٦٢- أَلَا يَا سَلَمَةَ كَلَّمَنِي ، عَلَى الْبَلَى ، وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَعَاتِكَ الْقَطَرُ

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : « وهذى الأريضة - إلى آخر البيت » .

( القسم الثاني ) ما يشترط في عمله أن يسبقه « ما » المصلرية الظرفية ، وهو « دام » ، كقولك : أعطيت مادمت مُصِيباً درهماً ، أى : أعطت مدة دوامك مصيباً درهماً ؛ ومنه قوله تعالى : ( وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَادُمْتُ حَيًّا ) ، أى : مدة دوامى حياً<sup>(١)</sup> .

ومعنى ظَلَّ<sup>(٢)</sup> : انصافُ المخبر عنه بالخبر نهراً ، ومعنى بات : اتصافه به ليلاً ، وأضحى : اتصافه به في الضحى ، وأصبح : اتصافه به في الصباح ، وأمسى : اتصافه به في المساء ، ومعنى صار : التحول من صفة

٦٢ - مطلع قصيدة لفيلان بن عقبة ، المشهور بلقب الرقيم شعراء بني مروان .  
اللغة والإعراب : مَجَّ : اسم محبته . مِنْهَلًا : منسكباً . جَرَعَاتِكَ : المراد ما حول دارك ، والجرعاء - مؤنث الأجرع - الرملة المستوية التي لا تثبت شيئاً . الْقَطَرُ : المطر اسم جنس جمعي لقطرة . « أَلَا » أداة إستفتاح وتثنية « يَا » حرف نداء والمناذى مخوف - أى يا هذه - اسلمى : فعل أمر دعاء بالسلامة « دَار » نادى منصوب مضاف إلى مَجَّ « مِنْهَلًا » خبر زال مقدم « الْقَطَر » اسمها مؤخر « بِجَرَعَاتِكَ » متعلق بمِنْهَلًا ( والمعنى ) يدعو للدار محبته مَجَّ بالسلامة من حوادث الزمان والفتنة ، وأن يستمر نزول المطر بسلامتها ؛ لتبقى خصبة تامة ، فيسعد بها أهلها ولا يهجرونها ( والشاهد ) في لا زال ؛ حيث عملت عمل « كَانَ » لتقدم شبه التثنية عليها وهو الدعاء .

( ١ ) أما غير المصلرية كالتثنية ، نحو : ما دام شيء ، وغير الظرفية كيسرني ما دمت مجبلاً - أى دوامك - فلدام فيها تامة بمعنى بقي ، والمنصوب حال . وكذلك إذا لم تذكر ما نحو : لو دام الغلاء تعب الناس . ويشترط أن تكون بلفظ الماضي على الأرجح .

( ٢ ) أى مع معمولها . أما معناها وحلها فهو مطلق حدث في زمن ماضٍ نهاري

إلى صفة أخرى<sup>(٣)</sup> ، ومعنى ليس : النقي ، وهي عند الإطلاق لنقي الحال<sup>(٤)</sup> نحو : ليس زيد قائماً ، أى : الآن وعند التقييد بزمان على حسبه نحو : ليس زيد قائماً غداً . ومعنى مازال وأخولها : ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو : مازال زيد ضاحكاً — ومازال عمرو أزرق العينين . ومعنى دام : بقى واستمر .

• • •

(وَعَبَّرَ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلًا إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِي مِنْهُ لَمُسْتَعْمِلًا)<sup>(٥)</sup>  
هذه الأفعال على قسمين : أحدهما ما يتصرف<sup>(٦)</sup> ، وهو ما عدا ليس ودام . والثاني ما لا يتصرف ، وهو ليس ودام ، فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل للماضى ، وذلك هو المضارع نحو : يكون زيد قائماً ، قال الله تعالى : ( وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ) ، والأمر نحو : كُونُوا قَائِمِينَ بِالْقِسْطِ قال الله تعالى :

(١) مثل صار فى العمل ما هو بمعناها من الأفعال وذلك : أتم — عاد — رجع — عاد — استحال — قد — حار — ارتد — تحول — غداً — راح .  
(٢) أى لنقى حدث خبرها فى الحال . ولم تقل على الماضى ، لأن شبهها بالخرف جردها عن الزمان . لكن حدث خبرها احتاج إلى زمن فحمل على الحال قربه .

(٣) « وغير » مبتأ . « ماض » مضاف إليه « مثله » حال مقدم من فاعل عمل « قد » حرف تحقيق « عملاً » فاعله يعود على غير الماضى والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتأ « إن » شرطية « كان غير الماضى » كان واسمها ومضاف إليه « منه » متعلق باسم عمل « استعمل » فعل ونائب الفاعل يعود إلى غير الماضى والألف للإطلاق والجملة خبر كان ، وجواب الشرط محذوف — أى إن كان غير الماضى مستعملاً فإنه يعمل مثلاً الماضى .

(٤) منها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال — سوفىء — ويرح — وانكس ، فإنه لا يستعمل منها إلا الماضى والمضارع واسم الفاعل ، والباقى يتصرف تصرفاً تاماً ، فيجىء منه الأفعال الثلاثة ، والمصدر ، واسم الفاعل .

( قُلْ كُونُوا حَبْرَةً أَوْ حَبْلًا ) ، واسم الفاعل نحو : زيد كائن أخاك ،  
وقول الشاعر :

٦٣- وما كلُّ من يَبْدِي الْبَشَاةَ كَاتِنًا أَخَاكَ ، إذا لم تَلْقِهِ لَكَ مُنْجِدًا  
والمصدر كذلِكَ ، واختلف الناس في « كان » الناقصة : هل للمصدر  
أم لا ؟ والصحيح أن لها مصدرًا ، ومنه قوله :

٦٤- يَبْلُغُ وَحْلُهُمْ سَادَ قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ لِإِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

٦٣- لم ينسب لقائل .

اللفظ والإعراب : منجداً : منجداً ومساعداً . « ما » نافية حجازية « كل »  
اسمها « من » اسم موصول مضاف إليه « كاتناً » خبر ما ، وهو اسم فاعل من  
كان الناقصة ، واسمها يعود على من « أخاك » خبر كاتناً منصوب بالالف  
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف إلى الكاف « إذا » ظرف مضمن معنى  
الشرط « تلقه » مجزوم بلم يحذف الياء ، والماء مفعول أول « منجداً » مفعول  
ثان « لك » متعلق بمنجداً ( والمعنى ) ليس كل من يظهر البشر والطلاقة أخاً لك  
تركن إليه وتعتمد عليه — ما لم تجده عوناً لك ومساعداً عند الملمات ( والشاهد )  
في كاتناً ، فإنه اسم فاعل من كان الناقصة ، وقد عمل عملها ( فائدة ) من  
الأساليب الشائعة : سأفعل هذا كاتناً ما كان — أو كاتناً من كان . وللنحاة  
في إعرابه أقوال ، أيسرها : أن كاتناً حال مما قبله ، وهو اسم فاعل كان  
الناقصة ، واسمها مستتر تقديره « هو » يعود على الشيء السابق ، و « ما » أو  
« من » — نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر كاتن « كان »  
فعل ماض تام وفاعله يعود على ما أو من ، والجملة من الفعل والفاعل في محل  
نصب صفة « ما » أو « من » والتقدير : سأفعل ذلك كاتناً شيئاً — أو إنساناً — كان .

٦٤- لم يعرف قائله .

اللفظ والإعراب : « يبل » متعلق بساد « وحلم » معطوف عليه « في قومه »  
متعلق بساد « لفتى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة « كون » مبتدأ وهو  
مصدر كان الناقصة ، مضاف إلى اسمه وهو كاف الخطاب ؛ فهي في محل جر  
بالإضافة وفي محل رفع اسم كان « إياه » خبر كون من جهة التصان « عليك »  
متعلق بيسر الواقع خبر كون من جهة ابتلائته ( والمعنى ) أن الفتى يسود في  
قومه وينبه ذكره بهاتين الصفتين : بذل المال والحلم ، وسعيك للاتصاف بهما  
لتكون مثله — سهل عليك ويسر ( والشاهد ) في : وكونك ، حيث عمل  
المصدر عمل فعله الناقص في رفع الاسم وتعب الخبر .



وما لا يتصرف منها - وهو دلم ، وليس<sup>(١)</sup> - وما كان النقي أوشبهه  
شرطاً فيه - وهو زال وأخواتها - لا يستعمل منه أمر ولا مصدر .

• • •

( وفي جميعها توسط الخبر أجز ، وكل سبقه دام حظرم<sup>(٢)</sup> )  
مراده أن أخبار هذه الأفعال - إن لم يجب تقديمها على الاسم ،  
ولأنها خبرها عنه - يجوز توسطها بين الفعل والاسم ، فمثال وجوب تقديمها  
على الاسم قولك : كان في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز هنا تقديم الاسم  
على الخبر ؛ لتلا يعود الفصير على متأخر لفظاً ورتبة . ومثال وجوب تأخير  
الخبر عن الاسم قولك : كان أخى رفيقى ؛ فلا يجوز تقديم رفيقى - على  
أنه خبر - لأنه لا يعلم ذلك ، لعلم ظهور الإعراب . ومثال ما توسط فيه  
الخبر قولك : كان قائماً زيد ، قال الله تعالى : ( وَكَانَ حَاجًّا عَلَيْنَا نَصْرُ  
الْمُؤْمِنِينَ ) . وكذلك سائر أفعال هذا الباب - من التصرف ،  
وغیره - يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور<sup>(٣)</sup> ونقل صاحب

( ١ ) قال ابن هشام : « ليس » باضاق ، و « دام » عند القراء وكثير من  
التأخرين ، ورجح الصبان أن للنام الناقصة مصدراً ، وقد قدر العلماء في قوله  
تعالى : ( ما دمت حياً ) - مدة دوامي حياً .

( ٢ ) « وفي جميعها » متعلق بتوسط وهو مضاف إلى ها « توسط »  
مفعول أجز « الخبر » مضاف إليه « وكل » مبتدأ « سبقه » مفعول حظر والماء  
مضاف إليه عائدة على الخبر ، من إضافة المصدر لفاعله « دام » مفعوله قصد  
لفظه « حظر » فاعله يعود إلى « كل » والجملة خبر المبتدأ - أى وكل النحاة منع  
أن يسبق دام خبرها .

( ٣ ) هو أن تخلو من موجب التقديم والتأخير .  
والخلاصة : أن لخبر كان وأخواتها ست حالات .

( أ ) وجوب التأخر عن الاسم ، وذلك إذا كان إعرابها غير ظاهر ، ولا  
يمكن تمييز أحدهما عن الآخر ؛ كالمثال الذى ذكره الشارح . أو إذا كان  
الخبر محصوراً بإلا المسبوقة بالنقي ، أو بإنما ، نحو : ما كان العلم إلا مرشداً -  
إنما كان العلم مرشداً .

( ب ) وجوب التقدم على الاسم فقط ، وذلك إذا كان الاسم مضافاً إلى ضمير -

الإرشاد<sup>(١)</sup> خلافاً في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب

= يعود على شيء متصل بالخبر ، مع وجود ما يمنع تقدم الاسم على الأداة ، نحو : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز تأخير الخبر عن الاسم لتلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - ولا تقديمه على « أن » لتلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول .

(ج) وجوب التقدم على العامل والاسم ، وذلك إذا كان الخبر مما له الصلابة ؛ كأسماء الاستفهام و « كم » الخبرية نحو أين كان أخوك ؟ وكم مرة كانت زيارتك لنا ، ولا يصح في هذه الحالة أن يكون العامل التاسخ « ليس » ؛ لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها على الأصح .

(د) امتناع التقدم على العامل واسمه ، مع جواز التوسط بينهما ، أو التأخير عنهما معاً وذلك إذا كان العامل مسبوقاً بأداة لها الصلابة ، ولا يجوز الفصل بينهما وبينه ، نحو : هل كان على صديقك ؟ فلا يجوز التقدم على « هل » لأن لها الصلابة ، ولا على « كان » لتلا يفصل بين هل والفعل . ويجوز التوسط بينهما أو التأخير عنهما .

(هـ) وجوب التقدم على التاسخ واسمه - أو التوسط بينهما ؛ وذلك إذا كان الإسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل نحو : كان في الدار صاحبها - وكان غلام هند بعلمها ، فيجوز أن نقول : في الدار كان صاحبها - وغلام هند كان بعلمها ، بتصب غلام ؛ لأنه ليس ما يمنع من التقديم ، ولا يجوز في المثالين التأخير . وكذلك إذا كان الاسم محصوراً فيه ، نقول : ما حاضراً كان إلا على - وما كان حاضراً إلا على ، ولا يجوز تقديم المحصور فيه لتلا يفسد المحصر .

(و) جواز الأمور الثلاثة ؛ وهي التأخر ، والتقدم على العامل ، والتوسط بينه وبين الاسم ، وذلك في غير ما سبق ، نحو : كان الخطيب مؤثراً - وكان مؤثراً الخطيب - ومؤثراً كان الخطيب . وهذه الأحوال تنطبق على جميع أخبار التواسخ في هذا الباب ، ما عدا : « مازال وأخواتها » و « مادام » و « ليس » في بعض أمثلة إفرادية متذكر بعد .

(١) هو الإمام العالم أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي ، صاحب المبرد وقرأ عليه الكتاب وبرع فيه ، وكان نحوياً جليل القدر ، وله كتاب الإرشاد في النحو ، وشرح القصص ، والمقصود والمملود . وسكن بغداد إلى أن توفي سنة ٣٤٧ هـ .

جوازته<sup>(١)</sup> ، قال الشاعر :

٦٥- سَلِيْ إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سِوَاهِ عَالَمٍ وَجْهٌ

وذكر ابنُ مَطَّحٍ أن خبر « دلم » لا يتقدم على اسمها ، فلا تقول : لأصاحبك مادام قائماً زيد ، والصواب جوازته ، قال الشاعر :

٦٦- لَا طِيبَ كُلِّ عَيْشٍ مَا دَامَتْ مُنْقَصَةً لِّذَاتِهِ بِإِدْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

(١) قال تعالى : ( ليس البر أن تولوا وجوهكم ) ينصب البر .

٦٥- هو للسؤال بن عادية ، الشاعر الجاهلي المشهور ، الذي يضرب به المثل في الوفاء - من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَلْبَسْ مِنَ الْأَوْثَمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَيْمِسُ سَلِّ  
اللغة والإعراب : « سلى » فعل أمر وياء مخاطبة فاعل « إن جهلت » شرط وقاعله ، وجواب الشرط محذوف « الناس » مفعول سلى « عنا » متعلق به « وعنه » محذوف على عنا « فليس » التفاء للتعليل ، وليس فعل ناقص « سواء » خبر ليس مقدم « عالم » اسمها مؤخر « وجهول » محذوف على عالم ( والمعنى ) سلى الناس عنا وعن أولئك الذين تعارفينم بنا - إن كنت تجهلين حالنا وحالهم - لتتركى القرق الشاسع بيننا ؛ فليس يستوى العالم بالشيء والجاهل به ( والشاهد ) تقديم خبر ليس - وهو سواء - على اسمها ، وذلك جائز ؛ خلافاً لمن منع ذلك .  
٦٦- لم يعرف قاتل هذا الشاهد .

اللغة والإعراب : بادكار : بتذكر ، وأصله : إذكرك ، قلبت تاء الافعال خلافاً ثم قلبت الذال دالا وأدغمنا . « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « طيب » اسمها مبنى على الفتح « العيش » متعلق بمحذوف خبرها « ما » مصلية ظرفية « دامت » فعل ماض ناقص والتاء علامة التانيث « منقصة » خبر مقدم « لذاته » اسم دام مؤخر ومضاف إليه « بادكار » متعلق بمنقصة « الموت » مضاف إليه « والهرم » محذوف على الموت ، وقد فصل بين منقصة ومعمولها وهو « بادكار » - بأجنبي وهو « لذاته » وهو غير سليم ( والمعنى ) لا لغة ولا ، راحة للإنسان في العيش والحياة ، ما دامت لذاتها تتذكر بتذكر الموت والكبر ( والشاهد ) تقديم خبر دام وهو منقصة - على اسمها ، وقيل : إن اسمها ضمير مستتر ومنقصة خبرها ، ولذاته نائب فاعل بمنقصة لأنه اسم مفعول . وعلى ذلك فلا شاهد فيه ، ولا يصلح الرد على ابن مَطَّح .

وأشار بقوله : « وكلُّ سَبَقٍ دَامَ حَظَرٌ » إلى أن كلَّ العرب — أو كلَّ النحاة — منع سَبَقُ خبر « دَامَ » عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر « دَامَ » على « ما » المتصلة بها ، نحو : لأصحبك قائماً مادام زيد — فمسلّم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « مادام » وحدها ، نحو : لأصحبك قائماً دَامَ زيد — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَكِنَّهُ فِي شَرْحِهِ — ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دَامَ على دَامَ وحدها ، فنقول : لأصحبك قائماً دَامَ زيد ، كما نقول : لأصحبك مازيداً كَلَّمْتُ .

• • •

(كَلَّمَكَ سَبَقُ خَيْرٍ « ما » النَّافِيَةُ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً ، لَا تَالِيَةَ<sup>(١)</sup>)  
يعنى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على « ما » النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان : أحدهما : ما كان النفي شرطاً في عمله ، نحو هازلاً وأخوئها ؛ فلا نقول : قائماً مازال زيد . وأجاز ذلك ابن كيسان<sup>(٢)</sup> والنحاس . والثاني : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله ، نحو : ما كان زيد قائماً ؛ فلا نقول : قائماً ما كان زيد ، وأجازه بعضهم<sup>(٣)</sup> .

(١) « كذلك » خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر « خبر » مضاف إليه وهو فاعل لسبق ، من إضافة المصدر لفاعله « ما » مفعول سبق « النافية » صفة لها « بها » متعلق بجيء « متلوة » حال من الماء في « لا » حرف عطف « تالية » معطوفة على متلوة .

(٢) هو أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوى ، كان يحفظ الملحنيين : البصرى والكوفى ؛ لأنه أخذ عن المبرّد وثعلب لكنه إلى مذهب البصريين أميل . وكان يقصد مجلسه الناس من جميع الطبقات ؛ لغزارة علمه وأجبه ، وكان إقباله على الفقراء كإقباله على السادة والعطاء ، ومن تصانيفه : المهذب في النحو ، وعمل النحو ، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون .. وغير ذلك . وتوفى سنة ٣٢٠ هـ .

(٣) الجواز مبنى على رأى جمهور البصريين الذين يقولون : إن « ما » النافية لا تستوجب أن تكون في صدر الكلام ، فأجازوا أن يتقدم خبر الناسخ بها عليها مطلقاً . ووافقهم ابن كيسان والنحاس على ذلك ؛ إذا كان =

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير «ما» - يجوز التقديم ؛ فنقول :  
 قائماً لم يزل زيد - ومنطقاً لم يكن عمرو ، ومنعهما بعضهم <sup>(١)</sup> .  
 ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخير على القتل وحده إذا كان النفي  
 بما ، نحو : ما قائماً زال زيد - وما قائماً كان زيد ، ومنعه بعضهم .

• • •

(وَمَنْعُ مَبْتَأِ خَيْرٍ لَيْسَ بِاصْطِقَى ، وَذُو تَمَاسٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفَى  
 وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي قِيٍّ لَيْسَ زَالٌ دَائِمًا قِيٍّ) <sup>(٢)</sup>  
 اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها ؛ فذهب الكوفيون  
 والمبرد والزجاج <sup>(٣)</sup> ولبن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف -  
 = من التواسخ التي يشترط فيها النفي ؛ لأن فيها حيث لا يحجب ، فكانه لم يكن -  
 بخلاف النوع الثاني .

(١) ذكر ابن مالك في الكافية : أن ذلك جائز عند الجميع .  
 (٢) «ومنع» مبتأ «سبق» مضاف إليه «خير» مضاف إليه من إضافة  
 المصدر لفاعله «ليس» مقصود لفظه مفعول سبق «اصطقي» مبني  
 للمجهول ونائب الفاعل يعود على منع والجملة خبر المبتأ «وذو» مبتأ  
 «تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتأ «يرفع» متعلق ب«يكتفى» .  
 وجملة «يكتفى» وفاعله المائد على ما صلة الموصول . «وما» اسم موصول  
 مبتأ «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة ما وهو مضاف إلى الضمير  
 «ناقص» ، خبر المبتأ «والنقص» مبتأ «في قية» متعلق بقية «ليس» -  
 زال «محذوفان على قية» يلحقان الماطف «دائماً» حال من ضمير قية  
 وهو مبني للمجهول ، ونائب الفاعل يعود على النقص ، والجملة خبر المبتأ .  
 وتفسير البيت : وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص اتبع دائماً في قية ،  
 وليس ، وزال .

(٣) الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي  
 كان عالماً فاضلاً ، وكانت صناعته خراط الزجاج ، ثم مال إلى النحو فلم  
 المبرد لتعلمه . وكان يعطيه كل يوم درهماً ليألف في تعليمه ، وما زال  
 يلزمه حتى نبع في النحو . وله تصانيف كثيرة منها : شرح أبيات سيويه .  
 ومختصر النحو ، وتوفى ببغداد سنة ٣١٦ هـ .

إلى النتح ، وذهب أبو على القاسمى ولبن برهان<sup>(١)</sup> إلى الجواز ، فتقول :  
 قائماً ليس زيد ، واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قومٌ إليه الجواز ،  
 وقومٌ النتح ، ولم يرد من لسان العرب نقلاً خبرها عليها ، وإنما ورد من  
 لسانهم ما ظاهره نقلاً معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : ( أَلَا يَوْمَ  
 يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ ) وبهذا استدلل من أجاز تعليل خبرها عليها ،  
 وتقريره<sup>(٢)</sup> : أن « يوم يأتيهم » معمول الخبر الذى هو « مصروقاً » ،  
 وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يتقدم معمول إلا حيث يتقدم العامل<sup>(٣)</sup> .  
 وقوله : « وذواتهم » - إلى آخره « معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى  
 قسمين : أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثانى : ما لا يكون إلا ناقصاً .  
 والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالنقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل  
 يحتاج منه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامةً ، إلا « قىء » ، و « زال »

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن برهان النحوى . كان أول  
 أمره منجماً ثم صار نحوياً ضليماً فى العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب ،  
 وكان متعصباً لأبى حنيفة محرمّاً بين أصحابه ، وفيه زهد وورع . يتكبر على  
 أولاد الأغنياء ، ويقبل على الطلبة التراباء ، وتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

(٢) أى بيان وجه دلالة .

(٣) هنا هو الطالب والكثير . وقد يخالف ؛ فقد أجازوا تقديم معمول  
 خبر إن على اسمها دون الخبر ، فيقولون ؛ إن عندك علياً مقيم - ولا يقولون :  
 إن مقيم علياً . وقلعوا معمول الفعل المتنى بلم أولن - دون الفعل ، كحمله  
 لم - أولن - أكلته . ومعمول الفعل الواقع بعد أما الشرطية - دونه ؛  
 نحو : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) هنا . ويقول المانعون : إن « يوم » معمول  
 لحنوف - أى ألا يعرفون يوم يأتيهم ، وجملة ليس مصروقاً حال منه .  
 أو إن « يوم » مبتدأ مبنى على الفتح لإضافته لجملة يأتيهم ، وليس مصروقاً  
 خبر ، والضمير فى ليس يعود له - لا للطالب .

الى مضارعها يَزَال — لآلئ مضارعها يَزُول ؛ فليها تامة<sup>(١)</sup> نحو : زالت الشمس ، و ليس ، فليها لاتستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) — أى : إن وُجد ذو عسرة ، وقوله تعالى : (خَالِلِينَ فِيهَا مَا كَلِمَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

(وَلَا يَكِلِي الْعَمَلُ مَعْمُولُ الْخَيْرِ إِلَّا إِنْ عَرَفْنَا أَيْ أَوْ حَرَفَ جَرِ<sup>(٢)</sup>)

يعنى أنه لا يجوز أن يَكِلَ كانه وأعواتها — معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهنا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخير وحده على الاسم ، ويكون الخير مؤخرأ عن الاسم نحو : كان طعمك زيد أكلاً بعهذه بمنحة عند البصريين<sup>(٣)</sup> وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم للمعول والخبر على الاسم ، ويتقدم للمعول على

(١) وقاصرة كذلك ، ومعناها انتقل ، ومصدرها الزوال . ومثلها زال الى مضارعها يزيل ؛ فليها فعل تام متعل إلى مفعول . ومعناه ميز : تقول : زل ضانك عن معزك — أى ميزه ، ومصدره الزيل .

(٢) « لا » نافية « على العامل معمول الخير » فعل ومفعوله وفاعله ومضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف زمان مضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال من ضمير آتى « آتى » فعل ماض وفاعله يعود على معمول الخير « أو حرف جر » معطوف على ظرفاً ومضاف إليه ، وجملة آتى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا ، وهى فعل الشرط وجواب الشرط محذوف — أى فليته يليه . وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، والتقدير : ولا على معمول الخير العامل فى حال ما إلا فى حالة مجيئه ظرفاً أو حرف جر ؛ فتوسع فيهما .

(٣) لأنه يلزم الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي — بناء على أن معمول المعول ليس فى معنى المعول .

الخبر نحو : كان طعمك أكلاً زيد ، وهي مختصة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين <sup>(١)</sup> .

ويخرج من كلامه : أنه إذا قبل الخبر والمعمول على الاسم ، وقُسم الخبر على المعمول — جازت المسألة <sup>(٢)</sup> ، لأنه لم يكل «كان» معمول خبرها ، فتقول : كان أكلاً طعمك زيد ، ولا يمنعها البصريون .

فإن كان للمعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً — جاز إطلاقه «كان» عند البصريين والكوفيين <sup>(٣)</sup> نحو : كان عندك زيد مقبياً — وكان فيك زيد راغباً .

\* \* \*

(وَمُضَمَّرَ الشَّانِ اسْمَانِوْ إِنْ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ ائْتَنَّعَ) <sup>(١)</sup>  
يعنى أنه إذا وردَ من لسان العرب مظهره أنه «كان» وأخواتها معمول خبرها — فلوَّله على أن في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن <sup>(٢)</sup> وذلك نحو قوله :

(١) حجتهم : أن الخبر يجوز تقديمه ، والمعمول مكل قبله فهو كالجزء منه فيثبته .

(٢) أى باضافه تقديم المعمول على الفعل نحو (وأقسمهم كانوا يظلمون) .

(٣) لأنه يتوسع فيهما .

(٤) «مضمر» مفعول مقدم لانو «الشأن» مضاف إليه ، «اسم» حال من فاعل انو «إن» شرطية «وقع» فعل الشرط وسكن للوقف «موهم» فاعله «ما» اسم موصول مضاف إليه «استبان» فعل ماضى «أنه» حرف توكيد ونصب والماء اسمها «امتنع» الجملة خبر أن ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر فاعل استبان ، أى استبان امتناعه ، والجملة صلة الموصول .  
(٥) ضمير الشأن أو القصة : هو ضمير يرمز به للشأن — أى الحال

المراد الكلام عليها ، وإلى سيلور الحديث فيها بعله مباشرة ، ولا يقع إلا مبتأ ، أو يكون أصله مبتأ ثم دخل عليه ناسخ . ولا بد له من جملة متأخرة عنه تفسره وتوضح الفرض منه ، وتكون خبراً له الآن أو بحسب أصله ، ومرجه يعود إلى مضمونها . ولا يفسر بمفرد . وهو يكون للمفرد ؛ فلا يكون للمثنى ولا للجمع مطلقاً .



٦٧ - قَنَافُذٌ هَلْجُونٌ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بِمَا كَانَ لِإِيَاهُمْ عَطِيَّةٌ عَرُودًا  
فهنا ظاهره أنه مثل : كان طعمك زيد أكلاً ، ويتخرج على أن في  
« كان » ضميراً مستراً هو ضمير الشأن ، وهو اسم كان .  
وبما ظاهره أنه مثل : كان طعمك أكلاً زيد - قوله :  
٦٨ - فَأَتَخَبَّحُوا وَالنَّوَى عَلَى مَرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

٦٧ - لفرزدق من قصيدة يهجو فيها قوم جرير وينهمهم بالحياة  
والهجوم .

اللقاب والإعقاب : قنافة : جمع قنفذ وهو حيوان شائك معروف يضرب  
به الخيل في السرى ، يقال : هو أسرى من قنفذ ، لأنه يتام نهاراً ، ويصحو  
ليلاً ليبحث عما يقتات به . هلاجون : جمع هلاج - صيغة مبالغة من  
المهجان أو الملهج ، وهو مشية الشيخ الضعيف . عطية : أبو جرير « قنافة »  
خبر مبتدأ محذوف « هلاجون » صفة له « حول » ظرف مكان متعلق بهلاجون  
« بيوتهم » مضاف إليه « بما » الباء جارة للشيئية « ما » اسم موصول في  
عمل جر « إياهم » مفعول أول لعودا مضاف إلى هم « عطية » اسم كان  
« عودا » الجملة خبر كاف والألف للإطلاق ومفعول عودا الثاني محذوف  
وهو عائد الفصلة ( والمعنى ) أن هؤلاء القوم - رهط جرير - كالقنافة ،  
يمشون ليلاً وراء البيوت للسرقة والهجوم مشية الرجل الضعيف المرتعش ،  
لئلا يشعر بهم أحد ، وقد عودهم ذلك عطية أبو جرير ( والشاهد ) تقديم  
« إياهم » وهو معمول الخبر وليس بظرف ولا مجرور - على الاسم وهو  
« عطية » مع تأخير الخبر ، وذلك على رأى الكوفيين . والبصريون يؤولون  
ذلك ومثله : على أن اسم كان ضمير الشأن ، وإياهم مفعول لعودا وجملة  
« عطية عودا » من المبتدأ والخبر خبر كان ، كما ذكر الشارح . وقيل : كان  
زائدة ، وجملة « عطية » عودا « صلة ما . وقيل اسم كان يعود على « ما »  
الموصولة ، وجملة « عطية عودا » في عمل نصب خبر كان ، وكان  
ومعمولاً ما صلة الموصول . وقيل هنا البيت ضرورة لا يقاس عليها .

٦٨ - هو الحميد بن ثور الأرقط - وكان بخيلاً - من قصيدة يصف فيها  
أضيافاً تزولوا به ، مطلعها :

لامرحباً بوجوه القوم إذ حضروا كلهم إذ أنأخوها شياطين -

إذا قرئء بالباء المثناة<sup>(١)</sup> من قَوْقُ - فَيُخْرِجُ البَيْتَانِ عَلَى إِضْمَارِ الشَّأْنِ .  
والتقلير في الأول : بما كان هو - أى : الشَّأْنُ ؛ فضمير الشَّأْنِ اسم  
كان ، وعلية : مبتدأ ، وَخَوَّدَ : خبره ، وإياهم : مفعول وَخَوَّدَ ، والجملة  
من البتدأ وخبره خبر كان ، فلم يَمْتَصِلْ بين « كان » واسمها معمول الخبر ؛  
لأنَّ اسمها مُضمر قبل للمعول .

والتقلير في البيت الثاني : وليس هو - أى : الشَّأْنُ ؛ فضمير الشَّأْنِ  
اسم ليس ، وكل النوى منصوب بتلقى ، وتلقى الساكنين : فعل وفاعل ،  
والمجموع خبر ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

• • •

= الله والإعراب : معرسم : أى مكان نزولهم ليلاً . فأصبحوا ، فعل  
تام وفاعله ، والنوى على ، مبتدأ وخبر والولو الحال ، معرسم ، مضاف  
إليه من إضافة اسم المفعول لمفعوله ، وفاعله يعود على النوى ، والجملة حال  
من فاعل أصبح ، وليس ، فعل ماض ناقص ، كل النوى ، مفعول لتلقى  
ومضاف إليه ، تلقى ، الجملة من الفعل والفاعل المستتر خبر ليس ، « الساكنين »  
اسم ليس مؤخر ( والمعنى ) أن هؤلاء الأضياف لما أصبحوا وجعلوا نوى  
التمر الذى أكلوه - كومة في محل نزولهم لكثرة ما أكلوا ، ولم يكن هؤلاء  
الساكنين يلقون بالنوى كله ، بل كانوا يظنون بعض التمر بنواه ، فحرق  
جوعهم وشرهم ( والشاهد ) في الشطر الثاني ؛ حيث يدل ظاهره على أن  
ليس وليا معمول خبرها وهو كل ، وهذا جائز عند الكوفيين . ويقول  
البصريون : إن اسم ليس ضمير الشأن محذوف - لا الساكنين ، و « كل »  
مفعول مقيم لتلقى ، والنوى مضاف إليه ، و « تلقى الساكنين » فعل وفاعل  
والجملة في محل نصب خبر ليس . وروى « كل » بالرفع وعلى هذا تكون  
اسم ليس وجملة « تلقى الساكنين » فعل وفاعل في محل نصب خبرها ،  
ولا شاهد فيه ، وربط جملة ليس باسمها محذوف - أى تلقيه الساكنين .  
(١) أما إذا قرئء بالياء - وهو الراجح - فيعين أن يكون الساكنين  
فاعل تلقى ، والجملة في محل نصب خبر ليس ، واسمها ضمير الشأن إيجاعاً .  
ولا يجوز أن يكون الساكنين اسم ليس مؤخرأ وجملة تلقى خبرها ، ولا  
لوجب أن يقال : يلقون ، ليطابق في الجملة .

(وقد تَزَادَ كَالَهُ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَلَّمَ<sup>(١)</sup>)

« كان » على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرهما ، والثالث : الزائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد بين الشئيين للثلاثين<sup>(٢)</sup> : كالابتداء وخبره ، نحو : زيد كان قائم . والقفل ومرفوعه ، نحو : لم يُوجَدْ كان مثلك . والصلة والوصول ، نحو : جاء الذي كان أكرمته . والصفة وللوصف ، نحو : مررت برجل كان قائم . وهنا يفهم أيضاً من إطلاق قول للصنف : وقد تزداد كان في حشو . وإنما تنقاس زيادتها بين « ما » ، وفعل التعجب ، نحو : « ما كان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَلَّمَ » ، ولا تزداد في غيره إلا سماعاً . وقد سُمِعَتْ زيادتها بين القفل ومرفوعه ، كقولهم<sup>(٣)</sup> : وكَلَنْتُ فاطمة بنت الخُرْشُبِ الأعمورية الكَلَّةَ من بني عُبَيْرٍ لم يُوجَدْ كان أفضل منهم .

وقد سُمِعَ أيضاً زيادتها بين الصفة وللوصف ، كقوله :

(١) « كان » نائب فاعل تزداد مقصود لفظها « في حشو » متعلق بـ تزداد . كما « الكاف جارة لقول محذوف و « ما » تعجبية مبتدأ « كان » زائدة « أصبح » فعل ماضٍ للتعجب وفاعله يعود إلى ما « علم » مفعول أصبح والجملة خبر ما « من » اسم موصول مضاف إليه « تقلما » الفاعل يعود إلى من ، والجملة صلة ، والآلف للإطلاق .

(٢) أي اللذين لا يوجد أحدهما بدون الآخر . قال ابن هشام : بشرط ألا يكونا جاراً ومجروراً ، ومعنى زيادتها : أنها لا تعمل مطلقاً على الأصح ، بل تدل على الزمان الماضي فقط ، ويستغنى عنها في الكلام .

(٣) القائل : هو قيس بن غالب ، وأولاد فاطمة هذه أربعة - أي يوم زيد العباسي وكان كل واحد نادرة زمانه شجاعة ورفعة شأن . وقد قيل لأهمهم : أي بنيك أفضل ؟ قالت : نكلهم إن كنت أعلم أعم أفضل ؛ هم كالجملة المخرقة لا يدري أين طرفاها .

٦٩- فَكَيْفَ إِذَا مَرَّتْ بِبَلَدٍ قَوْمٌ وَجِيرَانٍ لَنَا كُنُوا كِرَامٍ  
وَشُدَّ زِيَادَتَا بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَجْرُورِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٠- سَرَّةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسْلَمِي عَلَى كَأَنَّ السُّومَةَ الْعَرَابِ  
وَأَجْرٌ مَاتَزَادَ بِالْفَتْحِ الْمَاضِي ، وَقَدْ شُدَّتْ زِيَادَتَا بِالْفَتْحِ الْمَضَارِعِ فِي قَوْلِ  
أُمِّ حَقِيلَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ :

٦٩ - هُوَ الْفَرَزْدَقُ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْلِحُ فِيهَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَقِيلَ  
سَلِيحَانُ .

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : « كَيْفَ » اسْمُ اسْتِفْهَامٍ أَشْرَبَ مَعْنَى التَّعَجُّبِ خَبَرٌ  
مُبْتَدَأٌ بِحَرْفٍ - أَيْ كَيْفَ حَالُكَ « إِذَا » ظَرْفُ زَمَانٍ مُضْمَنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ  
« مَرَّتْ » الْجُمْلَةُ فِعْلُ الشَّرْطِ « بِلَدٍ » مَتَعَلَقٌ بِمَرَّتْ « قَوْمٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ  
« وَجِيرَانٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْمٍ « لَنَا » مَتَعَلَقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةُ أَوَّلِ الْجِيرَانِ  
« كُنُوا » زَائِلَةٌ « كِرَامٍ » صِفَةُ ثَانِيَةِ الْجِيرَانِ (وَالْمَعْنَى) كَيْفَ يَكُونُ حَالُكَ  
وَشُعُورُكَ عِنْدَ مَرُورِكَ بِبَلَدٍ قَوْمًا وَجِيرَانًا الْمَعْرُوفِينَ بِالْخُيُودِ وَالْكَرَمِ ؟  
(وَالشَّاهِدُ) زِيَادَةُ « كُنُوا » بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ . وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ : إِنَّهَا  
غَيْرُ زَائِلَةٍ . وَجَبَلْ « لَنَا » خَبَرَهَا مَقْلَعًا ، وَالْوَاوُ اسْمُهَا ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةُ الْجِيرَانِ .  
وَقِيلَ إِنَّ زِيَادَتَهَا لَا تَمْنَعُ رَفْعَهَا الضَّمِيرَ عَلَى أَنَّهَا تَامَةٌ - أَوْ إِسْمًا وَتَكُونُ الْوَاوُ  
مَوْكَلَةً لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي مَتَعَلَقٍ « لَنَا » .

٧٠- لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْقُرَاءُ .

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : سَرَاةٌ : جَمْعُ سَرَى ، وَهُوَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ . تَسْلَمِي :  
أَصْلُهُ تَسْلَى - مِنَ السُّومِ وَهُوَ الْعُلُو . السُّومَةُ : الْخَيْلُ الَّتِي جُعِلَتْ عَلَيْهَا  
سُومَةٌ - أَيْ عَلَامَةٌ لِيَتَرَكَّ فِي الْمَرْعَى . الْعَرَابُ : الْعَرَبِيَّةُ . « سَرَاةٌ » مُبْتَدَأٌ  
« بَنِي أَبِي بَكْرٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « تَسْلَمِي » الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « كَأَنَّ » زَائِلَةٌ  
« السُّومَةُ » مَجْرُورٌ بِجَلٍّ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعَلَقٌ بِتَسْلَى « الْعَرَابُ » نَعْتٌ  
لِلسُّومَةِ (وَالْمَعْنَى) سَادَاتُ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ يَخْتَالُونَ عَلَى تِلْكَ الْخَيُْولِ الْعَرَبِيَّةِ ؛  
الَّتِي جُعِلَتْ لَهَا عَلَامَاتٌ تُمَيِّزُهَا عَمَّا عَلَيْهَا مِنَ الْخَيُْولِ (وَالشَّاهِدُ) زِيَادَةُ « كَأَنَّ »  
بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ شَفُوفًا ، وَدَلِيلُ زِيَادَتِهَا : أَنَّ حَفْظَهَا لَا يَعْمَلُ بِالْحَقِ .

٧١- أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَيْبِلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ يَلْمِسُ

• • •

(وَيَحْفَرُونَهَا وَيَبْقُونَ الْخَبَرَ وَيَعْدُ إِنَّ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرَ<sup>(١)</sup>)

تحذف «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إن<sup>(٢)</sup> ، كقوله :

٧١ - قاله قاطمة بنت أسد ، زوج أبي طالب بن عبد المطلب جد النبي عليه السلام - وهي تلاعب ولها عقلا ، وترقصه في صخره .

اللفظ والإعراب : شمال : ربيع تهب من الشمال : بليل : رطبة - ندية « أنت » مبتأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر « نيل » صفة لماجد « إذا » ظرف زمان فيه معنى الشرط « تهب » فعل الشرط « شمال بليل » فاعل تهب وصفة ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها . وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ( والمعنى ) أنت يا عقيل شريف كريم ذكي القواد قاضل ، ولأسما وقت هبوب هذه الرياح . وهذا جرى على عادة العرب ؛ حيث يكثر الطراق في هذا الوقت ويكون الحذب والقطط ( والشاهد ) زيادة مضروع « كان » بين المبتأ والخبر وهذا شاذ ، لأن الأصل في الزيادة أن تكون بلفظ الماضي . وقيل : إن « تكون » عاملة واسمها مستر بتقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة اعتراضية بين المبتأ والخبر لا محل لها . أي أنت ماجد نبيل تكونه ؛ وزيادة غير « كان » مقصور على السماع .

(١) « ويحفرونها » مضارع وفاعله ومفعوله « ويبقون الخبر » كذلك « وبعد » ظرف متعلق باشتهر « إن » مضاف إليه مقصود لفظه « ولو » معطوف على إن « كثيراً » حال من الضمير في اشتهر « ذَا » اسم إشارة مبتأ « اشتهر » فعل ماض وفاعله يعود على ذَا ، والجملة خبر المبتأ .

(٢) أي الشرطية وكذلك « لو » الشرطية . ويجوز معها أيضاً حذفها مع خبرها دون اسمها وإن كان قليلا ، نحو : المرء يجزى بعمله « وإن خير فضير - وإن شر فشر » - أي إن كان في عمله خير فجزؤه خير ، وإن كان في عمله شر فجزؤه شر ، ونحو : أعط الفقير ولو درهم - أي ولو كان في جيبيك درهم . وتحذف مع معمولها وجوباً بعد « إن » الشرطية إذا عوض عنها « ما » في مثل قولهم : أفضل هذا إما لا - أي إن كنت لا تفعل غيره . وقد يكون الحذف بدون تعويض كقولك لآخر : أسافر وإن كان البرد شديداً ؟ فيجيبك : نعم وإن - أي أسافر وإن كان البرد شديداً .

٧٢- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صَلَقًا وَإِنْ كَلَبًا فَمَا اعْتَزَلَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟  
التعليق : إِنْ كَانَ الْمَقُولُ صَلَقًا - وَإِنْ كَانَ الْمَقُولُ كَلَبًا ، وَيَعْدُ لَوْ ،  
كَقَوْلِكَ أَتَيْتَنِي بِلَبَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا - أَيْ : وَلَوْ كَانَ لِلْأُتَى بِهِ حِمَارًا (١) .  
وَقَدْ شَدَّ حَنْفَهَا بَعْدَ لَدُنْ ، كَقَوْلِهِ :

٧٣- مِنْ لَدُنْ شَوْلًا قَالِي إِنْ تَلَايَهَا • التعليق : مِنْ لَدُنْ أَنْ كَتَمْتَ شَوْلًا •

٧٢- هُوَ الْقَتْمَانُ بْنُ الْمُثَنَّرِ مَلِكُ الْعَرَبِ فِي الْحِيرَةِ ، يَخَاطَبُ نَدِيمَهُ الرَّبِيعَ  
ابْنَ زِيَادٍ .

اللغة والإعراب : « قِيلَ » ماضٍ مبنى للمجهول « مَا » اسم موصول  
نائب فاعل « قِيلَ » الثانية مثل السابقة ونائب فاعلها يعود على « مَا » والجملة  
صلة « إِنْ » شرطية « صَلَقًا » خبر لكان المخفوفة مع اسمها - أَيْ إِنْ كَانَ  
القول صَلَقًا ، « وَإِنْ كَلَبًا » مثل إِنْ صَلَقًا ، وَ « كَانَ » المخفوفة في  
الموضعين فعل الشرط ، والجواب محذوف « فَمَا » اسم استفهام مبتدأ « اعْتَزَلَكَ »  
خبر ومضاف إليه ، « مِنْ قَوْلٍ » متعلق باعتذار « إِنْ » ظرف مضمن معنى  
الشرط « قِيلًا » ماضٍ مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى قول والألف  
للإطلاق . والجملة في محل جر بإضافة إِنْ إِلَيْهَا ، وجواب الشرط محذوف -  
أَيْ إِذَا قِيلَ قَوْلٍ فَمَا اعْتَزَلَكَ مِنْهُ ؟ ( والمعنى ) واضح .

( والشاهد ) في قوله : إِنْ صَلَقًا ، وَإِنْ كَلَبًا ، حَيْثُ حَفِظَتْ فِيهِمَا كَانَ  
وَأَسْمَاهَا وَهُوَ كَثِيرٌ بَعْدَ « إِنْ » وَ « لَوْ » .

( ١ ) وَمِنْهُ مَا وَرَدَ فِي الْحَلِيقِ الشَّرِيفِ : « أَلَمَسَ خَاتَمًا مِنْ حَلِيدٍ » -  
أَيْ وَلَوْ كَانَ الْمُلْتَمَسُ .

٧٣- كَلَامُ قَوْلِهِ الْعَرَبُ وَمَجْرَى بَيْنَهَا مَجْرَى الْمُثَلِّ . وَهُوَ يُوَافِقُ بَيْنًا مِنْ  
مَشْطُورِ الرَّجَزِ .

اللغة والإعراب : « شَوْلًا » : مصدر شالت التعامة بفتحها عند القحاح -  
أَرْفَعَتْهُ - فَهِيَ شَاتِلٌ ، وَقِيلَ جَمْعُ شَاتِلَةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالشَّاتِلَةُ :  
الْتَاةُ الَّتِي خَفَ لِبْنُهَا وَارْتَفَعَ ضَرْعُهَا وَمَضَى عَلَيْهَا مِنْ وَلَادَتِهَا سَبْعَةُ أَشْهُرٍ  
أَوْ ثَمَانِيَةٍ . إِنْ تَلَايَهَا : مصدر أَتَلَتْ التَّائِيَةَ إِذَا تَلَاهَا وَلَلَّاهَا - أَيْ تَبِعَهَا . « مِنْ »  
حرف جر « لَدُنْ » ظرف زمان مبنى على الضم في محل جر ، والمجرور والمجورور  
متعلقان بمحذوف تعليله : علمت - أَوْ رَيْيْتُ مِثْلًا « شَوْلًا » خبر لكان =

(وَيَعْدُ «أَنْ» تَعْوِضُ «مَا» عَنْهَا لِرُتْكَبِ

كَيْمَلِ : «أَمَّا أَنْتَ بِرَأٍ فَاقْتَرِبِ» (١٢)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ : أَنْ «كَانَ» تُحْطَفُ بَعْدَ «أَنْ» لِلصَّدْرَةِ ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا «مَا» وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا ، نَحْوُ : «أَمَّا أَنْتَ بِرَأٍ فَاقْتَرِبِ» وَالْأَصْلُ : أَنْ كُنْتَ بِرَأٍ فَاقْتَرِبِ ، فَحُطِفَتْ «كَانَ» فَاتَّفَصَلَ الضَّمِيرُ لِتَتَصَلَ بِهَا وَهُوَ التَّائِي ، فَصَارَ : أَنْ أَنْتَ بِرَأٍ ، ثُمَّ أُلِيَ بِمَا عَوِضاً عَنْ «كَانَ» ، فَصَارَ : أَنْ مَا أَنْتَ بِرَأٍ ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ التَّوْنُ فِي الْمِيمِ ، فَصَارَ : أَمَّا أَنْتَ بِرَأٍ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٧٤- أَبَا خُرَيْثَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

= المَحْلُوقَةُ مَعَ اسْمِهَا — أَيْ مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ التَّائِي شَوْلَا «فَلَيْ» إِقَاءَ عَاطِقَةٍ أَوْ زَائِلَةٍ «إِلَى إِيْلَانِهَا» جَارٍ وَمَجْرُورٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ قَبْلَهُ . وَالتَّضْمِيرُ : رِييْتَ هَذِهِ التَّائِي — أَوْ عَلِمْتَ كُلَّهَا وَكُنَّا — مِنْ وَقْتُ أَنْ كَانَتْ التَّيَاقُ شَوَائِلَ إِلَى أَنْ تَبْعَهَا أَوْلَادُهَا .

(وَالشَّاهِدُ) حُطِفَ كَانَ مَعَ اسْمِهَا وَإِقَاءَ خَبَرِهَا بَعْدَ «لَدَ» وَهَذَا شَاذٌ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «شَوْلَا» مَفْعُولًا مطلقاً لِفَعْلِ عَطُوفٍ — أَيْ مِنْ لَدُنْ شَالَتْ التَّائِي شَوْلَا ، أَوْ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّنْشِيَةِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، كَمَا يَنْصَبُ «غُلُوةً» بَعْدَ لَدُنْ ، وَعَلَى هَذَيْنِ التَّوَجِيهَيْنِ لَا شَاهِدَ فِيهِ لِمَا نَحْنُ بِصَلَحِهِ .

(١) بَعْدَ ظَرْفٍ مُتَعَلِّقٍ بِارْتِكَبِ «أَنْ» مُضَافٍ إِلَيْهِ قَصْدُ لِقَظِهِ «تَعْوِضُ» مُبْتَدَأً «مَا» مُضَافٍ إِلَيْهِ «عَنْهَا» مُتَعَلِّقٌ بِتَعْوِضُ «ارْتَكَبِ» مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ وَنَائِبُ التَّاعِلِ يَعُودُ إِلَى تَعْوِضُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «كُتِلَ» الْكَافُ زَائِلَةٌ ، وَمِثْلُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَطُوفٌ . أَوْ الْكَافُ جَارَةٌ وَمِثْلُ «مِثْلُ» مَجْرُورٌ بِهَا ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ عَطُوفٌ — أَيْ وَفَلَكَ كُتِلَ «أَمَّا» أَنْ مَصْلُوبَةٌ مَدْعُومَةٌ فِي «مَا» الزَّائِلَةُ التَّائِي عَنْ كَانَ الْمَحْلُوقَةُ «أَنْتَ» اسْمُ كَانَ الْمَحْلُوقَةُ «بِرَأٍ» خَبَرُهَا «فَاقْتَرِبِ» فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَجُمْلَةٌ : أَمَّا أَنْتَ بِرَأٍ فَاقْتَرِبِ — مُضَافٌ إِلَيْهِ لِمِثْلِ ، مَقْصُودُ لِقَظِهَا — أَيْ كُتِلَ هَذَا الْخَالَ .

٧٤ — هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ مَرْحَاسِ السُّلَمِيِّ ، شَاعِرٌ عَظِيمٌ ، أَسْلَمَ قَبْلَ فَتْحِ

فَأَنَّ : مصلرية ، و « ما » : زائدة عرضاً عن « كان » ، وأنت : اسم كان  
للخوذة ، وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما »  
عرضاً عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرد ،  
فيقول : أَمَا كُنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ<sup>(١)</sup> .

ولم يُسمع من لسان العرب حذف « كان » وتحويل « ما » عنها ، وإبقاء  
اسمها وخبرها . إلا إذا كان اسمها ضمير مُخَاطَبٌ ، كما مثَّل به المصنف ،  
ولم يسمع مع ضمير التكلم ، نحو : أَمَا أَنَا مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ وَالْأَصْلُ :  
أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً — ولا مع الظاهر ، نحو : أَمَا زَيْدٌ ذَاهِباً أَنْطَلَقْتُ ،

== اللغة والإعراب : أبو خراشة : كنية خفاف بن ثلبة ، أحد فرسان  
قيس وشعرائها ، وهو ابن عم الخفء الشاعرة المشهورة ، وتلبة اسم أمه ،  
الضبع : الحيوان المعروف ، والمراد هنا السنون المجبة . « أبا » منادى  
حلفت منه الياء « خراشة » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث  
اللفظي « أَمَا أَنْتَ » تقدم إعرابه « ذا » خبر كان المخلوقة منصوب بالآلف ،  
وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التحليل المخلوقة « فَإِنْ »  
الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب « قوى » اسم إن مضاف إلى ياء  
التكلم « لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ » الجملة في محل نصب خبر إن ( والمعنى ) لا تضر  
على يا أبا خراشة لكونك صاحب جماعة كثيرين ؛ فَإِنِ مِثْلُكَ صَاحِبُ مَنَعَةٍ  
بِقَوَى الَّذِينَ لَمْ تَأْكُلْهُمْ السَّنُونُ الْعَجَافُ وَلَا الضَّبَاعُ ، ولم تتل منهم الحروب  
والأزمات . ( والشاهد ) حذف كان وحلها بعد أن المصلرية وتحويل  
« ما » الزائدة منها . وهذا الحذف واجب ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض  
عنه ، كما ذكر الشارح .

( ١ ) هنا يدل على أن قولهم : لا يجمع بين العوض والمعوّض — ليس  
على إطلاقه بل ذلك هو الغالب الكثير . وقد جاءت « كان » وحلها مخلوقة  
مع بقاء اسمها وخبرها في قول عبيد الراعي — من قصيدة يخاطب بها  
عبد الملك بن مروان :

أَزْمَانٌ قَوَى وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَحِيلَ مَمِيلًا  
— أَى أَزْمَانٍ كَانَ قَوَى مَعَ الْجَمَاعَةِ ، قَوَى اسْمُ كَانَ الْمَخْلُوقَةِ ، وَالْجَمَاعَةُ  
مَفْعُولٌ مَعَهُ وَكَالَّذِي خَبَرَهَا . وَالسَّبَبُ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ : أَنَّ الْمَقْصُولَ مَعَهُ  
لَا يَبْقَى خَالِياً إِلَّا بَعْدَ جُمْلَةٍ .



والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب ، والأصل : أن كان زيد ذاهباً  
انطلقت ، وقد مثل سيبويه - رحمه الله - في كتابه بلماً زيد ذاهباً .

( ومن مضارع لكان منجزم تحلف نون ، وهو حلف ما التزم<sup>(١)</sup> )

إذا جزم الفعل المضارع من « كان » قيل : لم يكن ، والأصل يكون ،

فحلف الجازم الضمة التي على النون ، فالتى ساكنان : الواو والنون ،

فحلف الواو لالتقاء الساكنين ، فصار اللفظ : « لم يكن » والقياس يقتضى

أن لا يحلف منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حلفوا النون بعد ذلك تخفيفاً

لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup> ، فقالوا : « لم يك » ، وهو حلف جائز - لا لازم .

ومذهب سيبويه ومن تابعه : أن هذه النون لا تحلف عند ملاقة ساكن ،

فلا تقول : لم يك الرجل قائماً ، وأجاز ذلك يونس<sup>(٣)</sup> ، وقد قرئ ،

شاذاً : ( لم يك اليمين كفروا ) . وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلوا : إما أن

يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً - أو لا ، فإن كان ضميراً متصلاً

لم تحلف النون اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه في ابن

صياد : « إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله »<sup>(٤)</sup> ،

(١) « ومن مضارع » جار ومجرور متعلق بتحلف « لكان » متعلق

بمحلف صفة لمضارع « منجزم » نعت ثان لمضارع « تحلف نون » فعل

ونائب فاعل « وهو حلف » مبتدأ وخبر « ما » نافية « التزم » ماض مبني

المجهول ، ونائب الفاعل يعود على حلف ، والجملة في عمل رفع صفة لحلف .

(٢) فكان حلفها للتخفيف ، سواء كانت ناقصة أو تامة ، وذلك في

الوصل لا في الوقف .

(٣) هو أبو عبد الرحمن ، يونس بن حبيب المصرى ، من أصحاب

أبي عمرو بن العلاء ، سمع عن العرب ، وروى عن سيبويه وكان بارعاً في

النحو ، وله قياس فيه ومناهب يتفرد بها ، وأخذ عن الكسائى والقراء ومات

سنة ١٨٢ هـ في خلافة الرشيد .

(٤) أراد سيلنا عمر أن يقتله ، ظناً منه أنه اللجال لشبهه به ، فقال

له الرسول ذلك .

فلا يجوز حذف النون؛ فلا تقول: **إِنْ يَكُ** - **وَلَا يَكُ**. وإن كان غير ضمير متصل - جاز الحذف والإثبات، نحو: لم يكن زيد قائماً - ولم يكُ زيدُ قائماً. وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرئ: ( **وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا** ) برفع حسنة وحذف النون، وهذه هي التامة.

**وخلاصة القول:** أن شروط حذف النون من «كان» ستة: كونها من مضارع، مجزوم، وقد ذكر المصنف هذين. ليس بعلمه ساكن، ولا ضمير متصل، وقد ذكر هذين الشارح. والخامس والسادس: أن يكون الجزم بالسكون، وأن يكون ذلك في الوصل، فلا حذف في قوله تعالى: (وتكونوا من بعده قوماً صالحين)؛ لأن الجزم بغير السكون، ولا في حالة الوقف؛ بل ترد النون، لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذى الحرفين؛ كـ **يَع**.

#### ❦ الأمثلة والقرينات

- ١ - اذكر الأفعال الناقصة التي لا تعمل عمل «كان» إلا بشروط، وبين هذه الشروط - مع الإتيان بأمثلة موضحة.
- ٢ - بعض هذه الأفعال لا يتصرف، وبعضها يتصرف تصرفاً ناقصاً، وضح ذلك. وبين متى هذا التصرف، ومثل.
- ٣ - تأتي «زال» تامة وناقصة. وضح معناها في الحالتين، ومثل لما تقول.
- ٤ - ما حكم خبر ليس، ودام، ويرح؟ من حيث التضم عليها، أو على اسمها، أو تأخيرها، اشرح ذلك موضحاً بأمثلة من عنك.
- ٥ - متى تزداد «كان»؟ ومتى تحذف وحلها؟ أو مع اسمها؟ أو مع اسمها وخبرها؟ مثل لذلك كله.

- ٦ - اذكر شروط حذف نون مضارعها، ووضح ما تقول بالأمثلة.
- ❧ ٧ - يستشهد للتحويل بما يأتي: في باب كان وأحوالها: بين موضع الاستشهاد والرأى الصحيح فيه:
- ( فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون - أهؤلاء لإياكم كانوا =

يعلمون ؟ - وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة - إن الله بمسك  
السموات والأرض أن تزولا - الناس يجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير  
وإن شراً فشر .

غَيْرُ مُنْقَلَبٍ لِّسِيرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَحْشُرْ

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَكُنْتُ أَوْصَالًا

وَرَجَّ الْقَتْلَ لِلْخَيْرِ مَا إِن رَأَيْتَهُ عَلَى النَّاسِ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

لَا يَأْمَنُ السَّعْرَ ذُو بَعْنٍ وَلَوْ مَلَكًا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

وَمَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَقَوَّيْتُهُ يَحْشُرُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

٨ - أعرب ما تحت خط فيما يأتي ، وبين ما فيه من شاهد :

« قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا » - ورد الله

للذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً - ألا طعام ولو تمراً .

مَنْ كَانَ مَرْغَى عَزْمِهِ وَهَمِيمِهِ رَوْضُ الْأَمَانِ لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا

إِنَّ السَّلَاحَ جَمِيعُ النَّاسِ تَحْمِلُهُ وَلَيْسَ كُلُّ نَوَاتٍ الْمِخْلَبِ السَّيْحُ

فِي غُرْفَةِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهَا هُنَاكَ يَسْتَحْيِ كَانَ مَشْكُورٍ

وَمَنْ يَكُ ذَا قَهْمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدُ مُرًّا بِهِ لِلْمَاءِ الزَّلَالَا

وَقَدْ كَانَ ذِكْرِي لِلْفِرَاقِ يَرُوعُنِي فَكَيْفَ أَكُونُ الْيَوْمَ وَهَوِيْقِينَ ؟

وَلَسْتُ بِهَيَّابٍ إِنْ لَا يَهْسَابُنِي وَلَسْتُ أَرَى لِلْمَرْءِ مَا لَا يَرَى لِيَا

إِذَا غَنَّا مَلِكًا بِاللَّهِوِّ مُشْتَغَلًا فَاحْكُمْ عَلَى مَلِكِ الْوَيْلِ وَالْحَرْبِ

وَلَيْسَ بَعْنٌ فِي الْمَوْتَةِ شَاقِعٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الضُّلُوعِ شَفِيعٌ

فَقُلْ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ يَلَيْسَ

(إِعْمَالٌ لَيْسَ) أَعْمِلْتَ مَا هُوَ دُونَهُ إِنَّهُ مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبِ زَكْسَنْ

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَوْنِ مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا ، أَجَازَ الْعُلَمَاءُ <sup>(١)</sup>

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا - أَنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِلَاءِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَعْمَالٍ

وَحُرُوفٍ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَعْمَالِ النَّاسِخَةِ ،

وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي . وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ النَّاسِخَةِ -

قِسْمًا يَعْمَلُ عَمَلُ «كَانَ» وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَاتَ ، وَإِنْ

أَمَا «مَا» فَلُغَةٌ بَنِي نَعِمْ أَنَهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا <sup>(٢)</sup> ، فَتَقُولُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،

فَزَيْدٌ : مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِلَاءِ ، وَقَائِمٌ : خَبِيرٌ ، وَلَا عَمَلُ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ؛

وَذَلِكَ لِأَنَّ «مَا» حَرْفٌ لَا يَخْتَصُصُ ؛ لِلخَوَلَةِ عَلَى الْأَسْمِ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،

وَعَلَى الْقَمَلِ نَحْوُ : مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَمَا لَا يَخْتَصُصُ حَقَّهُ إِلَّا يَعْمَلُ . وَلُغَةٌ أَهْلُ

(١) «إِعْمَالٌ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِأَعْمَلْتَ «لَيْسَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ

مَقْصُودٌ لَفْظُهُ «أَعْمَلْتَ» التَّاءُ لِلتَّائِيثِ «مَا» نَائِبٌ قَاعِلٌ أَعْمَلْتَ مَقْصُودٌ

لَفْظُهُ «دُونَ» ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «مَا» «إِنْ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «مَعَ»

حَالٍ مِنْ «مَا» بَقَا - مُضَافٌ إِلَيْهِ وَقَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ «الَّتِي» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَتَرْتِيبٌ»

مَعْلُوفٌ عَلَى بَقَا «زَكْنَ» - أَيْ عِلْمٌ - مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ

لِتَرْتِيبٍ . وَتَقْدِيرُ الْيَتِ : أَعْمَلْتَ مَا إِعْمَالُ لَيْسَ - دُونَ إِنْ الزَّائِدَةُ :

مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَعْلُومِ . «وَسَبَقَ حَرْفٌ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِأَجَازَ

مُضَافٌ لِقَاعِلِهِ «جَرٍّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ ظَرْفٌ» مَعْلُوفٌ عَلَى جَرٍّ «كَأَنَّ

الْكَافَ جَارَةٌ قَوْلٌ مَعْلُوفٌ وَمَا نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ «بِي» مُتَعَلِّقٌ بِمَعْنِيًا «أَنْتَ»

اسْمٌ مَا «مَعْنِيًا» خَبَرُهَا «الْعُلَمَاءُ» فَاعِلٌ أَجَازَ . وَمَعْنَى الْيَتِ : أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ «مَا» - إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ جَارًا أَوْ مَجْرُورًا ،

أَوْ ظَرْفًا .

(٢) وَبِهَا قَرِئَ : (مَا هَذَا بَشَرًا - مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ) بِالرَّفْعِ .

الحجاز إعمالها كعمل « ليس »<sup>(١)</sup> لشبهها بها في أنها لتفي الحال عند الإطلاق؛ فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : ما زيد قائماً ، قال الله تعالى : ( مَا هَذَا بَشَرًا ) ، وقال تعالى : ( مَا هُنَّ أَهْلَاتِهِمْ ) ، وقال الشاعر :  
٧٥- أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبْنَاهُمْ حَقُّوا الصُّلُورَ ، وَمَاهُمْ أَوْلَادُهَا  
لكن لاتعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :

( الأول ) ألا يُزاد بعدها « إن »<sup>(٢)</sup> فإن زيدت بطل عملها ، نحو :  
ما إن زيد قائم - يرفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) هذا منذهب البصريين . أما الكوفيون فيجعلون المرفوع مبتدأ ، والمنصوب مرفوع محلا أو تقديرأ - على أنه خبر المبتدأ .  
٧٥- أنشد أبو علي الفارسي ولم ينسبه ، وقبلة :

وأنا النذيرُ بحرّةٍ مُنْسَوِّتَةٍ تَصِلُ الْجُيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا  
الله والإعراب : أصل الحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، والمراد هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها . أقوادها : جمع قود - وهي الجماعة من الخيل : متكفون : محلقون ومحيطون - حلقو الصلور : من الحلق وهو الغيظ . « أبناؤها » مبتدأ ومضاف إليه والضمير عائدة على الحرة « متكفون » خبر المبتدأ « أباهم » مفعول متكفون لأنه جمع اسم التفاعل ، والمراد بأبنائها - رجالها - ، وبأبائهم - ساداتها « حلقو » خبر ثان « والصلور » مضاف إليه « ما » نافية حجازية « هم » اسمها « أولادها » خبرها ومضاف إليه ( والمعنى ) يصف رجال هذه الكتيبة بالشجاعة والطاعة ، فقد اتفوا حول قادتهم ، وقلوبهم مملئة غيظاً وحقداً على أعدائهم كأنهم أبناؤها ، وما هم بأبنائها في الحقيقة .

( والشاهد ) في قوله : وما هم أولادها ، حيث عملت « ما » النافية عمل ليس .  
( ٢ ) لأن « إن » تبعد شبهها بليس ، لأنها لا تليها أصلاً . والمراد : « إن » الزائدة ، أما اقترانها بإن النافية فلا يبطل عملها ، وتكون مؤكدة لها .  
( ٣ ) هو يعقوب ابن السكيت ، وقد استدل بقول الشاعر : - وقد أنشدته ثعلب في أماليه :

بني غُلَّةَ ما إن أنتم دُعِبَا ولا صريفاً ، ولكن أنتم الحَرْفُ =

( الثاني ) ألا ينتقص النقي بإلا<sup>(١)</sup> نحو مازيد إلا قائم ، فلا يجوز نصب « قائم » ، وكقوله تعالى : ( مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ) ، وقوله : ( وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ) خلافاً لمن أجازه<sup>(٢)</sup> .

( الثالث ) ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تَقَدَّمَ وَجِبَ رُفْعُهُ ، نحو : قائم زيد ؛ فلا نقول : ما قائماً زيد ، وفي ذلك خلاف<sup>(٣)</sup> .

= زاعماً أن الرواية بنصب ذهاباً . والجمهور يروونه ذهباً - بالرفع - على إهمال « ما » ، وعلى فرض صحة روايته فلا يتحتم زيادة « إن » : بل هي نافية مؤكدة لنقي ما :

(١) أما إذا انتقص بغير فتعمل نحو : ما زيد غير قائم - بنصب غير ، والمراد نقي خبرها ، ولا يضر نقصه عن معمول خبرها إجماعاً ، فيجوز : ما محمد قائماً إلا في اللار .

(٢) هو يونس بن حبيب شيخ سيويه ، وقد استدلل بقول الشاعر :  
وما الدهرُ إلا مَنْجُونًا بِأَمَلِهِ    وما صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَلَّبًا  
ويرى الجمهور أن منجونا مفعول مطلق بفعل محذوف - أي إلا يدور دوران منجون . وجملة الفعل وفاعله خبر المبتدأ . وكذلك قوله معلباً في الشطر الثاني ، مع أنه مصدر ميمي بمعنى التعليب - أي يعلب تعليباً . وهذا التقدير : هو ما جرى عليه ابن هشام في توضيحه . ويجوز أن يكون منجونا ومعلباً - مفعولين لفعل محذوف تقديره : يشبه .

(٣) أجاز بعض النحاة إعلالاً مع تقدم خبرها على اسمها ، مستلذاً بقول الفرزدق من قصيدة يملح بها عمر بن عبد العزيز :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَتَهُمْ    إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ بِلَاذٍ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ  
على رواية نصب « مثل » . والجمهور ينكرون هذه الرواية ، ويروونها بالرفع . وعلى فرض تسليم نصب مثل - فهي ليست منصوبة ، بل مبنية على الفتح . محل رفع خبر مقدم ، وبشر مبتدأ مؤخر « وما » مهملة ، ونبت « مثل » لإيهامها مع إضافتها لمبتدأ ، مثلها قوله تعالى : =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقلته قلت : ما لي الدار زيد -  
وما عندك عمرو - فاختلف الناس في « ما » حيثك : هل هي علامة أم لا ؟  
فمن جعلها علامة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ،  
ومن لم يجعلها علامة قال : إنها في موضع رفع على أنها خبران للمبتدأ  
الذي بعدهما ، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها  
أن يكون للمبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذي ذكرنا ، وهذا هو  
المراد بقوله : « وترتيب زكن » - أي : طم ، ويعني به أن يكون للمبتدأ  
مقدماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل « ما » شيئاً ،  
سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرح بهذا<sup>(١)</sup>  
في غير هذا الكتاب .

( الشرط الرابع ) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف  
ولجار ومجرور ؛ فإن تقدم بطل عملها ، نحو : ما طعمك زيد أكمل ،  
فلا يجوز نصب أكمل . ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر - يُجيز بقاء  
العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر . وقد يقال : لا يلزم  
ذلك ؛ لما في الإعمال مع تقدم للمعول من الفصل بين الحرف ومعموله ،  
وهذا غير موجود مع تقدم الخبر ؛ فإن كان للمعول ظرفاً أو جاراً ومجروراً  
لم يتأخر عملها ، نحو : ما عندك زيد مقياً - وملبي أنت مقنياً ؛ لأن الظروف  
والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) فتل في الآية صفة لحق مبنى على الفتح في  
حل رفع . وقال سيوريه : إن هنا شاذ ، وقيل غلط ، والهرزدق تيمى لم يعرف  
شرطها عند الحجازيين ، حين أراد أن يتكلم لغة أهل الحجاز .

(١) الحق خلافه ، لأنهم أجازوا تقديم الظرف إذا كان معمولاً للخبر ،  
فكيف بالخبر نفسه ؟ .

وهذا الشرط مفهومٌ من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

( الشرط الخامس ) ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : لما زيد قائم ؛ فالأولى نافية ؛ والثانية نَقَتِ النقي <sup>(١)</sup> ؛ فبقى إثباتاً ، فلا يجوز نصب « قائم » ، وأجازه بعضهم <sup>(٢)</sup> .

( الشرط السادس ) ألا يُبْدَلَ من خبرها مُوجِبٌ <sup>(٣)</sup> ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به ، فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو « زيد » ، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن « ما » ، وأجازه قوم . وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى — في هذه المسألة محتمل للتولين المذكورين ؛ أعنى القولَ باشتراط ألا يبدل من خبرها مُوجِبٌ ، والقولَ يعلم اشتراط ذلك ، فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو : ما زيد بشيء .... إلى آخره — : استوت اللتان ؛ يعني لغة الحجاز ولغة نيم ؛ واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله : استوت اللتان ، فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا » ، والمراد أنه لا عمل له « ما » فيه ، فاستوت اللتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال « ما » : ألا يُبْدَلَ من خبرها مُوجِبٌ . وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمراد أنه يكون مرفوعاً ، سواء جُلت « ما » حجازية أو نيميية . وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » ألا يُبْدَلَ

(١) قال العلامة الخضري : الأظهر في المعنى : أن الأولى هي التي نقت في الثانية عن الخبر — أي اتقى عدم قيام زيد .  
(٢) على أن « ما » الثانية مؤكدة لنفي الأولى . وعلى هذا ورد قول الراجز :

لَا يُبْدَلُ الْأَمْرُ تَلْبِياً ، فَمَا مِلَّ مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُتَّعِصِمْ

(٣) هذا الشرط ينفي عنه : بقاء النقي ، وعدم انتقاضه كما تختم .



من خبرها موجب<sup>(١)</sup> . وتوجيه كل من القولين ، وترجيح المخار منهما —  
وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر .

• • •

( وَرَفَعَ مَطُوفٍ بَلَكْنَ أَوْ يَسْلُ مِنْ بَعْلَمَنْصُوبٍمَا الزَّمْ حَيْثُ حَلْ<sup>(٢)</sup> )  
إذا وقع بعد خبر « ما » عاطفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مقتضياً للإيجاب  
أولاً . فإن كان مقتضياً للإيجاب — تَعَيَّنَ رفع الاسم الواقع بعده ؛ وذلك  
نحو « بل ، ولكن » ، فتقول : « ما زيد قائماً لكن قاعدٌ » — أو : « بل قاعدٌ فيجب  
رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ مطوف<sup>(٣)</sup> ، والتقدير : لكن هو  
قاعد — ويل هو قاعد ، ولا يجوز نصب « قاعد » عطفاً على خبر « ما » ؛  
لأن « ما » لا اتصل في اللوجب .

وإن كان الحرف العاطف غير مُقْتَضٍ للإيجاب — كالولو ونحوها —  
جاز النصب والرفع ، وللمخار النصب ، نحو : « ما زيد قائماً ولا قاعداً » ،  
ويجوز الرفع فتقول : « ولا قاعدٌ » ، وهو خبر مبتدأ مطوف ، والتقدير :  
ولا هو قاعد .

(١) اعلم أنه يجوز في « شيء » الواقع بعد إلا : الرفع على أنه خبر مبتدأ  
مخوف سواء أعلت « ما » أم أعلت — أى إلا هو شيء لا يعبأ به — أو على  
أنه بدل من شيء الأول ، إذا كانت « ما » معلقة . ويجوز فيه النصب على  
الاستثناء سواء أعلت « ما » أم أعلت — أو على أنه بدل من محل شيء  
المحذور بالباء الزائدة إذا كانت « ما » عاملة .

(٢) « ورفع » مفعول مقدم لقوله الزم « مطوف » مضاف إليه  
« ولكن » متعلق بمطوف « أو يسل » مطوف على « ولكن » « من بعد »  
متعلق برفع « منصوب » مضاف إليه ، « بما » متعلق بمنصوب « حيث »  
طرف متعلق بالزم في محل نصب « حل » فعل ماضٍ والحسلة في محل جر  
بإضافة حيث إليها .

(٣) وتكون « بل » ، « و لكن » ، حيث حرقا ابتداء — لا عاطفتان ؛  
لأنهما لا يطفان إلا المنفرد .

فهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل» ،  
ولكن «-» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

• • •

(ويَعْدَ مَاوَلَيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَيْرُ وَيَعْدَ لَا وَتَفِي كَانَ قَدْ جَرَّ)<sup>(١)</sup>  
تُزَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَيْرِ بَعْدَ لَيْسَ ، وَمَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَيْسَ  
لِلَّهِ بِكَافٍ عَبْدُهُ) وَ (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) وَ (وَمَا رَيْكَ بِغَافِلٍ عَمَّا  
يَعْمَلُونَ) وَ (وَمَا رَيْكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ، وَلَا تَخْصُ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا»  
بِكُونِهَا حِجَازِيَّةً — خِلَافًا لِقَوْمٍ ، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَيَعْدُ التَّيْمِيَّةُ . وَقَدْ نَقَلَ  
سَيَبُويَه وَالْقَرَاءُ<sup>(٢)</sup> — رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى — زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» عَنْ بَنِي تَيْمٍ ؛  
فَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي أَشْعَالِهِمْ<sup>(٣)</sup> .  
وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَرَّةً قَالَ : لَا تُزَادُ الْبَاءُ إِلَّا بَعْدَ  
الْحِجَازِيَّةِ ، وَمَرَّةً قَالَ : تُزَادُ فِي الْخَيْرِ اللَّتْنِ<sup>(٤)</sup> .

(١) «ويعد» متعلق بجر «ما» مضاف إليه «وليس» معطوف على  
«ما» قصيد لفظهما «جر الباء الخبر» الباء — بالقصر — فاعل جر ، والخبر  
مفعوله «ويعد» متعلق بيجر «لا» مضاف إليه «وتفي» معطوف على «لا»  
«كان» مضاف إليه «قد» حرف تقييد «يجر» مضاف مثنى للمجهول ونائب  
الفاعل يعود إلى الخبر .

(٢) هو أبو زكريا ، يحيى بن زياد الكوفي — المعروف بالقراء ، كان  
إماماً في العربية ، وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، حتى كان يقال :  
القراء أمير المؤمنين في النحو . وكان متليفاً ورعاً مع تيه وعجب . وقد  
اتصل بالأمون وجعله مربى أولاده . وله مؤلفات كثيرة منها : كتاب الحدود  
في النحو ، وتوفى سنة ٢٠٧ في طريق مكة .

(٣) من ذلك قول الفَرَزْدَقِ — وهو تميمي — يمدح من بن أوس :  
لَعَنُوكَ مَاتَمَنْ بِتَارِكِ حَسْبِهِ وَلَا مُنْبِيءٍ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِّرٍ  
(٤) أى في خبر كل ناسخ مني ، وهذه الباء لتأكيد النفي ، والمجروح  
بها على الإعمال — منصوب محلاً أو تقييداً ، وعلى الإعمال — مرفوع كذلك .

وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر « لا » كقوله :  
 ٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا تُوشِقُافَةٌ يَمْنُنُ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ  
 وفي خبر مضارع « كان » النافية بلم ، كقوله :  
 ٧٧ - وَإِنْ مُنَّتِ الْأَيْلَى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ  
 بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ  
 . . . .

٧٦ - هو لسواد بن قارب الأسدي مخاطب النبي ، وكان كاهناً في  
 الجاهلية وأسلم .

اللفظة والإعراب : قتيلاً : هو الخيط الرقيق في شق النواة . « فكن »  
 أمر من كان الناقصة واسمها أنت « شفيعاً » خبرها « لي » متعلق به « يوم »  
 منصوب على الظرفية بشفع أو بكُن « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو »  
 اسمها مرفوع بالواو « شفاعاً » مضاف إليه « يمنن » خبر لا والباء زائدة وهو  
 اسم فاعل وفاعله مستر « قتيلاً » مفعوله « عن سواد » متعلق بمن « ابن  
 قارب » مضاف إليه .

( والمعنى ) كن لي يا رسول الله شفيعاً يوم لا يغني صاحب شفاعاً قتيلاً  
 عن سواد بن قارب - أي عني ( والشاهد ) في « يمنن » حيث دخلت الباء  
 الزائدة على خبر « لا » النافية العاملة عمل ليس .

٧٧ - هو للشعري الأزدي ، واسمه عمرو بن براق ، وأكثر الرواة على أن  
 اسمه هو لقبه ، كان من فلك العرب ، كثير الإغارة عليهم . واليت من  
 قصيدته المرفوعة بلامية العرب ، ومطلعها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صَلَواتَ عَلَيْكُمْ فإني إلى قَوْمِ سِوَاكُمْ لَأَتِمِّلُ  
 اللفظة والإعراب : أعجل : صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس المراد  
 التفضيل . « إن » شرطية « ملئت » فعل شرط مبنى للمجهول ، « الأيلى »  
 نائب فاعل « إلى الزاد » متعلق بملئت « أكن » فعل مضارع مجزوم بلم جواب  
 الشرط « بأعجلهم » الباء زائدة ، وأهجل خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة  
 منع منها حرف الجر الزائد ، والضمير مضاف إليه « إذ » حرف لتعليل ،  
 وقيل ظرف متعلق بأعجل السابق « أجشع » مبتدأ « القوم » مضاف إليه =

( في التكرراتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْتَ ، لَا ،

وَقَدْ تَلَى ، لَا تَ ، و ، إِنْ ، ذَا الْعَمَلَا

وَمَا ، لَا تَ ، في مَرَى حِينَ عَمَلْ

وَحَلَفُ فِي الرُّفْعِ فَشَا ، وَالْمَكْسُ قُلْ<sup>(١)</sup>

تَقْلَمُ أَنَّ الحروفَ العاملة عمل « ليس » - أربعة ، وقد تقلم الكلام

على « ما » ، وذكر هنا « لا » ، و « لَا تَ » ، و « إِنْ » .

أما « لا » ، فملحَبُ الحجازيين إعمالها عمل « ليس » ، وملحَبُ تميم إعمالها ،

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة :

= « أعجل » ، خبر ( والمعنى ) يصف الشاعر نفسه بالعفة وعلم الشره والحرص على الأكل ، وأنه لا يعجل إذا قدم الطعام وأسرع الناس إليه .

( والشاهد ) في « بأعجلهم » ، حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع

« كان » ، المنى بلم وهو قليل . هنا : ويندرزياتها في غير ذلك ؛ كخبر :

إِنَّ ، ولكن ، وليت ، في قول امرئ القيس :

فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حَبَّةً لَأَنْلِفَهَا      فَبِكَ مَا أَحْثَثْتُ بِالْمَجْرَبِ

وقول آخر :

ولكن أجسراً لو فعلتَ بهيئتي      وهل يُنكر للمعروف في الناس والأجر ؟

وقول الفرزدق : • أَلَا كَيْتَ ذَا الْعِيْشِ اللَّيْثُ بَدَلْتُمْ •

( ١ ) في التكررات ، متعلق بأعملت ، أعلت ، ماض للمجهول والتاء

تثانيث « كليس » ، متعلق بمحطوف حال من « لا » ، أو صفة لموصوف

محطوف - أي إعمالاً ماثلاً إعمال « لا » ، نائب فاعل أعلت مقصود

لفظه « وقد » ، حرف تعليل « لَا تَ » ، فاعل تلى « وإن » ، محطوف على لَا تَ

« ذَا » ، اسم إشارة مفعول تلى « العمل » ، بدل أو نعت لاسم الإشارة .

« وما » ، نافية « لَا تَ » ، خبر مقدم « في سوى » ، متعلق بعمل الآتي « حين » ،

مضاف إليه « عمل » ، مبتدأ مؤخر « وحلف » ، مبتدأ « في الرُّفْعِ » ، مضاف

إليه « فَشَا » ، ماض فاعله يعود إلى حلف في الرُّفْعِ ، والجملة خبر المبتدأ

« والمكس قُلْ » ، مبتدأ وخبر .

(أحما) أن يكون الاسم والخبر نكرتين<sup>(١)</sup> نحو : لارجل أفضل منك ، ومنه قوله :

٧٨- تَعَزُّ فَلَاشَى عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا  
وقوله :

٧٩- نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَازِلٍ فَيُوتَتْ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا  
وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للناطقة :

(١) والغالب أن يكون خبرها محذوفاً .

٧٨- لا يعرف قائله مع شهرته .

اللفظ والإعراب : « تعز » فعل أمر والتفاعل أنت « فلا » التاء للتعليل ولا نافية تعمل عمل ليس « شئ » اسمها « على الأرض » متعلق بياقياً الواقع خبراً لها « ولا » الواو عاطفة ولا نافية أيضاً « وزر » اسمها « ما » « ما » اسم موصول في محل جر بمن والجار والمجرور متعلق بواقياً « قضى الله » الجملة صلة الموصول والتاء محذوف - أى قضاء الله « واقياً » خبر لا .

( والمعنى ) تسل واصبر على ما يصيبك في الدنيا ، فلا دوام لشيء على وجه الأرض ، وليس هنالك ملجأ بئى الإنسان مما قضاء الله وقدره .  
( والشاهد ) إعمال « لا » عمل ليس في الموضعين ، واسمها وخبرها نكرتان .

٧٩- أنشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه لقائل .

اللفظ والإعراب : يوت : أسكنت ، من قولم : بواه الله منزلاً - أسكنه إياه . الكأمة : جمع كى وهو الشجاع المتكى - أى المستر - في سلاحه « إذ » ظرف ماض متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » غير خاذل ، اسم لا وخبرها ومضاف إليه « فَيُوتَتْ » التاء عاطفة للسمية ، ويرى مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل وهى مفعولة الأول « حصناً » مفعولة الثاني « بالكأمة » متعلق بحصيناً ، أو بنصرتك « حصيناً » صفة لحصناً ( والمعنى ) يمين عليه بنصرته وحفظه من أعدائه فيقول : أصنك حين خللك أصحابك ، فزلت حصناً متيناً بأهل التجارة والبأس .  
( والشاهد ) فيه كاليث السابق .

٨٠- بَلَّتْ فِعْلٌ ذِيُودٌ، فَلَمَّا تَبَيَّنَتْهَا تَوَلَّتْ، وَبَيَّتَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيهَا  
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنْبَاءً غِيًّا سِرًّا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيًّا  
واختلف كلام المصنف في هذا البيت ؛ فمرة قال : إنه مُؤَوَّلٌ ، ومرة  
قال : إنَّ القياسَ عليه سائغ .

( الشرط الثاني ) ألاَّ يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول : لاقئاً رجلاً

٨٠- اليتان لقيس بن عبد الله — المعروف بالثابتة الجملى ، كان من  
شعراء الجاهلية المعمرين . أدرك الإسلام وحسن إسلامه ، ووفد على النبي  
عليه السلام فأنشده شعره ، فدعا له بقوله : لا يفضض الله فاك ، فلم تنكسر  
له سن طول عمره ؛ وكان كلما سقطت له سن — نبتت أخرى ببركة  
دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم .

اللفظ والإعراب : بَقَّتْ : تركتها باقية . سواد القلب : سويداؤه —  
وهي خبته السوداء . « فعل » منصوب على نزع الخافض — أو مفعول مطلق  
محذوف ؛ أى بدا فعلها كفعل — أو تفعل فعل « ذى ود » مضاف إليه  
« فلما » حرف ربط — أو ظرف بمعنى حين ، منصوب بتولت الذى هو  
جوابه « تبعها » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافة  
لما إليها « وبقت » معطوف على تولت « حاجتى » مفعول بقت مضافة إلى  
ياء المتكلم . « ولا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها « باغياً » خبرها « سواها »  
مفعول باغياً مضاف إلى الضمير « ولا » نافية « عن حبها » متعلق بمتراحياً  
الواقع خبر لا ، واسمها محذوف دل عليه ما قبله ( والمعنى ) أنها أطعمته  
فى حبها بما أظهرته من البشاشة وحسن اللقاء — كما يفعل الحب ، فلما تبعها  
أعرضت عنه وهجرته ، وتركت حبها فى فؤاده — ذلك الحب الذى حل  
فى السويداء من قلبه ، حتى أصبح لا يطلب سواها ولا يتوانى عن حبها  
( والشاهد ) إعمال « لا » عمل ليس مع أن اسمها معرفة . ويؤوله الماتنون  
على أن « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف — أى لا أرى باغياً ، فلما حلف  
الفعل وهو أرى — برز الضمير وانفصل . وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام  
لا يتغير عملها سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته ، أم خرج إلى معنى  
آخر كالترخيخ والإنكار .

( الشرط الثالث ) ألا ينتقص النفي بإلاً ، فلاتقول : لا رجل إلا أفضل من زيد ، بنصب « أفضل » ، بل يجب رفعه . ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

وأما « إن » النافية فمنهـب أكثر البصريين والقراء أنها لاتعمل شيئاً ، ومنهـب الكوفيين - خلا القراء - أنها تعمل عمل « ليس » ، وقال به من البصريين : أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السراج ، وأبو علي القاسمي ، وأبو الفتح بن جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه - رحمه الله تعالى - إشارة إلى ذلك . وقد ورد السماع به ، قال الشاعر :

٨١- إن هو مُتَوَكِّلٌ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَسَّانِينَ

وقال آخر :

٨٢- إنِ الْمَرْحُومَتَا بِإِنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ يَأْنِي يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

٨١- لا يعرف قائله مع كثرة الاستشهاد به ، وقد أنشده الكسائي .  
اللفظ والإعراب : « إن » نافية تعمل عمل « ليس » هو اسمها « مستولياً » خبرها « على أحد » متعلق به « إلا » أداة استثناء مفرغ « على أضعف » جار ومجرور يدل من « على أحد » - يدل بعض من كل « المجانين » مضاف إليه ( والمعنى ) ليس لهذا الرجل سلطان أو ولاية على أحد من الناس - إلا على أشد المجانين ضعفاً ( والشاهد ) إعمال « إن » عمل ليس على منهـب الكوفيين . ويخرجه المانعون على أن « إن » مخففة من الثقيلة ناصبة للمجرأين مما . قال ابن هشام : إن إعمالها نادر ، وهو لغة أهل العالية وهي ما فوق نجد إلى تهامة وإلى مكة وما والاها . ويؤخذ من البيت : أن انتقاص النفي بالنسبة إلى معمول الخبر - لا يطل عمل « إن » وكذلك « ما » .

٨٢- لم يعرف قائله .

اللفظ والإعراب : « إن » نافية « المرء ميتاً » اسمها وخبرها « بانقضاء حياته » متعلق بميتاً ومضاف إليه « ولكن » حرف استثناء ، « بأن » الباء جارة وأن مصلرية « يبني » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن -

وذكر ابن جنى - في المحسب<sup>(١)</sup> - أن سعيد بن جبير - رضى الله عنه -  
قرأ : ( إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلُكُمْ ) - بنصب العباد<sup>(٢)</sup> .  
ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة  
والمعرفة ، فتقول : إن رجلاً قائماً - وإن زيدُ القائم - وإن زيدُ قائماً .  
ولما « لآت » فهي « لا » النافية ، زيدت عليها تاء التانيث مفتوحة<sup>(٣)</sup>  
ومنصب الجمهور أنها تعمل عمل « ليس » ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ،  
لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبرُ معاً ، بل إنما يذكر معها  
أحدهما ، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاؤه خبرها ، ومنه قوله  
تعالى : ( وَلَآتِ حِينَ مَنَاصٍ ) بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقى الخبر ،  
والتقدير : وَلَآتِ الْحِينَ حِينَ مَنَاصٍ ؛ فالحين : اسمها ، وحين مناص :  
خبرها ، وقد قرئ شلوذاً : ( وَلَآتِ حِينَ مَنَاصٍ ) برفع الحين على أنه  
اسم « لآت » والخبر محذوف ، والتقدير : وَلَآتِ حِينَ مَنَاصٍ لم - أى : ولات  
حين مناص كائناً لم ، وهذا هو المراد بقوله : « وحذف ذى الرفع - إلى  
آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما لِلَّاتِ في سوى حِينَ عَمَلٍ » - إلى ما ذكره مسيبويه :  
من أن « لات » لاتعمل إلا في الحين . واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم :

= « عليه » نائب فاعل يبنى وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور  
بالياء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف - أى : ولكن يموت بالبنى عليه  
« فيحذف » القاء عاطفة ، و« يحذف » مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود  
على المراء والألف للإطلاق ( والمعنى ) لا يعد الإنسان ميتاً باقتضاء أجله ؛  
لأنه يستريح من هم الدنيا ؛ وإنما يعد ميتاً إذا ظلم ولم يجد ظهيراً ولا نصيراً ،  
لأنه حينئذ يتجرع الآلام ، ويعيش حزناً كالميت ( والشاهد ) فيه كتابته .  
( ١ ) كتاب في تخريج القراءات الشاذة .

( ٢ ) ومعناه على هذا : ليس الأصنام التي تدعونها عباداً أمثالكم - بل

أقل منكم ، لعلم حياتها وعقلها . فكيف تعبدها ؟

( ٣ ) تانيث لفظها ، أو المبالغة فيه ، ولتحوية شبهها بليس .



المراد أنها لاتعمل إلا في لفظ الحين ، ولاتعمل فيها رادفهُ ؛ كالساعة ونحوها .  
وقال قوم المراد أنها لاتعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فتعمل في لفظ الحين ،  
وفيا رادفهُ من أسماء الزمان ، وَمِنْ عَمَلِهَا فِيهَا رادفهُ قولُ الشاعر :  
٨٢- نَدِمَ الْبَقَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْتَمٍ وَالْبَنَى مَرْتَعَ مُبْتَغِيهِ وَخَسِمَ  
وكلام المصنف محضل للقولين ، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل ، ومنهجه  
الأخفش أنها لاتعمل شيئاً ، وأنه إنْ وَجِدَ الاسمَ يعملها منصوباً ، فناسبهُ  
فعلٌ مُضْمَرٌ ، والتقلير : لَاتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ وَإِنْ وَجِدَ مرفوعاً فهو  
مبتدأ والخبر محذوف ، والتقلير : لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ كَأَنَّ لَهُمْ .  
والله أعلم .

٨٣ - هو لرجل من طيء لم يعين ، ونسبه العيني لمحمد بن عيسى النخعي .  
اللفظ والإعراب : نـ وولات ، الواو الحال « لات » نافية تعمل عمل  
ليس واسمها محذوف - أي الساعة « ساعة » خبرها « منتم » مضاف إليه  
« والبني » مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان ، « مبتغيه » مضاف إليه  
« وخيم » خبر المبتدأ الثاني والجملة من الثاني وخبره خبر الأول ( والمعنى )  
نتم الظالمون على ما فرط منهم ، وليست الساعة التي نلحوا فيها ساعة نلم ،  
ومرعى الظلم وطريقه وبيل ؛ يفضى بصاحبه إلى سوء العاقبة  
( والشاهد ) في « لات » حيث عملت فيها رادف الحين من أسماء الزمان  
وهو الساعة . ولا تعمل في غير اسم زمان اتفاقاً . وأما قول الشمر دل الشيء  
يرى منصور بن زياد :

لَهْمِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَتَفِي يَبْتَغِي جَوْلَكَ حِينَ لَاتَ مَجِيرُ  
فارتقاع مجير على الابتداء - أو على القاعدية ، والتقلير : حِينَ لَاتَ له  
مجير - أو يحصل له مجير ، و « لات » مهمة لعدم دخولها على الزمان .  
هذا : ويجب حذف اسمها أو خبرها ويطلب أن يكون المحذوف الاسم ،  
وأن يكون المذكور منها نكرة . وقد وردت مهمة في قول الشاعر :

تَرَكَ النَّاسَ لَنَا أَكْثَفَهُمْ وَتَوَلَّوْا ، لَاتَ لَمْ يُغْنِ الْقُرَارُ  
فهي هنا حرف مجرّد التني ، مؤكدة بحرف تني آخر من معناه وهو « لم »  
ومثل هذا مقصور على السماع .

الاسئلة والتهيمات

١ — ما شرط إعمال « ما » و « لا » التافيتين — عمل ليس ؟ مثل لا تقول .

٢ — متى يتعين رفع المعطوف على خبر « ما » ؟ ومتى يجوز النصب والرفع ؟ وضح بأمثلة .

٣ — اذكر شرط عمل « إن » التافية و « لات » — عمل ليس . ومثل لا تقول .

٤ — علام يستشهد التحريون بالآتي :

قال تعالى : ( أليس الله بكاف عبده ؟ — وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ) . إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية .

دعائي أنجي والخيل بيني وبينه فلما دعائي لم يجنني بقعد

وقالوا تعرفها للنازل من منى وما كل من وافي منى أنا عارف

من صد عن نيرانها فلما ابن قيس لا براح

إذا كانت النعمى تكدر بالأذى فما هي إلا محنة وعذاب

أقصر فؤادي فما الذكري بنافعة ولا بشافعة في رد ما كنا

لهني عليك للهفة من خائف بيني جوارك حين لأت مجير

٥ — أعرب ما تحته خط فيما يأتي ، وبين السبب فيما تقول :

فلست بتيه ولا أستطيع ولا لاسمى إن كان ماؤك ذا فضل

طلبوا صلحنا ولات أو ان فلجنا أن ليس حين بقاه

## أَفْعَالُ الْمُقَارِبَةِ

(كَكَانَ كَادَ وَعَسَى يَلِكُنْ نَلَزَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَيْنِ خَسِرَ) (١)

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء وهو : « كاده وأخواتها » وذكر للمصنف منها أحد عشر فعلاً ، ولا خلاف في أنها أفعال — إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب : أنها حرف ، ونُسب أيضاً إلى ابن السراج ، والصحيح أنها فعل (٢) ، بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : عَسَيْتُ — وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا — وَعَسَيْتُمْ — وَعَسَيْتُنَّ .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما كلَّ عَلَى المقاربة (٣) ، وهي : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

(١) « كَكَانَ » جار ومجرور خبر مفعول « كاد » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « وعسى » معطوف على « كاد » لكن « حرف استلراك » غير « فاعل نلَزَ » مضارع « لِهَيْنِ » متعلق بخبر « خبر » حال من فاعل نلَزَ ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وهي تقف على المنصوب المنون بالسكون .

(٢) اختلف النحاة في عسى : فقال البصريون — وتبعهم المتأخرون : إنها فعل دائماً — وهو الصحيح — السبب الذي ذكره الشارح . وقال الكوفيون — ومنهم ثعلب وابن السراج — إنها حرف دائماً ؛ لأنها حلت على معنى لعل ، ولا تصرف مثلها ، فوجب أن تكون حرفاً مثل لعل ؛ لقوة التشابه بينهما . وقال سيويه : إنها حرف ترج ، إذا اتصل بها ضمير نصب ، تنصب الاسم وترفع الخبر — مثل « إن » ، وذلك كقول الشاعر :

قَلْتُ عَسَا نَارُ كَلْبٍ وَعَظَهَا تَشْكِي فَأَنَّى نَحْوَهَا فَأَعْوَدُهَا

وفعل ماضٍ فيما علنا ذلك ، يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهي حينئذ من أفعال المقاربة التي نحن بصدده الكلام عنها .

(٣) أي قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قريباً كبيراً ، وتسمى أفعال

المقاربة .

(والثاني) مادلٌ عَلَى الرَّجاءِ<sup>(١)</sup> ، وهى : عسى ، وَحَرَى ، وَانْطَوَّقَ .  
(والثالث) مادلٌ عَلَى الْإِثْشاءِ<sup>(٢)</sup> ، وهى : جَلَّ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ،  
وَعَلَّقَ ، وَأَنْشَأَ . فتسميتها أفعال المقاربة — من باب تسمية الكل باسم  
البعض<sup>(٣)</sup> .

وكلها تدخل على الابتدأ والخبر ؛ فترفع للبتدأ اسماً لما ، ويكون  
خبره خبراً لما فى موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « كان :  
كاد ، وعسى » ، لكن الخبر فى هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو :  
كاذَ زيدٌ يقوم — وَعَسَى زيدٌ أن يقوم ، وتلزم مجيئه اسماً بعد « عسى »  
وكاد » كقوله :

٨٤ — أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلْحاً دَائِماً لَا تُكْثِرُنْ إِنِّى عَسَيْتُ صائِماً

(١) أصل الرجاء : الطمع فى الأمر المحبوب ، والمراد هنا ما يعم  
الطمع فى الخير محبباً ، والإشفاق — أى الخوف منه — مكروها ، فقيه  
تغليب .

(٢) أى الشروع فى العمل ، ولذلك تسمى أفعال الشروع .

(٣) الحق أنه من باب التغليب ؛ لأن تسمية الكل باسم الجزء — يصح  
إذا أطلق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره . أما تسمية الأشياء  
المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها — فتغليب .

٨٤ — قيل هو لروبة بن العجاج ، وقيل لغيره .

اللغة والإعراب : العدل : اللوم والعتاب . ملحاً : مكثراً — من ألح  
يلح إلحاحاً إذا أكثر . « فى العدل » متعلق بأكثر « ملحاً » حال من التاء  
فى أكثر « دائماً » صفة للملح « لا » ناهية « تكثرون » مضارع مبنى  
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا « إني » إن واسمها .  
« عسيت » فعل ماض ناقص والتاء اسمها « صائماً » خبرها ، والجملة فى  
محل رفع خبر إن ( والمعنى ) : أيها العادل المكثر فى عدله ولومه ، أقل  
من لومك ؛ فإني بمسك عن الكلام معك ومقابلتك بالمثل ( والشاهد ) فى  
صائماً : حيث وقع خبراً لعسى وهو اسم مفرد . والأصل أن يكون خبرها =

وقوله :

٨٥- فَلَبِثْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ ، وَمَا كُنْتُ أَيْبَاً وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وهذا هو مراد المصنف بقوله : « لَكِنْ نَلَرُ - إِلَىٰ آخِرِهِ » ، لَكِنْ فِي قَوْلِهِ « غَيْرُ مَضَارِعٍ » - إِيَّاهُمْ ، فَلَقَهُ يَدْخُلُ تَحْتَهُ : الْأَسْمُ ، وَالظَّرْفُ ، وَالْجَارُ ، وَالْمَجْرُورُ ، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ بِغَيْرِ الْمَضَارِعِ ، وَلَمْ يَنْلَرُ مَجِيءٌ هُنَا كُلُّهَا خَيْرًا عَنْ « عَصَى » ، وَكَادَ - يَلِ الَّذِي نَلَرُ مَجِيءٌ الْخَيْرِ اسْمًا ، وَأَمَّا هُنَا فَلَمْ يَسْمَعْ مَجِيئَهَا خَيْرًا عَنْ هُنَيْنٍ .

• • •

= جُمْلَةُ فَعْلِيَّةٌ فَعْلُهَا مَضَارِعُ . وَقِيلَ إِنَّ « عَصَى » هُنَا تَامَةٌ ، وَصَاحِبُهَا خَيْرٌ لِّكَانَ مَحْلُوقَةٌ مَعَ اسْمِهَا - أَيْ إِلَىٰ عَصَبٍ أَنْ أَكُونَ صَاحِبًا . وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلُ : أَنَّ عَصَى النَّاقِصَةُ لِلرَّجُلِ وَهِيَ إِنْشَاءٌ ، وَالْجُمْلَةُ الْإِنْشَائِيَّةُ لَا تَقَعُ خَيْرًا لِإِنْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ .

٨٥ - هُوَ لثَابِتُ بْنُ جَابِرٍ - الْمَلَقَبُ بِتَأْبُطِ شَرًّا ، أَحَدُ رَأْيِلِ الْعَرَبِ مِنْ مَضَرَ بْنِ نَزَارٍ قَالَ شَارِحُ الْقَامُوسِ : رَأْيِلٌ - جَمْعُ رَيْثَالٍ ، وَهُوَ الَّذِي وَلَدَتْهُ أُمُّهُ وَحْدَهُ .

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : أَبَتْ : رَجَعَتْ . فَهْمٌ : اسْمُ قَبِيلَةٍ سَمِيَتْ بِاسْمِ أَيْبَا . تَصْفِرُ : تَخْلُو ، وَالْمُرَادُ هُنَا : تَتَأَسَّفُ وَتَحْزَنُ . « وَمَا » الْوَاوُ حَالِيَّةٌ « مَا » نَافِيَةٌ « كُنْتُ » كَادَ فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ وَالتَّاءُ اسْمُهَا « أَيْبَا » خَبَرُهَا وَالْجُمْلَةُ فِي عِلٍّ نَصْبٍ حَالٍ وَ « كَمْ » الْوَاوُ حَالِيَّةٌ « كَمْ » خَبَرِيَّةٌ بِمَعْنَى كَثِيرٍ - مُبْتَدَأٌ « مِثْلَهَا » تَمِييزٌ لِّكَمْ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « فَارَقَتْهَا » الْجُمْلَةُ خَبَرُ كَمْ « وَهِيَ » الْوَاوُ لِحَالٍ وَ « هِيَ » مُبْتَدَأٌ « تَصْفِرُ » الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي عِلٍّ نَصْبٍ حَالٍ .

( وَالْمَعْنَى ) رَجَعْتُ إِلَىٰ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ بَعْدَ مَفَارَقَتِهَا ، وَمَا كُنْتُ أَرْجِعُ إِلَيْهَا ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْقَبَائِلِ مِثْلُهَا تَرَكْنَهَا وَهِيَ تَتَلَهَفُ وَتَتَحَسَّرُ عَلَىٰ إِفْلَاقِهَا مِنْهَا . ( وَالشَّاهِدُ ) فِي قَوْلِهِ أَيْبَاً ؛ حَيْثُ وَقَعَ خَبَرًا لِّكَادَ وَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ ، وَهَذَا نَادِرٌ .

(وَكُونَهُ بِلُونٍ وَأَنَّهُ بَعَثَ نَزْرًا ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا) (١)  
 أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أَنَّهُ كَثِيرٌ » ، وتجريده من « أَنَّهُ قَلِيلٌ » ،  
 وهذا ملهـب سيبويه . وملهـب جمهور البصريين : أَنه لا يتجرد خبرها  
 من « أَنَّهُ » إلا فى الشعر ، ولم يرد فى القرآن إلا مقترناً به « أَنَّهُ » قال الله تعالى :  
 (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)  
 ومن وروده بـ « بِلُونٍ » أَن : قوله :

٨٦. عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَسَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) « وَكُونَهُ » مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ، والماء مضاف  
 إليه اسمها ، وهى عائـد إلى الخبر ، وخبرها محذوف — أى واردا « بِلُونٍ »  
 متعلق بـ «كَرْبُ الْكَرْبِ» المحذوف « أَن » مضاف إليه مقصود لفظه « بعد » ظرف  
 متعلق بالخبر المحذوف « عسى » مضاف إليه « نَزْرٌ » خبر المبتدأ وهو كونه  
 « وَكَادَ » الواو عاطفة « كَادَ » مقصود لفظه مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ  
 ثان « فِيهِ » متعلق بـ « عكسا » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود  
 إلى الأمر والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى  
 وخبره خبر الأول .

(٢) لأن عسى للترجى ، والترجى مستقبل ، فيناسبه « أَن » لاستقبالها .  
 ٨٦ — هو لهـبة بن خشرم العلوى ، من قصيدة قلها وهو يحين من  
 أجل قتل قتله .

اللغة والإعراب : أـسـيت فيه : يريد صرت إليه . يروى بضم التاء ،  
 وقيل بفتحها لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم . كما تدل عليه الآيات قبله .  
 « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسمها « أـسـيت » فعل ناقص والتاء  
 اسمها « فِيهِ » خبرها . وجملة أـسـيت واسمها وخبرها صلة الموصول  
 « يكون » مضارع ناقص واسمه مستتر « وراء » ظرف مضاف إلى الماء متعلق  
 بمحذوف خبر مـقـدم « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لـ « فرج » . والجملة  
 من المبتدأ ، والخبر فى محل نصب خبر يكون ، وجملة « يكون » فى محل  
 نصب خبر عسى ( والمعنى ) : أرجو أن يكشف الله ما صرت فيه من  
 الهم والحزن ، وأن يعقبه الفرج القريب .

(والشاهد) فى « يكون » : حيث وقع خبراً لعسى مجرداً من أن ،  
 وهو قليل .

وقوله :

٨٧- صَحِيَّ فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ ، إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ  
وأما « كاذ » فذكر المصنف أنها عكسُ « صي » ، فيكون الكبير في خبرها  
أن يتجرد من « أن » <sup>(١)</sup> ويقلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نص عليه  
الأنطلسيون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوص بالشعر ، فمن تجربته  
من « أنه قوله تعالى : ( فليجوها وما كادوا يُقمطون ) ، وقال : ( من بعد  
ما كاذ تزيغ قلوب فريقي منهم ) <sup>(٢)</sup> . ومن اقترانه بـ « أنه قوله صلى الله عليه  
وسلم : « ما كنت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » ، وقوله :  
٨٨- كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو روضة ويرود

• • •

٨٧- لم يعرف قائله .

اللفظة والإعراب : « عسى » فعل ماض « فرج » اسمها « يأتي »  
فعل مضارع « به » متعلق يأتي « الله » فاعل ، والجملة في محل نصب خبر  
« عسى » إنه « إن واسمها » له « متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » ظرف  
زمان مضاف إلى يوم متعلق بما تعلق به الجار قبله ، « في خيلته » متعلق كذلك  
بما تعلق به ما قبله « أمر » مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر خبر إن .  
( والمعنى ) أرجو أن يأتي الله بالفرج قريباً ، فإن له سبحانه في كل يوم  
حكماً في مخلوقاته ( والشاهد ) في « يأتي به الله » ، حيث جاء خبراً لعسى ،  
وقد تجرد من أن المصدرية .

(١) أي للالتها وضماً على قرب الخبر ، فكانه شروع فيه حالا

لا مستقبلاً .

(٢) أي على قراءة تزيغ بالتاء ، واسم كاذ ضمير الشأن ، أو ضمير  
القوم المعلوم من قوله قبل : ( لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار )  
و « قلوب » بدل منه ، وفاعل تزيغ ضمير القلوب ؛ لتصلها رتبة - لا القلوب -  
فسمها ؛ لتلا يخلو الخبر عن ضمير الاسم ، والجملة خبر كاذ .

٨٨- هو لخمسين بن مناذر ، أحد شعراء البصرة يرثي ميتاً .

(وَكَمْسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُمْلًا خَيْرُهَا حَتْمًا بِـ « أَنْ » مُتَّصِلًا  
وَالزُّمُوا أَخْلَوْتُكُمْ « أَنْ » مِثْلَ حَرَى وَيَعْدُ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » مَنَزَرًا<sup>(١)</sup>)

يعنى أَنْ « حَرَى » مثل « عَمَى » فى الدلالة على رجاء الفعل ، لكن  
يجب اقتران خبرها بـ « أَنْ » نحو : حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ولم يُجَرَّد  
خبرها من « أَنْ » لافى الشعر ولا فى غيره . وكذلك « أَخْلَوْتُكُمْ » تلزم « أَنْ »  
خبرها ، نحو : أَخْلَوْتُكَ السَّيِّئَةَ أَنْ تُنْظَرَ ، وهو من أمثلة سيبويه . وأما  
« أَوْشَكَ » فالكثير اقتران خبرها بـ « أَنْ » ، ويقول حَفْطُهَا مِنْهُ<sup>(٢)</sup> ، فمن  
اقتترانه بها قوله :

= **اللفظ والإعراب** : تفيض : تخرج من الجسد . غدا : صار : ربطة :  
هى الملازمة إذا كانت قطعة واحدة — والجمع رباط . برود : جمع برد —  
نوع من الثياب ، ويراد بهما هنا الكفن الذى يلف فيه الميت . « النفس »  
اسم كاد « أَنْ تفيض » الجملة خبر « عليه » متعلق بفيض « إذ » ظرف  
لماضى متعلق بفيض « غدا » فعل ماض ناقص بمعنى صار واسمها يعود  
على الميت « حشو » خبر صار « ربطة » مضاف إليه « ودروع » معطوف  
على ربطة ( والمعنى ) قاربت الروح أن تخرج من الجسد ، حين صار هذا  
الميت ملزجاً فى أكفانه . ( والشاهد ) فى « أَنْ تفيض » : حيث وقع خبراً  
لكاد ، وهو مضارع مقرون بأن ، وهذا قليل ، هنا : ويكثر الخلف فى  
خبر كاد إن علم ، ومنه الحديث : « من تأتى أصاب أو كاد ، ومن تعجل  
أخطأ أو كاد » ويقال فى خبر كان .

(١) « وكمسى » جار ومجرور خبر مفعول « حرى » مبتدأ مؤخر قصد  
لفظه « ولكن » حرف استتراك « جملاً » ماض للمجهول والألف للإطلاق  
« خبرها » نائب فاعل وهو المفعول الأول لجملاً و « ها » مضاف إليه  
« حتماً » صفة لمصدر محذوف — أى اتصالاً حتماً « بأن » متعلق بمتصلاً الواقع  
مفعول جعل الثانى . « أخلوتكم » مفعول أول لألزمو مقصود لفظه « أَنْ »  
مفعول ثان قصد لفظه « مثل » حال من أخلوتكم « حرى » مضاف إليه  
« وبعد » ظرف متعلق بمنزرا « أوشك » مضاف إليه مقصود لفظه « انتفا »  
مبتدأ وقصر للضرورة ( أَنْ ) مضاف إليه ( نلرا ) فعل وقاعله يعود إلى انتفا  
والجملة خبر انتفا .

(٢) إنما خالفت كاد وكرب ؛ لأن أصل وضعها السرعة ، ثم عرض  
استعمالها فى القرب لترتبه على السرعة .



٨٩— وَلَوْ سِئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمْلُكُوا وَيَمْنَعُوا

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠— يَوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَسَرَاتِهِ يُوَاقِفُهَا

• • •

٨٩— أَشَدُّهُ تَلَبُّ فِي أَمَالِهِ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ لِأَحَدٍ .

اللغة والإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل مفعوله الأول « التراب » مفعول ثان ، والجملة فعل الشرط « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب الشرط ، و « أوشك » فعل ناقص وضمير الجماعة اسمها « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « قيل » ماض للمجهول فعل الشرط ونائب التفاعل مخوف — أى لم « هاتوا » فعل أمر وفاعل والمفعول مخوف — أى التراب ، والجملة في محل نصب مفعول القول « أن » حرف مصدري ونصب « يملوا » مضارع منصوب بخلف التوون وواو الجماعة فاعل « ويمنعوا » معطوف عليه ، والجملة خبر أوشك . وجملة الشرط وجوابه معترضة بين أوشك وخبرها ( والمعنى ) لو طلب من الناس التراب الذي هو أفقه الأشياء ، وقيل لم هاتوه — لفضجروا من الطلب ، وقربوا أن يمنعوه ؛ لما في طبعهم من الحرص والشح .

( والشاهد ) في أن يملوا حيث وقع خبر أوشك مقترناً بأن وهو كبير ، وفيه رد على الأصمعي وأبي على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » كاسيأتي .

٩٠— هو لأمية بن أبي الصلت ، شاعر جاهلي مجيد ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

اللغة والإعراب : غراته : غفلاته — جمع غرة وهي النفلة . يواقفها : يصادفها « مَنْ » اسم موصول اسم يوشك « فر » الجملة صلة « من منيته » متعلق بفر « في بعض » متعلق بيوافقها « غراته » مضاف إليه « يواقفها » الجملة في محل نصب خبر يوشك ( والمعنى ) : يكاد من هرب من الموت في الحرب — يصادف منيته في بعض غفلاته . يريد التشجيع على اقتحام الحروب وعدم الفرار من قتال الأعداء : فالمرت لا يد منه .

( والشاهد ) : تجرد خبر يوشك — وهو يواقفها — من أن ، وذلك قليل .

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكُ وَأَنَّهُ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجِبَا  
 كَلَنَاشَا السَّاتِقُ يَحْنُو ، وَطَقِيقُ ، وَطَقِيقُ ، وَأَخْلَتُ ، وَطَقِيقُ<sup>(١)</sup>  
 لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجرّد خبرها من «أنه» ، وزعم المصنف  
 أن الأصح خلافه ، وهي أنها مثل «كاد» ، فيكون الكثير فيها تجرّد خبرها  
 من «أنه» ، ويقل اقتراءه بها ، فمن تجرّده قوله :  
 ٩١- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَلُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هَذَا غَضُوبُ  
 وَسَمِعَ مِنْ اقْتِرَائِهِ بِهَا قَوْلُهُ :  
 ٩٢- سَمِعَا قَوْلَ الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّلَامَا  
 وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَعَ

(١) «ومثل» خبر مقدم «كاد» مضاف إليه مقصود لفظه «في الأصح»  
 متعلق بمثل ، لتضمنه معنى المشتق . وهو المائلة «كرباً» مبتدأ مؤخر «وترك»  
 مبتدأ «أن» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بترك «ذو» مضاف إليه ، وهو  
 مضاف إلى الشروع «وجبا» فعل والفاعل يعود إلى ترك ، والألف للإطلاق ،  
 والجملة خبر المبتدأ . «كانشأ» الكاف جارة لقول محذوف ، خبر لمبتدأ  
 محذوف «أنشأ» فعل ماض ناقص ، «السائق» اسمها «يملو» الجملة خبرها  
 في محل نصب . ومعنى يملو : يغني للإيل لتسرع في السير «وطقيق»  
 معطوف على أنشأ «كلنا» خبر مقدم «جعلت» مبتدأ مؤخر قصد لفظه  
 «وأخلت» ، وعلق «معطوفان على جعلت» .

٩١- هو للكلمة البربعي ، أحد شعراء تميم الجيلين وفرسانها المشهورين .  
 اللغة والإعراب : جواه : الجوى - شلة الوجد والحزن . «كرب»  
 ماض ناقص «القلب» اسمها «من جواه» متعلق يلوب والماء مضاف إليه  
 «يلوب» الجملة خبر كرب «حين» ظرف متعلق يلوب «قال الوشاة»  
 الجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة حين إليها «هند غضوب» الجملة  
 من المبتدأ والخبر مقول القول (والمعنى) لقد قرب قلبي أن يلوب من شلة  
 الحزن وحرقة الحب ، حين قال الساعون للإفساد بين المحبين : هند غاضبة  
 عليك (والشاهد) في «يلوب» حيث جاء خبراً لكرب مجرداً من «أن» ،  
 وهو كثير .

٩٢- هو لابي يزيد الأسلمي ، من قصيدة يهجو فيها قوم إبراهيم ابن-

والشهور في « كَرَب » فتح الراء ، ونُقِلَ كسرهما أيضاً .  
ومعنى قوله : « وَتَرَكَ أَنْ مَعَ نَى الشُّرُوعِ وَجَبَا » - أن مائلً على الشُّرُوعِ  
في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ « أَنْ » ، لا بينه وبين « أَنْ » من المُنَافَاة ؛  
لأنَّ المقصود به الحال ، و « أَنْ » للاستقبال ، وذلك نحو : أنشأ السائق  
يَحْتَوِ - وَطَقَّ زَيْدٌ يَدْعُو - وجعل يتكلم - وأخذ يَنْظُم - وَعَلِقَ يَفْعَلُ كذا<sup>(١)</sup> .

• • •

= المفيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك ، ويصفهم بحذائفة النقى ،  
وكان قد ملحه من قبل فلم يعطه شيئاً ، وأمر بضربه بالسياط .

اللغة والإعراب : سقاها : الضمير عائد إلى العروق ، وأصلها عروق  
الجسد . ويريد بها قوم إبراهيم في قوله قبل :

مَلَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حديثاً ، فلم تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَعَا  
ذوو الأحلام : أصحاب العقول . مجازاً : السجل : الدلو إذا كان فيها  
ماء - والجمع مجال ، فإن لم يكن فيها ماء - فهي دلو . « سقاها » فعل  
والماء مفعول أول « ذوو » فاعل « الأحلام » . مضاف إليه « مجال » مفعول  
ثانٍ لسي « على الظما » متعلق بـ « وقد » الواو للحال ، وقد حرف تحقيق  
« أعناقها » اسم كربت ومضاف إليه « أَنْ » حرف مصدري « تقطعا » فعل  
مضارع وفاعله يعود إلى أعناق ، والجملة خبر كرب والألف للإطلاق  
( والمعنى ) سقى أصحاب العقول هؤلاء القوم مجال الكرم وأجزلوا لهم السقاء ،  
وقد كانوا في حالة يؤس تكاد أعناقهم أن تقطع من ذلك - يريد أن إبراهيم  
وقومه حديثو عهد بالنعمة ، وأن هشاماً هو الذي أذلهم مما كانوا فيه من قهر  
كاد يمينهم ( والشاهد ) في أن « تقطعا » ، حيث جاء خبراً لكرب مقترناً بأن  
وهو قليل ، وقد أنكره سيويه .

( ١ ) الخلاصة : أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة إلى الاقتران بأن وعلمه -  
أربعة أقسام .

- ( أ ) ما يجب اقترانه بها ، وهو : حرى ، واخولتى .
- ( ب ) وما يجب تجرده منها ، وهو : أفعال الشروع .
- ( ج ) وما يغلّب اقترانه بها ، وهو : عسى ، وأوشك .
- ( د ) وما يغلّب تجرده منها ، وهو : كاد ، وكرب .

( واستعملوا مضارعاً لأوشكاً وكاد لا غير ، وزادوا موشكاً<sup>(١)</sup> )  
أفعالٌ هنا الباب لا تتصرف ، إلا « كاد » ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل  
منهما المضارع ، نحو قوله تعالى : ( يَكَادُونَ يَسْطُونَ ) ، وقول الشاعر :  
« يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ »<sup>(٢)</sup> .

وزعم الأصمعي<sup>(٣)</sup> أنه لم يستعمل « يوشك » إلا بلفظ المضارع ، ولم  
تستعمل « أوشك » بلفظ الماضي ، وليس بجيد ؛ بل قد حكى الخليل  
استعمال الماضي ، وقد ورد في الشعر كقوله :  
وَكُو سِتِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا يَمْنَعُوا<sup>(٤)</sup>  
نعم الكثير فيها استعمال المضارع ، وقُلَّ استعمال الماضي ، وقول  
للصنف : « وزادوا موشكاً » معناه أنه قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل  
من « أوشك » كقوله :

( ١ ) « واستعملوا » فعل وفاعل « مضارعاً » مفعولاً لاستعمل « لأوشكاً »  
متعلق باستعملوا « وكاد » معطوف على أوشك « لا غير » لا عاطفة « غير »  
معطوف على أوشك مبنى على الضم في محل جر « وزادوا موشكاً » فعل وفاعل  
ومفعول .

( ٢ ) تقدم شرحه ، والاستشهاد به هنا : استعمال مضارع لأوشك .

( ٣ ) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي البصري — نسبة إلى  
جده أصمعي ، أحد أئمة اللغة والنحو والغريب والملح والوارد ، وكان يتمتع  
بمحافظة جيدة ؛ قيل إنه كان يحفظ ست عشرة ألف أرجوزة غير دواوين  
العرب . وكان صادقاً في روايته ؛ لا يفتي إلا بما أجمع عليه العلماء . وله  
مصنفات كثيرة منها : كتاب الأضواء والوارد ، والقلب والإبدال ،  
وغريب القرآن . ومات سنة ٢١٥ هـ .

( ٤ ) تقدم شرحه ، والشاهد فيه هنا : استعمال ماضياً ليوشك ، كما  
حكاه الخليل — خلافاً للأصمعي .

٩٣- فَمَوْشَكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعْسُودَ      خِلَافَ الْأُنَيْسِ وَحُوشًا يَبْسُوبًا  
وقد يُشْعِرُ تَخْصِيصُهُ «أوشك» بالذكر - أنه لم يُستعمل اسم الفاعل من  
«كاد» وليس كذلك ، بل قد ورد استعماله في الشعر ، كقوله :

٩٤- أَمُوتُ أَمْسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّي      يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَاتِدٌ  
٩٣- هو لأبي سهم المفلح .

اللفظة والإعراب : خلاف الأنيس : بعد الموائس ، وحوشاً : بفتح  
الواو - أى قرأ خالياً ، وبضمها جمع وحش وهو صفة مشبهة : تقول أرض  
وحش - أى خالية . «فوشكة» خبر مقدم وهو اسم فاعل «أوشك» واسمه  
مستتر يعود إلى الأرض «أرضنا» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه «أن» مصدرية  
«تعود» مضارع بمعنى صار منصوب بأن ، واسمها يعود إلى أرض ، وأن  
وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشكة «خلاف» ظرف لتعود «الأنيس»  
مضاف إليه «وحوشاً» خبر تعود «ياباً» تأكيد أو معطوف على وحوشاً  
محذوف العاطف ( والمعنى ) تقرب أرضنا أن تصير موحشة خراباً - بعد أن  
كانت عامرة بمن كان يؤنس بهم من الأهل والأحباب .

( والشاهد ) في موشكة ؛ فلنما اسم فاعل من أوشك ، وقد عمل عملها .

٩٤- هو لكثير بن عبد الرحمن - المعروف بكثير عزة - من قصيدة يرثي بها  
عبد العزيز بن مروان ، والد الخليفة الأموي العادل - عمر بن عبد العزيز .

اللفظة والإعراب : الرجام : موضع حدث فيه موقعة - رهن : مرهون  
«أموت» فعل مضارع والفاعل أنا «أمسى» مفعول لأجله ، أو حال بتقدير  
آسيا - أى حزناً «يوم» متعلق بأموت «الرجام» مضاف إليه وإنني «الواو  
للحال من فاعل أموت ، وإن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وإياه اسمها  
«يقيناً» حال أو صفة لمصدر محذوف - أى لرهن رهناً يقيناً «لرهن» اللام  
للابتداء ، وتسمى المزحلقة «رهن» خبر إن «بالذي» متعلق به ، والباء  
للسمية «أنا كائد» مبتدأ وخبر ، والجملة صلة الموصول و «كائد» اسم  
فاعل من كاد ، واسمه مستتر تقديره أنا ، والخبر محذوف تقديره : ألقاه ،  
أو آتية مثلاً ( والمعنى ) كنت أموت من الحزن في هذا اليوم ، وإنني لمرهون  
ومحبوس بسبب الذى أنا قريب ألقاه وآتبه .

( والشاهد ) استعمال اسم فاعل لكاد . وقيل «كاد» تامة ، ولا داعى

لتقدير خبر - أى بالذى أنا قريب من فعله .

وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب .

وأفهم كلامُ المصنف أن غير « كاد ، وأوشك » — من أفعال هذا الباب — لم يَرِدْ منه المضارع ، ولا اسم الفاعل . وحكى غيره خلاف ذلك ؛ فحكى صاحب الإنصاف <sup>(١)</sup> استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » ، قالوا عَسَى يَتَمَسَّى فهو عاسٍ . وحكى الجوهرى مضارع « طَفِقَ » . وحكى الكسائى مضارع « جَعَلَ » <sup>(٢)</sup> .

• • •

(بَعْدَ عَسَى اِخْطَلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَنِىَّ بِأَنْ يَقْلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ <sup>(٣)</sup> انْخَصَّتْ « عسى ، واخْلُوق ، وأوشك » — بأنها تُسْتَعْمَلُ ناقصةً وتامة . فلما الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهي المُسْتَنَدَةُ إِلَى « أَنْ » والفعل ، نحو : عسى أن يقوم — واخْلُوق أن يأتى — وأوشك أن يفعل ؛ فـ « أَنْ » والفعل في موضع رفع فاعل « عسى ، واخْلُوق ، وأوشك » ، ولستُغْنَتْ به عن المنصوب الذى هو خبرها . وهذا إذا لم يَلِ الفِعل الذى بعد « أَنْ » — اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعه به ؛

---

(١) هو كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبارى النحوى . وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين — مطبوع متداول .

(٢) روى : إن البعير ليهرم حتى يحمل إذا شرب الماء حمة ، وعلى هذا تكون « حتى » ابتدائية . و « يحمل » فعل مضارع ناقص واسمه هو ، وجملة الشرط والجواب خبر .

(٣) « بعد » متعلق بـ « عسى » مضاف إليه « اِخْلُوق ، أوشك » معطوفان عليه بحذف اللامطف « قد » حرف تحقيق « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق بـ « غنى » عن ثانٍ « متعلق كذلك بـ « قد » فعل ماض للمجهول ، وتائب الفاعل يعود إلى ثانٍ ، والجملة في محل جر صفة لثان .

فإن وليه نحو : عسى أن يقوم زيد ، فذهب الأستاذ أبو علي الشلوّيين<sup>(١)</sup> إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعده أن ، فـ هـ أن ، وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامة ، ولاخبر لها . وذهب للمبرد والسيرائى<sup>(٢)</sup> والقارسي إلى تجويز مذكره الشلوّيين ، وتجويز وجه آخر ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعده أن — مرفوعاً بعسى اسماً لها ، وهـ أن ، والفعل فى موضع نصب بعسى ، وتَقَلَّم على الاسم . والفعل الذى بعده أنه فاعله ضمير يعود على فاعل وعسى ، وجاز عَوْدُهُ عليه — وإن تَأَخَّر — لأنه مَقَلَّم فى النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية ، والجمع ، والثانيث ، فنقول — على مذهب غير الشاويين — عسى أن يقوموا الزيدان — وعسى أن يقوموا الزيدون — وعسى أن يَقُمَنَّ المندبات ، فتأتى بضمير فى الفعل ، لأن الظاهر ليس مرفوعاً به — بل هو مرفوع به وعسى . وعلى رأى الشلوّيين ، يجب أن تقول : عسى أن يقوم الزيدان — وعسى أن يقوم الزيدون — وعسى أن تقوم المندبات ، فلا تأتى فى الفعل بضمير ، لأنه رَفَعَ الظاهر الذى بعده .

• • •

(١) هو عمر بن محمد الإشبيلي الأزدى ، والشلوّيين معناه بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر . كان إمام عصره فى العربية ، وآخر أئمة هذا النوع بالشرق والمغرب وقد انتفع به أهل الأندلس . وله كتاب فى النحو اسمه : التوطئة . وتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

(٢) هو أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله السيراقى النحوى ، نسبة إلى سيراف — مدينة بفارس . كان أبوه مجوسياً فكناه : « أبو سعيد » . وكان إماماً فى النحو واللغة والشعر ، وقد أخذ النحو عن ابن السراج . وكان ديناً ورعاً حسن الخلط ، لا يأكل إلا من كسب يده . وقد شرح كتاب سيويه شرحاً لم يسبق بمثله ، وتوفى سنة ٣٦٨ ودفن ببغداد .

(وَجَرَدَنَّ عَسَى ، أَوَارَفَعَ مُضَمَّرَا بَيْهَا ، إِذَا تَأَمَّ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا <sup>(١)</sup>)  
 اخْتُصَّتْ « عَسَى » من بين سائر أفعال هذا الباب ؛ بلَّهَا إِذَا تَقَدَّمَ  
 عَلَيْهَا اسْمٌ . جاز أن يُضَمَّرَ فِيهَا ضَمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْاسْمِ السَّابِقِ ،  
 وَهَذِهِ لُغَةُ تَمِيمٍ . وَجَزَّ تَجْرِيدُهَا عَنِ الضَّمِيرِ ، وَهَذِهِ لُغَةُ الْحِجَازِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ  
 زَيْدٍ عَسَى أَنْ يَقُومَ ، فَعَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ يَكُونُ فِي « عَسَى » ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى  
 « زَيْدٍ » ، وَ« أَنْ يَقُومَ » فِي مَوْضِعِ نَصَبِ بَعْسٍ <sup>(٢)</sup> وَعَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ لَا ضَمِيرَ  
 فِي « عَسَى » ، وَ« أَنْ يَقُومَ » فِي مَوْضِعِ رَفْعِ بَعْسٍ .

وَتُظْهِرُ فَائِذَةُ ذَلِكَ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَالْجَمْعِ ، وَالتَّأْنِيثِ ؛ فَتَقُولُ -  
 عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ - : هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ <sup>(٣)</sup> - وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا -  
 وَالزَّيْدُونَ عَسَرَا أَنْ يَقُومُوا - وَالْمُنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَقُومَا - وَالْمُنْدَاتُ عَسَيْنَ  
 أَنْ يَقُمْنَ . وَتَقُولُ - عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ - : هِنْدٌ عَسَى أَنْ تَقُومَ - وَالزَّيْدَانِ  
 عَسَى أَنْ يَقُومَا - وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا - وَالْمُنْدَانِ عَسَى أَنْ تَقُومَا -  
 وَالْمُنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ <sup>(٤)</sup> .

(١) « وَجَرَدَنَّ » فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ  
 « عَسَى » مَفْعُولُهُ قَصْدُ لَفْظِهِ « مُضَمَّرَا » مَفْعُولُ ارْفَعْ « بَيْهَا » مُتَعَلِّقٌ بِارْفَعِ  
 « إِذَا » ظَرْفٌ مُضْمَنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ « اسْمٌ » نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمُخْلَوْفٍ يَفْسِرُهُ ذِكْرَا  
 « قَبْلَهَا » ظَرْفٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ بِذِكْرَا « قَدْ » لِلتَّحْقِيقِ « ذِكْرَا » مَاضٍ  
 لِلْمُجْهُولِ وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الْجُمْلَةِ تَفْسِيرِيَّةٌ .  
 (٢) وَتَكُونُ عَسَى حِينَئِذٍ نَاقِصَةً .

(٣) « هِنْدٌ » مُبْتَدَأٌ « عَسَتْ » فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ ، وَاسْمُهَا  
 يَعُودُ عَلَى هِنْدٍ « أَنْ تَقُومَ » فِي مَوْضِعِ نَصَبِ خَبَرٍ ، وَ« عَسَى » وَمَعْمُولَاهَا فِي  
 مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَكُنَّا يَقَالُ فِي إِعْرَابِ الْبَاقِي مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، غَيْرُ أَنْ  
 الضَّمَائِرُ أَسْمَاءُ عَسَى .

(٤) « عَسَى » فِي الْجَمْعِ تَامَةٌ ، وَأَنْ وَالْفَعْلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلٍ بِهَا ،  
 وَهِيَ وَمَرْفُوعُهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِلْمُبْتَدَأِ قَبْلَهَا .

(تَنْبِيْهُ) فِي مِثْلِ : عَسَى أَنْ يَضْرِبَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا - يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ  
 مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا أَوْ اسْمًا لِعَسَى ؛ لِثَلَاثٍ يَفْصِلُ بَيْنَ صِلَةِ أَنْ - وَهِيَ يَضْرِبُ ،  
 وَمَعْمُولُهَا - وَهُوَ عَلِيًّا - بِأَجْنِيٍّ وَهُوَ مُحَمَّدٌ .



وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب - فيجب الإضمار فيه ؛  
فتقول : الزيدان جَمَلًا يَنْظِمَان . ولا يجوز ترك الإضمار ، فلاتقول : الزيدان  
جعل ينظمان ، كما تقول : الزيدان عسى أن يقوما .

• • •

( وَالْفَتْحَ وَالْكَسَرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ

نَحْوِ : « عَسَيْتُ » ، وَانْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ )<sup>(١)</sup>

إذا اتصل به « عسى » ضمير موزع للرفع ، وهو لشكلم ، نحو : عَسَيْتُ ،  
أو لمخاطب نحو : عَسَيْتَ - وعَسَيْتَ - وعَسَيْتُمَا - وعَسَيْتُمْ - وعَسَيْتُنَّ ،  
أو لغائبات نحو : عَسَيْنَ - جاز كثر سينها وفتحها ، والفتح أشهر . وقرأ  
نافع : ( فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ) - بكسر السين - وقرأ الباقون بفتحها .

( ١ ) « والفتح » مفعول مقدم لأجز « والكسر » معطوف عليه « في  
السين » متعلق بأجز « من نحو » متعلق بمحذوف حال من السين « عسيت »  
مضاف إليه مقصود لفظه « وانتقا » مبتدأ « والفتح » مضاف إليه « زكن » -  
أى علم - نائب الفاعل يعود على انتقا الفتح ، والجملة خبر المبتدأ ( تمة )  
اختلف فيما يتصل بعسى ؛ من الكاف ، والماء والياء . فذهب سيويه : إلى  
أنها في عمل نصب اسمها - وما بعدها الخبر ، وهي حينئذ حرف ترج بمعنى لعل .  
وذهب المبرد والقاسمي : إلى أن هذه الضمائر أخبارها مقلمة في عمل نصب ،  
وما بعدها الاسم ، وقد عكس الإسناد . وذهب الأخفش : إلى أن هذه الضمائر  
أسماءها ، وقد تاب ضمير النصب عن ضمير الرفع ، وهو ما اختاره الناظم .

الأمثلة والقرينات

١ - أذكر الأفعال التي تدل على الرجاء ، والأفعال التي تخيد الشروع ، ومثل  
لكل .

٢ - بين حكم أفعال المقاربة ؛ من حيث التصرف وعلمه ، مع التمثيل .

٣ - متى يجب اقتران الخبر بأن المصدرية ؟ ومتى يمتنع ؟ ومتى يجوز الأمران ؟  
وضح ذلك بأثلة مبتكرة من إنشائك .

٤ - تكون كل من : عسى ، ولوشك ، واخطوتى - ناقصة أحياناً ، وتامة  
أحياناً أخرى . متى يكون ذلك ؟ وضح ما تحول بالأمثلة .

- ٥ — أذكر ما تمتاز به « عسى » عن بقية أفعال هذا الباب ، ومثل لما نقول .  
٦ — يستشهد التحريز بالآتي في باب أفعال المقاربة: بين موضع الشاهد وأشرحه :  
قال تعالى ( يكادُ زيتها ينفىء ولو لم تمسسه نار . وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم . إذا أخرج منه لم يكدرها ) .  
لما أمر الرسول عليه السلام بإعلان الدعوة ، قال ابن عباس : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً .

وماذا عسى الججاجُ يبلغُ جهنهُ      إذ انحنُ جاوزنا حفيرَ زيادِ  
إذا المرءُ لم يغشِ الكربةَ أو شكتُ      حبالُ الهويقُ بالفقِ أن تقطعاً  
فلا تخرمي نفساً عليك مضيقةً      وقد كربتُ من شدةِ الوجدِ تطلعُ  
إذا للجدِّ الرفيعُ تواكلتْهُ      بُناةُ السوءِ أو شكَّ أن يضيعا  
إذا غيرَ النأيِ للمجبنِ لم يكسُدُ      رميسُ الموى من حُبْميةِ يبرحُ

٧ — أعرب ما تحته خط مما يأتي ، وبين موضع الشاهد فيه :

عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إن منعتهُ      من اليومِ سؤلاً — أن يسركَ في غدِ  
أو شكَّ لا يلدومُ وصلُ آخر      في كلِّ زلاتِهِ تناسفه  
أراك علفتَ نظم من أجرتنا      وظلم الجارِ إذ لال المُجيرِ

٨ — حدث عن « محمد » و « فاطمة » ومثاهما وجمعهما — في المثالين الآتين ، على تقدير خطو « أو شك » من الضمير — وتحملها له .

« فاطمة أو شكَّت أن تفوز في الانتخاب . أو شكَّ أن ينجح محمد » .

٩ — اشرح هذا البيت وأعرب الشطر الأول منه ، وهو لمحمود سامي البارودي المتوفى سنة ١٣٢٢ هـ :

فماذا عسى الأعداء أن يتقوّلوا      على عوِزِ ناصح الجيبِ والفِرِّ

## إِنْ وَأَنْوَاعُهَا

(لَإِنْ ، أَنْ ، لَيْتَ ، لَكِنْ لَعَلَّ ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ كَأَنَّ زَيْنُ الدِّينِ عَالِمٌ بِأَنَّ كُفَّةً ، وَلَكِنْ أَبَتْهُ تَوْضِيفُهَا<sup>(١)</sup>)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للإبتداء ، وهي ستة أحرف<sup>(٢)</sup> :  
إِنْ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنْ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ . وَعَلَهَا سَبُوبُهُ خَمْسَةٌ ،  
فَلَسَقَطَ « أَنْ » الْمُفْتُوحَةُ ، لِأَنَّ أَصْلَهَا « إِنْ » لِلْكَسُورَةِ ، كَمَا سَيَأْتِي .

ومعنى « إِنْ ، أَنْ » التوكيد<sup>(٣)</sup> ، ومعنى « كَأَنَّ » التَّشْبِيهُ ، و « لَكِنْ »  
لِلْاِسْتِدْرَاكِ<sup>(٤)</sup> ، و « لَيْتَ » لِلتَّحْنُتِ ، و « لَعَلَّ » لِلتَّرَجُّيِ وَالْإِشْفَاقِ . والفرق  
بين التَّرجُّيِ والتَّحْنُتِ : أَنَّ التَّحْنُتَ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ نَحْوُ : لَيْتَ زَيْدًا قَامَ -  
وَفِي غَيْرِ الْمُمْكِنِ نَحْوُ : لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا وَأَنَّ التَّرجُّيَ لَا يَكُونُ  
إِلَّا فِي الْمُمْكِنِ فَلَا تَقُولُ : لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ . والفرق بين التَّرجُّيِ وَالْإِشْفَاقِ :

(١) « لِإِنْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ « أَنْ » - لَيْتَ -  
لَكِنْ - لَعَلَّ - كَأَنَّ - مَطْلُوفَاتٌ عَلَى إِنْ بِخَفِّ الْعَاطِفِ وَعَكْسُ مَبْتَدَأٍ مُؤَخَّرٍ  
« مَا » اسمُ مَوْصُولٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ « لَكَانَ » مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِلَةٍ مَا - أَيْ الَّذِي  
اسْتَقَرَّ لَكَانَ « مِنْ عَمَلٍ » يَأْنِ لَمْ . « كَأَنَّ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ « بَأَنِي »  
الْبَاءُ جَارَةٌ ، و « أَنْ » حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصَبٍ ، وَالْبَاءُ اسْمُهَا « كُفَّةً » خَبَرُهَا ،  
وَأَنَّ وَمَعْمُولَاهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ - مُتَعَلِّقٌ بِعَالِمٍ .

(٢) زَادَ الْمَوْضِعُ : عَسَى ، بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ لِرَجَاءٍ ، وَقَدْ قَدَّمَ أَنَّ  
سَبُوبُهُ يَرَى أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ حَرْفًا دَالًّا عَلَى التَّرجُّيِ ، وَتَعْمَلُ حَمَلًا عَلَى لَعَلَّ ،  
وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرٌ نَصَبٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : « قَلَّتْ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ  
وَعَلَّهَا » .

(٣) أَيْ تَوْكِيدُ نِسْبَةِ الْخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ، وَإِزَالَةُ الشَّكِّ عَنْهَا .

(٤) أَيْ غَالِبًا . هَذَا : وَالْاِسْتِدْرَاكِ ، هُوَ : تَعْقِيبُ الْكَلَامِ بِرَفْعِ مَا يَتَوَهَّمُ  
ثُبُوتَهُ ، نَحْوُ : مُحَمَّدٌ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ ، أَوْ يَأْثُبَاتٌ مَا يَتَوَهَّمُ قِيَمَهُ نَحْوُ : مُحَمَّدٌ غَيْرُ  
شَجَاعٍ لَكِنَّهُ كَرِيمٌ . وَقَدْ تَسَعَّمَلُ لِحَرْدِ تَأْكِيدِ الْمَعْنَى نَحْوُ : لَوْ قَالَ فَلَانُ الْحَقُّ  
لَنْجَا - لَكِنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ .

أن الترتيبى يكون فى المصوب نحو : لَعَلَّ اللهُ يَرْحَمَنَا ، والإشفاق فى المكروه نحو : لعل العدو يقلم .

وهذه الحروف تعمل عكسَ عملِ « كَانَ » ، فتنصب الاسم ، وترفع الخير<sup>(١)</sup> نحو : إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ ، فهى عاملة فى الجزأين ، وهذا مذهب البصريين . ونصب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها فى الخبر ، وإنما هو باقى على رفعه الذى كان له قبل دخول « إِنَّ » — وهو خبر المبتدأ .

• • •

( وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ ، إِلَّا فى الِئى كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْهَنَا — غَيْرَ الْبَيْتِ )<sup>(٢)</sup>

( ١ ) قيل : إن قوماً من العرب ينصبون يان وأخواتها — الاسم والخبر معاً ، واستشهدوا بقول عمر بن أبى ربيعة :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَمَدًا وقول آخر : • ياليت أيام الصَّبا رواجماً • وقول محمد بن ذؤيب يصف حملاً :

كَأَنَّ أَقْنِيهَ إِذَا تَشَسَّوْفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَسَّرًا

والجمهور ينكرون ذلك ، ويقولون إن المنصوب الثانى حال والخبر محذوف ، والتقدير فى الأول : تلقاهم أسداً ، وفى الثانى : أقبلت رواجماً ، وفى الثالث : يحكيان قادمة هنا : ويشترط فى اسم هذه الحروف وخبرها — ما اشترط فى اسم كان وخبرها ، كما يشترط فى اسمها : ألا يكون من الكلمات التى تلازم صيغة واحدة نحو : طوبى للمؤمن — وويل للكافر . أو تلازم الابتداء بنفسها ، نحو : أقلُّ رجل يقول ذلك — فله ذلك — وما التصحية ؛ لأن هذه الأشياء جرت مجرى الأمثال فلا تنحيز — أو بغيرها كمصحوب « لولا » و « إذا » النجائية . وألا يكون مما يلزم التصدير ، كأسماء الشرط والاستفهام — ما عدا ضمير الشأن . ويجب فى خبرها ألا يكون إنشائياً ؛ سواء كان طلباً أم غير طلب — ما عدا نعم ويش وأخواتها من أفعال الملاح والمتم ، وما يرد مخالفاً لذلك يؤول .

( ٢ ) « وراع » فعل أمر « ذا » اسم إشارة مفعوله « الترتيب » بدل « أو »

أى : يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذا البابِ وتأخيرُ الخبرِ <sup>(١)</sup> ، إلا إذا كان الخبرُ ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، فإنه لا يلزمُ تأخيرُهُ ، وتحت هذا قسمان : ( أحدهما ) أنه يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ، وذلك نحو : لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَنَى ، أو : لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَنَى — أى الْوَرَجِ ، فيجوزُ تقديمُ « فيها » و « هنا » على « غير » — وتأخيرُهما عنها .

( والثاني ) أنه يجبُ تقديمُهُ ، نحو : لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا ، فلا يجوزُ تأخيرُ « في الدار » ، لتلا يعود الضميرُ على متأخرٍ لفظاً ورتبةً .

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ ، فلا يجوزُ : إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلَ ، وكذا إن كان للمعولِ ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : إِنَّ زَيْدًا وَاتَّقِ بِكَ — أو جَالَسَ عَنكَ ، فلا يجوزُ تقديمُ للمعولِ على الاسمِ ، فلا تقول : إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَاتَّقِ — أو إِنَّ عَنكَ زَيْدًا جَالَسَ . وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله : ٩٥ — فَلَاتَلَحَّيْ فِيهَا ، فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَابِلُهُ

= نعت لاسم الإشارة « إلا » أداة إستثناء من مقدر « في الذي » جار ومجرور مستثنى من مخلوف — أى راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي « كليت » الكاف جارة لقول مخلوف « ليت » حرف تمن ونصب « فيها » خبرها مقدم « أو » عاطفة للتخير « هنا » معطوف على فيها « غير » اسم ليت مؤخر « البنى » مضاف إليه .

( ١ ) إنما لزم هنا ، ولم يلزم في كان وأخواتها ، لضعف هذه بالحرفية والقرعية .

٩٥ — أنشده سيويه ، ولم ينسبه لأحد .

اللغة والإعراب : لا تلحنى : لا تلمنى ولا تطلقى ، من لحيت الرجل الخاء — لته . بلابه : وسامه وهمومه — جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال القلب . « فَإِنَّ » : افتاء تعليلية وإن حرف توكيد ونصب « بحبا » متعلق بمصاب مضاف إلى الماء « أخاك » اسم إن مضاف إلى الكاف « مصاب » خبر إن « القلب » =

(وَمَمَزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسَهُ مَصْرَرٌ مَسْلُحًا ، وَفِي مَيَّوَى ذَلِكَ الْكُسْرُ<sup>(١)</sup>)  
 « إِنْ » لما ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، وجوب الكسر ، وجواز  
 الأمرين :

فيجب فتحها إذا قُلِّدَتْ بِمَصْرَرٍ<sup>(٢)</sup> ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع  
 فعل<sup>(٣)</sup> نحو : يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ - أَيْ : قِيَامُكَ - أو منصوبه نحو :

= مضاف إليه « جم » خبر ثانٍ لِإِنْ « بلايلة » فاعل لجم ؛ لأنه مصلر مضاف إلى  
 الماء العاتلة إلى أخاك ( والمعنى ) لا تلعني أيها العاذل في حب هذه المرأة ؛ فإني  
 مصاب القلب بحبها ، كثير المم والوساوس من أجلها ، فلا يصرفني عنها العذل  
 ( والشاهد ) في قوله « بحبها » ؛ حيث تقدم وهو معمول خبر إِنْ على الاسم ؛  
 لأنه جار ومجرور - ومثله الطرف ؛ للتوسع فيهما .

( ١ ) « وممز » مفعول مقدم لافتح « إِنْ » مضاف إليه مقصود لفظه  
 « لسد » متعلق بفتح « مصلر » مضاف إليه ، من إضافة المصلر لفاعله  
 « مسلحاً » مفعول مطلق مضاف إلى الماء « وفي سوى » متعلق بقوله اكسر  
 « ذاك » مضاف إليه والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر وفاعله أنت ،  
 وحرك بالكسر للشعر .

( ٢ ) أى إذا سد المصلر مسلحاً ومسد معمولياً . وهذا المصلر يتكون  
 من خبرها إِنْ كان مشتقاً ، ومن الكَوْنِ المضاف إلى اسمها - إِنْ كان جامداً أو  
 ظرفاً . وكذلك يجب الفتح إذا وقعت موقع مفعولى علم - وإن لم يصح تأويلها  
 بالمصدر - نحو : علمت أنك قائم .

( ٣ ) أو وقعت في موضع النائب عن الفعل نحو : ( قل أوحى إلىَّ أنه  
 استمع نقر من الجن ) - أى استماع . ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً كما  
 مثل ، أو مقترناً ، وذلك بعد « ما » المصلرية نحو : ( لا أكله ما أن في  
 السماء نجماً ) - أى ما ثبت كون نجم في السماء . وبعد « لو » الشرطية على رأى  
 الكافرين ، كقوله تعالى : ( ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ) - أى لو ثبت  
 صبرهم . وكذلك يجب فتح « إِنْ » إذا وقعت في موضع مبتدأ مؤخر نحو :  
 ( ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ) . أو وقعت في موضع خبر عن مبتدأ  
 غير قول ، بشرط ألا يكون خبر أن صادقاً على ذلك المبتدأ ، نحو : اعتقدي  
 أنك مقيم عندنا - أى اعتقدي إقامتك عندنا .

عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ - أَيْ : قِيَامُكَ . أَوْ فِي مَوْضِعٍ مُجَرَّرٍ حَرْفٌ <sup>(١)</sup> نَحْوُ :  
عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ - أَيْ مِنْ قِيَامِكَ <sup>(٢)</sup> ، وَإِنَّمَا قَالَ : لَسْتُ مُصَلِّراً مَسْلُماً ، وَلَمْ  
يَقُلْ : لَسْتُ مُفَرِّداً مَسْلُماً : لِأَنَّهُ قَدْ يَمُدُّ الْمَفْرُودُ مَسْلُماً وَيَجِبُ كَسْرُهَا ،  
نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْداً إِنَّهُ قَائِمٌ ، فَهَلْهُ يَجِبُ كَسْرُهَا وَإِنْ مَدَّ مَسْلُماً مُفْرَداً ،  
لَأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْمَقُولِ الثَّانِي ، وَلَكِنْ لَا تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ ، إِذْ لَا يَصِحُّ : ظَنَنْتُ  
زَيْداً قِيَامَهُ .

فَإِنْ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيرُهَا بِمَصْدَرٍ - لَمْ يَجِبْ فَتْحُهَا ، بَلْ تُكْسَرُ : وَجُوباً  
أَوْ جَوَازاً ، عَلَى مَا سَبَقَ . وَتَحْتَ هَذَا قِسْمَانِ ، أَحَدُهُمَا : وَجُوبُ الْكَسْرِ ،  
وَالثَّانِي : جَوَازُ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَلْيُنْشَرْ إِلَى وَجُوبِ الْكَسْرِ بِقَوْلِهِ :  
( فَكَثُرَتْ فِي الْإِنْتِدَاءِ ، وَفِي بَدَأِ صَلَتهُ وَحَيْثُ « إِنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً  
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حُلَّتْ مَحَلٌّ حَالٌ ، كَرَزَتْهُ وَلِأَيُّ قُوٍّ أَمْبِلُ  
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلْفَاً بِاللَّامِ ؛ كَأَعْلَمَ إِنَّهُ لَلْوُ تَقَى <sup>(٣)</sup> )

( ١ ) أَيْ أَوْ إِضَافَةٌ نَحْوُ : ( إِنَّهُ لَحَقَ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطَقُونَ ) فَا صَلَاةٌ ،  
و « مِثْلٌ » صِفَةٌ لِحَقٍّ مُضَافٍ إِلَى أَنْ وَصَلَهَا - أَيْ مِثْلَ نَطْقِكُمْ .

( ٢ ) وَمِثْلُ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ : مَا عَطَفَ عَلَيْهَا نَحْوُ : ( اذْكُرُوا نِعْمَتِي  
الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ) ، أَيْ اذْكُرُوا نِعْمَتِي وَتَفَضَّلِي .  
أَوْ أَبْدَلْ مِنْهَا نَحْوُ : ( وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُمَا لَكُمْ ) - أَيْ : وَإِذْ  
يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ - كَوْنَهَا لَكُمْ ، فَ « أَنَّهَا لَكُمْ » مَنْصُوبٌ بِبَدَلِ اشْتِهَالِ  
مِنْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ .

( ٣ ) « فِي الْإِنْتِدَاءِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاكَسَرِ « وَفِي بَدَأِ » مَطْوُوفٌ عَلَى  
الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ « وَحَيْثُ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ وَحَيْثُ ظَرْفٌ مَطْوُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ « إِنَّ  
قَصْدُ لَفْظِهِ مَبْتَدَأٌ ، لِيَمِينٍ ، مُتَعَلِّقٌ بِمَكْلَةٍ الْوَاقِعِ خَبِراً لِّلْمَبْتَدَأِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ  
وَالخَبَرِ فِي عَمَلٍ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ حَيْثُ إِلَيْهَا . وَمَعْنَى هَذَا الشَّطْرِ : اكَسَرُ أَيْضاً فِي  
تَرْكِيبِ تَكُونُ إِنَّ فِيهِ مَكْلَةً لِيَمِينٍ . « حُكَيْتَ » فَعْلٌ لِّلْمَجْهُولِ وَنَائِبٌ لِّلْفَاعِلِ  
يَعُودُ إِلَى « إِنَّ » ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ بِالْقَوْلِ « مُتَعَلِّقٌ بِهَا » أَوْ حُلَّتْ ، عَطَفَ عَلَى -

فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع :

( الأول ) إذا وقعت « إن » ابتداءً - أى : في أول الكلام ، نحو : إن زيدا قائم ، ولا يجوز وقوع الفتحة ابتداءً ، فلا نقول : أنك فاضلٌ  
عندى - بل يجب التأخير ، فنقول : عندى أنك فاضلٌ ، وأجاز بعضهم الابتداء بها .

( الثانى ) أن تقع « إن » صدرَ صلة <sup>(١)</sup> نحو : جاء الذى إنه قائم ، ومنه قوله تعالى : ( وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ) .

( الثالث ) أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام ، نحو : والله إن زيدا لقائم ، وسيأتى الكلام على ذلك .

( الرابع ) أن تقع في جملة مَحْكِيَةٍ بالقول ، نحو : قلتُ إن زيدا قائم ، قال تعالى : ( قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ) ، فإن لم تُحْكَ به - بل أجرى القول مُجَرِّى الظن - فُتَحَتْ ، نحو : أَتَقُولُ أَنَّ زيدا قائم ؟ - أى : أَتُظَنُّ ؟  
( الخامس ) أن تقع في جملة في موضع الحال <sup>(٢)</sup> ، كقوله : « زُرْتُهُ

= حكيته محل ، ظرف مفعول فيه لحلت حال ، مضاف إليه ، كزرت ، الكاف جارة لقول محذوف ، وإنى ، الواو للحال وإن اسمها ذو ، خبرها ، أمل ، مضاف إليه ، والجملة في محل نصب حال من زرت . « علما » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى فعل والألف للإطلاق ، والجملة صفة لفعل « باللام » متعلق بملق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، و « اعلم » فعل أمر « إنه » إن حرف توكيد ونصب والماء اسمها « لنو » اللام للابتداء وتسمى المعلقة و « ذو » خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة « تقي » مضاف إليه .

( ١ ) أو صدر صفة ، نحو : مررت برجل إنه فاضل . أما إذا وقعت في الحشو ، كجاء الذى عندى أنه فاضل ، ولا أقوله ما أن نجما في السماء - ففتح ؛ لأنها في الأول مبتدأ مؤخر - فهي حشو لفظاً ، وفي الثانى فاعل لثبت محذوفاً - فهي حشو رتبة . والاستشهاد بالآية مبنى على أن « ما » اسم موصول ، وجملة « إن مفاعله لتنوء » صلة . ويجوز أن تكون نكرة موصوفة .

( ٢ ) بشرط أن تكون في صدر الجملة ، ففتح في نحو جاء محمد وعندى =



وَإِنِّي تُوْ أَمَلٌ ، ، ومنه قوله تعالى : ( كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ  
وَإِنَّ قَرِيْبًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ) ، وقول الشاعر :

٩٦- مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا ، وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَسْرِي

( السادس ) أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام ،  
نحو : علمت إن زيداً قائم . وسنبين هذا في باب « ظن » ، فإن لم يكن  
في خبرها اللام - فتحت ، نحو : علمت أن زيداً قائم .

هذا ما ذكره المصنف ، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسره إن « فيها :  
( الأول ) إذا وقعت بعد « ألا » الاستفاحية ، نحو : ألا إن زيداً قائم ،  
ومنه قوله تعالى : ( أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ) .

( الثاني ) إذا وقعت بعد « حيث »<sup>(١)</sup> نحو : اجلس حيث إن زيداً جالس .

= أنه فاضل ، وسواء اقترن بالواو كما مثل - أم لا ، كقوله تعالى ( إلا إنهم  
ليأكلون الطعام ) قد كسرت لأها حال ، وكذلك في خبرها اللام .

٩٦- هو لكثير بن عبد الرحمن - المشهور بكثير عزة ، من قصيدة  
يملح فيها عبد الملك بن مروان وأخاه عبد العزيز بن مروان ، ومطلعه :

دَعَّ عَنْكَ سَلَمِي إِذْ فَاتَتْ مَطْلَبَهَا      وَادْكُرْ خَلِيلِيكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ  
اللقبة والإعراب : حاجزى : ما نعى . « ما » نافية « أعطيتني » فعل « وألف  
الاثنتين فاعل والياء مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف - أى شيئاً - ولا  
سألتهما ، مثل أعطيتني « وإني » الواو الحال وإن واسمها « الحاجزى » اللام  
للابتداء ، وحاجزى خبر إن وهو اسم فاعل مضاف لمفعوله « كرى » فاعله ،  
وجملة إن ومعمولها في محل نصب حال وهى المستثنى ، والمستثنى منه عموم  
الأحوال - أى ما أعطيتني ولا سألتهما في حالة ما إلا هذه .

( والمعنى ) يصف نفسه باللقبة وشرف النفس . ويقول : إن الخليلين لم يعطيتني  
شيئاً ، ولا هممت بسؤالهما - إلا وكرم نفسي بمنعني عن ذلك .

( والشاهد ) مجيء همزة إن مكسورة لوقوعها موقع الحال .  
( ١ ) ومثلها « إذ » نحو : جئتكَ إذ أن محمداً أمير ؛ وذلك لوجوب

إضافتهما إلى الجمل . والصحيح - كما قال الأشموني - جواز التثنية عقبهما .  
وعند إضافتهما إلى الجملة - تجمل فاعلاً ثابت مخلوقاً ، أو مبتأً خبره مخلوف .

( الثالث ) إذا وقعت في جملة هي خبرٌ عن اسم عين ، نحو : زيد  
إنه قائم .

ولا يردُّ عليه شيء من هذه الواضع ؛ لنحوها تحت قوله : « فاكسر  
في الابتداء » (١) ، لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها .

• • •

( بَعْدَ إِذَا فُجِّعَتْ أَوْ قَسِمَ لَا لَمْ بَعْدَهُ - بِوَجْهَيْنِ نُبَيِّ  
مَعَ تَلْوِ قَا الْجَزَا ، وَذَا يَطْرُدُ في نحو : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُهُ (٢)

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وكسرها - إذا وقعت بعد إذا الفجائية (٣)  
نحو : خرجت فإذا إن زيدا قائم ، فمن كسرها جعلها جملة ، والتقدير :  
خرجت فإذا زيد قائم ، ومن فتحتها جعلها مع صلتها مصلراً . وهو مبتدأ

( ١ ) لأن الابتداء إما حقيقى كما مثل ، أو حكى - إذا سبقه ماله تعلق  
بالكلام غير أجزاء الجملة ؛ كهذه المذكورات ، وكالواقعة بعد « كلا » ، وبعد  
« حتى » الابتدائية .

( ٢ ) « بعد » ظرف متعلق بنمى « إذا » مضاف إليه « فجاعة » مضاف  
إليه كذلك ، من إضافة الدال للملول « أو قسم » معطوف على إذا « ولا » نافية  
للجنس « لام » اسمها « بعده » ظرف خبرها ، والجملة تحت القسم « بوجهين » متعلق  
بنمى وتائب فاعل نمى يعود إلى همزة إن . « مع » معطوف على ما بعده بإسقاط  
العاطف « تلو » مضاف إليه « قَا الجزا » مضاف إليهما ، وقصر « قَا » للضرورة  
« وذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » الجملة خبر « في نحو » متعلق بيطرد « خير  
القول » مبتدأ مضاف إليه « إني » إن واسمها « أحمد » الجملة خبرها ، وجملة  
إن ومعمولها خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة نحو  
إليها .

( ٣ ) نسبة إلى الفجاعة - وهى المباغة ؛ سميت بذلك لأن ما بعدها  
يقع على سبيل الحاجة لا قبلها . ولا بد أن يسبقها كلام . وأن تقرر بها القاء  
الرائدة للتوكيد .

خبره إذا القُجائية، والتقلير: خرجت فإذا قيامٌ زيد— أى قفى الحضرة قيام زيد، ويجوز أن يكون الخبر محظوقاً ، وانتقلير: خرجت فإذا قيامٌ زيد موجود<sup>(١)</sup> ، وما جاء بالوجهين قوله :

٩٧— وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ— سَيْدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

روى بفتح « أَنْ » وكسرهما — فمن كَسَرَهَا جعلها جملةً مستأنفةً ، والتقلير: إذا هو عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ، وَمَنْ فَتَحَهَا جعلها مصدرًا مبتدأ ، وفى خبره الوجهان السابقان ، والتقلير على الأول: فإذا عبوديته — أى : قفى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى : فإذا عبوديته موجودة<sup>(٢)</sup> .

وكذا يجوز فتح « إِنَّ » وكسرهما إذا وقعت جواب قسم ، وليس

(١) هذان الوجهان مبنيان على الخلاف فى إذا القُجائية ؛ أى حرف ؟ وهو رأى ابن مالك — أم ظرف ؟ فعلى القول بحرفيتها يجوز جعلها مع معموليها جملة — أو فى تأويل مفرد ؛ فَإِنْ جعلت جملةً كسرت همزتها . وإن جعلت مفرداً فتحت . وهذا المفرد يكون خبراً لمبتدأ محذوف — أو العكس . ومن قال إنها ظرف زمان أو مكان — أوجب فتحها ، على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر — خبره الظرف قبله .

٩٧— أُنشده سيويه ، ونسبه لبعض الأعراب ، ولم يذكره .

اللغة والإعراب : أرى : بضم الهمزة غالباً — بمعنى أظن « اللهازم »

جمع لزمة وهى طرف الملقوم الأعلى . « أرى » : مضارع على صورة المبنى للمجهول ، وفاعله أنا . « زيداً » مفعول أول لأرى « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية — أو اسم موصول والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمفعول مطلق لأرى « قيل » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على ما ، والجملة صلة « سيداً » مفعول ثانٍ لأرى . وجملة أرى فى محل نصب خبر كان « إذا » فجائية وباقى الإعراب واضح ( والمبنى ) كنت أظن زيداً سيداً محترماً كقول الناس فيه ، فتبين أنه خسيس ذليل يصفع على قفاه ويلكز على لزامه ( والشاهد ) فى « إذا أنه » ؛ حيث جاز فى همزة إن الوجهان ، وقد بين الشارح ذلك .

(٢) ويجوز أن تكون « إذا » ظرف مكان أو زمان — خبر مقيم ، وأن

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ؛ أى قفى الحاضر ، أو قفى الوقت الحاضر — عبوديته .

في خبرها اللام نحو : حَفَّتْ أَنْ زَيْلًا قَاتِمٌ — بالفتح والكسر ، وقدرُوى بالفتح والكسر قوله :

٩٨- لَتَقْعِدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيٍّ مِثْنِي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمُقْلِي  
أَوْ تَحْطِي بِرَبِّكَ الْمُسْلِي أَنَّى أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ

ومقتضى كلام المصنف : أنه يجوز فتح « أَنْ » وكسرها بعد القسم ، إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كُفِتَ الجملة للقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو : حَفَّتْ أَنْ زَيْلًا قَاتِمٌ — أو غير ملفوظ به ، نحو :

٩٨- مَا لِرُؤْيَا بِنِ الْعِجَاجِ ، وَقِيلَ لِأَعْرَابِي قَلَمٍ مِنْ سَفَرٍ فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ  
قَدِ وَلَدَتْ غُلَامًا — فَأَنْكَرَهُ .

اللفظ والإعراب : القصي : البعيد . القاذورة : القذر والوسخ ، تطلق على الفاحشة . المقل : المبخض ، اسم مفعول من قلاه يقله — أبغضه وكرهه . ذِيَالِكَ : تصغير ذلك على غير قياس ؛ لأن المبنيات لا تصغر . لتعقن : اللام واقعة في جواب قسم محذوف وتعقن مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال ، والياء المحذوفة لساكتين فاعل والنون للتوكيد . مقعد : ظرف مكان أو مفعول مطلق . القصي : مضاف إليه « مِثْنِي » متعلق بمحذوف حال من فاعل تعقن « ذِي » صفة للقصي « المقل » نعت ثان للقصي . « أَوْ » حرف عطف بمعنى « إِمَّا » تخليق : مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد « أَوْ » ، وياء المخاطبة فاعل « أَنَّى » أن واسمها « أَبُو » خبرها « ذِيَالِكَ » اسم إشارة مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب « الصَّبِيِّ » بدل من اسم الإشارة ( والمعنى ) واقعه لتجلس أيها المرأة بعيدة عني ، حيث يجلس المطرود القذر ، المبخض من الناس لسوء خلقه ، إلى أن تقسمي بخالفك المتزه عن كل ما لا يليق — أَنَّى أَبُو هَذَا الْغُلَامِ .

( والشاهد ) في « أَنَّى » روى بالفتح والكسر ؛ لوقوعه بعد فعل قسم لا لام بعده ؛ فن فتح جعلها مع ما بعدها في تأويل مصدر معمول لتخني بإسقاط حرف الجر — سلت مسد الجواب . والتقدير : لو تخني على أبوك لنلك الصبي ، ومن كسر جعل الجملة جواباً للقسم ، لاجل لها من الإعراب .

واللهُ إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ ، أو اسمية ، نحو : كَعْتَرُكَ إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ <sup>(١)</sup> .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إِنَّ » بعد فاء الجزاء ، نحو :  
مَنْ يَلْتَنِي فَيَكْفُرْ مُكْرَمٌ <sup>(٢)</sup> فالكسر على جَلٍ « إِنَّ » ومعمولها جملة أُجيب بها  
الشرط ، فكفته قال مَنْ يَلْتَنِي فهو مُكْرَمٌ <sup>(٣)</sup> ، والفتح على جَلٍ « أَنْ »  
وصلتها مصلاً مبتدأ والخبر محطوف ، والتقدير : مَنْ يَلْتَنِي فَيَكْفُرْهُ  
موجودٌ ، ويجوز أن يكون خبراً وللمبتدأ محطوفاً ، والتقدير : الإكرام .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : ( كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ  
عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) قرئ  
( فَعَنْهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ ) بالفتح والكسر ؛ فالكسر على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ،  
والفتح على جعل أَنْ وصلتها مبتدأ خبره محطوف ، والتقدير : فالغفران  
جزاؤه ، أو على جعلها خبراً لمبتدأ محطوف ، والتقدير : فجزاؤه الغفران .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « أَنْ » بعد مبتدأ هو في المعنى  
قولٌ وخبرٌ « إِنَّ » قولٌ ، والمقابل واحدٌ ، نحو : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحَدُ اللَّهِ ؛

( ١ ) الخلاصة : أنه إذا وقعت اللام في خبر إن ، سواء ذكر فعل  
القسم نحو : حلفت بالله إنك لبريء ، أو لم يذكر نحو : والله إنك لبريء —  
تعين كسر إن ؛ لأن اللام لا تداخل إلا على خبر إن المكسورة . وكذلك يجب  
الكسر إذا حذف فعل القسم ولم يقترن الخبر باللام ، نحو : والله إنك لبريء  
ومنه قوله تعالى : ( حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ) . أما إذا ذكر فعل القسم  
ولم يقترن الخبر باللام — فيجوز الوجهان اللذان ذكرهما الشارح ، وينبغي أن  
يحمل كلام الناظم على هذه الصورة .

( ٢ ) قال المصنف : والكسر أحسن ؛ لعدم احتياجه إلى تقدير ، ولذلك  
لم يبيء الفتح في القرآن إلا مسبوقةً بمثله نحو ( أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ أَهْلِ  
وَرَسُولِهِ فَإِنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ — كتب عليه أنه من تولاه فإنه يضله ) ومثل الفاء  
الناخلة على الجزاء — الناخلة على ما يشبه الجزاء ، كقوله تعالى : ( واعلموا  
أَنَّمَا خُتِمَ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ قَدْحَهُ خَمْسَةٌ ) .

فَمَنْ قَتَحَ جَمْلَ «أَنَّ» وَصَلَهَا مَصْدَرًا خَيْرًا عَنْ «خَيْرٍ»، وَالتَّقْلِيرُ : خَيْرُ  
الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ ؛ فَخَيْرٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَحَمْدُ اللَّهِ : خَبْرُهُ . وَمَنْ كَسَرَ جَمْلَهَا  
جَمْلَةً خَيْرًا عَنْ «خَيْرٍ»<sup>(١)</sup> كَمَا تَقُولُ : أَوَّلُ قِرَافَتِي (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ  
الْأَعْلَى) ، فَاقُولُ : مَبْتَدَأٌ ، وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى : جَمْلَةٌ خَيْرٌ عَنْ «أَوَّلِهِ»  
وَكَذَلِكَ «خَيْرُ الْقَوْلِ» : مَبْتَدَأٌ ، وَ«إِلَى أَحْمَدَ اللَّهِ» خَبْرُهُ ، وَلَا تَحْتَاجُ  
هَذِهِ الْجَمْلَةُ إِلَى رَابِطٍ ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ الْمَبْتَدَأِ فِي اللَّغْوِ ؛ فَهِيَ مِثْلُ : تُطَوِّرُ اللَّهُ  
حَسْبِيَ . وَمِثْلُ سَيَّبُوهُ هَذِهِ السَّأَلَةُ بِقَوْلِهِ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ،  
وَخَرَجَ الْكسر عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَلَّمَ ذَكَرَهُ ؛ وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِنْجَارِ  
بِالْجَمَلِ ، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَلِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ : كَالْبِرْدِ ، وَالزَّجَاجِ ،  
وَالسِّيرَافِيِّ ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ طَاهِرٍ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ<sup>(٢)</sup> .

(١) وَيَكُونُ الْقَوْلُ حَيْثُ يُعْنَى الْقَوْلُ ، وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهُ مَقْصُودٌ لِقَوْلِهَا —  
أَيُّ مَقُولِي هَذَا الْفِعْلِ ، وَأَوَّلُ قِرَافَتِي — أَيْ مَقُولِي لِقَوْلِ سَبِّحْ .  
(٢) الْخِلَاصَةُ : أَنَّ الْخَبْرَ عَنْهُ بِأَنَّ : إِنْ كَانَ اسْمُ ذَاتِ وَجِبِ الْكسر .  
وَإِنْ كَانَ اسْمُ مَعْنَى ، فَإِنَّ كَانَ غَيْرَ قَوْلٍ سَوَاءً كَانَ خَبْرًا إِنْ قَوْلًا أَوْ غَيْرَهُ —  
مَعَ عِلْمِ صِلَتِهِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ — وَجِبِ الْقَتْحِ ، نَحْوُ : عَلَى أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ —  
وَاعْتَصَادِي أَنْكَ فَاضِلٌ . وَإِنْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ قَوْلًا ، وَخَبْرُهُ إِنْ غَيْرَ قَوْلٍ أَوْ اخْتَلَفَ  
الْقَاتِلُ — وَجِبِ الْكسر ، نَحْوُ : قَوْلِي إِلَى مُؤْمِنٍ — وَقَوْلِي إِنْ مُحَمَّدًا يَحْمَدُ اللَّهَ .  
فَإِنَّ أَحَدَ الْقَاتِلِ جَازَ الْأَمْرَانِ . وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ ، هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ  
ابْنِ طَاهِرِ الْأَنْصَارِيِّ الْإِسْمِيلِي ، الْمَعْرُوفُ بِالْخَلْبِ — وَالْخَلْبُ : الرَّجُلُ  
الطَوِيلُ . نَحْوُ مَشْهُورٍ ، اشتهر بِتَلْوِينِ الْكِتَابِ ، وَقَدْ أَخَذَهُ عَنْ ابْنِ  
الْأَخْضَرِ وَلَهُ عَلَيْهِ تَعْلِيقَاتٌ اعْتَمَدَهَا تَلْمِيزُهُ ابْنَ خُرُوفٍ . وَيَعْتَبَرُ مِنْ حِفَاقِ  
النُّحَوِيِّينَ وَأَعْمَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَكَانَ يَرْحَلُ إِلَيْهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَلَهُ تَعْلِيقٌ عَلَى  
الْإِيضَاحِ لِلْفَارِسِيِّ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسِمِائَةٍ وَبَضَعَ وَثَمَانِينَ . هَذَا : وَمَا يَجُوزُ  
فِيهِ الْقَتْحُ وَالْكسر : أَنْ تَقَعَ «أَنَّ» بَعْدَ حَتَّى ، فَتَكسرُ بَعْدَ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَتَقْتَحُ  
بَعْدَ الْعَاطِفَةِ وَالْجَارَةِ . وَأَنْ تَقَعَ بَعْدَ «لَا جَرَمٍ» نَحْوُ : (لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ  
الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ) . فَالْقَتْحُ عَلَى احْتِبَارِ «لَا» زَائِلَةٌ ، أَوْ حَرْفُ جَوَابٍ لِنَحْوِ =

(وَيَمْنَعُ ذَاتَ الْكَمْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرَ لَمْ يَنْتَبَاهِ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوْزَزْتُ<sup>(١)</sup>)  
يجوز دخول لام الابتداء على خبر وإنه المكسورة ، نحو : إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ .  
وهذه اللام حَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ،  
فَحَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى « إِنَّ »<sup>(٢)</sup> نحو : لِأَنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ ، لَكِنْ لَا كَانَتْ  
لِلتَّأَكِيدِ ، وَإِنَّ لِلتَّأَكِيدِ — كَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَاتَّخَرُوا  
اللام إِلَى الْخَبَرِ .

وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى خَبَرِ بَاقِي أَخَوَاتِ « إِنَّ » ، فَلَا تَقُولُ : لَمْ  
زَيْدًا لَقَاتِمٌ . وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ دَخُولَهَا فِي خَبَرِ « لَكِنْ » ، وَأَتَشَلَّوْا :  
٩٩- يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاضِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعِيْسِدٌ

= الْمَعْنَى السَّابِقُ عَلَيْهَا ، وَ « جَرَمَ » فَعَلَ مَاضٍ بِمَعْنَى وَجَبَ ، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ  
فَاعِلٌ ، وَهَذَا إِعْرَابُ سَيُودِيهِ . أَمَّا الْقَرَاءُ فَيَجِيزُ كَسْرَ الْهَمْزَةِ وَيَقُولُ : إِنَّ  
بَعْضَ الْعَرَبِ يَجْرِيهَا بِجَرَى الْيَمِينِ ، نَحْوُ : لَا جَرَمَ لَأَتِيَنَّكَ ، فَلَا نَافِيَةَ لِلْجَنْسِ  
وَ « جَرَمَ » اسْمُهَا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الْقَسَمِ ، وَجُمْلَةُ لَأَتِيَنَّكَ جَوَابُ الْقَسَمِ أَغْنَتْ عَنْ  
الْخَبَرِ . وَيَقُولُ فِي مِثَالِنَا : إِنَّ مَعْنَى « لَا جَرَمَ » — « لَا بَدَ » ، فَلَا نَافِيَةَ لِلْجَنْسِ  
وَ « جَرَمَ » . اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي عَمَلِ نَصَبِ ، وَالْمَصْدَرُ الْمُنْصَبُ مِنْ أَنْ  
وَمَعْمُولُهَا بِجَرُورٍ بِحَرْفِ جَرٍ مَحْنُوفٍ ، وَمَتَعَلِّقُهُ بِالْخَلُوفِ هُوَ الْخَبَرُ ، وَالتَّحْقِيرُ :  
لَا جَرَمَ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ... إلخ ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ بَعْدَ « أَيْ » الْمَقْسُورَةِ .  
وَبَعْدَ « حَيْثُ » الظَّرْفِيَّةِ كَمَا تَقْدِمُ .

(١) « بَعْدَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَصْحَبِ ذَاتِ الْكَمْرِ ، مُضَافَانِ إِلَيْهِ « الْخَبَرُ »  
مَفْعُولُ تَصْحَبِ « لَامَ » فَاعِلٌ بِهِ « ابْتِدَاءٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « نَحْوُ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ  
مُخْلُوفٌ « لَوْزَزَ » اللَّامُ لِلْابْتِدَاءِ مُؤَكَّدَةٌ « وَزَرَ » أَيْ مُلْجَأٌ — خَبَرُ إِنَّ .  
(٢) أَيْ وَتَصْبَرُ كَأَلَا الْاسْتِفْهَاحِيَّةِ وَوَاوُ الطَّلَفِ ، فَلَا تَوَاحُمُ إِنَّ فِي  
الصَّلَاةِ .

٩٩- لَمْ يَعْرِفْ قَاتِلَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدَ صَدْرِهِ غَيْرَ الشَّارِحِ .  
اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ — عَمِيدُ الْعَمِيدِ : الَّذِي هُوَ الْحُبُّ وَالْعَشَقُ . « يَلُومُونَنِي »  
الْجُمْلَةُ فِي عَمَلِ رَفْعِ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ « فِي حُبِّ لَيْلَى » مُتَعَلِّقٌ بِيَلُومُ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ  
« عَوَاضِلِي » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَلَكِنِّي ، لَكِنْ حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ وَالْيَاءُ =

وَحَرَّجَ عَلَى أَنْ اللّامَ زَائِلَةٌ ، كَمَا شَدَّ زِيادَتَهَا فِي خَيْرٍ ، أَمْسَى ، نَحْوُ  
قوله :

١٠٠ - مَرُّوا عَجَلًا ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيَدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لِمَجْهُودًا

أى : أَمْسَى مَجْهُودًا ، وَكَمَا زِيدَتْ فِي خَيْرٍ لِلْبِتْدَاءِ شَفَوْنَا ، كَقَوْلِهِ :  
١٠١ - أَمَّ الطُّيُوسَ لَعُجُوزَ شَهْرِيَّةٍ تَرَضَى مِنَ اللَّحْمِ يَعْظُمُ الرَّقِيبَةَ

= اسمها من حياء متعلق بعميد وهو مضاف إلى الماء « لعميد » اللام للابتداء  
« عميد » خبر لكن ( والمعنى ) يلوموننى عواظى فى حب ليل ، ولا يدرون  
أنى مكسور القلب من حياء . ( والشاهد ) فى « لعميد » ، حيث دخلت لام  
الابتداء على خبر لكن — على مذهب الكوفيين . وخرجه البصريون على أن  
اللام زائلة ، كما ذكره الشارح ، وقيل إنه ضرورة . وقيل إن اللام داخلة  
على خبر إن المكسورة ، وأصل الكلام : ولكن لئنى من حياء لعميد .  
فحلفت همزة إن تخفيفاً ، وإحدى الترنات الأربع كذلك .  
١٠٠ - أنشد ثعلب فى أماليه ، وأنشد القارسى وغيره ولم ينسبه أحد منهم .

اللفظ والإعراب : عَجَلًا : مسرعين — جمع عجلان ، من العجلة وهى  
السرعة . مَجْهُودًا : متعباً من جهده الأمر — بلغ منه المشقة . « عَجَلًا » حال  
من فاعل مروا « كيف » اسم استفهام خبر مَقْلَم . « سيدكم » مبتدأ مؤخر  
ومضاف إليه ، والجملة فى محل نصب مقول القول « من » اسم موصول فاعل  
قال « سَأَلُوا » الجملة صلة من ، والعائد محذوف — أى سألوه . وروى « سئلوا »  
وعليه تكون الواو نائب فاعل وهى العائد ويكون الشاعر راعى معنى « من »  
« أَمْسَى » فعل ماض ناقص واسمه يعود إلى سيدكم « لِمَجْهُودًا » اللام زائلة  
ومَجْهُودًا خبر أَمْسَى — وجملة « أَمْسَى لِمَجْهُودًا » فى محل نصب مقول القول  
( والمعنى ) أن هؤلاء القوم مروا مسرعين ، فسألوا كيف حال سيدكم ؟  
فأجابهم الذى سألوه — أو اللذين سئلوا : إنه أَمْسَى متعباً ، قد نال منه المرض  
والوجد — مثلاً . ( والشاهد ) فى لِمَجْهُودًا ؛ حيث دخلت عليه اللام الزائلة ،  
وهو خبر أَمْسَى — شَفَوْنَا .

١٠١ - هو لعنرة بن عروس — مولى نبي قتيب ، ونسبه بعضهم لرؤبة . =



وأجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقد قرئ شاذاً : (إلا أنهم  
كياً كلون الطعام) — بفتح « أن » ، ويخرج أيضاً على زيادة اللام .

• • •

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَنُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْصَالِ مَا كَرَضِيَا  
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَيْنَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُنْجُوذًا)<sup>(١)</sup>

= اللغة والإعراب : الخليس : تصغير حلس ، وهو كساء رقيق يوضع  
تحت البرذعة . وأم الخليس : كنية الأتان — وهى أنثى الحمار — وأطلقها  
الراجز على امرأة تشبهاً لها بها . شهيرة : طاعنة في السن قانية . « أم الخليس »  
مبتداً ومضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدا ، واللام زائدة « شهيرة » صفة  
لعجوز « ترضى من اللحم » الجملة صفة ثانية لعجوز ، و « من » بمعنى بدل —  
أى بدل اللحم . وقيل تبعية وهنالك أعضاء مخوف — أى بلحم عظم الرقبة  
(المعنى) أن هذه المرأة عجوز قانية ترضى بلحم عظم الرقبة لسهولته ؛  
في المضع والإساعة — بدلا من اللحم (والشاهد) في « لعجوز » ، حيث زيلت  
اللام في خبر المبتدا شفوذاً ، وقيل « عجوز » خبر لمبتدا مخوف ، كانت  
اللام مقترنة به — أى لمى عجوز ، فلما حذف المبتدا اتصلت اللام بخبره .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « ذى » اسم إشارة مفعوله  
« اللام » بدل أو عطف بيان من ذى « ما » اسم موصول فاعله مؤخر « قد »  
للتحقيق « نفيًا » ماض للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل يعود  
إلى ما ، والجملة صلة لا محل لها « ولا » الواو عاطفة ولا نافية « من الأفعال »  
متعلق بمخوف حال من « ما » بعده ، « ما » اسم موصول معطوف على ما  
الأولى « كرضياً » جار ومجرور مقصود لفظه ، متعلق بمخوف صلة ما .  
وتقدير البيت : ولا يلى هذه اللام ما تقلته أداة نفي ولا الماضى الذى يشبه  
رضى من الأفعال . « وقد » حرف تقليل « يلى » فعل مضارع والفاعل يعود  
إلى الفعل الذى كرضى ، وها مفعوله عائدة إلى اللام « مع » ظرف متعلق  
بمخوف حال من فاعل يلى « قد » مضاف إليه « كين » الكاف جارة لقول  
مخوف « إن » حرف توكيد ونصب « ذا » اسم إشارة اسم إن « لقد » اللام  
للتأكيد « قد » للتحقيق « سماء » الجملة خبر إن « على العدا » متعلق بسما « مستحوذاً »

إذا كان خبراً ، إِنَّ ، منفياً — لم تدخل عليه اللام<sup>(١)</sup> ، فلا تقول :  
 إن زيدا لَمَّا يقوم . وقد ورد في الشعر ، كقوله :

١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لِّلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كَرِّضِيَا » — إلى أنه إذا كان الخبر  
 ماضياً متصرفاً ، غير مقرون بقد — لم تدخل عليه اللام ، فلاتقول : إِنَّ  
 زيدا لَرَضِيَ . وأجاز ذلك الكسائي<sup>(٢)</sup> ، وهشام<sup>(٣)</sup> ، فإن كان الفعل مضارعاً  
 دخلت اللام عليه ، ولا فرق بين التصرف نحو : إن زيدا لَيَرَضِي — وغير  
 التصرف نحو : إن زيدا لَيَكُنَّ الشَّرُّ . هذا إذا لم تقترب به السين — أو  
 سوف ، فإن اقترنت به نحو : إن زيدا سوف يقوم ، أو سيقوم — ففي  
 جواز دخول اللام عليه خلاف<sup>(٤)</sup> ، فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ،  
 وأما إذا كانت السين فقليل .

= أي مستولياً — حال من فاعل سما . والتقدير : وقد يلي الخبر الماضي  
 — حال كونه مع قد — لام الابتداء كقولك : إن هنا لقد سما على العدا مستولياً  
 عليهم .

(١) لأن اللام لتأكيد الإيجابات ، وهو ضد النفي .

١٠٢ — هو لأبي حزام — غالب بن الحارث — العكلي .

الغة والإعراب : العكلي : نسبة إلى قبيلة عكل . تسليماً : أي على الناس  
 — أو للأمر ، وتركاً كذلك . « أعلم » فعل مضارع معلق عن العمل باللام  
 بعلمه « للامتشابهان » اللام زائدة أو للابتداء ، ولا نافية « متشابهان » خبر إن  
 مرفوع بالألف « ولا سواء » معطوف على متشابهان و « لا » زائدة (والهني)  
 أعتقد أن التسليم على الناس وتركه ، أو تسليم الأمور لنفوسها — لا يتساويان .  
 وكان عليه أن يقول : للاسواء ، ولا متشابهان ، لأن نفي التشابه ينفي الاستواء  
 بالأولى — بخلاف عكسه ، ولكنه عكس للضرورة .

(والشاهد) في « للامتشابهان » ، حيث أدخل اللام في خبر أن المنى بلا ،  
 وهو شاذ .

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير . النحوى الكوفى — أحد  
 أعيان أصحاب الكسائي . صنف كتاب مختصر النحو ، والحدود ، والقياس  
 وتوفي سنة ٢٠٩ هـ .

وإن كان ماضياً غير متصرف ؛ فظاهر كلام المصنف — جواز دخول اللام عليه ؛ فتقول : إن زيدا كُنِعَ الرجل — وإن عَمراً لَيْشَسَ الرجل . وهذا من باب الأخص والقرء ، وللتقول أن سبويه لا يُجيز ذلك .  
فإن قُرِنَ الماضي للتصرف بقدر — جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قد » ، نحو : إن زيدا لقد قام <sup>(١)</sup> .

• • •

( وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَةُ مَعْمُولَ الْخَيْرِ وَالْفَضْلُ ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَيْرُ <sup>(٢)</sup> )  
تدخل لام الابتداء على معمول الخير ؛ إذا توسَّطَ بين اسم إن والخير ،  
نحو : إن زيدا لَطَعَامَكَ أَكَلُ . وينبغي أن يكون الخبر حيثشداً مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا ؛ فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه — لم يصح دخولها على المعلوم ؛ كما إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون — بقدر — لم يصح دخول اللام على المعلوم ؛ فلا تقول : إن زيدا لَطَعَامَكَ أَكَلُ ، وأجاز ذلك بعضهم . وإنما قال المصنف : « وتصحَّب الواسِطَةُ — أى : للتوسط — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعلوم إذا تأخر ؛ فلا تقول : إن زيدا أَكَلُ لَطَعَامَكَ .

( ١ ) الخلاصة : أن يشترط في خبر « أن » الذى يجوز اقترانه باللام — ثلاثة شروط أن يكون مؤخراً عن الاسم — وإن تقدم معموله عليه — خلافاً لابن النظم ، وأن يكون مثبتاً غير منقضى . وأن يكون غير جملة فعلية فعلها متصرف غير مقرون بقدر ، وذلك يشمل : الجملة الاسمية ، والمفرد ، والجملة الفعلية التى فعلها ماضى جامد ، والتى فعلها ماضى متصرف مقرون بقدر ، وهذه الشروط ذكرها الشارح . ويزاد عليها : ألا يكون الخبر جملة شرطية ؛ فلا يقال : إن محمداً لئن قاتله يكرمك .

( ٢ ) « وتصحَّب » مضارع فاعله يعود على اللام « الواسِطَةُ » مفعوله « معمول الخير » بدل منه أو حال ، ومضاف إليه « والفصل واسماً » معطوفان على الواسِطَةُ .

وَأَشْعَرَ قَوْلُهُ بِأَنَّ اللامَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى المَعْمُولِ التَّوَسُّطَ — لَا تَدْخُلُ عَلَى الخَبَرِ ، فَلَا تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَطَمَكَ لَأَكِلٌ ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ خَصَصَ دَخُولَ اللامِ بِمَعْمُولِ الخَبَرِ التَّوَسُّطَ ، وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ قَلِيلًا ، حَكَى مِنْ كَلَامِهِمْ :  
إِنِّي لَيَحْمَدُ اللَّهُ لِمَصَالِحِهِ<sup>(١)</sup> .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالْفَصْلُ » إِلَى أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ) ، « هَذَا » اسْمٌ « إِنَّ » ، وَ « هُوَ » ضَمِيرُ الْفَصْلِ ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ اللامُ ، وَ « الْقَصَصُ » خَبَرٌ « إِنَّ » .

وَسَمِيَ ضَمِيرُ الْفَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ<sup>(٢)</sup> ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتُ : زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ ، فَلَوْ لَمْ تَأْتِ بِ « هُوَ » لَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ « الْقَائِمُ » صِفَةً لَزَيْدٍ ، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْهُ ، فَلَمَّا أَتَيْتُ بِ « هُوَ » تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ « الْقَائِمُ » خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ .

(١) الْخِلَاصَةُ : أَنَّهُ يَشْتَرِطُ لِدَخُولِ اللامِ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ — أَرْبَعَةُ شُرُوطَ :  
(أ) أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ ؛ سِوَاهُ كَانَ التَّالِي لِإِنَّ — هُوَ الْاسْمُ كَمَا مَثَلُ الشَّارِحِ — أَمْ خَبَرُهَا الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، نَحْوُ : إِنْ عَنَى لَقِيَ النَّارَ مَحْمَدًا ، أَوْ مَعْمُولًا آخَرَ لِمَجْرَمٍ آخَرَ نَحْوُ : إِنْ عَنَى لَقِيَ النَّارَ مَحْمَدًا جَالِسًا . (ب) وَأَلَّا يَكُونَ الْمَعْمُولُ حَالًا وَلَا تَمِيزًا ؛ فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ مَحْمَدًا لَرَأْيًا حَاضِرًا — وَلَا إِنَّ مَحْمَدًا لَعَرَفًا يَتَصَبَّبُ . (ج) وَأَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ صَالِحًا لِدَخُولِ اللامِ عَلَيْهِ .  
(د) وَأَلَّا تَكُونَ اللامُ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ .

(٢) اخْتَلَفَ فِيهِ ؛ هَلْ هُوَ حَرْفٌ — أَوْ اسْمٌ ؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ حَرْفٌ ؛ كَكَيْفِ الْخُطَابِ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ وَلَا عَمَلُ لَهُ ، وَسَمِيَ ضَمِيرًا لِأَنَّهُ عَلَى صُورَةِ الضَّمِيرِ . وَقِيلَ اسْمٌ لَا عَمَلُ لَهُ كَاسْمِ الْفِعْلِ . وَقِيلَ لَهُ عَمَلٌ ؛ هُوَ عَمَلُ الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَقِيلَ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَفَائِظَتُهُ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ لَا صِفَةٌ . وَيُسَمَّى الْكُوفِيُّونَ عَمَادًا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي تَأْذِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ . وَقَدْ يَرَادُ بِهِ تَقْوِيَةُ الْاسْمِ السَّابِقِ .

وَشَرَطُ ضَمِيرِ الْقَصْلِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْبِتْدَاءِ وَالْخَيْرِ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ » ، أَوْ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ الْبِتْدَاءُ وَالْخَيْرِ ، نَحْوُ : « إِنَّ زَيْدًا لَّهُ الْقَائِمُ »<sup>(١)</sup> .  
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَيْرُ » إِلَى أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْخَيْرِ ، نَحْوُ : « إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ )<sup>(٢)</sup> . وَكَلَامُهُ يُشِيرُ أَيْضًا ؛ بَلَّغَهُ إِذَا دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَى ضَمِيرِ الْقَصْلِ أَوْ عَلَى الْاسْمِ لِلتَّأَخُّرِ — لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْخَيْرِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ فَلَا تَقُولُ : « إِنَّ زَيْدًا لَّهُوَ الْقَائِمُ » — وَلَا : « إِنَّ لَنِي الدَّارَ لَزَيْدًا » .  
وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ — فِي قَوْلِهِ : « إِنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْمَعْمُولِ لِلتَّوَسُّطِ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْخَيْرِ — أَنْ كُلَّ مَعْمُولٍ إِذَا تَوَسَّطَ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ ؛ كَالْفَعُولِ الصَّرِيحِ ، وَالْجَارِ وَالْجَرُّورِ ، وَالظَّرْفِ ، وَالْحَالِ . وَقَدْ نَصَّ النُّحَوِيُّونَ عَلَى مَنَعِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْحَالِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا كَارِكًا » .

• • •

(وَوَصَّلُ مَا يَبْنِي الْحُرُوفُ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ)<sup>(٣)</sup>

(١) يَشْرَطُ كَذَلِكَ : أَنْ يَكُونَ الْإِسْمَانِ اللَّذَانِ يَقَعُ بَيْنَهُمَا — مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ ثَانِيَهُمَا يَشْبِهُ الْمَعْرِقَةَ ؛ فِي عِلْمِ قَبُولِهِ « أَل » كَأَفْعَلِ التَّضْفِيلِ الْمُفْتَرَنِ بَيْنَ نَحْوِ : مُحَمَّدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَلِيٍّ . وَأَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْقَصْلِ بِصِيغَةِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ، كَالْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ . وَأَنْ يَطَاقِبَ مَا قَبْلَهُ غِيَةً وَإِفْرَادًا وَغَيْرَهُمَا نَحْوُ ( وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ — كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ — وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ) . وَفِي بَعْضِ هَذِهِ الشُّرُوطِ خِلَافٌ . وَجَمْعُ الْقَوْلِ : أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ بَعْدَ إِنَّ الْمَكْسُورَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : اثْنَيْنِ مُتَأَخِّرَيْنِ ، وَهُمَا : الْخَيْرُ ، وَالْاسْمُ وَاثْنَيْنِ مُتَوَسِّطَيْنِ ، وَهُمَا : مَعْمُولُ الْخَيْرِ ، وَضَمِيرُ الْقَصْلِ .

(٢) أَيْ غَيْرِ مُقْطُوعٍ — أَوْ غَيْرِ مَمْنُونٍ بِهِ عَلَيْكَ .

(٣) « وَوَصَّلُ » مُبْتَدَأٌ « مَا » مُضَافٌ إِلَيْهِ قَصْدُ لَفْظِهِ « بَنَى » مُتَعَلِّقٌ بِوَصَلِ « الْحُرُوفِ » بِذَلِكَ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ مِنْ ذِي « مُبْطِلٌ » خَبَرٌ ، وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ فِيهِ « إِعْمَالَهَا » مَفْعُولُهُ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « وَقَدْ » حَرْفُ تَقْلِيلٍ « يَبْقَى » مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ الْمَجْهُولُ « الْعَمَلُ » تَائِبٌ فَاعِلٌ .

إذا اتصلت « ما » غير الموصولة <sup>(١)</sup> بياناً وأخوتها - كفتها عن العمل <sup>(٢)</sup> .  
 إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال ، فتقول : إنما زيد قائم ،  
 ولايجوز نصب « زيد » ، وكذلك أنْ وكأنْ ولكنْ ولعلْ ، ونقول :  
 ليماً زيد قائم ، وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : ليماً زيداً قائلاً . وظاهر  
 كلام المصنف - رحمه الله تعالى - أن « ما » إن اتصلت . بهله الأحراف  
 كفتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا ، وهذا منسوب جماعة من النحويين ،  
 كالزجاجي ، ، وابن السراج . وحكى الأخفش والكتاني : « إنما زيداً  
 قائم » . والصحيح للنصب الأول ، وهو أنه لايعمل منها مع « ما » إلا « لَيْتَ » <sup>(٣)</sup>

( ١ ) أي وغير الموصولة والمصلية ، فالكافة هي « ما » الزائدة فقط ،  
 وتوصل بيان في الرسم بخلاف غيرها .

( ٢ ) لأن هذه الأدوات أعلت لاختصاصها بالأسماء ، ودخول « ما » عليها  
 يزيل هذا الاختصاص ويؤهلها للدخول على الأفعال ، وتسمى « ما » الكافة -  
 أو « ما » المهيئة ، ووجه التسمية ظاهر ، كقوله تعالى : ( قل إنما يوحى إليَّ -  
 كأنما يساقون إلى الموت ) .

( ٣ ) لأنها باقية معها على اختصاصها بالأسماء . وقد روى بالوجهين قول  
 النابتة النيباني :

قالت ألا لَيْتَما هذا الحمام لنا إلى حاملينَا أو نِصفَهُ فَقَدِ  
 قد روى برفع الحمام على إهمال ليت ، وينصبه على إعمالها في اسم الإشارة ،  
 والحمام يدل منه أو نعت أو عطف بيان . ويرى بعض العلماء : أن جميع  
 الأدوات يجوز فيها الإعمال والإهمال - إذا اقترنت بما ، غير أن الإهمال أكثر  
 هنا : وتزاد « ما » بعد قل وكثر ، وطال ، فتكفيها عن عمل الرفع ، ولا تطلب  
 فاعلا ، وتدخل حيثن على الفعل . وبعد « رب » ، و « الكاف » فتكفيها عن  
 عمل الجر كثيراً . وتخص « ليت » بالاستثناء عن اسمها وخبرها - إذا دخلت  
 على « أن » المفتوحة المشددة ؛ لسد المصدر المؤول من أن ومعمولها سد معمول  
 ليت . وبدخلها على أسلوب يجب فيه حذف خبرها وهو قولم . ليت شعري .  
 وينبغي أن تذكر جملة مصلرة باستفهام ، تقول : ليت شعري ، أمقيم  
 أنت أم راحل . كما تختص - على الأرجح - بعلم دخول « سوف » على خبرها .

وأما ما حكاه الأخفش والكتاني فتأذ . واحترزنا بغير اللوصلة — من اللوصلة ، فإنها لا تكفي عن العمل ، بل تعمل فيها . وللمراد من اللوصلة : التي بمعنى « التي » نحو : **إِنَّ مَاعِزَكَ حَسَنٌ** — أي : **إِنَّ الَّذِي عَنْدَكَ حَسَنٌ** ، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدر ، نحو : **إِنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ** — أي : **إِنَّ فِعْلَكَ حَسَنٌ** .

( وَجَلَّزْ رَفْعُكَ مَطْـُوفاً عَلَى مَنْصُوبٍ « إِنَّ » ، بَعْدَ أَنْ تَسْكُنَ )<sup>(١)</sup> أي : إذا أتى بعد اسم « إِنَّ » وخبرها بعطف — جز في الاسم الذي بعده وَجْهَانِ : ( أحدهما ) النصب عطفاً على اسم « إِنَّ » نحو : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ** وعمراً ، والثاني ( الرفع ) نحو : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو** . واختلف فيه ؛ فالشهور أنه مطوف على محل اسم « إِنَّ » فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ . وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف . وتذهب قوم إلى أنه مبتدأ ، وخبره محطوف ، والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup> .

فإن كان العطف قبل أن تستكمل « إِنَّ » — أي قبل أن تأخذ خبرها — تعين النصب عند جمهور النحويين<sup>(٣)</sup> ، فتقول : **إِنَّ زَيْدًا** وعمراً قائمان .

( ١ ) « وجاز » خبر مقلد « رفعل » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، من إضافة المصدر لقاعله « مطوفاً » مفعول للمصدر « على منصوب » متعلق بمحطوف « إِنَّ » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق برفع « أَنْ » مصدرية « تستكلا » مضارع منصوب بأن والأكف للإطلاق والقاعل يعود إلى أَنْ ومفعوله محطوف أي بعم استكمالها خبرها .

( ٢ ) وعلى ذلك فالجملة استئنافية مطوقة على ما قبلها من عطف الجمل . أو يكون مفرداً مطوقاً على الضمير في الخبر ؛ إن كان هناك فاصل نحو : **إِنَّ عَمِلًا أَكَلَ طَعَامَكَ** وعلى ، فإن لم يكن فاصل تعين الوجه الأول ؛ لأن العطف على الضمير المستر بلا فاصل غير سائق عند الجمهور — وإن أجازوه بعضهم .

( ٣ ) لأن المرفوع إن عطف على الضمير في الخبر — لزم تقديم المحطوف على المحطوف عليه ، وإن عطف على عمل الاسم — لزم تولد عاملين على معمول واحد ، لأن المحطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر ، وكذلك « إِنَّ » عند البصريين .

وإنَّكَ زَيْدٌ ذَاهِبَانٌ ، وَأَجَازُ بَعْضُهُم الرِّفْعُ <sup>(١)</sup> .  
 ( وَأَلْحِجَّتْ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ تُونٍ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَانَ <sup>(٢)</sup> )  
 حُكْمُ « أَنْ » ، للفتوحة و « لَكِنْ » في العطف على اسمها — حكم « إِنْ »  
 للكسورة ؛ فتقول : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ وَعَمْرُو — برفع « عمرو » ونصبه ،  
 وتقول : علمت أَنَّ زَيْدًا وعمرًا قاتمان — بالنصب فقط عند الجمهور .  
 وكذلك تقول : مازيد قاتماً ، لكنَّ عمرًا منطلقاً وخالداً — ينصب خالد  
 ورفقه — ومازيد قاتماً ، لكنَّ عمرًا وخالداً منطلقان — بالنصب فقط .  
 وأما « لَيْتَ » ، ولعلَّ ، وَكَانَ — فلا يجوز معها إلا النصب ، سواء تَقَلَّمَ  
 المعطوف — أو تَأَخَّرَ <sup>(٣)</sup> ؛ فتقول : ليت زَيْدًا وعمرًا قاتمان ، وليت زَيْدًا

( ١ ) أجزأه الكسائي مطلقاً ، والقراء فيها خفي فيه إعراب المعطوف عليه  
 نحو : إنَّكَ ومحمد ذاهبان ، واستدل الكسائي بقوله تعالى : ( إن الذين آمنوا  
 والذين هادوا والصائبون ) ، فقد عطف الصائبون قبل استكمال الخبر ، وهو :  
 ( من آمن بالله . . إلخ ) .

ويقول ضبابي بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فِلَاقٍ وَقِيَّاسٌ هِمَا لَغَرِيبُ  
 فقد عطف قيار قبل استكمال الخبر — وهو غريب — وقيار اسم فرس  
 الشاعر — أو جملة .

( ٢ ) و « أَلْحِجَّتْ » ماضٍ للمجهول والتاء للتأنيث « بِإِنْ » متعلق بالحق  
 « لَكِنْ » نائب فاعل ألحقت مقصود لفظه « وَأَنْ » معطوف على لكن « مِنْ دُونِ »  
 متعلق بالحق « لَيْتَ » مضاف إليه « وَلَعَلَّ وَكَانَ » معطوفان على ليت .

( ٣ ) قيل : لأن هذه الثلاثة ؛ تغير الجملة إلى الإنشاء ؛ فيلزم على الرفع  
 — عطف الخبر على الإنشاء .

هذا : ولا يشترط القراء كون العامل : إِنْ أَوْ أَنَّ أَوْ لَكِنَّ — مستلذاً  
 بقول رؤبة : .

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسَمُ فِي بِلَالَةٍ لَيْسَ هِمَا أَنْيَسُ  
 فقد عطف « أَنْتِ » قبل استكمال الخبر والعامل « لَيْتَ » . قيل : وينبغي  
 أن يرجع قوله : إِنْ كَانَ العطف على ضمير الخبر لأنه لا مانع . وخرَّجَ =



قائم وعمرأ - بنصب « عمرو » في الثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك ،  
« كَأَنَّ » ، ولعلَّ ، وأجاز القراء الرفع فيه - متقلماً ومتأخراً - مع الأحرف  
الثلاثة .

( وَخُفِّتَ « إِنَّ » فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ  
وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً )<sup>(١)</sup>

إذا خُفِّتَ « إِنَّ » فالأكثر في لسان العرب إهمالها<sup>(٢)</sup> ، فتقول : إن  
زيداً لقائم ، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقةً بينها وبين « إِنَّ » النافية ،  
ويقولُ إعمالها فتقول : إن زيداً قائم . وَحَكَى الإعمالَ سيبويه والأخفش -  
رحمهما الله تعالى<sup>(٣)</sup> فلا تلزمها حينئذٍ اللام ، لأنها لا تلتبس - والحالة

= على أن الأصل : وأنت معي والجملة حالية . والخبر قوله : في بلدة ، وتكون  
« أنت » مبتدأً خبره « معي » المحذوفة .

( ١ ) « وخففت » ماض للمجهول والتاء للتأنيث « إِنَّ » نائب فاعل « قَلَّ  
العمل » فعل وفاعل ، والفاء عاطفة « اللام » فاعل تلزم « تَهْمَل » مضارع  
للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى « إِنَّ » المحذوفة والجملة في محل جر بإضافة إذا  
إليها وجواب الشرط محذوف - أي إذا تهمل إن التي خففت - لزمتها اللام .  
« ربما » حرف تقليل و « ما » كافة « استغنى » ماض للمجهول « عنها » جار  
ومجرور نائب فاعل ، و « ها » عائدة على اللام « إِنَّ » شرطية « ما » اسم  
موصول فاعل بدأ « ناطق » مبتدأ « أَرَادَهُ » فعل ماض وفاعله يعود على ناطق  
والهاء مفعول ، والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره صلة الموصول  
« معتمداً » حال من فاعل أَرَادَ .

( ٢ ) هنا إذا وليها اسم ، فإن وليها فعل وجب الإعمال . ولا يصح أن  
يقدر اسمها ضمير الشأن ، والجملة الفعلية خبرها .

( ٣ ) وعلى الإعمال ورد قوله تعالى : ( وَإِنْ كَلَّا لَأَيُوفِيهِمْ رَبُّكَ  
أَعْمَالَهُمْ ) على قراءة من خفف إِنَّ ولأ . فإن خففة من التثنية « كَلَّا » اسمها  
واللام للابتداء و « ما » زائدة للفصل بين اللامين و « لَيُوفِيهِمْ » خبر إن . أو  
« ما » اسم موصول خبر إن و « لَيُوفِيهِمْ » جواب قسم محذوف ، وجملة =

هذه — بالنافية ؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس  
 بين النافية إذا أعملت ولم يظهر المقصود بها<sup>(١)</sup> ؛ فإن ظهر المقصود بها فقد  
 يستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ — وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

التقدير : وإن مَالِكٌ لكانت ، فحُطفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛

لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إن بدا —

إلى آخر البيت » . واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام

الابتداء أدخلت للفرق بين « إن » النافية و « إن » المخففة من الثقيلة ؟

أم هي لام أخرى اجْتُلبت للفرق ؟ وكلامٌ سيبويه يدلُّ على أنها لام

الابتداء دخلت للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية وابن

---

= القسم وجوابه صلة ما . والتقدير : وإن كلا للذين والله ليوفيهما ريك أعمالهم .

أما الإعراب مع تشديد إن ولماً ؛ فكلا اسم إن ، ولما جازمة لمخوف — أى

لما يوفوا أعمالهم ، والجملة خبر إن ، واللام في « ليوفيهما » للقسم وجملة القسم

مستأنفة ، وهذا أحسن ما قيل فيه .

(١) أو أعملت وكان اسمها خفي الإعراب نحو : إن هذا للناهب ؛

فلتزم اللام حينئذ أيضاً .

١٠٣ — هو للطرماح ، شاعر طائى ، اسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته « أبو

قمر » .

١. اللغة والإعراب : أباة : جمع آب ، اسم فاعل — من أبى إذا امتنع :

الضميم : الظلم مَالِك : الأولى — اسم أبى القيلة ، والثانية اسم القيلة . المعادن :

الأصول . « من آل » خبر ثان — أو حال من أباة الضميم « وإن » مخففة من

الثقيلة مهمة « مَالِك » مبتدأ ، وجملة كانت كرام — خبر ( والمعنى ) يصف

عشيرته بعزة النفس وكرم المعتقد فيقول : نحن من آل مَالِك الذين يأبون الظلم

والملّة ، وقد كانت قبيلتي كريمة الأنساب ( والشاهد ) ترك اللام الفارقة بعد

إن المخففة لقرينة المعنوية ، وهى أن المقام للملح والإثبات — لا للنفي .

الأخضر<sup>(١)</sup> ، وهى قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا ، فمن جعلها لام الابتداء أوجبَ كَسْرَ « إِنْ » ، وَمَنْ جَعَلَهَا لَامًا أُخْرَى - اجْتَلَبَ للفرق - فَتَحَ أَنْ ، وَجَرَى الخلاف فى هذه المسألة قبلهما - بين أبى الحسن على بن سليمان البغدادى الأخفش الصغير<sup>(٢)</sup> ، وبين أبى على هى لَامٌ غَيْرُ لَامِ الابتداء ؛ اجْتَلَبَ للفرق ، وبه قال ابن أبى العافية وقال الأخفش الصغير : إِنْما هى لَامُ الابتداء أُدْخِلَتْ للفرق ، وبه قال ابن الأخضر<sup>(٣)</sup> .

• • •

(١) ابن أبى العافية : هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبى العافية الأزدى . كان شيخاً قصباً بارع الأدب ، عارفاً بالعربية واللغة ، كاتباً مجيداً وشاعراً مطبوعاً . ولد بكنة سنة ٥٠٦ هـ ، ودرس بمرسية ، ثم انتقل إلى غرناطة وأقام بها وأخذ عن أهلها ، وأجوده لعلمه وأدبه وفضله ، وقد سمع من أبى بكر بن العربى وأبى الوليد بن الدباغ ، ومات بغرناطة سنة ٥٨٣ هـ . أما ابن الأخضر فهو : على بن عبد الرحمن أبو الحسن بن الأخضر الأشبلى . كان ديناً ذكياً ، ثقة مقلماً فى العربية واللغة . أخذ عن أبى الحاج الأعلم ، وعنه أخذ جماعة ؛ منهم القاضى عياض . وله مصنفات منها : شرح الحاشية ، وشرح شعر حبيب ، وتوفى بإشبيلية فى رجب سنة ٥١٤ هـ .

(٢) هو أبو الحسن على بن سليمان ، أحد الثلاثة المشهورين بهذا الاسم . قرأ على ثعلب والمبرد : قيل كان يضجر من مسائل النحو ، ويهر من يواصل مسأله فيه ، وله مصنفات منها : شرح سيويه ، والأتواء ، والثنية والجمع . قدم مصر سنة ٢٨٧ ثم خرج إلى حلب ببغداد ، وكان رفيق الحال . قيل : إنه سأل ابن مقلة أن يكلم الوزير على بن عيسى فى أمره ، فلما كلمه انتهزه الوزير فى مجلس حافظ ، فشق ذلك على ابن مقلة ، وانتهى الحال بالأخفش إلى أن أكل السَّجَمَ النبىء قبض على قلبه ، فأت فبجأة ببغداد سنة ٣١٥ هـ . والسلمج : هو المعروف بالفتى .

(٣) قد تبين مما سبق : أن لَامُ الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ - أو ما أصله المبتدأ . وعلى خبر إنَّ إِنْما كان مثبتاً متأخراً عن الاسم غير ماضٍ =

( وَالْقِتْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلًا <sup>(١)</sup> )  
 إذا خُفِضَتْ « إِنْ » ، فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء <sup>(٢)</sup>  
 نحو : كان وأخوتها ، وظن وأخوتها ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ كَانَتْ  
 لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ) ، وقال الله تعالى : ( وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ  
 كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ) ، وقال الله تعالى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ  
 لَفَاسِقِينَ ) . ويقال أن يليها غير النسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالباً » ،  
 ومنه قول بعض العرب : « إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ » ،  
 وقولهم : « إِنْ قَتَلْتَ <sup>(٣)</sup> كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » . وأجاز الأخفش : إِنْ قَامَ  
 لَنَا ، ومنه قول الشاعر :

= متصرف خال من قد وعلى معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل . أما اللام  
 الفارقة بين إِنْ النافية ، والمخففة من الثقيلة — فتدخل على مفعول ليس أصله  
 المبتدأ والخبر كالبيت الآتي :

• شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَحْسِلِمًا •

وعلى المنصوب المتأخر عن ناصبه كقوله تعالى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ  
 لَفَاسِقِينَ ) وعلى ذلك فالقول بأن إحداهما غير الأخرى — هو القول السليد .

( ١ ) « والقيل » مبتدأ « إِنْ » شرطية « يَكْ » مضارع ناقص مجزوم بلم  
 فعل الشرط ، واسمه يعود على الفعل « ناسخاً » خبر يَكْ « فلا » الفاء لربط  
 الجواب بالشرط و « لا » نافية . « تُلْفِيهِ » فعل مضارع والفاعل أنت والهاء  
 مفعول أول ، والجملة خبر لمبتدأ محذوف — أى فأنت لا تُلْفِيهِ . وجملة المبتدأ  
 والخبر جواب ، الشرط « غالباً » ظرف مكان أو زمان — أى انتفى في غالب  
 الأزمنة أو التراكيب ، أو حال من هاء تُلْفِيهِ « بأن » متعلق بموصلا الواقع  
 مفعولاً ثانياً لتلْفِيهِ « ذِي » نعت لأن .

( ٢ ) لأنها لما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدأ والخبر — عوضوها  
 الدخول على فعل يخص بهما وهو الناسخ . ويشترط أن يكون الناسخ غير ناف  
 كليس ، وغير منى كما زال وأخواتها ، وغير صلة كما دام .

( ٣ ) بتشديد النون — أى ضربته صوتاً على رأسه ، وجعلته له كالقتاع —  
 وهو ما تلبيه المرأة فوق الخجل .

١٠٤- شَلَّتْ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا      حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ  
(وَأِنْ تُخَفِّفَ «أَنَّهُ» فَاسْتَمَهَا اسْتَكَنَّ      وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ<sup>(١)</sup>)

إذا خُفِّفَتْ «أَنْ» المفتوحة بقيت على ما كان لما من العمل ؛ لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محفوظاً<sup>(٢)</sup>، وخبرها لا يكون إلا جملة ،

١٠٤- هو لماتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، عم سيلما عمرو بن الخطاب تدعو على عمرو بن جرموز ، وكان قتل زوجها الزبير بن العوام غرراً .

اللفظ والإعراب : شلت بفتح الشين : بيست وجمعت ، وبضم الشين لغة قليلة «إن» مخففة من الثقيلة «لمسماً» اللام فارقة ومسلماً مفعول قتل ، والباقي واضح الإعراب . «والمعنى» أشل الله يلك أيها القاتل ؛ لأنك قتلت مسلماً بغير حق ، ووجب عليك عقوبة متعمد القتل وهي قوله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) . «والشاهد» في إن قتلت لمسماً ، حيث ولي إن المخففة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ . وأجاز الأخفش إن قام لأننا - وإن قد لهو .

والخلاصة : أن الأكثر أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً نحو (وإن كانت لكيرة) . والكثير أن يكون مضارعاً ناسخاً كقوله تعالى : (وإن يكاد الفئتين كفروا ، ليزلقونك بأبصارهم) ، وينثر أن يكون ماضياً غير ناسخ كقول عائكة : إن قتل لمسماً ، وأندر منه كونه لاماضياً . ولاناسخاً نحو : إن يزيتك لنفسك وإن يشينك ليه . وأجاز الأخفش القياس في الثالث ، ومنه البصريون في الثالث والرابع .

(١) «وإن» شرطية «تخفف» مضارع فعل الشرط «أن» نائب فاعل تخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط ، واسمها مبتدأ مضاف إلى الماه «استكن» - أي خفف وجوباً - الجملة خير المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبرة في محل جزم جواب الشرط . و «الخبر» مفعول مقدم لاجعل «جملة» مفعوله الثاني «من بعد» متعلق باجعل «أن» مضاف إليه مقصود لفظه .

(٢) لم يشترط أن يكون ضمير الشأن إلا ابن الحاجب ، أما غيره فلا ؛ لخروجه عن القياس . ولهاذا : قدر سيدييه في قوله تعالى : (أن ياليراهيم قد صلبت الرؤيا) - أنك ياليراهيم . وتقع «أن» مخففة بعد ما يدل على اليقين ، أو العلم ، وإذا دخلت على فعل جامد ، أو رب ، أو حرف تنقيس ، أو وقع بعدها فعل دعاء .

وذلك نحو : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَاتِمٌ ، « فعَلَانُهُ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقلير : « أَنَّهُ » ، « وَزَيْدٌ قَاتِمٌ » جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » ، « والتقلير ، عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَاتِمٌ . وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

١٠٥- فَلَوْ أَنَّنِي فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ  
لَوْ أَنَّ يَكُنْ قِتْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ قَضْرِيْفُهُ مُتَنَبِّعًا  
فَلَا أَحْسَنَ الْفَصْلِ بِقَدْ ، أَوْ نَفَى ، أَوْ تَنْفِيْسٍ ، أَوْ لَوْ بَوَاقِلِيلُ ذِكْرٌ لَوْ (١)  
إذا وقع خبر « أَنْ » المخففة جملة اسمية لم يحجج إلى فاصل ،  
فتقول : علمتُ أَنْ زَيْدٌ قَاتِمٌ - من غير حرف فاصل بين « أَنْ »  
وخبرها ، إلا إذا قصِدَ النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف النفي ، كقوله  
تعالى : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) ؟

١٠٥ - أنشده القراء ، ولم يزه لأحد .

اللفظ والإعراب : صديق : يستوى فيه المذكر والمؤنث . « فلو » شرطية  
غير جازمة « أنك » أن تخففة من الثقبلة والكاف اسمها « في يوم الرخاء » متعلق  
بسألتني ومضاف إليه « طلاقك » مفعول ثان لسألت « لم أبخل » الجملة جواب  
الشرط « وأنت طليق » مبتدأ وخبر والجملة حال منهما . « والمعنى » لو أنك  
سألتني إخلاء سيترك قبل إحكام عقدة الزواج بيننا - لم أمتنع من ذلك ،  
مع ما أنت عليه من صديق المودة . وخص يوم الرخاء ؛ لأن الإنسان قد يهون عليه  
مفارقة الأحباب عند الشدة (والشاهد) في أنك ؛ حيث برز اسم أن المخففة  
وهو غير ضمير الشأن ، وهو التليل والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن كذهب  
ابن الحاجب ، وهو ما جرى عليه الشارح .

(١) « وإن » شرطية « يكن » مضارع كان الناقصة واسمها يعود إلى الخبر  
« فعلا » خبرها - ومثله في الإعراب بقية الشطر . « فالأحسن » الفاء واقعة  
في جواب شرط إن « الأحسن » مبتدأ « الفصل » خبر « بقْد » متعلق بالفصل  
« أَوْ نَفَى أَوْ تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ » معطوفات على قد « وقليل » خبر مقدم « ذكر لو »  
مبتدأ مؤخر ومضاف إليه .

وإن وقع خبرها جملة فعلية ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً - أو غير متصرف ؛ فإن كان غير متصرف لم يؤت بفواصل ، نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَى ) ، وقوله تعالى : ( وَأَنْ صَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) . وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أو لا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : ( وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ) في قراءة مَنْ قرأ ( غَضِبَ ) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً<sup>(١)</sup> ، وقالت فرقة - منهم المصنف - : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفصل ، والفواصل أحد أربعة أشياء :

( الأول ) « قَدْ » كقوله تعالى : ( وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَلَّيْنَا )<sup>(٢)</sup>

( الثاني ) حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثال السين قرأه تعالى : ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغَى ) ، ومثال « سَوْفَ » قول الشاعر :

١٠٦ - وَاعْظَمَ فِطْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُلِيرَا

( ١ ) وذلك للفرق بين أن المخففة والمصلوبة التي تنصب المضارع . ولما كانت المصلوبة لاتقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء - لم يحتاج لفواصل معها .

( ٢ ) اسم « أن » ، إما ضمير الشأن أو ضمير المخاطب على رأى المصنف - أى أنك . والخبر جملة قد صلحتنا - وقد صلت مسد مفعولى تعلم ، وقس على ذلك بقية الأمثلة غير أن ضمير الشأن في البيت الأول ؛ والباقي يقرر فيه الضمير المناسب من تكلم أو غيره .

١٠٦ - أنشده أبو علي القارمى وغيره ، ولم يفسه أحد لقائل .

اللغة والإعراب : « فطم المرء ينفعه » الجملة من مبتدأ والخبر معترضة بين أعلم ومفعوله ، وانهاء للتعليل « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن « سوف » حرف تنفيس « كل » فاعل يأتي والجملة خبر أن « ما » اسم موصول مضاف إليه « قليرأ » ماضى للمجهول والألف للإطلاق ونائب الفاعل يعود على ما والجملة -

( الثالث ) النفي <sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ) ، وقوله تعالى : ( أَيْخَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ) ، وقوله تعالى : ( أَيْخَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ) .

( الرابع ) « لو » — وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ النَحْوِيِّينَ — ومنه قوله تعالى : ( وَأَنْ لَوْ لَسْتُمْ أَتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ) ، وقوله تعالى : ( أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأْنَاهُمْ بِثُنُوبِهِمْ <sup>(٢)</sup> ) وما جاء بدون فاصلي قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يَوْمُلُونُ فَجَاءُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

= صلتها « والمعنى » اعلم أيها المخاطب — وعلم المرء يضيحه ويوصله إلى ما يريد — أن كل ما قلته الله لا بد من وقوعه . « والشاهد » في « أن سوف يأتي » حيث فصل بين أن وخبرها بحرف التنفيس وهو « سوف » والخبر جملة فعلية ، ليس فعلها دعاء .  
( ١ ) أي بلا ، أو لم ، أو لن ، كالأمثلة .

( ٢ ) وقد لحص بعضهم القواصل السابقة ومواضعها بقوله : الفعل إماميت وإما مني ، وكل منهما إما ماضٍ وإما مضارع . فالمثبت ؛ إن كان ماضياً ففاصله « قد » ، وإن كان مضارعاً ، ففاصله أحد حرفي التنفيس . والمنفي ؛ إن كان ماضياً — ففاصله « لا » فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصله : « لا » أو « لن » أو « لم » . وأما « لو » فتدخل على الماضي والمضارع . وجعل الرضى « ما » مثل « لا » .

١٠٧ — لم ينسب لقائل ، ولا يعلم قائله .

اللفظة والإعراب : يؤملون : يرجون ، من الأمل وهو الرجاء . سؤل : مسئول . « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن — أو ضمير المحدث عنهم — يؤملون « مضارع للمجهول والواو نائب الفاعل والجملة خبر أن ، وأن ومعمولاها سبقت مسد مفعولي علم » فجاءوا « لقاء عاطفة أولسية وجادوا فعل وفاعل « أن » منصوبة « يسألوا » مضارع منصوب بأن والواو نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه بقيل « بأعظم سؤل » متعلق بمجادوا ومضاف إليه . « والمعنى » علموا أن الناس يرجون معروفهم =



وقوله تعالى : ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ) في قرأة مَنْ رفع  
( يَم ) في قول<sup>(١)</sup> ، والقول الثاني : أَنْ ( أَنْ ) ليست مخففة من  
الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع ( يَم ) بعده شلوذاً .

• • •

( وَخُفِّتَ كَأَنَّ أَيْضاً فَنَوَى مَنْصُوبَهَا ، وَكَلَبْنَا أَيْضاً رُوي<sup>(٢)</sup> )  
إذا خُفِّتَ « كَأَنَّ » نَوَى اسْمُهَا ، وأخبر عنها بجملة اسمية<sup>(٣)</sup>  
نحو : كَأَنَّ زَيْدٌ قَلَمٌ ، أو جملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بِمَلَمٌ ، كقوله تعالى :  
( كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ) أو مُصَدَّرَةٌ بِلَقْنَهُ كقول الشاعر :

أَفِدَّ التَّرَحُّلَ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلَّ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ<sup>(٤)</sup>  
أى : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ ، فاسمٌ « كَأَنَّ » في هذه الأمثلة محذوف ،  
وهو ضمير الشأن ، والتقدير : كَقَوْلِهِ زَيْدٌ قَائِمٌ - وكَقَوْلِهِ لَمْ تَغْنِ  
بِالْأَمْسِ - وكَقَوْلِهِ قَدْ زَالَتْ ، والجملة التي بعدها خبرٌ عنها ، وهذا  
معنى قوله : « فَنَوَى مَنْصُوبَهَا » . وأشار بقوله : « وَثَابِتاً أَيْضاً رُوي »  
إلى أنه قد رُوي إثباتُ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

= فابتدروهم بالعطاء ، ولم يجوجوهم إلى السؤال وجادوا عليهم بأعظم مايرجوه  
السائلون . « والشاهد » في أن يؤملون ؛ حيث وقع خبر أن المخففة جملة فعلية  
فعلها متصرف غير دعاء بدون فاصل وذلك نادر . والكثيرون أن سيؤملون .  
( ١ ) هو قول الكوفيين الذين لا يشترطون سبق « أَنْ » المخففة بعلم أو ظن .  
( ٢ ) « وخففت » ماض للمجهول « كَانَ » نائب فاعل خفف مقصود لفظه  
« أيضاً » مفعول مطلق لمخفوف « فنوى منصوبها » فعل ونائب فاعل ، وها .  
مضاف إليه « وثابتاً » حال من فاعل روي « أيضاً » مفعول مطلق « روي » ماض  
للمجهول ونائب للفاعل يعود إلى منصوبها .

( ٣ ) لاحتاج إلى فاصل كالخبر المفرد .

( ٤ ) سبق شرح هذا البيت في مبحث التثنية ، والشاهد فيه هنا : حذف  
اسم كان المخففة والإخبار عنها بجملة فعلية مصدرة بقَدْ ، وجاز الحذف للالة  
لما تزل عليه .

١٠٨ - وَصَلِرْ مُشْرِقِ النَّخْرِ كَانَ ثَلَاثِينَ حُطَّانِ  
 فثَلَاثِيهِ ، اسمٌ كَانٌ ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و « حُطَّانِ »  
 خبر كَانٌ . وروى : كَانٌ ثَلَاثِيَهُ حُطَّانِ ، فيكون اسمٌ كَانٌ ، محذوفاً  
 وهو ضمير الشأن ، والتقدير : كَانَتْهُ ثَلَاثِيَهُ حُطَّانِ . وثَلَاثِيَهُ حُطَّانِ :  
 مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَانٌ ، ويحتمل أن يكون « ثَلَاثِيَهُ »  
 اسمٌ كَانٌ ، وجاء بالألف على لغة من يجعل التثنية بالألف في الأحوال  
 كلها .

١٠٨ - استشهد به سيويه ، ولم ينسبه لأحد .

اللغة والإعراب : مشرق : مضيء . النحر : موضع القلادة من المتي .  
 حُطَّانِ : تثنية حُطَّ ، وهو الوعاء المعروف . « وصلر » الوار ، وارب المحفوفة -  
 وصلر مبتدأ مرفوع بضمة مقصورة منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيه  
 بالزائد « مشرق » صفة لصلر باعتبار اللفظ « والمعنى » أن هذا الصلر مضيء  
 أعلاه وكان الثلثين الثلثين به حقاً عاج في الاستلارة والتوء والاكتاز ،  
 « والشاهد » في كَان ثَلَاثِيَهُ - على رواية النصب هذه - حيث ذكر اسم كان ،  
 وهو قليل . وروى ثَلَاثِيَهُ على الكثير الغالب وتخفف لكن . فهمل وجوباً لزوال  
 اختصاصها بالجملة الاسمية نحو : ( ولكن الله قتلهم ) على قرعة ، وأجاز الأخفش  
 إعمالها . أما لعل ، فلا يجوز تخفيفها مطلقاً ، ولم يسمع .

#### الأمثلة والقريئات

- ١ - اذكر ثلاثة مواضع يجب فيها كسر إن ، وأخرى يجب فيها الفتح ،  
 وثالثة يجوز فيها الأمران - ومثل لما تقول بأمثلة من إنشائك .
- ٢ - لتدخل لام الابتداء على : اسم إن ، وخبرها ، ومعمول الخبر . اذكر  
 شروط ما تدخل عليه منها - مع التمثيل .
- ٣ - متى وكيف يعطف على أسماء هذه الحروف ؟ وضع ما تقول بأمثلة .
- ٤ - بين حكم : كَان ، وليت ، ولعل ، إذا دخلت عليها « ما » ، ومثل  
 لما تقول .

٥ — يستشهد بما يأتي في باب إن وأخواتها. بين موضع الاستشهاد ، ووجهه.  
قال تعالى : ( قل أوحى إليّ أنه استمع نفر من الجن فقالوا : إنا سمعنا قرآنًا عجيباً  
وإذا تلى عليه آياتنا ولّى مستكبراً كأن لمسمعها ، كأن في أذنيه وقراً قال إني عبد  
الله أتاني الكتاب . وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ) .

قال عليه السلام : « إن العجب ليأكل الحسنة كما تأكل النار الحطب » .

فمن تك لم يُنجب أبوه وأُمّه لأنّ لنا الأمّ النجبة والأب

لا يَهولُنكَ اصطِلَاءُ لَنَظَيِّ الحِر بِ فمَحْطَرُوهَا كَلَّا قَد أَلَمَّا

لَقَدْ عَلِمَ القَصِيفُ وَالمَرْمَلُونَا إِذَا أَغْبَرُ أَفْقٌ وَهَبَتْ شِمَالَا

بِقَلِّكَ رِييْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا

٦ — هات ثلاث جمل مبتكرة لكل من : كأن الخففة . إن الخففة المهمة .  
أن الخففة .

٧ — أعرب ما نحت خط فيما يأتي ووجه ما قول : إنما الحياة الدنيا مطاع .

زَادَ مَعْرُوفَكَ عِنْدِي عَظَمًا أَنَّهُ عِنْدَكَ مَسْتَوْرٌ حَاضِرٌ

إِنَّ الحَصَوْدَ وَإِنَّ أَرَاكَ تَوَدُّدًا مِنْهُ أَضْرُ مِنَ العَدُوِّ الحَاقِدِ

لَعَمْرُكَ مَا الغَرِيبُ بَنَى التَّنَائِي وَلَكِنْ الثَّقِيلُ هُوَ التَّغْرِيبُ

لَقَدْ زَادَنِي حُبًّا لِنَفْسِي أَنَّنِي بَيِّنْتُ إِلَى كُلِّ امْرِئٍ غَيْرِ طَائِلٍ

٨ — بين فيما يأتي : الأدوات العطفة ومعمولها ، وغير العاطلة — مع ذكر  
السبب لئلا هذه الحياة تنوم ، ولعل الغياب أن تنشع ، وكأني بك تنم على  
ما فات من العمر . ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ) .

«لَا» التي لِنَفْيِ الْجِنْسِ<sup>(١)</sup>

(عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلَ لِلْأَنفِي نَكْرَةً مُفْرَدَةً جَائِزَةً أَوْ مُكَرَّرَةً<sup>(٢)</sup>)

هذا هو القسم الثالث من الحروف النافية للابتداء ، وهي «لَا» التي لنفي الجنس وللإضافة بها «لَا» التي قُصِدَ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله .

وإنما قُلْتُ «التنصيص» ؛ احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً نحو : لَا رَجُلٌ قَائِمٌ ؛ فإنها ليست نَصّاً في نَفْيِ الجنس ، إذ يحمل نفي الواحد - ونفي الجنس ؛ فيتقدير إرادة نفي الجنس - لا يجوز : لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بِلِ رَجُلَانِ ، ويتقدير إرادة نفي الواحد - يجوز : لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بِلِ رَجُلَانِ . وأما «لَا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا<sup>(٣)</sup> ؛ فلا يجوز : لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بِلِ رَجُلَانِ .

وهي تعمل عمل «إِنَّ» ؛ فتتنصب للابتداء اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق في هذا بين المفردة - وهي التي لم تتكرر - نحو : لَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ ، وبين المكررة نحو : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ<sup>(٤)</sup> . ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكراً<sup>(٥)</sup> ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد

(١) أي لنفي حكم الخبر عن الجنس ، ونسبى «لَا» التبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر .

(٢) «عَمَلٌ» مفعول أول لاجعل «إِنَّ» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر والفاعل أنت «لَا» متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثاني «في نكرة» متعلق باجعل «مفردة» حال من فاعل «جاءتك» - العائد على لا ، والتاء للتأنيث ، والكاف مفعوله «أو مكررة» معطوف على مفردة .

(٣) هذا إذا كان اسمها مفرداً ، فإن كان مثنى أو مجموعاً ؛ كانت محتملة لنفي الجنس ، ولنفي قيد الاتينية أو الجمعية .

(٤) عمل المفردة بعد استيفاء الشروط - واجب ، وعمل المكررة جائر .

(٥) لأنها على تعليل «من» الاستغراقية ، وهي غصصة بالنكرات .

من ذلك مؤول بنكرة ، كقولهم : « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا »<sup>(١)</sup> ، فالتقدير :  
وَلَا مُسَمًّى بِهَذَا الْإِسْمِ لَهَا<sup>(٢)</sup> ، ويدلُّ على أَنَّهُ مُعَامَلَةٌ النُّكْرَةُ وَصَفَهُ  
بِالنُّكْرَةِ ، كقولك : لَا أَبَا حَسَنِ حَلَالًا لَهَا . وَلَا يُفْضَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ  
اسْمِهَا<sup>(٣)</sup> ؛ فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا أُلْفِيَتْ<sup>(٤)</sup> كقوله تعالى : ( لَا فِيهَا غَوْلٌ ) .

• • •

(فَانْصَبَ بِهَا مَضَافًا ، أَوْ مُضَارَعَةً وَتَعَدَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ إِذْ كُرِّرَ رَافِعَةً  
وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا : كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي اجْتِعْلًا  
مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ، وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ )<sup>(٥)</sup>

( ١ ) أَى هَذِهِ قَضِيَّةٌ ، وَلَا أَبَا حَسَنِ قَاضٍ لَهَا . وَهُوَ مِنْ كَلَامِ سَيِّدِنَا عُمَرَ  
فِي سَيِّدِنَا عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَيَضْرِبُ مِثْلًا لِلأَمْرِ الْمَسِيرِ .

( ٢ ) هَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ سَلِيمٍ ؛ لِأَنَّ الْمُسَمًّى بِأَبِي حَسَنِ كَثِيرٌ ، وَلَكِنْ لَيْسَ  
كُلُّ مُسَمًّى — فِيهِ الْمِزْيَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنَ الْكَلَامِ ، فَالْصَّوَابُ تَأْوِيلُهُ بِاسْمِ جِنْسٍ  
مِنَ الْمَعْنَى الْمَشْهُورِ بِهِ ذَلِكَ الْعِلْمُ — أَى قَضِيَّةٌ وَلَا فِصْلَ لَهَا — أَى لَا قَاضِيَ يَفْصِلُهَا .

( ٣ ) شُرُوطُ إِعْمَالِ «لَا» عَمَلٌ «إِنْ» — سِتَّةٌ : ذِكْرُ الْمُصْنَفِ مِنْهَا إِثْنَانِ ، هُمَا :  
أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكْرَتَيْنِ — وَأَلَّا يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا قَاضٍ . وَهَذَا  
يَسْتَلْزِمُ التَّرْتِيبَ بَيْنَ مَعْمُولِيهَا . وَيَقِي : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُنَى شَامِلًا  
الْجِنْسَ كُلَّهُ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُنَى نَصًّا لَا احْتِمَالًا ، وَأَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهَا جَارٌ . فَإِنْ لَمْ تَكُنْ  
نَافِيَةً — فَهِيَ زَائِلَةٌ لَا تَعْمَلُ ، وَإِنْ كَانَتْ لِنَتِي الْوَحْدَةِ أَوْ الْجِنْسِ لَانْصَاءً — عَمِلَتْ  
عَمَلُ لَيْسَ ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا جَارٌ — أُلْفِيَتْ ، وَكَانَتْ مَعْرُوضَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
مَجْرُورِهِ نَحْوُ : جِئْتُ بِلَا زَادَ ، وَشَدَّ جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ — بِالْفَتْحِ .

( ٤ ) وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْإِسْمُ مَعْرُوفًا ، وَوَجِبَ فِي الْحَالَتَيْنِ — عِنْدَ غَيْرِ الْمَبْرَدِ  
تَكَرُّرُهَا ، نَحْوُ لِازِيدَ فِي النَّارِ وَلَا عَمْرُو .

( ٥ ) « قَانَصِبَ » فِعْلٌ أَمْرٌ « مَضَافًا » مَفْعُولٌ أَنْصَبَ ، « أَوْ مُضَارَعَةً » —  
أَى مُشَابِهَةً — مَعْلُوفٌ عَلَى مَضَافٍ وَالْمَاءُ مَضَافٌ إِلَيْهِ . « وَبَعْدَ » طَرَفٌ مُتَعَلِّقٌ  
بِأَذْكُرَ « ذَلِكَ » مَضَافٌ إِلَيْهِ وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ « الْخَبَرُ » مَفْعُولٌ إِذْ كُرِّرَ « رَافِعَةً »  
حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ إِذْ كُرِّرَ . « فَاتِحًا » حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ رَكِبَ وَمَعْلُوقٌ عُلُوفٌ — أَى فَاتِحًا —

لا يخلو اسم « لا » هذه من ثلاثة أحوال ، الحال الأول : أن يكون مضافاً ، نحو : لا غَلامَ رجلٍ حاضرٍ . الحال الثاني : أن يكون مضارعاً للمضاف — أى مُشابهاً له ، وللمراد به : كل اسم له تعلق بما بعده : إما بعملٍ ، نحو : لا طَالِماً جَبَلًا ظاهراً — ولا خيراً من زيدٍ راكبٍ ، وإما بعطفٍ ، نحو : لا ثلاثةً وثلاثينَ عتلتنا<sup>(١)</sup> ، ويُستى المشبه بالمضاف : مُطَوِّلاً ، وَمَمْطَوِّلاً — أى ممدوداً ، وَحَكْمُ المضافِ والمُشَبَّهِ به النسبُ لفظاً ، كما مُثِّل . والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، وللمراد به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مشبه بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع . وحكمه البناء على ما كان يُنصَبُ به ؛ لتوَكُّيه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كخمسة عشر<sup>(٢)</sup> ، ولكن

---

= له « كلا » الكاف جارة لقول عذوف كاسبق مرات ، « لا » نافية للجنس « حول » اسمها مبنى على الفتح وخبرها محذوف — أى موجودة « ولا قوة » إعرابها مثل لاحول « والثاني » بخلاف الياء للضرورة — مفعول أول لاجعل « واجعلوا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المتقلبة ألفاً للوقف . « مرفوعاً » مفعول اجعل الثاني « أو منصوباً أو مركباً » معطوفان على مرفوعاً « وإن » شرطية « ورفعت » فعل الشرط في محل جزم وتاء المخاطبة فاعل « أو لا » مفعوله « لا » ناهية « تنصباً » مضارع مبنى على الفتح في محل جزم لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً والفاعل أنت ، والجملة جواب الشرط ، وقد حلفت منه القاء للضرورة — أى فلا تنصب ، ومفعول تنصب محذوف — أى الثاني .

(١) المراد مطلق جماعة بهذا العدد ، و « لا » في الجميع نافية وما بعدها اسمها والمتأخر خبرها ، و « جبلا » مفعول لطالع لأنه . اسم فاعل ، و « من زيد » متعلق بخبر لأنه أفضل تفضيل . هنا : ولا يجوز تقديم خبر « لا » على اسمها ، ولا معمول خبرها — ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

(٢) هنا قليل سيويه ، وقيل إن علة البناء تقسم معنى « من » الاستغراقية بليل ظهورها في قول الشاعر : . ألا لآمن سبيل إلى هند .

محله النصيب بلا ؛ لأنه اسم لما . فلفرد الذي ليس بشئ ولا مجموع .  
يُبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله .  
والثنى وجمع للذكر السالم يُبنيان على ما كتبا يُنصبان به - وهو  
الياء - نحو : لا مُسْلِمَيْنِ لك - ولا مُسْلِمِينَ ، فمُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمِينَ  
مبنيان ؛ لتركبهما مع « لا » كما بنى « رجل » لتركبه معها <sup>(١)</sup> .

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن « رجل » في قولك : « لا رجل » -  
مرب ، وأن فتحه فتحة إعراب ، لا فتحة بناء . وذهب للبرد  
إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و « مُسْلِمِينَ » - مربان .

وأما جمع المؤنث السالم ؛ فقال قوم : مبنى على ما كان يُنصب به -  
وهو الكسر - فتقول : لا مُسْلِمَاتٍ لك - بكسر التاء <sup>(٢)</sup> ، ومنه قوله :

١٠٩- إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ ، وَلَا لَنَاتٍ لِلشَّيْبِ

(١) وإنما لم تعارض التنية والجمع سبب البناء هنا ؛ لأن سبب البناء وارد  
على التنية والجمع ، وللاوارد قوة .

(٢) أى بلا تنوين نيابة عن الفتحة . وجوز بعضهم تنوينه ؛ لأنه للمقابلة ،  
وهو لا ينافى البناء .

١٠٩ - هو لسلامة بن جندل السعدي - يأسف على فراق الشباب .  
اللفظ والإعراب : مجد عواقبه : نهايته محمودة . الشيب : جمع أشيب -  
وهو الذى ابيض شعره . « الذى » صفة للشباب : « مجد » خبر مقدم « عواقبه »  
مبتدأ مؤخر ومضاف إليه . وصح الإخبار بمجد وهو مفرد - عن الجمع وهو  
« عواقب » - لأنه مصدر ، والمصدر يخبر به عن الجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى  
ولا يجمع . والجملة صلة الموصول « فيه » متعلق بنلد « ولا » نافية للجنس « لَنَاتِ »  
اسم لامبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة - أو على الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم  
« للشيب » خبر لا « والمعنى » إن الشباب الذى تحمد عواقبه وترتاح له النفوس -  
فيه نجد اللذة والراحة ، ولاللات في زمن الشيخوخة « والشاهد » في « واللاتات »  
حيث بنى جمع المؤنث مع « لا » النافية للجنس على ما كان ينصب به ، وهو  
الكسرة نيابة عن الفتحة . ويروى بفتحها بلا تنوين . هنا : وقد بنى اسم « لا » =

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو : لا مسلمات لك .

وقول المصنف : « وبعد ذلك الخبر اذكر رافعة » معناه : أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافع له « لا » عند المصنف وجماعة . وعند سيبويه الرفع له « لا » ، إن كان اسماً مضافاً أو مشبهاً بالمضاف . وإن كان الاسم مفرداً ، فاختلف في رفع الخبر ، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر للمبتدأ ؛ لأن ملحه أن « لا » واسمها المرفوع في موضع رفع بالابتداء<sup>(١)</sup> ، والاسم المرفوع يعلمها خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم<sup>(٢)</sup> . وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزأين ، كما عملت فيهما المضاف والمضغ به<sup>(٣)</sup> وأشار بقوله : « والثاني اجلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله - يجوز فيها خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبتنى مع « لا » على الفتح ، أو يُنصب ، أو يُرفع ، فإن بُنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

= على ضمة عارضة إذا كان الاسم كلمة « غير » بشرط أن تكون مضافة مسبقة بكلمة « لا » أو « ليس » ، والمضاف إليه محذوف نحو : سهرت ثلاث ليالٍ لاغير ، وميأى توضيح لذلك في باب الإضافة .

(١) في هذه العبارة تسمع ، لأن المبتدأ ليس بمجموع لامع اسمها ، ولا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير سابق - بل المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط ، وهو الذي عمل في الخبر كحال قبل دخول « لا » ، لكن لما كانت كجزمه نسبوا ذلك للمجموع تاسماً ،

(٢) لقربها منه . أما الخبر فلا عمل لما فيه لضعف شبهها بأن لصيورتها جزء كلمة .

(٣) الحق أن رفع الخبر هو مجموع الحرفين ، وعلى هذا فلا خلاف .



(الأول) البناء على الفتح ، لتركيبه مع « لا » الثانية ، وتكون « لا » الثانية عاملة عملَ إِنَّ ، نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ<sup>(١)</sup> .

(الثاني) التنبؤ عطفاً على محلِّ اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمطوف ، نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، ومنه قوله :  
١١٠ لَا نَسْبَ الْيَوْمَ وَلَا خُسْلَةَ تَسْعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ

(الثالث) الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ، الأول : أن يكون معطوفاً على محلِّ « لا » واسمها ، لأتبعها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » زائدة<sup>(٢)</sup> . الثاني : أن تكون « لا » الثانية عَمِلَتْ عملَ « ليس » . الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس لَهَا عمل<sup>(٣)</sup> فيه ، وذلك نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، ومنه قوله :

(١) على هذا الوجه قرأ أبو عمرو وابن كثير (لا يبع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بالفتح فيها جميعها . على أن ما بعد « لا » اسمها مبنى على الفتح ، والخبر محذوف فيما عدا الأول ، للالة ما قبله عليه .

١١٠ — هو لأنس بن العباس بن مرداس السلمي .

اللفظ والإعراب : نسب : قرابة . خلة : صداقة . الراقع : الذي يصلح موضع الفساد من الثوب . وروى : الراقي ، وهو بمعنى الراقع ، وقيل إن هذه الرواية هي الصحيحة ؛ لأن القافية قافية . « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها مبنى على الفتح « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على نسب باعتبار المحل ، من عطف المفرد على المفرد — وهو الشاهد ؛ كما أخرجه الشارح ، وعليه الجمهور وهذا الوجه أضعف الأوجه ، حتى خصه يونس بالضرورة . وقيل إن « خلة » معطوف على لفظ « نسب » لأن حركته تشبه حركة الإعراب . وقيل مفعول لفعل محذوف تقديره : ولا أرى خلة (والمعنى) لا قرابة بيننا اليوم ولا صداقة ، فقد تقام الخطب ، ولا يرجى إصلاحه .

(٢) أي لا عمل لها أصلاً والخبر المحذوف مثنى — خبر عنهما معاً .

(٣) فتكون ملغاة لوجود شرط الإلقاء وهو التكرار ، وما بعدها مبتدأ مستقل ، وله خبر معطوف على ما قبله من قبيل عطف الجملة .

١١١- هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِمَنْزِلِهِ لَا أُمَّ لِي - إِنْ كَانَ ذَلِكَ - وَلَا أَبٌ وَإِنْ نُسِبَ الْعُطُوفُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> جاز في العُطُوفِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ - أعني البناء ، والرفع ، والنصب - نحو : لَا غُلَامٌ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ - وَلَا امْرَأَةٌ - وَلَا امْرَأَةٌ . وَإِنْ رُفِعَ الْعُطُوفُ عَلَيْهِ جاز في الثاني وجهان ؛ الأول : البناء على الفتح ، نحو : لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ - وَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، ومنه قوله :

١١٢- غَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَمَا قَالُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١١ - هو لرجل من بني مَلِجٍ وقد كان أهله يفضلون أخاه عليه ، والإشارة إلى ذلك . وقوله :

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَذْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُّ الْحَيَّسُ يُدْعَى جُنْتَبُ  
اللفظ والإعراب : الصغار : الذل والموان . « هنا » ها لتثنيه وذا اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام للابتداء « عمركم » مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وجوباً - أي قسماً . « الصغار » خبر ذا « بعينه » الباء زائدة ، وعينه توكيد للصغار مرفوع بضمه مقدرة منع منها حرف الجر الزائد . وقيل « بعينه » حال - أي هذا هو الصغار حقاً « لا » نافية « أم » اسم لا مبني على الفتح « لي » جار ومجرور وخبر « إن » شرطية « كان » فعل ناقص « ذاك » اسم كان والخبر محذوف - أي إن كان ذاك موجوداً « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي ( أب ) معطوفة على محل لا واسمها ، وهو الشاهد . ويجوز فيه الوجهان الآخران اللذان ذكرهما الشارح .

( والمعنى ) أقسم بحياتكم أن لشار أخى جنتب على - هو الذل والموان بعينه ؛ فإن كان ذلك فلا أم لي ولا أب - يريد أنه يكون ساقط النسب وضيع القدر .

( ١ ) أي بأن كان مضافاً أو شيئاً به - مع كون الثاني مفرداً .

١١٢ - هو لأمية بن أبي الصلت ، من قصيدة يصف فيها الجنة وأهلها والبيت مطلق من يتبن والأصل :

وَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَيَخْشَرُ وَمَا قَالُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ =

والثاني : الرفع<sup>(١)</sup> نحو : لا رجل ولا امرأة — ولا غلامٌ ورجل ولا امرأة.

ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إما جازفياً تقدّم ؛ للطف على محل اسم « لا » ، و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصب ؛ ولهذا قال المصنف : « وإن رفعت أولاً لا تنصب » .

• • •

( ومُفْرَدًا نَحْنًا لِمَبْنِيٍّ يَسْلِي فَافْتَحْ ، أَوَانْعِبْنِ ، أَوَارْزُقْ بِتَمْلِيلِ<sup>(٢)</sup> )  
إذا كان اسم « لا » مبنياً ، ونُعتٌ بمفرد يليه — أى لم يُفصل بينه وبينه بفواصل — جاز في النعت ثلاثة أوجه :

= اللغة والإعراب : تأنيث : نسبة الإنسان للإثم . حين : هلاك . مُلِمٌ : لاثم . لِمٌ ساهرة : الساهرة — الأرض البيضاء المستوية . يريد أن فيها لِمٌ بر وبحر . « فلا » نافية ملغاة « لنو » مبتدأ خبره مخوف — أى فيها « ولا » الواو عاطفة ولا نافية للجنس تعمل عمل إن « تأنيث » اسمها مبنى على الفتح « فيها » متعلق بمخوف خبر لا « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » الجملة من الفعل والقاعل صلة ما « به » متعلق بفاهوا « أبداً » ظرف زمان متعلق بمقيم الواقع خبر المبتدأ . ويجوز أن تكون « لا » الأولى عاملة عمل ليس و « لنو » اسمها وخبرها مخوف ( والشاهد ) إلقاء « لا » الأولى ، أو إعمالها عمل ليس فيرفع الاسم بعلمها ، وإعمال لا الثانية عمل إن .

( والمعنى ) ليس في الجنة قول باطل ولا شيء من الآثام ، حتى يقال لقاطعها : أنت آثم . وكل شيء يطلبه أهلها موجود عند طلبهم دائماً .

( ١ ) أى بناء على عمل « لا » الثانية عمل ليس ، أو إعمالها وما بعلمها مبتدأ مستقل ، أو زيادتها وعطفها على عمل اسم الأولى كما سبق . وعلى هذا الوجه قوله تعالى : ( لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ) .

( ٢ ) « ومفرداً » مفعول افتتح ، وقوله لتصحين فلا تمنع عمله فيما تقدم عليه « نَحْنًا » بدل منه أو خال ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالا « لمبني » متعلق بفتح « على » مضارع وقاعله يعود إلى نَحْنًا ، والجملة صفة لنعت « تملك » مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وحرك بالكسر المروى .

(الأول) البناء على الفتح ، لتركيبه مع اسم « لا »<sup>(١)</sup> نحو : لا رجلَ ظريفَ .

(الثاني) النصبُ : مراعاةً لمحل اسم « لا » نحو : لا رجلَ ظريفًا .

(الثالث) الرفعُ ، مراعاةً لمحل « لا » واسمها ، لأتّهما في موضع رفع عند سيوييه كما تقلّم ، نحو : لا رجلَ ظريفَ .

• • •

( وَغَيْرَ مَا يَلِي ، وَغَيْرَ الْمُسَرَّدِ لَا تَبْنَ بِوَانْصِبُهُ ، أَوِ الرَّفْعُ قَصِيدًا<sup>(٢)</sup> )

تقلّم في البيت الذي قبل هذا : أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، وَوَلِيَهُ النّعتُ - جاز في النعت ثلاثة أوجه . وذكر في هذا البيت ، أنه إن لم يَلِ النّعتُ المقرّدُ المنعوتُ المقرّدُ ، بل فُصل بينهما بفواصل - لم يجز بناء النّعت ، فلا تقول : لا رجلَ فيها ظريفَ ، - ببناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو : لا رجلَ فيها ظريفَ ، أو نصبه ، نحو : لا رجلَ فيها ظريفًا . وإنما سقط البناء على الفتح لأنه وإنما جاز - عند علم الفصل - لتركيب النّعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفرد ، نحو : لا طالباً جيلاً ظريفًا<sup>(٣)</sup> ، ولا فرق - في امتناع

(١) أي قبل دخول « لا » لتلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء ، وينبغي على الياء إن كان متني أو مجموعاً .

(٢) « وغير » مفعول مقلّم لقوله لا تبْن « ما » اسم موصول مضاف إليه « يَلِي » الجملة صلة ما « وغير » مطوف على الأولى « المقرّد » مضاف إليه أي غيره من النّعت والمنعوت « لا » ناهية « تبْن » مجزوم بلا بحلف الياء « وانصبه » فعل أمر وقاعله أنت والماء مفعولة « أو الرفع » أو عاطفة للتخيير ، والرفع مفعول لا قصد مقلّم .

(٣) لأنهم لا يركبون ما زاد على كلمتين .

البناء على الفتح في النعت عند الفصل - بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غير مفرد .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد - كالمضاف والمشبّه بالمضاف - تعيّن رفعه أو نصبه ، فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل ، وذلك نحو : لارجل صاحب بر فيها - ولا غلام رجل فيها صاحب بر<sup>(١)</sup> .

وحاصل ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يفصل بينهما - جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو : لا رجل ظريف - وظريفاً - وظريف ، وإن لم يكن كذلك - تعيّن الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

• • •

(وَالْعُطْفُ إِن لَّمْ تَتَكَرَّرْ وَلَا أَحْكَمَا لَهَا بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى)<sup>(٢)</sup>  
تقدّم أنه إذا عطف على اسم « لا » - نكرة مفردة ، وتكررت « لا » - يجوز في المعلوم ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ،

(١) ويلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد ، بأن كان مضافاً أو شيئاً به - فإنه سيجيء بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتماً

(٢) « العطف » مبتدأ « إن » شرطية « لم تتكرر » فعل الشرط « لا » فاعل تتكرر مقصود لفظه « احكاماً » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المتقلبة ألفاً للوقف والفاعل أنت ، والجملة جواب الشرط ، وقد حذفت الفاء منه للضرورة . وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « بما » متعلق بالحكم ، وما اسم موصول « للنعت » متعلق باتمى ، وفاعل اتمى يعود على ما والجملة صلة . وتفسير البيت : والعطف إن لم تتكرر « لا » - فاحكم له بالحكم الذي اتمى للنعت ذي الفصل من منوعته . وهذا الحكم هو امتناع البناء ، وجواز الرفع والنصب .

نحو : لا رجل ولا امرأة - ولا امرأة - ولا امرأة . وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر « لا » يجوز في المعلوم ما جاز في النعت المقصود ، وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ، فنقول : لا رجل وامرأة - وامرأة ، ولا يجوز البناء على الفتح . وحكى الأخفش : لا رجل وامرأة - بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرار « لا » ، فكأنه قال : لا رجل ولا امرأة ، ثم حُلت « لا » . وكذلك إذا كان المعلوم غير مفرد - لا يجوز فيه إلا النصب والرفع ، سواء تكررت « لا » ، نحو : لا رجل ولا غلام امرأة . أو لم تتكرر ، نحو : لا رجل وغلام امرأة .

هذا كله إذا كان المعلوم نكرة ، فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع ، على كل حال ، نحو : لا رجل ولا زيد فيها ، أو : لا رجل وزيد فيها<sup>(١)</sup> .

(وَأَعْطِ لَأَمْ مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ<sup>(٢)</sup>)  
إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » الناقية للجنس - بقيت على

(١) تين حكم العطف على اسم لا ونحوه . وبقي حكم البدل منه ؛ فإن كان البدل نكرة فهو كالنعت المقصود ، يجوز فيه الرفع والنصب تقول : لا أحد رجل وامرأة فيها - ولا أحد رجلا وامرأة فيها . وإن كان معرفة تين الرفع ، تقول : لا أحد محمد وعلى فيها . وكذلك الشأن في عطف اليان . أما التوكيد ، فالمعنى منه تمتع ؛ لأن ألفاظه معارف واسم لا نكرة ، والنكرة لا تؤكد توكيداً معنوياً . واللفظي يكون على لفظ المؤكد مجرداً من التوئين ، ويجوز رفعه ونصبه .

(٢) « وَأَعْطِ » فعل أمر والمفاعل أنت « لا » مفعول أول مقصود لفظه « مع » ظرف متعلق بمحطوف حال من لا « همزة استفهام » مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول ثان لأعط « تستحق » الجملة صلة ما « دون » ظرف حال من لا « استفهام » مضاف إليه .

ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها ؛ فنقول :  
 ألا رجل قاتم ؟ — وألا غلام رجل قاتم ؟ — وألا طالماً جبلاً ظامر ؟ .  
 وحكم المطوف والصفة — بعد دخول حمزة الاستفهام — كحكمها قبل  
 دخولها .

هكذا أطلق للصنف — رحمه الله تعالى — هنا . وفي كل ذلك تفصيل ،  
 وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النقي —  
 فالحكم كما ذكر<sup>(١)</sup> ؛ من أنه يبقى عملها ، وجميع ما تقدم ذكره :  
 من أحكام العطف ، والصفة ، وجواز الإلقاء . فمثال التوبيخ قولك :  
 ألا رجوع وقد شئت ؟ ومنه قوله :

١١٣ — ألا أزعوا لعن ولت شيبته وأذنت بمشيب بعده هرم ؟  
 ومثال الاستفهام عن النقي قولك : ألا رجل قاتم ؟ ومنه قوله :  
 ١١٤ — ألا اضطيار لسلمى أم لها جلد ؟ إذا ألقى الذي لاقاه أمثال

(١) غير أنه مع التوبيخ كثير وغالب ، ومع الاستفهام عن النقي ، قليل .  
 ١١٣ — لم ينسب لقاتل .

اللفظ والإعراب : ازعوا : انتهاء وانزجار عن القبيح . ولت : ذهبت .  
 شيبته : شبابه . أذنت : أعلنت . « ألا » الحمزة للاستفهام ولا نافية للجنس  
 وقصد بهما التزيخ والإنكار « ازعوا » اسم لا مبنى على الفتح « لمن » متعلق  
 بمحطوف خبر ، ومن اسم موصول « ولت شيبته » الجملة صلة الموصول  
 « بعده » ظرف زمان متعلق بمحطوف خبر معلق « هرم » مبتدأ مؤخر ،  
 والجملة في محل جر صفة لمشيب ( والشاهد ) ذكره الشارح .  
 ( والمعنى ) ألا يتعد عن القبيح من ذهب شبابه ، وانصرفت أيامه ،  
 وأعلته بالمشيب الذي يعقبه الضعف والكبر ؟

١١٤ — هو لقيس بن الملوّح — مجنون بني عامر .

اللفظ والإعراب : اضطيار : تصبر وتجلد . جلد : صلاية . وثبات .  
 « ألا » الحمزة للاستفهام ولا نافية للجنس . « اضطيار » اسم لا « لسلمى » متعلق =

وإذا قُصِدَ بَلَا التَّمَنَّى : فمَلَحَبُ الْمَازِي<sup>(١)</sup> أنها تَبْقَى عَلَى جَمِيعِ مَا كَانَ  
لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَعَلَيْهِ يَتِمُّ إِبْطَالُ الْمَصْنَفِ . وَمَلَحَبُ سَبْوِيهِ أَنَّهُ  
يَبْقَى لَهَا عَمَلُهَا فِي الْأَسْمِ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ إِنْغَاؤُهَا<sup>(٣)</sup> ، وَلَا الْوَصْفُ ،  
أَوْ السُّطْفُ بِالرَّفْعِ مِرَاعَةً لِلِابْتِدَاءِ .

وَمِنْ اسْتَعْمَالِ التَّمَنَّى قَوْلُهُمْ : أَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا<sup>(٤)</sup> ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :  
١١٥— أَلَا عُمُرُوئِي مُسْتَنَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَابَ مَا أَثْنَتْ يَدُ النَّفَلَاتِ

= بِمَحْذُوفِ خَبَرِهَا « أَمْ » عَاطِفَةٌ « لَهَا » خَبَرٌ مَقْدَمٌ « جَلَدٌ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « إِذَا »  
ظَرْفِيَّةٌ « أَلَا » الْجُمْلَةُ فِي عَمَلٍ جَرٍ بِإِضَافَةِ « إِذَا إِلَيْهَا » الَّتِي « اسْمٌ مُوَصُولٌ مَفْعُولٌ  
أَلَا » لِأَقَاةِ أَمْثَالِ « الْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ (وَالْمَعْنَى) « إِذَا أَلَا » الَّتِي لِأَقَاةِ أَمْثَالِ  
مِنْ الْمَوْتِ — أَيْلَحَبُ الصَّبْرِ عَنْ سَلَمَى وَتَجَزَعُ ؟ أَمْ يَكُونُ لَهَا تَجَلَدٌ وَتَصْبِرُ ؟

(١) هُوَ أَبُو عِيَّانَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَقِيَّةِ الْمَازَنِ ، مِنْ بَنِي مَازَنَ ابْنِ  
شَيْبَانَ . كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ ، ثَقَّةً مَسْمُومًا فِي الرِّوَايَةِ ، رَوَى عَنْ أَبِي عِيَّانَةَ  
وَالْأَصْمَعِيِّ ، وَرَوَى عَنْهُ الْمُبَرِّدُ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ : لَيْسَ بَعْدَ سَبْوِيهِ أَعْلَمُ بِالنَّحْوِ  
مِنْ أَبِي عِيَّانَ ، وَهُوَ بَصْرِيٌّ . وَلَهُ مِنَ الْمَوْثِقَاتِ : تَفْسِيرُ كِتَابِ سَبْوِيهِ ، وَعِلَالُ  
النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ ، وَمَاتَ سَنَةَ ٢٤٩ هـ بِالْبَصْرَةِ .

(٢) أَيْ وَلَا خَبَرَ لَهَا ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ أَعْنَى ، فَلِذَا قُلْتُ : أَلَا مَاءٌ ، فَهُوَ كَلَامٌ  
تَامٌ مَعْنَاهُ : أَعْنَى مَاءٌ .

(٣) لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ « لَيْتَ » ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ مِرَاعَاةُ عَمَلِهَا مَعَ اسْمِهَا .

(٤) الْمَعْنَى لِلِاسْتِغْنَاءِ وَلَا نَافِعَةٍ لِلْجِنْسِ وَمَعْنَاهَا التَّمَنَّى « مَاءٌ » اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى  
التَّضَعِّعِ وَلَيْسَ لَهَا خَبَرٌ ، وَ « مَاءٌ » الثَّانِيَةُ نَعْتٌ مُوَطَّأٌ لِلأَوَّلَى وَبَارِدًا صِفَةٌ ،  
وَجَازَ النَّعْتُ بِالْجَاهِلَةِ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِمَعْنَى . وَلَا يَجُوزُ كَوْنُ مَاءِ الثَّانِي تَوْكِيدًا  
وَلَا بِلَا ؛ لِأَنَّهُ مُقِيدٌ بِالْوَصْفِ ، وَالأَوَّلُ مُطْلَقٌ ؛ فَلَيْسَ مُرَادِفًا لَهُ حَتَّى يَوْكِدَهُ  
وَلَا مُسَاوِيَةً حَتَّى يَبْدُلَ مِنْهُ .

١١٥— لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ .

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : فَيَرَابَ : فَيَصْلُحُ وَيَجِيرُ . أَثْنَتْ : أَفْسَلْتُ وَصَدَعْتُ .  
« أَلَا » الْمَعْنَى لِلِاسْتِغْنَاءِ وَمَعْنَاهَا التَّمَنَّى ، وَلَا نَافِعَةٍ لِلْجِنْسِ ، وَقِيلَ هِيَ حَرْفُ تَمَنٍّ  
« عَمَرُ » اسْمُهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَحْمُولِ ، وَلَا خَبَرَ لَهَا لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ أَعْنَى وَهِيَ الْجُمْلَةُ صِفَةٌ =



(وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ<sup>(١)</sup>)  
 إذا كَانَ دَلِيلٌ عَلَى خَبَرٍ « لَا » النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ - وَجَبَ حُطْفُهُ عِنْدَ  
 التَّمْيِينِ وَالطَّائِبِينَ ، وَكَثُرَ حُطْفُهُ عِنْدَ الْحُجْزِيِّينَ ، وَمِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ :  
 هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَاتِمٍ ؟ فَتَقُولُ : لَا رَجُلَ ، وَتَحْطِفُ الْخَبَرَ - وَهُوَ قَاتِمٌ -  
 وَجَوَاباً عِنْدَ التَّمْيِينِ وَالطَّائِبِينَ ، وَجَوَاباً عِنْدَ الْحُجْزِيِّينَ ، وَلَا فَرْقَ  
 فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ غَيْرَ ظَرْفٍ وَلَا جَارٍ وَلَا مَجْرُوراً ، كَمَا مِثْلُ  
 - أَوْ ظَرْفاً أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : هَلْ عِنْدَكَ رَجُلٌ ؟ أَوْ هَلْ  
 فِي الدَّارِ رَجُلٌ ؟ فَتَقُولُ : لَا رَجُلَ .

فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْخَبَرِ دَلِيلٌ - لَمْ يَجْزُ حُطْفُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، نَحْوُ  
 قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= لَعْمَرُ « مُسْتَطَاعٌ » خَبَرٌ مَقْلَمٌ « رَجُوعُهُ » مَبْتَأٌ مَوْخَرٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ  
 صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لَعْمَرٍ « فِيرَأْبُ » الْقَاءُ لِلْسِّيَةِ ، وَيَرَأْبُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مَضْمُورَةٌ وَجَوَابٌ  
 بَعْدَ الْقَاءِ ، وَالْفَاعِلُ يَعُودُ عَلَى عَمَرٍ « مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ مَفْعُولٌ يَرَأْبُ « أَثْنَاتٌ يَدُ  
 الْغَفْلَاتِ » الْجُمْلَةُ صَلَةٌ . وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ « لَا » لَتَمْنَى - نَصَبُ الْمُضَارَعِ بَعْدَ قَاءِ  
 السِّيَةِ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِهِ ( وَالْمَعْنَى ) أَتَمَنَى رَجُوعَ الْعَمَرِ الَّذِي وَلِيَ وَأَدْبَرَ ،  
 فَأَصْلَحَ فِيهِ مَا أَفْسَدَتْهُ فِي زَمَنِ الْغَفْلَةِ وَالْجَهْلِ .

(١) « وَشَاعَ » فَعْلٌ مَاضٍ « فِي ذَا » مُتَعَلِّقٌ بِشَاعَ « الْبَابِ » بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ  
 بَيَانٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ « إِسْقَاطُ » فَاعِلٌ شَاعَ « الْخَبَرِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « إِذَا » ظَرْفٌ  
 فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ « الْمُرَادُ » فَاعِلٌ لَفَعْلٍ مَحْذُوفٍ يَفْسَرُهُ الْمَذْكُورُ « مَعَ » ظَرْفٌ  
 مُتَعَلِّقٌ بِظَهْرِ « سُقُوطِهِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « ظَهَرَ » فَعْلٌ وَفَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى الْمُرَادِ ،  
 وَالْجُمْلَةُ لَا حَاجَ لَهَا مَفْسُورَةً ، وَجَوَابُ إِذَا مَحْذُوفٌ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ .

(٢) هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَلِيقٍ وَنَصَبُهُ : « أَنَا أَظْهَرُ وَأَقْبَلُ » ، وَلَا أَحَدٌ أَغْيَرُ  
 مِنْ اللَّهِ ، وَلِذَا حَرَّمَ الْقَوَاحِشَ « وَالْمُرَادُ بِالْفَتْرَةِ لَازِمُهَا » ، وَهُوَ : مَقْتُ مَنْ  
 يَعْزِضُ لِحَارِمِهِ - لَا اقْتِعَالُ النَّفْسِ مِنْ فَعْلٍ مَا يَكْرَهُ ، لَا اسْتِحَالَتُهُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ .  
 وَمِنْ الْأَسَالِيبِ الَّتِي يَخْلِفُ فِيهَا الْخَبَرُ : لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارَ ، وَلَا ضَيْرَ ،  
 وَلَا فَوْتَ - وَتَنَزَّلُ فِي هَذَا الْبَابِ حَلْفُ الْأَسْمِ وَإِقَاءُ الْخَبَرِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :  
 « لَا عَلَيْكَ - لَيْ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ » .

١١٦- . ولا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ .

والى هنا أشار للمصنف بقوله : « إذا للراءد مع سقوطه ظهر » .  
واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ، فإله لا يجوز حينئذ الحذف  
كما تقدم .

١١٦- هنا عجز بيت وصلره :

. إذا اللقاح غلت ملقى أصرتها .

وهو لرجل جاهل من بني النيت - وهم حى من اليمن ، وكان قد اجتمع  
مع حاتم الطائي والثابتة الندياني عند امرأة يخطبونها فآثرت حاتماً عليه فقال  
قصيلة أولها :

هَلَّا سَأَلْتَ النَّبِيِّينَ مَا حَسْبِي عِنْدَ الشَّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ؟

اللقاح والإعراب : اللقاح : جمع لقوح - وهى الناقة المطلوب . أصرتها :  
جمع صرار وهو خيط يشد به ضرع الناقة لتلا يرضعها ولها ، وإنما تلقى  
الأصرة حين لم يكن ثم دَر ، وذلك فى زمن الجلب . الولدان : جمع وليد -  
من صبى وعبد . مصبوح : اسم مفعول - من صبحته إذ سقيه الصبوح ، وهو  
الشرب بالغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس . « إذا » ظرف فيه معنى  
الشرط « اللقاح » اسم لغلت محذوفة تفسرها المذكورة ، والخبر محذوف يدل  
عليه ما بعده - أى إذا غلت اللقاح ملقى أصرتها « غلت » فعل ناقص بمعنى  
صار والثاء للتأنيث ، واسمها يعود على اللقاح « ملقى » خبرها وهو اسم مفعول  
« أصرتها » نائب فاعل ملقى ومضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف « ولا »  
ناقة الجنس « كَرِيم » اسمها « من الولدان » متعلق بمحذوف صفة لكريم  
« مصبوح » خبر لا ( ولشاهد ) فى مصبوح ؛ حيث وقع خبراً لا الناقية للجنس ،  
ولا يجوز حذفه ، لعدم ما يدل عليه ؛ ذلك لأنه لو حذف لقدر المحذوف كونه  
عاماً - أى موجوداً مثلاً - وهنا غير المقصود . ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً  
لاسم « لا » باعتبار أصله وهو الابتلاء ، والخبر محذوف للفم ، ويكون تقليبه :  
موجود ونحوه .

( والمعنى ) يصف نفسه بالكرم والسخاء فى وقت الجلب والقحط حيث  
البن غير موجود أو متعذر ، لا يسقاه الكريم من الأبناء - فضلاً عن غيره .

الامثلة والقرينات

١ - يقع اسم « لا » النافية للجنس مفرداً أحياناً ، ومضارعاً أو شبهه - أحياناً  
أخرى - بين حكمه من الإعراب في الحالتين .

٢ - بين أوجه الإعراب الجائزة في « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، ووجه كل .

٣ - ما حكم تابع اسم « لا » معطوفاً - أو نعتاً - أو بدلاً . ؟ مثل لما  
تقول :

→ ٤ - بين موضع الاستشهاد بما يأتي في باب لا النافية للجنس :

قال تعالى : ( أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اقْوِلَآ خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . لَا فِيهَا غَوْلٌ  
وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ . قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ) .

يُحْشَرُ النَّاسَ لَا يَنْبَغُ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَثَّتْهُمْ شُئُونُ

→ لَا الْقَوْمُ قَوِي وَلَا الْأَعْوَانُ أَعْوِي إِذَا وَنَا يَوْمَ تَحْصِيلِ السَّلَا وَنَبِي

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مَعْنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَعَلَ

لَا تَحِيلَ عَلَيْكَ تَهْنِئَهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ تَسْعِدِ الْحَالُ

→ ٥ - أعرب ما تحته خط فيما يأتي بأوجه الإعراب الجائزة ، وبين وجه ما تقول :

اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت . زرت مرة إحدى القرى  
وقد حملت هلباء لا حصر لها ، ولا أحد له على رمتي ولا دين ، وآلتي آني  
لم أجشأ كراً ولا راضياً ، وعدت بلا شيء وأنا أردد قوله تعالى : ( أَلَا نَحْبِئُ أَنْ  
يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ؟ ) .

فَلَأَبْ وَلِبْنًا مِثْلُ مِرْوَانَ وَلِبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ لَوْتَدَى وَتَنَزَّرَا

فَلَا مُزْنَةٌ وَكَفَتْ وَتَقْهَسَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ يُقْلَمَا

إِذَا كَانَ إِصْلَاحِي لِجَسْمِي وَاجِبًا فِإِصْلَاحُ نَفْسِي لَا مَحَالَةَ أَوْجِبُ

## ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

(انصَبَ يَنْصِبُ الْقَلْبَ جُرْأَى ابْتَدَأَ أَغْنَى : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدْتُ ، وَظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدَّ حَجَا ، وَجَلَّ اللَّذْ كَأَعْتَقَدَ وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتَى كَصَبِيرًا أَيْضًا بِهَا انصَبَ مَبْتَدَأُ وَخَيْرًا<sup>(١)</sup>)  
هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وأخواتها .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب<sup>(٢)</sup> ، والثاني : أفعال التحويل .

فلما أفعال القلوب فنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلُّ على اليقين<sup>(٣)</sup> ، وذكر المصنف منها خمسة : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَكَرَى ، وَتَعَلَّمَ . والثاني منهما : ما يدلُّ على الرجحان ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَا ، وَجَلَّ ، وَهَبَ . فمثال « رَأَى » قول الشاعر :

( ١ ) « بفعل » متعلق بانصب ، وهو مفرد مضاف إلى القلب فيعم « جزأى » مفعول انصب « ابتداء » مضاف إليه ، وقصر للضرورة « رأى » مفعول أغنى مقصود لفظه « خال ، علمت ، وجد ، ظن ، حسب » معطوفات على رأى بإسقاط حرف العطف « وزعمت » معطوف كذلك على رأى « مع » ظرف متعلق بأغنى — أو حال من مفعوله « عد » مضاف إليه مقصود لفظه « حجا ، درى » معطوفان على عد بإسقاط العاطف ، « وجعل » كذلك معطوف على عد « اللذ » اسم موصول نعت لجعل ، وهو لغة في الذى « كاعتقد » متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهب ، تعلم » معطوفان على عد بإسقاط العاطف من تعلم « والتى » اسم موصول مبتدأ « كصيرا » متعلق بفعل محذوف ؛ جملة صلة إلى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » متعلق بانصب « مبتدأ » مفعول انصب « وخيراً » معطوف على مبتدأ ، والجملة خبر انتهى .

( ٢ ) أى الأفعال التى معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به .

( ٣ ) أى يفيد يقيناً واعتقاداً جازماً فى حكم الخبر .

١١٧- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُخَاوِلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا  
فاستعمل رأى ، فيه لليقين . وقد تستعمل رأى بمعنى « عَن »  
كقوله تعالى : ( إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ) - أى : يَظُنُّونَهُ (١).

ومثال « عِلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ ، وقول الشاعر :

١١٨- عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ ، فَانْبَعَثَ

إِلَيْكَ بِحِمَى وَاجِفَاتِ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

١١٧- هو لخلاش بن زهير من بني عامر بن صعصعة .

اللفظ والإعراب : رأيت : علمت - من رؤية القلب . محاولة : قدرة  
وقوة . رأيت ، فعل وفاعل « الله » مفعول أول « أكبر » مفعول ثان « كل  
شئ » مضاف إليه « محاولة » تمييز لأكبر « وأكثرم » مفعول على أكبر -  
مضاف إلى القسمير « جنوداً » - أى أنصاراً - تمييز لأكثرم .  
( والشاهد ) فى رأيت حيث جاء بمعنى اليقين ونصب مفعولين .

( والمعنى ) : علمت وتيقنت أن الله قدرته فوق كل قدرة ، وأنه أكثر  
من كل المخلوقات جنوداً وأنصاراً ، فلا يفوته شئ ولا يعجزه شئ .

( ١ ) أى يظنون البعث بعيداً ممتنعاً ، ونراه - أى نعلمه - قريباً واقعاً  
لا محالة ، فى الآية الظن واليقين معاً . هنا : وتأني رأى بمعنى أبصر نحو :  
رأيت محمداً - أى أبصرته . وبمعنى اعتقد نحو : رأى أبو حنيفة جُلَّ كُلاً -  
فتنصب مفعولاً واحداً . وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين .

١١٨ - لم يعرف قائله .

اللفظ والإعراب : البازل : اسم فاعل من البذل - وهو الجود والإعطاء .  
المعروف : اسم جامع لكل ما عرف من الصفات الكريمة . « انبعث : ثارت  
ومضت فى طريقها . واجفات : جمع واجفة - من الوجيف وهو ضرب من  
سير الإبل السريع ، ويراد بها : الأسباب والدواعى . « علمتك ، فعل وفاعل  
ومفعول أول . « البازل » مفعول ثان لعلم « المعروف » بالجر على الإضافة من  
إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، ويالنصب على المفعولية « إليك بى » متعلقان  
بانبعث « واجفات » فاعل انبعث « والشوق » مضاف إليه « والأمل » مفعول  
على الشوق ( والمعنى ) تيقنت أنك الذى تبذل العطاء وتجدد بالخير على الناس ، =

ومثال « وجَّهَ » قوله تعالى : « وَإِنْ وَجَّهْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » (١).

ومثال « كَرَى » قوله :

١١٩- كَرِهْتُ الْوَفَىَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَةَ فَاغْطِطْ

فَإِنْ اغْتِيَاظًا بِالْوَفَاءِ حَمِيْدٌ

ومثال « تَكَلَّمَ » - « وَهَى إِلَى بَعْضِ أَهْلِهِ » - قوله :

= فسألتني إليك دواعي الشوق والرجاء لأنال من برك وإحسانك .

(والشاهد) في « علمتك » ؛ حيث دل على اليقين ونصب مفعولين . ويؤيد ذلك أن المقصود الملمح ، وهذا يستلعي اليقين والعلم .

(١) وترد « وجد » بمعنى أصاب الشيء ولقبه - فتعلی لواحد ومصلرها الوجدان . وبمعنى حزن ومصلرها وَجَدَ تقول : وَجَدَ محمد على أخيه - أى حزن . وكذلك بمعنى حقد ، ومصلرها مَوْجِلَةٌ فلا يتعليان .

١١٩ - غير معروف قائله .

اللغة والإعراب : دريت : من درى - إذا علم . الوفى : من الوفاء ، وهو ضد الغدر العهد : النعمة والحفاظ . فاغطط : التغطية : تغطى مثل ما للغير بلبون أن يزول عنه . « دريت » ماض للمجهول والتاء نائب فاعل وهى المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان وهو صفة مشبهة « العهد » يجوز فيه الرفع على التفاعلية ، والجزم على الإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به « يا عرو » منادى مرخم بخلف التاء ، مبنى على ضم الحرف المخفوف أو المذكور « فاغطط » التاء واقعة في جواب شرط مقدر - أى وإذا كنت كذلك فاغطط « فإن » التاء لتعليل « اغتياظاً » اسم إن « بالوفاء » متعلق به « حميد » خبرها ( والمعنى ) ييقن الناس يا عروة أنك وفى بالعهد ، وإذا كان الأمر كذلك - فليتم بالك ، ولتختط على هذه الخصلة ؛ فإن الاغتياظ بالوفاء أمر محمود ومطلوب .

(والشاهد) في دريت ؛ حيث دل على العلم واليقين ، ونصب مفعولين بنفسه ، وهنا قليل . والأكثر أن يتعلی لواحد بالباء ، تقول : دريت بكذا ، فإذا دخلت عليه المفعلة تعلی لآخر بنفسه نحو : ( ولا أدراكم به ) .

(٢) هى التى يقصد بها الأمر بتحصيل العلم فى الحال ، وهى جملة ، والتائب دخرها على أن وصلها . أما إذا كانت بمعنى حصل العلم فى المستقبل ؛ =

١٢٠- تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عُلُومِهَا . فَبَالِغٍ يَلُغُفِ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ  
وهذه مثل الأقوال الدالة على اليقين .

ومثال الدالة على الرجحان قولك : خِلْتُ زيدا أخاك ، وقد تستعمل  
« خال » لليقين ، كقوله :

١٢١- دَعَانِي الْغَوَائِي عَمَهُنَّ ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمُ ، فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوْلُ

= بالأخذ في أسبابه ؛ كعلم الحساب والفقهاء مثلاً - تعلت لواحده ، وهذه متصرفة  
تامة التصرف .

١٢٠ - هو لزياد بن سيار ، شاعر بجاهل .

اللفظة والإعراب : تعلم : اعلم . وتيقن . شفاء النفس : قضاء مطالبا .  
لطف : رفق . التحيل : الوصول إلى الشيء بالحيلة واللداء . « تعلم » فعل أمر  
بمعنى اعلم ملازمة لهذه الصيغة « شفاء النفس » مفعول أول ومضاف إليه « قهر  
علوها » مفعول ثان كذلك « فبالغ » معطوف على تعلم ، أو القاء داخلة على  
جواب شرط محذوف « بلطف في التحيل » متعلقان ببالغ « والمكر » معطوف  
على التحيل . ( والمعنى ) اعلم أن قهر العلو والتظفر به - يشق النفس  
ويطوى ما فيها من الغيظ والحقد ، فعليك أن تبالح في الحيلة واللداء ؛ حتى  
تصل إلى ذلك .

( والشاهد ) في تعلم حيث نصب مفعولين ؛ لأنه بمعنى العلم واليقين .

١٢١ - هو للنمر بن تولب المكي الصحابي .

اللفظة والإعراب : دعاني : سماني . الغوائى : جمع غانية وهي التي استغنت  
بجمالها عن الزين . « دعاني » فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول أول  
« الغوائى » فاعل « عمن » مفعول ثان مضاف إلى الضمير « وخيلني » فعل  
وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول ، والواو للحال « لي اسم » مبتدأ وخبر  
والجملة مفعول ثان للخال ، وقد عملت « خال » في ضميرين هما التاء والياء  
لمسمى واحد وهو المتكلم ، وذلك خاص بأفعال القلوب « فلا » القاء للطف  
و « لا » نافية على تقدير هزيمة الاستهزاء الإنكارى « به » متعلق بأدعى « وهو أول »  
الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الضمير المجرور بالياء ( والمعنى )  
سماني الحسان من النساء عمن ، وإنى أعلم أن لي اسماً آخر أدعى به ؛ فهل يترك -

و « طَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » ، وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى :  
( وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ » و « حَيَّنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد  
تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢- حَيَّنْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبْحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا  
ومثال « زَعَمَ » قوله :

١٢٣- فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

= هنا الاسم فلا أدرى به الآن ، وهو الاسم الأول لى ؟

( والشاهد ) فى خلتى حيث نصب مفعولين وهو بمعنى اليقين . — لا بمعنى  
الظن ؛ لأنه لا يظن أن نفسه اسماً — بل هو على يقين من ذلك . أما « خال »  
التي بمعنى تكبر — أو ظلم — فهي لازمة .

١٢٢ — هو لليد بن ربيعة العامري أحد أصحاب المعلقات وقد أدرك الإسلام .  
اللغة والإعراب : رباحاً : ربحاً . ثاقلاً : الثقل — من اشتد به المرض ،  
والمراد به هنا الميت ؛ لأن البدن يتقل عند الموت . « التى » مفعول أول حسب  
« والجود » عطف عليه « خير » مفعول ثان مضاف إلى تجارة « رباحاً » تمييز  
« إذا » ظرف « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح المحنوفة وخبرها محذوف أيضاً ،  
والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « ثاقلاً » خبر أصبح المذكورة ، والجملة  
مفسرة لا محل لها ( والمعنى ) تيقنت أن تقوى الله والجود — هما أحسن تجارة  
تعود على الإنسان بالريح والمثالة ، وإذا فارق دنياه ؛ حيث يجد جزاء عمله  
( والشاهد ) فى « حيت » ؛ حيث نصب مفعولين وهو بمعنى علمت . وإذا  
كانت حسب بمعنى عد — تعلت لواحد ومضارعها يحسب .

١٢٣ — هو لأبى ذؤيب المثلث من قصيدة مطلعها :

أَلَا زَعَمْتَ أَمَهَا أَنِّي أَلْجِئُهَا فَقُلْتُ : بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

اللغة والإعراب : أجهل : من الجهل وهو الخفة والسفه . الحلم : العقل  
والأناة « إن » شرطية جازمة « تزعمينى » مجزوم بخلف النون وياء المخاطبة فاعل  
وياء المتكلم مفعول أول ، والجملة فعل شرط « كنت » كان واسمها « أجهل »  
الجملة خبر كان والجملة من كان ومعمولها مفعول ثان لتزعم « فيكم » متعلق =



ومثال «عَدَّ» قوله :

١٢٤ — فَلَا تَعْتَدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعِلْمِ

ومثال «حَبَّأَ» قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْبُوبًا عَمِرُوا خَائِفَةً حَتَّى آلَمَتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتٌ

= بأجل «فَانِ» الغاء واقعة في جواب الشرط وإن واسمها «شريت» الجملة خبر إن ، وجملة إن مع معموليها جواب الشرط «الحلم» مفعول «شريت» «بعلك بالجمل» متعلقان بشرى (والمعنى) إن كان يرجع عنك يا أسماء أنى كنت سفياً طائشاً — قد تغير هذا بعد فراقكم ، واستقبلت به الأناة والخلق الكريم (والشاهد) في «ترعيني» حيث دل على الرجحان ونصب مفعولين . والآ كثر أن تقع بعدها أن المشددة ، أو أن المخففة كقوله تعالى : ( زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ) وقد تكون بدون ذلك كقول الشاعر :

زعمتني شيخاً ولست شيخاً .

وقيل هو ضرورة ، و«زعم» في المثالين بمعنى اعتقد . وقد تستعمل للدلالة على الشك — وهو الغالب فيها — وفي القول الكاذب . والقرينة هي التي تحدد المعنى المناسب .

١٢٤ — هو لتعان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللفظ والإعراب : لا تعد : لا تظن . المولى : الحليف والناصر . العلم : الفقر . «المولى» مفعول أول لتعد «شريكك» مفعوله الثانى ومضاف إليه «فى الغنى» متعلق بشريك «ولكنما» حرف استتراك مكشوف بما التازئة «المولى شريكك» مبتدأ وخبر «فى العلم» متعلق بشريك الثانى . ( والمعنى ) لا تظن أن الصليق هو الذى يشاطرك المودة فى حال يسرك وغناك ؛ إنما الصليق الحق — هو الذى يشاركك أيام قرك وإعسارك . (والشاهد) فى «لا تعد» حيث جاء بمعنى الظن ونصب مفعولين . فإن جاءت «عدَّ» بمعنى حسب — تعدت لواحد نحو : تعدت المال — أى حسبته .

١٢٥ — قيل : هو تميم بن مقبل ، وقيل لغيره .

اللفظ والإعراب : أحبو : أظن . ألمت : نزلت . ملحات : جمع ملحة — وهى التازلة من نوازل النحر . «أبا عمرو» مفعول أول أحبو ومضاف إليه —

ومثال « جَلَّ » قوله تعالى : **وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا** .

وَقِيْدَ للصَّنْفِ « جَلَّ » بكونها بمعنى اعتقد - احترازاً من « جل »  
التي بمعنى « صَيَّرَ » فلِها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب <sup>(١)</sup> .  
ومثال « هَبَّ » قوله :

١٢٦- **فَقُلْتُ : أَجْرِنِي أَبَا مَالِكٍ إِلَّا فَهَبْنِي إِسْرَافاً هَالِكاً**

= « أنا » بالتونين مفعول ثانٍ له « ثقة » صفة لأننا . ويجوز أن يكون أنا مضافاً  
إلى ثقة - منصوباً بالالف حتى حرف غاية بمعنى إلى « يوماً » ظرف متعلق  
بألمت « ملأ » فاعل ألم . ( والمعنى ) كنت أظن أبا عمرو أحملاً وصديقاً يوثق به  
ويستند عليه عند التوازل ، إلى أن نزلت بنا يوماً حوادث ، فوجدته غير وفي ،  
لأنه أعرض عني ولم يشاركني ( والشاهد ) في أحجوه ، حيث نصب مفعولين ،  
لأنه بمعنى أظن . فإن كانت حجا بمعنى غلب في المحاجة أو قصد ، أو رد -  
تعلت لواحد . وإن جاءت بمعنى أقام ، أو بخل - فهي لازمة .  
( ١ ) وإن كانت جعل بمعنى أوجد تعلت إلى واحد نحو ( وجعل الظلمات  
والنور ) .

١٢٦ - هو لعبد الله بن همام السلولي ، أحد الشعراء الإسلاميين .  
اللفظ والإعراب : أجرني : أغنى . هبني : ظنني وعلني . « أجرني »  
الجملة من الفعل والفعل والمفعول مقول القول « أبا » متاذى بخلف حرف  
النداء « مالك » مضاف إليه « وإلا » إن شرطية مدعمة في لا النافية ، وفعل الشرط  
محذوف لدلالة ما قبله عليه « فهبني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، و « هب »  
فعل أمر والتون للوقاية والياء مفعول أول « إمرأ » مفعول ثانٍ « هالكاً »  
صفة له .

( والمعنى ) قلت أغنى يا أبا مالك ، وأمنى بما أخاف ، وإن لم تفعل  
فظن أني مالك لا محالة ( والشاهد ) في « هبني » ، حيث تعلّى إلى مفعولين  
وهو فعل أمر جامد بمعنى فعل الظن . ونقل دخولها على أن وصلها ، وقد روى  
من حديث عمر : « هب أن أبانا كان حياراً » و « هب » أمر متصرف من المبة  
يتعلّى إلى مفعولين - أيضاً . أما هب من المية فيتعلّى لواحد .

وَنَبَّهَ لِلصَّنْفِ بِقَوْلِهِ : « أَغْنَى رَأَى » عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ مِنْهَا مَا يَنْصَبُ مَفْعُولِينَ وَهُوَ « رَأَى » وَمَا بَعْدَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ لِلصَّنْفِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ كُنْهَكَ ، وَهُوَ قَسَمَانِ : لِأَزْمٍ ، نَحْوُ : جَبَنَ زَيْدٌ ، وَتَشَدَّدَ إِلَى وَاحِدٍ ، نَحْوُ : كَرِهْتُ زَيْدًا . هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ .

وَأَمَّا أَفْعَالَ التَّحْوِيلِ <sup>(١)</sup> — وَهِيَ الْمُرَادَةُ بِقَوْلِهِ : « وَالتَّى كَصَبِيرًا — إِلَى آخِرِهِ » — فَتَتَعَلَّقُ أَيْضًا إِلَى مَفْعُولِينَ أَصْلُهُمَا الْبَتْلَاءُ وَالْخَبِيرُ ، وَعَلَّهَا بِمَعْشَرِهِمْ سَبْعَةٌ : « صَبِيرٌ » نَحْوُ : صَبِرْتُ الطَّيْنَ خَرَقًا ، وَ « جَعَلَ » نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَقَالَيْنَا إِلَى مَا وَعَدْتُمَا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ حَبًا مَثُورًا ، وَ « هَبَّ » كَقَوْلِهِمْ : وَهَبْنِي اللَّهُ فِدَاكَ — أَيْ صَبِرْنِي ، وَ « تَخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « لَتَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا » ، وَ « اتَّخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ خَلِيلًا ، وَ « تَرَكَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٢٧ — وَرَبِّيتُهُ حَتَّى إِذَا مَاتَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَلَسْتُ تَفْنَى عَنِ الْمَسَحِ شَارِبُهُ

(١) معنى التحويل : الانتقال من حالة إلى أخرى ، وتسمى أفعال التصيير .

١٢٧ — هُوَ لُقْرَعَانُ بْنُ الْأَعْرَفِ ، أَحَدُ بَنِي مِرَّةَ ، شَاعِرٌ لَهَا وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي ابْنِهِ مَنَازِلَ وَكَانَ عَاقِلًا ، وَمُطْلَعًا :

جَزَتْ رَجْمُ يَتَنِي وَبَيْنَ مَنَازِلٍ جَزَاءُ كَمَا يَسْتَنْزِلُ اللَّزَّ حَالِيَّةُ  
اللَّهُ وَالْإِعْرَابُ : « وَرَبَّيْتُهُ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ وَالْمَاءُ الْعَائِلَةُ عَلَى ابْنِهِ مَنَازِلَ مَفْعُولٌ رَبَّيْتُهُ « حَتَّى » ابْتِلَاقِيَّةٌ « إِذَا » ظَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ « مَا » زَائِلَةٌ « تَرَكَهُ » الْجُمْلَةُ فِي عِلٍّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ إِذَا إِلَيْهَا وَالْمَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ لَتَرَكَهُ « وَأَخَا الْقَوْمِ » مَفْعُولُهُ الثَّانِي وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، يُرِيدُ أَنَّهُ أَصْبَحَ مَعْلُودًا مِنَ الرِّجَالِ وَجُمْلَةِ تَرَكَهُ أَخَا الْقَوْمِ — فَهَلِ الشَّرْطُ وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَهُ :

تَغْمَطُ حَتَّى بِأَمْلًا ، وَلَوْ يَكُنِي لَوْ يَكُنْهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِيَةُ =

و «رَدَّ» كقولہ :

١٢٨- رَمَى الْخِطَّانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدَنَ لَهُ سُمُودًا  
فَرَدَّ شُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُدَا

• • •

(وُخِّصَ بِالْتَّغْيِيهِ وَالْإِنْسَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَرَمَّا  
كَلَّا تَعْلَمُ ، وَلِكَيْفَ الْعَاثِرِينَ سِوَاهُمَا لَجَعَلْ كُلُّ مَالِهِ زُكَيْنٌ) (١)

= وقوله : واستغنى عن المسح شاربه - كناية عن كونه كبر واستقل بنفسه  
(والمعنى) لقد أجهلت قسى في تغنيته وإصلاح شأنه وقومته ، حتى إذا  
كبر وأصبح معلوماً من الرجال واستقل بنفسه - جحد حتى وأساء معاملتي  
(والشاهد) في تركه ، حيث دل على التحويل والتصير ونصب مفعولين ؛  
وقيل إن «أخا القوم» حال من الماء في تركه ، وهو إن كان معرفة لفظاً إلا  
أنه نكرة في المعنى ؛ لأنه لا يريد قوماً معينين - وإنما يقصد : تركه قوياً  
لاحقاً بالرجال ، وحينئذ لا شاهد فيه .

١٢٨- اليتان : مطلع قصيدة لعبد الله بن الزبير ، وعبد الله هذا هو  
القاتل لعبد الله بن الزبير لما حرّمه : لمن الله ناقة حملتني إليك ، فقال له : إن وراكها .  
الغفة والإعراب : الخيطان : حداث النهر - حوادثه ونوازل - سمدن :  
حزن وتحمير . رد : صير «الخيطان» فاعل رمى «نسوة آل حرب» مفعول  
ومضاف إليه «بمقدار» متعلق برمى «سودا» مفعول مطلق لسمدن مؤكد  
لعامله «فرد» افتاء عاطفة ، وفاعل رد يعود على الخيطان «شورهن» مفعول  
أول لرد مضاف إلى ضمير النسوة «السود» صفة لشور «بيضا» مفعول ثان  
لرد ، «ورد وجوههن إلخ» - إعرابه مثل ما قبله .

(والمعنى) أن حوادث النهر ومصابئه - رمت هؤلاء النسوة بطائفة منها ،  
أورثنهن حزناً عميقاً ، وأوقعتن في حيرة واضطراب ، فصيرت الشعور السود  
بيضا ، وصيرت الوجوه البيضاء سوداً .

(والشاهد) في ردّ في الموضعين حيث استعمل بمعنى التصيير ، ونصب  
مفعولين .

(١) «خص» ماض للمجهول أو فعل أمر «ما» اسم موصول نائب  
فاعل على الأول - وفعل على الثاني من قبل «متعلق بمحذوف صلة ما ، «هب» =

تَقَلَّمَ أَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ قَسَمَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَالثَّانِي : أَفْعَالُ التَّحْوِيلِ .

فَلَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَتَنْقَسِمُ إِلَى : مُتَصَرِّفَةٍ ، وَغَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ .

فَالْمُتَصَرِّفَةُ : مَا عَلَا « هَبْ » ، وَتَعَلَّمَ » - فَيَسْتَعْمَلُ مِنْهَا لِلْمَاضِي ، نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَغَيْرِ الْمَاضِي - وَهُوَ : الْمَضَارِعُ ، نَحْوُ : أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَالْأَمْرُ ، نَحْوُ : ظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا ، فَجَبَّوهُ : هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَارْتَفَعَ لِقِيَامِهِ مَقَامُ الْفَاعِلِ - وَ « قَائِمًا ، لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَالْمَصْدَرُ ، نَحْوُ : عَجِيتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا وَتَبَيَّنَتْ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ - مَا ثَبَتَ لِلْمَاضِي .

وَغَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ اثْنَانِ - وَهُمَا « هَبْ » ، وَتَعَلَّمَ » - بِمَعْنَى اعْلَمْ - فَلَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهُمَا إِلَّا صِيغَةُ الْأَمْرِ ، كَقَوْلِهِ :

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغٌ يُلْطَفُ فِي التَّحْوِيلِ وَالْمَكْرِ<sup>(١)</sup>  
وَقَوْلِهِ : فَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَالْأَفْعَالُ فَهَبْنِي لِمَسْرًا هَالِكًا<sup>(٢)</sup>

= مضاف إليه مقصود لفظه «والأمر» مفعول ثانٍ مقدم لأكرم «هب» مبتدأ  
«قد» حرف تحقيق «ألزما» ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على هب -  
وهو المفعول الأول . وجملة «قد ألزما» خبر المبتدأ . «كلما» خبر مقدم  
«تعلم» مبتدأ مؤخر مقصود لفظه «ولغير» في موضع المفعول الثاني لأجل  
مقدم «الماضي» مضاف إليه «من سواهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف  
نعت لغير - أو حال منها ، وهو مضاف إلى الضمير «كل» مفعول أول  
لا جيل «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» متعلق بـ «يكن» - أي علم ، وهو  
ماضي مبني للمجهول ونائب الفاعل يعود على «ما» والجملة صلة .

(١) بقلم صفحة ٢٨٩ .

(٢) بقلم صفحة ٢٩٣ .

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء<sup>(١)</sup> ،

فالتعليق هو : ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع ، نحو ظننتُ لزَيْدُ قائم ،  
فقولك : لزَيْد قائم — لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل للمانع لما من ذلك ،  
وهو اللام<sup>(٢)</sup> ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عطفت عليه  
لنصبته ، نحو : ظننتُ لزَيْدُ قائمٌ وعَمراً مُتعلقاً ؛ فهي عاملة في  
« لزَيْدُ قائمٌ » في المعنى دون اللفظ .

والإلغاء هو : ترك العمل لفظاً ومعنى ، لا لمانع<sup>(٣)</sup> ، نحو : زَيْدُ  
ظننتُ قائمٌ ؛ فليس ل« ظننت » عملٌ في « زَيْدُ قائمٌ » : لا في المعنى  
ولا في اللفظ .

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو :  
أظُنُّ لزَيْدُ قائمٌ — وزَيْدُ أظُنُّ قائمٌ ، وأخواتها .

(١) أى معاً وهذا لا ينافي أن واحداً منهما — وهو التعليق — قد يجرى في  
غير أفعال هذا الباب ؛ كالأفعال التي تدل على العلم نحو : تبينتُ أصادق أنت أم  
كاذب ؟ وانتضح لي أجهد أنت أم مقصر ؟ أو التي يطلب بها العلم والمعرفة  
نحو : امتحنت محمداً أيقوى على العمل أم يضعف ؟ واستفهمت أمقيم أخوك  
أم مسافر ؟ إلخ . وكذلك تختص الأفعال القلبية المتصرفة بمجاز كون فاعلها  
ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتني قائماً . وبأن يسد مسد معموليها  
أنَّ أو أنَّ وصلتهما — وإن كانتا في تقدير المفرد ، وهي حيث تكون عاملة في لفظ  
المصدر المتصيد لا في محل الجملة .

(٢) ذلك لأن اللام لما الصلابة ، وكذلك جميع العلاقات الآتية .  
فالعمل فيها بعدهما لفظاً يزيل صلواتها ويجعلها حشواً في الكلام . ويقع التعليق  
على المقولين كما مثل ، وعلى أحدهما نحو : علمت البلاغة لمي الإيجاز ،  
فالجملة التي بعد اللام سلت مسد المفعول الثاني .

(٣) أى لفظي ، بل لمانع معنوي ؛ وهو ضعف العامل بتوسطه بين  
المتبداً والخبر — أو تأخره عنهما . وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله ، والمتوسط  
بالمعكس .

وغير المتصرف لا يكون فيها تعليقٌ إلا إلغاء ، وكذلك أفعال التحويل ، نحو « صَبِرَ » وأخواتها .

• • •

(وَجُزَّزَ الْإِلْقَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِئَاءِ وَأَتَوَّ صَمِيرَ الشَّانِ ، أَوْ لَامَ ابْتِنَاءِ  
فِي مُوهِمِ الْإِقَاءِ مَا تَقَلَّصْنَا وَالتَّزِمَ التَّطْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا  
وَالْأَمْعُولَ ، أَوْ قَسَمُ ، كَلْنَا ، وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ اتَّحَمَ) (١)

يجوز إلغاء هذه المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت  
وَسَطًا ، نحو : زيد ظننت قائم . أو آخرًا ، نحو : زيد قائم ظننت (٢) .  
وإذا توسَّطت ، فقبيل : الإعمال والإلغاء سيان ، وقيل : الإعمال أحسن

(١) « لا » حرف عطف « في الابتداء » جار ومجرور معطوف على  
محذوف — أى جواز الإلغاء في حال توسط العامل أو تأخره — لا في حال  
الابتداء به « أو لام » معطوف على ضمير « ابتداء » مضاف إليه وقصر للضرورة  
« في موهم » متعلق بانو « إلغاء » مفعول موهم ؛ لأنه اسم فاعل وفاعله مستتر  
فيه « ما » اسم موصول مضاف إليه « تقلصاً » الجملة صلة الموصول والألف  
للإطلاق « والتزم » ماض للمجهول أو فعل أمر « قبل » ظرف متعلق بالزَمِ  
« نفي ما » مضاف إليه ، وإضافة نفي إلى « ما » من إضافة المثلول إلى الدال —  
أى الزم التعليق قبل « ما » التى تدل على النفي « وإن ولا » معطوفان على ما « ولام  
ابتداء » مبتدأ ومضاف إليه « أو قسم » معطوف على ابتداء « كَلْنَا » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذَا » اسم إشارة مبتدأ  
ثان « له » متعلق بانحتم ، وجملة « انحتم » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره  
خبر الأول .

(٢) يشترط لجواز الأمرين : ألا يكون العامل مصدرًا مؤخرًا نحو  
على مريض ظنى — ولا وجب الإلغاء ، لأن المصدر لا يعمل متأخرًا . وكذلك  
إذا دخلت على الاسم أداة تستوجب التصدير نحو : لرأبك سليلد خلت . ويجب  
الإعمال إذا كان العامل متبياً نحو : محمد مسافر لم أظن ، لأن الإلغاء يوهم أن  
ما قبله مثبت ، فيناقض نفي الفعل بعده ، لتوجهه في المعنى إلى المعولين .

من الإلقاء ، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلقاء أَحْسَنُ ، وإن تَقَدَّمتِ امتنع الإلقاء عند البصريين ، فلا تقول : ظننت زيد قائم ، بل يجب الإعمال ، فتقول : ظننت زيدا قائماً . فَإِنْ جاء من لسان العرب ما يُؤهِمُ الإلقاء مُتَقَدِّمَةً — أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩—أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَذْنُو مَوْحَتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ  
فالتقدير : وما إِخَالُه منك تَنْوِيلُ ، فاللواء ضمير الشأن ، وهي المقول الأول ، ولدينا منك تَنْوِيلُ : جملة في موضع المقول الثاني ، وحينئذ فلا إلقاء — أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

١٣٠—كُنَّاكَ أَذِيبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَّكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ

١٢٩ — هو لكعب بن زهير من قصيلته « بانت سعاد » في ملح الرسول عليه السلام .

اللفظ والإعراب : تَذْنُو : تقرب . تَنْوِيلُ : إعطاء . « تَذْنُو » مضارع منصوب بفتحة مقدرة وسكت الواو للضرورة « مَوْحَتَهَا » فاعل ومضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « وما » نافية « إِخَالُ » مضارع وفاعله أنا ، وكسر همزته — وإن كان على غير قياس — أَكْثَرُ استعمالاً « لدينا » ظرف خبر مقلّم « منك » حال من ضمير الخبر وفيه الضات من النية إلى الخطاب « تَنْوِيلُ » مبتدأ مؤخر ( والمعنى ) آمِلُ وأرجو قرب الصلة والمودة من سعاد ، وما أَظُنُّ عطاء يصل لى منها . والرجاء والأمل مترادفان ، وقيل : الرجاء توقع حصول المراد مع خوف عدم وقوعه ، والأمل : طلب حصول ما ينبغي وقوعه وإن لم يقارنه خوف عدم الوقوع ( والشاهد ) إلقاء « ما إِخَالُ » مع تعلّمه ظاهراً . وقد أجاب الشارح عن هذا . وقيل أيضاً « إن ما » موصولة مبتدأ وتَنْوِيلُ خبرها وإخال عامله في مفعولين : أحدهما ضمير غيبة محذوف عائد على ما ، والثاني متعلق لدينا . والتقدير : والذي إِخَالُه كائناً لدينا منك هو تَنْوِيلُ .

١٣٠ — نسيه أبو تمام في الحماسة إلى بعض بني فزارة ولم يعينه .

اللفظ والإعراب : كُنَّاكَ : أى مثل التأديب المذكور في قوله قبل :

أَكْنِيهِ حِينَ أَتَانِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيَهُ ، وَالرَّوَاةُ الْقَبُ



التعليق : أتى وجدت لِمَلَكِ الشَّيْءِ الأَدَبُ ، فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلقاء في شيء .

ونهب الكوفيون - وَنَبَهُهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْدِيُّ وَغَيْرُهُ - إلى جواز إلقاء المتكلم ، فلا يحتاجون إلى تأويل البيهقي (١) .

وإنما قال المصنف : هُوَ جَوَزَ الإلقاء ، لينبه على أن الإلقاء ليس بلام ، بل هو جائز ، فحيث جاز الإلقاء جاز الأعمال كما تقدم ، وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم (٢) ، ولهذا قال : هُوَ التَّرِمُّ التعليق .

= مَلَكُ الشَّيْءِ : قوامه الذي يملك به . الشيعة : الملق . « كملك » متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، واقع مفعولاً مطلقاً لأدبت ، أو الكاف اسم بمعنى « مثل » نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه ، والتقدير على كلا الإعرابين : أدبت تأدياً مثل ذلك التأديب « من خلقى » متعلق بمحذوف خبر صار مقدم « أتى » أن واسمها « وجدت » الجملة خبرها ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر اسم صار مؤخر « ملاك الشيعة » مبتدأ ومضاف إليه « الأَدَبُ » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صلت مسد مفعول وجد - المعلقة على تقدير لام الابتداء - أتى وجدت للملاك الشيعة الأَدَبُ . ويجوز أن يكون مفعول وجد الأولى ضمير الشأن محذوفاً ، والجملة في محل نصب مفعول ثان ( والمعنى ) أدبت أدباً مثل ذلك الأدب حتى صرت أعتمد أن رأس الأخلاق وقوام الفضائل هو الأدب ( والشاهد ) في « وجدت » حيث يوم ظاهره أن وجد ملغاة مع تقدمها على معمولها ، ولكنه مؤول كما عرفت .

( ١ ) لعل من الإنصاف أن نقول : إن ما ذهب إليه الكوفيون أسلم وأبعد عن هذا التكلف ، وتلك التأويلات التي لا مبرر لها ، وأن ضرورة الشعر اقتضت ذلك - أو أن هذه لغة لبعض العرب .

( ٢ ) أى إلا إذا كان الملق في المفعول الثاني ؛ كعلمت محمد أين هو ؟ فإنه يجوز نصب محمد على أنه مفعول أول ، لأنه غير مستفهم عنه ، والجملة في محل الثاني . ويجوز رفعه بالتعليل عنه لأنه مستفهم عنه في المعنى . كقولهم : إن أحداً لا يقول ذلك ؛ فقد وقع « أحد » قبل الثاني مع أنه لا يقع إلا بعده ، لكونه هو والضمير في يقول - شيطاً واحداً في المعنى .

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو : ظننت ما زيد قائم . أو : « إن » النافية ، نحو : علمتُ إن زيد قائم . ومثّلوا له بقوله تعالى : ( وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيء ؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حُطِفَ المطلق تَسَلَّطَ العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو : ظننت ما زيد قائم ؛ فلو حُفِظت « ما » لَقَلَّتْ : ظننت زيدا قائماً ، والآية الكريمة لا يتعلّق فيها ذلك ؛ لأنك لو حُفِظت المطلق - وهو « إن » - لم يتسلّط « تظنون » على « لبثتم » ، إذ لا يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه - من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره - وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشيئها يشهد لذلك .

وكذلك يُعَلِّقُ الفعل إذا وقع بعده « لا » النافية<sup>(١)</sup> ، نحو : ظننت لا زيد قائم ولا عمرو ؛ أو لام الابتداء ، نحو : ظننت لزيد قائم . أو لام القسم ، نحو : علمت ليقومن زيد . ولم يعلمها أحد من النحويين من الملقات<sup>(٢)</sup> . أو الاستفهام ، وله صور ثلاث ؛ الأولى : أن يكون

(١) اشترط الكوفيون وقبهم ابن هشام : أن تقع « لا » و « إن » التائيتان في جواب قسم ملفوظ أو مقدر ، وتكون جملة جواب القسم مع الفعل الملفوظ أو المقدر - في محل نصب سدت مسد المفعولين .

(٢) ذهب ابن هشام وبعه النازم وآخرون - إلى أن لام القسم تعلق الفعل عن العمل في لفظ الجملة مع بقاء الفعل على معناه ، واستلوا بقول لبيد بن ربيعة في معلقته :

ولقد عَلِمْتُ لَتَائِينَ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَعْلِيْشُ سِهَامَهَا  
فاللام في لتأينين القسم ، وتأتين جواب القسم ، ومنقبي فاعله ومضاف إليه ، وجملة القسم المقدر وجوابه في محل نصب سدت مسد مفعولي علم المعلقة بلام =

أحد للمفعولين اسم استفهام ، نحو : علمت أيهم أبوك . الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : علمتُ غلاماً أيهم أبوك . الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ - وعلمت هل زيد قائم أم عمرو ؟

...

( لِيُطْمَ عِرْقَانِ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْلِيَةً لِوَاحِدٍ مُتَّزِمَةً <sup>(١)</sup> )  
إذا كانت «عِلْمٌ» بمعنى عَرَفَ تَعَلَّتْ إلى مفعول واحد ، كقولك : علمت زيدا - أى : عرّفته ، ومنه قوله تعالى : ( وَلَقَدْ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ) . وكذلك إذا كانت «ظَنَّ» بمعنى اتَّهَمَ - تَعَلَّتْ إلى مفعول واحد ، كقولك : ظننتُ زيدا - أى : اتهمته ، ومنه قوله تعالى : ( وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ) - أى : يفتهم <sup>(٢)</sup> .

...

( وَلَرَأَى الرَّؤْيَا أَنَّهُمْ مَا لِيُطْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَهَى <sup>(٣)</sup> )  
إذا كانت رأى حُلِيَّةً - أى : للرؤيا في المنام - تَعَلَّتْ إلى المفعولين

= القسم . وذهب سيويه وكثير من النحويين إلى أن علم في هذا ، ومثله - قد خرجت عن معناها الأصلية ونزلت منزلة القسم ، وما بطحا جملة لا عمل لها من الإعراب جواب القسم ، فلا تكون بما نحن بصلحه ولا تقتضى مفعولا ، ولا توصف بالفاء ولا تليق ولا إعمال .

( ١ ) «علم» خبر مقدم «عرقان» مضاف إليه «وظن» مفعول على علم «تهمة» مضاف إليه «تعليية» مبتدأ مؤخر «لواحد» متعلق به «متزمة» نعت لتعليية .

( ٢ ) أى على قراة الظاء .

( ٣ ) «ولرأى» متعلق بانه مقصود لفظه «الرؤيا» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول اتم «لعلمنا» متعلق بانه «طالب» حال من علم «مفعولين» مضاف إليه «من قبل» متعلق بانه ، وجملة انتهى صلة الموصول .

كما تنطى إليهما « عليم » للذكورة من قبل . وإلى هذا أشار بقوله :  
 « وليرأى الرؤيا ثم » أى : تنسب لرأى الى مصدرها الرؤيا ما نسب  
 لعم المتعلمة الى اثنين ، فعبّر عن الحظمية بما ذكر ، لأن « الرؤيا »  
 وإن كانت تقع مصدراً ليرأى رأى الحظمية — فالشهور كونها مصدراً  
 لها . ومثال استعمال « رأى » الحظمية متعلمة الى اثنين قوله تعالى :  
 ( إِنِّى أَرَاتِى أُعْصِرُ خَشْرًا ) ؛ قالياه مفعول أول ، و « أعصر خمرًا »  
 جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١- أَبُو حَنْشٍ يُورْقِنِى يُوْرَقِنِى ، وَعَمَارٌ ، وَأَوْنَةٌ أَتَالَا  
 أَرَاهُمْ رِقْقَتِى ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ تَنْخِزَالَا  
 إِذَا أَنَا كَالَّذِى يَجْرِى لِيُورِدِ إِلَى آلٍ ، فَلَمْ يُتْرَكْ بِلَالَا

١٣١ — هذه الأبيات لعمر بن أحمد الباهلى من قصيدة يذكر فيها جماعة  
 من قومه فارفوه الى الشام فصار يراهم مناماً .  
 اللغة والإعراب : أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأتالا : أسماء رجال  
 بأعيانهم . يورقنى : يسهرنى . من أرقه إذا — أسهره . أوتة : جمع أوان ، وهو  
 الزمان بمعنى واحد . رقتى : الرقة — الجماعة تواقعهم فى السفر جمع رفيق .  
 تجافى : انطوى وذهب . انخل : انقطع . ورد : منهل وهو الماء العذب . آل :  
 هو السراب الذى يرى نصف النهار كأنه ماء وما هو بماء . بلالا : ما ييل به  
 الحلق من ماء وغيره ، والمراد الماء . « أبو حنش » مبتدأ « يورقنى » الجملة خبر  
 « طلق » مبتدأ « وعمار » معطوف عليه ، وكذلك أتالا ، وأصله أئالة فرحم فى  
 غير البناء للضرورة ، والخبر محذوف للدلالة ما قبله عليه — أى يورقونى  
 « وأوتة » ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف . وقد فصل به بين العاطف  
 والمعطوف الأخير « أراهم » فعل وقاقل ومفعول أول « رقتى » مفعول ثان  
 « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف فيه معنى الشرط وما زائدة « تجافى الليل » الجملة  
 فعل الشرط « وانخل » معطوف على تجافى « انخلالا » مفعول مطلق « إذا »  
 حرف مفاجأة « أنا » مبتدأ « كالذى » خبر ، والجملة جواب إذا الأولى  
 « يجرى » الجملة صلة الذى « لورد » متعلق يجرى ولاه لتعليل « إلى آل »

فلما والميم في «أراهم» المفعول الأول، و«رُفِقتي» هو المفعول الثاني.

• • •

( لا تُجِزْ مَنَا بِلَا كَلِيلٍ مَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَقُولٍ )<sup>(١)</sup>

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين، ولا سقوط أحدهما، إلا إذا دل دليل على ذلك. فنشأ حذف المفعولين للدلالة أن يقال: هل ظننت زيدا قائماً؟ فتقول: ظننت، التقدير: ظننت زيدا قائماً، فحطفت المفعولين للدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

١٣٢- بَيَّأَى كِتَابٍ أَمْ بِلَيَّةٍ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَى وَتَحَسَبُ؟  
أى: وتَحَسَبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَى، فحطفت المفعولين - وهما: حُبَّهُمْ، وعَاراً عَلَى - للدلالة ما قبلهما عليهما.

= متعلق يجرى أيضاً «بلا» مفعول يدرك (والمعنى) هؤلاء القوم يسهرون ويقلقون بالى، ولتعلق بهم أراهم في النوم مراقبين لى ويجمعين حولى، حتى إذا انطوى الليل وانقطع لا أرى شيئاً، وكنت كالظمان الذى يجرى إلى السراب ظناً أنه ماء، فإذا وصل إليه لم يدرك مأرباً ولم يجد ماء.

(والشاهد) في «أراهم» حيث نصب مفعولين وهو بمعنى حلم - أى رأى في المنام، وأجرى مجرى «علم» لى للتشابه بينهما؛ فإن الرؤيا إدراك بالحس الباطنى.

(١) «تجز» مضارع مجزوم بلا التائية «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا» اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده مجرور محلا بالباء «دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول تجز «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» محطوف على مفعولين.

١٣٢- هو للكثير بن زيد الأسدى، من قصيدة فى ملح آل البيت مطلمها:

طَرِيتُ، وما شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَيْثاً مِثْنَى، وَذُ الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟  
اللفظ والإعراب: ترى: تتحد. عاراً: العار كل خصلة يلم المرء من أجلها، والكثير غيرته كنا - لا بكنا. «بلى» متعلق بقرى «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» محطوف على بلى كتاب «سنة» مضاف إليه «حجم» -

ومثال حلف أحدهما للدلالة أن يقال : هل ظننتُ أحداً قائماً ؟  
فتقول : ظننتُ زيداً — أى : ظننتُ زيداً قائماً ، فتخلف الثاني  
للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٣٣—وَلَقَدْ نَزَّلْتُ فَلَا تَطْنِي غَيْرَهُ مَنِ يَمْتَنِزِلَ الْمُحِبُّ الْمَكْرَمُ  
أى : فلا تظنى غيره واقماً ، فغيره هو المقول الأول ، وواقماً هو  
للمقول الثاني .

وهنا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب التحويين ؛ فإن  
لم يدل دليل على الحلف لم يَجْزُ<sup>(١)</sup> — لا فيهما ولا فى أحدهما ، فلا تقول :  
ظننت — ولا ظننت زيداً — ولا ظننت قائماً ؛ تريد : ظننت زيداً قائماً .

• • •

= مفعول أول ترى « عاراً » مفعول ثان « ونحسب » — أى نظن — مطوف على  
ترى ، ومفعولاه محذوفان لدلالة مفعولى ترى عليهما ؛ وهو الشاهد ( والمعنى )  
يا من يعيرنى ويعيب على حب آل البيت ، على أى كتاب تستند ؟ أم بأية سنة  
تسترشد ، وتزعم أن حجم عار على ؟

١٣٣ — هو لعنرة العيسى من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هل غادرَ الشعراءُ من مُتردِّمٍ ؟ أم هل عرَفَتِ الدارُ بعدَ تَوَهُمٍ ؟  
اللغة والإعراب : « ولقد » الواو للقسم واللام مؤكدة له ، وجملة « قد  
نزلت » جواب القسم المخوف « فلا » إبقاء للتفريع ولا ناهية « غيره » مفعول  
أول لتظن وهو مضاف إلى الماء العائلة على النزول المجهوم من نزلت ، والمفعول  
الثانى محذوف — أى واقماً أو حاصلًا « منى بمنزلة » متعلقان بنزلت ، وإليه  
يمضى فى « المحب » مضاف إليه « المكرم » صفة للمحب : وقوله : « فلا تظنى  
غيره » جملة معترضة بين المجرور ومتعلقة ( والمعنى ) والله لقد نزلت أيتها  
المحبوبة من قلبى منزلة الشيء المحبوب المكرم ، فلا تظنى غير ذلك حاصلًا  
( والشاهد ) حلف مفعول ظن الثانى اختصاراً — أى لليل .

(١) يسمى الحلف بلا دليل — الحلف اختصاراً . وهو ممنوع بالإجماع ،  
وقيل قليل . أما الحلف الذى عليه دليل فيسمى اختصاراً .

(وَكَتَّنُ أَجَلَ قَوْلِهِ، إِنَّ وَلِيَّيَ مُتَّفَعًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفَعِسْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلٍ) وَإِنْ يَبْتَغِي فِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ<sup>(١)</sup> الْقَوْلُ شَأْنُهُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ — أَنْ تُحْكِيَ<sup>(٢)</sup> نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، وَ « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ؛ لَكِنْ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْمَقْصُولَةِ .

وَيَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظَّنِّ ؛ فَيَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَفْعُولِينَ ، كَمَا تَنْصِبُهُمَا « ظَنٌّ »<sup>(٣)</sup> . وَلِلشَّهْرِ أَنْ لِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ مَلْعَبِينَ : أَحَدُهُمَا — وَهُوَ مَذْهَبُ عَامَةِ الْعَرَبِ — أَنَّهُ لَا يُجْرَى الْقَوْلُ مُجْرَى الظَّنِّ إِلَّا بِشُرُوطٍ — ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ — أَرْبَعَةً<sup>(٤)</sup> ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا عَامَةُ التَّحْوِيلِينَ ؛ الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا<sup>(٥)</sup> . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ لِلْمَخَاطَبِ ، وَإِلَيْهِمَا

(١) « وَكَتَّنُ » مَفْعُولُ ثَانٍ لَا جَلَ « قَوْلُ » مَفْعُولُ أَوَّلٍ لَهُ مَقْصُودٌ لِقِظُهُ « إِنَّ » شَرْطِيَّةٌ « مُتَّفَعًا » مَفْعُولُ وَلِيٍّ « بِهِ » نَائِبٌ قَاعِلٌ لِمُسْتَعْتَمٍ « يَنْفَعِسُ » مُجْزُومٌ بِلم وَحَرَكِ الرَّوِيِّ وَقَاعِلُهُ يَبُودُ إِلَى قَوْلٍ ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ « بِغَيْرِ » ظَرْفٍ مُتَعَلِّقٌ بِيَنْفَعِسُ « ظَرْفٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ كَظَرْفٍ » مَعْلُوفٌ عَلَى غَيْرِ وَالْكَافِ اسْمٌ بِمَعْنَى مِثْلِ . « أَوْ عَمَلٍ » عَطْفٌ عَلَى غَيْرِ « وَإِنْ » شَرْطِيَّةٌ « يَبْتَغِي » مُتَعَلِّقٌ بِفَصَلَتٍ « ذِي » اسْمٌ إِشَارَةٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ « فَصَلَتٌ » الْجُمْلَةُ فِعْلُ الشَّرْطِ « يُحْتَمَلُ » نَائِبٌ قَاعِلُهُ يَبُودُ إِلَى الْفِعْلِ الْمَقْهُومِ مِنْ فَصَلَتٍ ، وَهُوَ مُجْزُومٌ لِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ .

(٢) أَيْ تَذَكُّرُ بِلِقَظِهَا الْأَصْلَ بِلا تَغْيِيرٍ فِي الْإِعْرَابِ ، وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْمَقْصُولِ بِهِ ، وَتَجُوزُ حِكَايَةُ مَعْنَاهَا إِجْجَاعًا . وَمِثْلُ الْجُمْلَةِ : الْمَقْرَدُ الَّذِي بِمَعْنَاهَا ؛ كَقُلْتُ شَعْرًا أَوْ خُطْبَةً أَوْ حَلِيقًا .

(٣) هَذَا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، أَمَّا الْفِعْلِيَّةُ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْحِكَايَةُ .

(٤) زَادَ السَّيْلِيُّ : أَلَا يَتَعَلَّى بِلَامِ الْجَرِّ وَإِلَّا وَجِبَ الرِّفْعُ عَلَى الْحِكَايَةِ نَحْوُ : أَقُولُ لَزَيْدٍ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ .

(٥) جُوزَ السَّيْرَانِيُّ : « قُلْتُ » بِالْمَخَاطَبِ . وَالْكَوْفِيُّونَ « قُلْ » . قَوْلُ : أَقُلْتُ عَمْرًا مَسَافِرًا ؟ وَقُلْ عَمَلًا مَسَافِرًا — عَلَى الْإِعْمَالِ .

أشار بقوله : « اجعل تقول » ، فإن « تقول » مضارع ، وهو للمخاطب .  
 الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام<sup>(١)</sup> ، وإليه أشار بقوله :  
 « إن ولي » مستفهماً به . الشرط الرابع : أن لا يُفصل بينهما — أى  
 بين الاستفهام والفعل — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ،  
 فإن فُصل بأحدهما لم يقصر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم يتفصل » بغير  
 ظرف — إلى آخره .

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول عمراً متطلقاً ؟ فعمراً  
 مفعول أول ، ومتطلقاً مفعول ثان ، ومنه قوله :

١٣٤— حَتَّى تَقُولَ الْقُلُوصُ الرُّوَامِصَا يَحْمِلُنَ أَمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟

فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو : قال زيد عمرو متطلق — لم  
 ينصب القول مفعولين عند هؤلاء ، وكلنا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو :  
 يقول زيد عمرو متطلق ، أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : أنت تقول عمرو

(١) سواء أكان الاستفهام بالحرف أم بالاسم . سمع الكسائي : أقولُ  
 للعميان عقلاً ؟ قد أعربوا « للعميان » — مفعولاً ثانياً مقلداً ، و « عقلاً »  
 مفعول أول ، وقال عمرو بن معلوك :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ؟ إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ  
 ١٣٤— هو هلبية بن خشرم العنزي ، شاعر من بادية الحجاز .

اللفظ والإعراب : القلوص : جمع قلوص — وهى الشابة الفتية من الإبل .  
 الروامص : المسرعات فى السير ، من الرميح — وهو ضرب من سير الإبل السريع .  
 أم قاسم : كنية أخت زيادة العلوي وكان يحبها . « متى » اسم استفهام فى محل  
 نصب على الظرفية لقول « القلوص » مفعول أول لقول « الروامص » نعت له  
 « يحملن » الجملة مفعول قول الثانى « أم قاسم » مفعول يحملن ومضاف إليه  
 « وقاسمًا » مضاف على أم قاسم ( والمعنى ) فى أى وقت تظن الشواب المسرعات  
 من الإبل — يحزن متى من أحب وأهوى ؟ ( والشاهد ) فى قول ، حيث أجرى  
 مجرى تظن ونصب مفعولين ، لاستيفاء الشروط المذكورة . ويروى : متى تظن .



منطلق ، أو سُقِّ باستفهام ولكن فُعِلَ بغير ظرف ، ولا جار ومجرور ، ولا معمول له ، نحو : آأنت تقول زيد منطلق ؟<sup>(١)</sup> . فإن فُعِلَ بأحدها لم يَضُر ، نحو : أعنك تقول زيداً منطلقاً ؟ وأقِ الدار تقول زيداً منطلقاً ؟ — وأعمرأ تقول منطلقاً ؟ ومنه قوله :

١٣٥— أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُسُؤَى لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ ؟

فَبَنِي لُسُؤَى : مفعول أول ، وجهالاً : مفعول ثان .

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة — جاز نصب مبتدأ والخبر مفعولين نقول ، نحو : أنقول زيداً منطلقاً ؟ وجاز رفعهما على الحكاية ، نحو : أنقول زيد منطلق ؟

• • •

(١) الحكاية مبنية على جعل الضمير مبتدأ ، أما إذا جعل « أنت » فاعلاً بقول محذوفة — فيكون ناصباً للمفعولين ، ويجوز اتفاقاً لعدم انفصل .

١٣٥ — هو للكميث بن زيد الأسدي ، يملح مضر وفضلهم على أهل

اليمن .

اللفظ والإعراب : بني لُؤى : المراد بهم قريش — نسبة إلى أبيهم لُؤى بن غالب .  
لعمر أَيْبِكَ : حياته . متجاهلين : المتجاهل : الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس بجاهل . « أجهالاً » الممزة للاستفهام ، وجهالاً مفعول ثان مقدم لقول « بني لُؤى » مفعول أول ومضاف إليه « لعمر » اللام للابتداء ، وعمر مبتدأ والخبر محذوف وجوباً — أى قسمي « أَيْبِكَ » مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلين » معطوف على جهالاً ( والمعنى ) أخبرني وحياة أَيْبِكَ ! أنظن قريشاً جهالاً حين استعملوا الفجائن على أعمالهم ، وآثروهم على المضرين مع فضلهم عليهم ؟ أم يتصنعون الجهل للآرب لهم في ذلك ؟

( والشاهد ) إعمال « تقول » عمل تظن ، ونصبه مفعولين ، مع انفصل بين

أداة الاستفهام والفعل بفواصل — وهو جهالاً ؛ لأنه معمول للفعل إذ هو مفعول

ثان له ، وهنا لا يمنع الإعمال .

( وأَجْرَى الْقَوْلُ كَطَنْ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ ، نَحْوُ : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »<sup>(١)</sup> )

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول ، وهو مذهب سَلِيمٍ<sup>(٢)</sup> ،  
فَيُجْرُونَ القول مُجْرَى الظن في نصب المفعولين مطلقاً ؛ أى : سواء كان  
مضارعاً أم غير مضارع ، وَجِلَّت فيه الشروط للذكورة أم لم توجد ،  
وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » فلذا : مفعول أول ، ومشفقاً : مفعول  
ثان ، ومن ذلك قوله :

١٣٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيًّا

فهنا : مفعول أول لقالت ، وإسرائيئا : مفعول ثان .

( ١ ) « القول » نائب فاعل أجرى « كطن » متعلق بمحذوف حال من  
القول « مطلقاً » حال ثان منه « عند سليم » ظرف ومضاف إليه متعلق بأجرى  
[ « نحو » خبر مبتدأ محذوف « ذا مشفقاً » مفعولان أول وثان لقل .

( ٢ ) قبيلة من قيس عيلان ، رأسها سليم بن منصور بن عكرمة ، وسليم  
أيضاً : أبو قبيلة من جُلَلام من اليمن .

١٣٦ - قاله أعرابي صادم ضيقاً وأتى بها أهله ، فقالت له امرأته : هذا  
لعمر الله إسرائيئا ، أى هو ما مسخ من نبي إسرائيل .

اللغة والإعراب : فطينا : وصف من الفطنة ، وهى الذكاء والفهم .  
إسرائيئا : لغة في إسرائيل ؛ كجبرين وإسماعين - فى جبريل وإسماعيل -  
« وكنت رجلاً فطيناً » الواو للحال ، والجملة من كان ومعمولها والصفة -  
حال « هنا » ها لتثنية و « ذا » اسم إشارة مفعول أول لقالت بمعنى ظننت  
« لعمر الله » الجملة من المبتدأ والخبر معترضة بين المفعول الأول ، و « إسرائيئا »  
المفعول الثانى لقالت ( والمعنى ) قالت مشيرة إليه - وكنت رجلاً ذكياً :  
لعمر الله - أى وحياته - هذا ممسوخ من نبي إسرائيل .

( والشاهد ) فى « قالت » حيث أجرى القول مجرى الظن فى نصب مفعولين  
هما : اسم الإشارة وإسرائيئا . ويجوز أن يكون « هنا » مبتدأ ، خبره محذوف  
مضاف إلى إسرائيئا - أى هذا ممسوخ إسرائيئا .

## أَعْظَمُ وَارَى

( إلى ثلاثة رأى وَعَلِمَا عَلُوا ، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا )<sup>(١)</sup>  
أشار بهذا الفصل إلى ما يتعلّق من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر  
سبعة أفعال ؛ منها : « أَعْظَمُ وَارَى » فذكر أن أصلهما : عَلِمَ -  
وَرَأَى ، وأنهما بالهمزة يتعلّقان إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول  
الهمزة عليهما كانا يتعلّقان إلى مفعولين ، نحو : علم زيد عمراً منطلقاً -  
ورأى خالد بكراً أخاك . فلما دخلت عليهما همزة النقل زاتهما  
مفعولاً ثالثاً ، وهو الذى كان فاعلاً قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو :  
أَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً - وَارَيْتُ خالداً بكراً أخاك ؛ فزيداً ،  
وخالداً : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلاً حين قلت : علم زيد -  
ورأى خالد .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ؛  
فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً - صار بعد دخولها متعلّياً إلى واحد -<sup>(٢)</sup>  
نحو : خرج زيد - وأخرجت زيداً ، وإن كان متعلّياً إلى واحد صار  
بعد دخولها متعلّياً إلى اثنين ، نحو : لَيْسَ زيدٌ جُبَّةً ؛ فتقول : أَلْبَسْتُ  
زيداً جُبَّةً ، وسيأتى الكلام عليه <sup>(٣)</sup> ، وإن كان متعلّياً إلى اثنين - صار  
متعلّياً إلى ثلاثة ، كما تقدّم فى « أعلم ، وأرى » .

• • •

( ١ ) « إلى ثلاثة » متعلق بعلوا « رأى » مفعول مقدم له « وعلماً »  
معطوف على رأى « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « صاراً » فعل ماضٍ  
ناقص والألف اسمها « أرى » خبر صار مقصود لقطعه « وأعلماً » معطوف عليه ،  
والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب مخوف  
دل عليه الكلام .

( ٢ ) ومثل الهمزة فى ذلك - التضعيف ، تقول خرجت زيداً ، وسيأتى  
إيضاح لذلك .

( ٣ ) أى فى باب تعلّى الفعل ولزومه .

(وَمَا لِمَقْعُوْنِ عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِثَانٍ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا<sup>(١)</sup>)

أى : يثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أعلم » وأرى ، ما ثبت لمفعولى « علم » ورأى ، من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما<sup>(٢)</sup> ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل . ومثال ذلك : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما للبتدأ والخبر ، وهما : « عمرو قائم » . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : عمرو أعلمت زيدا قائم ، ومنه قولهم : البركةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مع الأكابر ؛ فنّا : مفعول أول ، والبركةُ : مبتدأ ، ومع الأكابر : ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين<sup>(٣)</sup> ، والأصل : « أعلمنا الله البركة مع الأكابر » . ويجوز التعليق عنهما ؛ فنقول : أعلمت زيدا لعمرو قائم . ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عَمْرًا قَائِمًا ؟ فنقول : أعلمت زيدا ، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : أعلمت زيدا عَمْرًا ؟ — أى : قائمًا ، أو أعلمت زيدا قائمًا ؟ — أى : عَمْرًا قائمًا .

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » متعلق بمحذوف صلة ما « علمت » مضاف إليه قصد لفظه « مطلقاً » حال من ضمير حقاً الواقع خبراً عن ما « لثان » متعلق بحقق « والثالث » معطوف عليه « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حقاً » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى ما ، والجملة خبر المبتدأ .

(٢) منع بعض النحاة الإلغاء والتعليق فهما مطلقاً ؛ سواء أكان مبنياً للفاعل أم للمفعول ، ومنعه بعضهم بالنسبة للمبنى للفاعل .

(٣) فأعلمنا هنا ملغاة لتوسطها ، وهى مبنية للفاعل .

( ۱ ) وَإِنْ تَعَلَّمَا لِوَاحِدٍ يَلَا هُنِي فَلَائِيْنِي بِهِ تَوْصِيْلًا  
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَتَبْنِي لِقَتْنِي كَمَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْتَا (۱)  
تَقَدَّمَ أَنْ رَأَى وَعَلِمَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هِمزة النُّقْلِ - تَعَلَّمَا إِلَى ثَلَاثَةِ  
مَفَاعِيلٍ . وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ : إِلَى أَنَّهُ إِذَا يَثْبُتُ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ - إِذَا  
كَانَا قَبْلَ الْهِمزةِ يَتَعَلَّمَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَا قَبْلَ الْهِمزةِ يَتَعَلَّمَانِ إِلَى  
وَاحِدٍ - كَمَا إِذَا كَانَتْ «رَأَى» بِمَعْنَى أَبْصَرَ، نَحْوُ : رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا ، وَ «عَلِمَ»  
بِمَعْنَى عَرَفَ ، نَحْوُ : عَلِمَ زَيْدٌ الْحَقَّ - فَلَيْسَ يَتَعَلَّمَانِ بَعْدَ الْهِمزةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ،  
نَحْوُ : أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا - وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ . وَالثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ  
كَالْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي «كَمَا وَأَعْطَى» ، نَحْوُ : كَسَّرْتُ زَيْدًا جُبَّةً -  
وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ، فِي كَوْنِهِ لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ (۲) ، فَلَا تَقُولُ :  
زَيْدٌ الْحَقُّ ، كَمَا لَا تَقُولُ : زَيْدٌ دِرْهَمٌ . وَفِي كَوْنِهِ يَجُوزُ حُلْفُهُ مَعَ الْأَوَّلِ ،  
وَحُلْفُ الثَّانِي وَإِيقَاعُ الْأَوَّلِ ، وَحُلْفُ الْأَوَّلِ وَإِيقَاعُ الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى

( ۱ ) « وَإِنْ » شَرْطِيَّةٌ « تَعَلَّمَا » فِعْلٌ مَاضٍ وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ ، وَهُوَ فِعْلُ  
الشَّرْطِ « لِوَاحِدٍ » مُتَعَلِّقٌ بِتَعَلَّمَا « يَلَا هُمَزٌ » الْبَاءُ جَارَةٌ وَ « لَا » اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرِ ،  
يَجُوزُ مَحَلًّا بِالْبَاءِ وَإِعْرَابُهَا ظَاهِرٌ عَلَى مَا بَعْدَهَا ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِتَعَلَّمَا  
« هُمَزٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « فَلَائِيْنِي » الْقَاءُ وَاقْصَةُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ « لَائِيْنِي بِهِ »  
مُتَعَلِّقَانِ بِتَوْصِيْلَا « تَوْصِيْلَا » فِعْلٌ أَمْرٌ وَالْفَاعِلُ أَنْتَ وَالْأَلْفُ مَبْلُغَةٌ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ  
الْخَفِيَّةِ ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « تَوْصِيْلَا » فِعْلٌ مَاضٍ  
وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ عَائِلَةٌ عَلَى «رَأَى» وَ «عَلِمَ» الْمُتَّصِلَيْنِ . وَالثَّانِي « مَبْتَدَأٌ مِنْهَا »  
مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبَرِ « كَتَبْنِي » مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ  
« اثْنِي كَمَا » مُضَافٌ إِلَيْهِ « فَهُوَ » مَبْتَدَأٌ « بِهِ فِي كُلِّ » مُتَعَلِّقَانِ بِاتِّسَاءِ « حُكْمٍ »  
مُضَافٌ إِلَيْهِ « ذُو » خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ « اتِّسَاءٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ وَقَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ وَأَصْلُهُ  
اتِّسَاءٌ - بِمَعْنَى اتِّخَاءٍ ، وَالْمُرَادُ هُنَا : أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ حُكْمٍ .

( ۲ ) بَابُ كَمَا : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَلَّقُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ - لَيْسَ أَصْلُهُمَا  
الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، كَمَا أَلِ ، وَأَعْطَى ، وَأَلْبَسَ ، وَمَنْعَ ، وَمَنْعَ .

ذلك دليل ، فمثال حطفا : أعطتُ - وأعطيتُ ، ومنه قوله تعالى :  
( فَلَمَّا مَنَ أَعْلَى وَاتَّقَى ) . ومثال حلف الثاني وإبقاء الأول : أعطمتُ زيدا -  
وأعطيتُ زيدا ، ومنه قوله تعالى : ( وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَى ) .  
ومثال حلف الأول وإبقاء الثاني ، نحو : أعطمتُ الحقَّ - وأعطيتُ درهماً ،  
ومنه قوله تعالى : ( حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) ، وهذا معنى  
قوله : « والثاني منهما - إلى آخر البيت »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

( وكأرى السابق نَبأً أَخْبَرَا حَدَّثَ ، أَنبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرَا )<sup>(٢)</sup>  
تَقَلَّمَ أن المصنف عدَّ الأفعال المتعلية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وسبق  
ذكر « أعلم ، وأرى » . وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية<sup>(٣)</sup> ، وهى :  
« نَبأً » كقولك : نَبَأْتُ زيدا عمراً قائماً ، ومنه قوله :

( ١ ) هذه المثلية العامة التى ذكرها الناظم ، فيها - كما قال ابن هشام -  
نظر من وجهين : « أ » أن علم بمعنى عرف - إنما حفظ قلها إلى اثنين  
بالتضعيف - لا بالهمزة ، نحو : ( وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ) « ب » وأن المفعول  
الثانى من مفعولى « رأى » البصرية ، يعلق عنه العامل بالاستفهام - بخلاف  
المفعول الثانى من باب « كسا » ، كقوله تعالى : ( رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُنْجِي  
الْمُوتَى ) فأرنى فعل أمر للدعاء والنون الوقاية والياء مفعول أول وجملة ( كيف  
تنجى الموتى ) فى موضع نصب مفعول ثانٍ لأر المعلقة عن العمل بالاستفهام .  
( ٢ ) « وكأرى » متعلق بمحطوف خبر مقدم « السابق » تحت لأرى « نَبأً »  
مبتدأ مؤخر قصد لفظه ، وما بعده معطوف عليه بحذف العاطف « كذلك »  
جار ومجرور خبر مقدم « خبراً » مبتدأ مؤخر .

( ٣ ) قيل : إن تعلية هذه الأفعال إلى ثلاثة ، إنما هو بتضمينها معنى أعلم -  
لا بالهمزة والتضعيف . ولم يسمع تعليلها إلى ثلاثة صريحة إلا وهى مبنية للمفعول .  
ولا يرد قوله تعالى : ( يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَرْقَدٍ لِّى خَلَقْتُ جَلِيدَ ) ؛ لأن  
جملة « إنكم » سلت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام ، فليست  
صرححة .

١٣٧- نُبِتَتْ زُرْعَةٌ - وَالسَّهَاءُ كَلَسِيهَا - يُهْلِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

و « أَخْبِر » كقولك : أَخْبِرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا ، ومنه قوله :

١٣٨- وَمَا عَلَيَّ إِذَا أَخْبِرْتَنِي دَنْقًا وَغَابَ بِطَلْكِ يَوْمًا - أَنْ تُعَوِّدَنِي ؟

و « حَلَّتْ » كقولك : حَلَّتْ زَيْدًا بِكَرًا مُقِيمًا ، ومنه قوله :

١٣٩- أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُلَّتْ مُوَهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

١٣٧ - هو مطلع قصيدة للناطقة الفيلاني ، يهجو زُرْعَةَ بن عمرو بن خويلد حين علم أنه يتوعدة ؛ لأنه لم يعلمه في الغدر بيني أسد وترك عائلتهم .

اللغة والإعراب : نبتت : أخبرت . السهاة : الطيش والخفة . « نبتت » فعل ونائب فاعل هو المفعول الأول « زُرْعَةُ » مفعول ثانٍ « والسهاة » مبتدأ « كاسمها » جار مجرور خبر ، والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث ؛ قصد بها التعريض بلم زُرْعَةَ « يهلى » الجملة في محل نصب مفعول ثالث لنيء « غرائب » مفعول يهلى مضاف إلى الأشعار من إضافة الصفة للموصوف ، ويريد بفرائدها : أنها صادرة ممن لا يحسن قول الشعر ، ومعناه واضح .

( والشاهد ) في نبتت ؛ حيث تعالى إلى ثلاثة مفاعيل .

١٣٨ - هو لرجل من بني كلاب ، كما ذكر أبو تمام في الهامة .

اللغة والإعراب : دَنَقًا : مريضاً ، من الدنف وهو المرض الذي يهتك

التهوى . تعوديني : تزوريني ، والعيادة : زيارة المريض خاصة . « وما اسم استفهام إنكارى مبتدأ « عليك » متعلق بمحذوف خبر - أى أى بأس كائن عليك « إذا » ظرف متعلق بتعوديني « أَخْبِرْتَنِي » ماض للمجهول والتاء نائب فاعل هو المفعول الأول ، والتون للوقاية وباء المحكم مفعول ثانٍ « دَنَقًا » مفعول ثالث ، والجملة فعل الشرط « وَغَابَ بِطَلْكِ » الواو للحال ، والجملة في محل نصب حال - على تقدير قد « يَوْمًا » ظرف متعلق بغياب « أَنْ تُعَوِّدَنِي » أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بنى محذوفة - أى فى عيادتي ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به عليك ( والمعنى ) أى بأس عليك - حين بلغك أن المرض قد لازمني ، وقد غاب زوجك في يوم من الأيام - في زيارتي في هذا الوقت ؟ ( والشاهد ) في أَخْبِرْتَنِي ؛ حيث تعالى « أَخْبِر » إلى ثلاثة مفاعيل .

١٣٩ - هو للحارث بن حلزة الشكري - من معلقة إلى مطلعها :

أَدْنَيْتَنِيَا بَيْنِنَا أَسْمَاةَ رَبِّ نَاوِ يَمَلُّ مِنْهُ التَّوَكُّ =

و « أنبأ » كقولك : أنبأتُ عبدَ اللهِ زيداً مُسافراً ، ومنه قوله :

١٤٠- وَأَنْبِئْتُ قَيْساً - وَلَمْ أَبْلُهُ      كما زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

و « خَيْرَ » كقولك : خَيرْتُ زيداَ عمراً غائباً ، ومنه قوله :

١٤١- وَخَيرْتُ سَوْدَاءَ الْغَنِيمِ مَرِيضَةً      فَاقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْضَرٍ أَعْوُثًا

= اللغة والإعراب : « أو منعم » أو عاطفة على جملة سكنتم في البيت قبله  
 « ما » اسم موصول مفعول منعم « تسألون » مضارع للمجهول والجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ، والمائدة محذوف - أى تسألونه « فن » القاء عاطفة ومن استغنام إنكارى مبتدأ « حشتموه » التاء نائب فاعل مفعول أول حدث ، والميم علامة الجمع ، والواو للاستيعاب ، والماء مفعوله الثاني ، والجملة خبر ، المبتدأ « له علينا » متعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة سدت سد المفعول الثالث لحث ( والمعنى ) وإن منعم ما يطلب منكم من المهادنة والتسوية بيننا وبينكم ، فن الذى بلغتكم عنه - أن له علينا الشرف والرفعة والغلبة ، حتى تطعموا في ذلك وتمنوا أنفسكم أن تكونوا مثله ؟ والاستغنام بمعنى النقي ، يريد أنه لا رفة لأحد علينا ، ونحن لا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم ( والشاهد ) في حشتموه ؛ حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

١٤٠- هو للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يملح بها قيس بن معد يكرب .

اللغة والإعراب : « أنبت » التاء نائب فاعل مفعول أول « قيساً » مفعول

ثان « ولم أبله » أى لم أخبره - الواو محال « أبله » مجزوم بلم محذوف الواو والماء

مفعول ، والجملة في محل نصب حال « كما » ما مصدرية « زعموا » الجملة في

تأويل مصدر مجزوم بالكاف - أى كزعمهم . ويحتمل أن تكون « ما » ،

موصولة ، وجملة زعموا صلة . وهذه الجملة وما قبلها معترضتان « خير »

مفعول ثالث لنبيء « أهل اليمن » مضاف إليه وسكن للوقوف .

( والمعنى ) أخبرت أن قيساً خير أهل اليمن ، ولم أخبره اختباراً يلائم ما قالوه ،

لعل حاجتى إلى مثل هذا ؛ لأنى أعرف أنه خير أهل اليمن بلا اختبار .

( والشاهد ) في أنبت ؛ حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

١٤١- هو للعوام بن عقة - في امرأة من بنى عبد الله بن غطفان ، اسمها

ليلى ولقبها سوداء ، وكانت تنزل بالغميم من بلاد غطفان ، وكان كلفاً بها ، =



ولما قال المصنف : « وكأرى السابق » ؛ لأنه تقدم في هذا الباب  
أن « أرى » تعلقى إلى ثلاثة مفاعيل ، وثارة تعلقى إلى اثنين ،  
وكان قد ذكر أولاً أرى التعلية إلى ثلاثة ؛ فنبه على أن هذه الأفعال  
الخمسة مثل « أرى » السابقة ، وهى التعلية - لأمثل « أرى » المتأخرة ،  
وهى التعلية إلى اثنين .

= فخرج إلى مصر في مرة فلم أنها مريضة ، فترك ميرته وكرّ نحوها راجعاً ،  
وأشأ أبياتاً أولها هذا البيت :

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَّا مَعْسَنُ  
اللفظ والإعراب : « حُجِرَتْ » التاء نائب فاعل مفعول أول « سوداء الغنم »  
مفعول ثان ومضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث « فأقبلت » التاء للشيء أو  
عاطفة « من أهلى » متعلق بأقبلت « بمصر » صفة لأهل « أعودها » الجملة حال  
من التاء ومعناها ظاهر ( والشاهد ) فى حُجِرَتْ ؛ حيث تعلقى إلى ثلاثة مفاعيل .  
( تنبيه ) صوغ الفعل للمفعول - بجمله قاصراً عن مفعول كان متعلياً إليه .  
فالتعلقى إلى ثلاثة إذا صيغ المفعول يصير متعلياً لاثنين ، وذو الاثنين يصير  
متعلياً إلى واحد ، وذو الواحد يصبح غير متعد . أما دخول المفعلة على الفعل  
فبالعكس .

#### الأمثلة والقريئات

- ١ - أذكر ثلاثة من أفعال القلوب ، ومنها من أفعال التصيير . وهات  
مثالاً لكل منها .
  - ٢ - متى تنصب كل من « علم » و « رأى » مفعولين ؟ ومتى تنصبان  
ثلاثة ؟ ومتى تكونان لازمتين ؟ مثل لكل .
  - ٣ - ما الإلقاء وما التعليق ؟ وما الفرق بينهما ؟ وفيم يدخلان ؟ وضع  
ما تقول بالأمثلة .
  - ٤ - أذكر المواضع التى يجب فيها التعليق . ووضح ما تذكر بأدلة من إنشائك .
  - ٥ - ما شرط استعمال القول بمعنى الظن ؟ ولاحكم الجملة والمفرد بعده ؟ مثل .
  - ٦ - أذكر مواطن الاستشهاد بما يأتى فى باب ظن وأخواتها . ووجه ما تقول :
- قال تعالى : ( لِيَهْمُ الْآتُونَ آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ - يظنون أنهم مُلاقوا ربهم -  
وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس - إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فى منامك -

قليلاً ولو أراكمهم كثيراً لَفَسَلِمَ — وإن أدرى أقرب أم بعيداً ماتوا عُدُونٌ —  
لَنَعْلَمَ أَى الْحَزِينَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَيْثُوا أَمَلًا ) .

وقد زعمتُ أَنّى تَغَيَّرْتُ بعلمها وَمَنْ ذا الذى يَعرِفُ لا يَتَغَيَّرُ  
ولقد علمتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّ إِنَّ للتأيا لا تطيشُ سِهَامُهَا  
أما الرَّحِيلُ فَلَوْنَ بعدَ غَدٍ فمَتَى تَقْصُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

حَذَارٍ فقد نُبِّئتُ أَنَّكَ للذى سَتَجْزَى بما تسعى فتسعدُ أو تشقى  
٧ — ما الفرق بين المنصوب بكسا والمنصوب بأعلم ؟ وضع ذلك بالأمثلة .  
٨ — أذكر المعاني التى تخرج إليها الأفعال الآتية فلا تنصب مفعولين ومثل :  
حسب — خال — وجد .

٩ — كَوْنٌ من إنشائك جملتين لكل من الأفعال الآتية متصلان بالتوضيح  
لإعلاء شأن الوطن ومناهضته الاستعمار : حدث — نأى — حجا — أبحر .

١٠ — أعرب قول التابطة الديباجى الآتى ، وبين ما فيه من الأدوات الناحية :  
فإنَّكَ كالليل الذى هو مُذْركى وإنْ خَطْتُ أنْ المُنتهى عنكَ واسعُ

١١ — بين موضع ما تحته خط بما يأتى فى الإعراب :  
( أين شركائى الذين كنتم تزعمون . وسيعلم الذين ظلموا أى مقلب يقلبون )

أَبْعَدُ بَعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جُلُوعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَوْ تَقُولُ الْبُعْدُ مَحْذُومًا ؟

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَلِىَ لَأَوْجَلُ عَلَى أَيَّتَا تَعْلُو الْعَيْنِيَّةُ أَوَّلُ ؟

وَأَنْتَ أَرَأَيْى اللَّهُ أَمْسَحُ عَاصِمٍ وَأَرَأَيْى مُسْتَكْنَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

١٢ — بين فيما يأتى — الأدوات الناحية العاملة وغير العاملة وعلل لما تقول :  
أنبتك يا أخى — إن كنت لا تدرى — أن السيد جمال الدين الأفغانى قدم  
مصر فى مارس سنة ١٨٧١ ، ومكث بها ثمانى سنوات ، أحسب أنها كانت  
من خير السنين بركة على مصر ، بل لا أعلو الحقيقة إذا حدثت أنها على الشرق  
العربى الإسلامى . وقد وجد فيها — على عكس ما رأى فى غيرها — أرضاً طيبة  
وفضحت له ذراعيها ، وكان يظن ألا أمل فيها أسوة بغيرها ، فأقام بها ينشر العلم  
والوعى الناضج ، وقد وجعلوا فيه المعلم القصد والمصلح الجريء ، كما ألقى فيهم  
طلاباً بررة ونفوساً تواقفة للحرية . هكذا نبأنى من تحدث إلى الشيخ رحمه الله .

## الفاعل

( الفاعلُ الذي كَرَفُوْعِي ، أَيْ زَيْدٌ ، مُنِيرٌ أَوْجُهُ ، فَنِعْمَ الْفَتَى )<sup>(١)</sup>

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء ، شرع في ذكر ما يطلبه الفعل الثام من الرفع - وهو الفاعل ، أو نائبه - وسيل إلى الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب . فلما الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه<sup>(٢)</sup> فعل - على طريقة فعل<sup>(٣)</sup> ، أو شبهه<sup>(٤)</sup> . وحكه الرفع<sup>(٥)</sup> . وللراد بالاسم ما يشمل الصريح ، نحو : قام زيد ، واللؤلؤ به ، نحو : يُعْجِنُنِي أَنْ تَقُومَ - أَيْ : قِيَامَكَ .

فخرج بالمسند إليه فعل - ما أسند إليه خبره ، نحو : زيد أخوك ، أو جملة نحو : زيد قام أبوه - أو زيد قام ، أو ما هو في قوة الجملة نحو : زيد قائم غلامه - أو زيد قائم - أَيْ : هو . وخرج بقولنا : على طريقة

( ١ ) « الفاعل » مبتدأ « الذي » خبر « كرفوعي » متعلق بمحذوف صلة الذي « أَيْ زيد » الجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه « منيراً » حال من زيد وهو اسم فاعل « وجهه » فاعل بمنير مضاف إلى الماء .  
( ٢ ) أَيْ المرتبط به والمنسوب إليه إثباتاً أو نقياً أو تليقاً .  
( ٣ ) أَيْ الفعل المبنى للفاعل .

( ٤ ) هنا تعريفه اصطلاحاً . أما لغة : فهو من أوجد الفعل .

( ٥ ) هذا هو الرأي المعتمد . وقد يُنصب الفاعل شفوفاً عند أمن اليبس نحو : خرق الثوب المهار . وقد يعبر لفظاً ؛ بإضافة المصدر نحو ( ولولا دفع الله الناس ) - أو اسمه ، كقول السيدة عائشة : من قبله الرجل امرأته الوضوء ؛ فالرجل مضاف إليه من إضافة اسم المصدر لفاعله . أو بالباء الزائدة ، وذلك واجب في فاعل « أفعل » التصجب نحو : ( أسمع بهم وأبصر ) - وكثير في فاعل « كنى » نحو : ( وكنى بالله شيئاً ) . أو بمن الزائدة ، إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه نحو : ( ما جاءنا من بشر ) . أو باللام نحو : ( هيهات هيهات لما توعدون ) . والفاعل في هذا كله مرفوع بضمة مقدرة ، وقيل محلا ، ويجوز في تابعه حيثل الجر محلا على اللفظ ، والرفع على المحل .

فَعَلَ - ما أسند إليه فعل على طريقة فَعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ .

والمراد بشبه الفعل للذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : أَقَامَ الزَّيْدَانِ ، والصفةُ للشبهة ، نحو : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ<sup>(١)</sup> ، والمصدر<sup>(٢)</sup> ، نحو عَجِبْتُ من ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، واسمُ الفعل ، نحو : مَيَّهَاتَ الْعَقِيقُ ، والظرفُ والجار والمجرور ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ - أو في الدارِ غُلَامُهُ ، وأفعلُ التفضيل ، نحو : مَرُوتٌ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ ، فأيُّوه : مرفوع بالأفضل . وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كمرغوعى آتى - إلخ » .

والمراد بالمرفوعين : ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقلم ذكره ، ومثل للمرفوع بالفعل مثالين : أحدهما ما رُفِعَ بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : آتى زَيْدٌ ، والثاني ما رُفِعَ بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : نِعِمَ الْقَيُّ . ومثل للمرفوع يشبه الفعل بقوله : « مُنِيرًا وَجْهَهُ » .

• • •

( وَيَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ<sup>(٣)</sup> )  
حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخَّرَ عَنْ رَافِعِهِ - وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ - نحو « قَامَ الزَّيْدَانِ - وَزَيْدٌ قَامَ غُلَامُهُ - وَقَامَ زَيْدٌ » . ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ ( ١ ) وكذلك أمثلة المبالغة نحو : أَضْرَابَ مُحَمَّدٍ .

( ٢ ) ومثله اسمه ، نحو عَجِبْتُ من عطاء اللطائف محمد .  
( ٣ ) ويعد « ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم » فعل ، مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فَإِنْ » شرطية « ظَهَرَ » فعل الشرط وفاعله يعود إلى فاعل « فَهُوَ » مبتدأ وبقاء للربط والخبر محذوف - أى فهو المطلوب ، والجملة جواب الشرط « وَإِلَّا » إن شرطية ولا نافية ، وفعل الشرط محذوف - أى ولا يظهر « فَضَمِيرٌ » افتاء للربط وضمير خبر لمبتدأ محذوف - أى فهو ضمير ، والجملة جواب الشرط « اسْتَتَرَ » فعل ماضٍ والجملة صفة لضمير . وفي هذا البيت إشارة إلى الحكمين : الثاني والثالث من أحكام الفاعل وهما : وجوب تأخيرهما عن رافعه من فعل أو شبهه ، وعدم جواز حذفه . أما الحكم الأول فهو الرفع المهيوم من قوله : « كمرغوعى آتى » .

فلا تقول: الزيدان قام — ولازيد غلاماه قائم — ولازيد قام ؛ على أن يكون « زيد » فاعلاً مُقْتَمًا ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير : زَيْدٌ قَامَ هُوَ ، وهذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله <sup>(١)</sup> .

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو : زَيْدٌ قَامَ ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : الزيدان قَامَ — والزيدون قَامَ . وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : الزيدان قَامَا — والزيدون قَامُوا ؛ فتأتي بـلَافٍ وَوَاوٍ في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَيَتَدَفَعُ فِعْلٌ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فَإِنْ ظَهَرَ — إلخ » إلى أن الفعل وَشِبْهُهُ لابد له من مرفوع <sup>(٢)</sup> ؛ فَإِنْ ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : قَامَ زَيْدٌ ، وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : زيد قَامَ — أى : هو <sup>(٣)</sup> .

(١) استدلوا بقول الزباء بنت عمرو ملكة الجزيرة — وقصتها مع جذيمة الأبرش ملك العراق الذى قتل أباهما ، ومع مولاه قصير الذى احتال لقتلها حين قتل جذيمة لتأخذ بثأر أبيها — مشهورة :

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَثِيْلًا      أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَ حَبِيْلًا ؟  
فقد أعرب « مشيا » فاعلاً مقلماً لوثيلاً الواقع حالاً من الجمال . ويجب البصريون : بأن هذا ضرورة ، أو مشيا مبتدأ حنف خبره — أى يظهر وثيلاً .

(٢) بعض الأفعال لا يحتاج إلى مرفوع ؛ ككان الزائنة ، والفعل المؤكد في نحو : أتاك أذاك اللاحقون أحبس أحبس . والفعل المكفوف بما نحو : طالما ، وقلتما وكثراً ، وبعضهم يعرب « ماء مصيرية والمصدر المتبك منها ومن صلتها فاعل بالفعل الماضى .

(٣) هو راجع إلى « زيد » المذكور . وقد يرجع الضمير إلى ما دل عليه الفعل كالحليب : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » أى ولا يشرب هو — أى الشارب . أو لا دل عليه =

( وَجَرَدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا      لَا تَتَيْنِ أَوْ جَمَعَ كَمَا نَزَّ الشَّهَادَةُ  
وَقَدْ يُقَالُ : سَعَلْنَا ، وَسَعَلُوا      وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ<sup>(١)</sup> )

مَنْعَبُ جَمُهورِ العرب : أنه إذا أَسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنًى ، أَوْ  
مَجْمُوعٍ - وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ  
كَحَالِهِ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى مُفْرَدٍ ؛ فَتَقُولُ : قَامَ الزَّيْدَانِ - وَقَامَ الزَّيْدُونَ - وَقَامَتِ  
الْمُنْدَاتُ ؛ كَمَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ . وَلَا تَقُولُ عَلَى مَنْعَبِ هَؤُلَاءِ : قَامَا الزَّيْدَانِ -  
وَلَا قَامُوا الزَّيْدُونَ - وَلَا قَمْنَ الْمُنْدَاتُ ؛ فَتَلْقَى بِعِلَامَةٍ فِي الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِلظَّاهِرِ ؛  
عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفِعْلِ مَرْفُوعاً بِهِ ، وَمَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ - مِنَ الْأَلْفِ ،  
وَالْوَاوِ ، وَالنُّونِ - حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تَثْنِيَةِ الْفَاعِلِ أَوْ جَمْعِهِ . بَلْ عَلَى أَنْ  
يَكُونَ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا ، وَالْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ - اسْمًا فِي  
مَوْضِعِ رَفْعٍ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَيْرًا عَنِ الْأِسْمِ الْمُتَأَخَّرِ .

وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مَرْفُوعاً بِهِ  
كَمَا تَقْلَمُ ، وَمَا بَعْدَهُ بِذَلِكَ مَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ ؛ أَعْنَى  
الْأَلْفِ ، وَالْوَاوِ ، وَالنُّونِ .

= الْكَلَامُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّاقِي ) - أَيْ إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحَ . أَوْ لَمَّا  
دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ كَقَوْلِهِمْ : إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتْنِي - أَيْ إِذَا كَانَ هُوَ مَا نَحْنُ  
عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ غَدًا - فَأَتْنِي .

( ١ ) « الْفِعْلُ » مَفْعُولُ جَرَدٍ « إِذَا » ظَرْفٌ مُضْمَنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ « مَا »  
زَائِلَةٌ « أَسْنَدًا » مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ يَعُودُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْأَلْفِ  
لِلْإِطْلَاقِ ، وَالْجُمْلَةُ فِعْلُ الشَّرْطِ ، وَجَوَابُهُ مَحْذُوفٌ « لَا تَتَيْنِ » مُتَعَلِّقٌ بِأَسْنَدِ  
« أَوْ جَمَعَ » مَعْطُوفٌ عَلَى اثْنَيْنِ « كَمَا نَزَّ الشَّهَادَةُ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ،  
وَالْجُمْلَةُ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ بِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ « سَعَلْنَا وَسَعَلُوا » نَائِبِ فَاعِلٍ يُقَالُ  
وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، قَصْدُ لِقَاظِمِهِمَا « وَالْفِعْلُ » مُبْتَدَأٌ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ « مُتَعَلِّقَانِ بِمُسْنَدِ  
الزَّوْاقِعِ خَيْرًا لِلْمُبْتَدَأِ وَالْجُمْلَةُ حَالٌ . وَفِي هَذَيْنِ الْيَتِيمَيْنِ : الْحَكْمُ الرَّابِعُ مِنْ أَحْكَامِ  
الْفَاعِلِ وَهُوَ : أَنْ فَاعِلُهُ يُوَحَّدُ إِذَا أَسْنَدَ لِمَثْنًى أَوْ مَجْمُوعٍ .

وملحِبٌ طائفةٌ من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل  
الصفار<sup>(١)</sup> في شرح الكتاب : أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى ،  
أو مجموع - أتى فيه بعلامة تدلُّ على التثنية أو الجمع ؛ فتقول : قاما  
الزيدان - وقاموا الزيدون - وقمن المندبات ؛ فتكون الألف والواو والتون  
حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع ؛ كما كانت التاء في « قامت هند » -  
حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب<sup>(٢)</sup> ، والاسم الذي يعد الفعل  
المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت هند بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :  
١٤٢- تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ يَنْفِصِيهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

(١) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البجلي الشير  
بالصفار ، صاحب الشلوين وابن عصفور ، وله شرح على كتاب سيويه ، يقال :  
إنه أحسن شروحه ، وقد رد فيه على الشلوين كثيراً ، ومات بعد السجاسة  
والثلاثين .

(٢) هنا قياس مع الفارق الكبير ؛ لأن تاء التأنيث لا بد منها للفرق بين  
المذكر والمؤنث ، وبخاصة إذا كان الفاعل مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، وبالعكس ؛  
فإنه لا يفهم المراد إلا بالياء ، ولهذا كانت لغة جميع العرب ، وتجب أحياناً .  
أما التثنية والجمع فإن صيغتهما تنفي عن العلامة ، ولذلك كان لحاق علامتهما  
جائزاً عند بعض العرب ، ولا يجب مطلقاً .

١٤٢- هو لعبيد الله بن قيس الرقيات ؛ يرثى مصعب بن الزبير .

اللغة والإعراب : المارقين : الخارجين عن الدين . أسلماه : خذلاه  
وسلماه لعلوه . مبعد وحميم : أي أجنبي وقريب . « بنفسه » متعلق بتولى ، أو  
الباء زائدة و « نفسه » توكيد لضمير تولى « وقد » الواو الحال « أسلماه » فعل  
والألف علامة التثنية والماء مفعول « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » معطوف عليه  
( والمعنى ) تولى مصعب بنفسه قتال الخارجين بالعراق على أخيه عبد الله ابن  
الزبير ، وقد خذله البعيد والقریب وتغلبا عنه . وكان مصعب وأخوه عبد الله -  
قد خرجا على الخلافة الأموية .

( والشاهد ) في أسلماه ؛ حيث لحقت الفعل علامة التثنية مع إسناده للظاهر .

وقوله :

١٤٣- يَلُومُونَنِي فِي أَشْتَرَكِهِ التَّخِي لِي أَهْلِي ؛ فَكَلَّمَهُمْ يَغْدِلُ

١٤٤- وقوله : رَأَيْنَ الْغُرَاقِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي

فَأَعْرَضَنِي عَمَّنِي بِالْخُودِ النَّسْوَانِصِرِ

فَمُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ - مرفوعان بقوله : أسلماه ، والألف في أسلماه حرف

يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ يَلُومُونَنِي ،

والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « التَّوَانِي » مرفوعٌ بِرَأَيْنَ ، والنون حرفٌ

يدلُّ على جمع المؤنث . وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ

١٤٣ - لم يعرف قائله ، ونسبه بعضهم إلى أمية بن أبي الصلت .

اللغة والإعراب : « يلومونني » مضارع مرفوع بثبوت النون والواو حرف

دال على الجماعة والنون للوقاية والياء مفعول « أهلى » فاعل يلوم « فكلمهم » التاء

عاطفة وكلهم مبتدأ ومضاف إليه « يغدل » - أى يلوم - الجملة خبر المبتدأ

( والمعنى ) يلومني جميع أهلى بسبب شرأني التخي ، وما منهم أحد إلا لامني على ذلك

( والشاهد ) وصل « يلوم » بواو الجماعة مع أن فاعله اسم ظاهر مذكور

دال على الجمع ، وهذه لغة طي . ويرى بعض الباحثين : أن الأخذ بهذه اللغة

حسن ؛ إذا كان العامل وصفاً نحو : هل المتكلمان محقان ؟ بإعراب محقان فاعلا

بالوصف .

١٤٤ - هو لأبي عبد الرحمن محمد العتيبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللغة والإعراب : « التواني » جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن

الزينة . لاح : ظهر وبدل . بعارضى ، العارض : صفحة الحد . النواصر :

الجميلة ، من النضرة وهى الحسن والرواء . « رأين » فعل ماض والنون حرف دال

على جماعة الإناث « التواني » فاعل رأى البصرية « الشيب » مفعوله « لاح بعارضى »

الجملة حال من الشيب « فأعرضن » التاء للسبية « أعرضن » ماض مبنى على

السكون لاتصاله بنون النسوة وهى فاعلة ( والمعنى ) أبصرت الحصان من النساء

الشيب وقد ظهر فى صفحة خدى ، فأعرضن عنى بخودهن الجميلة .

( والشاهد ) لحوق نون النسوة فى « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر لجماعة

الإناث وهو قوله « التواني » .



سَجَدًا وَسِعُوا - إلى آخر البيت ، ومعناه : أنه قد يُؤقَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع ، فاشترَ قوله « وقد يقال - بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والقعل للظاهر بعد مسند » ؛ لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلا إذا جُعلَ الفعلُ مسندا إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسندا إلى المتصل به - من الألف ، والواو والنون ، وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير - فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلة هي التي يصبر عنها النحويون بلغة « أكلوني البراغيث » ، ويصبر عنها المصنف في كتبه بلغة « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، فالبراغيث فاعل أكلوني ، وملائكة فاعل يتعاقبون . هكذا زعم المصنف<sup>(١)</sup> .

• • •

(وَرَفَعَ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَ كَمَثَلِ فَرَزْدَقٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَهُ<sup>(٢)</sup>)  
إذا دلَّ دليل على الفعل جاز حذفه ، وإبقاء فاعله ، كما إذا قيل لك :

(١) قيل : إن ما ذكر من الحديث مخلوف صدره ، ولفظه : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، وعليه يكون يتعاقبون - صفة للملائكة الواقع اسم » إن ، والواو ضمير جماعة المذكور راجع إليها ، وليست علامة على الجمع . أما ملائكة الثاني فهو جملة مستأنفة ، خبر مبتدأ مخلوف وليس فاعلا .

(٢) « الفاعل » مفعول يرفع « فعل » فاعله « أضمر » ماض للمجهول والجملة من الفعل وتائب الفاعل صفة لفعل « كثر » الكاف زائدة ، ومثل خبر مبتدأ مخلوف « زيد » فاعل المخلوف - أي قرأ زيد « في جواب » متعلق بمخلوف حال من زيد « من » اسم استفهام مبتدأ « قرأ » الجملة خبر . وفي هذا البيت : الحكم الخامس من أحكام الفاعل ؛ وهو جواز حذف فعله إن أوجب به نفي أو استفهام .

مَنْ قَرَأَ ؟ فتقول : زيد ، التعليل : قرأ زيد<sup>(١)</sup> . وقد يُحَلَفُ بالفعل وجوباً ، كقوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) ، فَأَحَدٌ فاعل بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتعليل : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ . وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن - أو إذا<sup>(٢)</sup> ، فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثال ذلك في « إذا » قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) ، فالسما فاعل بفعلٍ محذوف ، والتعليل : إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وهذا مذهب جمهور النحويين<sup>(٣)</sup> ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى .

• • •

( وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِي ، إِذَا كَانَ لِأُنْثَى ، كَلَبَتْ هُنَا الْأُنْثَى )<sup>(٤)</sup>

( ١ ) مثله كل ما أُجيب به نفي أو استفهام مثل : « بلى محمد » جواباً لمن قال : ما قام محمد — أى بلى قام محمد ، ومثل : نعم محمد ، جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟ ومنه قوله تعالى : ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ) . وقد يكون الاستفهام ضمناً يفهم من السياق من غير تصريح بأداته ، نحو : ازدحم الطريق ؛ المسارة ، السيارات — أى زحمة . فهنا استفهام ضمني مقرر ، كأنه قيل : من زحمة ؟ .

( ٢ ) أى الشرطيتين .

( ٣ ) وحجتهم في وجوب الحلف : أن الفعل المذكور مفسر للمحذوف وكالمعوض عنه ، ولا يجمع بين المعوض والمعوض عنه . ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بعد « إن » و « إذا » فاعل بالفعل المذكور وليس في الكلام حلف . ومذهب الأخفش أن الاسم المرفوع مبتدأ ، والفعل بعده مستند إلى ضميره والجملة خبر المبتدأ ؛ ذلك لأنه يرى أن تقع الجملة الإسمية بعد إن وإذا الشرطيتين . أما جمهور البصريين والكوفيين فلا يميزون وقوع الجملة الإسمية بعد أدوات الشرط عامة .

( ٤ ) « وتاء تأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « تلي الماضي » الجملة خبر المبتدأ « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « كان » ماض ناقص وإسمها يعود إلى =

إذا أسند الفعل للماضي إلى مؤنث - لَحِقَتْهُ نَأْمٌ سَاكِنَةٌ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ  
الفاعل مؤنثاً ، ولا فَرْقَ في ذلك بين الحَقِيقِ وَالْمَجَازِيِّ ، نَحْوُ : قَامَتْ هِنْدٌ -  
وطلعت الشمس ، لكن لما حالَتان : حَالَةٌ لَزُومٍ ، وَحَالَةٌ جَوَازٍ ، وَسَيَأْتِي  
الكلام على ذلك .

(وإنما تلزم فِصْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ ، أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ) (١)

تلزم نَأْمٌ التَّأْنِيثُ السَّاكِنَةُ الفِعْلُ لِلْمَاضِي فِي مَوْضِعَيْنِ :

(أحدهما) أن يُسْنَدَ الفِعْلُ إِلَى مُضْمِرٍ مُؤنث متصل ، ولا فَرْقَ  
في ذلك بين المؤنث الحَقِيقِ وَالْمَجَازِيِّ (٢) ، فَنَقُولُ : هِنْدٌ قَامَتْ -  
وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَلا نَقُولُ : قَامَ - وَلا طَلَعَ ، فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُنْفَصِلًا  
لَمْ يُؤنثَ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ : هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ .

(الثاني) أن يكون الفاعل ظاهراً حَقِيقِ التَّأْنِيثِ (٣) ، نَحْوُ قَامَتْ  
هِنْدٌ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ « أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ » وَأَصْلُ حِرٍّ - حِرْحٌ ،  
فَحُطِفَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ .

= « الماضى » وخبرها محذوف - أى مستنداً « لأنثى » متعلق بذلك الخبر « كَأْتِ  
هِنْدُ الْأُنْثَى » الكاف جارة لقول محذوف والجملة في محل نصب لذلك القول  
المحذوف . وفي هذا البيت سادس أحكام الفاعل ، وهو : أنه إذا كان مؤنثاً  
أنت فعله ؛ ما ضياً كان أو مضارعاً .

(١) « وإنما » أداة حصر « فعل » مفعول تلزم « مضمر » مضاف إليه  
« متصل » نعت لمضمر « أو مفهم » معطوف على مضمر - أى أو فعل اسم  
ظاهر مفهم ، بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله « ذات » مفعول به لفهم « حر »  
مضاف إليه .

(٢) « إنما » وجب التأنيث ، لتلا يتوهم أن هنالك فاعلاً مذكراً متظراً ؛  
كأن يقال : هِنْدٌ قَامَ أَبُوهَا - وَالشَّمْسُ طَلَعَ قَرْنَهَا .

(٣) سواء كان بالتاء أولاً . وشذ قولهم : قال فلاتة ، وهو مقصور  
على السماع .

وَقَهَمَ مِنْ كَلَامِهِ : أَنْ التَّاءَ لَا تَلْزَمُ فِي غَيْرِ هَئِنِ لِلْمَوْضُوعَيْنِ ،  
فَلَا تَلْزَمُ فِي الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ الظَّاهِرِ : فَتَقُولُ : طَلَعَ الشَّمْسُ - وَطَلَعَتِ  
الشَّمْسُ . وَلَا فِي الْجَمْعِ عَلَى مَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ .

• • •

(وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ<sup>(١)</sup>)  
إِذَا فَصِّلَ بَيْنَ الْفَعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِ «إِلَّا» - جَازٍ  
إِثْبَاتُ التَّاءِ وَحُفْظُهَا ، وَالْأَجُودُ الْإِثْبَاتُ ، فَتَقُولُ : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ  
الْوَاقِفِ ، وَالْأَجُودُ «أَتَتْ» ، وَتَقُولُ : قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ ، وَالْأَجُودُ «قَامَتْ» .

• • •

( وَالْحَلْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا كَمَا حَازَ كَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ<sup>(٢)</sup> )  
وَإِذَا فَصِّلَ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ «بِإِلَّا» ، لَمْ يَجْزِ إِثْبَاتُ التَّاءِ  
عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ - وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ . وَلَا يَجُوزُ :  
مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ - وَلَا مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ<sup>(٣)</sup> ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّرْحِ  
كَقَوْلِهِ :

( ١ ) « وَقَدْ » حَرْفٌ تَقْلِيلٌ « الْفَصْلُ » فَاعِلٌ يُبَيِّحُ « تَرَكَ التَّاءَ » مَفْعُولٌ  
وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « فِي نَحْوِ » مُتَعَلِّقٌ بِيُبَيِّحُ « الْقَاضِيَ » مَفْعُولٌ أَتَى مَقْلَمٌ عَلَى الْفَاعِلِ  
وَهُوَ بِنْتُ « الْوَاقِفِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي حُلِّ جَرِّ بِإِضَافَةِ نَحْوِ .  
( ٢ ) « وَالْحَلْفُ » مُبْتَدَأٌ « مَعَ » ظَرْفٌ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ فَضْلًا « فَضْلٌ »  
مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِإِلَّا » مُتَعَلِّقٌ بِفَصْلِ « فَضْلًا » نَائِبٌ الْفَاعِلِ يَعُودُ إِلَى الْحَلْفِ وَالْجُمْلَةُ  
خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « كَا » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مُحْطُوفٍ وَمَا نَافِيَةٌ « زَكَ » فَعْلٌ مَاضٍ  
« إِلَّا » أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ مَلْفَاةٌ « فَتَاةُ » فَاعِلٌ زَكَ « ابْنُ الْعَلَاءِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

( ٣ ) لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِي الْحَقِيقَةِ مَذْكَرٌ مُحْطُوفٌ ؛ إِذَا الْمَعْنَى : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا  
هِنْدٌ ، وَمَا طَلَعَ كَوْكَبٌ إِلَّا الشَّمْسُ . وَمِثْلُ «إِلَّا» «سُورِي» وَ«غَيْرِ» وَإِنْ كَانَ  
مَذْكَرِينَ ، لَا كَسْبَهُمَا التَّأْنِيثَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَتَعَرَّبَ «غَيْرِ» أَوْ «سُورِي»  
فَاعِلٌ .

١٤٥ - • فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشُ •

فقول المصنف : إن الحذف مُفَضَّل على الإتيان - يُشعر بأن الإتيان - أيضاً - جائز ، وليس كذلك<sup>(١)</sup> ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه ، باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم ، وأن الإتيان إنما جاء في الشعر - فصحيح . وإن أراد أن الحذف أكثر من الإتيان - فغير صحيح ؛ لأن الإتيان قليل جداً .

• • •

١٤٥ - هنا عجز بيت وصلته :

• طَوَى النَّحْرَ وَالْأَجْرَازَ مَا فِي غُرُوضِهَا •

وهو لئى الرمة - غيلان بن عقبة - من قصيدة مطلعها :  
أَمَزَلْتَنِي مَيِّ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الْأَرْضُ لِلَّهِ مَقْسِيْنَ رَوَاجُ ؟  
الله والإعراب : النحر : الدفْع والنخس والسوق الشديد . الأجزاء : جمع جزر كعيب ، وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها . غروضها : جمع غَرْص ، وهو لرحل - كالخزام للسرّج ، والبطان للقتب . والمراد مانحه ؛ وهو بطن الناقة وما حوله . الجراشع : جمع جرشع كقنغد - وهو المستنخ .  
• النحر • فاعل طوى • والأجزاء • معطوف على النحر • ما • موصول مفعول طوى • فى غروضها • متعلق بمحطوف صلة ما • فا • نافية • إلا • أداة استثناء ملناة • الضلوع • فاعل بقيت • الجراشع • صفة للضلوع ( والمعنى ) يصف الناقة بالضمور والمزال ، وأن ذلك أصابها من جراء دفعها ونخسها وحشها على السير فى الأرض الصلبة ، حتى ضمر بطنها وما حوله ، ولم يبق إلا الضلوع المتشعبة ( والشاهد ) فى قوله • فا بقيت • حيث أنه مع فصله بإلا من فاعله المؤنث ، وذلك غير جائز عند الجمهور - إلا فى ضرورة الشعر .

( ١ ) أى ليس جائزاً فى النثر بل هو خاص بالشعر ، وهنا من الشارح توجيهه لكلام الناظم على غير القصود ؛ لأن الناظم يميز ذلك ثراً أيضاً على قلة ؛ كما صرح به فى غير هذا الكتاب .

(وَالْحَنْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَضْلٍ، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ<sup>(١)</sup>)  
 قد تحنفتُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيق من غير فَضْلٍ ،  
 وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : قَالَ فَلَا تَ ، وقد تحنفتُ التاء من الفعل  
 المسند إلى ضميرِ المؤنث للمجازي ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :  
 ١٤٦ - فَلَا مُزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِنْبَالَهَا

• • •

(وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعٍ - سَوَى السَّالِمِ مِنْ مَذَكَّرٍ - كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ  
 وَالْحَنْفِ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنٌ<sup>(٢)</sup>)

(١) « والحنف » مبتأ « قد يأتي بلا فصل » الجملة خبر المبتأ « ومع »  
 الواو عاطفة أو استئنافية « ومع » ظرف متعلق بوقع « ضمير » مضاف إليه  
 « ذى المجاز » مضاف إليه أيضاً ، و « ذى » بمعنى صاحب « في شعر » متعلق  
 بوقع ، وفاعل وقع يعود إلى الحنف ، والجملة معطوفة على قد يأتي .  
 ١٤٦ - هو لعامر بن جوين الطائي ، أحد الخلفاء القتاك ، يصف صحابة ،  
 وأرضاً مخصبة ، لكثرة ما ينزل بها من الغيث .

اللغة والإعراب : المزة : السحابة المظلة بالماء . ودقت : أمطرت . أبقل :  
 أنبت البقل ، وهو ما ينبت في بكرة لا في أرومة نابتة . « فلا » نافية عاملة عمل  
 ليس « مزة » اسمها « ودقها » مفعول مطلق لودقت ، والفاعل يعود على مزة ،  
 والجملة خبر لا ، ويجوز أن تكون « لا » مهملة ومزة مبتأ ، وجملة « ودقت »  
 خبر « ولا أرض » لا : عاملة عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة أبقل خبرها  
 ( والمعنى ) ليس هناك من السحاب ما أمطر مطراً كثيراً كهذه السحابة ،  
 ولا أرض أنبت بقلا كهذه الأرض .

( والشاهد ) حنفتُ التاء من « أبقل » مع أن ضميره عائد إلى الأرض .  
 وهى مجازية التأنيث ، وكان يجب تأنيث فعله ، وهو ضرورة خاصة بالشعر .

(٢) « والتاء » مبتأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منه أو من  
 الضمير في الخبر « جمع » مضاف إليه « سوى » نعت لجمع « السالم » مضاف  
 إليه « من مذكر » متعلق بالسالم « كالتاء » متعلق بمحذوف خبر المبتأ « مع »  
 ظرف حال من التاء « إحدى اللين » مضاف إليه . « والحنف » مفعول مقدم  
 لاستحسنوا « في نعم الفتاة » متعلق بالحنف - أو باستحسنوا ، وهو مقصود =

إذا أُسْنِدَ القِطْلُ إلى جمع : فلما أن يكون جمع سلامة للذكر -  
أولاً؛ فإن كل جَمْعٍ سلامةٌ للذكر - لم يجوز اقتران القِطْلُ بالتاء ، فتقول :  
قَامَ الزَيْدُونَ ، ولا يجوز قَامَتِ الزَيْدُونَ . وإن لم يكن جَمْعٌ سلامةً  
للذكر - بأن كان جَمْعٌ تكسير للذكر كالرُّجَالِ ، أو لثَوْنَتِ كالمُنُوذِ ،  
أو جَمْعٌ سلامةً لثَوْنَتِ كالمُنْدَتِ - جاز إثباتُ التاء وحذفُها ؛ فتقول :  
قَامَ الرُّجَالُ - وَقَامَتِ الرُّجَالُ - وَقَامَ المُنُوذُ - وَقَامَتِ المُنُوذُ - وَقَامَ  
المُنْدَتُ - وَقَامَتِ المُنْدَتُ ؛ فإثباتُ التاء لِتَأْوِيلِهِ بالجماعة ، وحذفُها  
لِتَأْوِيلِهِ بالجمع<sup>(١)</sup> . وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّيْنِ » إلى أن  
التاء مع جمع التَكْسِيرِ ، وجمع السلامة لثَوْنَتِ - كالتاء مع الظاهر  
للجائزِ التَّائِيثِ كُلِّينَةٍ ؛ فكما تقول : كُثِرَتِ اللَّيْنَةُ ، وكُثِرَ اللَّيْنَةُ -  
تقول : قَامَ الرُّجَالُ - وَقَامَتِ الرُّجَالُ وكذلك باقى ما تقدم . وأشار  
بقوله : « والحذفُ في نَمِ الفَتَاةِ - إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز في  
« نَمِ » وأخواتها - إذا كان فاعلُها مؤنثاً - إثباتُ التاء وحذفُها ، وإن  
كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً ؛ فتقول : نِعَمَ لِلرَّأَةِ هِنْدُ - وَنِعَمَتِ الرَّأَةُ  
= لفظه « لأن » اللام جارة وأن حرف توكيد ونصب « قصد الجنس » اسمها  
ومضاف إليه « فيه » متعلق بقوله « بين » الواقع خبراً لأن ، وأن وما دخلت  
عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق باستحسنوا .  
وهذا وما بعده لبيان حكم التاء مع الجمع وشبهه .

(١) هذا من مذهب القارمى وعليه جرى التأظم ، ويرى الكوفيون أنه  
يجوز التذكير والتأنيث في القِطْلِ المسند إلى الجموع كلها ، وإلى اسمي الجنس ؛  
فالتذكير على إرادة الجمع ، والتأنيث على إرادة الجماعة ، وفي القرآن الكريم :  
( وقال نسوة - غلبت الروم - إذا جاءك المؤمنات - إلا الذى آمنت به بنو  
إسرائيل ) . أما البصريون فأوجبوا التأنيث في جمع المؤنث ، والتذكير في  
جمع المذكر ، وجوزوا الوجهين فيما عدا ذلك . هذا : وحكم الوصف في  
جميع ما تقدم - حكم القِطْلِ ؛ إلا إذا كان الوصف مما لا تلحقه التاء وذلك  
مثل : « فُتِلَ بمعنى فاعل - وفُتِلَ بمعنى مفعول » .

هِنَّدُ . وإنما جاز ذلك ؛ لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس ، فعولٌ  
مُعَامَلَةٌ جمع التكسير ، في جواز إثبات التام وحذفها ؛ لشبهه به في أن  
المقصود به متعدّد . ومعنى قوله « استحسنوا » : أن الحذف في هذا ونحوه  
حَسَنٌ ، ولكن الإثبات أحسن منه .

• • •

( وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَعِلَا  
وَقَدْ يَجِبُ بَخْلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ )<sup>(١)</sup>  
الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل  
فأصلٌ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يمكن له آخر الفعل ، إن كان  
ضميّاً متكلماً - أو مخاطباً ، نحو ضَرَبْتُ - وَضَرَبْتُ ، وإنما سكنوه  
كراهةً توالي أربع متحرّكات ، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة  
الواحدة ، فدلّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَعِلَ مِنَ الْفِعْلِ ؛ بَأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ،  
ويجوز تقدّيمه على الفاعل إِنْ خَلَا مَا سِيذَكِرُهُ ؛ فنقول : ضَرَبَ  
زَيْدًا عَمْرُو ، وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » .

( ١ ) « وَالْأَصْلُ » مبتدأ « فِي الْفَاعِلِ » متعلق به « أَنْ يَتَّصِلَا » فاعله يعود  
على الفعل والألف للإطلاق ، وَأَنْ ومتصوفاً في تأويل مصدر خبر المبتدأ  
وإعراب الشطر الثاني كذلك . و « قد » حرف تقييد « يجاء » مضارع مبنى  
المجهول « بخلاف » جار ومجرور في موضع نائب فاعل « الأصل » مضاف  
إليه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول « الفعل » مضاف إليه .  
وهذان اليتان وما يتعلق بهما - ليان الحكم السابع من أحكام الفاعل ، وهو أن  
الأصل فيه أن يتصل بفعله ؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه ، ثم يجيء المفعول .  
وقد يمسك . ومن الأحكام : إغلاؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً  
مستوفياً الشروط اللازمة نحو : أقام المحمدان . وكونه لا يتعدد إجماعاً .



وأشار بقوله : « وقد يحى القول قبل الفعل » إلى أن المفعول

قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

(أحدهما) ما يجب تقديمه ، وذلك كما إذا كان القول اسم شرط ، نحو : أيا تضرب أضرب ، أو اسم استفهام ، نحو : أي رجل ضربت ؟ أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله ، نحو (إياك نعبد) فلو أخر القول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نعبدك » فيجب التقديم<sup>(١)</sup> — بخلاف قولك : اللزوم إياه أعطيتك ؛ فإنه لا يجب تقديم « إياه » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم في باب المضمرات ، فكنت تقول : اللزوم أعطيتك — وأعطيتك إياه .  
(والثاني) ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : ضرب زيد عمراً ، فتقول : عمراً ضرب زيد<sup>(٢)</sup> .

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل في ثلاثة مواضع ؛ ذكر الشارح منها موضعين هما :

(أ) أن يكون المفعول مما له الصلابة ، كأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام أو كم الخبرية نحو : كم عبيد ملكت ، أو مضافاً إلى واحد مما ذكر .  
(ب) أو يكون ضميراً منفصلاً في غير باب « سنيه » و« تخنيه » اللذين يجوز فيهما الوصل والفصل مع التأخير ؛ لأنه لو تأخر لوجب انفصاله فيضيع الغرض المقصود .

(ج) أما الموضع الثالث ؛ فهو أن يقع عامله بعد فاء الجزاء — في جواب « أما » الشرطية ، وليس هناك منصوب غيره مقدم عليها نحو : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) بخلاف أما اليوم فأدب محمداً . وإنما وجب تقديم المفعول ؛ حظراً من إيلاء الفاء لأما ، والواجب أن يفصل بينهما بمفرد ، كما سيحى في بابه .

(٢) ويجب تأخير المفعول عن الفعل فيما يأتي :

(أ) إذا كان المفعول مصدراً مؤولاً من أن المشددة أو المخففة ومعملهما ، نحو : عرفت أنك مظلوم ، ومنه : ( علم أن لن تحصوه ) .  
(ب) إذا كان العامل فعل تعجب نحو : ما أكرم علياً .  
(ج) أو كان مجزوماً مجازماً ما نحو : لم تعاقب المسيء .  
(د) أو منصوباً بـن نحو : لن أرحم المحرم .

(وَأَخْرَجَ الْقَوْلَ إِنْ لَبِثُ حُزِرَ ، أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْهَصِرٍ)<sup>(١)</sup>  
يجب تقديم الفاعل على القول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر؛  
كما إذا خفي الإعرابُ فيهما ، ولم توجد قرينة تبيّن الفاعل من  
القول ، وذلك نحو ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، فيجب كون « موسى »  
فاعلاً ، « وعيسى » مفعولاً ، وهذا من باب الجمهور ، وأجاز بعضهم  
تقديم القول في هذا ونحوه ، قال : لَأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ غَرَضٌ فِي الْإِيتَابِ<sup>(٢)</sup>  
كما لما غرض في التبيين .

فإذا وُجِلَتْ قرينة — تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْقَوْلِ — جاز تقديم المفعول  
وتأخيرُهُ ؛ فتقول : أَكَلَ مُوسَى الْكُمَثْرَى — وَأَكَلَ الْكُمَثْرَى مُوسَى  
وهذا معنى قوله : « وَأَخْرَجَ الْقَوْلَ إِنْ لَبِثُ حُزِرَ »<sup>(٣)</sup>

= (١) « أو كان صلة لحرف مصدرى ناصب وهو : « أَنْ — وَكَي » نحو :  
يسرفي أَنْ تَوَاطَخَ الْقَصْر — حضرت لكي أكرم عملاً . ومن المواضع التي  
لا يجوز فيها تقديم المفعول على عامله : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لِقَوْلٍ مُؤَكَّدٍ بِالنُّونِ نحو :  
حَارِبِينَ هَوَاك ، أَوْ ضَلَّ سَبُوقَ بِلَامِ الْإِبْتِلَاءِ نَحْوُ : إِنْ لَأَنْصُرَ الْمَظْلُومَ ، أَوْ  
بَقْدَ — أَوْ قَلَمًا — أَوْ رِيحًا .

(١) « إِنْ » شرطية « لَيْسَ » نائب فاعل لمخوف يفسره حظر « حظر »  
ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى لبس والجملة مفسرة « غير »  
حال من قوله : الْفَاعِلُ « منصرف » مضاف إليه .

(٢) المجيز هو : أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِسْطَيْلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ  
الْحَلَّاجِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٧ هـ ، وَكَانَ عَلَمًا بَارِعًا فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْعَرَبَ  
يَجِيزُ تَصْنِيفَ عَمْرٍو وَعَمْرٍ — عَلَى عَمِير . وَأَنَّهُ يَجُوزُ ضَرْبُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ . وَمَا  
اِحْتَجَّ بِهِ لَيْسَ مِنَ الْإِيتَابِ — وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِجْمَالِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّ  
الْإِيتَابَ هُوَ أَحْمَالُ الْفَقْطِ لِمَنْعِينَ فَأَكْثَرُ ، مَعَ تَبَادُرِ فَهْمٍ غَيْرِ الْمُرَادِ كَمَا تَالِ الشَّارِحُ ،  
لَأَنَّ الْمُتَبَادُرَ إِلَى اللَّحْنِ أَنَّ مُوسَى هُوَ الضَّارِبُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْفَاعِلَ يَلِي الْقَوْلَ .  
أَمَّا الْإِجْمَالُ فَهُوَ أَحْمَالُ الْفَقْطِ لِلْمُرَادِ وَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَادُرٍ لِأَحَدِهِمَا ، كَقَوْلِكَ  
لِلْأَعْوَرِ : لَيْتَ عَيْنِي سَوَاءً ، وَهَذَا مِنْ مَقَاصِدِ الْبُلْغَاءِ — بِخِلَافِ الْأَوَّلِ لِإِنَّهُ  
مَنْعُوعٌ ؛ لِإِقْبَاعِهِ فِي الْخَطَأِ .

(٣) القرينة في هذا المثال معنوية ، وقد تكون هنالك قرينة لفظية ، كما =

ومعنى قوله : « أو أضمر الفاعل غير منحصر » ، أنه يجب — أيضاً —  
تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور ،  
نحو : ضربت زيداً فإن كان ضمير محصوراً وجب تأخيرُهُ ، نحو :  
ما ضرب زيداً إلا أنا .

• • •

( وَمَا بِلَا أَوْ يَلْتَمَسَا كُنْهَرُ أَخَرُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرُ )<sup>(١)</sup>  
يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بدلاً ، أو بدلاً — وجب  
تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور —  
إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان الحصر بدلاً ، فلما  
إذا كان الحصر بدلاً — فإنه لا يجوز تقديم المحصور ، إذ لا يظهر  
كونه محصوراً إلا بتأخيرهِ ، بخلاف المحصور بدلاً ، فإنه يُعرف  
بكونه واقعاً بعد « إلا » ، فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر .  
فمثال الفاعل المحصور بدلاً — قولك : إنما ضربَ عمرُ زيدُ ،  
ومثال المفعول المحصور بدلاً — إنما ضربَ زيدُ عمرُ . ومثال الفاعل  
المحصور بدلاً — ما ضربَ عمرُ إلا زيدُ ، ومثال المفعول المحصور بدلاً :  
ما ضربَ زيدُ إلا عمرُ ، ومثال تقدم الفاعل المحصور بدلاً ، قولك :  
ما ضربَ إلا عمرُ زيداً ، ومنه قوله :

= إذا كان أحدهما مؤنثاً ، وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث نحو : خاصمت  
موسى سلمى ، فإن اقتران الفاء بالفعل يعين الفاعل ، فتأخيرهُ لا يضر ، أو  
اتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو : عاقب فتاه موسى ، فيعين  
جعل « فتاه » مفعولاً ، لأنه لو جعل فاعلاً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ،  
وهذا ممنوع .

( ١ ) « وما » اسم موصول مفعول مقدم لآخر « بدلاً » متعلق بالمحصر  
« أو يَلْتَمَسَا » معطوف على « بدلاً » انحصر « فعل ماضٍ وفاعله يعود على « ما » والجملة  
صلة الموصول « إن » شرطية « قصد » فاعل لمخلوف يفسر ما بعده « ظهر »  
الجملة مفسرة لا عمل لها .

١٤٧— قَلَمَ يَنْزِلُ إِلَّا إِلَهُ مَاهِيَجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آتَاءِ الدِّيَارِ وَشَسَلَمَهَا  
ومثال تقديم المفعول للمحور بلا قولك : مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٌ، ومنه قوله :  
١٤٨— تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلِي بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامَهَا

١٤٧ — هو لدى الرمة — غيلان بن عتبة — من قصيدة مطلعها :

مَرَرْنَا عَلَى دَلْرِ لَيْمَةٍ مَسْرَةٍ وَجَارَتْهَا بِقَدِّ كَادٍ يَنْقُومُ مَقَامَهَا  
اللغة والإعراب : هيجت : أثارت . آتاء : جمع بُؤى ، وهو الحفيرة  
تخفر حول الجبال تمنع عنه المطر . شامها : جمع شامة — وهي العلامة . « يدر »  
مضارع مجزوم لم يحذف الياء « إلا » أداة حصر « الله » فاعل يدرى « ما » اسم  
موصول مفعول يدرى « هيجت » الجملة صلة ما والعاث محذوف — أى هيجته  
« عشيّة » ظرف متعلق بهيجت وهو متون ، وقد حذف تنوينه للضرورة أو  
نقلت حركة همزة آتاء إلى عشيّة ثم حذفت الهمزة « آتاء الديار » فاعل هيجت  
ومضاف إليه « وشامها » معطوف على آتاء . ويجوز أن تكون عشيّة بالرفع فاعل  
هيجت مضاف إلى آتاء ، والديار مضاف إليه « وشامها » معطوف على عشيّة ،  
وضمير الغائبة المضاف إليه — عائد على الديار .

( والمعنى ) لا يعلم إلا الله ما أثارت في نفوسنا آثار ديار الحبوبة ورسومها من  
الشوق والجنين ( والشاهد ) في « قلم يدر إلا الله » حيث قدم الفاعل المحصور بلا  
على المفعول وهو منعب الكسائي ، والجمهور يمتنعون ذلك ويؤولون هذا على  
أن « ما » اسم موصول مفعول لفعل محذوف كما سيذكره الشارح .

١٤٨ — قيل هو لقيس بن الملوح ، المعروف بمجنون بني عامر ، ولم  
يوجد في ديوانه .

اللغة والإعراب : « من ليلي » متعلق بتزودت مجرور بفتحة مقطرة على  
الألف نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة « فها »  
ناحية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة حصر « ضعف » مفعول مقدم « ما » اسم  
موصول مضاف إليه « كلامها » فاعل ومضاف إليه ( والمعنى ) انخفضت من  
تكليمي ليلي ساعة من الزمن — زاداً أستعين به على ما بي من لوعة الوجد والشوق  
فا زادني كلامها إلا ضعف ما عنتى من الشوق واللوعة ، ولم يفدنى كلامها  
بشيء ( والشاهد ) تقديم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل المحصور بلا  
وهو كلامها ، وهو منعب الكسائي وبعض البصريين ، ويؤوله الخالفون  
على أن فاعل « زاد » ضمير يعود على تكليم ساعة و « كلامها » فاعل بفعل  
محذوف — أى زاده كلامها ، وهو تأويل واه .

هنا معنى كلام المصنف . واعلم أن المصور بإثما - لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المصور بإلا ففيه ثلاثة مناهب :

( أحدهما ) وهو مذهب أكثر البصريين ، والقراء ، ابن الأثير - أنه لا يخلو : إما أن يكون المصور بها فاعلا ، أو مفعولا . فإن كان فاعلا امتنع تقديمه ، فلا يجوز ما ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، قلما قوله : « فَلَمْ يَلَمْزْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا » - فلول على أن « ما هيجت » مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا » ، فلم يتقدم الفاعل المصور على المفعول ، لأن هنا ليس مفعولا للفعل المذكور . وإن كان المصور مفعولا جاز تقديمه ، نحو ما ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ (الثاني) - وهو مذهب الكسائي - أنه يجوز تقديم المصور بإلا : فاعلا كان ، أو مفعولا . (الثالث) - وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي<sup>(١)</sup> ، والثلوثين - أنه لا يجوز تقديم المصور « بإلا » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

• • •

( وَشَاعَ نَحْوُ خَفَ رِيَّةٌ عُمَرُ وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرَةُ الشَّجَرِ )<sup>(٢)</sup>

أى : شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ، وذلك نحو : خَفَ رِيَّةٌ عُمَرُ ، فَرِيَّةٌ مَفْعُولٌ ، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك - وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخر لفظًا - لأن الفاعل مَنَوَى التقديم

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، وجزولة بطن من البربر ، كان إماماً في العربية لا يشق له غبار مع حسن العبارة ، أخذ عنه العربية كثير من العلماء منهم الثلوثين وابن معط ، وله حاشية على الجمل لفرجاني ، ومات سنة ٦٠٧ هـ .

(٢) « نحو » فاعل شاع « رية » منصوب على التعظيم بخاف والضمير عائد على « عمر » الواقع فاعلا لخاف ، وهو وإن تأخر لفظاً إلا أنه متقدم رتبة ، والجملة في محل جر بإضافة « نحو » إليها « نوره » فاعل زان ، وضميره عائد على الشجر المتأخر لفظاً ورتبة ؛ لأنه مفعول زان ، وقد أوضح الشارح ذلك بما لا يحتاج إلى توضيح .

على المفعول ؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل ؛ فهي متقدم رتبة ، وإن تأخر لفظاً .

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل ؟ - في ذلك خلاف ، وذلك نحو ، ضَرَبَ غَلَامَهَا جَارُ هِنْدَ ، فمن أجزأها - وهو الصحيح - وجه الجواز ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم - كان كتحريكه على ما رتبته التقديم ؛ لأن الاتصال بالتقدم متقدم .

وقوله : هوشد - إلى آخره ، أى شَدَّ عَوْدَ الضمير من الفاعل التقديم على المفعول للتأخر ، وذلك نحو : زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ ، فإلهاء المتصلة بنَزَر - الذى هو الفاعل - عطلة على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شَدَّ ذلك ؛ لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ لأن « الشجر » مفعول وهو متأخر لفظاً ، والأصل فيه أن يتفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبة ، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأويله ، وأجزأها أبو عبد الله الطوال<sup>(١)</sup> من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف . وما ورد من ذلك قوله :

١٤٩- لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْتُولُ ، يَنْتَصِرُ

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الطوال النحوى ، من أهل الكوفة ، وأحد أصحاب الكسائى والقراء ، كان حاذقاً بالمسائل العربية ، قدم بغداد وأقرأ فيها ، ولم يشتر له تصنيف ، ومات سنة ٢٤٣ هـ .

١٤٩ - قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه حين قتل .

الله والإعراب : طالبوه : الذين أرادوا قتله . ذعروا : خافوا ، من النحر وهو القزع . « لا » ظرف بمعنى حين في محل نصب للنحر « رأى » بصرية « طالبوه » فاعل رأى والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه « مصعباً » مفعول رأى « ذعروا » الجملة من الفعل ونائب الفاعل جواب « لا » و« كاد » فعل ناقص واسمه يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقتول » الجملة فعل الشرط « ينتصر » الجملة خبر كاد ، وجواب « لو » محذوف يدل عليه خبر كاد ،

وقوله :

١٥٠- كَمَا حِطْمَةُ ذَا الْحِطْمِ أَثْوَابَ سُودْدٍ

وَرَقَى نَدَاهُ ذَا التَّنْيِ فِي ذُوَى الْمَجْمَدِ

وقوله :

١٥١- وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ النَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ النَّهْرَ مُطْعِمًا

= وجملة لو ساعد المقذور معرضة بين كاد واسمها وخبرها « والمغنى » لا رأى مصعباً أعداؤه الذين قصدوا قتله - خافوه وفزعوا منه وقارب أن ينتصر عليهم ، ولو ساعده القضاء لانتصر وظفر بهم « والشاهد » في « رأى طالبيه مصعباً » حيث عاد الضمير في الفاعل على المفعول ، فعاد على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ممنوع عند أكثر النحويين ، ويؤولون مثل هذا بأنه ضرورة ، وأجازه الأخفش وابن جني والطوال ، وتبعهما ابن مالك ثراً وشعراً - على قلة .  
١٥٠ - لا يعرف قائله .

اللفظة والإعراب : سودد : سيادة وعظمة . رقى : ارتفع وعلا من الرقي وهو الارتفاع . ذرى : جمع ذرة وهي أعلى الشيء . « حطمه » فاعل كما ومضاف إليه « ذا » مفعول أول لكسا والحلم مضاف إليه « أثواب » مفعول ثانى مضاف إلى سودد « نداء » فاعل رقى « ذا التنى » مفعول رقى ومضاف إليه « في ذرى المجد » متعلق برق مضاف إليه ( والمغنى ) أن حلم هذا المملوح أكسب صاحب الحلم السيادة والمترلة السامية ، وأعلى عطاوله صاحب السطاء إلى أسمى مراتب المجد والكرم .

( والشاهد ) عود الضمير في حطمه ونداء - على متأخر لفظاً ورتبة . وهو غير جائز عند الجمهور . ولا يبعد أن يكون الضمير في « حطمه » و « نداء » عائداً على مملوح ذكر في آيات تعلقت هذا البيت .

١٥١ - هو ليسينا حسان بن ثابت ، يرى مطعم بن عدي - أحد أجواد مكة .

اللفظة والإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « أخلد للنهر واحداً » الجملة خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل مخوف - أى لو ثبت إخلاد مجد واحداً وهي فعل الشرط « من الناس » صفة لواحد « مجده » فاعل أبقي ، والضمير عائد على مطعم المتأخر « للنهر » منصوب على الظرفية كسابقه « مطعماً » مفعول أبقي والجملة جواب لو ( والمغنى ) لو ثبت أن الشرف أبقي واحداً من الناس وأطال عمره لكان شرف هذا الرجل جليلاً بأن يبقيه مدى الدهر ( والشاهد ) في « مجده » حيث عاد الضمير المتصل به وهو فاعل متقدم على المفعول المتأخر وهو مطعماً .

وقوله :

١٥٢- جَزَى رَبُّهُ عَنى عَلَى بَن حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَتَلَ

وقوله :

١٥٣- جَزَى بَنُو أَبِي الْفِيلَانِ عَن كَبِيرٍ وَحَسَنٍ فَعَسَلِي كَمَا يُجَزَى سَيْنَاؤُ

١٥٢ - هو لأبي الأسود الدؤلى ، يهجو به على بن حاتم الطائى .

الفقه والإعراب : العاويات : الصائحات ، من عوى الكلب إذا صاح ، وأراد بها الكلاب المسعورة ، أو التى تتداعى للسفاد ، يقال علوت الكلبة الكلاب - دعها إلى نفسها . « ربه » فاعل جزى والماء عاقلة على على الواقع مفعولا « عنى » متعلق بجزى ، و « عن » هنا ليلد « ابن » صفة لعنى مضاف إلى حاتم « جزاء الكلاب » مفعول مطلق ومضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال وقد حرف تحقيق « فعل » فعل ماض وسكن الشعر وفاعله يعود على ربه ، وجزاء الكلاب العاويات : هو الضرب والرمى بالحجارة ، أو هو دعاء عليه بالأبنة ، وهذا وإن كان من الكنايات الجميلة ، إلا أن على بن حاتم صحابي جليل لا يليق به هذا الهجاء اللاذع ، ولعله كان فى زمن الجاهلية ( والشاهد ) فيه « اشبال » ربه وهو فاعل متقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر وهو « على » .

١٥٣ - هو لسليط بن سعد .

الفقه والإعراب : أبا الفيلان : كنية لرجل . سِنَار : اسم رجل رومى بنى قصر الخورتى بالكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة وكان قصر أنادراً فلما آتاه ألقاه من أعلاه ثلاثينى لغيره مثله ، فضرب به المثل فى سوء المجازاة والمكافأة . « بنوه » فاعل جزى « أبا الفيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » متعلق بجزى ، وعن بمعنى بعد « وحسن » معطوف على كبر وهو مضاف إلى « فعل » من إضافة الصفة للموصوف « كما » الكاف حرف تشبيه وجر و « ما » مصلوية « يجزى سِنَار » فعل وثائب فاعل و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصلر مجرور بالكاف . ويمحوز أن تكون « ما » موصولة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف واقع مفعولا مطلقاً لجزى - أى جزاء كجزاء - أو كالتى يجزاه سِنَار . والمعنى ظاهر ( والشاهد ) فى « بنوه أبا الفيلان » حيث عاد الضمير فى الفاعل على المفعول المتأخر ، ومن كثرة هذه الشواهد يتبين أن ماذهب إليه ابن مالك متابعاً للأخفش ومن معه - هو الرأى الذى ينبغى الأخذ به . =



فلو كان الضمير المتصل بالفعل عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر  
— امتنعت المسألة ، وذلك نحو ضَرَبَ يَعْلَهَا صَاحِبٌ هِنْدٍ ، وقد نُقِلَ  
بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحق فيها المنع .

= هـنا : وإجمال القول أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاثة مواضع :  
« أ » إذا خيف اللبس ولم توجد قرينة ( ب ) إذا كان الفاعل ضمير آخر محصور  
« ح » إذا كان المفعول محصوراً فيه إلا — المسبوقة بالنفي ، أو إلغاء .  
ويجب تقديم المفعول على عامله في ثلاثة مواضع أيضاً :  
« أ » إذا كان مما له الصدارة في جملة ؛ كاسم الشرط والاستفهام أو مضافاً  
إلى ماله الصدارة

« ب » أو كان ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله  
« ح » أو وقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب « أما » الشرطية وليس له  
منصوب غيره مقدم عليه ، وهنا لك مواضع أخرى ذكرها النحاة . ويجب تأخير  
الفاعل إذا كان محصوراً إلغاء ، أو كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل إسماعظامراً .  
« تسمية » عرفنا أن الجمهور يمنع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ،  
وأن الأخفش وابن مالك ومن تابعهما — يرون جواز ذلك ، واستشهدوا بأمثلة  
كثيرة من الشعر العربي كما ذكرنا . وهنا لك مواضع يعود فيها الضمير على متأخر  
لفظاً ورتبة لحكمة بلاغية لا ينكرها أحد وهي :

١ — الضمير المرفوع بنعم وبأس وأخواتهما ؛ بناء على القول بأن المخصوص  
مبتدأ لخبر محذوف — أو العكس ؛ كما سيأتي في موضعه

٢ — الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ إذا عمل ثانيهما نحو : جفوني ولم  
أجف الأخطاء . . . . . وسيأتي شرح ذلك في بابه

٣ — ضمير الشأن والقصة نحو : ( قل هو الله أحد ) . .

٤ — الضمير المرفوع برب نحو : ربه رجلاً ، ولابد أن يكون مفرداً  
مذكراً ويعلم نكرة تفسره .

٥ — الضمير المبديل منه الظاهر المقسر له نحو : أكرمه علياً

٦ — الضمير الواقع مبتدأ والخبر عنه باسم ظاهر يفسره نحو : ( إن هي إلا  
حياتنا الدنيا ) .

### الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الفاعل ، واذكر أربعة من أحكامه التي ذكرها ابن مالك .

٢ — متى يستغنى الفاعل عن الفعل ؟ مثل لما تذكر بأمثلة من عنك .

٣- بين حكم الفعل مع الفاعل المتني والمجموع ، ومع اسم الجنس والمجمع  
ووجه ما يأتي :

نُسِيًا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا \_\_\_\_\_ ضَبْتُ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
نُتِجَ الرِّبِيْعُ مَطْمَنَا \_\_\_\_\_ أَفْصَحَهَا غُرَّ السَّحَابِ  
٤- اذكر موضعين من المواضع التي يختلف فيها الفاعل وجوباً ، ووضح ما تقول.  
٥- متى يجب تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل؟ ومتى يجوز؟ ومتى يمتنع؟ مثل.  
٦- بين موضع استشهادهما التحريين بما يأتي في باب الفاعل ، ووضح الرأي  
الصحيح :

قال تعالى : ( يسبح له فيها الغلوط والآصال رجال - وقال نسوة في المدينة -  
قالت الأعراب آمنا - يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم - وجاءت كل نفس معها  
سائق وشهيد - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنته ) ، إذا كان غداً فأتني .  
فَرِيقٌ لِلْغَنَى أَسْعَى فِائِي رَأَيْتُ النَّاسَ شُرْهُمُ الْفَقِيرُ  
وَأَحْزَرُهُمْ وَأَهْوَتْهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَسِيرُ  
وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جِمَاحاً فَوَادَهُ وَلَمْ يَنْلُ عَنْ لَيْلَى بِعَالٍ وَلَا أَهْلٍ  
تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا لِلَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلَى وَلَا تُسَلِّي  
٧- اذكر موضعين لوجوب تقديم الفاعل ، وآخرين لوجوب تقديم  
المفعول ، ومثل .  
٨- أعرب ما تحته خط فيما يأتي ، وعلل لما تقول :

كَفَى بِالْمَرْءِ عَيْباً أَنْ تَرَاهُ لَهُ وَجْهٌ وَلَيْسَ لَهُ لِسَانٌ  
نَصْرُوكَ قَوِيٌّ فَاعْتَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَلَقُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاً  
٩- بين فيما يأتي : الفاعل وحكمه في الحذف والتذكير ، وفي التأنيث  
وحكم المفعول في التقديم والتأخير .

من وحى النبوة : « من لا يشكر الناس لا يشكر الله . من يحرم الرق يجرم  
الخير كله . بينا رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً فنزل فيها  
فشرب ، وإذا كلب يلهث يأكل البرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ  
هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني ، فنزل البئر فلامحطه ماء ثم أمسكه  
بفيه حتى رقي ، فسقى الكلب ، فشكر الله تعالى له فغفر له .

ولو أنَّ أسباب السيادة بالفتنى لكأثر ربِّ الفضل بالمال تاجرُ

## النَّاتِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

(يَنْتَوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ<sup>(١)</sup>)  
يُحْطَفُ الْفَاعِلُ<sup>(٢)</sup> وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ ، فَيُحْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ :  
من لزوم الرفع ، ووجوب التأخير عن رافعه ، وعلم جواز حذفه ، وذلك  
نحو : « نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ » فخير نائل : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل :  
نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلِ الْفَاعِلِ فحذف الفاعل وهو : زيد ، وأقيم المفعول به مَقَامَهُ —  
وهو : خير نائل . ولا يجوز تقلبه<sup>(٣)</sup> ، فلا تقول : خَيْرٌ نَائِلٍ نَيْلٌ —  
على أن يكون مفعولاً مقلماً ؛ بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة  
التي بعله — وهي « نَيْلٌ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل — ضمير مستتر ،  
والتقدير : نيل هو . وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نيل » .

• • •

(١) « ينتوب مفعول » فعل وفاعل « به » متعلق بمفعول « عن فاعل » جار  
ومجرور متعلق ينتوب « فيها » متعلق ينتوب ، وما اسم موصول « له » متعلق بحذف  
صلة — أى فى الذى استقر له « كَيْلٍ » الكاف جارة لقول محذوف ، ونيل ماض  
مبنى للمجهول « خير نائل » نائب فاعل ومضاف إليه .

(٢) حذف الفاعل يكون لأغراض كثيرة ؛ بعضها لفظى كالإيجاز نحو :  
(بمثل ما عوقب به) ، والمحافظة على السجع فى النثر نحو من طابت سريرته حُملت  
سيرته ، والمحافظة على الوزن فى النظم كما فى قول الأعشى :

عُلِقَتْهَا عَرَضاً وَعُلِقَتْ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلِ  
وبعضها معنوى ؛ كالعالم به ، نحو : (وَحُطِّقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) ، أو جهله :  
كسُرْقِ المَنَاعِ ، أو الرغبة فى إيهامه : كَصُدُقِ بَالِغِ جَنِيهِ ، أو الخوف منه ،  
أو عليه ، أو تحقيره . الخ .

(٣) يرى بعض النحاة : جواز تقديم نائب الفاعل اختياراً ؛ إذا كان شبه  
جملة « ظرفاً أو جاراً ومجروراً » ؛ لأن علة منع التقديم فى الفاعل — وهى خوف  
التباس الجملة الفعلية بالإسمية — غير موجودة هنا ، أما اضطراباً فلا خلاف  
فى جوازها كالفاعل .

( قَالُوا الْقَتْلُ اضْمَنْ ، وَالتَّصْلُ بِالْآخِرِ أَكْبَرُ فِي مَعْنَى كَوْنِهِ وَاجْتِهَادُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ كَيَنْتَحِيَ الْمَقُولُ فِيهِ يَنْتَحِي<sup>(١)</sup> يُضْمُ<sup>٢</sup> أَوَّلَ الْقَتْلِ الَّذِي لَمْ يُضْمَ فَاعْلُهُ مطلقاً ، أى : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ، ويَكْسَرُ ما قبل آخر الماضي ، ويُفْتَحُ ما قبل آخر المضارع . ومثال ذلك في الماضي : قَوْلَكَ فِي وَصَلَ : وَصِلَ ، وفي المضارع : قَوْلَكَ فِي يَنْتَحِي : يُنْتَحِي .

• • •

( وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْتِهَادُهُ بِلاَ مُنَازَعَةٍ وَثَالِثَ الَّذِي يَهْمُزُ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْتِهَادُهُ كَلَسْتَحِلِّ<sup>(٣)</sup> )

( ١ ) « قال » مفعول مقدم لاضمن « الفعل » مضاف إليه « اضمن » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « والمضعل » مفعول مقدم لاكسر « بالآخر » متعلق بالمضعل « أكسر » فعل أمر « في مضى » متعلق باكسر — أو حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف والجار المجرور خبر مبتدأ محذوف ، والجملة مقول القول . « واجعله » فعل أمر والماء مفعول أول « من مضارع » متعلق بمحذوف حال من الماء « مفتحاً » مفعول ثانٍ لاجل « كينتحي » جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف « الحقول » بالجر صفة لينتحي المقصود لفظه « فيه » متعلق بالحقول « ينتحي » نائب فاعل للمقول قصد لفظه ، وهو من الانتحاء بمعنى القصد والميل . وأصله اعتماد الإبل على أسرها في السير ، يقال : انتحيت جهة كذا — أى قصبتها وملت إليها في السير ، وانتحيت لفلان — عرضت له ، وانتحيت السكين على رقبته — عرضتها .

( ٢ ) « والثاني » مفعول أول لمحذوف يفسره اجعل المذكور « التالى » صفة للثاني « تا » مفعول التالى وقصر الضرورة « المطاوعة » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور مفعول ثانٍ لاجعله والماء مفعوله الأول « بلا » متعلق باجعل « ولا » بمعنى غير ظهر إعرابها على ما بعلمها « منازعه » مضاف إليه « يهزم الوصل » متعلق بمحذوف صلة الذى ومضاف إليه « كالأول » مفعول ثانٍ لاجلته والماء مفعوله الأول « كاستحل » خبر مبتدأ محذوف .

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحاً ببناء المطاوعة<sup>(١)</sup> - ضم أوله وثانيه ، وذلك كقولك في تَدَخَّرَجَ : تَدَخَّرَجَ ، وفي تَكُكَّرُ : تَكُكَّرُ ، وفي تَغَاغَلْ : تَغَاغَلْ .

وإن كان مفتتحاً بهزة وصل - ضم أوله وثانيه ، وذلك كقولك في اسْتَحْلَى : اسْتَحْلَى ، وفي اقْتَلَرَ اقْتَلَرَ : وفي انْطَلَقَ : انْطَلَقَ<sup>(٢)</sup> .

• • •

(واكْثِرْ أَوْ اكْثِمِ فَأَثْلَاخِي أَعْلَبَ عَيْنًا ، وَضَمَّ جَا كَبُوعَ) فَاحْتَمَلَ<sup>(٣)</sup>  
إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العين - سُمِعَ في فاته ثلاثة أوجه :

(١) إخلاص الكسر<sup>(٤)</sup> ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قوله :

١٥٤- حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْطِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ

(١) مثلها : كل تاء زائدة وإن لم تكن للمطاوعة ؛ ككواني وتغافل ، كما مثل الشرح ، والمطاوعة في فعل هي ؛ قبول فاعله التأثير بأثر واقع عليه من فاعل في علاج محس - لفعل آخر يلاقيه اشتقاقاً نحو : علمته فعلم ، وحطمته فتحطم .  
(٢) التمثيل به يدل على جواز بناء اللازم للمجهول ، ومنه الكثيرون ، وجوزه بعضهم فيما يتعلق بحرف ؛ ككُثِّرَ به .

(٣) « فَا » مفعول تنازعه الفعلان قبله « ثلاثي » مضاف إليه « أعل » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صفة لثلاثي « عَيْنًا » تمييز « وَضَمَّ » مبتدأ « جَاءَ ماضٍ قصر للضرورة ، وفاعله يعود على ضم والجملة خبر المبتدأ « كَبُوعَ » متعلق بمحذوف حال من فاعل جاء « فَاحْتَمَلَ » معطوف على جاء .

(٤) وفي هذه الحالة تسلم الياء ، وتقلب الواو ياء ، وهذه أفضح الحالات .

١٥٤ - ينسب بعضهم هذا البيت لروية ، وقيل هو لراجز لم يحن .

اللفظ والإعراب - حِيكَتْ : نسجت . نيرين : ثنية نير ، وهو مجموع القصب والخيط . تَخْطِطُ : تقضب بعنف . لا تشاك : لا يؤثر فيها الشوك . « حِيكَتْ » ماضٍ مبني للمجهول والتاء علامة التأنيث ونائب الفاعل هي « على نيرين » حال من ضمير حِيكَتْ « إِذْ » ظرف بمعنى حين لحيك « تُحَاكُ » الجملة في عمل جر بإضافة إذ إليها ، ويبقى الإعراب واضح .

والمعنى : هذه البردة محكمة النسيج متينة ؛ لأنها نسجت على نيرين ، وإذا اصطلمت بالشوك لا يؤثر فيها شيئاً لصفاتها .

(ب) وإخلاص الضم<sup>(١)</sup> ، نحو : « قَوْلٌ ، وَيُوعِ » ومنه قوله :  
 ١٥٥- لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَلَشْتَرَيْتُ  
 وهى لغة بنى ثِيَّير ، وبنى قَقْعَسٍ - « وهما من قَصْحَاءِ بنى أَسَدٍ » .  
 (ج) والإشام<sup>(٢)</sup> ، - وهو الإتيان بالقاء بحركة بَيْنَ الضم والكسر<sup>(٣)</sup> ،  
 ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ ، ولا يظهر فى الخط ، وقد قرئ فى السبعة  
 قوله تعالى : ( وَكَيْلَ يَا أَرْضُ أَبْلَغِي مَاؤَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِيغِي وَغِيضَ الْمَاءِ )  
 - بالإشام فى « قِيلَ ، وَغِيضَ » .

• • •

( وَإِنْ بِشَكْلٍ خِفَ لَبَسٌ يُجَنَّبُ وَمَا لِيَاغَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ<sup>(٤)</sup> )

= « والشاهد » فى « حيك » ، فهو فعل ثلاثى معتل العين مبنى للمجهول  
 وأخلص كسرافاته .

ويروى : حوكت بالواو ؛ فتكون شاهداً للحالة الثانية ، وهى إخلاص  
 ضم القاء .

( ١ ) وحيزت قلب الألف وإوا ، وهذه الحالة أربأ الحالات .

١٥٥ - هو لرؤية بن العجاج ، وقد عجز عن جذب اللو من البئر .

اللفظ والإعراب : « لَيْت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام  
 معناه التنى « شَيْئًا » مفعول به لينفع « لَيْت » فاعل ينفع مقصود لفظه « لَيْت »  
 الثالثة موكدة للأولى ، فلا اسم لها ولا خبر « شَبَابًا » اسم لَيْت الأولى وجملة :  
 وهل ينفع .. إلخ معترضة بينهما ، وجملة « بُوعَ » من الفعل ونائب الفاعل خبر  
 لَيْت « فاشترت الجملة معطوفة على جملة بُوعَ ( والمعنى ) أتخى أن يباع الصبا  
 والشباب فأشترىه ، ولكن التمنى لا ينفع ولا يخفى شيئاً ؛ فإن الشباب إذا ولى لا يرجع  
 ( والشاهد ) فى « بُوعَ » قد أخلص فيه الضم ، قلبت الألف وإوا عند  
 بنائه للمجهول ، وهذه لغة قوم من العرب كما أوضح الشارح .

( ٢ ) القراء يسمون ذلك « رُومًا » ، أما الإشام عندهم فهو : الإشارة  
 بالفتن فى الرفع والضم عند الوقف على نحو : « نستعين - ومن قبل » وعند  
 خلط الصاد بالزى ؛ فى الصراط - وأصلق ، ونحوهما .

( ٣ ) « وَإِنْ » شرطية « بِشَكْلٍ » متعلق بخيف « لبس » نائب فاعل خيف  
 وهو فعل الشرط « يَجَنَّبُ » مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى =

إذا أسند الفعل الثلاثي للعلل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب<sup>(١)</sup> : فلما أن يكون واوياً ، أو يائياً ، فإن كان واوياً ؛ نحو : « سَأَم » من السَّوْمِ - وَجَبَ - عند المصنف - كسرُ الفاء أو الإثمام ؛ فتقول : سَمِتُ ، ولا يجوز الضم<sup>(٢)</sup> ؛ فلا تقول : سُمْتُ ؛ ثلثا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو : سُمْتُ الْعَبْدَ . وإن كان يائياً ، نحو : « بَاعَ » - من الْبَيْعِ - وَجَبَ عند المصنف أيضاً - ضَمُّه أو الإثمام ؛ فتقول : بَعْتُ يَا عَبْدُ ، ولا يجوز الكسر ، فلا تقول : بَعْتُ ؛ ثلثا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو : بَعْتُ الثَّوْبَ .

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لِبَسٌ يُجْتَلَبُ » - أى : وإن خِيفَ اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة - أعنى الضم ، والكسر ، والإثمام - عُيِّلَ عنه إلى شكلٍ غَيْرِهِ ، لا لِبَسٍ مَعَهُ .

هنا ما ذكره المصنف . والذي ذكره غيره : أن الكسر في الواوى ، والضم في اليائى ، والإثمام هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم في الواوى والكسر في اليائى . وقوله : « وَمَا لِيَاغَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ » معناه : أن الذى ثَبِتَ لقاء « باع » - من جواز الضم ، والكسر

---

= شكل وهو جواب الشرط « وما » اسم موصول مبتدأ « لباع » متعلق بمحذوف صلة « قد » لتقليل « يرى » الجملة خبر المبتدأ « لنحو » متعلق بـ « حَبٍّ » مضاف إليه مقصود لفظه .

(١) سواء كان كل منهما للمفرد أو غيره ، مذكراً أو مؤنثاً ، نحو : بعنا - وبعيناً - وبعين ؛ إلا أن الغائب لا يلتبس إلا عند إسناده لنون النسوة ، ولما كان الأولى أن يقول : أو غائبات .

(٢) هذا إذا لم يكن مكسور العين كخفت ، وإلا امتنع فيه الكسر ، كاليائى - لا الضم ؛ لأن المعنى للفاعل - بالكسر ليس غير .

والإشمام - يَثْبُتُ لقاء المضاعف<sup>(١)</sup> ، نحو « حَبٌ » ، فتقول : « حُبٌ » ،  
و « حِبٌ » ، وإن شئت أَشْمَنْتَ .

( وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي<sup>(٢)</sup> )  
أى : يَثْبُتُ - عند البناء للمفعول - لما تليه العين من كل فعل يكون  
على وَزْنِ « افْعَلْ » أو « انْفَعَلْ » - وهو مثلُ العين - ما يثبت لقاء  
« باع » : من جواز الكسر ، والضم والإشمام ، وذلك نحو : لاختار ،  
وانقَادَ وشبههما ؛ فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضم ، نحو :  
أَنْتُورَ - وَانْقُودَ ، وَالْكَسْرُ ، نحو : أَخْيِرَ - وَانْقِيدَ ، وَالْإشْمَامُ ،  
وَتَحْرُكُ الهمزة بمثل حركة التاء والقاف .

• • •

( وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي<sup>(٣)</sup> )  
تَقَدَّمَ أَنْ الْقَعْلَ إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ - أَقِمِ الْقَعُولُ بِهِ مَقَامَ  
الفاعل ، وأشار في هذا البيت : إلى أنه إذا لم يُوجَدِ الْقَعُولُ بِهِ - أَقِمِ الظرف

( ١ ) لكن الأقصح في المضاعف : الضم - فالإشمام - فالكسر ، وفي  
« باع » بالعكس . وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف ؛ وهو :  
ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو : شَدَّ وَمَدَّ وَصَبَّ ، والحق جواز  
الكسر والإشمام .

( ٢ ) « وما » اسم موصول مبتدأ « لفا » بالقصير متعلق بمحطوف صلة  
ما « باع » مضاف إليه قصد لفظه « لا » ما اسم موصول والجار والمجرور متعلق  
بمحطوف خبر المبتدأ « العين » مبتدأ « تلي » الجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ  
وخبره صلة ما « في اختار » متعلق بتلي « وانقاد وشبه » معطوفان على اختار  
« ينجلي » الجملة نعت لشبه .

( ٣ ) « وقابل » مبتدأ « من ظرف » حال من الضمير في قابل - أو صفة  
له « أو من مصدر » معطوف عليه « أو حرف جر » معطوف على مصدر ومضاف  
إليه « بنياية » متعلق بحرى - الواقع خبراً للمبتدأ .



أو المصدر أو الجار والمجرور مُقَامَهُ ، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنياية ، أى : صالحاً لها ، واحترز بذلك مما لا يصح للنياية ، كالظرف الذى لا يتصرف - والراد به : ما لزم النصب على الظرفية<sup>(١)</sup> ، نحو : « سَحَر » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ بعينه ، ونحو « عندك » فلا تقول : جُلسَ عندك - ولا رَكِبَ سَحَرٌ ؛ لثلاث تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب - وكالمصدر الذى لا يتصرف<sup>(٢)</sup> ، نحو « معاذ الله » فلا يجوز رفع معاذ ؛ لما تَقَدَّمَ في الظرف ، وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، والجار والمجرور<sup>(٣)</sup> ، فلا تقول : سِيرَ وقتٌ - ولا ضَرِبَ ضَرْبٌ - ولا جُلسَ في دار ؛ لأنه لا فائدة في ذلك . ومثال القابل من كل منها قولك : « سِيرَ يومُ الجمعة » - و« ضَرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ » - و«مُرَّ بِزيدٍ» .

• • •

(١) أى أو شبهها وهو الجر بمن ؛ فقال مالا يخرج عن النصب على الظرفية أصلاً : « قط » ، و« عوض » ، وإذا ، وسحر ، ومثال ما ينصب على الظرفية ويجر بمن : عند ، ومع ، وتم بالفتح . وهذان النوعان يقال لكل منهما ظرف غير متصرف ، أما الذى يخرج عن الظرفية وعن الجر بمن ويتأثر بالعوامل : كوقت ، وساعة ، ويوم ، وحين ، ودهر - فهو الظرف المتصرف .

(٢) المصدر المتصرف : ما يخرج عن النصب على الظرفية . ويتأثر بدخول العوامل المختلفة عليه : كضرب وقت ، وهذا هو الذى تجوز نيابته . أما غير المتصرف فهو الذى يلزم النصب على الظرفية ؛ كمعاذ وسبحان ، ومثل هذا لا يجوز أن ينوب عن الفاعل .

(٣) في هذا : إشارة إلى أنه يشترط مع التصرف - القائلة ؛ أى الاختصاص . فالمتخصص من الظروف ما خص بشيء من أنواع التخصصات ، كإضافة أو وصف ، فتحو مكان وزمان - لا يصح نيابتهما إلا إذا قيد أبو صف ، كأن يقال مثلاً : جلس مكان حسن - وصنم زمان طويل . والمتخصص من المصادر : ما ليس مجرد التأكيد ؛ بل يكون مبنياً للعدد ؛ كضرب ثلاثون ضربة ؛ أو النوع كضرب ضرب أليم . ويشترط في التائب من الجار والمجرور : أن =

( وَلَا يَنْتَوِبُ بَعْضُ هَذِهِ ، إِنَّ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ مَقُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ (١) )  
 مَلْعَبُ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشَ - أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيَّ  
 لَمْ يَلْمِ يَمَمٌ فَاعِلُهُ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَصْنَعٌ ، وَظَرْفٌ ، وَجَارٌ وَمَجْرُورٌ - تَعْنِي  
 إِقَامَةَ الْقَوْلِ بِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً شَدِيداً يَوْمَ  
 الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ مُقَامَهُ مَعَ وَجُودِهِ ،  
 وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَذْذٌ أَوْ مُرَوَّلٌ .

وَمَنْعَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ : تَقَلَّمَ ، أَوْ  
تَأَخَّرَ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْلًا - وَضَرَبَ زَيْلًا ضَرْبَ شَدِيدٍ ،  
وَكَذَلِكَ فِي الْبَاقِي ، وَاسْتَدَلُّوا لَلَّذَلِكَ بِقِرَاعَةِ أَبِي جَهْرٍ <sup>(١)</sup> ( لِيَجْزِيَ قَوْمًا  
بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ) <sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٥٦- لَمْ يُعَنْ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفِيَ ذَا النُّعَىٰ إِلَّا ذُو هُدًى

= يكون مخصصاً ؛ بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها ، وألا يلزم الجار له طريقة واحدة : كذا ومنذ - الملائمين لجر الزمان الظاهر ، وكحروف القسم - الملائمة لجر المقسم به ، وألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل : كالباء واللام ومن ؛ إذا جاءت إحاطها بالتعليل ، ولهذا امتنع نيابة المقبول لأجله .

(١) « ولا ، نافية ، بعض ، فاعل يتوب ، هذى ، مضاف إليه ، إن ، شرطية ، وجد مفعول به ، الجملة من الفعل ونائب الفاعل فعل الشرط ، وجوابه مخوف يدل عليه السياق » وقد « حرف تقييد ، يرد ، مضارع وفاعله يعود إلى نية بعض هذى .

(٢) هو أبو جعفر يزيد بن القاسم الخزومي المدني ، أحد أصحاب القراءات العشر ، انتهت إليه رئاسة القراء بالمدينة ، ولم يكن أحد أقرأ منه للغة ، وتوفي سنة ١٣٠ هـ .

(٣) أى يبتاء بحزى المجهول و بما و نائب فاعل مع تعلق المفعول به وهو قوماً . . .

١٥٦ - هو لرؤية بن العجاج .

اللغة والإعراب : بين : يتم . العلياء : الميزة الرفيعة . النى : الضلال . =

ومذهب الأخصر أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه - جاز إقامة كل واحد منهما ، فتقول : ضُربَ في الدار زيدٌ - وضُربَ في الدار زيداً ، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به ، نحو : ضُربَ زيدٌ في الدار ، فلا يجوز : ضُربَ زيداً في الدار .

• • •

( وَيَتَّفَاقُ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا فِيَمَا التَّيَاسَةُ أَمِنْ )

= يعن ، مضارع مجزوم بلم ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء المجهول « بالعلاء » جار ومجرور نائب فاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيداً » مفعول « ولا » نافية « ذا » مفعول شئ « التي » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « ذو » فاعل شئ « هدى » مضاف إليه ( والمعنى ) لا يهتم بالمكارم والحاصل الحميدة - إلا ما جدد عظيم شريف النفس ، ولا يبعد الضال عن الضلال ومضى الحاصل - إلا العالم الذي هداه الله وأرشدته .

( والشاهد ) نية الجار والمجرور وهو « بالعلاء » عن الفاعل ، مع وجود المفعول به وهو « سيداً » على مذهب الكوفيين ، ويقول البصريون : إن هذا ضرورة شعرية .  
( تنبيه ) ورد عن العرب أفعال ماضية على صورة المبنى للمجهول ، فيعرب المرفوع بعدها فاعلاً لا نائب فاعل على الصحيح ، ومنها : هُزل - زُكِم - شِلِه - دُهِش ، بمعنى واحد . وشُغِف بكذا - وأولِع به - وأغرى به - وأغرم به ، واستهَر به ، وكلها بمعنى التعلق القوي بالشئ ، ومنها : أهرع بمعنى أسرع ، وتَجَّ ، وعُني بكذا وحَمَّ ، ووَعَكَ ، وفُلِج ، وعُغَم ، وامْتَجَّع ، وزَهَى . وحكم المضارع منها حكم الماضي - إذا سمع ، ومما سمع : يُهرع - يُعنى - يُولج - يُستهَر به .

( ١ ) « ويتَّفَاق » متعلق بـ « ينتوب » الثاني « فاعل ينتوب » من باب « جاز » ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني « كسا » مضاف إليه مقصود لفظه « فيما » ما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بـ « ينتوب » التياسه « مبتدأ مضاف إلى الماء » أمن « ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى التياسه والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول .

إذا بُنِيَ الفعلُ التعلُّى إلى مفعولين لما لم يُسمَّ فاعِلُهُ : فلما أن يكون من باب « أعطى » - أو من باب « ظنَّ »<sup>(١)</sup> ؛ فإن كان من باب « أعطى » - وهو المراد بهذا البيت - فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأولِ منهما ، وكذلك الثاني ، بالاتفاق ؛ فتقول : كُفِيَ زَيْدٌ جُبَّةً - وأُعْطِيَ عَمْرُو دِرْهَمًا ، وإن شئتَ أقمتَ الثاني ؛ فتقول : « أُعْطِيَ عَمْرُو دِرْهَمٌ - وكُفِيَ زَيْدًا جُبَّةً » .

هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني ، فإن حصل لبس وجب إقامة الأولِ ، وذلك نحو : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ، فتعين إقامة الأولِ فتقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ ؛ لثلا يحصل لبس ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا ، بخلاف الأول .

ونَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثاني من هذا الباب - يجوز إقامته عند أمن اللبس ، فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة التحويلين كلهم - فليس يجزى ؛ لأن مذهب الكوفيَّين أنه إذا كان الأولُ معرفةً والثاني نكرةً - تعين إقامة الأولِ ؛ فتقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا - ولا يجوز عندهم إقامة الثاني<sup>(٢)</sup> ؛ فلا تقول : « أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا » .

• • •

(١) باب أعطى وكما هو : كل فعل تعلّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ والخبر ، وكان تعلية إليهما بنفسه - لا بإسقاط حرف الجر من أحدهما . أما باب ظنّ وأخواتها فهو : كل فعل تعلّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر .

(٢) أى وإن لم يحصل لبس ؛ لأن المعرفة أحق بالإسناد على أى حال . وقال قوم بالمتنع مطلقاً ، فتعين نيابة الأول طرداً للباب . وشرط إثابة الثاني مع أمن اللبس : ألا يكون جملة - غير محكية بالقول ؛ لأنها حينئذٍ كالقرد ، وإلا امتنع اتفاقاً .

( في باب «ظَنُّ مَوَارِي» الْمَنَعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ (١) )  
يعنى أنه إذا كان الفعل متعلِّياً إلى مفعولين : الثانى منهما خبرٌ  
فى الأصل ، كظَنَ وَأَخَوَاتِهَا ، أو كان متعلِّياً إلى ثلاثة مفاعيل كَأَرَى  
وَأَخَوَاتِهَا - فَلَا شَهْرٌ عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ، ويمتنع إقامة  
الثانى فى باب «ظَنُّ» والثانى والثالث فى باب «أَعْلَمَ» ؛ فتقول : ظَنُّ  
زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا يَجُوزُ : ظَنُّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وتقول : أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجًا ،  
ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجًا ، ولا إقامة  
الثالث ؛ فلا تقول : أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّج . ونقل ابن أبى الربيع  
الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضاً - ابنُ المصنف .  
وزهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يَتَعَيَّن إقامة الأول ، لا فى باب  
«ظَنُّ» ولا فى باب «أَعْلَمَ» ، لكن يشترط ألا يحصل لَبْسٌ (٢) ؛ فتقول :  
ظَنُّ زَيْدًا قَائِمٌ - وَأَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجًا .

وأما إقامة الثالث من باب «أَعْلَمَ» : فنقل ابن أبى الربيع وابنُ  
المصنف الاتفاق على منعه - وليس كما زعمنا ؛ فقد نقل غيرُهما الخلافَ  
فى ذلك (٣) ؛ فتقول : أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجٌ ، فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَ

(١) «فى باب «متعلق باشتهر» ظن» مضاف إليه مقصود لفظه «وأرى»  
معطوف على ظن «المنع» مبتدأ «اشتهر» الجملة خبر «ولا» نافية «منعاً»  
مفعول-أرى «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «القصْد» فاعل لفعل معطوف  
يفسره ما بعده ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا «ظهر» الجملة تفسيرية لا  
محل لها .

(٢) ويمتنع إن ألبس ، نحو : ظن محمد علياً - إذا كان محمد مفعولاً  
ثانياً ، وكذلك إذا كان جملة ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة .

(٣) قد أجازوه بعضهم حيث لا لبس ، قال ابن هشام : «وقد تبين أن  
فى النظم أموراً وهى : حكاية الإجماع على جواز إقامة الثانى من باب كما  
حيث لا لبس» ؛ قد قال : وباتفاق قد ينوب الثانى من باب كما .. إلخ ، =

إقامة الأول في باب « ظن - وأعلم » فلا تقول : ظن زيداً عمرو - على أن عمرو هو المفعول الثاني ، ولا أعلم زيداً خالداً منطلقاً .

• • •

(وَمَا سِوَى النَّاتِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا<sup>(١)</sup>)

حُكِّمَ المفعول القائم مقامَ الفاعل حُكِّمَ الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفاعل إلا فاعلاً واحداً . كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً<sup>(٢)</sup> ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر - أقمت واحداً منها مقامَ الفاعل ، ونصبت الباقي<sup>(٣)</sup> ؛ فتقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً - وأعلم زَيْدٌ عمراً قائماً ، وضربَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير في داره .

= « وعلم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة » ؛ حيث يقول : في باب ظن وأرى المنع اشتهر .. إلخ ، « وإبهام أن إقامة الثالث غير جائزة باطلاق ؛ إذا لم يذكره مع المحقق عليه » ، وهو إقامة الأول « ولا مع المختلف فيه » ، وهو إقامة الثاني . ولعل الأنسب : أن يختار ماله أهمية في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المراد من غير تقييد بشيء ما . ولا يجوز إثابة الحال والمستثنى والمفعول معه ، والتمييز الملازم للنصب ؛ لأن النيابة تخرجه عن الغرض منه . وأجاز بعضهم نيابة التمييز المجرور بمن ، والمفعول لأجله المجرور ؛ بشرط أن يحققا المطلوب منهما .

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « سوى النائب » متعلق بمحذوف صلة « ما » اسم موصول والجار والمجرور بيان لما الأولى « علما » ماض للمجهول والجملة من الفعل ونائب الفاعل المستتر صلة ما - المجرورة محلا بمن « بالرافع » متعلق بعلق « النصب » مبتدأ ثان « له » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة الثاني وخبره خبر الأول وهو « ما » في أول البيت « محققا » حال من ضمير « له » الواقع خبراً .

(٢) أى من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبنى للمعلوم .

(٣) أى لفظاً ؛ إن كان غير جار ومجرور ، أو محلاً إن كان جاراً ومجروراً ، نحو : ( فلذا فتح في الصور نقحة واحدة ) .

= (تمة) بمناسبة ذكر المصنف إسناده العمل المحلل العين والمضغ إلى ضمير التكلم — رأينا أن نستكمل الكلام فيما بشرح حلما عند الإسناد إلى جميع الضمائر .

(أولا) الأجوف : هو ما كانت عينه حرفاً من حروف العلة : واو ، أو ألفاً متقلبة عن الواو — أو الياء . مثال الأول : حول — قول — تحاورا . ومثال الثاني : حيد — بايع — تسابعا . ومثال الثالث : قام — انقاد — استقام — باع — أذاع — استخار .

(أ) ويحيى مجردة على ثلاثة أوزان :

(١) عِلِمَ يَعْلَمُ — واوياً أو يائياً ، نحو : خاف غَيْدَ .

(ب) نصرَ يَنْصُرُ ، ولا يكون إلا واوياً ، نحو : ذاب يَلُوبُ .

(ج) ضرب يَضْرِبُ ، ولا يكون إلا يائياً ، نحو : عاش يَعْيشُ . وإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك كُثِرَتْ فلوهُ — إن كان من باب « عِلِمَ » أو « ضَرَبَ » ؛ تقول : خِضْتُ — خِضْنَا — خِضْنَ — يَعت — يَعتُنَا — يَعتن ، وإن كان من باب « نصر » ضُمَّتِ الفاء ، نحو : قَلْتُ — قَلْنَا — قَلْنَ ، ويلاحظ أن العين حُلِفَتْ ؛ لأن القاعدة العامة في الأجوف : أنه إذا سكن آخره حُلِفَتْ عينه ، وإذا تحرك آخره بَقِيَتْ عينه ، نحو : قاوَمَ — بايَنَ .

(ب) أما المزيد : فيأتى على وزن « فاعِل » كحاول ويبيع ، و « فَعَلَ » كسَوَّلَ وصَيَّرَ ، و « تفاعل » كضأواً وتبأياً ، و « تَفَعَّلَ » كتَوَلَّى وتطَيَّبَ ، و « إفعال » كاعوارَ وإياضَ ، و « أَفْعَلَ » كاسودَّ وأبيضَ ، و « أَفْعَلَ » واوى العين كاشتور . ويجب إذا أتى على وزن من هذه الأوزان — تصحيح عينه وبقاؤها على حلما ؛ كما يجب تصحيح عين المجرد الذى على وزن « فَعَلَ » بكسر العين إذا كان الوصف منه على وزن « أَفْعَلَ » فيما دل على حسن أو قبح ، نحو : حوَل ، فهو أحول — وَغَيْدَ ، فهو أغيد . « والأغيد : اللسان المائل المتق » . أما إذا أتى على وزن « أَفْعَلَ » كأجاب — وأهاب ، أو « انفعَلَ » كأنقاد — وانماح ، أو « استعمل » كاستقام — واستراح ، أو « افعل » بايَ العين ، نحو : إيتاع — وإكال ؛ فيجب في هذه الأحوال إعلال عينه كالأمثلة ، كما يجب إعلال المجرد الذى على وزن « فَعَلَ » بالفتح ، أو « فَعِلَ » بالكسر الذى ليس للوصف منه على أَفْعَلَ ، كخاف ومات . وإذا أسند هذا الماضى إلى الضمائر إتيح ما يأتي :

= (أ) الصيغ التي يجب فيها تصحيح العين - لا يخفف منها شيء عند الإسناد للضمير ، سواء أكان الضمير ساكناً أم متحركاً ، تقول : غَيْلاً - حَوْلًا ، غَيْلت - حَوَّلت ، غَيَّلوا - حَوَّلوا ، تقاولوا - تمايلا .. إلخ .

(ب) الصيغ التي يجب فيها الإعلال - تبقى على حالها إذا أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بباء التانيث ، تقول : أجبأ - أهابأ - باعأ - قالأ - إلتاعأ - إلتقادوا - إستقاموا ، باعت - قالت . وإذا أسندت للضمير رفع متحرك - وجب حذف العين تخلصاً من التثاق الساكنين .

حكم المضارع : (أ) الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها - لا يتغير فيها شيء مطلقاً في المضارع ، تقول : غَيَّد يغيد - بايع يبيع - تهاون يهاون ..... إلخ .

(ب) الصيغ التي يجب في ماضيها الإعلال - يعمل فيها المضارع : بالقلب ألفاً في صيغتي « إفتعل » - و « استعمل » ، تقول : إفتاد يفتاد - واختار يختار أصلها : يفتوِّد ويختور ، تحركت الواو أو الياء بعد فتحة قلبت ألفاً ، أو بالقلب في مثل : قال يقول - وباع يبيع ؛ أصلهما : يقول ويبيع ، نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن قبلهما . أو بالقلب والقلب في مثل : خاف يخاف - واستقام يستقيم : أصلهما يخوِّف ويستقيم ، نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفاً في يخاف ؛ لتحركها أصلاً وافتتاح ما قبلها الآن ، وباء في يستقيم ؛ لوقوعها ساكنة إثر كسرة . ويبقى المضارع على حاله من التصحيح أو الإعلال ؛ إذا كان مرفوعاً أو منصوباً ؛ فإن جزم حذف حرف العلة فيها يجب إعلاله تخلصاً من الساكنين . وإذا أسند المضارع من الأجوف إلى ضمير ساكن - بقي على ما استحقه من تصحيح أو إعلال ، ولا تحذف عنه ولو كان مجزوماً ، تقول : يخافان - ويخافون - وتخافين ، ولن يخافا - ولم تخافا .. إلخ . أما إذا أسند للضمير متحرك فيجب حذف عنه ؛ إن كان مما يجب فيه الإعلال ، تقول : النساء يقلن - ولن ، ولم - يؤعن .

حكم الأمر : هو كالمضارع المجزوم ؛ إذا أسند إلى ضمير ساكن - رجعت إليه العين التي حذفت منه عند إسناده للضمير المستتر ، تقول : قولأ - خافأ - قولوا - يبعي . وإذا أسند إلى ضمير متحرك - حذفت العين ، تقول : قلن - يخفن - يعن .



(ثانياً) المضعف ؛ وهو نوعان : مضعف الرباعي ، وهو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، نحو : زَلَزَلَ وَعَسَّسَ . ومضعف الثلاثي ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو : شَدَّ — وامتدَّ — واستمرَّ .

أما الأول ؛ فحكمه عند إسناده إلى الضمائر — كحكم الفعل الصحيح السالم ؛ في أنه لا يحذف منه شيء عند إسناده إلى الضمائر ، سواء في ذلك الماضي والمضارع والأمر . غير أنه يجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، كضربت — وضربنا — وضربن ، وإذا اتصل به ضمير رفع ساكن فتح آخره قبل الألف ، نحو : ضربا — يضربان — اضربا ، وضم آخره قبل الواو ، نحو : ضربوا — يضربون — اضربوا ، وكسر آخره قبل الياء ، نحو : تضربين — إضربي .

وأما الثاني وهو مضعف الثلاثي — فحكمه عند إسناده للضمائر ما يأتي :  
حكم الماضي : إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك — وهو تاء الفاعل ، ونا ، ونون النسوة — وجب فك الإدغام ، تقول : ملدت — ملدنا — ملدن . ويجب الإدغام فيما عدا ذلك ، تقول : مدَّ محمد — ومدت — ومدنا — ومدوا .  
حكم المضارع : إذا أسند لنون النسوة وجب الفتح ، سواء أكان الفعل مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً ، تقول : هن يحجبن — لم يحجبن — لن يحجبن . وإذا أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة — وجب الإدغام ، تقول : يحجبان — يحجون — تحجبن . لم ولن — يحجبا — يحجوا — تحجبي . وكذلك يجب الإدغام إذا أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن الفعل مجزوماً ، فإن جزم الفعل جاز الفتح والإدغام ، تقول : لم يشد — ولم يشد . والفك أكثر ، قال تعالى : ( ولا تمنن تستكثر — وليلال التي عليه الحق ) .

حكم الأمر : إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك — وهو نون النسوة — وجب الفك ، تقول : احجبن — املدن . وإذا أسند إلى ضمير رفع ساكن — وجب الإدغام ، تقول : حُجبا — حُجوا — حُجبي . وإذا أسند إلى ضمير مستتر جاز الأمران ، والفك أكثر ، قال تعالى : ( واغضض من صوتك ) . هنا : وحرك آخر الأمر والمضارع المجزوم عند الإدغام — بالفتح ، أو بالكسر ، أو تحرك اللام بحركة العين ، ويسمى ذلك إتباعاً .

الامثلة والقمرينات

١- ماذا يحدث في الفعل : ماضياً أو مضارعاً - من التغير عند بنائه للمجهول. مثل.  
٢- اذكر الأشياء التي تتوب عن الفاعل عند حذفه ، وما يشترط في كل منها ، ومثل .

٣- بين الأوجه الجائزة في فاعل الأجوف الثلاثي عند بنائه للمجهول ، ومثل.  
٤- متى يتمتع إقامة المفعول الثاني في بابي ظن وأعطى - مقام الفاعل؟ ومتى يجوز؟  
٥- ما حكم كل من مضارع الفعل الأجوف والمضارع - عند إسناده لضمائره؟ مثل .

٦- علام يستشهد التحويون بما يأتي : في باب النائب عن الفاعل؟ وضح ما تقول قال تعالى : ( وجعل بينهم وبين ما يشتهون كما فعل بأشياءهم من قبل - فإذا فغفر في الصور نفخة واحدة - فلن أحصرتم فا استيسر من المدي - وريض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي ، وقيل بعلأ للقوم الظالمين ) .  
فيالك من ذى حاجة حيل دونها وما كل ما بهوى امرؤ هو نائله  
ولانما يرضى العنيب ربه مادام معنياً بذكر قلبه  
٧- حول الأفعال في العبارات السابقة إلى صيغة المنى للمعلوم ، واذكر الفاعل المناسب لكل فعل .  
٨- أعرب البيت الآتي ، واشرحه :

يُغْفِي حَيَاةً وَيُغْفِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ  
٩- بين فيما يأتي : الفاعل ونائبه ، ونوع النائب ، وأعرب ما تحته خط .  
يقال في الأمثال : أُعْطِيَ القوم بارها ، وأسكن الباريانها . وقيل في الحكم : الكرم يعفو إذا استعطف ، والثمن يقسو إذا لوطف . ظن باقه خيراً ، قد سبق الجاني إلى حيث ينفذ فيه حكم القضاء العادل . يحتفل في المساجد ليلة السابع والعشرين من شهر رجب ، ليلة أسرى بالنبي عليه الصلاة والسلام من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، ثم عرج به إلى السموات العلا . ويصام يومه تطوعاً . من خطاب الإمام علي في استنصار الناس لأهل الشام : ما أنتم إلا كليل ضل رعاها ، فكلما جُمعت من جانب انتشرت من آخر ، تكادون ولا تكيلون ، وتقتص أطرافكم فلا تمنعون ، لا يتام عنكم وأنتم في غفلة ساهون ، غلب واقع المخاذلون .

١٠- حول الأفعال الآتية إلى صيغة المجهول ، وضعها في عبارات من إنشائك : رأى - استقام - يقاوم - لام - يرد - ايقص - استغنى - بضم .

### اِسْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

( إِنْ مُضْمَرٌ أَمْرٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ : يَنْصَبُ لَفْظُهُ ، أَوِ الْمَحَلُّ قَالِ السَّابِقَ انْصَبَهُ بِفِعْلٍ أَضْمِرًا حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ <sup>(١)</sup> )

الاشتغال : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخر عنه فعل ، قد عِيلَ في ضمير ذلك الاسم أو في سَبَبِيَّةٍ — وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق <sup>(٢)</sup> ؛ فمثالُ

( ١ ) « إِنْ » حرف شرط « مضمر » فاعل لمخوف يفسره « شغل » وهو فعل الشرط « اسم » مضاف إليه « سابق » صفة لاسم « فعلاً » مفعول لشغل مقدم « شغل » ماضٍ وفاعله يعود إلى مضمر « عنه ينصب » متعلقان بشغل « لفظه » مضاف إليه من إضافة المصدر للمفعول ، وضمير « عنه » و « لفظه » — يعود إلى اسم سابق « أو المحل » مطوف على لفظ ، و « آل » بدل من الضمير ، والباء في « ينصب » — بمعنى عن . « قالسابق » مفعول لمخوف يفسره ما بعده وهو جواب الشرط « انصبه » فعل أمر والفاعل أنت والماء مفعول « بفعل » متعلق بانصب « أضمر » نائب الفاعل يعود على فعل ، والجملة نعت له « حتماً » صفة لمصدر مخوف — أى إظهاراً حتماً « موافق » نعت ثان لفعل « لا » متعلق به ، و « ما » اسم موصول « قد أظهر » نائب الفاعل يعود إلى « ما » والجملة صلة ما .

( ٢ ) يؤخذ من هذا التعريف — أن أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه وهو الاسم المتقدم ، ومشغول وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به — ويسمى شاغلاً — وهو ضمير الاسم المتقدم أو سببيه ، ويشترط في كل شروط : فيشترط في المشغول عنه :

( أ ) أن يكون متقدماً ، أما نحو : ضربته علياً — فليس اشتغالا ، وعلياً بالنصب بدل من الماء — وبالرفع مبتدأ خبره الجملة قبله .

( ب ) وألا يتعدد مع اتحاد العامل ، وأما نحو : محمداً وعلياً ضربتهما — فكلاهما الواحد بسبب العطف .

( ج ) وأن يكون قابلاً للإظهار ، فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، والمجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

( د ) وأن يكون مفترقاً لا بعده ، فنحو : جأطك محمد فأكرمه — ليس من الاشتغال ؛ لأن الاسم اكتفى بالفعل المتقدم .

للاشتغال بالضمير : زَيْدًا ضَرَيْتُهُ - وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ . ومثال الاشتغال بالنسبي : زَيْدًا ضَرَيْتُ غُلَامَهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « إن مضمير اسم - إلى آخره » . والتقليد : إن شَغَلَ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًا - عن ذلك الاسم : ينصب المضمير لفظاً نحو : زَيْدًا ضَرَيْتُهُ ، أو بنصبه محلاً ، نحو : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فكل واحد من ضريت ، ومررت - اشتغل بضمير زيد ، لكن « ضريت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ إليه بحرف جر ، فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً ، وكل من « ضريت ، ومررت » لو لم يشتغل بالضمير - تَسَلَّطَ على « زيد » كما تَسَلَّطَ عَلَى الضمير ، فكنت تقول : زَيْدًا ضَرَيْتُ ، فتنصب زَيْدًا ، ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره ، وتقول : بزید مررت ؛ فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه - إلى آخره » معناه : أنه إذا وَجَدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى المِثْلَةِ المذكورة - فيجوز لك نصبُ الاسمِ السابق . واختلف النحويون في ناصبه :

= ( هـ ) وألا يكون نكرة محضة ؛ فلا اشتغال في قوله تعالى : ( ورهانية ابتلعوها ) ، بل المنصوب معطوف على ما قبله ، وجملة « ابتلعوها » صفة . ويشترط في المشغول :

( أ ) أن يكون متصلاً بالاسم السابق كما سيئنه الشارح .  
( ب ) وأن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ؛ بأن يكون فعلاً منصرفاً - أو اسم فاعل - أو اسم مفعول - أو صيغة مبالغة . أما الصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل ، والفعل الجامد ، كفعل الصجب ، والحرف - فلا تعمل في المتقدم عليها لضخفها . ويجوز الاشتغال عن المصدر ، واسم الفعل - على القول بمجواز تقدم معموليها عليهما .

ويشترط في المشغول به - وهو الضمير - أن يكون ضمير الاسم السابق أو سيئنه كما بينه الشارح - لا أجنبياً عنه . قال الصبان : ويجوز حذفه بفتح ؛ لما فيه من القطع بعد التهيئة .

فذهب الجمهور : إلى أن ناصبه فعل مُضَرَّ وجوباً ، لأنه لا يُجْمَع بين المُضَرِّ والمُضَرَّ ، ويكون الفعل للمضَرَّ موافقاً في المعنى لذلك للظاهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى ، نحو قولك في زيداً ضربته : إن التقلير : ضربتُ زيداً ضربته . وما وافق معنى دون لفظ ، كقولك في : زيداً مرتت به : إن التقلير : جاوزتُ زيداً مرتت به ، وهذا هو الذي ذكره بالصف (١) :

وَالْمَنْعَبُ الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي ، واختلف هؤلاء ، فقال قوم : إنه عامل في الضمير في الاسم معاً ، فإذا قلت : زيداً ضربته - كان « ضَرَبْتُ » ناصباً لزيد ، وللهاء . وردَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير مَلْفَى ، وردَّ بأن الأسماء لا تَلْفَى بعد اتصالها بالعوامل .

• • •

(وَالنَّصْبُ حَمٌّ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ؛ كَأَنْ وَحَيْثُمَا) (٣)

(١) إذا كان العامل المشغول متعلياً بنفسه لضمير الاسم المتكلم - كان العامل المتكلم موافقاً له لفظاً ومعنى . أما إذا كان العامل المشغول لازماً ، سواء كان المشغول به ضميراً نحو : محمداً مرتت به ، أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى الضمير نحو : محمداً مرتت بصليبه ، أو كان العامل متعلياً والمشغول اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو : محمداً قتلت عدوه - فإن تقلير العامل في الاسم المتكلم : يكون من معنى العامل المشغول دون لفظه ، بحيث يصبح معه المعنى ، فتقول في المثال الأول : جاوزت محمداً مرتت به ، وفي الثاني : لا بست محمداً مرتت بصليبه ، وفي الثالث : مرتت محمداً قتلت عدوه .

(٢) « والنصب حَمٌّ » مبتدأ وخبر « إن » شرطية « تلا السابق » الجملة فعل الشرط والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة مفعولاً تلا « يختص بالفعل » الجملة صلة ما أو صفة « كأن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وحياً » محذوف على إن المحذورة محلاً بالكاف .

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ، أحدها :  
 ما يجب فيه النصب ، والثاني : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز  
 فيه الأمران والنصب أرجح ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع  
 أرجح ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء . فأتى المصنف  
 إلى القسم الأول بقوله : « والنصب حتم » إلى آخره ، ومعناه : أنه  
 يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأتوات  
 الشرط<sup>(١)</sup> نحو : إن ، وحيثما ؛ فتقول : إن زيدا أكرمته أكرمك .  
 وحيثما زيدا تلقه فأكرمته ؛ فيجب نصب « زيدا » في المثالين وفيما  
 أشبههما ، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ : إذ لا يقع الاسم بعد هذه  
 الأدوات . وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها ؛ فلا يمنع عنده الرفع  
 على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧- لَا تَجْزِي إِنْ مُنِيسَ أَهْلَكَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِي

( ١ ) مثلاً : أدوات الاستفهام غير الممزة نحو : هل محمداً أكرمت ؟  
 وأدوات التحضيض نحو : هلا علياً قابله ، وأدوات العرض نحو : ألا محمداً  
 أكرمت . غير أن الاشتغال لا يقع بعد الشرط والاستفهام إلا في الشعر . أما في  
 النثر فلا يليهما إلا صريح الفعل ، فلا يجوز في الكلام : متى ، أو حيثما — محمداً  
 وجلسته فاعتبه ، وإذا كانت أداة الشرط « إن » والفعل ماضٍ نحو : إن محمداً  
 لقيته فاحترمه ، أو « إذا » مطلقاً نحو : إذا محمداً لقيته ، أو تلقاه فاحترمه —  
 جاز ، ويمنع في النثر : إن محمداً تلقه فاحترمه .

١٥٧ — هو للنمر بن تولب ، يخاطب امرأته وقد لامته على التجيز ؛ حين  
 نحر أربع فلاتص قوم نزلوا به في الجاهلية ، واشترى لهم زق خمر .  
 اللغة والإعراب : لا تجزى : لا تحزى . منفس : المال الكثير النفيس .  
 أهلكه : أفقته . هلك : مت . لا : ناهية « تجزى » مجزوم بلا محذف  
 النون ، وباء المخاطبة فاعل « إن » شرطية « منفس » فاعل لمحذوف يفسره  
 المذكور ، وهو فعل الشرط ، وفي رواية : « منفساً » بالنصب ، على أنه ،  
 مفعول لمحذوف على المشهور « أهلكه » الجملة مفسرة « فإذا » الفاء عاطفة وإذا  
 ظرفية مضمنة معنى الشرط « هلك » الجملة في محل جر بإضافة « إذا » فعند « =

تقديره : إِنْ مَلَكَ مُنْفِيسٌ <sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

• • •

( وَإِنْ تَلَّا السَّابِقَ مَا بِالْإِيتِدَا يَخْتَصُ - فَالَرْفَعُ التَّرِيمَةُ أَبَدًا كَدًّا إِذَا الْفِعْلُ تَلَّا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبِلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجَدٌ <sup>(٢)</sup> )  
أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ؛ وهو ما يجب فيه الرفع <sup>(٣)</sup> ؛

= الفاء زائدة «عنده» متعلق باجزعى «ذلك» مضاف إليه «فاجزعى» الفاء واقعة في جواب إذا ، «اجزعى» فعل أمر وياء المحاطبة فاعل والجملة جواب الشرط لا محل لها (والمنهى) لا تحزنى إن أفنيت ملئ الكثير في الكرم ، فالإنسان يستطيع أن يعرضه بالعمل والكد ، فإذا مت فلك أن تحزنى عندئذ . (والشاهد) في «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد «إن» الشرطية ، وهى لا يليها إلا الفعل فأعرب فاعلاً لمحذوف . وأجاز بعضهم : أن يكون «منفس» مبتدأ وما بعده خبر كما ذكر الشارح مستشهداً بهذا . ومن يجيز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له — يعربه فاعلاً للفعل المذكور .

(١) هذا التقدير عند البصريين ، وهو لا يتفق مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت ، وجعله استشهاده للكوفيين . ولو قال : وتقديره عند البصريين — لاستقام الكلام .

(٢) «وإن» شرطية «ما» اسم موصول مفعول تلا «بالإيتدا» متعلق يختص ، وجملة «يختص» صلة ما «فالرفع» الفاء واقعة في جواب الشرط «الرفع» مفعول لمحذوف يفسره ما بعده ، والجملة جواب الشرط «أبدًا» منصوب على الظرفية . «كدًا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول مطلق لمحذوف يدل عليه السابق — أى التزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام «إذا» ظرف «الفعل» فاعل لمحذوف يفسره تلا «ما» اسم موصول مفعول تلا «يرد» مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعله ، والجملة صلة ما الواقعة مفعولاً لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الثانية «معمولاً» حال من فاعل يرد «لا» متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد ، وجملة «وجد» ونائب فاعله صلة ما المحرورة محلاً باللام ، وتقدير البيت : إذا تلا الفعل شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما وجد بعده ؛ بأن كان له صدر الكلام — فالترام الرفع مثل ذلك .

(٣) هذا القسم لا يصدق عليه تعريف الاشتغال السابق ؛ فقد اشترط =

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه : إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ،  
كلما التى للمفاجأة<sup>(١)</sup> ، فتقول : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو -  
يرفع زيد ، ولا يجوز نصبه ، لأن « إذا » هذه لا يقع بعدها الفعل -  
لا ظاهراً ، ولا مقدرأ .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق : إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير -  
أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ،  
و « ما » النافية<sup>(٢)</sup> ، نحو زيدٌ إن لقيته فأكرمه - وزيدٌ هل تضربه ؟ -  
وزيدٌ ما لقيته ، فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة ونحوها<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز  
نصبه ، لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله - لا يصلح أن يُفسرَ عاملاً  
فيما قبله . وإلى هذا أشار بقوله : « كلما إذا الفعل تلاً - إلى آخره » ،  
أى كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلاً الفعل شيئاً لا يردُّ

= في المشغول : أنه لو تفرع من الضمير وسلط على الاسم المقدم - لنصبه . وهنا  
ليس كذلك ؛ لأننا لو حلفنا الضمير من « يضرب » في المثال المذكور - لم  
يعمل في « زيد » المقدم ، لأنه مرفوع - و « يضرب » يطلب منصوباً . على أن  
الفعل المتأخر لا يصح وقوعه بعد « إذا الصغائية » . ومن أجل هذا لم يعد ابن  
هشام هذا القسم من الاشتغال .

(١) مثلاً : لام الابتداء نحو إلى المعلم أحرمه ؛ فلا يجوز نصب « المعلم »  
(٢) وكذلك « لا » النافية ؛ بشرط أن تقع في جواب قسم نحو : محمد  
واقه لا أضربه ، فإن لم تقع في جواب قسم نحو : زيد لا أضرب - ترجع  
الرفع .

(٣) أى مثل أدوات التضييض ، والعرض ، والحروف الناحية ،  
والأسماء الموصولة ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ؛ فهذه كلها لا يعمل ما بعدها  
فيما قبلها ، فلا نصب في نحو : محمد هلا ضربه - أو ألا تضربه - أو إلى  
ضربه - أو الذى تضربه أو لأننا ضربه - أو كم ضربه . أما حرفا التضييض -  
فالمشهور جواز نصب والرفع في الاسم الذى يسبقهما نحو : الرسالة سأكتبها ،  
أو سوف أكتبها .



ما قبله معمولاً لا بعده ، وَمَنْ أَجَازَ عَمَلَ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ فِيهَا قَبْلَهَا ،  
فَقَالَ : « زَيْدًا مَا لَقِيتُ » - أَجَازَ النَّصْبَ مَعَ الضَّمِيرِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ ،  
فَيَقُولُ : زَيْدًا مَا لَقِيتَهُ .

• • •

(وَآخِرَ نَصْبٍ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَيَعْدُ مَا لِإِلَاوَةِ الْفِعْلِ غَلَبٌ  
وَيَعْدُ عَاطِفٍ يَلَا فَضْلَ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا) (١)  
هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، وَهُوَ مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ . وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ  
بَعْدَ الْأِسْمِ فِعْلٌ ذَالٌ عَلَى طَلَبٍ - كَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَاللَّعْنِ - نَحْوُ :  
زَيْدًا أَضْرِبْهُ - وَزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ - وَزَيْدًا رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَيَجُوزُ رَفْعُ  
« زَيْدٍ » وَنَصْبُهُ ، وَلِلْمُخْتَارِ النَّصْبُ (٢) .

وَكَذَلِكَ يُخْتَارُ النَّصْبُ ، إِذَا وَقَعَ الْأِسْمُ بَعْدَ أَدَاةٍ يَغْلِبُ أَنْ يَلِيَهَا  
الْفِعْلُ ، كَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ (٣) ، نَحْوُ : أَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؟ - بِالنَّصْبِ  
وَالرَّفْعِ ، وَلِلْمُخْتَارِ النَّصْبُ .

(١) « نَصْبٌ » نَائِبٌ فَاعِلٌ اخْتِيارٌ « قَبْلُ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِاخْتِيارٍ « فِعْلٌ »  
مُضَافٌ إِلَيْهِ « ذِي طَلَبٍ » نَعْتٌ لِلْفِعْلِ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « وَيَعْدُ » مُعْطُوفٌ عَلَى قَبْلِ  
« مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ أَوْ نَكْرَةٌ مُوصُوفَةٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ « لِإِلَاوَةِ » مُصَدِّرٌ مُبْتَدَأٌ وَالْمَاءُ  
مُضَافٌ إِلَيْهِ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ « الْقَعْلُ » مَفْعُولُهُ الثَّانِي « غَلَبٌ » قَاعِلُهُ يَجُودُ عَلَى إِيْلَاءِ  
وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ صِلَةٌ مَا - أَوْ صِفَةٌ . « وَيَعْدُ »  
مُعْطُوفٌ عَلَى بَعْدِ السَّابِقَةِ « عَاطِفٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « يَلَا فَضْلَ » جَارٌ وَجَرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِمُعْطُوفٍ نَعْتٌ لِعَاطِفٍ « عَلَى مَعْمُولٍ » مُتَعَلِّقٌ بِعَاطِفٍ « فِعْلٌ » مُضَافٌ  
إِلَيْهِ « مُسْتَقَرٌّ » صِفَةٌ لِعَاطِفٍ « أَوَّلًا » ظَرْفٌ لِمُسْتَقَرٍّ .

(٢) لِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِالطَّلَبِ خِلَافَ الْقِيَاسِ ؛ لَعَلِمَ أَحْثَاهُ الصَّلَاقُ وَالْكُنْبُ  
إِلَّا بِأَوَّلٍ . هَذَا : وَمِثْلُ الْقَعْلِ ذَالٌ عَلَى الطَّلَبِ - الْقُرُونُ بِاللَّامِ أَوْ « لَا »  
الطَّلِيقِينَ نَحْوُ : مُحَمَّدًا لِيَضْرِبَهُ عَلَى ، وَخَالِيًا لَا تَهْنُ ، فَيَرْجِعُ النَّصْبُ .

(٣) مِثْلُهَا : « مَا » وَ « لَا » وَ « إِنْ » - الْفَاتِيَاتُ نَحْوُ : مَا مُحَمَّدًا لَقِيتَهُ -  
وَلَا مُحَمَّدًا ضَرَبْتَهُ وَلَا عَلِيًّا - وَإِنْ مُحَمَّدًا ضَرَبْتَهُ ، فَيَرْجِعُ فِيهَا النَّصْبُ . وَيَشْتَرُطُ =

وكذلك يُخْتَارُ النصب ؛ إذا وقع الاسمُ المشتغلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقْلَعَتْهُ جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ ، ولم يُفْصَلْ بينَ العاطفِ والاسمِ ، نحو : قَامَ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ؛ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ النصبُ ؛ لَتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ ، فلو فُصِّلَ بينَ العاطفِ والاسمِ - كَأَنَّ الاسمَ كما لو لم يتقلعه شيء ، نحو قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ ؛ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ الرفعُ كما سيأتي . وتقول : قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمْتُهُ ، فيختار النصب كما تقدم ، لأنه وقع قبل فعل دَالٌّ عَلَى طلب <sup>(١)</sup> .

(وَأَنَّ تَلَا المَعْلُوفُ فَمَلَأَ مُخْبِرًا بِهِ عَنِ اسْمِهِ ، فَاعْطَفَنَ مُخْبِرًا<sup>(٢)</sup>)  
أشار بقوله : « فاعطفن مُخْبِرًا » - إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْقِسْمُ الْخَامِسُ . وَصَبَطَ النحويون ذلك ؛ بَأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْاسْمُ الْمُسْتَغْلَى عَنْهُ بَعْدَ عَاطِفٍ تَقْلَعَتْهُ جُمْلَةٌ ذَاتُ وَجْهَيْنِ - جاز الرفع والنصب على السواء ، وَقَسَرُوا الْجُمْلَةَ ذَاتَ الْوَجْهَيْنِ : بِأَنَّهَا جُمْلَةٌ صَدَرَتْهَا اسْمٌ<sup>(٣)</sup> ، وَعَجَزَتْهَا فِعْلٌ ، نحو : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ ؛ فيجوز رَفْعُ « عمرو » مِرَاعَاةً لِلصَّلَوِ ، وَنَصْبُهُ مِرَاعَاةً لِلعِزِّ .

• • •

= في الاستفهام : اتصال الممزة بالاسم المشتغل عنه ؛ فإن فصلت فاختار الرفع نحو : أَأَنْتَ مُحَمَّدٌ قُضِرَ بِهِ ؟

(١) ذكر ابن هشام من مواضع ترجيح النصب : أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة نحو : (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ؛ إذ رفع « كل » يحتمل معه : أن جملة « خلقناه » خبر ، وأنها صفة والخبر « بقدر » ، والتخصيص بالصفة يوم وجود شيء لا بقدر . ولم يعتبر سيويه ذلك مرجحاً للنصب ؛ لأن الإيهام يلغيه المقام .

(٢) « إن » شرطية « تلا » فعل ماضٍ فعل الشرط « فعلا » مفعوله « مخبراً » نعت لفعل « به عن اسم » متعلقان بمخبراً « فاعطفن » جواب الشرط « مخبراً » حال من فاعل اعطفن .

(٣) قال ابن هشام : غير « ما » التعجبية نحو : ما أحسن عملاً وعلى =

(والرفع في غير الذي مر - رجع فما أبيع أقتل، ودع ما لم يبيع<sup>(١)</sup>)  
 هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران  
 ويختار الرفع ، وذلك : كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ،  
 ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمرين  
 على السواء ، وذلك نحو : زيد ضريته ؛ فيجوز رفع « زيد » ونصبه ،  
 والمختار رفعه ؛ لأن علم الإضمار أرجح من الإضمار . وزعم بعضهم أنه  
 لا يجوز النصب ؛ لما فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشئ ؛ فقد نقله  
 سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السادات ابن  
 الشجري في أماليه على النصب - قوله :

١٥٨ - قَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زَمِيلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ  
 ومنه قوله تعالى : ( جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ) - بكسر تاء «جَنَّاتٍ» .

• • •

= أكرمه ؛ لأنه لا أثر للعطف ، ولأنه يلزم عليه تسلط « ما » التصجية على الجملة  
 المعطوفة - مع أنه لم يقصد بها التعجب ، فالراجع الرفع بالعطف على مجموع  
 الجملة الاسمية .

(١) « والرفع » مبتدأ « في غير » متعلق بـ « رجع » الذي مضاف إليه  
 « مر » الجملة صلة ، وجملة « رجع » خبر المبتدأ « ما » الفاء للضرب و « ما »  
 اسم موصول مفعول مقدم لا فعل « أبيع » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود  
 إلى « ما » والجملة صلة « ما » والباقي واضح .

١٥٨ - هو لامرأة من بني الحارث بن كعب .

اللفظ والإعراب : غادروه : تركوه . ملحماً ، الملمم : الذي تنشاه  
 الحرب من كل جانب فلا يجد مخلصاً . زميل : جبان . نكس : ضعيف  
 لا يستطيع النجاة . وكل : عاجز يكل أمره إلى غيره . « قارساً » مفعول  
 محذوف يفسره ما بعده « ما » زائدة للتخيم - أو نكرة نعت لقارس « غادروه »  
 فعل وفاعل ومفعول « ملحماً » حال من الضمير في غادروه « غير زميل » حال  
 ثان ومضاف إليه « ولا نكس » معطوف على زميل و « لا » زائدة لتأكيد النفي =

( وَفَضْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضْعٍ يَجْرِي <sup>(١)</sup> )  
 يعنى أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة : بين أن يتصل  
 الضمير بالفعل المشغول به نحو : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، أو ينفصل منه :  
 بحرف جر نحو : زيد مَرُوتٌ به أو : بِإِضَافَةٍ ، نحو : زَيْدٌ ضَرَبْتُ  
 غُلَامَهُ - أو غُلَامَ صَاحِبِهِ ، أو مَرُوتُ بَغْلَامِهِ - أو بَغْلَامَ صَاحِبِهِ ،  
 فيجب النصب في نحو : إِنْ زَيْدًا مَرُوتَ به أَكْرَمَكَ ، كما يجب في :  
 إِنْ زَيْدًا لَقَيْتُهُ أَكْرَمَكَ . وكذلك يجب الرفع في : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ  
 مَرٌّ به عَمْرُو ، ويختار النصب في : أَزَيْدًا مَرُوتَ به ؟ ويختار الرفع  
 في : زَيْدٌ مَرُوتٌ بِهِ ، ويجوز الأَمْرَانِ على السواء في : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو  
 مَرُوتٌ بِهِ ، وكذلك الحكم في : زيد ضَرَبْتُ غُلَامَهُ - أو مَرُوتُ بَغْلَامِهِ .

• • •

( وَسَوْفَى ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكَمْ مَانِعٌ حَصَلَ <sup>(٢)</sup> )

= « وكل » صفة لتكس ( والمعنى ) تركوا هذا الفارس العظيم ، وتخلوا عنه وهو  
 في حومة الوغى ، وقد غشيه الحرب من كل جانب ولم يجد مخلصاً ، وهو  
 ليس بالجبان ولا بالضعيف ، ولم يقصر في نجدة أحد .

( والشاهد ) في قوله « فارساً ما غادروه » حيث نصب فارساً المشتغل عنه  
 ولا موجب ولا مرجح للنصب . وبعضهم يرجح الرفع ؛ لأن علم الإضمار  
 أولى من الإظهار . وهذا حجة عليه .

( ١ ) « وفصل » مبتدأ « مشغول » مضاف إليه « بحرف جر » متعلق  
 بفصل ومضاف إليه « أو بإضافة » معطوف على قوله : بحرف جر « كوصل »  
 متعلق بيجرى ، وفاعل يجرى هائد على فصل ، الواقع مبتدأ والجملة خبر ذلك المبتدأ .

( ٢ ) « في ذا الباب » متعلق بسَوْفَى ، والباب بدل من ذا أو عطف بيان  
 « وصفاً » مفعول سَوْفَى « ذا » بمعنى صاحب - نعت لوصف « عمل » مضاف  
 إليه « بالفعل » متعلق بسَوْفَى « إن » شرطية « يك » مضارع مجزوم يلم على التثنية  
 المحذوفة للتخفيف « مانع » فاعل يك وهو فعل شرط « حصل » الجملة صفة  
 لمانع ، وجواب الشرط محذوف .

يعنى أن الوصفَ العاملَ في هذا الباب - يجرى مَجْرَى الفعل فيما تقدم .  
والمراد بالوصفِ العاملِ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول <sup>(١)</sup> . واحرز بالوصف :  
مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصف ؛ كاسمِ الفعل ، نحو : زَيْدٌ ذَرَاكِهِ ،  
فلا يجوز نصب « زَيْدٌ » ، لَأَن أسماء الأفعال لاتعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسرُ  
عاملا فيه .

واحرز بقوله : « ذا عمل » - من الوصف الذى لايعمل ؛ كاسمِ الفاعل  
إذا كان بمعنى الماضى ، نحو : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ ؛ فلا يجوز نصب  
« زيد » ، لَأَن مالا يعمل لايفسرُ عاملا .

ومثال الوصفِ العاملِ : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ - أَوْ غَدًا ، واللهم أَنْتَ  
مُطَّاه ، فيجوز نصب « زيد » <sup>(٢)</sup> ، واللهم « وَرَفَعَهُمَا » - كما كان يجوز  
ذلك مع الفعل .

واحرز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » - عما إذا دخل على الوصف  
مانع يمنعه من العمل فيما قبله ؛ كما إذا دخلت عليه الألفُ واللام ، نحو :  
زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ <sup>(٣)</sup> ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لَأَن ما بعد الألف واللام  
لايعمل فيما قبلهما ، فلا يفسرُ عاملا فيه ، والله أعلم .

• • •

( وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعَلَقَةٍ يَنْفَسُ الْاسْمُ الْوَاقِعُ ) <sup>(١)</sup>

( ١ ) وكللك أمثلة المبالغة كما سبق ، بشرط أن يكون كل بمعنى الحال  
أو الاستقبال ، وألا يقترن بآل .

( ٢ ) أى بفعل مضمر ، يفسره جملة : أَنَا ضَارِبُهُ ، أو باسمِ فاعل  
مضمر خبر عن « أَنَا » مقدم عليه .

( ٣ ) وكللك إذا كان مجرداً منها ، ومناه الماضى المضى نحو : على أَنَا  
مكرمه أَمْسٍ .

( ٤ ) « وعلقة » مبتدأ « حاصلة » نعت له « بتابع » متعلق بحاصلة « كعلقة »  
خبر المبتدأ « بنفس » صفة لعلقة مضاف إلى الاسم « الواقع » صفة للاسم .

تَقْلَمُ أَنَّهُ لَا تَفَرَّقَ فِي هَذَا الْبَابِ : بَيْنَ مَا تَتَّصِلُ فِيهِ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ ،  
نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ - وَبَيْنَ مَا تَتَفَصَّلُ بِحَرْفٍ جَرٍّ ، نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ  
بِهِ - أَوْ بِإِضَافَةٍ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ .

وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ : أَنَّ الْمُلَابَسَةَ بِالتَّابِعِ كَالْمُلَابَسَةِ بِالسَّبَبِ ، وَمَعْنَاهُ  
أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي أَجْنَبِيٍّ ، وَاتَّبَعَ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الْأِسْمِ السَّابِقِ :  
مِنْ صِفَةٍ ، نَحْوُ زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يَحِبُّهُ ، أَوْ عَطَفَ بِيَانٌ ، نَحْوُ زَيْدًا  
ضَرَبْتُ عَمْرَأَ أَبَاهُ<sup>(١)</sup> ، أَوْ مَطْلُوفٍ بِالْوَلُوِّ خَاصَّةً نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرَأَ  
وَأَخَاهُ - حَصَلَتِ الْمُلَابَسَةُ بِذَلِكَ ، كَمَا تَحْصُلُ بِنَفْسِ السَّبَبِ ؛ فَيُنْزَلُ :  
زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يَحِبُّهُ - مَنْزِلَةً : زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي .  
وَحَاصِلُهُ : أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ إِذَا اتَّبَعَ بِمَا فِيهِ ضَمِيرُ الْأِسْمِ السَّابِقِ - جَرَى مَجْرَى  
السَّبَبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(١) إِنْ أَعْرَبَ « أَبَاهُ » بَدَلًا - بَطَلَتِ الْمَسْأَلَةُ رَفَعَتْ أَوْ نَصَبَتْ ، لِأَنَّ  
الْأَبَّ يَصْبِحُ مِنْ جُمْلَةِ ثَانِيَةٍ ؛ إِذَا بَدَّلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، فَتَخْلُو الْجُمْلَةُ  
الْأُولَى مِنْ ضَمِيرٍ يَبْعُدُ عَلَى الْبِتُّنَا إِنْ رَفَعَتْ - وَعَلَى الْمَشْغُولِ عَنْهُ إِنْ نَصَبَتْ .  
(تَنْبِيْهُ) بَيْنَ - التَّحَاةِ خِلَافَ فِي الْجُمْلَةِ الْمَقْسُورَةِ ؛ هَلْ لَهَا عَمَلٌ مِنَ الْإِعْرَابِ -  
أَوْ لَا ؟ وَمِنْ الْخَيْرِ أَنْ نَأْخُذَ بِالرَّأْيِ الْقَائِلِ : إِنَّ الْجُمْلَةَ الْمَقْسُورَةَ تَسِيرُ الْجُمْلَةُ  
الْمَحْلُوقَةُ « الْمَقْسُورَةُ » - مَحَلُّهَا الْإِعْرَابُ وَعِلْمُهُ - كَمَا مَا تَلَّهَا فِي لَفْظِهَا وَمَعْنَاهَا ،  
فَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْمَحْلُوقَةُ لَهَا عَمَلٌ مِنَ الْإِعْرَابِ - فَالْمَقْسُورَةُ مِثْلُهَا فِي إِعْرَابِهَا ،  
فَضَعْ خَبْرًا لِأَنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ) ، وَفِي مَحَلِّ نَصَبٍ  
مَفْعُولًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ) ؛  
لِأَنَّ الْمَحْلُوفَ الْمَقْسُورَ مَفْعُولٌ ، إِذَا التَّقْلِيدُ : الْجُزْءُ .

## الأسئلة والقرينات

- ١— عرف الاشتغال واذكر أركانه ؛ موضحاً ذلك بأمثلة من عندك .
- ٢— اذكر الشروط اللازمة في المشغول ، والمشغول عنه — مع التمثيل .
- ٣— اذكر المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشغول عنه ، والتي يترجح فيها النصب .

٤— يستشهد التحويون بما يأتي في باب الاشتغال : وضح موضع الاستشهاد على ضوء ما عرفت . قال تعالى : ( وإن أحد من المشركين استجارك فأجره — والأنعام خلقها لكم — أبشراً منا واحداً نتبعه ؟ ) .

وقال جرير يملح ثعلبة ورياحاً ، ويلم طهية والخشاب ، وكلها أسماء  
قباثل :

أثعلبة الفوارس أم رياحاً عدلت بهم طهية والخشبا  
٥— بين أحوال الاسم المشغول عنه فيما يأتي ، ووضح سبب ما تقول :

هلا وطنك دافعت عنه بإخلاص وقوة ، إن الأعداء هاجموه فلقد عنه بكل  
ما تملك ، وأينما أعداء الوطن قابلتهم فانيهم نبذ التواة ، والحزم راعه في ذلك .  
أهمر تنساها ؟ وهي التي أفلتت سماؤها ، وغدتك أرضها . لينا الصناعة ينحصر  
أبناء الوطن بالعناية ، فإنها الدرع الواقى للاستقلال .

إذا المرء لم يلغ يد الجور إن سَطَتْ عليه ، فلا يأسف إذا ضاع مجله

٦— اجعل لفظ العمل ، مشغولاً عنه في ثلاث جمل من إشتاتك : يكون  
في إحداها واجب النصب ، وفي الثانية واجب الرفع ، وفي الثالثة جائز  
الأمرين .

٧— ما الأدوات المختصة باللحول على الأفعال ؟ والمختصة باللحول على  
الأسماء ؟

٨— أعرب البيت الآتي :

فنفسك أكرمها ، وإن ضاق مسكن عليك بها — فاطلب لنفسك مسكناً

تَعْلَى الْفِعْلِ ، وَلِزُومُهُ

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعْلَى أَنْ تَصِلَ هاءُ غَيْرِ مَضَرٍّ بِهِ؛ نَحْوُ عَمِلَ<sup>(١)</sup>)  
ينقسم الفعل إلى متعدٍّ ، ولازمٍ ؛ فالمتعلِّى : هو الذى يَصِلُ إلى مفعوله  
بغير حرف جر ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا . واللازم : ما ليس كذلك ، وهو :  
ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ - أَوَّلًا مَقُولٌ لَهُ ،  
نحو : قَامَ زَيْدٌ . ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه : فعلاً متعدِّياً - وَوَقَعًا -  
وَمُجَاوِزًا ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً - وقاصراً - وغير مُتَعَدٍّ ، ويسمى  
متعلِّياً بحرف جر<sup>(٢)</sup> . وعلامة الفعل المتعلِّى : أن تتصل به هاءُ تعود  
على غير المصدر<sup>(٣)</sup> ، وهى هاءُ المفعول به ، نحو : البابُ أَغْلَقَتْهُ<sup>(٤)</sup> .

واحترز بهاء غير المصدر - من هاء المصدر ؛ قلبها تتصل بالمتعلِّى واللازم  
فلا تدل على تعلُّى الفعل ؛ فمثالُ التَّصْلَةِ بالمتعلِّى : الضَّرْبُ ضَرَبْتُه

(١) علامة الفعل ، مبتدأ ومضاف إليه ، المتعلِّى ، نعت للفعل « أن تصل »  
أن حرف مصلوى ونصب ، وتصل منصوب بها وسكنى للضرورة ، وهو  
فى تأويل مصلب خبر المبتدأ « ها » مفعول تصل « غير » مضاف إليه « مصلر »  
مضاف إليه أيضاً « به » متعلق بتصل « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « عمل » مضاف  
إليه مقصود لفظه .

(٢) ذكر ابن هشام : أن هنالك نوعاً ثالثاً لا يوصف بتعد ولا لزوم -  
وهو كان وأخواتها فى حالة التقصان - ويمكن دخولها فى المتعلِّى ؛ لأن خبرها  
يشبه المفعول به . وفى التسهيل : أن ما يتعلِّى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع  
شروع الاستعاليين ؛ كشكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له - واسطة ،  
فهو قسم برأسه مفصود على السماع .

(٣) وغير الظرف أيضاً ؛ فإن ضميره يتصل باللام كالمصدر نحو :  
اليوم صمته .

(٤) وله علامة ثانية ذكرها ابن هشام ، وهى : أن يباغ منه اسم  
مفعول تام - أى غير مفتقر إلى جمل ومجرور .



زيداً - أى ضربت الضرب زيداً ، ومثال المتصلة باللازم : القِيَامُ قُمْتُهُ -  
أى قمت القيام .

( فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنَّ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَلَجَّرْتُ الْكُتُبُ )<sup>(١)</sup>  
شأن الفعل للتعدي - أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو :  
تَلَجَّرْتُ الْكُتُبُ ؛ فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم ، نحو تَلَجَّرَتْ  
الْكُتُبُ .

وقد يُرْفَعُ المفعول وينصبُ الفاعلُ عند أمنِ اللبسِ ، كقولهم : خَرَقَ  
الثوبُ المسارِ<sup>(٢)</sup> ولا ينفكس ذلك ، بل يقتصر فيه على السماع .  
والأفعالُ المتعليةُ على ثلاثة أقسام .

( أحدها ) مايتعدى إلى مفعولين ، وهى قسمان ، أحدهما : ما أصلُ  
المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظَنُّ وأخواتها . والثاني : ما ليس أصلهما  
ذلك كاعطى وكما .

( والقسم الثاني ) مايتعدى إلى ثلاثة مفاعيلٍ ؛ كاعظم - وأرى .  
( والقسم الثالث ) مايتعدى إلى مفعول واحد ؛ كضرب ، ونحوه .

• • •

( ولازِمٌ غَيْرُ الْمُعْتَدَى ، وَحِمٌّ لُزُومٌ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهَمَ  
كَلَّا أَفْعَلُ ، وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَا وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسَا

( ١ ) « مفعوله ، مفعول به لا نصب مضاف إلى الماء » إن « شرطية  
« ينب » مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله يعود على مفعوله ، وجواب  
الشرط محذوف - أى فانصبه به « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « تلجرت الكتب »  
الجملة فى محل جر مضاف إليه .

( ٢ ) وقد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل منهما بإعراب الآخر .  
ويرى أكثر النحاة : أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ،  
والتضير إنما هو فى المعنى .

أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَلَّى لِوَاحِدٍ ، كَمَلَهُ فَلَعَنَهُ (١)

اللازم هو : ما ليس بمتعد ، وهو : ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، ويتختم اللزوم لكل فعل دال على سجية - وهى الطبيعة (٢) - نحو : شَرَّفَ وَكَرَّمَ - وَطَرَفَ - وَتَهَمَّ (٣) . وكذا كل فعل على وزن «افعلل» نحو : اقشعر - وأطمأن ، أو على وزن «افعلل» نحو : أقففس - وأخرنجم (٤) ، أو دل على نظافة ، كطهر الثوب - ونظف ، أو على تنس كتنس الثوب - ووسخ ، أو دل على عرض نحو مرض زيد - واحتر ، أو كان مطاوعاً (٥) لا تعالى إلى مفعول واحد نحو : مَلَذْتُ الْحَلِيدَ فامتد - وَدَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَخَرَجَ . واحترز بقوله : « لواحد » - بما طواع المتعلى إلى اثنين ؛

(١) « لازم » خبر مقدم « غير المتعلى » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « لزوم » نائب فاعل حم « أفعال السجيا » مضاف إليه « كهم » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « كذا » خبر مقدم « إفعال » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « والمضاهى » معطوف على أفعال ، وهو اسم فاعل « أقففس » مفعوله - أى والنسب شابه أقففس ، أو فاعله - أى والنسب ضاهاه أقففس « وما » اسم موصول معطوف على المضاهى « اتضى نظافة » الجملة لأجل لها صلة ما « أو عرضاً » معطوف على نظافة « أو طواع المتعلى » معطوف على اتضى « لواحد » متعلق بالمتعلى « كله » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « فامتد » التاء عاطفة « امتد » فعل ماض فاعله هو .

(٢) المراد بها ما ليس بحركة جسم ؛ من وصف ملازم للفاعل لا يفارقه غالباً . ويتصل بها ما لا يلوم ولكن زمنه يطول أو يتكرر مثل : جن - شجع - هم - جشع .

(٣) التهم - محرمة وكسحابة : إفراط الشهوة فى الطعام ، وألا تتلى عين الأكل ولا يشبع .

(٤) أقففس الجملة : أبى أن يقاد ، واحرنجمت الجمال : اجتمعت ورد بعضها على بعض .

(٥) المطاوعة : حصول الأثر من الأول للثانى مع التلاقى اشتقاقاً ؛ فاعل الفعل اللازم - قبل الأثر من فاعل المتعلى .

فقيه لا يكون لازماً ، بل يكون متعلّقاً إلى مفعول واحد ، نحو : فَهَمْتُ زَيْداً للسَّأَلَةِ فَهَمَهَا — وَعَلَّمْتُهُ النُّحُو فَتَعَلَّمَهُ .

( وَعَدْتُ لَزِيماً بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ قَالَتُنْصِبُ لِلْمُنْجَسِرِ نَقْلاً ، وَفِي « أَنْ » ، « وَأَنْ » ، يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَيْسَ : كَمَجِيتُ أَنْ يَكُونُوا <sup>(١)</sup> )  
تَقْلَمُ أَنْ الْقَطْلَ الْمُتَعَلِّقَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْقَطْلَ الْإِذَازِمَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ <sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : مَرَرْتُ زَيْداً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١٥٩- تَمُرُّونَ النَّيَّارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَسَرَامُ

(١) « وَعَدَ » ، فَعْلٌ أَمْرٌ وَالْفَاعِلُ أَنْتَ « لَزِيماً » مَفْعُولٌ بِهِ « بِحَرْفٍ » مُتَعَلِّقٌ بِعَدِّ « جَرٍّ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَإِنْ » شَرْطِيَّةٌ « حُذِفَ » مَاضٍ لِلْمَجْهُولِ فَعْلُ الشَّرْطِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ « قَالَتُنْصِبُ لِلْمُنْجَسِرِ » مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَالْقَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ « نَقْلاً » حَالٌ مِنْ أَسْمِ مَفْعُولٍ مَفْهُومٌ مِنْ حُذِفَ — أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ « وَفِي أَنْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ « وَأَنْ » مَعْطُوفَةٌ عَلَى أَنْ « يَطْرُدُ » مُضَارِعٌ فَاعِلُهُ يَعُودُ إِلَى الْحَذَفِ « مَعَ أَمْنٍ لَيْسَ » مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « كَمَجِيتُ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ « أَنْ » مُصَدَّرِيَّةٌ « يَدُوا » مُضَارِعٌ مُنْصَوْبٌ بِأَنْ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ التَّوْنِ وَوَاوُ الْجُمَاعَةِ فَاعِلٌ ، وَأَنْ وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرِ مَجْرُورٍ بِمَنْ مَحْذُوفَةٌ وَالتَّخْلِيلُ : عَجِبْتُ مِنْ وَدَيْهِمْ — أَيْ مِنْ إِعْطَائِهِمُ الدِّيَةَ ؛ يُقَالُ : وَدَى — إِذَا أَدَّى الدِّيَةَ .

(٢) وَقَدْ يَحْذَفُ وَيَبْقَى الْجَرُّ ، وَذَلِكَ مَقْصُودٌ عَلَى السَّمَاعِ ، سَمِعَ : لَاهُ ابْنُ عَمِّكَ ، وَقِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ قَالَ : خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ؛ أَيْ بِخَيْرٍ — أَوْ عَلَى خَيْرٍ . وَقَالَ التَّرْزُوقِيُّ يَهْجُو جَريراً :

إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ  
أَيْ إِلَى كُلِّيبٍ .

١٥٩- هُوَ لَجَرِيرِ الشَّاعِرِ الْأُمَوِيُّ الْمَشْهُورِ .

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : لَمْ تَعُوجُوا : لَمْ تَقِيمُوا ، يُقَالُ : عَاجَ بِالْمَكَانِ ؛ إِذَا أَتَاهُ =

أى : تَمْرُونُ بالديار . وَمَتَعَبُ الجمهور أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ حُفْظُ حَرْفِ الْجَرِّ  
مع غير « أَنْ » وَ « أَن » — بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّامِعِ <sup>(١)</sup> ، وَنَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ  
عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَغْدَادِيُّ — وَهُوَ الْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ — إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْحُفْظُ  
مع غيرهما قِياساً ؛ بِشَرَطِ تَعْيِينِ الْحَرْفِ ، وَمَكَانِ الْحُفْظِ ، نَحْوُ : بَرَيْتُ  
الْقَلَمَ بِالسَّكِينِ ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ حُفْظُ الْبَاءِ ؛ فَتَقُولُ بَرَيْتُ الْقَلَمَ السَّكِينِ .  
فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ الْحَرْفُ لَمْ يَجْزِ الْحُفْظُ ، نَحْوُ : رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ ؛ فَلَا يَجُوزُ  
حُفْظُ « فِي » ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَرَى حِينَئِذٍ ؛ هَلِ التَّغْلِيظُ : رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ —  
أَوْ فِي زَيْدٍ ؟ وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَتَّعِنْ مَكَانُ الْحُفْظِ — لَمْ يَجْزِ ، نَحْوُ : اخْتَرْتُ  
الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَيْمٍ ، فَلَا يَجُوزُ الْحُفْظُ ؛ فَلَا تَقُولُ : اخْتَرْتُ الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَيْمٍ ؛  
إِذْ لَا يُتَرَى ؛ هَلِ الْأَصْلُ : اخْتَرْتُ الْقَوْمَ مِنْ بَنِي تَيْمٍ أَوْ اخْتَرْتُ مِنَ الْقَوْمِ  
بَنِي تَيْمٍ ؟ .

وَأَمَّا « أَنْ » ، وَأَنْ ، فَيَجُوزُ حُفْظُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَهُمَا قِياساً مُطَرِّداً ؛  
بِشَرَطِ أَمْنِ اللَّبْسِ <sup>(٢)</sup> كَقَوْلِكَ : عَجِبْتُ أَنْ يَدُلُّوا ، وَالْأَصْلُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ  
= به — أَوْ عَطَفَ عَلَيْهِ وَتَحَوَّلَ إِلَيْهِ . « تَمْرُونُ » مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِثَبُوتِ النَّونِ  
وَالْوَاوِ فَاعِلٌ « الدِّيَارُ » مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ « وَلَمْ تَعْرِجُوا » الْوَاوُ لِلْحَالِ ،  
وَتَعْرِجُوا مَجْزُومٌ بَلَمْ بِحُفْظِ النَّونِ وَالْوَاوِ فَاعِلٌ « كَلَامِكُمْ » مَبْتَدَأٌ « عَلَى » مُتَعَلِّقٌ  
بِحَرَامِ الْوَأَقْعِ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ (وَالْمَعْنَى) يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ عِنْدَ مَرُورِهِمْ بِدِيَارِ الْأَحْجَةِ :  
تَمْرُونُ عَلَى دِيَارِ أَحِبِّي وَلَمْ تَعْرِجُوا عَلَيْهَا أَوْ تَقْفُوا عَنْهَا ، إِنْ كَلَامُكُمْ حَرَامٌ  
عَلَيَّ ؛ جَزَاءُ عِلْمِ وَقَائِكُمْ وَرِعَايَتِكُمْ لِلصَّحْبَةِ (وَالشَّاهِدُ) فِي « تَمْرُونِ الدِّيَارِ »  
حَيْثُ وَصَلَ الْقَعْلَ الْإِلَازِمَ — إِلَى الْمَفْعُولِ بِنَفْسِهِ بَعْدَ حُفْظِ الْجَارِ ، « وَيُسَمَّى  
ذَلِكَ : الْحُفْظُ وَالْإِيضَالُ » وَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّامِعِ .

(١) وَبِمَا سَمِعَ : نَصَحْتُهُ وَشَكَرْتُهُ ، وَالْأَكْثَرُ ذِكْرُ اللَّامِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى :  
(وَنَصَحْتُ لَكُمْ — أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ) .

(٢) وَمِثْلُ أَنْ وَأَنْ — « كَى » ، نَحْوُ : ( كَيْلَا يَكُونَ دَوْلَةً ) وَذَلِكَ إِذَا  
قَلَّتْ « كَى » مُصْلَرِيَّةٌ وَقَبْلَهَا اللَّامُ مَقْلَرَةٌ ؛ فَقَدْ أَجَازَ التَّحْوِيلُ أَنْ تَكُونَ  
« كَى » مُصْلَرِيَّةً وَاللَّامُ مَقْلَرَةً قَبْلَهَا فِي نَحْوِ : جِشْتُ كَى تَكْرُمَنِي .

يُنَوِّا - أى : من أَنْ يُعْطُوا اللَّيْئَةَ . ومثال ذلك مع أَنْ - بالتشديد - عجبت من أَنَّكَ قَاتِمٌ ، فيجوز حذف « من » فتقول : عجبت أَنَّكَ قَاتِمٌ ، فإن حصل لبسٌ لم يجر الحذف ، نحو : رَغِبْتُ في أَنْ تَقُومَ - أَوْ رَغِبْتُ في أَنَّكَ قَاتِمٌ ، فلا يجوز حذف « في » لاحتمال أَنْ يكون للحلوف « عن » فيحصل اللبس<sup>(١)</sup> .

واختلف في محل « أَنْ » ، وَأَنْ - عند حَنْفِ حَرْفِ الجَرِّ - فذهب الأخفش إلى أنها في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنها في محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين<sup>(٢)</sup> .

وحاصله : أَنْ الفعلَ اللارمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجزور غير « أَنْ » ، وَأَنْ - لم يجر حَنْفُ حرف الجر سماعاً ، وإن كان « أَنْ » ، وَأَنْ - . جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

• • •

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمْ مِنْ «الْبَيْتِ مِنْ زَارَ كَمْ نَسَجَ الْيَمَنُ»<sup>(٣)</sup>

(١) قال ابن هشام : ويشكل عليه ( وترغبون أن تتكلمون ) فحذف الجار مع أن المفسرين اختلفوا في المراد ، فهناك لبس . ويجب التأظم بأن الحذف للابهام على السامع ؛ ليرتدع من يرغب فيهن للجملين وملن ، ومن يرغب عنهن للمامنين وقرهن .

(٢) حجة الأخفش : السماع عن العرب ؛ فقد حذف حرف الجر وأبقى الاسم مجزوراً على حاله ؛ كييت القرزق الذي ذكرناه . وهذا يدل على أن المصدر مجزور لتطابق المعلوم والمعلوم عليه في حركات الإعراب . أما للكسائي ؛ فحجته أن حرف الجر عامل ضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً . والنحويون متفقون على نصب الاسم الذي كان مجزوراً بالحرف بعد حذفه ؛ إذا كان مدخوله غير « أَنْ » و « أَنْ » - فليكن هذا الحكم عاماً . ولا رأى سيبويه تكافؤ الأدلة ، وورود السماع بالوجهين - جزمهما بلا ترجيح .

(٣) « والأصل ، مبتأ » سبق فاعل « خبر ومضاف إليه » معنى « منصوب على نزع الخافض - أو تمييز « كن » جار ومجزور خبر لمبتأ عطوف =

إِذَا تَعَلَّى الْقَعْلُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ : الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ،  
فَالْأَصْلُ تَقْلِيمٌ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرهما ،  
فَالْأَصْلُ تَقْلِيمٌ « زَيْد » عَلَى « دَرهم » ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى <sup>(١)</sup> ، لِأَنَّهُ الْآخِذُ  
لِلدَّرهم ، وَكُنَّا : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً - وَالْبَيْسَ مَنْ زَلَّكُمْ نَسَجَ الْبَيْسَ ؛  
فَمَنْ : مَفْعُولُ أَوَّلٍ ، وَ « نَسَجَ » : مَفْعُولُ ثَانٍ ، وَالْأَصْلُ تَقْلِيمٌ « مَنْ »  
عَلَى نَسَجَ الْبَيْسَ ، لِأَنَّهُ اللَّائِسُ . وَيَجُوزُ تَقْلِيمُ مَا لَيْسَ فَاعِلاً مَعْنَى ،  
لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ .

• • •

( وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَى وَتَرَكَ ذَلِكَ الْأَصْلُ حَمًا قَدْ يَرَى )  
أَي : يَلْزَمُ الْأَصْلُ - وَهُوَ تَقْلِيمُ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى - إِذَا طَرَأَ مَا يُوجِبُ  
ذَلِكَ ، وَهُوَ خَوْفُ الْبَيْسِ <sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، فَيَجِبُ

= « مَنْ » حَرْفُ جَرٍّ ، وَجُرُورُهُ قَوْلُ عَمْلُوفٍ ، وَالْجَرُّ وَالْجُرُورُ حَالٌ مِنْ مَنْ  
« الْبَيْسَ » أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ وَفَاعِلُهُ أَنْتَ « مَنْ » اسْمٌ مُوصُولٌ مَفْعُولُهُ  
الْأَوَّلُ « زَارَكُمْ » الْجُمْلَةُ لَا عِلَّ لَهَا صِلَةٌ « نَسَجَ » مَفْعُولُ ثَانٍ لِأَلْبَيْسَ « الْبَيْسَ »  
مُضَافٌ إِلَيْهِ وَسَكَنٌ لِلْوَقْفِ .

( ١ ) كَمَا فِي بَابِ أَعْطَى وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي مَا هُوَ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ كَمَا فِي بَابِ  
ظَنَ ، وَيَقْتَضِي الْمَطْلُوعَ عَلَى الْمُقْبِدِ بِجَارٍ .

( ٢ ) « الْأَصْلُ » فَاعِلٌ يَلْزَمُ « لِمُوجِبٍ » مُتَعَلِّقٌ يَلْزَمُ « عَرَى » - أَيْ  
عَرَضٌ - الْجُمْلَةُ نَعْتٌ لِمُوجِبٍ « وَتَرَكَ » مُبْتَدَأٌ « ذَلِكَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ وَالْكَافُ  
حَرْفُ خُطَابٍ « الْأَصْلُ » بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ يَبَيِّنُ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ « حَمًا » حَالٌ  
مِنْ نَائِبِ فَاعِلٍ يَرَى « قَدْ » حَرْفُ تَقْلِيلٍ « يَرَى » مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ  
يَعُودُ إِلَى تَرَكَ الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

( ٣ ) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الثَّانِي مَحْصُورًا نَحْوُ : مَا أَعْطَيْتَ مُحَمَّدًا إِلَّا دِينَارًا ،  
أَوْ كَانَ اسْمًا ظَاهِرًا وَالْأَوَّلُ ضَمِيرًا مُتَصِلًا نَحْوُ : ( إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ ) ،  
وَلَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَقْصُولِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ وَالْقَعْلِ مَعًا ، نَحْوُ : الْوَدَّ مُنْحَتِكُ .

تقديم الآخِر منهما ، ولا يجوز تقديم غَيْرِهِ ؛ لأجل اللّين ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى ، وتأخير ما هو فاعل في المعنى ، نحو : أعطيت الدرهم صاحبه ، فلا يجوز تقديم « صاحبه » وإن كان فاعلاً في المعنى ؛ فلا تقول : أعطيت صاحبه الدرهم ؛ لتلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممتنع . والله أعلم <sup>(١)</sup> .

• • •

(وَحَلَفَ فَضْلَةُ أَجْزَ، إِنْ لَمْ يُضَيَّرْ كَحَلَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حَصِرَ) <sup>(٢)</sup>

(١) وكذلك يجب تقديم المفعول الثاني : إذا كان الأول — وهو الفاعل في المعنى — محصوراً فيه نحو : ما أعطيت الدرهم إلا محمداً ، أو كان الثاني ضميراً متصلاً ، والأول — أى الفاعل في المعنى — اسماً ظاهراً نحو : الدرهم أعطيته محمداً — والقوم اخترتهم عمراً .

ويتلخص مما تقدم : أن للمفعول الأول مع الثاني — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال : وجوب تقديم الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع . وجوب تقديم المفعول في المعنى ، وهذا في ثلاثة مواضع أيضاً . وجواز تقديم أيهما شئت ؛ فيها علل ذلك . أما ما أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كظن وأخوانها — ولم يذكر المصنف هذه الحالة — فيراعى ما يأتي : يجب مراعاة الأصل في الترتيب ؛ فيتقدم ما أصله المبتدأ على ما أصله الخبر — في المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ؛ كما إذا أدى علم الترتيب إلى الوقوع في اللبس نحو : حسبت ظلالاً محمداً .. إلخ . ويجب مخالفة الأصل — فيتقدم المفعول الثاني — في المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ؛ كما إذا كان في الأول ضمير يعود عليه نحو : ظننت في المرسلة ناظرها .. إلخ . ويجوز الأمران فيما عدا ذلك ؛ تقول : حسبت الغزو أضع من العقاب — وحسبت أضع من العقاب الغزو .

(٢) « وحلف » مفعول به لأجز « فضلة » مضاف إليه « إن » شرطية « لم يضُر » فعل الشرط وعاظه يعود على حلف — أى فأجزه « كحلف » خبر لمبتدأ محذوف « ما » اسم موصول مضاف إليه ، وجمله « سبق » صلة =

الْفَضْلَةُ : خلافُ الْعُمْلَةِ ، وَالْعُمْلَةُ : ما لا يُسْتَعْنَى عنه كالفاعل ،  
وَالْفَضْلَةُ : ما يمكن الاستغناء عنه كالفعول به ، فيجوز حذفُ الْفَضْلَةِ  
إن لم يضر<sup>(١)</sup> ، كقولك في ضَرَبْتُ زيداً . ضَرَبْتُ . بحذفِ المفعول  
به ، وكقولك في : أعطيت زيداً درهماً : أعطيتُ ، ومنه قوله تعالى :  
( فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ) . وأعطيت زيداً ، ومنه قوله تعالى : « وَكَسُوفَ  
يُطْغِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى ) . وأعطيت درهماً قيل : ومنه قوله تعالى :  
( حَتَّى يُطْغُوا الْبِرِّيَّةَ ) التقلير - والله أعلم - حتى يُطْغَوْكُمْ الْبِرِّيَّةَ .  
فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة - لم يَجْزُ حذفها ، كما إذا وقع المفعول به في  
جوابِ سؤال ، نحو أن يقال : مَنْ ضَرَبْتُ ؟ فتقول : ضَرَبْتُ زيداً ،  
أو وقع محصوراً ، نحو : ما ضَرَبْتُ إلا زيداً ، فلا يجوز حذف « زيداً »  
في الموضعين ؛ إذ لا يحصل في الأول الجوابُ ، ويبقى الكلام في الثاني  
كأن على نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه عن غير « زيد » - فلا يفهم  
المقصود عند حذفه .

• • •

= ونائب الفاعل هو المفعول الأول « جواباً » مفعول ثان « أو حصره » معطوف  
على سبق .

( ١ ) يحذف المفعول : إما لغرض لفظي ؛ كتائب رموس الآي نحو :  
( ما ودعك ربك وما قلى ) ، وكالإيجاز في نحو : ( فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ) -  
أو لغرض معنوي كاحتقاره في نحو : ( كتب الله لأغلبن ) - أي الكافرين ،  
أو استهجانته كقول عائشة رضي الله عنها - تقصد الرسول عليه الصلاة والسلام  
- « ما رأيت منه ولا رأى مني » - أي العورة . ويجب ذكر المفعول به إذا  
كان حذفه يخل بالمعنى المقصود ؛ كأن يكون محصوراً نحو : ما شربت إلا  
الماء ، أو كان متصحباً منه نحو : ما أجمل الحرية ، أو يكون جواباً لسؤال  
معين ، كما إذا قيل لك : ماذا أكلت ؟ فتقول : أكلت الفاكهة .



( وَتُخَلَّفُ النَّاصِبُهَا ؛ إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ خَلْفُهُ مُلْتَزِمًا )<sup>(١)</sup>  
يجوز خَلْفُ نَاصِبِ الْفَضْلَةِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، نَحْوُ أَنْ يَقَالَ :  
مَنْ ضَرَبْتَ ؟ فَتَقُولُ : زَيْدًا . التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ، فَحُطِفَ ضَرَبْتَ ،  
لِلدَّلَاةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْحُطْفُ جَائِزٌ . وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا كَمَا تَقْلَمُ  
فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ ، نَحْوُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؛ التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ،  
فَحُطِفَ « ضَرَبْتَ » وَجَوِبًا كَمَا تَقْلَمُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) « وَتُخَلَّفُ » مُضَارِعٌ لِلْمَجْهُولِ « النَّاصِبُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ وَهُوَ اسْمُ  
فَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرٌ وَ « هَا » . مَفْعُولُهُ عَائِدٌ عَلَى الْفَضْلَةِ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « عَلِمَا »  
مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ فَعَلَ الشَّرْطَ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ يَعُودُ إِلَى النَّاصِبِ وَجَوَابُ الشَّرْطِ  
مُخَوِّفٌ ، وَيَأْتِي الْإِعْرَابُ وَاضِحٌ .

( ٢ ) وَكَذَلِكَ يَجِبُ الْحُطْفُ فِي بَابِ التَّلَاءِ ؛ كَمَا عَجِدَ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ « يَا »  
عَوْضٌ عَنِ الْقَعْلِ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَوْضِعِ عَنْهُ . وَفِي بَابِ التَّحْنِيزِ  
يَلِيَاكُ وَأَخَوَاتِهَا . وَفِي بَابِ الْإِعْرَاءِ بِالشَّرْطِ الْمُدُونَةِ فِي مَوْضِعِهِ ، كَمَا سَيَأْتِي  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَفِي الْأَمْثَالِ الْمَسْمُوعَةِ عَنِ الْعَرَبِ بِالنَّصْبِ نَحْوُ : الْكَلَابِ عَلَى  
الْبَقَرِ - أَيْ أَرْسَلْ . أَحْسَنًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ . وَكَذَلِكَ مَا يَشَبْهُ الْأَمْثَالَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :  
( لَئِنْهَآ - خَيْرًا لَكُمْ ) - أَيْ وَاعْمَلُوا خَيْرًا لَكُمْ .

( خَاطِمَةُ ) بَصِيرَةُ الْمُتَعَلِّى لَازِمًا - أَوْ فِي حُكْمِ الْإِجْرَامِ بِمَا يَأْتِي :

١ - التَّضْمِينُ لِمَعْنَى فَعَلَ لَازِمٌ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( فَلْيَحْطَرِ التَّائِبِينَ يَخَافُونَ  
عَنْ أَمْرِهِ ) فَإِنَّ « يَحْطَرِ » مُتَعَدٍّ فِي الْأَصْلِ بِنَفْسِهِ ، وَلَكِنَّهُ ضَمِنَ مَعْنَى « يَخْرُجُ »  
الْإِجْرَامَ ، فَعَلَى يَحْطَرِ الْجَرِّ وَهُوَ « عَنْ » ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ  
عَنْهُمْ ) - فَعْمَلُوا - بِمَعْنَى تَجَاوَزَ - مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ ، وَلَكِنَّهُ ضَمِنَ مَعْنَى « تَتَصَرَّفُ »  
الَّذِي يَتَعَلَّى يَحْطَرِ الْجَرِّ وَهُوَ « عَنْ » - أَيْ تَتَصَرَّفُ وَتَبْعُدُ . وَالتَّضْمِينُ : أَنْ  
يُؤَدَّى فَعْلٌ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ - مُؤَدَّى فَعْلٍ آخَرَ ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ - فَيُعْطَى حُكْمُهُ  
فِي التَّعَلُّى وَالزُّرُومِ .

وقد قرر مجمع اللغة العربية - أنه قياسي بشروط ثلاثة :

( أ ) تحقق المناسبة بين الفعلين ؛ فلا يحمل الفعل معنى بعيداً عن معناه  
الوضعي ، ولهذا لا يجوز : أَكَلْتُ إِلَى الْفَاكِهِةِ ؛ عَلَى تَضْمِينِ أَكَلِ - .  
معنى مال .

= (ب) وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .  
وأشهر القرائن : حرف الجر الذى يتعدى به الفعل ، ولم يك من حقه أن يتعدى به .  
(ج) ملازمة التضمين للنوع العربى . ولا يلجأ للتضمين إلا لغرض بلاغى .  
٢- تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة « فعل » ؛ إما بقصد المبالغة فى معنى الفعل والتعجب منه ، نحو : فهم محمد - أى ما أفهمه ، أو بقصد المدح أو الذم ، نحو : سبق السباح - وقنع الغنى ، ومنع القادر وجس - عند الذم بمنه المعونة .

٣- مطاوعة المتعدى لواحد - لآخر لازم ، نحو : هلمت الحائط فانهم .  
٤- ضعف العامل عن العمل ؛ إما بتأخيره عن المفعول ، نحو : ( للذين هم لربهم يرهبون ) ، وإما بكونه فرعاً فى العمل كالاشتق ، نحو : ( فقال لا يريد ) ، وتسمى لام الجر هنا : لام التقوية ؛ لأنها تساعد ما قبلها على الوصول إلى المفعول .

٥- ضرورة الشعر ، كقوله :

تَبلتَ فؤادَكَ فى المنام خريدةً      تَستقى الضَّجيجَ بيارد بِسَامِ  
تَبلتَ فؤادَكَ : أصابته بالمرض بسبب الحب . خريدة : امرأة حسنة .  
الضجيج : المضاجع . بيارد بسام : يريق بارد بسام محله ؛ فقد على تسقى - وهو يتصب مفعولين بنفسه - إلى الثانى بالباء ؛ لضرورة الشعر .

ويصير اللزوم متعلّياً بالأشياء الآتية :

١- إذا دخلت عليه همزة النقل - تلك الهمزة التى تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير بها القاعل مفعولاً ، وهى قياسية فى اللزوم ، وقيل : فيه ، وفى المتعدى إلى واحد . وقد قرر مجمع اللغة العربية - أن تعدية الفعل الثلاثى اللزوم بالهمزة - قياسية .

٢- إذا ضَعُفت عينه - ما لم تكن همزة - نحو : تَوَمّتَ الطفل ، ومنه : ( نَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ) ، والتضعيف معانى فى اللزوم ، وفى المتعدى لواحد - على أرجح الأقوال .

٣- إذا دل على مفاعلة ، نحو : جالست الأديباء - وماشيت العلماء .

٤- إذا كان على وزن « استعمل » للطلب - أو النسبة للشئ ، نحو : استعملت باقة - واستخرجت الماء ، واستحضنت التسامح - واستبجحت التناهى فى الظلم .

• • • • •  
= ٥- صوغ الفعل على « فَعَلْتُ » - بالفتح « أَفْعَلُ » - بالضم ؛ لقصد الغلبة ، نحو : كَرُمْتَ عَلَيَّ أَكْرَمُهُ - أى غلبته في الكرم . وشرَّفْتَ القارس أشرفه .

٦- التضمين كما تقدم ، نحو : ( ولا تعزموا عقدة النكاح ) - أى لا تتوا ، فقد على تعزم إلى المفعول به مباشرة للتضمين - مع أن عزم لا يتعلق إلا بغيره .

٧- إذا سقط معه الجار توسعاً ، نحو : ( أعِظْهُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ) - أى عن أمره ( واقنعوا لهم كلَّ مرصد ) - أى عليه . وهذا مقصود على السماع .

( تنبيهات ) ( أ ) يمتاز التضمين عن بقية وسائل التعليق بأنه قد يتقل الفعل للآزم إلى أكثر من مفعول ، نحو : لا آلوكم نصحاً ؛ قد على « ألا » بمعنى قصر - وهو لازم - إلى مفعولين ؛ لتضمنه معنى « أمتع » - أى لا أمتعك .

( ب ) التعليق بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثي الآزم ، بل تشمل كذلك المتعلق لواحد أو أكثر ؛ فإنه يتعلق لغيره بالجار كما أوضحه الصبان .

( ج ) الكلمات التي سمع عن العرب نصبها على حذف حرف الجر - لا يجوز القياس عليها ؛ كما لا يجوز أن تنصب إلا مع الفعل الذي وردت معه مسموعة مثل : توجهت مكة - وذهبت الشام ، وذلك منمأ للخط والإفساد ، وقد أشير إلى هذا قبل .

#### الأمثلة والمقريبات

١- ما الفرق بين الفعل المتعلق والآزم ؟ وما علامة كل منهما ؟ مثل .  
٢- أذكر خمسة من صيغ الأفعال التي لا تكون إلا لازمة ، وصنمها في جملة مفيدة .

٣- متى يجب تقديم المفعول في باب كسا على الفاعل ؟ مثل لا تقول .  
٤- اشرح قول ابن مالك :

وعدَّ لازماً بحرف جرٍّ وإن حُفِّفَ فالتنصبُ للمنجرِّ  
نقلًا . وفي أنَّ وأن يطرد مع آمنٍ ليس ، كصجبت أن يلوا  
ووضع أقوال المحوئين في حذف الجار ، وعلى أنَّ وأنَّ عند حذف الجر . =

٥- أذكر موضعين يجب فيهما حلف ناصب المفعول ، وآخرين يتمتع فيهما الحلف .

٦- يستشهد التحويون بما يأتي : في باب تعدى الفعل ولزومه . بين موضع الاستشهاد قال تعالى : ( شهد الله أنه لا إله إلا هو - إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ - طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى - انتہوا خيراً لكم - ولا تعد عيناك عنهم - وأصلح لي في ذريتي ) .

قال المتلمس يخاطب عمرو بن هند - ملك الحيرة :

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ اللَّحَرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ  
وقال عمر بن أبي ربيعة :

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءِ لَيْسَ يَعْرِفَنِي مَرْزَنَ الطَّرِيقَا

٧- بين فيما يأتي : المفعول به وعامله ، وحالة كل منهما : من حيث التقديم والتأخير والحلف وعلمه .

سنة ألف ومائتين وست وستين هجرية ، وفي قرية « شبرا » من قرى الغربية ولد الإمام الشيخ محمد عبده ، ومع والده انتقل إلى قرية « محلة نصر » بالبحيرة حيث يقيم والده . ولما كبر أرسله والده إلى مكتب القرية ، فحفظ القرآن ، ثم أرسله إلى الجامع الأحمدى بطنطا ليتلقى العلوم ، فلم يحتمل البقاء ، وأعيته الحيل في فهم أول كتاب وهو « الأجرومية » ، فهرب إلى أحد أحوال أبيه المسمى « الشيخ درويش » - وكان شيخاً صوفياً سليم العقيدة - فلقاه أهلاً وسهلاً وسأله : ما الذى جعلك تترك طلب العلم ؟ قال : عدم الفهم ، فأعطاه كتاباً سهلاً في المواعظ والأخلاق وقال له : العمل العمل ، وويل المهمل من سوء العاقبة ، ولم يزل به حتى رغب إليه القراءة ، وعلمه أن الإنسان الكامل في هذه الحياة هو من آمن وعمل صالحاً ، ومن لا يعظم غنياً لغناه ، ولا فقيراً لفقره . وهكذا هدى الشيخ سواه السبيل ، فيعم الأزهر ، وعلى الدرس أقبل ، حتى أصبح إماماً كبيراً ومصلحاً عظيماً .

### التَنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

(إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي أَمْرٍ عَمَلٌ قَبْلُ ، فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ  
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ<sup>(١)</sup>)

التنازع : عبارة عن توجه علمين إلى معقول ، واحد : نحو  
« ضَرَبْتُ - وأكرمت زيداً » ؛ فكلُّ واحدٍ من : ضربت - وأكرمتُ -  
يطلب « زيداً » بالمفعولية ، وهذا معنى قوله : « إِنْ عَامِلَانِ - إلى آخره » .  
وقوله : « قَبْلُ » - معناه أَنْ الْعَامِلَيْنِ يَكُونَانِ قَبْلَ الْعَمَلِ كَمَا مَثَلْنَا ،  
ومقتضاه أنه لو تَخَّرَّ الْعَامِلَانِ - لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله : « فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ » - معناه أَنْ أَحَدَ الْعَامِلَيْنِ يَعْمَلُ فِي  
ذَلِكَ الْأَمْرِ الظَّاهِرِ ، وَالْآخَرُ يُهْمَلُ عَنْهُ وَيَعْمَلُ فِي ضَمِيرِهِ ، كَمَا سَيَذْكُرُهُ<sup>(٢)</sup> .

(١) « إِنْ » شرطية « عاملان » فاعل لمخوف يفسره ما بعده « اقتضيا »  
فعل وفاعل والجملة مفسرة « فِي » اسم « متعلق باقتضى » أو بعمل مقيم عليه  
« عمل » مفعول به لاقتضى ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « قَبْلُ » ظرف  
متعلق باقتضى - أو بمخوف في محل نصب حال من عاملان « فللواحد »  
القاء للربط والجار والمجرور خبر مقيم « مِنْهُمَا » جار ومجرور حال من الواحد  
« العمل » مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط . « والثاني أولى » مبتدأ وخبر  
« عند » ظرف متعلق بأولى « أهل البصرة » مضاف إليه « عكساً » مفعول  
إختار « غيرهم » فاعله ومضاف إليه « ذَا » حال من غيرهم « أسرة »  
مضاف إليه والمراد : ذا جماعة قوية .

(٢) يشترط أَنْ يَكُونَ الْعَامِلَانِ الْمُتَنَازِعَانِ مُتَقَلِّمَيْنِ ؛ فلا تنازع في  
العامل المتأخر - ولا المتوسط وَأَنْ يَكُونَا فَعْلَيْنِ مُتَصَرِّفَيْنِ - أو اسمين يشبهان  
الفعل في العمل ، ويشمل ذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم  
الفعل ، والمصدر ، واسمه والصفة المشبهة ، وأفعُل التفضيل . أو يكون  
أحدهما فعلاً متصرفاً والثاني اسماً يشبه نحو : ( هَلُمُّوا اقْرَعُوا كِتَابِي ) ؛ فلا  
تنازع بين حرفين أو حرف وغيره ، ولا بين فعْلَيْنِ جَامِلَيْنِ ولا بين اسمين  
غير عاملين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد - أو اسم غير عامل .  
ويشترط في العاملين غير ما ذكرنا : أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ ؛ إما بحذف  
الثاني على الأول ، أو بعمل الأول في الثاني نحو : ( وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ =

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين — أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اخفقوا في الأولى منهما .  
فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به ، لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به ؛ لتقدمه<sup>(١)</sup> .

• • •

( وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَهُ ، وَالتَّزِمَ مَا أَلْتَزِمَا  
كَيْحَسَنَانِ وَيُسَيِّئُ ابْنَاكَ ) وَقَدْ بَغَى وَأَخْتَلَا عَبْدَاكَ<sup>(٢)</sup>

لن يبعث الله أحداً ) فظنوا وظنتم — تنازعا : « أن لن يبعث » ، والثاني معمول للأول ؛ لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقاً له . أو يكون الثاني جواباً عن الأول نحو : ( أتوني أفرغ عليه قطراً ) . كما يشترط : أن يكون كل من العاملين موجهاً إلى المفعول — من غير فساد في اللفظ أو المعنى ؛ فليس من المتنازع قول الشاعر : « أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس » . لأن العاملين ليسا موجّهين إلى المفعول ؛ وإلا لقال : أتاك أتوك اللاحقون — أو أتوك أتاك . وإنما المتوجه هو الأول ، والثاني توكيد له . وليس منه أيضاً قول امرئ القيس :

ولو أن ما أَسَى لَأَنْتَى مَعِيشَةً كَفَانِي ، لَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ  
لأن كلا من « كفاني » و « لم أطلب » — ليس موجهاً إلى قوله : قليل من المال ؛ إذ يصير المعنى : كفاني قليل من المال ولم أطلب القليل . وهو غير المعنى المراد — كما يفهم مما بعده . وإنما المتوجه « كفى » ، و « قليل » فاعله ، ومفعول « لم أطلب » محذوف — أي ولم أطلب المال . وقد يتنازع ثلاثة عوامل ، وقد يكون المتنازع فيه متعدداً ، وفي الحديث « تسبحون وتكبرون وتحملون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » فتنازع ثلاثة في اثنين هما : « دبر » — وهو ظرف ، و « ثلاثاً » — وهو مصدر ، وأعمل الأخير لقربه .

( ١ ) محل الخلاف : ما لم يكن لأحدهما مرجع ؛ فيجب إعمال الثاني في نحو : أهنت بل أكرمت محمداً ، والأول في : أهنت لا أكرمت محمداً — فظنير .

( ٢ ) في ضمير « معطل بأعمل » ما « إسم موصول مضاف إليه » تنازعا ، الجملة صلة « ما » إسم موصول مفعول التزم وجملة « الزما » صلته . والألف للإطلاق « كَيْحَسَنَانِ » الكاف جارة لقول محذوف ، و « يحسان » فعل وفاعل « إناك » فاعل يسمى مرفوع بالالف لأنه متنى وكاف المخاطب مضاف إليه « عبداً » فاعل بغي ومضاف إليه .

أى : إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأعملت الآخر عنه -  
 فأعير للمهل في ضمير الظاهر ، والتزم الإضمار ؛ إن كان مطلوب  
 العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه ؛ كالفاعل ، وذلك كقولك :  
 « يُحسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ » ؛ فكل واحد من يحسن ، ويسىء - يطلب  
 « ابنك » بالفاعلية . فإن أعملت الثاني وجب أن تُضَيِّرَ في الأول فاعله ؛  
 فتقول : يُحسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ ، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار  
 في الثاني ؛ فتقول : يُحسِنُ وَيُسَيِّئَانِ ابْنَاكَ ، ومثله : بَنَى وَاعْتَدَى  
 عَبْدَاكَ . وإن أعملت الثاني في هذا المثال - قلت : بَنَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ ،  
 ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول : يحسن ويسىء ابنك - ولا بنى  
 واعتدى عبدك ؛ لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل<sup>(١)</sup> ، والفاعل  
 مُلْتَزَمُ الذِّكْرِ . وأجاز الكسائي ذلك على الحذف ؛ بناء على منعه  
 في جواز حذف الفاعل . وأجازه القراء على توجُّه العاملين معاً إلى  
 الاسم الظاهر<sup>(٢)</sup> ، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول - عند إعمال  
 الثاني ؛ فلا تقول : يحسان ويسىء ابنك .  
 وهذا الذي ذكرناه عنهما - هو للشهور من منعهما في هذه المسألة .

• • •

(وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَقْبَلَا بِمُضْمَرٍ لِيَتَبَيَّنَ رَفْعُ أَوَّلِهِ  
 بَلْ حَقَّقَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ<sup>(٣)</sup>)

- (١) أى ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل ، وكذلك يدعو إلى  
 التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله .  
 (٢) منعه القراء : أنه إن استوى العاملان في طلب المرفوع ، نحو :  
 قام وقعد أخواك - فالعمل لهما ؛ لأهما كالعامل الواحد ، فأخوك فاعل قام  
 وقعد . وإن اختلفا وكان أولهما يطلب مرفوعاً - أضمرته مؤخراً ، نحو :  
 ضربني وضربت عمداً هو ، وذلك فراراً من حذف الفاعل ، ومن الإضمار  
 قبل الذكور .  
 (٣) « ولا ، ناهية ، نجيء » مضارع مجزوم بلا « مع » ظرف متعلق -

تقدم أنه إذا أُعْمِلَ أَحَدُ الْعَامِلِينَ فِي الظَّاهِرِ وَأَهْمِلَ الْآخَرُ عَنْهُ - أَعْمِلَ فِي ضَمِيرِهِ - وَيَلْزِمُ الْإِضْمَارُ : إِنْ كَانَ مَطْلُوبُ الْقَعْلِ مِمَّا يَلْزِمُ ذِكْرُهُ ، كَالْفَاعِلِ ، أَوْ نَائِبِهِ - وَلَا فَرْقَ فِي وَجوبِ الْإِضْمَارِ - حِينَئِذٍ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِهْمَلُ : الْأَوَّلُ - أَوِ الثَّانِي ، فَتَقُولُ : يَحْضَنُ ابْنُكَ - وَيَحْضَنُ وَيَسِيْثَانُ ابْنَاكَ . وَذَكَرَ هُنَا : أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَطْلُوبُ الْقَعْلِ الْإِهْمَلُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ ؛ فَلَا يَدْخُلُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَمَلَةً فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ مَفْعُولٌ « ظَنَّ » وَأَخَوَاتُهَا ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ - أَوْ خَبَرٌ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِتَمَوْلِهِ : « إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ » - أَوَّلًا ؛ فَإِنْ نَهَى يَكُنْ كَذَلِكَ : فَلَمَّا أَنَّ يَكُونُ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الْأَوَّلُ ، أَوِ الثَّانِي ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَجَزِ الْإِضْمَارُ ، فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ - وَمَرَرْتُ وَمَرَّرَنِي زَيْدٌ ، وَلَا تَضْمُرُ <sup>(١)</sup> ؛ فَلَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ - وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّرَنِي زَيْدٌ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

١٦٠ - إِذَا كُنْتُ تُرَضِّيهِ وَيُرَضِّيكَ صَاحِبُ

جِهَارًا - فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْظَ لِلْهَمِّ

وَأَلْفَ أَحَادِيثِ الْوُثَاةِ ؛ فَقُلْنَا يُحَاوِلُ وَأَشْ غَيْرَهُ جَرَانِ ذِي وَدٍّ

= بتجىء « أول » مضاف إليه « قد أهمل » نائب الفاعل يعود إلى أول ، والجملة صفة له « بمضمر » متعلق بتجىء « لغير » متعلق بأو هل « رفع » مضاف إليه « أو هلا » ماضٍ مبني للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى مضمر والجملة صفة له ، ومعنى أو هل : أعدّ وجعل أهلا له . « يل » حرف عطف وانتقال « حنقه » مفعول الزم ومضاف إليه « وأخرته » أمر مؤكد بالتون الخفيفة والماء مفعوله « إن يكن » شرط وفعله « هو » ضمير فصل ، وإسم يكن يعود إلى مضمر « الخبر » خبرها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام . (١) يل يجب الحذف ؛ لأنه فضلة مستغنى عنه ؛ إلا إذا أوقع حنقه في

لبس - فيضمر مؤخرأ نحو : رغبت ورغب في المحملان عنهما . وقال صاحب التسهيل : إن الحذف أولى لا واجب .

١٦٠ - لم يعرف قائلتهما .

اللفظ والإعراب : جهنأ : عياناً . لئيب : المراد به هنا : علم حضور =



وإن كان الطالب له هو الثاني - وجب الإضمار ؛ فتقول : ضَرَبَ  
وَضَرَبَتْهُ زَيْدٌ - وَمَرَّيْ وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ ، ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول :  
ضَرَبَ ضَرَبَ وَضَرَبَتْ زَيْدٌ - ولا مَرَّيْ وَمَرَرْتُ زَيْدٌ ، وقد جاء في الشعر ، كقوله  
١٦١ - بِمُكَابَّ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا - سَمَاعُ

=الصاحب . الود : الحبة . الوشاة : جمع واش - وهو الذي ينقل الكلام بين  
الأصدقاء ويحرفه للإفساد بينهم ؛ إذا « شرطية » كنت ، كان واسمها وهي فعل  
الشرط « ترضيه » الجملة خبر كان والماء عاقلة على « صاحب » الواقع فاعلا  
ليرضيك « جهاراً » منصوب على الظرفية - أى في الجهر ، وقد تنازعه القملان  
قبه « فكُن في الغيب » القاء واقعة في جواب الشرط « في الغيب » متعلق  
بمحذوف حال من صاحب « أحفظ » خبر كن « العهد » متعلق بأحفظ .  
« وألغ » أمر مبني على حذف الياء « أحاديث » مفعوله مضاف إلى الوشاة « قلما »  
القاء للتحليل « قلما » فعل ماض و « ما » كافة فلا فاعل له ، ومعناه النفي . وقيل  
إن « ما » مصلوية وهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل - أى قل محاولة  
« واش » فاعل يحاول مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفة للساكتين منع منها  
التغل « غير ذى ود » مفعول ومضاف إليه .

( والمعنى ) إذا كان بينك وبين أحد صداقة ظاهرة ، وكلاكما يعمل على  
الإبقاء عليها ؛ فتمسك بهذه الصداقة - في حال غيبة صديقك ؛ كما أنت في  
حال وجوده ، واترك أقوال الوشاة ، ولا تصنع إليهم ؛ فهم لا يريدون إلا  
القطيعة والإفساد بين الأصدقاء .

( والشاهد ) في « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث تنازع كل منهما  
« صاحب » ، الأول بطلبه مفعولا به - والثاني بطلبه فاعلا ، وقد أعمل الثاني  
وأضمر في الأول ، ولم يحذفه مع أنه فضلة . وكان عليه أن يحذفه على رأى  
الجمهور ؛ لأن فيه إضماراً قبل الذكر ، وهو ممنوع عنهم - إلا إذا كان  
الضمير فاعلا .

١٦١- هو لماتكة بنت عبدالمطلب ، عمه النبي عليه السلام من قصيدة مطلعها :

سائلٌ بنسأ في قَوْمِنَا وَلَيْكُفَّ مِنْ شَرِّ سَمَاعُ

اللقبة والإعراب : عكاظ : موضع قرب مكة كانت تقام فيه في الجاهلية  
أيام المواسم - سوق يجتمع فيها العرب للتجارة والمخاطرة . يعشى : من أعشاه -  
إذا أصابه بالمشأ ، وهو ضعف البصر ليلا . لمحا : من الملح ، وهو سرعة  
إبصار الشيء سماعه : الشعاع : ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه خيوط . =

والأصل : « لمحوه » ، فحذف الضمير ضرورة ، وهو شاذ ، كما شذَّ عَمَلُ  
للهمْلِ الأول في المفعول للضمير الذى ليس بعملة في الأصل .

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعملة في الأصل ؛ فإن كان عملة  
في الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالبُ له هو الأول ، أو الثانى ؛ فإن  
كان الطالب له هو الأول - وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ  
زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ ، وإن كان الطالبُ له هو الثانى - أضمرته : متصلاً كان ،  
أو منفصلاً ؛ فتقول : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا - وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُ زَيْدًا  
قَائِمًا .

ومعنى البيتين : أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع  
- وهو المنصوب وللجور - فلا تقول : ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتِى زَيْد ، ولا مَرَرْتُ  
بِهِ وَمَرَرْتُ زَيْدًا - بل يلزم الحذف ؛ فتقول : ضربت وضربتى زَيْدًا ، ومررت  
ومررتى زَيْدًا إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ،  
بل يجب الإتيان به مؤخراً ؛ فتقول : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ .

ومَقْهُومُهُ أن الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقاً : مرفوعاً كان - أو مجروراً -  
أو منصوباً ؛ عملة في الأصل - أو غير عملة .

• • •

= « معكاه » متعلق بمحموا قبله « الناظرين » مفعول يعشى « إذا » فجائية « هم » مبتدأ  
والواو للإشباع « ولحوا » الجملة خبر « شعاعه » فاعل يعشى ومضاف إليه والضمير  
يعود على السور - وهو النوع أو السلاح - في البيت قبله ( والمعنى ) أن أسلحة  
قومها كانت كثيرة شديدة البريق والمعان ، تضعف بصر من ينظر إليها .  
( والشاهد ) في « يعشى » و« لحوا » ؛ حيث تنازعا « شعاعه » . فاعمل الأول على  
أنه فاعله ، وأضمر في الثانى ثم حذفه . ويرى الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز  
لغير الضرورة ؛ لأن فيه تهية العامل للعمل ، ثم قطعه عنه من غير سبب موجب .

(وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرُ خَيْرًا لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفْسِّرَ  
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي أَحْسَبُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا<sup>(١)</sup>)

أى : يجب أن يُؤْتَى بِمَفْعُولِ الْفَعْلِ الْمُهْمَلِ ظاهراً ، إذا لزم من إضماره  
علمُ مطابقتها لا يفسره ، لكونه خبيراً في الأصل عما لا يطابق المُفسِّرَ ،  
كما إذا كان في الأصل خبيراً عن مفرد ومفسرهُ مثنًى ، نحو : أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي  
زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ ، فزَيْدًا : مفعول أول لَأَظُنُّ ، وعَمْرًا : معطوف عليه ،  
وَأَخَوَيْنِ : مفعول ثانٍ لَأَظُنُّ ، والياءُ : مفعول أول ليُظَنَّنَانِ ، فيحتاج إلى  
مفعول ثانٍ : فلو أتيت به ضميراً فقلت : أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي إِياه زَيْدًا وَعَمْرًا  
أَخَوَيْنِ - لكان « إياه » مطابقاً للياء ، في أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق  
ما يعود عليه ، وهو « أَخَوَيْنِ » ، لأنه مفرد ، وأَخَوَيْنِ مثنى ، فتفوت  
مطابقة المُفسِّرِ للمُفسَّرِ ، وذلك لا يجوز . وإن قلت : أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي إِياهما  
زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ - حصلت مطابقة المُفسِّرِ للمُفسَّرِ ، وذلك لكون إِياهما  
مثنى ، وأَخَوَيْنِ كذلك ، ولكن تَفُوتُ مطابقةُ المفعول الثاني - الذى هو خبر  
في الأصل - للمفعول الأول - الذى هو مبتدأ في الأصل ؛ لكون المفعول الأول  
مفرداً - وهو الياء ، والمفعول الثاني غير مفرد - وهو إِياهما ، ولا بد من  
مطابقة الخبر للمبتدأ . فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار - وجب الإظهار ؛  
فتقول : أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ ، فزَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ :  
مفعولاً أَظُنُّ ، والياءُ مفعول يظنَّانِ الأول ، و « أَخَا » مفعوله الثانى ،  
ولا تكون المسألة - حينئذٍ - من باب التنازع<sup>(٢)</sup> ؛ لأن كلا من العاملين

(١) « وَأَظْهَرَ » فعل أمر وحرك بالكسر لتخلص من الساكنين « ضمير »  
اسم يكن « خبراً » خبرها « لتغير » متعلق بخبراً « ما » اسم موصول مضاف إليه  
« يطابق المُفسِّرَ » الجملة صلة ما . « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « أَظُنُّ » مضارع  
فاعله أنا « وَيُظَنَّنَانِي » فعل وفاعل ومفعول أول « أَخَا » مفعول ثانٍ ليُظَنَّنَانِي « زَيْدًا »  
مفعول أول لَأَظُنُّ « وعمرًا » معطوف عليه « أَخَوَيْنِ » مفعول ثانٍ لَأَظُنُّ « في  
الرخا » تنازع فيه كل من « أَظُنُّ » و « يُظَنَّنَانِي » .

(٢) أى بالنسبة للمفعول الثانى ؛ لأن أَخَوَيْنِ مفعول ثانٍ لَأَظُنُّ ، ولم =

عَمِلَ فِي ظَاهِر ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ .  
وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ الْإِضْمَارَ - مُرَاعَى بِهِ جَانِبُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ؛ فَتَقُولُ :  
أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي إِيهَ زَيْدًا وَعَمْرَأَ أُخْوَيْنِ . وَأَجَازُوا أَيْضًا الْحَلْفَ ؛ فَتَقُولُ :  
أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي زَيْدًا وَعَمْرَأَ أُخْوَيْنِ .

= يتوجه إليه يظناني ؛ لعلم مطابقتها لقوله الأول وهو الياء . وهذا الذي سار  
عليه الشارح - اتبع فيه ابن هشام . وقال بعض المتأخرين : إن اشتراط توجه  
كل من العاملين إلى المعمول ؛ إنما هو بالنظر إلى المعنى - لا بالنظر إلى الإفراد  
والثنية ، ولا إلى نوع العمل .

### الاسئلة والقرينات

١ - ماذا يشترط في التعامل في باب التنازع ؟ سيما كان أو فعلا وما شرط  
التنازع فيه ؟

٢ - ما الذي يجب إضماره مع العامل المجهول ؟ وما الذي يتمتع إضماره ؟  
مثل وعمل .

٣ - يستشهد التحويين بما يأتي : في باب التنازع . بين موضع الاستشهاد ،  
ووجهه ( وأنه كان يقول سفينا على الله شططا - يستفتونك قل الله يفتيكم  
في الكلالة ) .

مِهَاتٌ مِهَاتٌ الْعَمِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهِيَاتٌ خِلٌ بِالْعَمِيقِ نَوَاصِلُهُ

عُهِدَتْ مُفِيثًا مُفِيثًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِئْسَاءَكَ مَوْتَلًا

جَبَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِنِّي لَنَجِيرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

٤ - بين فيما يأتي : التنازع فيه والعامل ، وحكماهما في التقديم والتأخير  
والإضمار والحذف اجتمعوا وتناقش الملوك والرؤساء العرب أكثر من مرة في  
كل ما يهم ويسعد أبناء العروبة ، وأبرموا وأصدروا كثيرا من القرارات الهامة ،  
وتألموا وحزن أكثرهم من خروج بعضهم على الإجماع ، واشتد الجدل وتفاقم  
حول مقاطعة الصيريين والمستعمرين . وقد صرخوا وابتهج الناس من صراخهم  
وتقديرهم خطورة الموقف . ولا شك أن هذا خير من أن يداروا ويحتلى السفهاء .  
فالهم ثبت وقوا لعناهم ، ووفقوا لهم لما فيه الخير للعرب عامة .

— أعمل في الجملة الآتية : العامل الأول وأعمل الثاني ، وأعط كلا ما يستحقه :  
بالأحسن سافرا وودعت أخوك إكراما لك ، وقد غضبوا ونصحت وفاقك بالصبر .

## الْمَقُولُ الْمَطْلُوقُ

(الْمَقُولُ اسْمٌ مَلْسُومُ الزَّمَانِ مَنْ مَلَّوْكَ الْقِعْلَ : كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ) .

القعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ققام : يدل على قسم في زمنٍ ماضٍ ، ويقوم : يدل على قيام في الحال أو الاستقبال . وقَمَ : يدل على قيام في المستقبل ، والقيام هو الحدث — وهو أحد مَلَّوْكَ القعل — وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : « ... مَلَّوْكَ الزَّمَانِ مِنْ مَلَّوْكَ القعل ... » فكأنه قال : المصدر اسمُ الحدث <sup>(١)</sup> كَأَمِنْ ؛ فإنه أَحْمَلُوهُ مِنْ أَمِنْ . . .

والمَقُولُ المطلق هو : المصدر ، للتنصب : توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو عَدِيدِهِ <sup>(٢)</sup> ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْباً — وَصَرْتُ صِيراً — وَصَرْتُ سِيراً زَيْدٌ — وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وسمى مفعولاً مطلقاً ؛ لِصِدْقِ المَقُولِ عليه — غير مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لَا يَقَعُ عليه اسمُ المَقُولِ إِلَّا مَقِيداً ؛ كالمَقُولِ به ، والمَقُولِ فيه ، والمَقُولِ معه ، والمَقُولِ له .

• • •

(١) « المصدر اسم » مبتدأ وخبر « ما » اسم موصول مضاف إليه « سوى » ظرف مضاف إلى « الزمان » متعلق بمحذوف صلة ما « من مللوا » متعلق بما تعلق به سوى — أو حال من ضمير الصلة « القعل » مضاف إليه « كَأَمِنْ » خبر مبتدأ محذوف « من أَمِنْ » متعلق بمحذوف صفة لأَمِنْ المصدر .

(٢) أى بشرط جريانه على فعله ؛ بأن يكون مشتملاً على حروفه . وذلك ليخرج اسم المصدر ، فإنه لا يجرى على فعله لتقص حروفه عنه . فاعتزل مثلاً : مصدره الاعتسال ، واسم مصدره : « غسل » .

(٣) زاد ابن هشام : ولعل خبراً ولا حالا : ليخرج نحو : ضربه ضرب أليم ونحو : ( ولي مدبراً ) . فضرب الثاني وإن بين النوع بالوصف لكته خبر ، ومدبراً مع تأكيده العامل — قد وقع حالا .

( يَمْثِلُهُ أَوْفَعْلُ أَوْ وَصَفِ نَصِبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِلهَيْنِ انْتِخِبَ<sup>(١)</sup> )  
 ينتصبُ بِمِثْلِهِ - أى بالمصدر ، نحو : عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا  
 شديدًا . أو بالفعل<sup>(٢)</sup> ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا . أو بِالْوَصْفِ<sup>(٣)</sup> ، نحو :  
 أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا . ومنهَبُ البصريين : أن المصدر أصلٌ ، والفعلُ  
 والوصفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِلهَيْنِ انْتِخِبَ -  
 أى : للختارُ أن المصدرَ أصلُ لهذين - أى الفعلِ ، والوصفِ .  
 ومنهَبُ الكوفيين : أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدرُ مشتقٌ منه . وذهب قومٌ  
 إلى أن المصدرَ أصلٌ ، والفعلُ مشتقٌ منه ، والوصفُ مشتقٌ من الفعلِ .  
 وذهب ابن طَلْحَةَ<sup>(٤)</sup> إلى أن كُلًّا من المصدرِ والفعلِ - أصلٌ بَرَأه ، وليس  
 أحدهما مشتقًا من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأولُ ؛ لأن كل فرع يتضمن الأصلَ وزيادةً ،  
 والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدرِ كذلك ؛ لأن كُلًّا منهما يدلُّ على

( ١ ) « يَمْثِلُهُ » متعلق بنصب الآتي « أَوْ فَعْلُ أَوْ وَصَفِ » معطوفان على  
 مثل « نصب » ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود على المصدرِ « وَكَوْنُهُ » مبتدأ  
 والمهاء اسم كان مضاف إليه ، من إضافة مصدر الناقص إلى اسمه « أَصْلًا »  
 خبر كان الناقصة « لهَيْنِ » متعلق بأصلاً - أو بمحطوف صفة له « انتخب »  
 ماضٍ للمجهول ، والجملة خبر المبتدأ .

( ٢ ) يشترط أن يكون الفعل متصرفاً - غير ناقص - ولا ملغى عن  
 العمل ؛ فلا ينصب المفعول المطلق بعصى وليس ، وفعل التعجب ونعم وبئس ،  
 ولا بكان وأخواتها ، ولا بظن وأخواتها ؛ إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت  
 عنهما ؛ فلا يقال : على قائم ظننت ظناً .

( ٣ ) أى المتصرف ؛ كاسم الفاعل أو المفعول ، أو بناء المبالغة  
 - لا اسم التفضيل ولا الصفة الشبهة .

( ٤ ) هو أبو بكر محمد بن طلحة الإشيلي ، كان إماماً في العربية ،  
 عارفاً بعلم الكلام . وقد درس العربية والآداب بإشيلية أكثر من خمسين عاماً .  
 وكان ذا عائلة ومروعة يميل إلى مذهب ابن الطرلوة في النحو . ومات  
 سنة ٦١٨ بإشيلية .

المصدر وزيادة ؛ فافعل يدل على المصدر والزمان ، والوصف يدل على المصدر والفاعل <sup>(١)</sup> .

( توكيداً أو نوعاً يبين أو علة . كسرت سيرتين سيرتي رشد <sup>(٢)</sup> )  
المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم :

( أحدها ) أن يكون مؤكداً ، نحو : صرّيت صرباً ( الثاني ) أن يكون مبيناً للنوع <sup>(٣)</sup> ، نحو : صرّيت سيرتي رشد — وصرّيت سيراً حسناً .

( الثالث ) أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : صرّيت صربةً — وصرّيتين — وصرّيات

• • •

( ١ ) هنا : ولما كان المصدر لا يكون إلا اسم معنى — كان الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان — غير مقيس ويقتصر فيه على السماع . وقد بحث المجمع اللغوي هذه المسألة ، ورأى أن العرب قد اشتقت كثيراً من أسماء الأعيان كالذهب والقضة والدينار والدرهم ، فقالوا : منذهب — مفضض ملدز — ملدزم . وقالوا : هذا الشيء مرّب ، وممّوه ، ومزمل — من التراب والماء ، والزمل . قرر بعد المناقشة والبحث : إجازة الاشتقاق — للضرورة — في اصطلاحات العلوم الكيميائية ، والطبيعية ، والطبية ، والحيوية ؛ فيقال : مننّس من النحاس ، ومفصلر — من الفصلير ، ومكهرب — من الكهرباء ، ومنثى — من النشا . . . الخ .

( ٢ ) « توكيداً » مفعول مقدم ليين « أو نوعاً » معطوف عليه « بين » مضارع فاعله يعود على المصدر « أو علة » معطوف على نوعاً ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت » الكاف جارة لقول محنوف « سيرتين » مفعول مطلق بين العدد « سيرتي رشد » مفعول مطلق بين النوع مضاف إلى ما بعده ، وسكن للوقف .

( ٣ ) ويتحقق ذلك ؛ بكونه مضافاً ، أو موصوفاً كما مثل الشارح ، أو مقروناً بأل المهلبة كسرت السير — أى المجهود بينك وبين مخاطبك . والأول — وهو المضاف — من باب التباية عن مصدر الفعل ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فلا مماثلاً له ؛ فالمعنى : سرت سراً =

( وقد يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ ذَلِكَ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ، وَأَفْرَحَ الْجَدَلِ )<sup>(١)</sup>  
 قد ينوب عن المصدر ما يندل عليه ؛ ككلّ وبعض - مُضَافَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ ،  
 نحو جِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ؛ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ) ، وَضَرَبْتُهُ بَعْضَ  
 الضَّرْبِ<sup>(٢)</sup> . وَكَلِلِ الْمَصْدَرِ الْمُرَادِفِ لِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ ، نَحْوُ :  
 قَعَنْتُ جُلُوسًا ، وَأَفْرَحَ الْجَدَلِ ؛ فَالْجُلُوسُ : نَائِبٌ مَنَابِ الْقَعُودِ  
 لِمُرَادِفَتِهِ لَهُ ، وَالْجَدَلُ : نَائِبٌ مَنَابِ الْفَرَحِ لِمُرَادِفَتِهِ لَهُ<sup>(٣)</sup> .

وَكَذَلِكَ يَنْوِبُ مَنَابِ الْمَصْدَرِ : اسْمُ الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ  
 ذَلِكَ الضَّرْبَ<sup>(٤)</sup> وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا نَابَ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَنَابِ الْمَصْدَرِ -  
 فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالْمَصْدَرِ كَمَا مَثَّلْنَا ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ فَمِنْ أَمْثَلَةِ سَيَبُوهِ :  
 ظَنَنْتُ ذَلِكَ - أَيْ ظَنَنْتُ ذَلِكَ الظَّنَّ ، فَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ ، وَلَمْ  
 يُوصَفْ بِهِ .

وَيَنْوِبُ عَنِ الْمَصْدَرِ - أَيْضًا ضَمِيرُهُ ؛ نَحْوُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا - أَيْ ضَرَبْتُ  
 = مُشَابَهًا لَسِرِّ ذِي رَشْدٍ . أَمَّا الثَّانِي - وَهُوَ الْمَوْصُوفُ - فَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّيَابَةِ  
 قَطْعًا . وَالثَّلَاثُ - وَهُوَ الْحَلِّي بِأَلِ الْمَهْدِيَةِ - يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ .

( ١ ) « عَنْهُ » مُتَعَلِّقٌ بِيَنْوِبُ . وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُتَّصِلِ فِي  
 الْمَفْعُولَةِ - وَهُوَ مَا كَانَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلِهِ . « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ فَاعِلٌ يَنْوِبُ  
 « عَلَيْهِ » مُتَعَلِّقٌ بِدَلٍّ وَجُمْلَةٍ « دَلٌّ » صِلَةٌ مَا « كُلٌّ » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَائِبٌ عَنِ  
 الْمَصْدَرِ « الْجِدِّ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « الْجَدَلِ » - أَيْ الْقَرَحِ - مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ .

( ٢ ) مِثْلُ « كُلِّ » وَ « بَعْضِ » : مَا يُوَدِّعُ مَعْنَاهُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْبَالِغَةِ عَلَى  
 الْعُمُومِ أَوِ الْبَعْضِيَّةِ ، مِثْلُ : جَمِيعٌ - عَامَةٌ - نَصْفٌ - شَطْرٌ .

( ٣ ) لِلنَّحَاةِ فِي إِعْرَابِ الْمَصْدَرِ الْمُتَنَوِّبِ بِفِعْلٍ مِنْ مَعْنَاهُ - أَقْوَالٌ :  
 فَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا ، وَعَامِلُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ - أَوْفَعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ مَخْلُوفٌ  
 بِدَلٍّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ . وَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُ مَفْعُولًا لِأَجَلِهِ ؛ إِنْ كَانَ مُسْتَوْفًى لَشُرُوطِ  
 الْمَقْصُولِ لِأَجَلِهِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْرِبُهُ حَالًا بِتَأْوِيلِ الْمَشْتَقِ .

( ٤ ) « ذَلِكَ » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَائِبٌ عَنِ الْمَصْدَرِ - أَيْ ضَرْبًا مِثْلَ ذَلِكَ ،  
 وَغَالِبٌ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ مَصْدَرٌ كَالْمَخْلُوفِ .



الضَرْبُ<sup>(١)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ( لَا أُعْطِيهِ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ ) — أى : لا أعطي المصاب . وعَلَّته ؛ نحو ضَرْبُهُ عِشْرِينَ<sup>(٢)</sup> ضَرْبَةً ، ومنه قوله تعالى : ( فَاجْلِسْهُمْ ثَمَانِينَ جَلَّةً ) . والآلة ، نحو ضَرْبُهُ سَوْطًا ، والأَصْلُ : ضَرْبُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم<sup>(٣)</sup> .

• • •

( وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحٍ أَبَدًا وَتَنْ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْسِدَا<sup>(١)</sup> )  
لا يجوز تشنيء المصدر المؤكّد لعامله ، ولا جمعه ؛ بل يجب إفراده ،

( ١ ) يجوز في مثل هذا المثال : أن يجعل زيداً بدلاً مفسراً للضمير ، وحينئذ يعرب الضمير مفعولاً به — لا مطلقاً . أما « لا أعذبه أحداً » — فمفعول مطلق مبين للنوع ؛ لرجوعه لعذاباً قبله — بمعنى تعذيباً عظيماً .

( ٢ ) « عشرين » نائب عن المصدر ، والأصل ضرباً عشرين ؛ فحذف المصدر ونائب عنه علته . وكذلك ينوب عن المصدر : نوعه ، كرجع القهقري . وصفته ؛ كسرت أحسن السير . وهيئته ؛ كيموت الظالم ميتة سوء . و « ما » الاستغماية نحو : ما تضرب محمداً ؟ أى : أىّ ضرب تضربه ؟ و « وما » الشرطية نحو : ما شئت فاجلس — أى أىّ جلوس شئت فاجلس . والخلاصة : أنه ينوب عن المصدر عند حذفه — كل ما يدل عليه عند الحذف ، كما هو صريح قول الناطق .

( ٣ ) أعلم أن المرادف والإشارة والضمير — تنوب عن المصدر المؤكّد ، والباقي تصلح للإجابة في الأنواع الأخرى .

( ٤ ) « وما » اسم موصول مفعول لوجه « لتوكيد » متعلق بمحذوف صلة ما « فوحده » الفاء زائدة ووحده فعل أمر « أبدأ » ظرف « غيره » مفعول تنازعه كل من ثن واجمع « فأعمل الثاني » وحذف ضميره من الأول لأنه فضلة « وأفراداً » فعل أمر مؤكّد بالتون الخفيفة المقوية ألفاً للوقف والفاعل أنت .

فتقول : ضَرَيْتُ ضَرْباً ، وذلك لأنه بمَثَابَةِ تكرير الفعل ، والفعل لا يُتَنَّى ولا يجمع <sup>(١)</sup> .

وأما غير المؤكد - وهوالبين للمعد ، والنوع - فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه . فلما للبين للمعد فلا خلاف في جوازِ تثنيته وجمعه ، نحو : ضَرَيْتُ ضَرِيَّتَيْنِ - وضَرَبَاتٍ . وأما اللين للنوع ؛ فالشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه - إذا اختلفت أنواعه ، نحو : مَرِثُ سَيَرَى زَيْدُ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ <sup>(٢)</sup> .

وظاهرُ كلامِ سيبويه : أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قليلاً ؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وهذا اختيار الشلوبيين .

• • •

(وَحَفَّ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ اَمْتَنَعَ وَفِي مِثْلِهِ لِغَلِيظِ مُتَمَعٍ) <sup>(٣)</sup>  
المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عامِلِهِ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه مَسْقُوقٌ لتقرير عامله وتَقْوِيَتِهِ <sup>(٥)</sup> ، وَالْحَفْظُ مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكد فيحذفُ عامِلُهُ للدلالة عليه : جوازاً ووجوباً . فالملحوظ جوازاً ، كهولك : سَيَرُ زَيْدٍ - لمن قال : أَيْ سَيَرُ سَرَتْ ؟ ، وضَرِيَّتَيْنِ - لمن قال : كَمْ ضَرَيْتُ زَيْدًا ؟ والتقليب : سَرَتْ سَيَرُ زَيْدٍ ، وضَرَيْتُهُ ضَرِيَّتَيْنِ .

(١) وأيضاً فهو مقصود به الجنس من حيث هو قليلاً كان أو كثيراً ، كماء - وعسل ، والمصدر الذى تضمن الفعل كذلك .

(٢) وقد ورد في القرآن ، قال تعالى : ( وتظنون باقية الظنونا ) .

(٣) « وحفف » مبتأ وما بعده مضاف إليه « امتع » فاعله يعود على حذف والجملة خبر المبتأ « وفى سواء » جار ومجرور خبر مقيم « لدليل » متعلق بمتنع الواقع مبتأ مؤخراً .

(٤) أى ولا تأخيره ، بخلاف النوعى والعدى فهما .

(٥) أى للفتح المجاز عته ، وقهرته - بثبت معناه فى النفس بواسطة تكرره .

وقول ابن المصنف : إن قوله « وحذف عامل المؤكد امتنع » سهو منه ؛ لأن قوله : ضَرِباً زَيْدًا - مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوباً ، كما سيأتي - ليس بصحيح<sup>(١)</sup> ، وما استدلل به على دعواه ، من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي - ليس منه ، وذلك لأن ضَرِباً زَيْدًا - ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد ، بِمِثَالِهِ : أَضْرِبْ زَيْدًا ، لأنه واقع موقَّعه ، فكما أن : أَضْرِبْ زَيْدًا لا تأكيد فيه - كذلك : ضَرِباً زَيْدًا . وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها - ليست من باب التأكيد في شيء ؛ لأن المصدر فيها نائبٌ متَابَ الْعَامِلِ ، دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وهو عَوَضٌ منه ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكِّد .

وبما يدلُّ أيضاً على أن ضَرِباً زَيْدًا ونحوه - لَيْسَ من المصدر المؤكِّد لعامله - أن الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لا خلاف في أنه لا يعمل ، واختلقوا المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أولاً ؟ والصحيح أنه يعمل ؛ فزَيْدًا في قوله : ضَرِباً زَيْدًا - منصوبٌ بضَرِباً على الأصح ، وقيل : إنه منصوبٌ بالفعل المحذوف ، وهو « أَضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول : نَابَ ضَرِباً عن أَضْرِبْ في الدلالة على معناه ، وفي العمل ، وعلى القول الثاني : نَابَ عنه في الدلالة على المعنى - دون العمل .

• • •

(وَالْحَلْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدَلًا اللَّذْكَانَدَلَا)<sup>(٢)</sup>

- (١) قوله : ليس بصحيح - خبر عن : وقول ابن المصنف . وقوله : إن قوله « وحذف عامل المؤكد امتنع » - مقول ابن المصنف . و « سهو » خبر إن ، والضمير في « منه » راجع للناظم .
- (٢) « والحلف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف متعلق بحتم « آت » مضاف إليه « بدلا » حال من الضمير في آت « من فعله » متعلق ببلا « كنلا »

يُحَذَفُ عاملُ المصدرِ وَجُوباً في مواضع :

منها : إذا وقع المصدرُ بدلاً من فِعْلِهِ وهو مَقْيَسٌ في الأمر والنهي ،  
نحو قِيَامًا لَا قُعُودًا ؛ أَيْ : قُمْ قِيَامًا - وَلَا تَقْعُدْ قُعُودًا ، والدعاء ،  
نحو : سَقِيَ لَكَ - أَيْ : سَقَاكَ اللَّهُ .

وكذلك يحذف عاملُ المصدرِ وَجُوباً : إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام  
للقصود به التوبيخُ ، نحو : أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ ؟ - أَيْ :  
أَتَقَوَّانِي وَقَدْ عَلَاكَ ؟ .

ويَقْلُ حُفُفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدرِ مُقَامَهُ - في الفعلِ المقصودِ  
به الخبرُ <sup>(١)</sup> ، نحو : أَقْلُ وَكَرَامَةٌ - أَيْ : وَأَكْرَمُكَ ؛ فَاَلْمَصْدَرُ  
في هذه الأمثلة ونحوها - منصوبٌ بِفِعْلِ محذوفٍ وَجُوباً ، وللمصدرِ  
نَائِبٌ مَنَابِهِ في الدلالة على معناه .

وأشار بقوله : « كَذَلَا » - إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :  
١٦٢- يَمُرُّونَ بِاللَّحْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْتَجِنَ مِنْ ذَلَرِينَ بُجَرَ الْحَقَائِبِ  
عَلَى حِينِ أَلْهِى النَّاسُ حُلْ أُمُورِهِمْ قَدْ نَدَا زُرَيْقُ الْمَلَأَ نَدْلَ التَّعَالِبِ

= خبر مبتدأ محذوف مقصود لفظه « اللذ » اسم موصول صفة لنذلا ، وهو  
بسكون النال ، وحذف الياء لفة في اللذ « كانذلا » متعلق بمحذوف صلة  
الموصول ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(١) المراد بالخبر : ما يقابل الطلب ؛ فيشمل الإنشاء غير الطلبي ،  
كقولك عند تذكر النعمة : حمداً وشكراً - وعند الشدة : صبراً لا جزعاً -  
وعند الامتثال : سمعاً وطاعة ، والمراد بقلة الحذف في هذا النوع : قصره  
على السماع .

١٦٢ - هذان اليتان لأعشى هملتان - يهجو بهما لصوصاً .

اللغة والإعراب : اللحن - يقصر ويمد : موضع معروف بنجد لبني  
تميم . عيابه : جمع عية ، وهي وعاء الثياب والزاد ونحوهما - كالحقية .  
دارين : قرية بالبحرين مشهورة بالطيب . بجر : جمع بجرء - وهي المثلثة .  
الحقائب : جمع حقية - وهي الحية . ألقى الناس : شغلهم - من الإلقاء =

فَنَدَلًا : نَائِبٌ مَنَابٌ فعل الأمر ، وهو انْدَلَّ ، والنَدَلُ : خَطْفُ الشيء بسرعة ، و « زُرَيْقٌ » منادى ، والتقدير : نَدَلًا يا زُرَيْقُ المَالُ ، وَزُرَيْقٌ : اسم رجل . وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً يَنْدَلًا ، وفيه نظر ؛ لأنه إنْ جِعلَ « نَدَلًا » نَائِبًا مَنَابٌ فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير : انْدَلَّ - لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابُهُ . وإنْ جِعلَ نَائِبًا مَنَابٌ فعل الأمر للغائب ، والتقدير : لِيَنْدَلْ - صَحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن للقول : أَنَّ المصدر لا يَنْوب مَنَابٌ فعل الأمر للغائب ، وإنما يَنْوب مَنَابٌ فعل الأمر للمخاطب ، نحو : ضَرْباً زَيْدًا - أى : اضْرِبْ زَيْدًا ، والله أعلم <sup>(١)</sup> .

• • •

= وهو شغلك عن الشيء وغفلتك عنه . جل : معظم وأكثر . ندلا : خطفاً في خفة وسرعة . زريق : اسم رجل - أو قبيلة وهذا أبوها . « يَمْرُون » فعل وفاعل والتضمير يعود إلى اللصوص « خفافاً » حال من الواو في يَمْرُون « عيابهم » فاعل لخفافاً « ويرجعن » الجملة مطبوعة على ما قبلها ، وعبر بنون النسوة لتحقيرهم - أو لتأويل بالجماعات . « على حين » يروى بالفتح - على البناء لإضافته لجملة ألمى - وبالكسر على الإعراب ، وهو متعلق بقول مخلوف ؛ أى يقولون ندلا حين « ألمى » ... إلخ « الناس » مفعول ألمى « جل » فاعله « فندلا » مفعول مطلق بفعل مخلوف « زريق » منادى بخف حروف البناء « المال » مفعول به لندلا - أو بفعل مخلوف ؛ أى اخطف المال « ندل » التعالب « مفعول مطلق مبين للنوع ومضاف إليه ( والمضى ) أن هؤلاء اللصوص يَمْرُون بالدهناء ، وحقاً بهم التى يضعون فيها ما يسرقون - خيفة لقراعها ، ويرجع هؤلاء الأخصاء من دارين - وأوعيتهم ممتلئة ، وهم يتهمزون وقت إشغال الناس بأكورهم ومهامهم ويخرجون للسرقة ، وينادى بعضهم بعضاً : إخطف يلزريق المال بخفة وحيلة ومرعة - كالتعالب . والتعالب يضرب به المثل في سرعة الخطف فيقال : أخطف من ثعلب ( والشاهد ) في قوله : « فندلا » حيث تاب مناب فعله ، وهو مصدر وعامله مخلوف وجوباً . (١) هذا النظر الذى أبداه الشارح على قول المصنف - ينهار ؛ عنه =

( وَمَا لِتَفْصِيلِ كَلِمًا مِّنَّا عَامِلُهُ يُخْلَفُ حَيْثُ عَنَّا )<sup>(١)</sup>  
يُخْلَفُ أَيْضاً عَامِلُ الْمَصْنَعِ وَجُوباً ؛ إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةِ  
مَا تَقْلَعُهُ<sup>(٢)</sup> ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( حَتَّى إِذَا أَتَخْتَرْتُمُوهُمْ فَشَرُّوا الرِّثَاقَ ؛  
فَإِذَا مَنَّا بَغْدُ ، وَإِنَّا فِدَاكَ ) فَمَنَّا ، وَفِدَاكَ : مَصْنَعَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ  
مَحْذُوفٍ وَجُوباً<sup>(٣)</sup> ، وَالتَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَإِذَا تَمَنُّونَ مِنَّا ، وَإِنَّا  
تَفْلُدُونَ فِدَاكَ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : وَمَا لِتَفْصِيلِ - إِلَى آخِرِهِ ، أَيْ :  
يُخْلَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْمَسْئُوقِ لِلتَّفْصِيلِ ، حَيْثُ عَنْ - أَيْ : عَرَضَ .

• • •

= إعراب « زريق » منادى بخلف حرف النداء ، وهو الظاهر ؛ لأنه لو كان  
فاعلاً لجاء منوناً ؛ لأنه اسم رجل .

( ١ ) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « لتفصيل » متعلق بمحذوف صلة  
« كإِذَا » متعلق بمحذوف نعت لتفصيل « منا » مفعول مطلق خلف عامله  
وجوباً ، عامله ، مبتدأ ثانٍ ومضاف إليه « يخلف » الجملة خبر المبتدأ الثاني ،  
وجملة الثاني وخبره خبر الأول « حيث » ظرف متعلق بيخلف « عنا » - أَيْ  
عرض - فعل ماضٍ وفاعله يعود إلى عامل والألف للاطلاق ، والجملة في  
عمل جري بإضافة حيث إليها ، وقيل إن « ما » معطوفة على بدلا ، فهو مثال ثانٍ  
للآتي بدلا من فعله ، وكلنا ما بعده . وقوله : « عامله بخلف » - مبتدأ وخبر  
والجملة توكيد لما أفاده العطف على المثال . وليست « ما » مبتدأ خبرها ما  
بعدها ؛ لثلاثتهم أن هذا قسم للآتي بدلا من فعله ، مع أنه قسم منه ؛ فإن  
الآتي بدلا من فعله : إما واقع في الطلب كتدلا ، وإما واقع في الخبر . وهذا  
الثاني : إما مسموع وقد مثل له ، وإما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة  
قيلعت - أو مكرراً ... إلخ .

( ٢ ) أَيْ لتفصيل وبيان القائلة المترتبة على مضمون ما قبله والحاصلة  
بعده ؛ سواء كانت عاقبة طلب أو خبر . ويشترط أن يكون ما قبله جملة ،  
فلا يجب الخلف فيما فصل به مفرد قبله ، نحو : لحد سفر ؛ فلما نجاح وإما  
إخفاق - بل يجوز الخلف والذكر . وعلى هذا فالشروط ثلاثة : تفصيل  
عاقبة ، وكونها عاقبة جملة ، وتقدم الجملة .

( ٣ ) وقد ذكرنا تفصيلا لعاقبة الأمر بشد الرثاق ، والإمساك عن القتل والأسر

( كَلَّمَا مُكْرَرٌ وَتَوَ حَصْرٌ وَرَدٌّ نَائِبٌ فِعْلٌ لِأَنَّهُمْ عَيْنٌ اسْتَنْدَ )<sup>(١)</sup>  
 أى : كذلك يُخْلَفُ عاملُ المصدرِ وَجُوباً ، إذا نَابَ المصدرُ عن  
 فعلِ اسْتَنْدَ لِأَنَّهُمْ عَيْنٌ - أى : أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ ، وكان المصدرُ مكرراً  
 أو محصوراً<sup>(٢)</sup> ؛ فمثالُ المكررِ : زَيْدٌ سَيَّرَ ، والتقليدُ : زيد يسير  
 سيراً ؛ فحذف « يسير » وَجُوباً لقيام التكرير مقامه . ومثالُ المحصورِ :  
 مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيَّرَ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ سَيَّرَ . والتقليدُ : ما زيدٌ إلا يسير سيراً -  
 وإنما زيد يسير سيراً ، فحذف « يسير » وَجُوباً لما في الصحرِ من التأكيد  
 القائم مقامَ التكريرِ ؛ فإن لم يكرر ولم يُحْصَرْ - لم يجب الحذفُ ،  
 نحو : زَيْدٌ سَيَّرَ ، التقليدُ : زيد يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت  
 « يسير » وإن شئت صرحتَ به ، والله أعلم .

( وَمَنْهُ مَا يَنْحَوْنَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، قَالَمَيْنَدًا  
 نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُسْرًا ، وَالثَّانِ كَمَا بَيَّنَّا أَنْتَ حَافِضًا صِرْفًا )<sup>(٣)</sup>

( ١ ) « كَلَّمَا » خبر مقلد « مكرر » مبتدأ مؤخر « وتو حصر » مطوف  
 على مكرر ومضاف إليه « ورد » الجملة نعت للمبتدأ وما عطف عليه ، وكان  
 عليه أن يقول : ورداً نائبي فعل - واستندا ؛ لأن الجملة نعت للمكرر  
 والمحصور ، ولكنه أفرد على معنى ما ذكر . « نائب فعل » حال من فاعل  
 ورد مضاف إليه « لاسم عين » متعلق باستند .

( ٢ ) وكذلك إذا كان مطوفاً عليه ، نحو : أنت أكلا وشرباً ، أو  
 مستغماً عنه ، نحو : أنت سيراً ؟ ويشترط في هذه كلها : أن يكون العامل  
 في المصدر خبراً لمبتدأ - أو لا أصله مبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين ، -  
 أى اسم ذات مجسمة - فلا يراد به أمر معنوي ؛ كالعلم والقهيم والتبل .  
 وأن يكون الفعل مستمراً إلى وقت الكلام ؛ فإن لم يكن المصدر مكرراً ،  
 ولا محصوراً ، ولا مطوفاً عليه ، ولا مستغماً عنه - لم يجب إضمار عامله .  
 ولو كان العامل خبراً عن اسم معنى - يتعين رفع المصدر على الخبرية ، نحو :  
 إنما سيرك سير السلحفاة .

( ٣ ) « ومنه » خبر مقلد « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « يدعون » =

أى : من المصدر المحذوف عَلَيْهِ وَجُوباً - ما يُسَمَّى : المؤكَّد  
لِنَفْسِهِ ، والمؤكَّد لِغَيْرِهِ . فالمؤكَّد لنفسه هو : الواقع بعد جملة لا تحمِلُ  
غَيْرَهُ ، نحو : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا - أى : اعترافاً ؛ فاعترافاً : مصدر  
منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوباً ، والتقدير : أعترف اعترافاً . ويسمى  
مؤكِّداً لنفسه ؛ لأنه مؤكَّد للجملة قبله - وهل نفس المضمَر -  
بمعنى أنها لا تحمِلُ سِوَاهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « قَالَمُبْتَدَأٌ » - أى :  
فالأول من القسمين للذكورين في البيت الأول .

والمؤكَّد لِغَيْرِهِ هو : الواقع بعد جملة تحمِلُهُ وتحمِلُ غَيْرَهُ ؛  
فتصير بذكره نصّاً فيه ، نحو : أَنْتَ ابْنِي حَقًّا ، فَحَقًّا : مصدر  
منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوباً ، والتقدير : أَحَقُّهُ حَقًّا ، وَسَمَى مؤكِّداً  
لِغَيْرِهِ ؛ لأن الجملة قبله تَصْلُحُ له ولغيره ؛ لأن قولك : أَنْتَ ابْنِي ؛  
يحمِلُ أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً - على معنى : أَنْتَ عندى  
فى الْحَقِّوْ بمنزلة ابْنِي ، فلما قل « حَقًّا » - صارت الجملة نصّاً فى أن  
المراد البُتُوْة حقيقة ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصّاً ؛  
فكان مؤكِّداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة المؤثّر للمؤثّر فيه <sup>(١)</sup> .

= فعل وقاعل ومفعول أول « مؤكِّداً » مفعول ثان ، والجملة صلة الموصول  
« لنفسه » متعلقٌ بـ « يدعو » أو غيره . « مطوف على نفسه » قالمبتدأ « مبتدأ .  
« نحو » خبر مضاف إلى قول محذوف « له » خبر مَقْلَم « على » متعلق ،  
بمحذوف حال من ضمير الخبر المستتر « أَلْف » مبتدأ مؤخر « عُرْفًا » مفعول  
مطلق والجملة فى محل جر بإضافة « نحو » « والثان » مبتدأ أول « كائِنِ »  
الكاف جارة لقول محذوف وابْنِي خبر مَقْلَم « أَنْتَ » مبتدأ ثان مؤخر والجملة  
خبر الأول - أى والثانى كقولك أَنْتَ ابْنِي « حَقًّا » مفعول مطلق « صرفاً »  
نعت له .

(١) ومثل هذا قولك : لا أَضِلُّ كُنَّا أَلْبَتَ ، فجملة لا أَضِلُّ كُنَّا ؛  
تحمِلُ إستمرار النفي واقطاعه ، فلما قلت : أَلْبَتَ - رفعت احتمال الاقْطَاع .  
وأَلْبَتَ : مصدر حذف عامله وجوباً ، والتاء للوحدة ؛ والكثير علم تجرده من  
الْ ، وهزته الوصل - لا لقطع كما قيل .



( كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَذَلِكَ بِنَاءُ بِنَاءِ ذَاتِ عِضْلَةٍ <sup>(١)</sup> )  
 أى : كذلك يجب حذف عامل المصدر ، إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ  
 بعد جملة مُشْتَبِهَةٍ على فاعل المصدر فى المعنى <sup>(٢)</sup> نحو : لِيَزِيدَ صَوْتُ  
 صَوْتِ حِمَارٍ - وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكَلَى ، فَصَوْتُ حِمَارٍ : مصدر تشبيهى <sup>(٣)</sup>  
 وهو منصوب بفعل محذوف وَجُوبًا ، والتقدير : يُصَوِّتُ صَوْتِ حِمَارٍ ،  
 وقبله جملة - وهى : لِيَزِيدَ صَوْتُ - وهى مشتملة على الفاعل فى  
 المعنى ، وهو « زيد » . وكذلك بُكَاءُ الثَّكَلَى - منصوب بفعل محذوف  
 وَجُوبًا ، والتقدير : يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكَلَى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جُمْلَةٌ - وَجَبَ الرفع <sup>(٤)</sup> نحو :  
 صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ - وَيَكَاؤُهُ بَكَاءُ الثَّكَلَى ، وكذا لو كان قبله جملة <sup>(٥)</sup>

( ١ ) « كذلك » خبر مقدم « ذُو التشبيه » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه  
 « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال « جملة » مضاف إليه « كلى » خبر مقيم  
 « بِنَاءٌ » مبتدأ مؤخر ، وقصر للضرورة والجملة صفة لجملة - أى بعد جملة  
 كاتبة كهذه ، وذلك ليكون المثال مشيراً لباقي الشروط « بكَاء » مفعول مطلق  
 « ذات عِضْلَةٍ » مضاف إليه ، والبضلة : النهاية .

( ٢ ) يشترط فى المفعول المطلق فى هذا الموضع : أن يكون مصدراً ،  
 مشعراً بالخلو ، مراداً به التشبيه . ويشترط فيها يتلوه : أن يكون جملة ،  
 وأن تشتمل هذه الجملة على فاعل المصدر المعنوى - وعلى معناه ، وألا يكون  
 فيها ما يصلح للعمل فى المصدر . وهذه الشروط لوجوب حذف الناصب ،  
 إذا نصب . ويجوز معها رفعه : على أنه بدل مما قبله - أو صفة له - أو  
 خبر لمحذوف .

( ٣ ) لأن معناه مثل صوت حمار ، وفى الجملة قبله معناه وفاعله .

( ٤ ) على أنه خبر لما قبله .

( ٥ ) أى يجب الرفع ، لكن لا على الخبرية ، بل على أنه بدل مما قبله -  
 أو نعت بتقدير مثل . وكذلك يجب الرفع إذ علم المصدر نحو : له وجه وجه  
 أسد ، أو لم يشعر بالخلو نحو : له ذكاء ذكاء الفلاسفة ، لأن الذكاء من  
 الملكات الراضية لامن الأفعال المتجددة ، أو لم يكن للتشبيه نحو : لمحمد صوت =

ليست مشتقة على الفاعل في المعنى ، نحو : هَذَا مَبَكَّةٌ بِمَكَّةَ التَّكْلِ .  
وهَذَا صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ . ولم يتعرض للمصنف لهذا الشرط ، ولكنه  
مفهوم من تمثيله .

= صوت حسن ، أو لم يكن في الجملة قبله معناه ، نحو : له صوت صوت حمار .  
أما إذا كان في الجملة ما يصلح للعمل فيه ؛ كحمد يتكلم كلام العلماء —  
فيتعين نصبه به .

( تنبيه ) قال ابن هشام : مثل له صوت صوت حمار — قوله : « وهو  
أبو كبير المثل » يصف تأبط شراً بالضمور ، وأنه ملمج الخلق ، حتى إنه لو  
اضطجع لم تمس بطنه الأرض ، وإنما يمسه منكبه وحرف ساقه ، وهو مطوى  
كطي الحمل ، وهو علامة السيف :

ما لَنْ يَمْسَ الْأَرْضُ إِلَّا مِنْكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيُّ الْمَحِيلِ  
قوله « طي » مفعول مطلق منصوب بحطوف وجوبا ، وتفسيره : يطوى ،  
وما قبله مشتمل على معناه ؛ لأنه بمنزلة : له طي ؛ قاله سيويه ؛ فالمراد بالاشمال  
على المعنى : ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضاً — أو معناه قطع .  
( فائلتان ) ( أ ) من الأمثلة الساعية للمصدر النائب عن فعله :

ويح — وويس ، وتستعملان في الترحم وإظهار الشفقة ، وويل —  
وويب ، وتستعملان في الملاك والعذاب . وهذه وأشباهها تعرب مفعولا  
مطلقاً ؛ إما لفعل مهمل من لفظها ، أو لفعل من معناها مثل : رحمه الله ويحاً —  
وأهلكه ويلا ، وقيل تعرب مفعولا به بتقدير : ألزمه الله ويحه — وويله .  
وإذا اقترنت بآل — جاز مع ذلك — رفعها على الابتداء ، تقول : الريح  
للمجاهدين — والويل للمستعمرين . فإذا خلت من آل والإضافة — جاز النصب  
والرفع على السواء .

( ب ) وهناك مصادر مسموعة بالنصب وعاملها محطوف وجوباً ؛  
منها ما صح بصيغة التثنية مع الإضافة نحو : لييك — وسعليك — وحنانك —  
ودواليك ... إلخ . ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة نحو : سبحان  
الله — ومعاذ الله . ومنها ما هو ملازم للنصب من غير تثنية ولا إضافة نحو :  
سلاماً من الخونة — وكرامة ومصرة .

هنا : وقد قيل في معنى تثنية « لييك » وأشباهه : إنها تثنية حقيقية ؛  
فمعنى « لييك » و « سعليك » ، و « حنانك » ... إلخ : تلبية موصولة  
بأخرى — ومساعدة تتلوها مساعدة — وحناناً مشفوعاً بمثله . وقيل : إن المراد  
بجرد التكثير . وكلا الرأيين مقبول . ومن الخير مراعاة ما يقتضيه المقام .

الامثلة والقوانين

١- ما أنواع المفعول المطلق ؟ مثل لكل نوع مثال ، وبين الفرق بينه وبين المصدر .

٢- لماذا ينصب المفعول المطلق ؟ وما الذى يشترط فى ناصبه ؟ مثل .

٣- أذكر خمسة أنواع من التى تنوب عن المصدر عند حذفه ، وهات لكل مثالا .

٤- اشرح قول ابن مالك :

وحذف عامل المؤكد امتنع فى سؤالا لليل متصبع

٥- بين موضع الاستشهاد فيما يأتى فى باب المفعول المطلق :

قال تعالى : ( وَتَبَّالْ اِلَيْهِ تَجَلَّالْ . وَكَلَّمَ اللّٰهُ مُوسٰى تَكَلِّمًا . فَاجْلَسُوْهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْسَةً ) . يقال : قعد القرفصاء - ومشى القهقرى .

فصبراً فى مجال الموتِ صبراً فما نيل الظلود بمُستطاع

أعبداً حلّ فى شعبي غريباً ألّوماً لا أباً لك واغتراباً ؟

أشوقاً ولما يخفى لى غير ليلية فكيف إذا خبّ المطى بنا عشا ؟

٦- بين فيما يأتى : أنواع المفعول المطلق ، والمصدر ، والعامل ، ونوعه .

عجبا لبعض الناس ، إذا تحدث لا ينتظر فيما يقول نظرة فاحصة ، ولا يهلبه التهنيت المطلوب ، بل يخطب خطب الشواء ، مع أن له مكانة مكانة القادة ؛ ولذلك سرعان ما يرجع القهقرى عن قوله ، ويتم ندامة الكسبى ، ولو أنه فكر بعض التفكير ، ولم يتلفع ذلك الاندفاع - لأبقى عليه سامعوه ثناء مستطاباً ، وظفر كل الظفر بما يبغي ، وكان المتحدث اللين حقاً . فأنبذ يا أخى التسرع بذي الثواة ؛ فعبداً له وبعقاً ، وصبراً صبراً . وهذه نصيحى لك صادقة فتصك بها ، وكرامة ومسرة .

لأجهلن ، فلما دفع واقعة نخشى عواما بلوغ السؤل والأمل

٧- أعرب ما تحته خط فى البيت الآتى : وهو قيس بن المرح - المعروف بمجنون بنى عامر .

وقد يجمع الله الشيتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

٨- كون من إنشائك جملتين لكل من :

(أ) مفعول مطلق مخوف فاعله وجوباً .

(ب) مصدر مرادف لمصدر الفعل المذكور .

(ج) مفعول مطلق مبين للنوع .

### المفعول له<sup>(١)</sup>

(يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْرُ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا؛ كَمَا جُنْشُكْرًا، وَدِنْهُ وَهَوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ : وَقَتًا وَقَاعِلًا، وَإِنْ شَرَطُ قَعْدَ فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ ؛ كَلِزْهَدٍ ذَا قَنْعٍ)<sup>(٢)</sup>

المفعول له : هو المصدر ، المُفْهِمُ عِلَّةً ، المُشَارِكُ لِعَامِلِهِ ، فِي الْوَقْتِ ، وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ : جُدْ شُكْرًا ؛ فَشُكْرًا : مَصْدَرٌ ، وَهُوَ مُفْهِمٌ لِلتَّعْلِيلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى جُدْ لِأَجْلِ الشُّكْرِ ، وَمُشَارِكٌ لِعَامِلِهِ وَهُوَ « جُدْ » : فِي الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الشُّكْرِ هُوَ زَمَنُ الْجُودِ ، وَفِي الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الْجُودِ هُوَ لِلْمُخَاطَبِ وَهُوَ فَاعِلُ الشُّكْرِ .

وَكَذَلِكَ : ضَرَبْتُ أَبْنَى تَأْدِييًّا ، فَتَأْدِييًّا ؛ مَصْدَرٌ . وَهُوَ مُفْهِمٌ لِلتَّعْلِيلِ ؛ إِذْ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِي جَوَابِ ، لَمْ فَطَنَ الْقَضْبَ ؟ . وَهُوَ مُشَارِكٌ لَضَرَبْتُ ؛ فِي الْوَقْتِ ، وَالْفَاعِلِ .

(١) يَسْمَى كَذَلِكَ الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ ، وَمِنْ أَجْلِهِ ؛ وَهُوَ مَصْدَرٌ يَدُلُّ عَلَى سَبَبِ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ — « أَى عَلَى بَيَانِ عِلَّتِهِ » .

(٢) « مَفْعُولًا » حَالٌ مِنَ الْمَصْدَرِ بَعْدَهُ « لَهُ » مُتَعَلِّقٌ بِهِ « الْمَصْدَرُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ يُنْصَبُ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « أَبَانَ » فِعْلُ الشَّرْطِ وَفَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ « تَعْلِيلًا » مَفْعُولُهُ « كَجِدْ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْنُوفٍ « شُكْرًا » مَفْعُولُ لِأَجْلِهِ « وَدِنْهُ » فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الدِّينِ — بِفَتْحِ الدَّالِ — أَى أَقْرَضْ غَيْرَكَ ، أَوْ مِنَ الدِّينِ — بِالْكَسْرِ — بِمَعْنَى الْحِزَازَةِ . « وَهُوَ » مُبْتَدَأٌ « بِمَا » اسْمُ مَوْصُولٍ مُتَعَلِّقٌ بِمُتَّحِدٍ . يَعْمَلُ فِيهِ « الْجُمْلَةُ صِلَةٌ مُتَّحِدٌ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « وَقَتًا وَقَاعِلًا » تَمْيِيزَانِ مُحَوَّلَانِ عَنِ الْفَاعِلِ — أَوْ مَنْصُوبَانِ بِنَزْعِ الْخَافِضِ « شَرَطُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَحْنُوفٍ هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ ، يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ « قَعْدَ » ماضٍ لِلْمَجْهُولِ وَالْجُمْلَةُ مَفْسُورَةٌ . « فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ » الْفَاءُ لِلرِّبْطِ وَالْجُمْلَةُ فِي عِلِّ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ « وَلَيْسَ » اسْمُهُمَا يَعُودُ عَلَى الْجَرِّ بِالْحَرْفِ ، وَخَبَرُهَا جُمْلَةٌ « يَمْتَنِعُ » مَعَ الشَّرْطِ « ظَرَفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَتْنٍ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ » كَلِزْهَدٍ « جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَنْعٍ » ذَا « اسْمٌ إِشَارَةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ جُمْلَةٌ « قَنْعٌ » .

وحكمه جوازُ التَّصْبِيبِ<sup>(١)</sup> إِنْ وُجِدَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ -  
أَعْنَى لِلْمَصْرِفَةِ ، وَإِبَانَةُ التَّحْلِيلِ ، وَاتِّحَادُهُ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَالْفَاعِلِ .  
فَإِنْ قُبِدَ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ - تَعَيَّنَ جَرْهُ بِحَرْفِ التَّحْلِيلِ ؛ وَهُوَ  
الْلامُ - أَوْ « مِنْ » - أَوْ « فِي » - أَوْ الْبَاءُ ، فَمِثَالُ مَا عَلِمَتْ فِيهِ لِلْمَصْرِفَةِ  
قَوْلُكَ : جِشْتِكَ لِلْسَّيْنِ<sup>(٢)</sup> ، وَمِثَالُ مَا لَمْ يَتَّحِدْ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ ؛  
جِشْتِكَ الْيَوْمَ لِلْإِكْرَامِ غَدًا<sup>(٣)</sup> وَمِثَالُ مَا لَمْ يَتَّحِدْ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْفَاعِلِ :  
جَاءَ زَيْدٌ لَا إِكْرَامَ عَمْرُوهُ . وَلَا يَمْتَنِعُ الْجَرْجُ بِالْحَرْفِ مَعَ اسْتِكْمَالِ الشُّرُوطِ ،  
نَحْوُ : هَذَا قَبِيحٌ لِرُفْدٍ . وَزَعَمَ قَوْمٌ : أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي نَعْبِهِ إِلَّا كَوْنُهُ  
مَصْلُوحًا<sup>(٤)</sup> ، وَلَا يَشْتَرِطُ اتِّحَادُهُ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَلَا فِي الْفَاعِلِ ؛ فَجُوزُوا  
نَعْبَ « إِكْرَامِ » فِي الثَّلَاثِينَ السَّابِقِينَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

• • •

(وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْرُوبٍ وَأَلْهَ وَأَنْتَشُوا  
لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)<sup>(٥)</sup>

(١) أى بالعامل الذى قبله ؛ وقيل على تقدير حرف العلة ، فهو منصوب  
بنزع الخافض على الصحيح .

(٢) مثله قوله تعالى : (وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ) ومثال ما قد التحليل :  
عبدت الله عبادة ، ولا يجوز في هذا ونحوه - الجر بحرف يفيد التحليل ، لأن  
الشيء لا يكون علة نفسه ، فهو مصلر مؤكد لعامله .

(٣) مثله قول امرئ القيس :

فَجِشْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِيَحْتَمِلَ الْمُتَفَضِّلُ  
نَفْسَ : أَلْقَتْ وَخَلَعَتْ ، وَزَمَنَهُ قَبْلَ زَمَنِ النَّوْمِ . الْمُتَفَضِّلُ : الَّذِي يَتَنَبَّهُ  
ثَوْبٌ وَاحِدٌ لِيَتَامَ فِيهِ ، يُرِيدُ أَنَّهُ جَاءَهَا وَقَدْ خَلَعَتْهَا وَنَوْمَهَا ؛ لِيَنَالَ مِنْهَا مَا يُرِيدُ .  
(٤) أَجَازَ يُونُسُ كَوْنَهُ غَيْرَ مَصْلُوحٍ ، زَاعِمًا أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ :

أَمَّا الْعَبْدُ فَهُوَ عَبِيدٌ ، بِنَعْبِ الْعَبِيدِ ، بِمَعْنَى : مَهْمَا يَذْكُرُ شَخْصًا لِأَجْلِ الْعَبِيدِ -  
فَالْمَذْكُورُ خَوْعِيْدٌ ، فَلَيْسَ عَنْدهُ شَرْطٌ إِلَّا الْعَلِيَّةُ . وَقَالَ سَيَبَوِيهٌ : إِنْ التَّصْبِيبُ لَغَةٌ رَدِيحَةٌ .

(٥) « قُلْ » فَعْلٌ مَاضٍ « أَنْ يَصْحَبَهَا الْمَجْرَدُ » أَنْ وَمَدْخُولًا فِي تَأْوِيلِ مَصْلَرِ  
فَاعِلِهِ ، وَالتَّضْمِيرُ فِي يَصْحَبَهَا الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ : فَاجْرَرْ بِالْحَرْفِ ، وَأَنَّهُ =

القول له المتكامل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ، أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون مَحَلٌّ بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً . وكلُّها يجوز أن تُجرَّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيها تجرّد عن الألف واللام والإضافة - النصب ، نحو : ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْنِيْباً ، ويجوز جرّه ، فتقول : ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْنِيْبٍ ، وزعم الجَزُولِي أنه لا يجوز جرّه<sup>(١)</sup> ، وهو خلاف ما صَرَحَ به النحويون . وما صَحِبَ الألف واللام - بعكس للجرد ، فالأكثر جرّه - ويجوز النصب ، فضربتُ ابني للتأنيب - أكثر من ضربت ابني التأنيب ، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف :

١٦٣ - لَا أَقْعُدُ الْجَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ • الْبَيْتِ

فالجَيْنَ مفعوله له ، أى : لا أقعد لأجل الجين ، ومثله قوله :

١٦٤ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَتَا الْإِغَارَةَ قُرْمَاتَا وَرُكْبَانَا

= لتأويله بالكلمة « والعكس » مبتدأ « في مصحوب آل » خبر ومضاف إليه « وأنشوا » فعل وفاعل والضمير للنخلة . « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع « الجين » مفعول لأجله « عن الهيجاء » متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « زمر الأعداء » فاعل توالى ومضاف إليه .

(١) رد يقول الشاعر العربي .

مَنْ أَمَكُّمَ لِرُغْبَةٍ فِيكُمْ جُيُوسٍ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ  
١٦٣ - رجز لم يعرف قائله ، وعجزه : • ولو توالى زمر الأعداء •

اللفظة والإعراب : الهيجاء : الحرب ، وهي تضر وتعد . توالى : تابعت وتكاثرت . زمر : جماعات - جمع زمرة ( والمعنى ) لا أتوالى عن اقتحام المراك والحروب خوفاً وفزعاً ، ولو تكاثرت جموع الأعداء ، وآتى بعضها تلو البعض ( والشاهد ) في « الجين » حيث قرن باللام ونصب على قلة .

١٦٤ - هو لقرط بن أنيف ، شاعر إسلامي من بني النضر - من قصيدة مطلعها :

لو كنتُ من مازنٍ لم تستجِحْ إليّ بَنُو الْقَيْطِطَةِ مِنْ ذُهلِ بْنِ شَيْبَانَ  
اللفظة والإعراب : شتوا : فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة - من الشن وهو =

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران : النصب ، والجذر - على السواء ؛ فتقول : صَرَيْتُ ابْنِي تَأْدِيبِي - ولتأديبيه . وهذا قد يُفهم من كلام النصف ؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجرّد ، ونصب المصاحب للآلف واللام - علم أن المضاف لا يقل فيه واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، وما جاء منصوباً قوله تعالى : ( يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ حَرَسَ الْمَوْتِ ) ، ومنه قوله :

١٦٥- وَأَغْرَضَ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَدْخَارَهُ وَأَغْرَضَ عَنْ شِمِّمِ اللَّثِيمِ تَكْرَمًا

= التفریق . الإغارة : الهجوم على العدو . « فليت » حرف تمن ونصب « لي » خبرها مقدم « بهم » متعلق بمحذوف حال من قوماً ، والباء للبدل - أي بلطم « قوماً » اسم لیت « إذا ركبوا » شرط وفعله « شنوا » جواب الشرط « الإغارة » مفعول لأجله « فرساناً » حال من الولو في شنوا « وركبانا » محذوف عليه . ( والمعنى ) أتمنى بلك قوى قوماً آخرين ؛ من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب - تفرقوا للهجوم على الأعداء ، والإيقاع بهم من جميع الجهات ، ما بين فارس وراكب . يريد الشاعر : استنهاض قومه وبث الحمية فيهم . ( والشاهد ) ، في « الإغارة » حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بآل . وفي هذا البيت : رد على الجرمي الذي يزعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، ودعواه أن « آل » في الإغارة زائدة لا معرفة - واهية .

١٦٥- هو لحاتم الطائي ، من قصيدة في التمدح بالجوود والكرم .

اللفظ والإعراب : عوراء : هي الكلمة القبيحة ، وكل ما يستحي منه - فهو عورة . ادخاره : استيقاء لمودته . أعرض : أصفح . « عوراء » مفعول أغفر « الكريم » مضاف إليه « ادخاره » مفعول لأجله مضاف إلى الضمير « تكرمًا » مفعول لأجله ( والمعنى ) إذا بدلت من كريم كلمة قبيحة - سترتها وأبقيت على مودته ؛ لكرمه وادخاره ليوم يحتاج إليه فيه ، وأصفح عن ذم اللثيم وموأخنته : تكريماً لنفسى عنه . ( والشاهد ) في « ادخاره » حيث وقع مفعولاً لأجله وهو مضاف ، ونصبه وجره سواء ، وفيه شاهد آخر وهو : « تكرمًا » قد نصب مفعولاً لأجله وهو نكرة غير معرف بآل ولا بالإضافة . وما تقدم تبين أن المفعول لأجله يكون نكرة ويكون معرفة .

( تنبيهات ) « أ » في حالة الجر لا يعرب — اصطلاحاً — مفعولاً لأجله ، بل الجار والمجرور متعلق بما قبله . « ب » يجوز حذفه لليليل كقولہ تعالى : ( بين الله لكم أن تفضلوا ) — أى كراهة ضلالكم ، وكذلك حذف عامله ، نحو : بدلاً عن الضوضاء — جواباً لمن سألك : لم هجرت المدينة ؟  
« ج » يجوز تقديمه على عامله ، نحو : طلباً للزفة ذهبت إلى الحقيقة .

#### الاسئلة والقرينات

١ — ما الشروط اللازمة لنصب المفعول لأجله ؟ ومتى يجب جره باللام ؟  
مثل .

٢ — أذكر الأحوال التي تتوارد على المفعول لأجله ، وحكم كل حالة — مع التمثيل .

٣ — بين وجه الاستشهاد بما يأتي في هذا الباب :  
قال تعالى : ( يتفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله . أتم الصلاة للملوك الشمس إلى غسق الليل . ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق — من إملاق . لا يلاف قرش وإلافهم رحلة الشتاء والصيف . هو الذي يرىكم البرق خوفاً وطمعاً ) .

وإني لتعروني للذكر اهزة كما انتفض العصفور يئله القطر

٤ — بين فيما يأتي : المفعول لأجله ، وحكمه : من حيث النصب أو الجر ، أو جواز الأمرين . العامل الذكي هو من يجد للوصول إلى أنبل الغايات ، ولا يفي عن طلب العلا خوفاً من العقبات ، ولا يترك صغيرة ولا كبيرة استهانة بما وراء ذلك من المعلومات ، بل يتعمق البحث لمعرفة كل ما يستطيع ، ثمينة لفكره ، وجرياً وراء الكشف عما لا يعرف ، ولا يقعد عن ذلك حياء من أحد أو مخافة الإخفاق ، أو للرغبة في الاستكانة ، فالحياة جهاد . ومن قصر في يومه كسلًا بكى في غده نلماً .

٥ — أعرب البيت الأول فيما يأتي ، وما تحته خط في الآخرين :

كريمٌ يَنْفُضُ الطُّرُقَ فِضْلَ حَيَاتِهِ وَيَنْتَوُ وَأَطْرَافُ الرُّمَاحِ كَوَالِي

لَا تَلْمِزُ الْأَنْثَى حَيَاتَكَ إِنْ هَسَا كَالْأَفْعَوَانِ يُرَاعِ مِنْهُ الْأَتْيَبُ

وَالْحَزَنُ قَرِينُكَ وَاصْطَفَيْهِ تَفْلَاحاً إِنَّ الْقَرِينَ إِلَى الْقَارِنِ يُنْسَبُ



المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً

(الظرف: وقت، أو مكان، ضمناً في باطراد، كهنا أمكث أزمناً)<sup>(١)</sup>

عرّف للمصنف الظرف بقرنه: زمان أو مكان ضمّن معنى في<sup>(٢)</sup> باطراد نحو:  
أمكث هنا أزمناً ؛ فهنا : ظرف مكان ، وأزمناً : ظرف زمان ، وكل منهما  
تضمن معنى في : لأنّ اللغى : أمكث في هذا الوضع — في أزمن .

واحرز بقوله : « ضمن معنى في » عالم يتضمن من أسماء الزمان أو  
أولمكان معنى في ؛ كما إذا جُلّ اسمُ الزمان أو المكان — مبتدأ ، أو خبراً ،  
نحو : يومُ الجمعة يومٌ مبارك — ويومُ عرفة يومٌ مبارك — والدار لزيد ؛  
فقره لا يسمى ظرفاً والحالة هذه . وكذلك ما وقع منهما مجروراً ، نحو :  
سرتُ في يوم الجمعة — وجلسْتُ في الدار . على أنّ في هذا ونحوه — خلافاً  
في تسميته ظرفاً في الاصطلاح . وكذلك ما نصبَ منهما مفعولاً به ، نحو :  
بنيت الدار — وشهدتُ يومَ الجمل<sup>(٣)</sup> .

واحرز بقوله : « باطراد » من نحو : دَخَلْتُ الْبَيْتَ — وسكنتُ الدارَ —  
ودعيتُ الشامَ ؛ فإن كل واحد من « البيت ، والدار ، والشام » — متضمن

(١) «الظرف وقت، مبتدأ وخبر» أو مكان ، عطف على وقت «ضمناً»  
فعل وألف الاثنين نائب فاعل وهو المفعول الأول والجملة نعت لما « في »  
مفعول ثان قصد لفظه « باطراد » متعلق بضمنا « كهنا » الكاف جارة قول  
عريف وهنا ظرف مكان متعلق بأمكث « أزمناً » ظرف زمان متعلق به أيضاً .  
وهو جمع زمن وقد جمع — مع أن الزمن يطلق على القليل والكثير ؛ لأنه قد  
يراد به قطعة خاصة من الوقت .

(٢) المراد يتضمن معناها : أن يشير إليها وتكون في قوة المقدرة  
وإن لم يصح التصريح بها — كما في الظروف التي لا تصرف ؛ كعند .

(٣) يوم الجمل : كانت فيه موقعة بين علي وعائشة رضي الله عنهما  
في ربيع الآخر سنة ٣٦ هـ . وفيها عقر الجمل الذي كانت تركبه عائشة وأعادها  
على إلى المدينة مكراً .

معنى « في » ، ولكن تَضَمَّنَتْه معنى « في » - ليس مُطَرِّداً ؛ لأنَّ أسماء المكان المَحْتَمَّة لا يجوز حُطْفُ « في » معها<sup>(١)</sup> ؛ فليس « البيت ، والدار ، والشَّام » في المُثَلِّ - منصوبة على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، لأنَّ الظرف هو : متضمن معنى « في » باطرادٍ ، وهذه متضمنة معنى « في » - لا باطرادٍ<sup>(٢)</sup> .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها - منصوبة على التشبيه بالمفعول به - لم تكن متضمنة معنى « في » لأنَّ المفعول به غير متضمن معنى « في » ؛ فكل ذلك ماثِبٌ به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطرادٍ » ليخرجها ؛ فلِئِذَا خَرَجْتَ بِقَوْلِهِ : « ماضٍ معنى في » ، والله تعالى أعلم .

• • •

(فَاتَصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهَرًا كَانَ ، وَإِلَّا فَاتَوَهُ مُقَسِّرًا)<sup>(٣)</sup>  
حُكْمٌ مَتَضَمِّنٌ معنى « في » من أسماء الزمان والمكان - النصب ، والناصب له ما وقع فيه - وهو المَصْطَرُّ ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْلًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(١) - لا يقبل النصب على الظرفية من المكان - إلا المبهم الصالح لكل بقعة ، كمكان وجهة وناحية إلخ كما سيأتى .

(٢) المراد بالاطراد : أن تتصلى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنته في المعنى للحرف . ولا شك أنه لا يصح أن تقول : صليت الدار - ولا نمت البيت . وذكره ذهب الشام - فيه نظر ؛ لأنه على معنى « إلى » لا « في » ؛ فهو منصوب على نزع الخافض توسعاً . وكذلك توجهت مكة .

(٣) « في » متعلق بالواقع « مظهرًا » خبر كان مقدم ، واسمها يعود على الواقع فيه « وإلا » إن شرطية ولا نافية وفعل الشرط محذوف - أى وإلا يظهر « فأنوه » جواب الشرط « مقسراً » حال من الماء في أنوه .

عند الأمير ، أو الفعل ، نحو : صَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ ،  
أو الوصف ، نحو : أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا الْيَوْمَ عِنْدَكَ . وظاهرُ الكلامِ المصنف أنه  
لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط — وهو المصدر ، وليس كذلك ؛ بل ينصبه  
هو وغيره : كالفعل ، والوصف<sup>(١)</sup>

والناصبُ له : إما مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ جوازاً ، نحو أن  
يقال : مَتَى جِئْتَ ؟ فتنقول : يَوْمَ الْجُمُعَةِ — وَكَمْ مَرَّتَ ؟ فتنقول :  
فَرَسَخَيْنِ ، والتقلير : جِئْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ — وسرت فرسخين . أو وجوباً ،  
كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : مررت بِرَجُلٍ عِنْدَكَ . أو صلة ، نحو :  
جاء الذي عندك ، أو حالا ، نحو : مررت بِزَيْدٍ عِنْدَكَ ، أو خبراً في الحال  
أو في الأصل ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ — وَطَلَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ ، فالفاعلُ في هذه  
الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلها ، والتقليرُ — في غير الصلة :  
« اسْتَقَرَّ » أو « مستقر » ، وفي الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا  
جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة<sup>(٢)</sup> ،  
والله أعلم .

• • •

(١) الذي يقع في الظرف هو الحدث لا المصدر ؛ لأنه لفظ فالتصير  
بالمصدر فيه تسامح ، وعلى ذلك يدخل غير المصدر — من الفعل واسم الفاعل  
والوصف ؛ لأن المصدر وإن كان يدل على الحدث بدلالة المطابقة لأن كل ،  
معناه الحدث — فإن هذه تدل عليه بالتضمن ؛ لأن معناها الحدث والزمان .  
وبهذا يتدفع اعتراض الشارح . والمراد بالواقع : ما شأنه أن يقع ؛ فدخل  
نحو : ما صمت اليوم .

(٢) يقي من مواضع وجوب حذف الفاعل : أن يكون الظرف مشغولاً  
عنه كيوم الخميس صمت فيه ؛ فلا يجوز إظهار الفاعل ؛ لأن المتأخر عوض =

( وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا  
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ يَوْمًا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمِي مِنْ رَمَى <sup>(١)</sup> )

يعنى أن اسم الزمان يقبل الت نصب على الظرفية : مُبْهَمًا كان ، نحو  
سِرْتُ لَحْظَةً — وساعةً ، أو مُخْتَصِمًا <sup>(٢)</sup> ؛ إما بإضافة ، نحو : سِرْتُ يَوْمَ  
الجمعة ، أو بوصفٍ نحو : سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا ، أو بعلدٍ ، نحو : سِرْتُ  
يَوْمَيْنِ .

وأما اسم المكان فلا يقبل الت نصب منه إلا نوعان : أحدهما المبهم ،

= عنه ولا يجمع بين العوض والمعرض عنه — أو يكون الكلام مسموعاً بالخلف  
لا غير كقولهم : حينئذ الآن — وهو مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده — أى  
كان ذلك الأمر حينئذ واسم الآن ، فناصر « حين » عامل وناصر الآن  
عامل آخر ، لأنهما من جملتين لامن جملة واحدة ، والقصد منه نهي المتكلم  
عن ذكر ما يقول ، وأمره بالاستماع إلى جديد . ويسمى الظرف الذى ذكر  
عامله — أو حذف جوازاً لوجود قرينة : « الظرف اللغو » . أما الذى حذف  
عامله وجوباً فيسمى : « الظرف المستقر » .

( ١ ) « وكل وقت قابل » مبتدأ ومضاف إليه وخبر « ذاك » مفعول  
قابل لأنه إسم فاعل وفاعله مستر فيه والكاف حرف خطاب « وما » نافية  
« يقبله » مضارع والماء مفعوله وهى عائدة على الت نصب المفهوم من الفعل  
« المكان » فاعل يقبل « إلا » أداة استثناء تدل على الحصر « مبهمًا » حال من  
المكان « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « الجهات » مضاف إليه « والمقادير »  
معطوف عليه « وما » إسم موصول معطوف على الجهات « صيغ من الفعل »  
الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما « كرمي » خبر لمبتدأ محذوف « من  
رمي » متعلق بمحذوف حال من رمى . والتقدير : وذلك كرمي حال كونه  
مشتملاً من مصدر رمى .

( ٢ ) المبهم : ما دل على زمن غير مقرر ، والمختص ما دل على مقرر .  
وعلى هذا ينبغى أن يراد بلحظة وساعة فى كلام الشارح — مطلق زمن ، لا  
اللحظة المحددة بطريقة العين ، والساعة المحددة كذلك — وإلا كانا من المختص .

والثاني ماصيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره<sup>(١)</sup> ، والمبهم : كالجهاث  
السَّت نحو : فوق - وتحت - ويَمِين - وشِمَال - وأمام - وخَلْف ، ونحو  
هذا : كالقائدير ، نحو : غَلَوَة - ومِيل - وفرَسَخ - ويرِيد<sup>(٢)</sup> . تقول :  
جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، ومَرْتُ غَلَوَة ، فتنصبهما على الظرفية .

وأما ماصيغ من المصدر ، نحو : مَجْلِسَ زَيْدٍ - وَمَقْعَهُ ، فشرطُ نصبِهِ  
- قياساً - أن يكون عامله من لفظه ، نحو : قَعَنْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ - وجَلَسْتُ  
مَجْلِسَ عَمْرٍو . فلو كان عامله من غير لفظه - تعين جَرُّهُ بنى ، نحو :  
جلستُ في مَرْمَى زَيْدٍ ؛ فلا تقول : جلست مرمى زيد - إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مَنِيَّ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ »<sup>(٣)</sup> ، وَمَرْجَرِ الْكَلْبِ<sup>(٤)</sup> .

(١) . ذلك لأن الفعل يدل على المكان بطريق الالتزام ، باعتبار أن كل  
حدث يقع في الخارج لابد أن يقع في مكان ما ؛ لأن الحوادث والأماكن :  
مقترنان متلازمان دائماً فضعف عن نصب جميع أسماء المكان ، واقتصر عمله  
على المبهم منها ؛ لكونه دالاً عليه من بعض الوجوه - وهو الالتزام ، وعلى  
الاسم المأخوذ من مادته ؛ لأنه بالنظر إلى مادته قوى في الدلالة عليه حيثئذ .  
أما دلالة الفعل على الزمان فأصل الوضع ، ولهذا قوى على نصب الزمان  
بنوعيه : المبهم والمختص . والمبهم من المكان : ما لا تعرف حقيقته بنفسه -  
بل بما يضاف إليه . والمختص بخلافه ، وعرفه بعضهم بأنه ما ليس له صورة  
ولا حدود محصورة - أي ليس له شكل مخصوص ؛ ولا نهاية مضبوطة من  
جوانبه ونواحيه .

(٢) الغلوة : مائة باع ، وقيل ثلثائة ذراع . والميل : عشر خلوات  
والفرسخ : ثلاثة أميال . والبريد : أربعة فراسخ . هذا : وقد استثنى بعضهم  
من المبهم : جانب - وما في معناه : كجهة - ووجه - وكف - وخارج -  
ودخل - وجوف - وظاهر - وباطن ، فلا ينصب شيء منها على الظرفية ؛  
بل يجب التصريح معها بالحرف .

(٣) أي قريب مني ؛ كقرب مكان قعود القابلة - من المرأة عند الولادة .

(٤) أي في مكان بعيد عني ؛ كبعد مكان زجر الكلب - من زاجره ؛  
يريد اللهم .

وَمَنَاطُ الثَّرْيَا<sup>(١)</sup> : أى : كَلَنَ مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ — وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ — وَمَنَاطُ الثَّرْيَا ، والقياس : هو مَنَى ، فى مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ — وفى مَزَجَرَ الْكَلْبِ — وفى مَنَاطِ الثَّرْيَا . ولكن نُصِبَ شَرْطًا . ولا يقياس عليه ، خلافاً للكسائى ، وإلى هنا أشار بقوله :

( وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْبَسٍ أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أَجْمَعُ<sup>(٢)</sup> )  
أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيماً — أن يقع ظرفاً لما  
اجتمع معه فى أصله ، أى : أن ينتصب بما يُجامعه فى الاشتقاق من أصل  
واحد ، كـمِجَامَعَةٍ « جلست » بـمَجْلَسٍ — فى الاشتقاق من الجلوس ، فأصلُهُمَا  
واحدٌ ، وهو المَجْلُوس .

وظاهرُ كلام المصنف : أن المقادير وما صيغ من المصدر — مُبْهَمَانِ ، أما  
للمقاديرُ فملحَبُ الجمهور أنها من الظروف المبهمة ؛ لأنها — وإن كانت  
معلومةً القدارِ — فهى مجهولة الصفة<sup>(٣)</sup> . وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين  
إلى أنها ليست من الظروف المبهمة ؛ لأنها معلومة القدار . وأما ما صيغَ  
من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : جلست مجلساً ، ومختصاً ، نحو : جلست  
مجلس زيد .

( ١ ) أى هو فى مكان بعيد عنى ؛ كبعد مكان نوط الثريا — أى تعلوها —  
من الناظر إليها ؛ يقال : ناطه نوطاً — علقه . وهنا من باب الملح ، يريد أنه  
لا يلزمه فى الشرف ورفعة القادر — كما لا يلزم مكان الثريا .

( ٢ ) « وشرط » مبتدأ « كون » مضاف إليه « ذا » مضاف إليه اسم  
الكون ، وهو إشارة إلى المأخوذ من مصدر الفعل « مقيماً » خبر الكون باعتبار  
القص « أن يقع » فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، وفاعل يقع يعود إلى ذا  
« ظرفاً » حال من فاعل يقع « لا » متعلق بظرفاً — أو محطوف صفة له « فى »  
أصله معه « جار ومجرور وظرف متعلقان باجتماع » وجملة « اجتمع » ،  
صلة ما .

( ٣ ) أى لأن محلها غير معين .

وظاهرُ كلامه أيضاً : أن « مَرَمَى » مشتق من رَمَى ، وليس هنا على ملحق البصريين ؛ فإن منهم أنه مشتق من الصلر — لا من القمل .  
 وإذا تقرر أن للكن المخص — وهو : ماله أقطار تحريه — لا ينتصب ظرفاً ، فاعلم أنه سُمع نصبُ كلِّ مكانٍ مختص مع « دخل — وسكن »<sup>(١)</sup> ، ونصب « الثأم » مع « ذهب »<sup>(٢)</sup> ، نحو : دخلت البيت — وسكنت الدار — وذهبتُ الثأم . واختلف الناس في ذلك ؛ فقليل : هي منصوبة على الظرفية شلواً ، وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصل : دخلت في الدار ؛ فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ، نحو : مررت زيدا . وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به<sup>(٣)</sup> .

• • •

(وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَلَنَّا ذُو تَصَرُّفٍ فِي الرُّفِ  
 وَغَيْرِ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَهَا مِنْ الْكَلِمِ)<sup>(٤)</sup>

(١) وكذلك مع نزل — كما يقول الرضي .

(٢) وكذلك نصب مكة مع توجه .

(٣) وذلك إجراء للفعل القاصر مجرى الفعل المصلى . وهناك قول رابع وهو : أنها مفعول به حقيقة ؛ لأن دخل ونحوه يتعلق بنفسه تارة وبالطرف أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل .

(٤) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « يرى » نائب الفاعل يعود إلى « ما » وهو المفعول الأول « ظرفاً » المفعول الثاني ، والجملة صلة « وغير ظرف » معطوف على ظرفاً ومضاف إليه « فلنَّا ذُو تصرف » مبتدأ وخبر ومضاف إليه والجملة خبر « ما » ، وزيلت الفاء في جملة الخبر ؛ لأن المبتدأ الموصول يشبه الشرط في العموم . « وغير ذي التصرف » مبتدأ ومضاف إليه « الذي » خبر المبتدأ « لزم » الجملة صلة « ظرفية » مفعول لزم « أو شَبَهَا » معطوف على مفعول فعل معطوف تقديره : أو لزم ظرفية أو شَبَهَا والمعنى أن غير المتصرف قسبان : ما يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وما يلزمها أو شَبَهَا . وكلام المتن لا يفيد ذلك إلا بهذا التفسير . ولها لا يجوز عطف « أو شَبَهَا » على ظرفية « من الكلم » متعلق بشبها أو يلزم — أو يحذف حاله عن « غير ذي التصرف » .

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛  
فالتصرف من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ؛  
كـيوم - ومكان ؛ فإن كل واحد منهما يُستعمل ظرفاً ، نحو : ميرتُ  
يوماً - وجئتُ مكاناً ، ويستعمل مُبتدأ ، نحو : يَوْمُ الجمعة يومٌ  
مبارك - ومكانك حَسَنٌ ، وفاعلاً ، نحو : جاء يومُ الجمعة - وارتفع مكانك.

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : سَحَرْتُ  
إذا أَرَدْتُهُ من يومٍ بعينه ؛ فإن لم تُرِدْهُ من يومٍ بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ،  
كقوله تعالى : ( إِنْ كُنْ لَظَافِرٌ نَجِيتَهُمْ بِسِحْرِ ) ، و « فوق » نحو :  
جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، فكل واحد من سحر ، وفوق - لا يكون إلا ظرفاً<sup>(١)</sup>.

والذي لزم الظرفية أو شبهها : حِنْدٌ - وَلَكِنَّ . والمراد بشبه الظرفية :  
أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « بن » ، نحو : خَرَجْتُ  
مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ . ولا تُجَرُّ « عند » إلا بـ « بن » ، فلا يقال خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ ،

(١) هنا صحيح بالنسبة لسحر المقصود به معين ؛ أما « فوق » فالصواب  
أنه مما يلزم الظرفية - أو شبهها وهو الجر بمن ، لقوله تعالى : ( فخر عليهم  
السقف من فوقهم ) . ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية :  
« قط » و « عوض » - ظرفين للزمان ؛ أولهما لاستغراق الماضي - وثانيهما  
للمستقبل مثل « أبداً » . ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبه . و « قط » مشتقة من  
قططت الشيء - إذا قطعته ، و « عوض » - مشتقة من العوض . وسمى الزمان  
« عوض » ؛ لأن كل جزء منه يخلف ما قبله - فكانه عوض عنه . و « قط »  
مبنية على الضم . أما « عوض » فتبنى على الحركات الثلاث إذا لم تنصف ، فإن  
أضيفت أعربت . ومن الظروف أيضاً : « بينا » - « وبيننا » ، والظروف المركبة ؛  
مثل « صباح مساء » . و « بين » - « بين » ، تقول : أزورك صباح مساء - ومكانك  
عندنا بين بين ومنها « مذ » و « منذ » إذا رفعت ما بعدها وجعلتها خبرين عنه ،  
فهما مبنيان على السكون أو الضم . ومنها « بدل » إذا استعملته بمعنى مكان ،  
تقول : خذ هذا بدل ذاك - أي مكانه .



وقول العامة : خَرَجْتُ إلى عنده - خطأ<sup>(١)</sup> .

• • •

( وقد يَنْبُؤُ عَنْ مَكَانٍ مَصْلَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ<sup>(٢)</sup> )  
 ينبؤ المصلى عن ظرف المكان قليلا ، كقولك : جَلَسْتُ قُرْبَ  
 زَيْدٍ - أى : مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » ، وأقيم  
 للمضاف إليه مَقَامُهُ ، فَأَعْرَبَ بِإِعْرَابِهِ - وهو التَّصْبُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ .  
 ولا ينفاس ذلك ؛ فلا تقول : آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ - تريد مكان جلوسه .  
 ويكرر إقامة المصلى مَقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، نحو : آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ،  
 وَقُلُومَ الْحَاجِّ ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ . وَالْأَصْلُ : وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ - وَوَقْتَ  
 قُلُومِ الْحَاجِّ - وَوَقْتَ خُرُوجِ زَيْدٍ ؛ فحذف للمضاف . وَأَعْرَبَ للمضاف  
 إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ ، وهو مَقْيُوسٌ فِي كُلِّ مَصْلَرٍ<sup>(٣)</sup> .

(١) سمع عن العرب : حتى متى - وإلى أين - وإلى متى ، فيقتصر  
 فيه على السماع لثبوته . ولا يجوز القياس على شيء من ذلك .  
 (٢) « مصلى » فاعل ينبؤ « في ظرف الزمان » متعلق بـ يكثر ومضاف  
 إليه ، ويكثر ، الجملة خبر المبتدأ وهو ذلك .

(٣) وقد يضاف ذلك المصلى إلى اسم عين فتقوم مقامه ، نحو : لا آتية  
 الفرقطين - أى مدة بقائهما ، ولا أكلهما القارطين - أى مدة غيبة القارطين ،  
 فكلما الفرقطين ، والقارطين منصوب على الزمان لنيابته عنه - وليس بمصلى .  
 والقارط : جاني القروط وهو ما يندبغ به ، وهو مثل يضرب لما لا يكون أبداً .  
 وأصله أن قارطين من غرة خرجا في طلب القروط فلم يرجعا وطالت غيبتهما  
 فضرب برجعهما المثل . وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو جلست قرب زيد -  
 أى مكان قربه . وما ينبؤ عن الظرف زمانياً كان أو مكانياً :

(أ) ما يفيد كلية أحدهما أو جزئيته ؛ ككل - وجميع وبعض -  
 ونصف ، تقول : سرت كل اليوم أو جميعه أو نصفه . وكل القرسخ -  
 أو جميعه أو بعضه - أو نصفه .  
 (ب) وما كان صفة لأحدهما ، كجلست طويلا شرقي القلور . =

(ج) وأسماء العدد المميزة بهما ، تقول : مرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً .  
(د) وألقاظ مسموعة توسعوا فيها ، فتصبوها على الطرف مجازاً ؛  
لتضمنها معنى « في » نحو : أحقاً أنك ذاهب ، « فأحقاً » منصوب على الظرفية  
متعلق بمحذوف خبر مقدم و « أنك ذاهب » في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ،  
والأصل : أتى حتى . وقد نطقوا بـ « في » قول الشاعر :

أَفِي الْحَقِّ أَتَى مُغْرَمٌ بِكَ هَاتِمٌ وَأَنْتَ لَا حَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَمْرُ ؟  
ويجوز أن يعرب « حقاً » مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره : « حتى » ،  
بمعنى ثبت والمصدر المنسبك فاعله . ومثل أحقاً : غير شك — أو ظناً مني —  
أنك قائم .

(قائلة) تردد على الألسنة وفي بعض المراجع : أن كلمة « شهر » لا  
تضاف إلا إلى « رمضان » « والريعين » . والحق أنه لا مانع من إضافتها إلى  
الشهور الأخرى ، ولا مانع أيضاً من ترك إضافتها إلى رمضان ، والريعين وغيرها .

#### الاسئلة والقرينات

١- ما الذي ينصب المفعول فيه ؟ وما حكم هذا الناصب ؟ من حيث  
الذكر والخلف .

٢- اذكر الأسماء التي تستعمل استعمال الظروف وليست بظروف ، ومثلها .

٣- ما الذي ينصب من أسماء المكان على الظرفية ؟ علل لما تقول .

٤- ما الفرق بين الظروف المتصرفة وغير المتصرفة ؟ اذكر طائفة من  
غير المتصرفة .

٥- بين موضع الاستشهاد بما يأتي في هذا الباب :

قال تعالى : ( الله أعلم حيث يجعل رسالته . وأنا كنا نقعد منها مقاعد  
السمع . وترغبون أن تنكحوهن . يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار .  
فول وجهك شطر المسجد الحرام . وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها : إنه  
لحق مثل ما أنكم تنطقون ) .

أحقاً عباد الله أن لستُ صادراً ولا وارداً إلا على رقيب ؟

٦- وضح فيما يأتي : ظروف الزمان والمكان ، مبهما ، وخصما ،  
المصرف منها وغير المصرف . العامل وحكمه : من حيث الذكر والخلف ،  
ما ينصب على الظرفية وليس بظرف .

### المفعول معه<sup>(١)</sup>

( يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرَى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً )  
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النِّصْبِ ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْتِ<sup>(٢)</sup>  
المفعول معه هو : الاسمُ ، المنتصبُ ، بعد واو بمعنى مع . والنائبُ  
له ما تقدمه : من الفعل وشبهه<sup>(٣)</sup> ، فمثالُ الفعل : سِيرَى والطَّرِيقَ

= أخى المواطن : اعمل ما استطعت صباح مساء — فيما يعود عليك وعلى  
وطنك بالخير ، واستيقظ مبكراً ، وإذا تعبت فاسترح قليلاً ، ونم ظهراً بعض  
الوقت ولا سيما زمن الصيف ، ولا تتأخر عن النوم مساء ، ولا تأمن الدهر  
وصروفه ، فإنه يلور بيناً وشمالاً ، فينما هو يتسم لك — إذا هو يكشر لك عن  
أنياه أحياناً ، ويكلفك فوق مقنورك . لقد سهرت برهة ليلة الجمعة وقت  
فراغي من العمل ، وكنت مسروراً وأنا أقرب الملل بين السحاب ، وذهبت  
بى الأفكار كل منهب ، وكان الأمل الباسم منى مرأى العين ، ونمت الليل  
هادئاً ، فلما أصبح الصباح دهمتنى المهوم من كل جانب ، فجلست طويلاً  
أفكر ، وأنشئت ساحتى :

إِنَّ الزَّمَانَ الَّذِي لَيْلًا سَلَيْتُ بِهِ قَدْ كَادَ فِي وَضِيحِ الْأَحْدَاثِ يُبَيِّنُنَا  
(١) عرّفه ابن هشام بقوله : هو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع ، تالية  
لجملة ذات فعل — أو اسم فيه معناه وحروفه . وهذه الواو تثل نصاً على اقتران  
الاسم الذى يعلها بآخر قبلها فى زمن حصول الحدث .

(٢) « تالى » نائب فاعل ينصب « الواو » مضاف إليه « مفعولاً » حال  
من تالى « معه » متعلق بمفعولاً « فى نحو » خبر لمبتدأ محذوف « سيرى » فعل  
أمر وباء المخاطبة فاعل ، والجملة فى عمل جر بإضافة نحو : « والطريق » الواو  
بمعنى مع « الطريق » مفعول معه « مسرعة » حال من ياء المخاطبة . « بما » خبر  
مقلم « من الفعل » متعلق بسبق بعد « وشبهه » محذوف على الفعل « سبق »  
فعل ماض فاعله يعود على « ما » والجملة صلة ما « ذا » مبتدأ مؤخر « النصب »  
بدل أو عطاف بيان أو نعت لنا « لا » عاطفة « بالواو » محذوف على « بما »  
« فى القول » متعلق بالنصب ، و « فى » بمعنى على « الأخ » نعت القول .

(٣) أى ما يشبهه فى العمل ، بشرط أن يكون بما ينصب المفعول به ،  
كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، واسم الفعل ، وبهذا تخرج الصفة  
المشبهة ، وأفعال التفضيل ، وكل ما لا يعمل .

سرعة - أى : سيرى مع الطريق ؛ فالطريق منصوبٌ بسيرى . ومثال  
شبه الفعل : زيد سائرٌ والطريق - وأعجبنى سيرك والطريق ؛  
فالطريق : منصوبٌ بسائر - وسيرك .

وَزَعَمَ قومٌ أن الناصب للمفعول معه - الواو ، وهو غيرٌ صحيح ؛  
لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه - لم يعمل إلا  
الجر ، كحرف الجر ، وإنما قيل : « ولم يكن كالجزء منه » - احترازاً  
من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً : لكونها  
كالجزء منه ، بدليل تخطئ العامل لما ، نحو - مروت بالأنلام .  
ويستفاد من قول المصنف : « فى نحو سيرى والطريق سرعة » - أن  
المفعول معه مقيس فيما كان مثلاً ذلك ، وهو : كل اسم وقع بعد واو  
يعنى مع وتقدمه فعلٌ أو شبهه<sup>(١)</sup> ، وهذا هو الصحيح من قول النحويين  
وكنكلك يفهم من قوله : « بما من الفعل وشبهه سبق » - أن عامله لا بد  
أن يتقدم عليه ؛ فلا نقول : والنيل سيرتُ ، وهذا باتفاق . أما تقلعه  
على مصاحبه نحو : سار والنيل زيدٌ - ففيه خلاف<sup>(٢)</sup> ، والصحيح منه .

• • •

(١) أى ويكون فيه الاسم الواقع بعد الواو بما لا يصح عطفه على  
ما قبلها من حيث المعنى .

(٢) جواز ابن جنى : تقديم المفعول معه على مصاحبه ، عتجاً بوروده  
فى الشعر العربى ، كقول يزيد بن الحكم التميمى يهجو ابن عمه :  
جمعتَ وفحشاً غيباً ونميمةً ثلاثُ خصالٍ لستَ عنها بمُرَعَوَى  
زاعماً أن الواو فى « وفحشاً » للمعية ، والاسم بعدها مفعول معه . والحق  
أن الواو للعطف وما بعدها مفعول به ؛ وقد تقلعت هى ومطوفها للضرورة .  
وكنكلك لا يجوز أن يتوسط بين عامله وبين الاسم المشارك له ، فلا يقال فى  
- مثنى محمد والحليقة - والحليقة مثنى محمد - ولا مثنى والحليقة محمد .

(وَيَعْدُ « مَا » اسْتِغْنَاهُمْ أَوْ كَيْفَهُ نَصَبَ )  
 بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ (١)  
 حَتَّى الْمَقُولُ مَعَهُ أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ وَسَمِعَ  
 مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ « مَا » وَ « كَيْفَ » الِاسْتِغْنَاءِ بَيْنَهُمَا ، مِنْ  
 غَيْرِ أَنْ يُلْفَظَ بِفِعْلِ ، نَحْوُ : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا - وَكَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةُ  
 مِنْ ثَرِيدٍ ، فَخَرَجَهُ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مُشْتَقٍّ مِنْ  
 الْكَوْنِ (٢) ، وَالتَّقْلِيرُ : مَا تَكُونُ وَزَيْدًا - وَكَيْفَ تَكُونُ وَقِصَّةُ مِنْ  
 ثَرِيدٍ ، فَزَيْدًا وَقِصَّةُ : مَنْصُوبَانِ بِـ « تَكُونُ » لِلضَّمْرِ (٣) .

(وَالْعَلْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ . وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّصَبِ  
 وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَلْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُنْصَبُ (١)  
 الْأَسْمَاءُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاوِ ؛ إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ - أَوَّلًا ؛  
 فَإِنْ أَمْكَنَ عَطْفُهُ ؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِضَعْفٍ ، أَوْ بِلَا ضَعْفٍ . فَإِنْ أَمْكَنَ

(١) « وَيَعْدُ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَصَبِ « مَا » مَقْصُودُ لَفْظِهِ مُضَافٌ إِلَيْهِ  
 « اسْتِغْنَاهُمْ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْبَالِ لِلْمَلُولِ « أَوْ كَيْفَ » مَعْطُوفٌ عَلَى  
 « مَا » مَقْصُودُ لَفْظِهِ « نَصَبَ » فِعْلٌ مَاضٍ « بِفِعْلِ كَوْنٍ » مُتَعَلِّقٌ بِنَصَبِ وَمُضَافٌ  
 إِلَيْهِ « مُضْمَرٍ » نَسَبَ لَفْعِ « بَعْضُ الْعَرَبِ » فَاعِلُ نَصَبٍ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ .

(٢) وَيُجُوزُ تَقْلِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْكَوْنِ ؛ إِذَا صَلَحَ لَهُ الْكَلَامُ مِثْلُ : « تَصْنَعُ »  
 فَهُوَ يَصْلُحُ فِي الْمِثَالَيْنِ .

(٣) فَلَمَّا حُلِفَ الْفِعْلُ وَحَلَهُ - بَرَزَ ضَمِيرُهُ ؛ وَاتَّصَلَ لِعَنْوَ اتِّصَالِهِ .  
 (٤) « وَالْعَلْفُ » مَبْتَدَأٌ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « يُمْكِنُ » فِعْلُ الشَّرْطِ « بِلَا  
 ضَعْفٍ » مُتَعَلِّقٌ بِيُمْكِنُ وَ « لَا » اسْمٌ بِمَعْنَى « غَيْرِ » مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ ظَهَرَ إِعْرَابُهُ  
 عَلَى مَا بَعْدَهُ « أَحَقُّ » خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ « وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ »  
 مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ « لَدَى » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُخْتَارَ ضَعْفِ الْقِسْمِ « مُضَافٌ إِلَيْهِ .  
 « وَالنَّصَبُ » مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ « يَجِبُ » وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ مَعْرُوضَةٌ بَيْنَهُمَا كَالسَّابِقَةِ  
 « أَوْ اعْتَقَدَ » مَعْطُوفٌ عَلَى يَجِبُ « أَوْ » لِتَخْيِيرِ « إِضْمَارَ » مَفْعُولُ اعْتَقَدَ « عَامِلٌ »  
 مُضَافٌ إِلَيْهِ « نَصَبَ » مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ وَهُوَ اعْتَقَدَ .

عَظْفُهُ بِلَا ضَعْفٍ - فهو أَحَقُّ من النصب ، نحو : كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْآخَرِينَ<sup>(١)</sup> ، فَرَفَعُ زَيْدٌ عَظْفًا عَلَى الضمير المتصل أَوَّلَى من نصبه مفعولاً معه ، لَأَنَّ العطفَ مِمَّا يَكُونُ لِلْفَصْلِ<sup>(٢)</sup> ، والتَّشْرِيكُ أَوَّلَى من علم التشريك ، ومثله : سارَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فَرَفَعُ عَمْرُو ، أَوَّلَى من نصبه .

وإن أَمَكْنَ العطفُ بضعفٍ - فالنصبُ عَلَى المِئَةِ أَوَّلَى من التشريك ، لِسَلَامَتِهِ من الضعف ، نحو : مِيرَتْ وَزَيْدًا ، فنصبُ زَيْدٌ ، أَوَّلَى من رَفْعِهِ ، لضعف العطف عَلَى الضمير المرفوع المتصل بِلَا فاصل . وإن لم يَكُنْ عَظْفُهُ نَعِيْنِ النصبُ : عَلَى المِئَةِ ، أَوْ عَلَى إضمار فعل يليق به ، كقوله :

عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا . — ١٦٦ —

(١) الصحيح أن العطف في هذا المثال متعين ، وجواز النصب رأى ضعیف .

(٢) أى بالضمير المتصل بين المتصل المرفوع والمطوف عليه ، ومثل هذا قوله تعالى : ( اسكن أنت وزوجك الجنة ) ، فزوجك مطوف على الضمير المستتر في اسكن ، ولا يقال إن فعل الأمر لا يعمل في الاسم الظاهر لأنه هنا تابع ويغتر في التابع مالا يغتر في المتبوع . ويجوز في مثله النصب عَلَى المِئَةِ .

١٦٦ - رجز مشهور ، ولكن لم يعرف قائله ، وتامه :

حَتَّى غَلَّتْ هَمَالَةٌ عَيْنَاهَا .

وأورد له الشيرازى صلوا هو : . لا حططت الرجل عنها واردا . وجعل المذكور عجزاً .

الغلة والإغراب - غلت : صارت . وبرى : بدلت . همالاة : صيغة مبالغة - من هملت العين إذا صبت دمعها « علفها » فعل وفاعل ومفعول أول ، والضمير يعود عَلَى النابتة « تَيْنًا » مفعول ثانٍ « وماء » الواو للعطف « ماء » مفعول مخفوف تعليله : وسقيها . ولا يصح أن يكون « ماء » معطوفاً عَلَى « تَيْنًا » لعدم المشاركة في الفعل ، لَأَنَّ الماءَ لَا يَلْفُ . ولا يجوز أن تكون الواو المِئَةِ لانتهاء المصاحبة ( وهو عمل الشاهد ) . وقيل يصح النصب عَلَى =

فما : منصوب على للمية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : وسقيتها ماء بارداً ، وكقوله تعالى : ( فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ) فقلوه : وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم ، لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : أجمعت شركائى<sup>(١)</sup> ، وإنما يقال : أجمعتُ أمرى - وجمعتُ شركائى . فشركائى : منصوب على للمية ، والتقدير - والله أعلم - فاجمعوا أمركم مع شركائكم - أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : فاجمعوا أمركم - واجمعوا شركاءكم .

= تضمين عطفها - معنى فعل يتعلل لما نحو : « أنلها » - أو « قلعت لها » .  
( والمعنى ) لقد أشبعت اللبابة تبتاً وسقيتها ماء بارداً حتى انهمرت عيناها بالمعوى من الشبع ، وذلك على عادة اللواب .

( ١ ) لأن أجمع بالهمزة يتعلق بالمعاني لا بالنوات ، أما « جمع » فشرك بينهما ، قال تعالى : ( فجمع كيده ثم أتى ) .

والخلاصة : أن للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات :

( ١ ) وجوب العطف ؛ إذا كان العامل مستلزماً تعدد الأفراد المشتركة في معناه ، نحو : اشترك محمد وعلى ؛ لفقد شروط التنصب . ومن هنا قولهم : كل رجل وصيخته ، ونحوه مما قد قيلاً من القيود المذكورة .

( ب ) رجحانه ، كجاء محمد وعلى لأنه الأصل . وهنا إذا لم يمكن التنصيص على المصاحبة .

( ج ) وجوب المفعول معه ، نحو : مالك ومحمداً - ومات محمد وطلوع الشمس ؛ بامتناع العطف في الأول صناعة ؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المحرور إلا بعد إعادة الجار - وفي الثانى من جهة المعنى ؛ لأن العطف يقتضى التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يموت .

( د ) رجحانه نحو : قت ومحمداً . وامتناعهما نحو : عطفها تبتاً وماء بارداً .

( تبيين ) ( ١ ) الفرق بين العطف والمية : أن العطف يقتضى المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل - من غير ضرورة المشاركة الزمنية ، فقد تحدث أو لا تحدث . أما المفعول معه فعلى العكس - لا بد فيه من المشاركة الزمنية ، أما المشاركة المعنوية - فقد تكون أو لا تكون . =

= (ب) إذا اقتضى المقام ذكر أنواع مختلفة من المتفاعل — يحسن أن يعلق  
المفعول المطلق ، فالمفعول به ، فظرف الزمان ، فالمكان ، فالمفعول ،  
فالمفعول معه . قال الصبان : كضربت ضرباً زليلاً بسوط نهاراً هنا تأدياً  
وطولوع الشمس . هذا قول كثير من النحويين . ومن الخير أن يراعى في  
الترتيب تقديم ما له أهمية خاصة .

### الأسئلة والتمرينات

١ — عرف المفعول معه ، ووضح الشروط اللازمة في عامله .  
٢ — متى يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه ؟ ومتى  
يجب عطفه ؟ ومتى يرجع أحدهما ؟

٣ — بين موضع الاستشهاد فيما يأتي : في هذا الباب ، وعلى ما تقول .

لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت هذا رِدائي مطوياً وسربالاً  
إذا أصعبتك الدهر حال من لمرى فدعه وواكل أمره والليالي

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال  
أكتيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءة القلب

٤ — أعرب البيت الآتي بما يمكن من أوجه الإعراب :

أكل امرئ تحسبن امرأ ونارِ توقد بالليل نارا ؟

٥ — بين فيما يأتي : المفعول معه وحكمه ، ثم العامل ونوعه ، وأظهره إن  
كان مقلراً : لو ترك الناس وشأنهم لادت الفوضى بينهم والمجتمع ، فما كل  
إنسان يسير وطريق الرشاد ، ولقد كانت القوة والعلوان على الضعفاء شريعة  
القدامى ، وكان كل إنسان وقدرته على الكفاح والنضال ، أما الآن فإن القوى  
والضعيف يستويان أمام الحق والقانون . فيا أخى ! أنصف الناس وأعلمك من  
نفسك ، لتكون والتاهجين منهجك مثلاً يحتذى ، وكن وأبناء جلدتك رسل  
سلام ، وإذا حرك ورقاقتك أمر فدعه والزمان ، فإنه يحيل الحال ، فاعن  
والله إلا كالمصارعين .

إذا أنت لم تترك أهلك وزلة إذا زلها — أو شككتما أن تفرقا

أقضى نهارى بالحديث وبالمضى ويجمنى والم بالليل جامع



### الاستثناة<sup>(١)</sup>

(ما استثنى) «إلا مع تمام ينتصب ويقتد نقي أو كنون انتخب اتباع ما اتصل، وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع<sup>(٢)</sup> حكم المستثنى بإلا النصب ؛ إن وقع بعد تمام الكلام<sup>(٣)</sup> الموجب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً<sup>(٤)</sup> ، نحو : قام القوم إلا زيداً - وضربت القوم إلا زيداً - ومررت بالقوم إلا زيداً ؛ وقام القوم إلا حماراً - وضربت القوم إلا حماراً - ومررت بالقوم إلا حماراً ، فزيداً - في هذه المثل - منصوب على الاستثناء ، وكذلك حماراً .

والصحيح من مذاهب النحويين : أن الناصب له ما قبله بواسطة

(١) يراد به المستثنى ، وهو في الاصطلاح : اسم يذكر بعد «إلا» أو لحظى آخراتها - مخالفاً في الحكم لما قبلها ، نقياً أو إثباتاً . وعرفه صاحب التسهيل بأنه : هو المخرج تحقيقاً أو تقييداً ، من مذكور أو متروك - إلا أو ما في معناها . وقد أشار بقوله : تحقيقاً أو تقييداً - إلى قسمي المتصل والمقطع ، وبقوله : بمذكور أو متروك - إلى التام والمفرغ كما سيأتي .

(٢) «ما» موصولة مبتدأ (إلا) فاعل استثنى مقصود لفظها ، والجملة صلة والعائد محذوف - أي ما استثنى إلا مع تمام ، ظرف ومضاف إليه متعلق باستثنى «ينصب» الجملة خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بانتخب «نقي» مضاف إليه «أو كنني» معطوفة على نقي والكاف بمعنى مثل . «اتباع» نائب فاعل انتخب «ما» اسم موصول مضاف إليه «اتصل» الجملة صلة «ما» مفعول انصب «انقطع» الجملة صلة «ما وعن تميم» متعلق بوقع «فيه» خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر «وقع» فعل ماضٍ وفاعله يعود على إبدال والجملة نعت له . ويجوز أن تكون جملة «وقع» خبر المبتدأ «وعن تميم فيه» متعلقان بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع في المقطع عن تميم .

(٣) وذلك بأن يكون المستثنى منه مذكوراً ، ولو بالضمير المستتر .

(٤) وسواء تقدم على المستثنى منه أم تأخر .

« إلا »<sup>(١)</sup> ، واختار المصنف - في غير هذا الكتاب - أن الناصب له  
« إلا »<sup>(٢)</sup> ، وزعم أنه ملغَّبُ سيبويه ، وهذا معنى قوله « ما استثنيت  
إلا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام  
الكلام ، إذا كان مُوجِباً .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجِبٍ - وهو للشمول على  
الثنى ، أو شبهه ، والمراد بشبه الثنى : النهى والاستفهام - فلما أن يكون  
الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالتصل : أن يكون المستثنى  
بعضاً مما قبله - وبالنقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله . فإن كان متصلاً ،  
جاز نصبه على الاستثناء - وجاز إتياعه لما قبله فى الإعراب ، وهو  
المختار<sup>(٣)</sup> . والشهور أنه يدلُّ من متبوعه<sup>(٤)</sup> ، وذلك نحو : ما قام أحدٌ

(١) ويكون عمل « إلا » هو مجرد التعلية إلى ما بعدها كحرف الجر ،  
وهذه التعلية فى العمل فقط - لا فى المعنى .

(٢) وعلمها لثابتها عن استثنى ؛ كما ناب حرف التداء عن أدعو .  
وقيل إن الناصب هو الفعل الواقع قبل « إلا » مستقلاً بنفسه لا بواسطتها . وإذا  
كان لا يصلح لعمل النصب أحياناً - أول بما يصلح . وقيل : إن الناصب فعل  
مخوف دلت عليه إلا - فليبره استثنى .

(٣) هنا إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، وإلا ترجح النصب  
كما سيأتى ، نحو : ما زارنى إلا علياً أحد ، وكذلك إذا لم يطل الفصل بين  
المستثنى والمستثنى منه - وإلا اختير النصب ، كالحديث القامى : « ما لعبلى  
جزء إذا قبضت صمغ من الدنيا ثم احتسبه - إلا الجنة » - بنصب الجنة ؛  
لأن الاتباع يختار للتشاكل ، وهو لا يظهر مع الطول . وكذلك يختار النصب ؛  
إذا كان الكلام جواباً لكلام سابق نصب فيه المستثنى ، نحو : ما حضروا إلا  
عملاً - جواباً لمن قال : حضر الطلبة إلا عملاً ، وذلك للتشاكل أيضاً .

(٤) يدل بعض عند البصريين ، والبطل هنا لا يحتاج لرباط ؛ لأن « إلا »  
تثنى عنه ، لدلالها على أن ما بعدها بعض مما قبلها . وعطف نسق عند  
الكوفيين ؛ لأن « إلا » علم بمنزلة « إلا » العاطفة فى باب الاستثناء خاصة . =

إلا زيد - وإلا زيدا ، ولا يقيم أحدٌ إلا زيد - وإلا زيدا - وهل قام أحدٌ إلا زيد ؟ - وإلا زيدا ، وما ضَرَبْتُ أحدًا إلا زيدا - ولا تضرب أحدًا إلا زيدا ، وهل ضَرَبْتُ أحدًا إلا زيدا ؟ فيجوز في « زيدا » أن يكون منصوباً على الاستثناء - وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » وهذا هو المختار ، وتقول : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زِيدَ - وإلا زيدا ، ولا تمرر بأحدٍ إلا زيدا - وإلا زيدا ، وهل مَرَرْتُ بأحدٍ إلا زيدا ؟ - وإلا زيدا . وهذا معنى قوله : « وبعد نقي أو كتنى انتخب إتباع ما اتصل ... » أى : اختيار إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نقي أو شبهه نقي .

وإن كان الاستثناء منقطعاً - تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ، فتقول : ما قام القومُ إلا حماراً ، ولا يجوز الإتيان<sup>(١)</sup> . وأجازه بنو تميم<sup>(٢)</sup> ، فتقول : ما قام القومُ إلا حماراً - وما ضربت القومَ إلا حماراً - وما مررت بالقوم إلا حماراً .

= وإذا تعلر البذل على القفط - أبطل على الموضع ، نحو لا إله إلا الله فقطع الجلالة بطل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف على المختار . ولا يجوز نصبه ؛ لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة :

(١) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، فلا يجوز البذل .

(٢) أى على أن « حمار » بطل غلط : وقيل بطل كل بملاحظة معنى « إلا » وهو « غير » ، فيكون المعنى غير حمار ، وغير حمار يصدق على الأحد . ومن الإبطال في المقطع قول عامر بن الحارث :

وبلدةٍ ليس بها أنيسٌ إلا اليعافير وإلا اليميسُ .

فاليعافير واليميس : بلدان من أنيس على لغة تميم . واليعافير : جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية . واليميس : جمع عيساء وهى الإبل التى يخاطبها بياضها صفرة . وإنما يجوز الإبطال في المقطع إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده . فإذا لم يمكن وجب النصب اتفاقاً نحو : ما زاد هذا المال إلا =

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصَبَ » ما انقطع ، أى : انصب الاستثناء  
للقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه - عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم  
فيجيزون إتياعه .

فمضى البيتين : أن الذى استثنى بيلاً - ينتصب إن كان الكلام  
موجباً ووقع بعد تمامه ، وقد نبه على هذا التقيد - بذكره حكم  
النفي بعد ذلك . وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب ، سواء أكان  
متصلاً أم منقطعاً .

وإن كان غير موجب - وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي - فتتخبط -  
أى : اختير - إتياع ما اتصل ، ووجب نصب ما انقطع عند غير  
بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتياع المقطع .

• • •

(وغير نصب سابقى النفي قد يلقى ولكن نصبه آخر إن ورد) (١)  
إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ؛ فلما أن يكون الكلام موجباً  
أو غير موجب ؛ فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى ، نحو : قام  
إلا زيدا القوم ، وإن كان غير موجب فالخيار نصبه ؛ فنقول :  
ما قام إلا زيدا القوم ، ومنه قوله :

= النقص - وما نفع محمداً إلا الضر ، إذ لا يقال : زاد النقص - ونفع الضر .  
ومثل قوله تعالى : ( لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ) فن رحم : في  
عمل نصب على الاستثناء المقطع ، ويمتنع الإبدال لعدم تسلط العامل .  
(١) « وغير » مبتدأ « نصب » مضاف إليه ، وكذلك سابق « في النفي »  
متعلق بيأتى ، وجملة « قد يلقى » خبر المبتدأ « ولكن » حرف استراك « نصبه »  
مفعول مقدم لاخر ومضاف إليه « إن ورد » جملة شرطية ، وجواب الشرط  
محذوف - أى فاخر نصبه .

١٦٧- فَمَلَّيْ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَلَّيْ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ  
وقد رَوَى رَفَعَهُ ، فنقول : ما قام إلا زيدُ القومِ . قال سيبويه :  
حطنى يونس أن قوماً يُوثقُ بعريتهم يقولون : مالى إلا أخوك ناصر ،  
وأعربوا الثانى بدلا من الأول على القلب - لهذا السبب ، ومنه قوله :

١٦٨- فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ، إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ  
فمعنى البيت : أنه قد ورد فى المستثنى السابق غيرُ النصب - وهو  
الرَّفْعُ - وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجِبٍ ، نحو : « ما قام إلا زيد

١٦٧- هو لكفيت بن زيد من قصيدته التى يملح بها بنى هاشم  
ومطلعها :

طَرِيتُ، وَمَشَرَقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِيَا مِنِّي، وَثَوَّ الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟  
اللغة والإعراب : شِيعَةٌ : أنصار وأعوان . مَذْهَبٌ : طريق . « ما »  
نافية « لى » خبر مَقْلَمٌ « شِيعَةٌ » مبتدأ مؤخر وهو المستثنى منه « إِلَّا » أداة  
استثناء « آل » منصوب على الاستثناء « أحمد » مضاف إليه ممنوع من الصرف  
( والمعنى ) ليس لى ناصر ومعين إِلَّا آلُ النبي ، وليس لى طريق أسلكه إِلَّا  
طريق الحق ( والشاهد ) نصب المستثنى المقلم بـ « آل » وهو « آل ومذهب » ،  
والكلام منتهى ، وهذا هو المختار .

هذا : ولا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى عامله معاً ،  
فلا يصح : إِلَّا التفاح أكلت الفاكهة ، أما تقدمه على أحدهما وحده - فجائز .  
ومثال تقدمه على العامل وحده : الفاكهة إِلَّا التفاح أكلت .

١٦٨- هو لحسان بن ثابت شاعر الرسول ، من قصيدة له فى يوم بدر .

اللغة والإعراب : « فَإِنَّهُمْ » إن واسمها « يرجون » الجملة خبر إن  
« شفاعته » مفعول يرجون « إذا » ظرفية « إِلَّا » أداة استثناء ملغاة « النبيون »  
فاعل يكن لأنها تامة بمعنى يوجد « شافع » بدل من النبيون على القلب - بدل  
كل من كل ( والمعنى ) أن أهل بدر يرجون من النبي الشفاعته فى يوم لا يوجد  
فيه شافع إِلَّا الأنبياء ( والشاهد ) فى « النبيون » حيث رفع وهو متقدم مسبوق  
بالنبي ، وهذا قليل ، والمختار النصب .

القوم ، ولكن المخلو نصبه . وعلم من تخصيصه وروود غير النصب  
بالتنى أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو قام إلا زيدا القوم .

• • •

( وإن يُفرغَ سابقُ «إلا» لِمَا بَعْدَ— يَكُنْ كما لو «إلا» عُلِمَا<sup>(١)</sup> )  
إذا تفرغَ سابقُ «إلا» لِمَا بَعْدَهَا— أى : لم يشتغل بما يطلبه —  
كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلا» مُعْرَباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا»  
قبل دخولها ، وذلك نحو : ما قلم إلا زيد — وما ضربتُ إلا زيدا —  
وما مررتُ إلا بزيد . فزيد : فاعل مرفوع بقام ، وزيدا : منصوب  
بضربت ، وبزيد : متعلق بمررت — كما لو لم تذكر «إلا» . وهذا  
هو الاستثناء المفرغ<sup>(٢)</sup> ، ولا يقع في كلام مُوجِبٍ ، فلا تقول ضربتُ  
إلا زيدا<sup>(٣)</sup> .

• • •

- ( ١ ) « وإن » شرطية « يفرغ » مضارع فعل الشرط « سابق » نائب  
فاعل يفرغ « إلا » مقصود لفظه مفعول لسابق « لا » متعلق يفرغ « بعد »  
ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « يكن » جواب الشرط واسمها يعود إلى سابق —  
أو إلى ما بعده « كما » الكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « لو » مصلرية « إلا »  
مقصود لفظه نائب فاعل لمحذوف يفسره علما « علما » ماض مبنى للمجهول  
والألف للاطلاق ونائب فاعله يعود على « إلا » ولو ومنحولا في تأويل  
مصلر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور خبر يكن الناقصة ، والتقدير :  
يكن السابق — أى حكمه — كحكم علمه « إلا » في تسلط العامل على ما بعدها .
- ( ٢ ) سمي بذلك ؛ لأن ما قبل «إلا» تفرغ للعمل فيما بعده ظاهراً و «إلا»  
ملغاة . ويموز التفرغ لجميع المصولات — إلا المفعول معه ، والمصلر المؤكد ،  
والحال المؤكدة ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والنيل — وما ضربت إلا ضرباً —  
ولا تمت إلا مفلساً ؛ لتناقض المصلر مع العجز . وأما قوله تعالى : ( إن نظن  
إلا ظناً ) — فالتقدير : إلا ظناً عظيماً ، فهو نوعي كما تقدم ، فاختلف المثبت والتنى .
- ( ٣ ) لأن هذا معناه : أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا محال . =

( وَأَلْفٌ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلَّا تَعَرَّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا<sup>(١)</sup> )  
 إذا كررت «إلا» لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً ،  
 ولم تُفِدْ غير توكيد الأول ، وهنا معنى إلغائها ، وذلك في البذل -  
 والعطف<sup>(٢)</sup> ، نحو ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيكَ : فأخيك بدل  
 من زيد ، ولم تؤثر فيه «إلا» شيئاً - أى لم تُفِدْ فيه استثناءً مستقلاً ،  
 وكنتك قلت : ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ أخيك . ومثله : « لا تَعَرَّزُ بِهِمْ  
 إِلَّا الْفَتَى الْعَلَا » . والأصل : لا تمر بهم إلا الفتى العَلَا ، فالعَلَا بدلٌ  
 من الفتى ، وكررت «إلا» توكيداً . ومثالُ العطف : قام القوم إلا  
 زيداً وإلا عمراً . والأصل : إلا زيداً وعمراً ، ثم كررت «إلا»  
 توكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩- هَلِ النَّعْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَلَا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا ؟

= وجوز ابن الحاجب الضريع في الموجب : إذا كان فضلة ، وحصلت فائدة  
 نحو : قرأت إلا يوم الجمعة . فإن كان عملة ، أو لم تحصل فائدة - لم يجوز .  
 وإنما يكون الضريع بعد النفي نحو : ( وما محمد إلا رسول الله ) ، والنفي نحو :  
 ( ولا تقولوا على الله إلا الحق ) ، والاستغهام الإنكارى نحو : ( فهل يهلك  
 إلا القوم الفاسقون ) ، أما قوله تعالى : ( ويأبى الله إلا أن يتم نوره ) - فهو  
 نفي في المعنى ؛ لأن معناه لا يريد .

( ١ ) «إلا» مقصود لفظه مفعول ألف «ذات توكيد» حال من «إلا»  
 ومضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول مخلوف ولا ناهية «إلا» أداة استثناء  
 «الفتى» مستثنى من ضمير بهم «إلا العَلَا» إلا توكيد السابقة ، ولعل - أى  
 الشرف - بدل من الفتى بدل كل من كل ؛ لأيهما لسمى واحد .  
 ( ٢ ) أى بالواو خاصة .

١٦٩ - هو مطلع قصيدة في الرثاء لأبي ذؤيب الحنظلي - خويلد بن خالد .

اللغة والإعراب : غيارها : غياها وغروبها . «هل» حرف استغهام إنكارى  
 «النعر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر «ونهارها» معطوف على ليلة  
 «ولا» الواو عاطفة وإلا زائدة للتوكيد «طلوع الشمس» معطوف على ما قبله -

والأصل : وَطُلُوعُ الشمس ، وكررت «إلا» توكيداً .

وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله :

١٧٠— مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْسُهُ

والأصل : إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ وَرَمْلُهُ ؛ فَرَسِيمُهُ بـ بدل من عمله ،

وَرَمْلُهُ معطوف على رسيمه ، وكررت «إلا» فيهما توكيداً .

• • •

( وَإِنْ تَكْرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعُ التَّأْيِيدِ بِالْعَمَلِ دَعٍ  
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتَنْسَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مَعْنَى <sup>(١)</sup> )

موصاف إليه « ثم غلبها » معطوف على طلوع ( والمعنى ) ليست مدة الدنيا كلها  
إلا ليل ونهار يعاقبان بطلوع الشمس وغروبها « والشاهد » في « وإلا طلوع »  
حيث تكررت إلا بالعطف بالولو ، وهي زائدة لم تعد غير التأكيد .

١٧٠— هنا الرجز من شواهد سيويه ، ولم يسم قائله .

اللغة والإعراب : شيخك : هذا هو المشهور المتداول ، والشيخ : الرجل  
المسن ، وعلى هذا قد يراد بالرسم — وهو ضرب من سير الإبل البطيء ، والرمل  
وهو الهرولة : السعي بين الصفا والمروة وفي الطواف ، وقيل أنه محرف عن  
الشنج — بالتحريك ، وهو في اللغة : الجمل ، وسكنت نونة للضرورة ، والرسم  
والرمل : ضربان من سير الإبل . « ما » نافية « لك » متعلق بمحذوف خبر مقدم  
« من شيخك » متعلق بما تعلق به الخبر « إلا » أداة استثناء ملغاة « عمله » مبتدأ  
مؤخر « إلا » الثانية لتوكيد « رسيمه » بدل من جملة — بدل بعض كل « وإلا »  
الثانية زائدة لتوكيد أيضاً « رمله » معطوف على رسيمه .

« والمعنى » ليس لك من جملة ما رب إلا رسيمه ورمله ، وكلاهما أنت  
في حاجة إليه . ومعناه على الرواية المشهورة : لا عمل لي أعجز به ويفتني بي فيه —  
إلا هذا السعي والطواف .

« والشاهد » في « إلا رسيمه وإلا رمله » ، فقد تكررت « إلا » في البذل  
والعطف وهي ملغاة لم تعد إلا التوكيد .

( ١ ) « وإن » شرطية « تكرر » مضارع للمجهول فعل الشرط ونائب الفاعل  
يؤد إلى « إلا » « ولا » عاطفة « لتوكيد » معطوف على محذوف — أى : وإن تكرر  
إلا لتأسيس للتوكيد ، والمجرور المحذوف أو المذكور — متعلق بتكرر ، أوحال =



إذا كُرِّرت «إلا» لغير التوكيد - وهي : التي يُقصدُ بها ما يُقصدُ  
بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسقطتْ لا فُهمَ ذلك - فلا يخلو : إما أن  
يكون الاستثناء مُفرَّغاً ، أو غير مُفرَّغ .

فإن كان مُفرَّغاً - شَطَلَتِ العاملَ بواحدٍ<sup>(١)</sup> ونَصَبَتِ الباقي ، فتقول :  
مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، إِلَّا عَمْرَأُ إِلَّا بَكْرًا . ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْلِ  
العامل ؛ بل أيُّها شَتَّتْ شَطَلَتِ العاملَ به ، ونصبت الباقي ، وهذا معنى  
قوله : « فمع تفرغ - إلى آخره » أي : فمع الاستثناء المفرغ - اجعلْ  
تأثيرَ العاملِ في واحدٍ مما استثنيتَه يُلْأَى ، وانصب الباقي<sup>(٢)</sup> . وإن كان  
الاستثناء غير مفرغ - وهذا هو المراد بقوله :

( وَدُونَ تَفْرِغٍ - مَعَ التَّقْلَمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالْإِزْمِ  
وَالنَّصِبُ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ  
كَلِمَ يَقْوَا إِلَّا لَمَرَوْا إِلَّا عَلَى وَحْكُمَهَا فِي الْقَضْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup> )

= من مرفوعة « فمع » القاء واقعة في جواب الشرط ومع متعلق ب« فمع » تفرغ .  
مضاف إليه « التأثير » مفعول دع مقدم « بالعامل » متعلق بالتأثير ، وجملة « دع »  
جواب الشرط . « في واحد » متعلق ب« فمع » ، « مما » متعلق بمحذوف نعت لواحد  
« إلا » متعلق باستثنى الواقع صلة ما « وليس » فعل ناقص واسمها يعود إلى واحد  
« عن نصب » متعلق بمعنى « سواء » مضاف إليه « معنى » خبر ليس ، ووقف  
عليه بالسكون على لغة ربيعة . ويجوز أن يكون « معنى » اسم ليس وخبرها  
محذوف - أي موجوداً .

(١) ويكون إعرابه على حسب ما يقتضيه العامل ؛ من رفع - أو نصب -  
أو جر .

(٢) أي وجوباً على الاستثناء ؛ لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد .

(٣) « ودون تفرغ » ظرف ومضاف إليه متعلق بإحكام « مع التقلع » مثل  
سابقه « نصب » مفعول محذوف يفسره ما بعده « والزم » مطوف على إحكام  
ومفعوله محذوف - أي والزم ذلك الحكم « لتأخير » متعلق بالنصب « منها » نعت  
لواحد « كما » الكاف جارة وما زائدة « لو » مصارفة - أو العكس « كان » تامة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخر .

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع ؛ سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب ، نحو : قامَ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القومُ - وما قامَ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القومُ . وهذا معنى قوله : « ودون تفرغ - البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجباً - أو غير موجب فإن كان موجباً وجب نصب الجميع ؛ فنقول : قامَ القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ ، وإن كان غير موجب عوملَ ولجِدَ منها بما كان يُعاملُ به لو لم يتكرر الاستثناء ؛ فيبطل ما قبله - وهو المختار<sup>(١)</sup> ، أو ينصب - وهو قليل - كما تقدم ، وأما باقيةا فيجب نصبه ؛ وذلك نحو : ما قامَ أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ ، فزيدٌ بطل من أحد ، وإن شئت أبطلت غيره من الباقيين ، ومثله قول المصنف ( لَمْ يَقُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٌّ ) فامرؤ بطل من الواو في يَقُوا ، وهذا معنى قوله : فواتب لتأخير - إلى آخره ، أى : واتصب للمستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجباً ، وإن كان غير موجب - فجئ بواحد منها مقرباً بما كان يُعَرَّبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، واتصب الباقي .

= وفاعلها يعود على واحد « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل كان ، ولو دخلوها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور خبر المبتدأ . « كلم الكاف جاره لقول محذوف ولم نافية جازمة » يفوا « مجزوم وواو الجماعة فاعل » إلا « حرف استثناء » امرؤ بطل من الواو بطل بعض من كل « إلا » الثانية حرف استثناء « عليٌّ » مستثنى منصوب ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحكمها » مبتدأ والضمير للمستثنيات مضاف إليه « في القصد » متعلق به « حكم الأول » خبر المبتدأ ومضاف إليه .

( ١ ) هذا في المتصل ، أما في المتقطع فيجب نصب الجميع على اللغة الفصحى نحو : ما قام أحد إلا حاراً - إلا فرساً - إلا جملاً .

ومعنى قوله « وحكمها في القصد حكم الأول » : أن ما يتكرر من  
المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت  
للأول : من الدخول والخروج<sup>(١)</sup> ففي قولك : قام القوم إلا زيدا إلا عمراً  
إلا بكراً - الجميع مخرجون ، وفي قولك : ما قام القوم إلا زيدا إلا  
عمراً إلا بكراً - الجميع داخلون ، وكذا في قولك : ما قام أحد إلا  
زيداً إلا عمراً إلا بكراً .

( ولستثنى مخرجوراً بغير مخرجين بـ ما لستثنى بـ لا نسياً )<sup>(٢)</sup>

( ١ ) الدخول إن كان الكلام مفعلاً ، والخروج إن كان موجباً ؛ لأن الاستثناء  
من النفي إثبات وعكسه . وهذا فيما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كالمثال الذي  
ذكره الشارح . أما إذا كان يمكن استثناء بعضه من بعض نحو : له عتدي عشرة  
إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً - قيل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من  
أصل العدد ؛ فحكم المستثنيات الأخيرة حكم الأول . وقال البصريون والكسائي :  
كل من الأعداد مستثنى مما يليه - أي من الذي قبله ، وهكذا إلى الأول . وهذا  
هو الصحيح ؛ لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد . وعلى هذا : فالحقبة  
في المثال المتضمن - ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثاني .

والخلاصة : أن « إلا » إذا تكررت لغير توكيد - نصبت بعدها المستثنيات  
في جميع الأحوال وفي مختلف الأساليب ؛ إلا عند الضرب فيجب تخصيص  
مستثنى واحد للضروب العاقل ونصب ما عداه . وإذا كان الكلام تاماً غير موجب  
وتأخرت المستثنيات - يجوز اختيار واحد ليكون بدلاً من المستثنى منه الأول ،  
ويجوز نصبه مع باقيها .

« نفيه » إذا كان المستثنى المقطع جملة نحو : ( لست عليهم بمسيطر إلا من  
تولى وكفر فيعلمه الله العذاب الأكبر ) - أعربت الجملة في موضع نصب على  
الاستثناء و « إلا » حرف استثناء بمعنى لكن التي تهيد الابتداء والاستمرار .

( ٢ ) « واستثنى مخرجوراً » فعل وفاعل ومفعول « بغير » متعلق باستثنى « مخرجاً »  
حال من « غير » لقصد لفظه « بما » متعلق بمخرجاً « المستثنى » متعلق بنسباً « بـ لا »  
متعلق بمستثنى « نسباً » ماض للمجهول ونائب في الفاعل يعود على ما ، والألف  
للإطلاق والجملة صلة .

لِشْتَمِيلٍ بِمَعْنَى «إِلَّا» فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ - أَلْفَاظٌ ، مِنْهَا مَا هُوَ اسْمٌ ، وَهُوَ : «غَيْرٌ» - وَوَسْوَى - وَوَسْوَى - وَسَوَاءٌ . وَمِنْهَا مَا هُوَ فِعْلٌ ، وَهُوَ : «لَيْسَ» - وَلَا يَكُونُ ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ فِعْلاً وَحَرْفًا ، وَهُوَ : «عَلَا» - وَخَلَا - وَحَلَّاشَا ، وَقَدْ ذَكَرَهَا لِلصَّنْفِ كُلِّهَا .

فَلَمَّا «غَيْر» - وَوَسْوَى - وَوَسْوَى - وَسَوَاءٌ فَحَكَمَ الْمُسْتَشْنَى بِهَا الْجَرْمَ لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ . وَتَعَرَّبَ «غَيْرٌ» بِمَا كَانَ يُتَعَرَّبُ بِهِ الْمُسْتَشْنَى مَعَ «إِلَّا» ، فَتَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ - بِنَصَبِ غَيْرٍ ، كَمَا تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا - بِنَصَبِ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ - وَغَيْرُ زَيْدٍ - بِالِإِتْبَاعِ وَالنَّصَبِ ، وَلِلْخَارِجِ الْإِتْبَاعُ ، كَمَا تَقُولُ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ - وَإِلَّا زَيْدًا ، وَتَقُولُ : مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ ، فَتَرْفَعُ «غَيْرٌ» وَجُوبًا ، كَمَا تَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ - بِرَفْعِهِ وَجُوبًا ، وَتَقُولُ : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ - بِنَصَبِ «غَيْرٍ» <sup>(١)</sup> عِنْدَ غَيْرِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَبِالِإِتْبَاعِ عِنْدَ بَنِي

(١) أَيْ لَفْظًا ، وَيَحْزُوزُ بِنَاوِيهَا عَلَى الْفَتْحِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِذَا أُضِيفَتْ لِمَعْنَى نَحْوِ : مَا قَامَ غَيْرٌ هَذَا . وَأَجَازَ الْقُرَاءُ بِنَاوِيهَا عَلَى الْفَتْحِ مطلقاً ، لِتَضَمُّنِهَا بِمَعْنَى «إِلَّا» وَأَصْلُ «غَيْرٌ» أَنْ يَوْصَفَ بِهَا ، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، فَتُضَيِّقُ مَقَابِرَهُ بِجَرَوْرِهَا لِمَوْصُوفِهَا . فَفَعْنَى مُحَمَّدٍ غَيْرُ إِبْرَاهِيمَ - مَقَابِرُ لَهُ . وَتَوْصِفُ بِهَا النُّكْرَةَ نَحْوِ : (صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) ، وَالْمَعْرُوقَةَ الْمُؤَوَّلَةَ بِالنُّكْرَةِ نَحْوِ : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) فَإِنْ مَوْصُوفِهَا وَهُوَ «الذَّيْنِ» - جَنْسٌ لَا يَخْصُ قَوْمًا مُعَيَّنِينَ . وَقَدْ تَخَرَّجَ عَنِ الصِّفَةِ وَتَضَمَّنَ بِمَعْنَى «إِلَّا» فَيُسْتَعْنَى بِهَا اسْمٌ بِجَرَوْرٍ لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ ، وَتَعَرَّبَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُسْتَشْنَى بِإِلَّا فِي الْكَلَامِ كَمَا بَيَّنَّ الشَّارِحُ . وَكَمَا حَمَلُوا «غَيْرٌ» عَلَى «إِلَّا» - حَمَلُوا «إِلَّا» عَلَى «غَيْرٍ» ؛ فِي الْوَصْفِ . بِهَا ، فَتَكُونُ اسْمًا بِمَعْنَى الْمُنَايَرَةِ ، وَيُظْهِرُ إِعْرَابُهَا عَلَى مَا بَعْدَهَا كَمَا ذَكَرْنَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ . غَيْرَ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ : أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفِهَا جَمْعًا نُّكْرَةً نَحْوِ : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا آلِهَةٌ لَفَسَدَتَا) - أَوْ مُشَبَّهًا لِلذَّكَاءِ ؛ بِأَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا فِي الْفِعْلِ دَالًّا عَلَى مُتَعَدٍّ فِي الْمَعْنَى ، أَوْ يَكُونُ مَعْرِفًا بِأَلِ الْجَنْسِيَّةِ ، فَإِنْ جُمِلَتْ حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ فِي الْآيَةِ يَفْسُدُ الْمَعْنَى . هَذَا : وَقَدْ يَخْلُفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَعْدَ غَيْرٍ ؛ إِذَا دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ نَحْوِ : قَبِضْتُ خَسِينٍ لَيْسَ غَيْرُ .

نم ، كما تفعل في قولك : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا جِمَارٌ - وَلَا جِمَارًا .  
وأما «سوى» فالشهور فيها كسر السين والقصر . ومن العرب من يفتح  
سينها ويمد ، ومنهم مَنْ يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكثر  
سينها ويمد ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقُلْ مَنْ ذَكَرَهَا ،  
ومن ذكرها القاسي في شرحه للشاطبية<sup>(١)</sup> .

وملحَب سيبويه والقراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً<sup>(٢)</sup> ، فإذا  
قلت : قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ - فسوى عنهم منصوبه على الظرفية ،  
وهي مُشْعَرَةٌ بالاستثناء ولا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر<sup>(٣)</sup> .

واختار المصنف أنها كـ «غير» فتعامل بما تعامل به «غير» : من  
الرفع - والنصب - والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

( وَلِسَوَى سِوَى سِوَاءٍ اجْتَمَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيغْيِرَ جُمْلًا )<sup>(٤)</sup>

= «قائلة» مثل «غير» الاستثنائية : كلمة «يبد» وهي بمعناها تقول : محمد  
غير بيد أنه عزيز النفس . وتختلف عن «غير» - بأنها تلازم النصب دائماً على  
الحالية أو الاستثناء ، ولا تكون إلا في الاستثناء المتقطع ، وهي مضافة دائماً  
إلى مصدر مؤول من أن ومعمولها ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة .

(١) القاسي : نسبة إلى مدينة «قاس» بالمغرب . والشاطبية : كتاب  
في القراءات السبع لأبي محمد القاسم بن خلف الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ .  
(٢) بلليل وصل الموصول بها نحو : جاء الذي سواك ، فسواك ظرف  
وليس بمعنى غير ، لأن «غير» لا تأتي في مثل هذا من غير ضمير ، تقول :  
جاء الذي هو غيرك .

(٣) كما سيأتي قريباً ، ويرده ما جاء في الحديثين اللذين ذكرهما الشارح .  
(٤) «ولسوى» متعلق بـ «اجتلا» في موضع المفعول الثاني له «سوى سواء»  
معطوفان على سوى بإسقاط العاطف «اجتلا» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة  
المقولة ألفاً «على الأصح» متعلق بـ «ما» اسم موصول مفعول أول لـ «اجتلا»  
«لغير» متعلق بـ «ما» وهو في موضع المفعول الثاني له «اجتلا» ماضٍ للمجهول  
ونائب فاعله ضمير مستتر هو المفعول الأول والجملة صلة «ما» والألف للإطلاق .

فمن استعملها مجرورة - قوله صلى الله عليه وسلم : « دَعَوْتُ رَبِّي  
أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ » وقوله صلى الله عليه وسلم :  
« مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ،  
أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ » وقول الشاعر :

١٧١ - وَلَا يَنْطِقُ الْقَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

ومن استعملها مرفوعة قوله :

١٧٢ - وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بِبَيْعِهَا وَكُنْتَ الْمُشْتَرَى

١٧١ - هنا من شواهد سيويه ، وهو للمزار بن سلامة العجلي :

اللفظ والإعراب : القحشاء : الشيء القبيح . وهو منصوب على نزع الخافض

« من » اسم موصول فاعل ينطق « كان » اسمها يعود على من « منهم » متعلق  
بمحطوف خبرها ، والجملة صلة « إذا » لجرد الظرف « منا » متعلق بجلسوا « ولا  
من سوانا » كذلك ، وقيل : « منا ومن سوانا » متعلقان بينطلق ، و « من » ،  
بمعنى « مع » - أو « في » .

والمعنى « أن هؤلاء القوم لا ينطق أحد منهم بأقبيح من القول إذا جلسوا  
معنا أو مع غيرنا - أو لا ينطقون بذلك فينا ولا في غيرنا » والشاهد « خروج  
« سواء » عن الظرفية إلى الجر بمن ، وهو عند سيويه ومن تبعه - ضرورة

١٧٢ - هو لمحمد بن عبد الله بن مسلمة الملقب بخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة  
بن المهلب .

اللفظ والإعراب : تباع أو تشتري : المراد هنا بالبيع : الزهد والانصراف  
عن الشيء ، والشراء : الرغبة فيه والكلف به . كريمة : أى خصلة حميدة .  
« إذا » شرطية « كريمة » نائب فاعل تباع ، والجملة فعل الشرط « أو تشتري »  
معلولة على تباع ، وأو بمعنى الواو - أو باقية على معناها « فسواك » الفاء واقعة  
في جواب الشرط . وسواك مبتدأ أو مضاف إليه « بائعها » خبر ومضاف إليه  
« وأنت المشتري » مبتدأ وخبر .

والمعنى « إذا رغب أحد عن تحصيل المكرم والحصل الحميدة ، ورغب  
آخر في ذلك - فخيرك هو الراغب عنها ، الزاهد فيها ، وأنت الراغب فيها ، =

وقوله :

١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدَا نِ نِفَاهُمْ كَمَا كُنُوا

فصواك « مرفوع بالابتداء ، و « سِوَى العَدَا » مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله :

١٧٤ - لَكَ كَيْلٌ بِالْمَنَى لِمُؤَلٍّ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

فصواك اسم « إِنَّ » . هذا تقرير كلام المصنف .

= المجد في السمي إليها وتحصيلها « والشاهد » خروج « سوى » عن الظرفية ، ووقعها مبتدأ متأثرة بالعامل المعنوي وهو الابتداء

١٧٣ - هو لشمل بن شيان بن ربيعة - الملقب بالفند الزماني من قصيلة في حرب

البوس مطلعها :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ثَعْلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ

اللفظة والإعراب : العدوان : الظلم الصريح . دناهم : جازيتهم . « يبق » مجزوم بلم بحذف الألف « سوى العدوان » فاعل يبق ومضاف إليه « دناهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف للتشبيه جارة و « ما » موصول اسمي - أوحرف مصدري « دانوا » الجملة من الفعل والفاعل لاجل لما صلة - أي كالذي دانوه ، أو هي وملحوا في تأويل مصدر مجرور بالكاف في محل نصب صفة لمصدر محذوف - أي ديناً كلينهم ، وجملة دناهم جواب « لما » في البيت قبله وهو :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشُّرُّ وَأَتَسَى وَهُوَ غُرَيَّانُ

« والمعنى » لما انكشف الشر ، وأصروا على البغي والاعتداء علينا ، ولم يبق إلا الظلم الصريح - جازيتهم بفعلهم القبيح كما ابتدعونا .

« والشاهد » خروج « سوى » عن الظرفية ووقعها فاعلاً في الشر . والكيفون يميزون ذلك في سعة الكلام .

١٧٤ - لم ينب هذا الشاهد لقاتل .

اللفظة والإعراب : كليل : ضامن . المتى : ما يتمناه الإنسان ويرجوه . يشقى : من الشقاء وهو العناء . « لكيل » خبر مقدم « كليل » مبتدأ مؤخر « بالمتى لمؤل » متعلقان بكليل « سواك » اسم إن مضاف إلى الكاف من اسم موصول =

وَمَنْهَبُ سَيُوبِهِ وَالْجُمْهُورُ : أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر ، وما استشهد به — على خلاف ذلك — يحتمل التأويل .

• • •

(وَأَمْتَشْنِ نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا وَيَعَلَّا ، وَيَكُونُ بَعْدَ «لَا» )<sup>(١)</sup>

أى : استثنى بَلَيْسَ وما بعدها ناصباً للاستثنى ؛ فتقول : قامَ القومُ ليس زيداً — وخلا زيداً — وَعَلَّا زيداً — ولا يكون زيداً ، فزيداً في قولك : ليس زيداً ، ولا يكون زيداً — منصوب على أنه خبر « ليس — ولا يكون » ، واسمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ . والشهور أنه عائد على البعض المقهوم من القوم ، والتقدير : ليس بعضهم زيداً — ولا يكون بعضهم زيداً ، وهو مستتر وجوباً<sup>(٢)</sup> . وفي قولك : خَلَا زيداً ، وَعَلَّا زيداً —

= مبتدأ « يؤمله » الجملة صلة من ، وجملة « يشق » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر خبر إن .

« والمعنى » عند أيها المملوح من المعروف . ما يضمن للمؤمل فيك الحصول على ما يمتناه ويرجوه ، ومن يؤمل غيرك نجيب ويشق ولا يفوز بما يطلب ويرجو . « والشاهد » في « سوى » حيث خرجت عن الظرفية ووقعت اسماً لإن منصوبة وهذه الشواهد كلها تؤيد أن « سوى » ليست ملازمة للنصب على الظرفية ، كما ذهب إليه سيوبه والخليل وجمهور البصريين ، وأن ذلك ليس خاصاً بالشعر لكثرة . هذا : ولا يصح حذف المضاف إليه بعد سوى كما سبق في « غير » ، وهذا فرق بينهما .

(١) « ناصباً » حال من فاعل استثنى « بليس » متعلق باستثنى « وخلا » معطوف عليه « ويعلا » ويكون « جاران » ومجروران معطوفان على ليس « بعد » ظرف متعلق بمعطوف حال من يكون « لا » مضاف إليه مقصود لفظه .

(٢) وقيل : الضمير المستتر عائد على اسم فاعل مفهوم من الفعل السابق العامل في المستثنى منه ؛ أى ليس القائم — أو لا يكون القائم — زيداً ، وقد يكون اسم مفعول نحو : أكرمت القوم ليس — أولاً يكون — محمداً . وإقالم يسبق فعل — يؤخذ اسم الفاعل أو المفعول من قوة الكلام ؛ كالاتصاف بالأخوة =



منصوب على القولية ، و « خَلَا » وَعَدَا ، فاعلان ، قاطعها في المشهور —  
ضميرٌ حائِذٌ على البعض للفهوم من القوم كما تقدم ، وهو مستتر  
وجوباً ، والتقدير : « خَلَا بعضهم زيداً — وَعَدَا بعضهم زيداً » .

وَنَبَّهَ بقوله : « وييكون بعد لا » — وهو قيد في « يكون » قَطُّ —  
على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » ، وأنها  
لا تستعمل فيه إلا بعد « لا » ؛ فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات  
النفي ، نحو : لم ، وإن ، وَلَنْ وَلَمَّا ، وَمَا .

• • •

( وَأَجْرُزُ بِسَائِفَتِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ )

وَيَعْدُ مَا أَنْصِبُ ، وَأَنْجِرَارُ قَلْبِيرِدْ<sup>(١)</sup>

أى : إذا لم تتقدم « ما » على ، « خلا ، وعدا » — فاجْرُزُ بهما  
إن شئت ، فتقول : قامَ القومُ خلا زيدٍ — وعدا زيدٍ ، فخلا ، وعدا :

= في نحو : قام القوم إخوتك ليس ، أو لا يكون — علياً ، جملتا الاستثناء —  
من ليس ولا يكون — في موضع نصب على الحال ، أو مستأثنتان فلا موضع  
لها . وقد تكون « ليس » و « لا يكون » دون غيرهما من أفعال الاستثناء —  
وصفين لما قبلهما من النكرات ، تقول : أنتنى امرأة ليست هتأ — أولاً تكون  
هتأ ، فجملتا ليست هتأ ، ولا تكون هتأ — في موضع رفع وصف  
لامرأة ، وكذلك في حالتي النصب والجر .

( ١ ) « سابقى » متعلق باجر ، « يكون » مضاف إليه مقصود لفظه « إن »  
شرطية « ترد » فعل الشرط ، وجواب الشرط يدل عليه سابقى الكلام « وبعد »  
ظرف متعلق بالنصب « ما » مضاف إليه مقصود لفظه « وانجرار » مبتدأ « قد  
يرد » الجملة خبر .

حرفاً جر<sup>(١)</sup> ، ولم يحفظ سيويوه الجر<sup>(٢)</sup> بهما<sup>(٣)</sup> ، وإنما حكله الأخفش ،  
فمن الجر<sup>(٤)</sup> به «خلا» قوله :

١٧٥- خلا الله لا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ  
ومن الجر<sup>(٥)</sup> بعد أقوله :

١٧٦- تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتٍ حُوجِ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ  
أَبْنَحَا حَيْهَمَ قَتَلًا وَأَسْرًا عَنَا الشَّمَطَاءُ وَالطُّفُلُ الصَّيِيرُ

(١) ويتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه ، وقيل لا يتعلقان بشيء  
تشبيهاً بالزائد ، وعلى كلا الحالتين — فوضع مجرورهما نصب على الاستثناء .  
(٢) الواقع أنه لم يحفظ عن سيويوه الجر بعدا ، أما خلا فقد حفظ عنه  
الجر بها كما جاء في كتابه .  
١٧٥- لم يعرف قائله .

اللفظ والإعراب : أعد : أحسب . العيال : أهل البيت — ومن يعولهم  
الإنسان . شعبة : طائفة . « خلا » حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرور بخلا  
( سواك ) مفعول به لأرجو « وإنما » أداة حصر « عيالي » مفعول أول لأعد  
« شعبة » مفعول ثان « من عيالك » متعلق بمحذوف صفة لشعبة ( والمعنى ) غير  
الله لا أوئل الخير من أحد غيرك ، وإنني لأحسب أهل بيتي ومن تلزمني نفقته —  
بعضاً ممن تلى أمرهم وتقوم بحاجتهم ( والشاهد ) في « خلا الله » حيث جاءت  
« خلا » حرف جر . وفيه شاهد آخر وهو : تعلّم الاستثناء على المستثنى منه  
وعلى العامل فيه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، ممنوع عند البصريين . ويميز  
الفرقان تقديم المستثنى على المستثنى منه إذا تعلّم العامل .  
١٧٦- لم يعرف قائل هذين البيتين .

اللفظ والإعراب : الحضيض : قرار الأرض عند مقطع الجبال . بنات  
حوج : خيل تنسب إلى فرس مشهور يسمى « أعوج » . عواكف : مقبات —  
جمع عاكفة من المكوف وهو الملازمة والمواظبة . خضعن : ذلن وخشعن .  
حيم : واحد أحياء العرب . الشمطاء : المجوز التي يتخالط سواد شعرها  
ياض الشيب ، والرجل — أشمط : « بنات حوج » مفعول تركنا ومضاف  
إليه « عواكف » حال من بنات حوج « قد خضعن » الجملة في محل نصب =

فإن تَقَلَّصَتْ عليهما « ما » - وجبَ النَّصْبُ بهما<sup>(١)</sup> : فتقول : قام القوم ما خلا زيداً - وما عدا زيداً فـ « ما » مصدرية ، وخلا ، وعدا : صِلَتْها ، وفاعلُها ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره ، و « زَيْدًا » : مفعول . وهذا معنى قوله : « وَيَقْدُ مَا أَنْصَبَ » . هذا هو المشهور . وأجاز الكسائي الجرَّ بهما بعد « ما » على جَلِّ « ما » زائلة<sup>(٢)</sup> - ويجلَّ « خلا ، وعدا ، حَرَفَيَّ جَرَّ » فتقول : قامَ القومُ ما خلاَ زيدُ - وما عداَ زيدُ ، وهذا معنى قوله : « وَأَنْجَرًا قَدْ يَرُدُّ » . وقد حكى الجَرِّي<sup>(٣)</sup> في الشرح الجرَّ بعد « ما » - عن بعض العرب .

= صفة لعاكف « جهم » مفعول أبغنا والضمير يعود إلى القوم اللذين حاربهم ، ويريد بذلك استئصالهم وعدم الإبقاء عليهم « قتلًا ، تميز » وأسرًا » معطوف عليه « عدا » حرف جر « الشمطاء » مجرور بعد « والطفل » معطوف على الشمطاء « الصغير » صفة للطفل ( والمعنى ) لقد تركنا خيل هؤلاء القوم بهذا المكان المنخفض - لا تبرحه ولا تفارقه ، حيث تخضع وتلك للفسور تمزقها وتنش لحومها ، بعد أن قتل ركايبها من الفرسان الأبطال . ثم أخبر أنهم استأصلوا حتى هؤلاء الأعداء ، وقضوا عليهم بالقتل والأسر ، ولم يقوا سوى العجائز والأطفال الصغار ( والشاهد ) في « عدا الشمطاء » حيث استعمل عدا حرف جر ، ولم يحفظ سيويه الجر بعد « ما » كما تقدم .

( ١ ) أي لصينهما بها قطعية ، لأن « ما » المصدرية لا يليها حرف ، وموضع « ما » وصلتها نصب على الظرفية الزمانية ، أو على الاستثناء أو حال مؤولة بالمشقة ، وفيها معنى الاستثناء ، فمضى قاموا ما عدا زيداً : قاموا وقت مجاوزتهم زيداً - أو مجاوزين زيداً .

( ٢ ) فيه : أن « ما » لا تزد قبل الجار بل بعده نحو : ( عما قليل - فيما رحمة ) فهو شاذ لا يحتاج به .

( ٣ ) هو أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي البصري ، وجرم من قبائل اليمن ، كان قديماً عالماً بالنحو واللغة ، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي ، وانتهى إليه النحو في زمانه ، وكان يلقب بالنجاح لكثرة مناظرته في النحو ورفع صوته بذلك ، وله كتاب الأبنية ومختصر في النحو ، وتوفي سنة ٥٢٥هـ .

( وحيثُ جَرًّا فهُمَا حَرَفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِئْلَانِ<sup>(١)</sup> )  
 أى : إِنْ جَرَزَتْ « بِخَلَا » ، وعلما « فهُمَا جَرَفَا جَرًّا » ، وإِنْ نَصَبَتْ  
 بهما فهُمَا فِئْلَانِ ، وهذا مما لا خلاف فيه .

• • •

( وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَنْصَبُ « مَا » ، وَقِيلَ حَاشَ ، وَحَاشَا ، فَاحْظُهُمَا<sup>(٢)</sup> )  
 المشهورُ أَنَّ « حَاشَا » لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفَ جَرٍّ ؛ فتقول : قَامَ الْقَوْمُ  
 حَاشَا زَيْدٍ - بجر زيد . وذهب الْأَخْفَشُ وَالْجَزْزِيُّ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدُ وَجَمَاعَةٌ  
 مِنْهُمْ الْمَنْصَفُ - إِلَى أَنَهَا مِثْلُ « خَلَا » : تَسْتَعْمَلُ فِعْلًا فَتَنْصَبُ مَا يَعْلَمُهَا ،  
 وَحَرْفًا فَتَجْرُ مَا يَعْلَمُهَا ؛ فتقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا - وَحَاشَا زَيْدٍ .  
 وَحَكَى جَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ الْقُرَاءُ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَالشَّيْبَانِيُّ -

( ١ ) « حَيْثُ » اسم شرط على رأى القراء الذى لا يشترط اقترانها بما  
 « جَرَا » فعل . وفاعل - فعل الشرط « فهُمَا حَرَفَانِ » مبتدأ وخبر جواب  
 الشرط . وعلى رأى غيره : تكون « حَيْثُ » ظرف مكان متعلق بجر قان ؛  
 لأنه فى قوة المشتق ، وزيلت الفاء لإجراء الظرف مجرى الشرط ، كقوله  
 تعالى : ( وَإِذْ لَمْ يَهْتَلُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ) « كَمَا » متعلق بفِئْلَانِ « هُمَا » مبتدأ  
 « إِنْ نَصَبَا » شرط وفعله والجواب مخوف « فِئْلَانِ » خبر المبتدأ ، وجملة  
 الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره .

( ٢ ) « وَكَخَلَا » جار ومجرور متعلق بمخوف خبر مقدم « حَاشَا »  
 مقصود لفظه مبتدأ مؤخر « لَا » نافية « مَا » مفعول تصحب قصد لفظه « حَاشَ »  
 نائب فاعل قيل مقصود لفظه « وَحَاشَا » معطوف عليه « فَاحْظُهُمَا » فعل أمر  
 وفاعله ومفعوله .

( ٣ ) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير - أبو زيد الأنصارى ،  
 كان إماماً فى النحو ، روى عن أبي عمرو بن العلاء ورواية بن العجاج ،  
 وروى له أبو داود والترمذى ، وجمعه ثابت : شهد أحداً والمشاهد كلها ،  
 وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن فى عهد الرسول ، وكان أبو زيد خيراً  
 باللغة حتى قيل : كان الأصمعى يحفظ ثلث اللغة - وأبو زيد ثلثها ، وله =

النَّصَبَ بِهَا ، وَمِنْهُ : « اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا  
الْأَصْبَحِ »<sup>(١)</sup> وَقَوْلُهُ :

١٧٧- حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ  
وقول المصنف : « وَلَا تَصْحَبْ مَا » ما معناه أَنَّ حَاشَا مَثَلُ خَلَا ،  
فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ مَا بَعْلَهَا أَوْ تَجْرُهُ ، وَلَكِنْ لَا تَتَقَلَّمُ عَلَيْهَا « مَا » كَمَا  
تَتَقَلَّمُ عَلَى « خَلَا » ؛ فَلَا تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا - وَهَذَا الَّذِي  
ذَكَرَهُ هُوَ الْكَثِيرُ . وَقَدْ صَحَّبَتْهَا « مَا » قَلِيلًا ؛ فَقِي مُسْنَدُ أَبِي أُمِيَّةَ  
الطَّرَسُوسِيِّ<sup>(٢)</sup> عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ جَلَاءُ مِنْهَا : لُغَاتُ الْقُرْآنِ . خَلْقُ الْإِنْسَانِ . الْجَمْعُ وَالنَّثْيُ .  
الْمُقْتَضِبُ - غَرِيبُ الْأَسْمَاءِ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٢١٦ هـ . أَمَّا الشَّيْطَانِيُّ : فَهُوَ عَمْرُو ابْنِ  
أَبِي عَمْرٍو الشَّيْطَانِيُّ ، مِنَ الْغَوِيِّينَ الْكُوفِيِّينَ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣١ هـ .

(١) هَذَا نَثَرٌ لَا نَظْمٌ ، وَأَبُو الْأَصْبَحِ : اسْمُ رَجُلٍ ، وَالشَّيْطَانُ مَنْصُوبٌ  
بِحَاشَا وَ « أَبَا » مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَأَنَّى بِحَاشَا - تَحْكِمًا ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي تَنْزِيهِ  
الْمُسْتَقْنَى عَنْ نَقْصٍ وَالْمُغْفَرَةِ لَا يَنْزِعُ أَحَدٌ عَنْهَا ، وَلَكِنَّهُ بِالْغِ فِي عَمَةِ الشَّيْطَانِ  
وَأَبَى الْأَصْبَحِ ، وَقَبِحَ فَعْلُهُمَا حَتَّى كَانَ الْمَغْفَرَةُ تَنْقُصُ بِهِمَا لُثْلَةً لَوْهُمَا ،  
فَيَجِبُ أَنْ تَنْزِعَ عَنْهُمَا ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِأَمْثَلِهِمَا .

١٧٧- هُوَ الْقُرَزْدُقُ هَمَامُ بْنُ غَالِبٍ - الشَّاعِرُ الْأَمْوِيُّ الْمَشْهُورُ .

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : « حَاشَا » فَعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلُهُ يَمُودُ عَلَى الْبَعْضِ الْمَقْهُومِ  
مِنْ كُلِّه السَّابِقِ الَّذِي هُوَ مُسْتَقْنَى مِنْهُ ، أَوْ عَلَى اسْمِ فَاعِلٍ كَمَا تَقْدِمُ « قُرَيْشًا »  
مَفْعُولٌ بِهِ « فَإِنَّ » الْقَاءَ لِلتَّحْلِيلِ وَإِنْ حُرِفَ تَوْكِيدٌ وَنَصَبٌ « اللَّهُ » اسْمُهُمَا « فَضَّلَهُمْ »  
الْجُمْلَةُ خَبَرُهَا ، وَبَاقِي الْإِعْرَابِ وَاضِحٌ .

(وَالْمَعْنَى) اسْتَقْنَى قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْخَلْقِ بِلَدِينِ الْإِسْلَامِ حَيْثُ  
ظَهَرَ فِيهِمْ وَابْتَدَأَ مِنْهُمْ .

(وَالشَّاهِدُ) اسْتِعْمَالُ « حَاشَا » فَعْلًا وَنَصَبَ مَا بَعْلَهُ .

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ - أَبُو أُمِيَّةَ الطَّرَسُوسِيُّ ، أَصْلُهُ مِنْ  
بَحْصَانَ بِيغْلَادَ ، ثُمَّ سَكَنَ طَرَسُوسَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَغَيْرِهِ ، وَكَانَ  
إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ رَفِيعَ الْقَدْرِ مُتَقَلِّدًا فِي زَمَانِهِ . رَوَى عَنْهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ  
مِنْهُمْ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ، وَمُسْنَدُهُ مَخْطُوطٌ لَمْ يَطْبَعْ ، وَتَوَفَّى بِطَرَسُوسَ سَنَةَ ٢٧٣ هـ .

وَأَسْمَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَلَّهَا قَاطِمَةٌ <sup>(١)</sup> . وقوله :  
 ١٧٨ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَلَّهَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا  
 ويقال في « حاشا » : « حَاشَ - وَحَاشَا » .

(١) قيل : الصحيح أن جملة « ما حاشا قاطمة » مدرجة من كلام الراوى تنقياً على كلام النبی . وليست من كلام الرسول عليه السلام . يريد الراوى بذلك : أن يبين أنه عليه السلام لم يستثن قاطمة من أهل بيته ؛ بلليل ما في معجم الطبراني : ما حاشى قاطمة ولا غيرها . وعلى هذا فليست حاشا استثنائية ، بل « ما » نافية لا مصلرية ، و « حاشا » فعل ماضٍ متصرف متعد من قولهم : حاشيه أحاشيه - إذا استثنيته ، وفاعله يعود إلى النبي ، وقاطمة مفعوله . قال في المعنى : ويرد هنا بأن « لا » نافية و « غيرها » منصوب بمحذوف وليس معطوفاً على قاطمة . والمعنى : ولا أستثنى غيرها . والفعل مستند للمتكلم وهو من حثيث النبوة .

١٧٨ - ينسب هذا البيت للأخطل الشاعر الأموى المشهور .

اللفظ والإعراب : « الناس » مفعول أول لرأى ، والمفعول الثانى محذوف أى أقلّ منا أو دوننا - فى الميزة « ما » مصلرية « حاشا » فعل ماضٍ وفاعله يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قریشاً » مفعول حاشا « وإنا » القاء التعليل وإن حرف توكيد ونصب و « نا » اسمها « نحن » توكيد للضمير المتصل وهو « نا » أفضلهم ، خبر إن ومضاف إليه « فعلاً » تمييز . ويجوز أن تكون القاء زائدة ، وجملة إن ومعمولها مفعول ثانٍ لرأى ( والمعنى ) رأيت الناس - إلا قریشاً - دوننا فى الميزة ؛ لأننا خير منهم معاً وكرماً ( والشاهد ) دخول « ما » المصلرية على حاشا وهو قليل واعلم أن لحاشا ثلاث حالات : استثنائية وهى فعل جامد ، وقد تقلعت . وتنزيهية وهى اسم ؛ تضاف كقراءة ابن مسعود : ( حاش الله ) - بالإضافة ، وتتنون كقراءة بعضهم : ( حاشاً لله ) - وتكون منصوية انتصاب المصدر النائب عن فعله . والثالثة أن تكون فعلاً متعلماً متصرفاً بمعنى أستثنى ، تقول : حاشيه - أى استثنيته .

( ثالثة ) تستعمل « لا » للاستثناء بمعنى « إلا » وقد وردت فى أمثلة مسموعة ومن ذلك قوله تعالى : ( إن كل نفس لا عليها حافظ ) ، ومثل : نشلتك الله لا فعلت كنا ، وعمرك الله لا فعلت كنا . وينبغى الاختصار فى ذلك على السماع .

## الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف المستقنى ، واذكر أصح الأقوال فى التناصب له .
- ٢ — ما الفرق بين الاستثناء المتصل والمتقطع ؟ هات مثالا لكل منهما من إنشائك .
- ٣ — متى يجب نصب المستقنى ؟ ومتى يرجع ؟ ومتى يضعف ؟ مثل لكل .

٤ — ما الاستثناء المفرغ ؟ وما حكمه ؟ مثل لما تقول .

٥ — وضح حكم الاستثناء بليس — ولا يكون — وعذا ، ومثل لما تقول .

٦ — يستشهد النحويون بما يأتى : فى باب الاستثناء . بين موضع الام شهاد ووجهه قال تعالى : ( ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هى أحسن . ولا بلغت منكم أحد إلا امرأته . ما لهم به من علم إلا اتباع الظن . الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين . ويأتى الله إلا أن يتم نوره ) . فى الحديث : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا — ليس السن والظفر » .

تملُّ الندائى ما عداكى فإتنى بكل الذى يهوى نلتبى مؤلج

ولا أرى فاعلاً فى الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقوام — من أحد

أأترك ليلى ليس بينى وبينها سرى ليلة ؟ إني إذاً لصبور

وكل أخ مفارقة أخسوه لعمري أيبسك إلا الفرقدان

٧ — ما الفرق بين « غير » و « سوى » فى الاستثناء ؟ وبين « خلا » و « حاشا » ؟ مثل .

٨ — أعرب البيت الآتى وشرحه :

لو كان غيرى سليماً الدهر غيرى وقع الحوادث إلا الصارم الذكر

٩ — كون جملة يكون المستقنى فيها منصوباً والكلام قبله تام منق ، وأخرى يجب فيها الاتباع .

١٠ — بين فيما يأتى المستقنى منه ، والمستقنى ، وحكمه ، والعامل .

قال تعالى : ( لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم . لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً إلا قلاً سلاًماً سلاًماً ) . ناشطك الله إلا ما فكرت قبـل

الإجابة . أوصيك ألا تصادق إلا المهذب إلا الكريم الخلق . فمن الناس من هم والعلم سواء ، لا ترى منهم إلا علم وفاء ، وإلا جحوداً وإنكاراً لحق الإخاء .

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ  
 مَالِي سِوَى قَرَعِي لِبَابِكَ حَاجَةٌ      فَإِذَا مُنَعْتُ فَلَيْ بِبَابٍ أَفْرَعُ ؟  
 وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا      أَلَّا يَجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دَيْسَارُ  
 مَا قَالَ « لَا » قَطُّ إِلَّا فِي تَشَهُدِهِ      لَوْلَا التَّشَهُدُ كَانَتْ لَاتِهِ نَعَمُ  
 وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ سِحْرِ جُفُونِهَا      وَأَحْيَبَ بِهَا صَحَارَةٌ حِينَ تَسْحَرُ  
 ١١ - بين إعراب ما تحت خط فلما يأتي :

قال عليه السلام : « يطيع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكلب » .  
 وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَلَّتْهَا      سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْيَابِ هَيْئَةُ الْخَطْبِ  
 لَمْ يَضْحَكِ الْوَرْدُ إِلَّا حِينَ أَعْجَبَهُ      حُسْنُ الرِّيَاضِ وَصَوْتُ الطَّائِرِ الْغَرْدِ  
 تُحَاوِلُ مِنِّي شَيْعَةً غَيْرَ شَيْعَتِي      وَتَطْلُبُ مِنِّي مَلَهَبَهَا غَيْرَ مَلَهَبِي



### الحال<sup>(١)</sup>

(الحال وصف، فضلة، متعصب، مفهوم « في حال » كقرداً أذهب<sup>(٢)</sup>)

عرف الحال بأنه : الوصف<sup>(٣)</sup> الفضلة، المتعصب، للدلالة على هيئة<sup>(٤)</sup>،

نحو : « قرداً أذهب » قرداً : حال ؛ لوجود القيود للذكورة فيه .

وخرج بقوله : فضلة - الوصف الواقع عمدة ، نحو : زيد

قائم . ويقولو للدلالة على الهيئة - التمييز - المشتق ، نحو : لله تراه

فارساً ، فإنه تمييز لا حل على الصحيح ؛ إذا لم يقصد به الدلالة

على الهيئة ، بل التعجب من فروسيته ، فهو لبيان التعجب منه ، لا لبيان

هيئته ، وكذلك : رأيت رجلاً راكياً ؛ فإن راكياً - لم يمتنع

للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل . وقول المصنف « مفهوم في

حال » - هو معنى قولنا : للدلالة على الهيئة .

\*\*\*

( وكونه مشتقاً مشتقاً ، يَنْبَغُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً<sup>(٥)</sup> )

(١) الحال : يذكر ويؤنث ، والأفصح في لفظه التذكير ، وفي

ضميره ووصفه التأنيث . ومعناه لغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ،

واصطلاحاً : ما ذكره الشاعر .

(٢) « الحال وصف » مبتدأ وخبر « فضله متعصب مفهوم » نعت

لوصف « في حال » بدون تنوين - في عمل جر بإضافة مفهوم من إضافة

الوصف لمفعوله « قرداً » الكاف جارة لقول محذوف ، وقرداً حال من

فاعل أذهب .

(٣) المراد بالوصف : ما دل على معنى وذات متصفة به ؛ وهو :

اسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل .

والمقصود : الوصف ولو تأويلاً ؛ لتدخل الجملة وشبهها ، والحال الجامد ؛

لتأول ذلك كله بالمشتق .

(٤) أى هيئة صاحبه وصفته - عند وقوع الفعل .

(٥) « وكونه » مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه

« مشتقاً » خبر المصدر الناقص « مشتقاً » خبر ثان « يَنْبَغُ » الجملة خبر المبتدأ =

الأكثر في الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقة . ومعنى الانتقال :  
 ألا تكون ملازمة للمتصف بها ، نحو : جاء زيدٌ رَكيباً ؛ فراكباً :  
 وَصَفُ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن زيد ؛ بأن يجيء ماشياً . وقد نجى  
 الحال غير منتقلة — أى وصفاً لازماً<sup>(١)</sup> ، نحو : دَعَوْتُ اللهَ سَمِيماً —  
 وَخَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :  
 ١٧٩— فَجَاعَتِ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ ، كَأَنَّمَا عَمَلَتْهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاءٌ  
 فَسَمِيماً ، وَأَطْوَلَ ، وَسَبْطٌ — أحوالٌ ، وهى أوصاف لازمة .

= « لكن » حرف استتراك « ليس » فعل ماض ناقص واسمها يعود على كونه  
 مستقلاً ... إلخ . « مستحقاً » خبر ليس .

(١) تقع الحال وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل :

(أ) أن تكون مؤكدة ؛ إما لعاملها كقوله تعالى : ( فيسم ضاحكاً ) —  
 أو لصاحبها نحو : ( لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ) — أو لمضمون جملة  
 قبلها نحو : محمد أبوك عطوفاً . ويشترط أن تكون هذه الجملة : اسمية ،  
 وأن يكون طرفاها — وهما المبتدأ والخبر — معرفتين جامدتين .  
 (ب) أن يدل عاملها على تجلده صاحبها كقوله تعالى : ( وخلق الإنسان  
 ضعيفاً ) .

(ج) في أمثلة مسموعة لا ضابط لها ، فيقتصر فيها على السماع ؛ من ذلك  
 قوله تعالى : ( قائماً بالقسط — أنزل إليكم الكتاب مفصلاً ) ، قائماً ومفصلاً —  
 حالان ، الأول من فاعل شهد وهو الله ، والثاني من الكتاب ، وهما وصفان  
 ثابتان بلا شك ؛ فإن قيامه تعالى بالعدل لازم ، وتبين الكتاب للحق والباطل  
 كذلك .

١٧٩ — هو لرجل من بنى جناب ، من بنى القيل — يصف ابنأ له .

اللغة والإعراب : سبط العظام : سوى الخلق حسن القامة . لواء : هو  
 مادون العلم — يراد بذلك الطول وتعام الخلق . « به » متعلق بجاءت والضمير  
 للمولود « سبط » حال من ضمير به « العظام » مضاف إليه « كأَنَّمَا » كأن  
 حرف تشبيه ونصب و « ما » كافة « عمامته » مبتدأ ومضاف إليه « بين »  
 ظرف « الرجال » مضاف إليه « لواء » خبر .

وقد تأتى الحال جملة ، ويكثر ذلك فى مواضع ، ذكر المصنف بعضها بقوله :

(وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِرِّهِ ، وَفِي مُبْدِئِ تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ كَيْفُهُ مِمَّا بَكَّنَّا ، بَدَأَ يَبْسُذُ ، وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسْلَأَ أَيْ كَلَسَ<sup>(١)</sup>)

يكثر مجيء الحال جملة إن كَلَسَ على سِرِّهِ ، نحو : يَفْعُهُ مِمَّا يَلِزَمُ ، قلما : حال جملة ، وهى فى معنى المشتق ، إذ المعنى : يَفْعُهُ مُسْعَرًا كُلَّ مَدٍّ بِلِزَمٍ<sup>(٢)</sup> . ويكثر جموعًا - أيضًا - فيما دلَّ على تَفَاعُلٍ ، نحو : يَفْعُهُ بَدَأَ يَبْسُذُ<sup>(٣)</sup> أى : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو : كَرَّرَ زَيْدٌ أَسْلَأَ - أى مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ، فبدأ ، وأسلأ - جملتان ، وَصَحَّ

= ( والمعنى ) أن امرأته ولدت هذا المولود ، سوى الخلق حسن القامة ، يرى وهو لا يس عمامته - كأنه علم بين الرجال ( والشاهد ) فى « سبط العظام » فإنه حال غير متقلة ، وهو وصف لازم ، وذلك قليل وإضافة « سبط » لا تخيله تعريفاً ولا تخصيصاً لأنه صفة مشبهة .

( ١ ) « فى سِرِّهِ » متعلق بـ « يكثر » وفى مُبْدِئِ تَأْوِيلٍ « مطوف على ما قبله ، ومضاف إليه » بِلَا تَكْلُفٍ « متعلق بتأويل . و « لا » اسم بمعنى غير ، « كجبه » الكاف جارة لقول عطف « به » فعل أمر ومفعوله « ممَّا » حال من الماء « بَكَّنَّا » متعلق بمحطوف صفة لمد - أى كائنًا بَكَّنَّا « بَدَأَ يَبْسُذُ » إعرابه كسابقه « أَسْلَأَ » حال من زيد . أى « حرف تيسير « كَلَسَ » الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على « أَسْلَأَ » الواقع حالا و « أَسْدَ » مضاف إليه .

( ٢ ) « ممَّا » حال من الفاعل إن نطقت مسعراً - بكسر العين ومن المفعول إن كان مسعراً - بفتح العين « بِلِزَمٍ » متعلق بمحطوف صفة . وقيل إن الحال مجموع القطبين وهو الدال على السحر . ويجوز رفع « مدٍّ » على الابتداء ، و « بِلِزَمٍ » خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، والرابط محذوف - أى مد منه بِلِزَمٍ . وعلى هذا لا يكون المثال مما نحن بصلحه .

( ٣ ) إعرابه كسابقه ، فبدأ حال من الفاعل أو المفعول و « يَبْسُذُ » متعلق بمحطوف صفة - أى بدأ كائنًا مع يد . ويجوز كذلك الرفع ، والتقدير : يلتمه مع يد منى .

وَقَوْعُهَا حَالاً لظهور تَأْوِيلِهِمَا بِمَشْتَقٍ ، كما تقدم<sup>(١)</sup> . وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِي مُبْدِئِ تَأْوِيلٍ » - أى : يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأويلها بمشتق .

وعلم بهذا وما قبله ، أن قول النحويين : إنَّ الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة - معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم . وهذا معنى قوله فيما تقدم ولكن ليس مستحقاً<sup>(٢)</sup> .

• • •

( ١ ) مثل هذه المواضع : مادل على ترتيب نحو : ادخلوا الدار رجلاً رجلاً ، أو رجلين رجلين - أى مرتين . وكلاهما منصوب على الحال وهو المختار . وقيل الثاني صفة للأول - أو معطوف عليه بتفسير الفاء وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً ، ثم يفصل يذكر بعضه مكرراً .

( ٢ ) بقيت مواضع ؛ قال ابن هشام : إن الحال تقع فيها جامدة غير مؤولة بالمشتق وهى : « أ » أن تكون موصوفة بمشتق نحو : ( قرأتاً عربياً - فتمثل لها بشراً سوياً ) ، وتسمى حالا موطئة - أى مهيئة لما بعدها ؛ لأنه هو المقصود . « ب » أو تكون دالة على عدد نحو : ( فتم ميقات ربه أربعين ليلة ) .

« ج » أو دالة على طور - أى حال - واقع فيه تفضيل على نفسه أو على غيره فى حالة أخرى نحو : هذا بئسراً أطيب منه رطباً ، فبئسراً حال من فاعل أطيب ورطباً حال من الماء فى منه .

« د » أو تكون الحال نوعاً من أنواع صاحبها نحو : هذا مالك ذهباً - أو فرعاً له نحو : هذا حليتك خاتماً ، ومنه قوله تعالى : ( أأجد لمن خلقت طيناً ) ، فطيناً حال من منصوب خلقت الخلفوف - لامن « من » ، وقيل منصوب بنزع الخافض - أى من طين . هنا ، وقد عد الموضح من هذا النوع : مادل على سعر . وقيل إن الجميع مؤول بالمشتق ؛ أى مقروماً عربياً - ومتصفاً بصفات البشر من استواء الخلق ونحوها - ومعلوذاً - ومطوراً بطور البسر والرطب - ومنوعاً وم مصنوعاً - ومتأصلاً . وقيل إن هذا تكلف لا داعى له . أما الأربعة الأولى وهى : مادل على سعر أو تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب فيجب تأويلها بالمشتق ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى، كَوَجَدَكَ اجْتَهِدْ<sup>(١)</sup>)  
مَلَقَبُ جَمْعٍ مِنَ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ  
مِنْهَا مُتَرَفًا لَفْظًا - فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِمْ : جَاءُوا الْجَمْعَ الْغَيْرَ<sup>(٢)</sup> .  
وَ . أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ . . . .

— ١٨٠ —

(١) « والحال » مبتدأ « إن » شرطية « عرف » ماضٍ للمجهول فعل الشرط  
« لفظاً » تمييز محول عن نائب الفاعل « فاعتقد » جواب الشرط والفاء الربط  
« تنكير » مفعول اعتقد ومضاف إليه « معنى » تمييز ، وجملة الشرط وجوابه  
خبر المبتدأ « كوجدك » الكاف جارة لقول محذوف « وحطك » حال من فاعل  
اجتهد ، والجملة مقول القول .

(٢) « الجماء » حال من الواو في جاءوا و « الغير » نعت ، والجماء : تأنيث  
الأجسم ، ومعناه الكثير من كل شيء ، وأنت باعتبار موصوفه أى الجماعة الجماء .  
والغير : من الغير ، وهو السر والتغطية ، وهو فعل بمعنى فاعل - أى الساترين  
وجه الأرض لكثرتهم . ولم يطابق ؛ حملاً على فعل بمعنى مفعول - أو باعتبار  
معنى الجمع .

١٨٠ - هنا جزء من بيت للبيد بن ربيعة - يصف حمر وحش تعلو إلى  
الماء للشرب مزدحمة . وهو بئامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ ، وَلَمْ يَنْدُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدُّخَالِ  
اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : الْعِرَاقُ : ازْدِحَامُ الْإِبِلِ ، أَوْ غَيْرُهَا - عِنْدَ وُرُودِ الْمَاءِ .  
يَنْدُهَا : يَطْرُدُهَا وَيَمْنَعُهَا . يُشْفِقُ : يَرْحَمُ . . . نَقْصُ : نَقْصُ الْبَعِيرِ - لَمْ يَمْ شَرِبْهُ .  
الدُّخَالُ : مَلَاخِلَةُ الْبَعِيرِ الَّتِي شَرِبَ - مَعَ الَّتِي لَمْ يَشْرَبْ . « أَرْسَلَهَا » الْفَاعِلُ  
يَعُودُ إِلَى الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ فِي الْآيَاتِ قَبْلَهُ ، وَهَا مَفْعُولُ يَرْجِعُ إِلَى الْآئِنِ « الْعِرَاقُ »  
حَالٌ ، وَجَمَلْنَا لَمْ يَنْدُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ - مَعْلُوقَتَانِ عَلَى أَرْسَلَهَا « عَلَى نَقْصِ » مُتَعَلِّقٌ  
بِیُشْفِقُ « الدُّخَالُ » مضاف إليه « والمعنى » أن هنا الحمار الوحشى دفع بالآئِنِ  
إِلَى الْمَاءِ مَزْدَحِمَةً ، وَلَمْ يَمْنَعُهَا مِنْ ذَلِكَ خَوْفًا مِنَ الصَّائِدِ ، وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَيْهَا مِنْ  
نَقْصِ الدُّجَالِ ، وَهُوَ مَزَاخِمَةُ الَّتِي شَرِبَ مَرَّةً لِلَّتِي لَمْ يَشْرَبْ لَضَفْضِهِ وَعَجِزِهِ عَنْ  
الْمَزَاخِمَةِ .

(والشاهد) في « العراق » حيث وقع حالا مع أنه معرفة ، والحال لا يكون  
إلا نكرة ، وساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ؛ ففنى العراق : معاركة مزاحمة .

وَالْجَهْدَ وَحَنَكَ ، وَكَلِمَتُهُ قَاهُ إِلَى فِي ١ ؛ فَالْجَمَاءُ ، وَالْعِرَالُ ،  
وَوَحَنَكَ ، وَقَاهُ - أَخْوَالٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ - لَكُنْهَا مُوَلَّةٌ بِنَكْرَةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
جَاءُوا جَمِيعاً - وَأَرْسَلَهَا مَعْرَكَةً - وَالْجَهْدُ مَتَفَرِّداً - وَكَلِمَتُهُ مُشَافَهَةٌ .  
وَزَعَمَ الْبَغْدَادِيُّونَ وَيُونُسُ : أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْرِيفُ الْحَالِ مُطْلَقاً ، بِلَا تَأْوِيلٍ ؛  
فَأَجَازُوا : « جَاءَ زَيْدُ الرَّائِبِ » .

وَفَصَّلَ الْكُوفِيُّونَ ، فَقَالُوا : إِنْ تَضَمَّنَتْ الْحَالُ مَعْنَى الشَّرْطِ - صَحَّ  
تَعْرِيفُهَا ، وَإِلَّا فَلَا ؛ فَمِثَالُ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ : زَيْدُ الرَّائِبِ أَحْسَنُ  
مِنَهُ الْمَائِي ٢ ؛ فَالرَّائِبُ وَاللَّيْثُ : حَالَانِ ، وَصَحَّ تَعْرِيفُهُمَا لِتَأْوِيلِهِمَا  
بِالشَّرْطِ ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ : زَيْدٌ إِذَا رَكِبَ - أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَتَّى ، فَإِنْ  
لَمْ تَقْدِرْ بِالشَّرْطِ - لَمْ يَصَحَّ تَعْرِيفُهَا ؛ فَلَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدُ الرَّائِبِ ؛  
إِذَا لَا يَصَحُّ : جَاءَ زَيْدٌ إِنْ رَكِبَ .

• • •

( وَمَقْدَرٌ مَنَكْرٌ حَالاً يَمَسُّ بِكَثْرَةٍ ، كَبَيَّةٌ زَيْدٌ طَلَعَ ٣ )

حَقُّ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ وَصفاً - وَهُوَ : مَا كَلَّ عَلَى مَعْنَى وَمُصَاحِبِهِ ؛  
كَقَائِمٍ ، وَحَسَنٍ - وَمَقْدَرُوبٍ - فَوْقُوعُهَا مُصْدرًا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ؛  
إِذَا لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى صَاحِبِ الْمَعْنَى . وَقَدْ كَثُرَ مَجِيءُ الْحَالِ مُصْدرًا  
نَكْرَةً ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَقْيَيسٍ ؛ لِجِيئِهِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ٣ ، وَمِنْهُ :

( ١ ) « وَمُصْدرٌ » مَبْتَدَأٌ « مَنَكْرٌ » صِفَةٌ « حَالاً » حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ يَقَعُ ، وَجَمْعُهُ  
يَقَعُ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ ، وَفَاعِلُ يَقَعُ يَعُودُ عَلَى الْمُصْدرِ الْمَنَكْرِ « بِكَثْرَةٍ » مُتَعَلِّقٌ يَقَعُ  
« كَبَيَّةٌ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ عَذُوفٍ وَبَيَّةٌ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ طَلَعَ « زَيْدٌ » مَبْتَدَأٌ  
« طَلَعَ » الْجَمْلَةُ خَيْرٌ .

( ٢ ) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَقَاسَهُ الْمَبْرِدُ فِيهَا كَانَ نَوْعًا مِنَ الْعَامِلِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ  
سَرْعَةً ؛ فَإِنَّ السَّرْعَةَ نَوْعٌ مِنَ الْمَجِيءِ . وَقَاسَهُ النَّازِمُ وَابْنَةُ : بَعْدَ « أَمَا » فِي مَقَامٍ  
قَصْدٍ فِيهِ الرَّدُّ مِنْ وَصْفِ شَخْصًا بِوَصْفَيْنِ ، وَأَنْتَ تَرَى اتِّصَافَهُ بِأَحَدِهِمَا - دُونَ =

زيد طلع بَيْتَةً ؛ فبَيْتَةٌ : مصدرٌ نكرة - وهو منصوب على الحال ،  
والتقدير : زيد طَلَعَ بِأَخْبَرٍ . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الأخفش والبردُ : إلى أنه منصوب على المصدرية ، والفاعل  
فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يَبْتَثُ بَيْتَةً ؛ فَبَيْتَتْ عندهما هو  
الحال - لا بَيْتَةٌ . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية  
كما دَقَّبَا إليه ، ولكن الناصب له عندهم - الفعلُ للذكور وهو طَلَعَ ؛  
لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير في قولك : زيد طَلَعَ بَيْتَةً -  
زيد بَعَثَ بَيْتَةً ؛ فيؤولون « طلع » ببغت ، وينصبون به « بَيْتَةً » .

(وَلَمْ يَنْكُرْ غَالِيًا ذُو الْحَالِ ، إِنْ لَمْ يَنْتَخِرْ ، أَوْ يُخْصَصْ ، أَوْ يَبِينْ)  
( مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كَقَوْلِهِ : يَنْتَخِرُ أَمْرُهُ عَلَى أَمْرِي مُسْتَهْلًا <sup>(١)</sup> )  
حتى صاحبِ الحال أن يكون معرفة <sup>(٢)</sup> ) ، ولا ينكر في الغالب إلا عند  
وجود مُسَوِّغٍ ، وهو أحد أمور :

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو : فيها قائماً رجُلٌ ، وكقول  
الشاعر : وأنشده سيبويه .

= الآخر نحو : أما علما فعالم ؛ أي مهما يذكر شخص في حال علم فالمدكور عالم ،  
فناصب الحال فعل الشرط المحذوف وهو يذكر ، وصاحبها نائب الفاعل . وبعد  
خير شبه به مبتلوه ؛ كمحمد زهير شعراً : فشعراً حال بمعنى شاعر ، والفاعل  
فيه « زهير » لتأوله بمشتق ؛ لأن معناه مجيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه .  
( ١ ) « ينكر » مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم « غالباً » حال من « ذو »  
الواقعة نائب فاعل ينكر « الحال » مضاف إليه « إن » شرطية « لم ينتخر » فعل  
الشرط وفاعله يعود على ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف - أي فلا ينكر  
أو يخصص أو يبين « معطوفان على ينتخر » من بعد نفي « متعلق بيبين » ومضاف إليه  
« أو مضاهيه » معطوف على نفي « يبع » مجزوم بلا النافية « مستهلاً » حال من  
أمرؤ الواقع فاعلاً ليع .

( ٢ ) لأنه محكوم عليه بالحال ، ولا يحكم على مجهول - لعلم القائلة .

١٨١- وَيَالِجِسْمٍ مِّنِّي يَبِينًا لَّوْ عَلِمْتِهِ  
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ

وكقوله :

١٨٢- وَمَا لَأَمْ نَقَعِي مِثْلَهَا فِي لَائِمٍ  
وَلَا سَدَّ فَقَرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

فقائماً : حال من رجل ، وبيننا : حال من شُحوب ، ومثلها : حال

من لائم .

١٨١- من الشواهد التي لم يعرف قائلها .

اللفظ والإعراب : شحوب : مصدر شحب الجسم — إذا تغير . « بالجسم »  
خير مقلد « مني » متعلق بمحذوف حال من الجسم « بيناً » — بمعنى ظاهراً — حال  
من شحوب على رأى الجمهور « لو علمته » شرط وقطعه ، وجواب الشرط محذوف —  
أى لأشفقت على مثلاً ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين الخبر المتكلم ،  
والمبتدأ وهو « شحوب » — أو بين الحال وصاحبها « وإن تستشهدي العين تشهد »  
شرط وقطعه وجزاؤه ( والمعنى ) أن يحصى من آثار الحب تغيراً ظاهراً ، لو علمته  
لحطقت على ورحمتني ، وإن تطلبي الشهادة من العين تشهد بهذا التنوير .

( والشاهد ) في « بيناً » حيث وقع حالاً من التكرة وهي شحوب — على  
منهج سيويه ، والمسوخ تقدم الحال على صاحبها . وعلى منهب الجمهور لا شاهد  
فيه كما ذكر في الإعراب .

١٨٢- لم ينسب هنا الشاهد لقائل .

اللفظ والإعراب : « وما » نافية « نفعي مفعول لام مقلد » مثلها « حال  
من لائم ، وهي مضافة إلى الماء ، وإضافتها لأضيقها تعريضاً « لى » حال أيضاً من  
لائم الواقع قاعلاً للام « ولا » نافية « قبرى » مفعول سد مقدم « مثل » فاعله « ما »  
اسم موصول مضاف إليه « ملكت يدى » الجملة صلة الموصول والعائد محذوف —  
أى ملكته « والمعنى » إني لم أجد لائماً لنفسى ورا دعاً لما يستوجب القوم —  
مثلها عند شعورها بالخطأ ، ولا مانعاً لفقرى وحاجتى — مثل الذى تملكه يدى ؛  
لأنه أقرب مثلاً مما في يد غيرى .

( والشاهد ) في « مثلها لى لائم » حيث جاءت الحال وهي « مثلها » و « لى »  
من التكرة وهي « لائم » وسوخ ذلك تأخر التكرة عن الحال .



ومنها : أن تُخصَّصَ النكرة بِوصفٍ ، أو بِإضافة ؛ فمثال ما تُخصَّصُ بوصف قوله تعالى : ( فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ • أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا )<sup>(١)</sup> .

وقول الشاعر :

١٨٣ - نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نَوْحًا ، وَلَسْتَ جَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَخْرَجٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُوسُونَ  
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبِينَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

(١) أعرب النظم وابنه « أمرأ » الثاني حالا من « الأمر » الأول لتخصيصه بالوصف بحكيم - أي بحكم ، والأمر الأول : واحد الأمور ، والثاني : واحد الأوامر ضد التواهي - أي حال كونه مأموراً به من عندنا . وفيه أن الحال لا يجرى به المضاف إليه إلا بشروط ستأتي وهي مفقودة هنا . وقد أجب بأن « كل » كما لجزء من « أمر » لصحة الاستغناء به . والحق : أن أمرأ الثاني : حال من كل - أو من فاعل أنزلناه - أو من مفعوله - أو من الضمير في حكيم - أو مفعول لأجله أو منصوب بأخص محذوفاً .

١٨٣ - البيتان من الشواهد التي لم تنسب لقائل معين .

اللغة والإعراب : نجيت : أنقذت من الفرق . القلك : السفينة - للمفرد والجمع . مخر : اسم فاعل ، من مخرت السفينة - جرت تشق الماء مع صوت . اليم : البحر أو الماء . مشحوناً مملوئاً . مينة : ظاهرة واضحة . « نوحاً » مفعول نجيت « يارب » جملة ثنائية للحاء مقترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله ، ورب منصوب بفتحة مقطرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف « في فلك » متعلق بنجيت - أو محذوف حال من نوحاً « مخر » صفة لقلك « في اليم » متعلق به « مشحوناً » حال من فلك . « يدعو » الجملة خال من فاعل عاش « آيات » متعلق يدعو « مينة » صفة لآيات « في قومه » متعلق بعاش « ألف عام » مفعول عاش ومضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو الحال « خمسينا » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكور ، والألف للإطلاق .  
(والمعنى) ظاهر . (والشاهد) في « مشحوناً » حيث وقع حالا من النكرة وهي « فلك » ، وسوغ ذلك تخصيصها بالوصف وهو « مخر » فقريت بفلك من المعرفة .

ومثال ما تَخَصَّصَ بالإضافة قوله تعلق : ( في أربعة أيام سواءً  
للسَّائِلِينَ )<sup>(١)</sup> .

ومنها : أن تقع التكررة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي : هو الاستفهام  
والنهي ، وهو المراد بقوله : « أو يَبْزَن » من بعد نفي أو مضاهيه ، فمثال  
ما وقع بعد النفي قوله :

١٨٤ — مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَأَقْيَا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا  
ومنه قوله تعلق : ( وَمَا أَفْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ )

فلها كتاب : جملة في موضع الحال من قرية ، وصح مجيء الحال  
من التكررة لتَقْلُمِ النفي عليها<sup>(٢)</sup> ، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية ،  
خلافًا للزمخشري<sup>(٣)</sup> ، لأن الواو لا تَفْصِلُ بين الصفة والوصف ، وأيضاً

(١) « سواء » حال من أربعة : لاختصاصها بالإضافة إلى أيام . وقد يكون  
التخصيص بالمعمول نحو : عجب من ضرب أخوك شهيلاً ، فشيلاً حال من  
ضرب لاختصاصه بالعمل في أخوك .  
١٨٤ — هو لراجز لم يعرف اسمه .

اللفظ والإعراب : حُمِّ : قلر . حمي : الحمى — موضع الحاية والحفظ . وأقياً :  
حافظاً . « ما » نافية « حم » ماض للمجهول « من موت » متعلق بأقياً « حمي »  
نائب فاعل حم « وأقياً » حال من حمي « ولا » الواو عاطفة « لا » زائدة لتأكيد  
النفي « من أحد » مفعول ترى و « من » زائدة « باقياً » حال من أحد ، وهذا  
وإذا جعلت « ترى » بصرية ، فإن كانت علمية كان باقياً مفعولاً ثانياً لها ،  
( والمعنى ) ليس هناك ما يحفظ الإنسان من الموت الذي قلره الله ، وليس  
هناك أحد غلباً في الدنيا .

( والشاهد ) في « وأقياً وباقياً » حيث وقع كل منهما حالاً من التكررة ، وصوغ  
ذلك وقوعها بعد النفي في الموضعين .

(٢) في الآية مسوغ آخر ، وهو اقترانها بالواو الحالية ؛ لأنها من المسوغات  
نحو : ( أو كالذي مر على قرية وهي خاوية ) .

(٣) فإنه يقول : إن الجملة صفة ، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالوصف .  
والزمخشري : هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري ، نسبة إلى زغش =

وجوده إلا « مانع من ذلك » ، إذ لا يُفترض به « إلا » بين الصفة والموصوف ،  
ومن صرح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش في المسائل ، وأبو علي  
القمي في التذكرة<sup>(١)</sup> .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

١٨٥- يَا صَاحِرْ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بِأَقْيَسٍ فَتَرَى

لِنَفْسِكَ الْعُتْرَ فِي إِيْتَابِهَا الْأَمَلَا ؟

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف : لَا يَبْتَغِ أَمْرُكَ عَلَى أَمْرِي مُسْتَهْلَكًا<sup>(٢)</sup>  
وقول قطري بن النجاعة :

١٨٦- لَا يَزْكَنْ أَحَدًا إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوُغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمْلٍ

= من أعمال خوارزم ، كان غاية في الذكاء وقوة الفريضة ، مفضنا في كل علم ،  
جاور بمكة فلقب « جارا الله » وله مصنفات كثيرة ، من أشهرها : الكشف  
في التفسير ، والمفصل في النحو ، وتوفي سنة ٥٣٨ هـ .

( ١ ) التذكرة : كتاب كبير في مسائل النحو ، أما المسائل فكتابان :

أحدهما كبير والآخر صغير .

١٨٥ - هو لرجل من بني طي .

اللفظ والإعراب : حم : قدر وهي . عيش : حياة . صاح : منادى -  
مرخم صاحب على غير قياس ؛ لأنه غير علم . « بأقيا » حال من عيش الواقع  
نائب فاعل حم « فرى » الفاء للسبية ، وترى مضارع منصوب بأن مضمرة  
بعدها « لنفسك » متعلق بترى في موضع المفعول الثاني « العتر » مفعول أول  
« في إيتابها » متعلق بالعتر وهو مصدر مضاف إلى فاعله « الأملا » مفعول  
المصدر ، والألف للإطلاق « والمعنى » أخبرني أيها الصاحب ! هل قدر للإنسان  
في هذه الدنيا حياة باقية ؟ حتى يكون لك عتر في أن تؤمل آمالا بعيدة ، وتكالب  
على الحياة ؟ ( والشاهد ) في « بأقيا » حيث وقع حالا من النكرة وهي « عيش » ،  
وسوغ ذلك وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤتى معنى النفي .

( ٢ ) مستهلا : حال من امرؤ الأول ؛ لسبقه بالنهي . ومعناه : لا يعتدى

شخص على غيره مستخفاً بذلك ؛ فإن الظلم مرتبه وخيم .

١٨٦ - هو لأبي نعامه قطري بن النجاعة التميمي الحارثي - نسبة إلى « قطر » =

واحرز بقوله : « غالباً » — مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا  
مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولهم : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَيْلَةٍ رَجُلٍ <sup>(١)</sup> ،  
وقولهم : عليه مائة بيضاء <sup>(٢)</sup> . وأجاز سيبويه : فيها رجل قاتلاً ، وفي  
الحديث : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِلًا ، وَصَلَّى وَرَأَاهُ رَجُلًا  
قَيْلًا » <sup>(٣)</sup> .

• • •

= اللغة والإعراب : الركون : الميل . الإحجام : التأخر . الوغى : الحرب .  
الحمام : الموت . « يوم الوغى » ظرف متعلق بركن ومضاف إليه « متخوفاً »  
حال من « أحد » الواقع فاعلاً ليركن « الحمام » متعلق بمخوف .  
(والمعنى) لا ينبغي لأحد أن يميل إلى التكوُّص والإعراض عن اقتحام الحروب ،  
خوفاً من الموت ؛ فإن ذلك جبن ، والموت لا بد منه ، ولكل أجل كتاب .  
(والشاهد) في « متخوفاً » حيث وقع حالا من « أحد » النكرة ، وسوغ ذلك  
وقوعها في حيز التثنية بلا .

هذا : ومن مسوغات مجيء الحال من النكرة غير ما ذكره الناظم : أن تكون  
الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو : زارني رجل والشمس طالعة ؛ لأن وجود  
الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن الجملة نعت للنكرة ، وأن تكون النكرة  
مشتركة مع معرفة ، أو نكرة يصبح مجيء الحال منها ، نحو : زارني محمد ورجل  
راكبين — أو زارني رجل صالح وامرأة مبكرين ، وأن تكون الحال جاملة  
نحو : هنا خاتم ذهباً ؛ لأن الوصف بالجامد خلاف الأصل ، فلا يتوهم شيء .  
وقيل : إن مثل هذا تمييز .

(١) أي مقدر قلته ، قلعة حال من ماء ، وهو نكرة بلامسوغ .

(٢) « بيضاء » جمع يضاء ، وهو حال من مائة . ولا يجوز أن يكون تمييزاً ؛  
لأن تمييز المائة لا يكون إلا مفرداً مجروراً .

(٣) « قَيْلًا » حال من رجال ، وهو نكرة بلامسوغ . هذا : وملعب  
سيويه أن مجيء الحال من النكرة بلامسوغ — مقيس لا يقتصر فيه على ماورد  
سماعاً ؛ لأن المقصود من الحال تقييد العامل ، فلا معنى لاشتراط مسوغ في  
صاحبها ، ونصب التحليل ويونس — إلى أن ذلك مقصور على السماع .

(وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنَهُ ، فَقَدْ وَرَدَ (١) )  
 مَلْعَبُ جمهور التَّحْوِينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْلِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا  
 لِلْجُرُورِ بِحَرْفٍ فَلَا تَقُولُ فِي : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً - مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ .  
 وَغَضِبَ الْقَارِئُ ، وَلَبِنُ كَيْسَانَ ، وَلَبِنُ بَرْهَانَ ، إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ (٢) ،  
 وَتَابَعَهُمُ الْمُصَنِّفُ ، لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٨٧- لَشْنُ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا

إِلَى حَيِّيسَا ، إِنَّهَسَا لَحَيِّبُ

(١) « وَسَبَقَ » مَفْعُولٌ مَقْلَمٌ لِأَبَوَا « حَالٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ  
 لِفَاعِلِهِ « مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ مَفْعُولٌ لِلْمَصْدَرِ « بِحَرْفٍ » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « جُرَّ » الْوَاقِعُ  
 صِلَةٌ لَهَا « وَلَا » نَافِيَةٌ « أَمْنَهُ » مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ وَالْمَاءُ مَفْعُولٌ عَائِلَةٌ عَلَى سَبْقِ .  
 (٢) قَالَ النَّازِمُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِالْحَرْفِ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى ،  
 وَتَقْدِيمُ حَالِ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ - غَيْرُ مُنْتَوَعٍ . وَالْخِلَافُ : فِيهَا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ  
 مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرَّ أَصْلِي ، أَمَا إِذَا كَانَ بِحَرْفٍ جَرَّ زَائِدٍ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ  
 التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، تَقُولُ : مَلَجَاءُ مِنْ أَحَدٍ رَاكِبًا - وَمَا جَاءَ رَاكِبًا مِنْ أَحَدٍ .  
 وَيَجِبُ تَأْخِيرُ الْحَالِ عَنْ صَاحِبِهَا : إِذَا كَانَتْ مَحْصُورَةً ، نَحْوُ : ( وَمَا نُرْسِلُ  
 الْمُرْسِلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ) ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ تَأْخِيرُهَا إِذَا كَانَ صَاحِبُهَا مُضَافًا  
 إِلَيْهِ ، بِشَرَطِ أَنْ يَصْلُحَ الْحَيُّ الْحَالُ مِنْهُ كَمَا سَيَأْتِي ، نَحْوُ : يَسْرُنِي رُؤْيَا النُّجُومِ  
 وَاضِحَةٌ : فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ وَاضِحَةٍ .

١٨٧- هُوَ لِعُرْوَةِ بَيْنِ الْحَزَامِ الْعُرَى - مِنْ قَصِيدَةٍ فِي حَيِّتِهِ غُرَاءَ ؛  
 مَطْلَعُهَا : -

وَلَأَنِّي لَتَعْرِوْنِي لِلذِّكْرَاكِ رُوعَةً لَهَا بَيْنَ جِلْدِي وَالْعِظَامِ حَيِّيبُ  
 وَقَبْلَ يَتِ الشَّاهِدِ :

حَقَّقْتُ بِرَبِّ الرَّاكِمِينَ لُرِيهِمْ خَشُوعًا وَفَوْقَ الرَّاكِمِينَ رَقِيبُ  
 وَيَعْلَهُ :

وَقُلْتُ لِعَرَفِ الْيَسَامَةِ : دَلُونِي فَلَتَكَ - إِنْ أَبْرَأْتَنِي - لَطَبِيبُ  
 الْفَقْرِ وَالْإِعْرَابِ : هَيَّانَ : عَطْشَانٌ مِنَ الْمَيَامِ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ أَشَدُّ الْعَطْشِ  
 صَادِيًا : اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ صَدَى - أَيْ عَطَشَ . « لَشْنُ » الْإِلَامُ مُوَلَّدَةٌ لِقِسْمٍ وَإِنْ =

فَهَيَّحَانَ ، وصادياً : حالان من الضمير للجرور يلقى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨- فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ قَلَنْ يَلْهَبُوا فَرَاغًا يَقْتُلُ حِبَالَ  
فَرَاغًا : حال من قتل . وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع  
والمنصوب فمجتزئ ، نحو : جاء ضاحكاً زيدٌ - وضربتُ مَجْرَدَةً هنداً .  
( وَلَا تُجَزَّ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا ) أَوْ مِثْلُ جُزْئِهِ ، فَلَا تَحِيْفًا (١)

= شرطية « كان » ناقصة فعل الشرط « برد الماء » اسمها ومضاف إليه « هيان  
صادياً » حالان مترادفان ، لأن صاحبهما واحد وهو الياء في « لَيْتَ » « لَيْتَ » متعلق  
بجيداً الواقع خبراً لكان ، وجملة « إنها لحبيب » من أن واسمها وخبرها - جواب  
القسم ، والضمير في إنها يرجع إلى غفراء ، وجواب الشرط محذوف - يدل  
عليه جواب القسم .

( والمعنى ) إذا كان الماء البارد حياً إلى نفسي - وأنا في شدة الظلم - فإن  
غفراء حية إلى نفسي كالماء للعطشان ، وهو تعليق على محقق ( والشاهد ) في  
« هيان صادياً » حيث وقفا حالين من الياء المحرورة علا يلقى وتعلما عليها .

١٨٨ - هو مطلع قصيدة لطليحة بن خويلد الأسدي ، وكان قد تنبأ ثم أسلم .  
اللغة والإعراب : أذواد : جمع ذود ، وهو من الإبل مابين الثلاث إلى  
النشر فرغا : هنرا لم يطلب ثأره . حبال : هو ابن أخي طليحة ، وكان المسلمون  
قتلوه في الردة . « فإن تك » إن شرطية وتلك مجزومة على التوابع المخلوطة للتخفيف  
فعل الشرط « أذواد » اسم تك « أصبن » ماض للمجهول والجملة خبر تك ،  
« ونسوة » معطوفة على أذواد « قلن يلهبوا » جواب الشرط « فرغا » بكسر  
الفتاء وضحها - حال من « قتل » للجرور بالبلاء ( والمعنى ) لأن كنتم ذعبتن بيض  
الإبل وسبايا من النساء ، ولم يؤخذ منكم مثلها - فلذلك أمر هين ، ولكن دم  
حبال لم ينهب هنراً ، فقد شقيت نفسي بأخذ ثأره منكم ، وكان قد قتل به  
عكاشة بن محسن ، ثابت بن أرقم ، وفي ذلك يقول :

عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا وَعَكَّاشَةً الضَّمِيَّ عَنْهُ بِحَالٍ  
والشاهد في « فرغا » حيث وقع حالا من « قتل » للجرور بالبلاء وتعلم عليه .  
( ١ ) « حالا » مفعول تجز من المضاف « متعلق بمحذوف صفة لحالا » =

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال ، كاسم الفاعل ، والمصدر ، وتحوهما - مما تَقَسَّنَ معنى الفعل ، فتقول : هذا ضاربٌ هندٍ مجردةً - وأصحبني قيامٌ زيدٍ مُشْرِعاً ، ومنه قوله تعالى : ( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً )<sup>(١)</sup> ، ومنه قول الشاعر :

١٨٩- تَقُولُ ابْتَنَى : إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِداً

إلى الرُّوعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لَيْسَا

و كذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً

= متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « المضاف » فاعل اقضى « عمله » مفعول اقضى ومضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام أو « كان » محذوف على اقضى ، واسم كان يعود إلى المضاف له « جزء » خبرها « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » متعلق بأضيف الواقع صلة الموصول أو مثل جزئه « محذوف جزء ومضاف إليه « فلا تخيفا » لانهية وتخيفا مبنى على التفتح لانهية بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً في محل جزم بلا .

(١) « جميعاً » حال من « كم » و « مرجع » مصدر ميمي بمعنى الرجوع عامل في الحال نصب ، والقياس فتح جيمه ؛ لأن مضارعه مكسور العين مع صحة اللام .

١٨٩ - هو الملك بن الرِّيب ، أحد بني ملز بن مالك ، وقد قتل بخراسان .  
 اللغة والإعراب : الرُّوع : القزع والخوف ، ويراد به هنا الحرب .  
 « ابتنى » فاعل تقول « انطلقك » اسم إن مضاف إلى الكاف من إضافة المصدر لفاعله « واحداً » حال من الكاف إلى الرُّوع « متعلق بانطلاق » تاركى « خبر إن وإضافته إلى الياء من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول « لا أباً ليا » جملة « لا » ومعمولها مفعول ثان لتاركى ؛ لأنه بمعنى مصيرى - وخبر « لا » محذوف ( والمعنى ) تقول لى ابتنى : إن ذهابك إلى القتال مفرداً بصيرنى بلا أب ؛ لأنك ستמות لامحالة ( والشاهد ) فى « واحداً » حيث وقع حالا من المضاف إليه وهو الكاف فى انطلقك ؛ وسوغ ذلك أن المضاف مصدر عامل فى المضاف إليه - فهو كالفعل ، ويصح عمله فى الحال كذلك :





(وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفَعْلٍ مُصْرَفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفَ  
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ : كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ ، وَمُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا <sup>(١)</sup>)

يجوز تقديم الحال على ناصبها : إن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفةً  
تشبه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تضمن معنى الفعل وحروفه ،  
وقيل التانيث ، والتثنية والجمع ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ،  
والصفة المشبهة ؛ فمثال تقديمها على الفعل المتصرف : مخلصاً زيداً دعا ،  
فدعا : فعل متصرف ، وتقدمت عليه الحال . ومثال تقديمها على الصفة  
المشبهة له : مُسرِعاً ذَا رَاحِلٍ <sup>(٢)</sup> .

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف — لم يجوز تقديمها عليه ،  
فتقول : ما أحسنَ زيداً ضاحكاً — ولا تقول : ضاحكاً ما أحسنَ زيداً ؛  
لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معوله .  
وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف ، كقَتَلَ

(١) « والحال ، مبتدأ » ، « إن ينصب » شرط وفعله « بفعل » متعلق ينصب  
« مصرفاً » ماض للمجهول وتائب الفاعل يعود على فعل ، والجملة نعت له ،  
« أو صفة » معطوفة على فعل « أشبهت المصرفاً » الجملة نعت لصفة . « فجائز »  
خبر مقدم والقاء للربط « تقديمه » مبتدأ مؤخر ، والماء مضاف إليه مفعول المصير ،  
والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو الحال  
« كمسرِعاً » الكاف جارة لقول محذوف ، ومسرِعاً حال مقلمة على عامله  
وهو راحل « ذَا راحل » مبتدأ وخبر ، وفي راحل ضمير مستتر فاعله ، وهو  
صاحب الحال « ومخلصاً » حال من فاعل دعا « زيد دعا » مبتدأ وخبر .

(٢) قد يعرض للمتصرف أو شبهه — ما يمنع تقديم الحال عليه ، وذلك  
كافتقارانه بلام الابتداء أو القسم نحو : إن محمداً ليزورك مخظراً — ولأصبرن  
معتسباً ، أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو : إن لك أن تأسر راجلاً ، أو صلة  
لأل الموصولة نحو : أنت المصلي متفرداً . ففي هذه المواضع لا يتقدم الحال ، لأن  
اللام لها الصلابة ، ومعمول الصلة لا يتقدم .

التفضيل<sup>(١)</sup> — لم يجز تقلبهما عليه ، وذلك لأنه لا يُثنى — ولا يُجمع — ولا يوثق ، فلم يتصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معوله ؛ فلا تقول : زيد ضاحكاً أحسن من عمرو — بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : زيد أحسن من عمرو ضاحكاً .

• • •

( وَعَايِلُ ضَمْنٌ مَعْنَى الْقَيْلِ — لَا حُرُوفَهُ — مُؤَخَّرًا لَنْ يَتَعَمَّلَا كَجَلِّكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَكَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ )<sup>(٢)</sup> لا يجزئ تقلبُ الحال على عاملها المعنوي ؛ وهو : ما تضمن معنى القعل دون حروفه ؛ كالماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف والجار والمجرور<sup>(٣)</sup> نحو : تِلْكَ هُنْدٌ مَجْرَدَةٌ — وليت زيدا أميراً أخوك — وَكَأَنَّ زيدا رَاكِباً أَسَدٌ — وزيد في الدار — أو عندك — قائماً ؛ فلا يجوز

( ١ ) ومثله في حالة إفراده وتذكيره : اسم القعل ، كزال مرعاً . وسأقي للمصنف والشارح بعد قليل — استثناءً من علم عمل أفضل التفضيل في الحال المتضمنة .

( ٢ ) « وعامل » مبتدأ « ضمن » ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل مفعوله الأول ، والجملة صفة لعامل « معنى القعل » مفعول ثانٍ ومضاف إليه « لا حروفه » معطوفة على معنى القعل « مؤخراً » حال من فاعل يعمل « لن » حرف نصب ونفي « يعملاً » منصوب وفاعله يعود إلى عامل والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدأ « كذلك » متعلق بمحطوف خبر مبتدأ محذوف « ليت وكأن » معطوفان على تلك « نحو » فاعل نكر « سعيد » مبتدأ « مستقراً » حال من الضمير في الجار والمجرور بعده « في هجر » متعلق بمحطوف خبر المبتدأ .

( ٣ ) وكذلك حرف الترجي نحو : لعل محمداً أميراً قادم ، وحرف التثنية مثل ها أنت محمد راكباً ؛ فراكباً حال من محمد — أو من أنت ، والعامل في الحال هو « ها » لتضمنها معنى أنه . وأدوات الاستفهام التي يقصد بها التعظيم ، كقول الأعشى : « يا جارتا ما أنت جارة » — إذا جعلت « جارة » الثانية حالاً لا ميمزاً . وأدوات التداء نحو : يا أيها الرجل قائماً . وبعد أمّا ، نحو : أمّا علماً ضاماً . وقد تقدم شرح هذا المثل .

تقديم الحال على عاملها المنوي في هذه السُّل ونحوها ؛ فلا تقول :  
مجردة تلك هند - ولا : أميراً ليت زيدا أخوك - ولا : ركباً كأن  
زيداً أسدً .

وقد نذكر تعليلها على عاملها الظرف نحو : زيد قائماً عندك ، والجار  
والجور نحو : سعيد مستقراً في حجر ، ومنه قوله تعالى : ( والسَّمَرَاتُ  
مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ) في قراءة كَسَرَ التاء <sup>(١)</sup> ، وأجزءه الأعفُسُ قياساً .

• • •

( وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍ وَمَعَاناً - مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ <sup>(٢)</sup> )  
تقدم أن أَفْعَلَ التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة ، واستثنى من  
ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ - على نفسه أو  
غيره - في حالٍ أخرى ، فإنه يعمل في حالين : إحداهما متقدمة عليه ،  
والأخرى متأخرة عنه ، وذلك نحو : زيد قائماً أحسن منه قاطلاً -

(١) هو الحسن البصري ، أحد القراء الذين قراهم شاذة . ومطويات حال  
متوسطة بين عاملها الظرفي ، وهو « يمينه » الواقع خبراً - وبين مبتدئه وهو  
« السموات » ، وصاحب الحال : هو السموات أو الضمير في الخبر . والحق  
أن « مطويات » معمولة لقبضته وهي حال من السموات المعطوفة على ضمير  
قبضته ؛ لأنها بمعنى مقبوضته . وليست السموات مبتدأً ويمينه ظرف متعلق  
بمطويات ، فهو معمول الحال لعاملها وعلى هذا : فالحال غير متقدمة على  
عاملها . أما على القراءة المشهورة : فالسموات مبتدأ ، ومطويات خبر ، ويمينه  
متعلق بمطويات .

(٢) « ونحو » مبتدأ ، « زيد » مبتدأ كذلك « مفرداً » حال من ضمير أنفع  
العائد إلى زيد ، « أنفع » خبر عن زيد ، من عمرو ، متعلق بأنفع « معاناً » حال  
من عمرو ، وجملة « زيد مفرداً » إلى معاناً - في محل جر بإضافة نحو إليها مقصود  
لغفلها « مستجاز » خبر نحو « يمين » - أي يضعف - مضارع منصوب بـ « بلن » ،  
وسكن الوقف ، وفاعله يعود على « نحو » ، والجملة خبر ثان - أو صفة للخبر  
السابق .

وزيد مفرداً أنفع من عمرو مُتَعَلِّقاً ؛ فقامتاً : ومفرداً — منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكلما قاعداً ، ومطماً ، وهما مذهب الجمهور . وزعم السيراقى أنهما خبران منصوبان بكَانَ المحطوفة ، والتقدير : زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً — وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُتَعَلِّقاً<sup>(١)</sup> . ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول زيد قائماً قاعداً أحسن منه — ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً .

( وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَلُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فَاغْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ<sup>(٢)</sup> )  
يجوز تعدد الحال وصلحها مفرد ، أو متعدد<sup>(٣)</sup> ؛ فمثال الأول : جاء زيد راكباً ضاحكاً ؛ فراكباً ، وضاحكاً : حالان من زيد والعامل فيهما « جاء » .

ومثال الثاني : لقيت هنداً مضطرباً مُنْطَحِرَةً ؛ فمضطرباً : حال من الهند ، ومنطحرة : حال من هند ، والعامل فيهما « لقيت » ، ومنه قوله :

( ١ ) يؤخذ على رأى السيراقى : أن فيه تكلف إضمار ستة أشياء بلا داع ، كما أن فيه إعمال أفعال التفضيل في « إذا » مع تقدمها عليه ، وهو ما قرئ منه .

« تنبيه » أجاز بعض النحاة : تأخير الحالين معاً عن أفعال التفضيل ؛ إذا وقعت الحال الأولى بعده مضمولة من الثانية بالمفضل عليه ، تقول : المعلم أقدر تاجراً منه زارعاً — وهذه الفاكهة ألذ نبتة منها مطبوخة .

( ٢ ) « والحال » مبتدأ « قد يجيء » قد للتقليل والجملة خبر المبتدأ « ذاتعدده » حال من فاعل يجيء ومضاف إليه « لمفرد » متعلق بتعدد — أو بمحطوف صفة له « وغير مفرد » محطوف على مفرد ، وجملة « فاعلم » معترضة بين المحطوف والمحطوف عليه . لا عمل لما .

( ٣ ) يجب التعدد إذا وقع الحال بعد « إما » نحو قوله تعالى : ( إنا علمناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ) أو بعد « لا » النافية نحو : رأيت محمداً لا خاتماً ولا مطمناً .

١٩٠- لَقِيَ ابْنِي أَخَوَتِي خَفِيفاً مُنْجَلِيَةً ، فَاسْتَسْلَبُوا مَتْنَهُ  
فَخَاتَمُوا : حال من ابني : وَمُنْجَلِيَةً : حال من أَخَوَتِي والعاملُ فيهما  
« لَقِيَ » .

فبعد ظهور المعنى تُرَدُّ كُلُّ حَالٍ إِلَى مَا تَلِيْقُ بِهِ ، وعند علم ظهوره  
يُجْعَلُ أَوَّلُ الْحَالَيْنِ لثَانِي الْأَسْمَيْنِ ، وثَانِيَهُمَا لِأَوَّلِ الْأَسْمَيْنِ : ففى قولك :  
لَقِيتُ زَيْدًا مَصْعَدًا مُنْطَرَأً - يَكُونُ « مَصْعَدًا ، حَالًا مِنْ زَيْدٍ ، وَ« مُنْطَرَأً »  
حَالًا مِنْ التَّاءِ .

• • •

( وَعَايِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَلْنَا فِي نَحْوِ : لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِلًا )<sup>(١)</sup>  
تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة<sup>(٢)</sup> ، فلو كُتِبَتْ عَلَى قَسْمَيْنِ<sup>(٣)</sup> ،  
وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

١٩٠- هذا الشاهد لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : منجليه : مغيثيه ، وهو مثنى منجذ - من الإنجاز وهو  
الإغاثة . أصابوا : أدركوا ونالوا . مغيا : غيمة . « ابني » فاعل لقي « أخويه »  
مفعوله ومضاف إليه « خاتماً » حال من ابني « منجليه » حال من أخويه وهو المعنى  
إن ابني في حالة خوفه من الأعداء - لقي أخويه مغيثين له ، فقال الثلاثة غيمة ونجوا .  
« والشاهد » في « خاتماً منجليه » حيث تعلدت الحال وصاحبها ، وصاحب  
كل حال وعاملها واضحان بلا لبس ، وإن اتحد لفظ الحال ومناه - ثنى أوجمع  
اختصاراً نحو : ( ونحو لكم الشمس والقمر دائبين - ونحو لكم الليل والنهار  
والشمس والقمر والتجوم - مسخرات ) .

( ١ ) « وعامل الحال » مبتدأ ومضاف إليه « بها » معلق بأكلنا « قد أكلنا »  
قد للتحقق ، وثائب الفاعل يعود إلى عامل الحال ، والجملة خبر المبتدأ « في نحو »  
معلق بأكلنا « لا تمت » لانهية وقعت مجزوم بلا « في الأرض » معلق به  
« مفصلاً » حال من فاعل تعث مؤكدة لعاملها .

( ٢ ) يقال لها المؤسدة والميئة : لأنها تين هيئة صاحبها ، ولا يستغاد منها  
بلونها ، وهي الثالب ، كجاء زيد راكباً .

( ٣ ) زاد ابن هشام قسماً ثالثاً - وهي المؤكدة لصاحبها ، نحو : ( لآمن من -

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أَكْثَرَتْ عَامِلَهَا ، وهى المراد بهذا البيت ، وهى : كلُّ وصفٍ دلَّ على معنى عَامِلِهِ ، وخالفه لفظاً — وهو الأكثر ، أو وافقه لفظاً — وهو دون الأول فى الكثرة ؛ فمثال الأول : لا تَعَثَّ فى الأرضِ مُضْغِلاً . ومنه قوله تعالى : ( ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُنْجِرِينَ ) وقوله تعالى : ( وَلَا تَعَثُّوا فى الأرضِ مُضْغِلِينَ ) ، ومن الثانى قوله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ) وقوله تعالى : ( وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ) .

• • •

(وَأَن تُوَكَّدَ جُمْلَةٌ فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) (١)  
هذا هو القسم الثانى من الحال للمؤكدة ، وهى : ما أَكْثَرَتْ مضمون الجملة ، وشرط الجملة : أن تكون اسمية ، وَجَرُّهَا : معرفتان — جامدان ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا — وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا ، ومنه قوله :  
١٩١— أَنَا بَيْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَاتِسِي وَهَلْ بِلَارَةٍ يَاللَّاسِ مِنْ عَارِ ؟

= فى الأرض كلهم جميعاً) فجميعاً حال من « مَنْ » الموصولة مؤكدة لما ؛ لأن كلا منهما يدل على الإحاطة والشمول .

(١) « توكَّد » مضارع فعل الشرط وفاعله يعود على الحال « جملة » مفعوله « فمضمر » الفاء واقعة فى جواب الشرط و « مضمر » خبر مقلّم ، والمراد : عَنُوفٌ « عامِلها » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ » مبتدأ وخبر . والجملة فى محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

١٩١ — هو لسالم بن دارة ، من قصيدة يهجو فيها أحد بنى فزارة .

اللفظة والإعراب . : دارة : اسم أمة . « أَنَا بَيْنُ » مبتدأ وخبر « دارة » مضاف إليه « مَعْرُوفًا » حال مؤكدة « بِهَا » متعلق به « نَسِي » نائب فاعل لمعروف ؛ لأنه اسم مفعول « وَهَلْ » حرف استنهام إنكارى « بِلَارَةٍ » متعلق بمحذوف خبر مقلّم « مِنْ » زائدة « عَارِ » مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقطرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « يَاللَّاسِ » يا حرف نداء واللام =

فمطوفاً ، ومعروفاً — حالان ، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجرياً ،  
والتقدير في الأول : أحقه عطوفاً — وفي الثاني : أحقُ معروفاً<sup>(١)</sup> . ولا يجوز  
تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملة ، فلا تقول : عطوفاً زَيْدٌ أخوك —  
ولا : معروفاً أنا زيد ، ولا توسطها بين المبتدأ والخبر ، فلا تقول :  
زَيْدٌ عطوفاً أخوك .

• • •

( ومَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كَهَجَاءِ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِحْلَةً<sup>(٢)</sup> )  
الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ — الإفرادُ ، وتقع الجملة مَوْضِعَ  
الحالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولأَبْدُ فيها من رابطٍ<sup>(٣)</sup> .

= للاستغانة ، وهو اعتراض بين المبتدأ والخبر ( والمعنى ) أنا ابن هذه المرأة ،  
ونسبي معروف بها ، وليس فيها من العار ما يقلح في هذا النسب ( والشاهد )  
في « معروفاً » فإنه حال مؤكدة أكلت مضمون الجملة التي قبلها — ومضمونها  
هذا الفخر ؛ لاشتهار نسبه بذلك .

( ١ ) إذا كان المبتدأ غير ضمير المتكلم — يقدر الفعل مبنياً للفاعل ،  
ومع ضمير المتكلم — يقدر مبنياً للمفعول .

( ٢ ) وموضع « ظرف مكان متعلق بتجيء » الحال « مضاف إليه  
جملة » فاعل تجيء « وهو » الواو للحال و « هو » ضمير منفصل مبتدأ « نائٍ »  
خبر المبتدأ وفيه ضمير مستتر قاعله « رحلته » مفعوله ، والجملة من المبتدأ  
أو الخبر في محل نصب حال من زيد .

( ٣ ) وكذلك لا بد أن تكون الجملة خبرية ، وألا تكون تعجبية ، ولا  
مصلرة بعلامة استقبال ؛ كالسين — وسوف — ولن ، وأدوات الشرط ؛  
فلا يصح جاء محمد إن يسأل يعط . ولصحة هذا المثال يقال : وهو إن يسأل ؛  
لتكون الجملة إسمية خبرية وغلط من أعرب « سيبين » في قوله تعالى :  
( إني ذاهب إلى ربي سيبين ) — حالا . وأجاز بعضهم الحالية في نحو ؛ لأضربه  
ذهب أو مكث ؛ لاتسلاخ الشرط عن أصله ؛ لأن المعنى لأضربه على  
أى حال .

وهو في الحالية : إما ضمير ، نحو : جاء زيد يده على رأسه ، أو ولو .  
وتسمى ولو الحال ، ولو الابتلاء - وعلامتها : صحة وقوع « إذ »  
موقعها ، نحو : جاء زيد وعمر قائم . التعليل : إذ عمرو قائم ،  
أو الضمير والولو معاً ، نحو : جاء زيد وهو ناو رحلة .

• • •

( وذات يده بمضارع ثبت حوت ضميراً ، ومن الواو خلت  
وذاً ولو بعلمها أنو مبتدأ له المضارع أجعلن مستنكاً )<sup>(١)</sup>

الجملة الواقعة حالا : إن صلت بمضارع مثبت<sup>(٢)</sup> - لم يجوز أن  
تقترن بالواو ، بل لا ترتبط إلا بالضمير ، نحو : جاء زيد يضطك -  
وجاء عمرو تقاد الجنائب<sup>(٣)</sup> بين يديه . ولا يجوز دخول الواو ،  
فلا تقول : جاء زيد ويضطك . فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره  
ذلك - أول على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن ذلك  
المبتدأ ، وذلك نحو قولهم : قمت وأصلك عينه ، وقوله :

١٩٢ - قلماً خيبت أظايفهم نجوت وأزهنهم مالسكا

( ١ ) « وذات يده » مبتدأ ومضاف إليه « بمضارع » متعلق بيده « ثبت »  
ماض وفاعله يعود على مضارع ، والجملة في محل جر صفة لمضارع « حوت  
ضميراً » فاعل حوت يعود على ذات يده ، والجملة خبر المبتدأ « ومن الواو »  
جار ومجرور متعلق بخلت وفاعل خلت يعود إلى ذات يده ، والجملة معطوفة  
على جملة الخبر . « وذات واو » مبتدأ ومضاف إليه « بعلمها » ظرف متعلق  
بانو « مبتدأ » مفعول انو ، والجملة خبر المبتدأ « له » متعلق بأجعلن « المضارع »  
مفعول أول لا جعلن « مستنكاً » مفعول ثان له .

( ٢ ) أى غير مقترن بقده ، وإلا لزمته الواو نحو : ( لم تؤذوني وقد  
تطمون أنى رسول الله ) .

( ٣ ) جمع جنسية ، وهى الخيل تساق بين يلى عظم بلا ركوب .

١٩٢ - هو لعبد الله بن همام السلولى .



فَأَصْلُكَ ، وَأَرْهَنْتُهُمْ — خَبَرَانِ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأَنَا أَصْلُكَ ، وَأَنَا أَرْهَنْتُهُمْ .

• • •

( وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُلْنَا بِوَاوٍ ، أَوْ بِمُضَمَّرٍ ، أَوْ بِهِمَا <sup>(١)</sup> )  
الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعل : إما مضارع ، أو ماضٍ . وكل واحدة من الاسمية والفعالية : إما مُثَبِّتَةٌ ، أو مَنْفِيَّةٌ ، وقد تعلّم ، أنه إذا صَلَّوَتْ الجملة بمضارع مُثَبِّتٍ — لَا تَصْجِحُهَا الواو ، بَلْ لَا تُرْتَبِطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ فَقَطْ ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ : أَنَّ مَا عَلَا ذَلِكَ — يَنْجُوزُ فِيهِ أَنْ يُرْتَبِطَ بِالْوَاوِ وَحْدَهَا ، أَوْ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، أَوْ بِهِمَا ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ : مُثَبِّتَةٌ — أَوْ مَنْفِيَّةٌ ، وَالْمُضَارِعُ الْمُنْفِيُّ ، وَالْمَاضِي : الْمَثْبُتُ — وَالْمُنْفِيُّ .

= اللغة والإعراب : أنظروهم : المراد أسلحتهم — جمع أنظور . « لا » ظرف بمعنى حين مضمّن معنى الشرط متعلق بنجوت « خشيت » فعل الشرط « أنظروهم » مفعول ومضاف إليه « نجوت » جواب الشرط « وأرهنهم » الواو للحال ، وأرهن فعل مضارع ، وهم مفعول أول له « مالكا » مفعول ثان ، والجملة خبر لمبتدأ محذوف بعد الواو — أى وأنا أرهنهم ، وجملة المبتدأ والخبر في عمل نصب حال من فاعل نجوت .

( والمعنى ) لا خفت أسلحة هؤلاء القوم — تخلصت منهم ، وتركت مالكا محبوساً لديهم رهينة عندهم ( والشاهد ) في « وأرهنهم » حيث يدل ظاهره على أن جملة المضارع المثبت تقع حالا وتقرن بالواو ، مع أنها لا ترتبط إلا بالضمير ، وهذا الظاهر غير صحيح ؛ فهو مؤول بإظهار مبتدأ بعد الواو ، وجملة المضارع خبر للمبتدأ .

( ١ ) « وجملة الحال » مبتدأ ومضاف إليه « سوى » منصوب على الظرفية — أو على الاستثناء « ما » اسم موصول مضاف إليه « قلما » نائب الفاعل يعود إلى ما والجملة صلة « بواو » خبر المبتدأ « أو بمضمر أو بهما » معطوفان على بواو .

فتقول : جاء زيد وعمره قائم - وجاء زيد يَكُ على رأسه - وجاء زيد زَيْدُهُ على رأسه ، وكذلك المتن . وتقول : جاء زيد لم يَضْحَك - أو ولم يَضْحَك - أو ولم يَمْ عَمْرُو . وجاء زيد وقد قام عمرو - وجاء زيد ، وقد قام أبوه - وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المتن ، نحو : جازيذ وما قام عمرو - و جازيذ ما قام أبوه - أو ما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضاً : المضارع المتن بلا ، فعل هذا تقول : جاء زيد ولا يضرب عمراً - بالواو . وقد ذكر المصنف - في غير هذا الكتاب : أنه لا يجوز اقتراءه بالواو كالضارع المثبت<sup>(١)</sup> ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك - يُؤوَّل على إضمار

(١) وكذلك تتمتع الواو في الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو : ( فجاعا بأستا ياتاً أو هم قاتلون ) ؛ فجملة « هم قاتلون » حال معطوفة على ياتاً ، والمؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو : ( هو الحق لا شك فيه ) ؛ فجملة « لا شك فيه » حال مؤكدة لمضمون ما قبلها ، والواقعة بعد إلا ؛ اسمية كانت نحو : ما ضربت أحداً إلا لزيد خير منه - أو ماضوية مثل : ما تكلم محمد إلا قال حقاً ، ومنه قوله تعالى : ( ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ) ، والمضارعية المنفية بلا أو بما نحو : ( ومالنا لا نؤمن بالله ) وقول الشاعر :

• عهلتك ما تصبو وفيك شبيبة •

فجملة « نؤمن بالله » حال من « نا » ولم يقرن بالواو ، وجملة « تصبو » حال من الكاف في « عهلتك » ولم يقرن كذلك بالواو . والفعلية التي فعلها ماضٍ مسبوق بأو العاطفة نحو : لأضرته ذهب أو مكث ، فجملة « ذهب » حال من الماء ، وتتمتع الواو لأنها في تعليل فعل الشرط ، وهو لا يقرن بالواو ؛ إذ المعنى : إن ذهب وإن مكث . وعلى هذا تكون المواضع التي لا يجوز فيها اقتران الحال بالواو : سبباً . هذا : ويجوز حذف الرابط إن كان ضميراً مفهوماً من السياق نحو : ارتفع سعر اللحم ؛ رطلاً بعشرين قرشاً - أي رطلاً منه . وكذلك إن كان الحال جملة خالية من الرابط ، وعطف عليه بالقاء أو بالواو ، أو بـ ثم - ما يصح أن يكون حالا ، واشتمل على الرابط نحو : عهلت الرئيس الحازم يشكو المرء وسون فيزيل أسباب الشكوى .

مبتدأ ، كمرأة ابن ذكوان<sup>(١)</sup> : ( فاستقيما ولا تتبعان ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأننا لا تتبعان ، فلا تتبعان : خبر لمبتدأ محذوف .

• • •

(وَالْحَالُ قَدْ يُخْلَفُ مَا فِيهَا عَوَلٌ وَيَخْضُرُ مَا يُخْلَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ)<sup>(٢)</sup>  
يُخْلَفُ عامل الحال<sup>(٣)</sup> : جوازاً ، أو وجوباً . فمثال ما خُلفَ جوازاً — أن يقال : كيف جئت ؟ فنقول : راكباً ، تقديره : جئت راكباً . وكقولك : بلى مُسرِعاً — لمن قال لك : لم تَسِرْ ، والتقدير : بلى مُرِيتُ مُسرِعاً ، ومنه قوله تعالى : ( أَيْخَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوءَ بَنَاتِهِ ) التقدير — والله أعلم — بلى نجعلها قادرين .

ومثال ما خُلفَ وجوباً قولك : زيدٌ أخوك عطفوا ، ونحوه من الحال للؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك . وكالحال النائية مناب الخبر ، نحو ضربي زيدا قائماً . التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر . ومما خُلفَ فيه عاملُ الحال وجوباً قولهم : اشترَيْتُهُ بِذَرِّهِمْ فصاعداً — وتصلحت بلينار فسافلاً<sup>(٤)</sup> ، فصاعداً ،

(١) كان شيخ الإقراء بالشام ، وإمام الجامع الأموى ، ولم يكن ، بالمراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر أقرأ منه ، وقد انتهت إليه مشيخة الإقراء زمنه ، وتوفى في شوال سنة ٢٠٢ هـ .

(٢) « والحال » مبتدأ « ما » اسم موصول نائب فاعل يخلف ، والجملة خبر المبتدأ « فيها » متعلق بعمل الواقع صلة الموصول « ويخضر » مبتدأ أول « ما » موصول مضاف إليه « يخلف » نائب فاعله يعود على ما والجملة صلة « ذكره حظل » مبتدأ ثان وخبره والجملة خبر المبتدأ الأول .

(٣) أى العامل غير المعنوى ، أما هو : كالظرف واسم الإشارة وحروف التثنية والتمني — فيجب ذكره ، ولا يخلف ؛ علم أو لم يعلم .

(٤) أى بما تملك فيه الحال على زيادة أو نقص بتدرج . وفى هذا الموضع حطف العامل وصاحب الحال وجوباً . ومن المواضع التى يجب فيها حطف

وسافلاً : حلال ، عاملهما محطوفٌ وُجوباً ، والتقلير : قلَّحَبَ الثمنُ صاعداً - ونذهب للتصقُّق به سافلاً . وهذا معنى قوله : « وبعض ما يُحطَّفُ ذكره حُطْلٌ ، أى بعض ما يحطف من عاملِ الحال - مُنِعَ ذِكْرُهُ .

= عامل الحال أيضاً : أن تكون مسبوقه باستفهام التوبيخ ، كقولك : أفاعلاً وقد هُزِعَ الناسُ إلى الجهاد ؟ وأن تتوب عن العامل ، وذلك مقصور على السماع ، كقولك لمن شرب : هنيئاً لك ؛ أى ثبت لك الخير هنيئاً - أو هناك هنيئاً .

هنا : ويتلخص مما تقدم : أنه يجب ذكر الحال إذا كان مقصوراً عليه ، نحو : ما سافرت إلا راكباً ، أو نائباً عن عامله نحو : هنيئاً مريئاً كما ذكرنا ، أو كان جواباً نحو : بلى مصرعاً - جواباً لمن قال لك : لم تسر ، أو كان نائباً عن الخبر نحو : إكرامى محمداً حسناً . وأخيراً ؛ إذا توقفت عليه صحة الكلام ، كقوله تعالى : ( وما خلقتنا السموات والأرض وما بينهما لآعين ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ) . ويجوز حذف الحال إذا دل عليها دليل ، وأكثر ما يكون إذا كان لفظها مشتقاً من مادة القول ، ويكون الليل عليها بعد الحذف هو القول ، نحو قوله تعالى في أهل الجنة : ( والملائكة يُلحظون عليهم من كل باب سلام عليكم ) أى قائلين سلام عليكم ، وقوله سبحانه : ( وإذا رفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل - ربنا تقبل منا ) أى قائلين : ربنا تقبل منا .

#### الاسئلة والقرينات

- ١- ما الأوصاف التى يجب أن تتوافر فى الحال ؟ ومتى يجب أن يكون وصفاً نائباً ؟ مثل .
- ٢- متى يقع صاحب الحال نكرة ؟ اذكر مواضع ذلك ، ومثل لما تقول .
- ٣- أذكر المواضع التى تقع فيها الحال جامدة ؛ مؤولة - وغير مؤولة . ومثل .
- ٤- ما حكم الحال من حيث التعدد وعلمه ؟ ومتى نجيء الحال من المضاف إليه ؟ مثل .
- ٥- متى يجب تقديم الحال على صاحبها ؟ ومتى يجب تأخيرها ؟ وكذلك على عاملها ؟
- ٦- ما الذى يشترط فى الجملة الحالية ؟ ومتى تتعين الواو لربط ؟ ومتى يتعين الضمير ؟
- ٧- فيما يأتى استشهد فى باب الحال . بين موضع الاستشهاد بإيضاح .

= قال تعالى : ( فتمثل لها بشراً سوياً . في أربعة أيام سواء الساتلين . وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً . لئن أكله الثوب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون . يوم يلع اللعاع إلى شيء نكر . خشفاً أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر . وأن هذا صراطي مستقيم فاتبعوه ) وصلى وراءه رجال قياماً . إن دواء تكرمه وفيه شفاؤك — خير من طعام تستلذه وفيه دأوك .

إذا المرء أعيتته الروعة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شليد  
 ينأ عاذ عوف وهو بادئ ذلة لليم فلم يتقدم ولا ولا نأهرا  
 عهدت سعاد ذات هوئى معنى فزدت وعاد سلواتاً همواها  
 علقتها عرضاً وأقتل قومها زعماً لعمر أبيك ليس بمزعم  
 كن للخليل نصيراً جار أو عدلاً ولا تشج عليه جاد أو بخلاً  
 ٨ — في البيت الآتي شلوذ كما يقولون . وضحه ، وكيف نخرج عن  
 هنا الشلوذ ؟

نعم امرأ هسر لم تمر نائبة إلا وكان لمرئاع بها وزراً  
 ٩ — أعرب البيت الآتي وشرحه ، وهو لامرئ القيس يصف عقاباً :  
 كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكبرها العتاب والحشف البالي  
 ١٠ — بين فيما يأتي : الحال وصاحبها ، حالاً من حيث التقديم والتأخير .  
 الرابط ونوعه .

إذا ناقشت معلمك صاعياً وراء الحقيقة — فأنت الطالب حقاً ، وإذا  
 قابلته وجهاً لوجه ، وتعلمت إليه في أدب وصافحته جاداً لا ملقاً — كنت  
 جليراً بالاحترام لا ريب في ذلك . من كلام العرب : شئ ثوب  
 الحلة — أى يرجع الحالون متفرقين . ومن الأساليب المشهورة : تفرق  
 القوم أبلى سباً . ورجع المسافر عوده على بلته . مرن نفسك على الإجابة  
 شيئاً فشيئاً ؛ فإن التمرين يظهر لك الحقائق شمساً ، ويجعل الخلق من الحقائق  
 واضحاً عندك . هذه نصيحتي لك صديقاً .

أصبح نصيحاً لمن أبلى نصيحته والزم توقى خطب الجدة باللعب

### التمييز<sup>(١)</sup>

( اَسْمٌ ، يَمْتَنِي « مِنْ » مُبَيِّنٌ ، نَكْرَةٌ ،

يُنْتَصَبُ تَمْيِيزًا بِمَسَا قَدْ فَسَّرَ

كَثِيرٌ اَرَضًا ، وَقَفِيزٌ بُرًّا وَمَنْوِينَ عَسَلًا وَتَمْرًا )<sup>(٢)</sup>

تفهم من القَصَلَات : المقول به ، والمقول المطلق ، والمقول له ،  
والمقول فيه ، والمقول معه ، والمستثنى ، والحال . وبقى التمييز -  
وهو المذكور في هذا الباب ؛ ويسمى مُفَسِّرًا - وتفسيرًا ، ومبينًا -  
وتبيينًا ، ومميزًا - وتمييزًا .

وهو : كل اسم ، نكرة<sup>(٣)</sup> ، متضمن معنى « مِنْ »<sup>(٤)</sup> ، لبيان  
ما قبله من إجمال ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا - وَعِنْدِي شَيْرٌ اَرَضًا .

( ١ ) معناه لغة : تخليص شيء من شيء . وهو في الأصل مصدر ،  
ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً بمعنى اسم الفاعل ، ثم صار حقيقة . وفي  
الاصطلاح : ما ذكره الشارح .

( ٢ ) « اسم » خبر مبتدأ محذوف - أى هو اسم « بمعنى » متعلق  
بمحذوف صفة لاسم « من » مضاف إليه مقصود لفظه « مين » نعت ثان  
لاسم « نكرة » نعت ثالث « تمييزاً » حال من نائب فاعل ينصب « بما » جار  
ومجرور متعلق ب ينصب وما اسم موصول وهى واقعة على العامل « قد فسر »  
الجملة صلة ما ، وفاعل فسر يعود إلى التميز ، والماء مفعوله عائدة إلى ما .  
« كثير » متعلق بمحذوف حال من ما « اَرَضًا » تمييز لشجر « وقفيز » معطوف  
على اَرَضَ « بُرًّا » تمييز « ومنوين عسلا » كذلك « وتما » معطوف على  
عسلا .

( ٣ ) أما المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب - فنصوب على التشبيه  
بالمقول به عند البصريين . والمراد بالاسم : الصريح ؛ لأن التميز لا يكون جملة  
ولا ظرفاً .

( ٤ ) أى مفيد لعناها ، ولا يشترط أن تكون مقطرة في نظم الكلام  
قد لا يصلح الكلام لتقديرها ، والمقصود « من » اليبانية في الثالب .

واحتراز بقوله : « متضمن معنى من » - من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « في » .

وقوله : « لبيان ما قبله » - احتراز مما تضمن معنى « من » وليس فيه بيان لما قبله ؛ كالم « لا » التي لتنفى الجنس ، نحو : لَأَ رَجُلٌ قَائِمٌ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : لا من رجل قائم .

وقوله : « لبيان ما قبله من إجمال » - يشمل نوعي التمييز ، وهما : المبين لإجمال ذات - والمبين لإجمال نسبة . فالمبين لإجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير <sup>(١)</sup> - وهي المَسْوَحاتُ ، نحو : لَهُ شَيْءٌ أَرْعَا ، والمكيلاتُ ، نحو : لَهُ قَفِيزٌ <sup>(٢)</sup> بُرًّا ، والموزوناتُ ، نحو : لَهُ مَزَوَانٌ <sup>(٣)</sup> عَسَلًا ونَمْرًا - والأعدادُ ، نحو : حِنْدَى عِشْرُونَ دَوْحًا . وهو منصوب بما فسرهُ ، وهو : شير - وقفيز - وَمَزَوَانٌ - وعشرون <sup>(٤)</sup> .

والمبِينُ لإجمال النسبة هو : الْمَسْوُوقُ لبيان ما تعلقَ به العاملُ ، من فاعل ، أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا - ومثله : ( اِسْتَحَلَّ

(١) جمع مقدار ، وهو ما يعرف به كمية الشيء وقلره ، وهو : إما مساحة - أو كيل - أو وزن - كما ذكر الشارح .

(٢) القفيز من الكيل : مكيال معروف لأهل العراق كالأردب لمصر ، وهو ثمانية مكايك ، والمكوك : مكيال يسع صاعاً ونصف صاع ، وهو ثلاث كيلجات .

(٣) منوان : ثنية « منأ » كعصا ، وهو رطلان .

(٤) ذكر الشارح من التمييز : المبين لإجمال الذات . وهو تمييز المهرد - الواقع بعد المقادير وبعد الأعداد ، وبقى موضعان آخران : أولهما ما يشبه المقادير في مطلق التقدير به ، وإن لم يكن معيماً - أو لم يوضع التقدير به ، نحو : مثال ذرة - اشتريت نجماً مئياً ، والنحى : الرُّق ، والثاني : ما كان فرعاً للتمييز ؛ نحو : هنا خاتم حليماً - وتلك جبة قطناً ، على رأى من يرجح أنه تمييز ؛ لجموده وتكثير صاحبه ولزومه - والغالب في الحال ألا يكون كذلك ، وقيل هو حال .

الرَّأْسُ شَيْئاً<sup>(١)</sup> ، وَغَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْراً - ومثله ( وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا<sup>(٢)</sup> ) .

فنفساً : تمييز منقول من الفاعل ، والأصل : طابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ .  
وشجراً منقول من المفعول ، والأصل : غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ ؛ فَبَيْنَ  
« نَفْساً » الفاعل الذي تعلق به الفعل ، وَبَيْنَ « شَجْراً » المفعول الذي  
تعلق به الفعل .

والتَّاصِبُ له في هذا النوع - هو العامل الذي قبله<sup>(٣)</sup>

• • •

( وَيَعْدُ ذِي وَشَبَّهَهَا بِجَرِّهِ إِذَا أَصْفَتْهَا ، كَعَمْدُ حَنْطَةِ غَدَا ،  
وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ) إِنْ كَانَ مِثْلُ مِثْلِ الْأَرْضِ ذَهَبًا<sup>(٤)</sup>

( ١ ) نسبة اشتغال إلى الرأس مهمة ، فبين هذا الإبهام بالتمييز ، والأصل  
اشتغال شيب الرأس ، فحول الإسناد إلى المضاف إليه وهو الرأس ، فارتفع ،  
وحصل في الإسناد إليه إبهام - فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً ،  
لأن التفصيل بعد الإجمال أوقع في النفس .

( ٢ ) نسبة فجرتنا إلى الأرض مهمة ، وعيوناً مبين لتلك الإبهام ، والأصل :  
وفجرتنا عيون الأرض ، فعمل به ما عمل بسابقه .

( ٣ ) أى من فعل أو شبهه ، وقيل التاصب له نفس الجملة ، واختاره ابن  
عصفور .

( ٤ ) « ويعد » ظرف متعلق بـ « جَرِّ » ، مضاف إليه « وشبهها » معطوف  
على « ذِي » ، إذا « ظرف فيه معنى الشرط » أَصْفَتْهَا « الجملة فعل الشرط ، والجواب  
محذوف » كَدَ « الكاف جارة لقول محذوف و » مَدَ « مبتدأ مضاف إلى حنطة  
« غدا » خبر المبتدأ . « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به « ما » اسم  
موصول مضاف إليه « أضيف » ماض للمجهول والجملة صلة « وجبا » الجملة  
خبر المبتدأ ، وفاعل وجب يعود إلى النصب والألف للاطلاق « إن » شرطية  
« كان » ناقصة ، وهى فعل الشرط واسمها يعود إلى ما أضيف « مثل » خبرها  
« ملء الأرض » مبتدأ ومضاف إليه « ذهباً » تمييز والخبر محذوف - أى =



أشار « بنى » إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقترحات - وهو :  
 ما دلَّ على مساحه ، أو كَيْل ، أو وَزْن - فيجوز جر التمييز بعد هذه  
 الإضافة ؛ إن لم يُصَفَّ إلى غيره ، نحو : عِنْدِي شَيْءٌ أَرْضٍ - وَتَقْيِزُ  
 بُرٍّ - وَمَنُوا عَمَلٍ وَتَعْمَرُ .

فإن أضيف الدالُّ على مقدار إلى غير التمييز - وَجَبَ نَصْبُ  
 التمييز ، نحو ما في السماء قَلْبُ رَاحَةٍ سَحَابًا ، ومنه قوله تعالى : ( فَلَنْ  
 يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَنْبًا ) . وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه  
 في باب العدد .

• • •

( وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى لَنْصِبِنَ بِفَعْلًا مُفَضَّلًا ؛ كَعَلَّمْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا )<sup>(١)</sup>

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ؛ إن كان فاعلا في المعنى وَجَبَ  
 نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وعلامة ما هو فاعل في المعنى : أن يصلح جُثْلُهُ فاعلا بعد جُثْلٍ  
 أفعل التفضيل فعلاً ، نحو : أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا - وَأَكْثَرُ مَالًا ؛ فمَنْزِلًا ،  
 ومَالًا - يجبُ نصبهما ؛ إذ يصح جُثْلُهُما فاعلين بعد جُثْلٍ أفعل  
 التفضيل فعلاً ؛ فتقول : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ - وَكَثُرَ مَالُكَ<sup>(٢)</sup> .

= لى ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله . وجملة المبتدأ والخبر في عمل  
 جر بمثل .

( ١ ) والفاعل «مفعول مقدم لانصبين» المعنى «منصوب على نزع الخافض  
 وأ مفعول به الفاعل ، أو مجرور تقديره «إضافة الفاعل إليه ، من إضافة الوصف  
 لمعوله . «بأفعلا» متعلق بانصبين «مفضلا» حال من فاعل انصبين «كانت»  
 مبتدأ «أعلى» خبر «منزلا» تمييز وهو فاعل في المعنى .

( ٢ ) حقق ابن هشام : أن هنا محول عن مبتدأ ، والأصل : مَنْزِلُكَ أَعْلَى ؛  
 فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير مبتدأ ، فاقفصل وارضع .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى : زيدٌ أَفْضَلُ رجُلٍ - وهنْدُ أَفْضَلُ  
أَمْرَأَةٍ فيجب جرُّهُ بالإضافة <sup>(١)</sup> ، إلا إذا أُضِيفَ « أَفْضَلُ » إلى غيره ،  
فلِهُ يَنْصَبُ حينئذٍ ، نحو : أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا <sup>(٢)</sup> .

لَوْعَدَ كُلٌّ مَا اقْتَضَى تَعْجِبًا مَيِّزٌ ، كَمَا أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا <sup>(٣)</sup>  
يَقَعُ التَّمْيِيزُ بعدَ كُلِّ مَادَّةٍ عَلَى تَعْجِبٍ ، نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا  
رَجُلًا ، وَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا ، وَلِلَّهِ تَرْكُ عَالِمًا <sup>(٤)</sup> ، وَحَسْبُكَ يَزِيدُ رَجُلًا ،  
وَكَفَى بِهِ عَالِمًا <sup>(٥)</sup> .

(١) ضابط ما ليس فاعلا في المعنى : أن يكون أفعَلُ التفضيل بعضاً من جنس  
التمييز . وعلامة ذلك : أن يصح وضع لفظ « بعض » مكانه ، فتقول في المثال  
المذكور : زيد بعض الرجال - وهند بعض النساء ، فيجب الجر لوجوب إضافة  
« أفعَل » لهماو بعضه .

(٢) إنما وجب النصب في هذه مع أنه بعضه ؛ لتعذر إضافة أفعَل مرتين .  
ويتلخص من هنا : أن تمييز أفعَل التفضيل يجب جره إذا كان غير فاعل في المعنى ،  
و« أفعَل » ليس مضافاً لغير تمييزه ، ويجب نصبه إذا كان التمييز فاعلا في المعنى  
مطلقاً - أو غير فاعل ، بشرط أن يكون « أفعَل » مضافاً إلى غير التمييز . ومن  
ذلك تعلم : أن النصب يجب في حالتين ، والجر في حالة واحدة .

(٣) « وبعد كل » ظرف متعلق بتمييز ومضاف إليه « ما » اسم موصول  
أو نكرة موصوفة مضاف إليه « اقضى تعجبا » فاعل اقضى يعود إلى ما ،  
والجملة صلة ما - أو صفة لها « كأكرم » الكاف جارة لمخوف ، و« أكرم » فعل  
ماضٍ للتعجب جاء على صورة الأمر « بأبي » فاعل أكرم على زيادة الباء « بكره »  
مضاف إليه « أبا » تمييز .

(٤) « عالماً » تمييز لبيان جنس المتعجب منه الميم في النسبة ، ويموز أن  
يعرب حالاً لاشتقاقه ، والمعنى يحتمله و« النور » في الأصل : مصدر دُرِّ البين -  
إذا كثُر والمراد هنا : البين الذي ارتضاه من ثلثي أمه ، وأضيف إلى الله تشریفاً ؛  
أي ما أعجب هذا البين الذي تغلّى به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة -  
أو ما أعجب فعله .

(٥) جعل الموضح كل ذلك من تمييز النسبة ، وفي التيسيل : أن نحو :-

و • يَا جَارَتُنَا مَا أَنْتِ جَلَّةٌ •

(وَأَجْرُزُ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَلَّةِ

وَالْقَاعِلِ الْمَعْنَى ، كَعَلِبَ نَفْسًا تَقْدَهُ<sup>(١)</sup>

يجوز جَرَّ التَّمْيِيزِ بَيْنَ ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يُمِيزُ

— قَدْ دَرِهَ فَارِسًا ، مِمَّا فِيهِ ضَمِيرٌ غِيَّةٌ جَهْلٌ مَرْجِعُهُ مِنْ تَمْيِيزِ الْمَقْرَدِ ؛ لِأَنَّ اخْتِصَارَ الْقَضِيرِ الْمُبْهِمِ إِلَى بَيَانِ عَيْنِهِ — أَشَدُّ مِنْ اخْتِصَارِهِ لِبَيَانِ نِسْبَةِ التَّعَجُّبِ إِلَيْهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ضَمِيرٌ نَحْوُ : قَدْ دَرِجَهُ شَاعِرًا ، أَوْ كَانَ ضَمِيرٌ خَطَابٌ نَحْوُ : قَدْ دَرِكَ مَعْلَمًا ، أَوْ غِيَّةٌ عِلْمٌ مَرْجِعُهُ نَحْوُ : عَمِدَ قَدْ دَرِهَ خَطِئًا — كَانَ مِنْ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ.

١٩٣ — هُنَا عَجَزَ بَيْتٌ لِلْأَعَشَى مِيمُونُ بْنُ قَيْسٍ ، وَصَلَرُهُ :

• بَاتَتْ لِنَحْرُنَا عَفَارَةٌ •

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : بَاتَتْ : بَعَلَتْ وَفَارَقَتْ . لِنَحْرُنَا : لِنَحْلُحِ الْحَزْنَ إِلَى قُلُوبِنَا . عَفَارَةٌ : اسْمُ امْرَأَةٍ . « عَفَارَةٌ » فَاعِلٌ بَاتَتْ « يَا » حَرْفُ نَدَاءٍ « جَارَتَا » مَتَادَى مَنْصُوبٌ مَضَافٌ لِيَاءِ التَّكْلُمِ الْمُتَقَلِّبَةِ أَلْفًا « مَا » اسْمٌ اسْتِغْنَامٌ لِلتَّعْظِيمِ مَبْتَدَأٌ « أَنْتِ » خَبَرُهُ « جَارَةٌ » تَمْيِيزٌ نِسْبَةِ لِبَيَانِ جُنُسِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ التَّعَجُّبُ وَهُوَ الْجَوَارُ . وَفِيهِ الشَّاهِدُ ؛ حَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ مَا اقْتَضَى التَّعَجُّبُ وَهُوَ « مَا أَنْتِ » . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ جَعَلَ « جَارَهُ » حَالًا . وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ : أَنْ يَكُونَ « مَا » نَافِيَةً خَرَجَ عَنْ مَعْنَاهُ لِلتَّعَجُّبِ وَ « أَنْتِ جَارَةٌ » جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى : لَسْتُ جَارَةً ، وَإِنَّمَا أَنْتِ شَيْءٌ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ مِثْلًا — إِعْلَانًا لِلتَّعَجُّبِ مِنْ غُلْمِهَا . وَأَنْ تَكُونَ « مَا » نَافِيَةً ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدُهَا مَنْفِيَّةٌ . وَالْمَعْنَى : لَسْتُ أَهْلًا لِأَنْ تَكُونِي جَارَةً . وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ « مَا » اسْتِغْنَامِيَّةٌ خَبَرٌ مُقْلَمًا ، « وَأَنْتِ » مَبْتَدَأٌ مُؤَنَّثَرٌ وَ « جَارَةٌ » تَمْيِيزٌ — أَوْ حَالٌ مُؤَوَّلَةٌ .

(١) « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « شِئْتَ » فَعْلٌ لِلشَّرْطِ وَجَوَابُهُ مَحْذُوفٌ « غَيْرَ » مَفْعُولٌ أَجْرُهُ « ذِي » — بِمَعْنَى صَاحِبٍ — مَضَافٌ إِلَيْهِ « الْعَلَّةُ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « وَالْقَاعِلِ » مَحْذُوفٌ عَلَى ذِي « الْمَعْنَى » مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ — أَوْ مَضَافٌ إِلَيْهِ — أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِلْقَاعِلِ « نَفْسًا » تَمْيِيزٌ « تَقْدَهُ » مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ وَتَاتَى الْقَاعِلُ أَنْتِ .

(٢) أَيْ مَحْوَلًا عَنْهُ ، فَالشَّرْطُ عِلْمٌ بِتَحْوِيلِهِ عَنِ الْقَاعِلِ الْإِصْطِلَاحِيِّ ، وَكَذَلِكَ عَنِ الْمَفْعُولِ لِأَنَّ الْمَحْوَلَ عَنْهُمَا مَفْسَرٌ لِلنِّسْبَةِ أَوْ لِلذَّاتِ الْمُقَدَّرَةِ ؛ فَلَا يَصْلُحُ —

لعلد ؛ فتقول : عِنْدِي شَيْءٌ مِنْ أَرْضٍ - وَتَفْهِيضٌ مِنْ بَرٍّ - وَمَتَوَانٌ مِنْ عَصِيٍّ وَتَنْمِرٍ - وَغَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ <sup>(١)</sup> ولا تقول : طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ - ولا عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ دَرَاهِمٍ .

• • •

( وَعَايِلَ التَّمْيِيزِ قَدْ مَطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا ) <sup>(٢)</sup>  
مَنْهَبٌ صَبِيحِيهِ - رحمه الله - أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ؛ فلا تقول : نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ - ولا عِنْدِي دَرَاهِمًا عِشْرُونَ . وأجاز الكسائي ، والملازني ، والمبرد - تقديمه على عامله المتصرف ؛ فتقول : نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ - وَشَيْبًا اشْتَكَلَ رَأْيِي ، ومنه قوله :

١٩٤ - أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= للحمل على المذكور قبله ، وذلك شرط في مجرور « من » اليانية ؛ وكذلك التمييز في عشرون رجلاً لا يصلح الحمل ؛ لأنه مفرد وما قبله متعدد .

( ١ ) مثال غير صحيح ، لأنه يحول عن المفعول .

( ٢ ) « وعامل التمييز » مفعول به مقدم لقدم ومضاف إليه « مطلقاً » حال من « عامل التمييز » « والفعل » مبتدأ « ذو التصريف » نعت للفعل ومضاف إليه « نزرأ » صفة لمصدر محذوف - أي سبق سبقاً نزرأ - أو حال من ضمير « سبقاً » « سبقاً » ماضٍ مبني للمجهول ونائب الفاعل يعود على الفعل « والآلف » للإطلاق والجملة خبر المبتدأ .

١٩٤ - قيل : هو لأعشى همدان ، وقيل لغيره .

اللغة والإعراب : « أَتَهْجُرُ » الممزة للاستفهام الإنكارى « لَيْلِي » فاعل تهجر « بالفرق » متعلق بتهجر « حبيبها » مفعول تهجو ومضاف إليه « وما » الواو للحال وما نافية « كان » ناقصة واسمها ضمير الشأن « نفساً » تمييز مقدم على عامله وهو تطيب « بالفرق » متعلق بتطيب ، وفاعل تطيب عائد على ليلي ، والجملة خبر كان ( والمعنى ) ما كان ينبغي ليلي أن تهجر حبيبها وتبعد عنه ، وعهلى بها أن نفسها ما كانت ترضى بذلك ولا تسمح به ( والشاهد ) في « نفساً » فهو تمييز =

وقوله :

١٩٥- ضَبِغْتُ حَزْمِي فِي إِسْعَادِي الْأَمَلَا ،

وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْباً رَأْسِي كَشْتَمَلَا

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله في هذا الكتاب قليلا .

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم<sup>(١)</sup> : سواء

= تقدم على عامله المتصرف ، وهو جائز عند الكوفيين ومن تبعهم ، وعند الجمهور : ضرورة لا يقاس عليه :

١٩٥ - هنا اليت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللفظة والإعراب : الحزم : ضبط المرء أموره ، وحسن نظره فيها . أرعويت :

من الارعواء ، وهو الكف عن الشيء والرجوع عنه . « حزمي » مفعول ضبغت مضاف إلى ياء المتكلم « في إسعادي » متعلق به ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، و « في » للنية « الأملا » مفعول المصدر وألغى للإطلاق « وما » نافية « أرعويت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على ما قبلها « وشيأ » تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل « رأسي » مبتدأ « اشتعلا » فاعله يعود على الرأس ، والجملة خبر المبتدأ والألف للإطلاق ، والمراد باشتعال الرأس : انتشار الشيب فيه ( والمعنى ) أضعت حزمي وحسن تخطيطي لأُموري - بسبب إسعادي للأمل ، ولم أكف وأبتعد عما أنا فيه وقد انتشر الشيب في رأسي .

( والشاهد ) في « شيأ » حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف

وهو « اشتعل » والقول فيه كسابقه ، بين الكوفيين والجمهور . وليس من التقديم قول الشاعر :

إذا المرء عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْنِ مُثْرِيَا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُلْعَمًا

لأن « المرء » فاعل بمحذوف يفسره « قر » والمحذوف هو العامل في التمييز . اللهم إلا على منذهب بعض الكوفيين - اللذين يعربون « المرء » مبتدأ ، وجملة « قر عيناً » خبر .

( ١ ) أي بالإجماع ، وأما قول الراجز :

• وَنَارُنَا لَمْ يُرْ نَارًا مِثْلَهَا •

بجمل ، « نارا » تمييزاً مقدماً على عامله وهو « مثلها » - فضرورة . وقيل :

الرويا قلية وناراً مفعول ثان . هنا : والحق كما قال سيويه والجمهور : أن =

كان فعلا ، نحو : ما أحسنَ زيداً رجلاً - أو غيره ، نحو : عندي  
عشرون ذهما .

وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ،  
وذلك نحو كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا ؛ فلا يجوز تقديم « رَجُلًا » على « كَفَى » ،  
وإن كان فعلاً متصرفاً ؛ لأنه يعني فعل غير متصرف - وهو فعلُ  
التعجب ؛ فمعنى قولك : كفى بزيد رجلاً - ما أكفاه رجلاً .

= التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقاً ؛ لأنه كالنعت في الإيضاح ، والنعت  
لا يقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه ، ومن القواعد المقررة : أن الشيء إذا  
أشبه بشيء أخذ حكمه ؛ فالمشتقات ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثله  
المبالغة - أشبهت الفعل في معناه ومادته ؛ فأخذت حكمه في رفع الفاعل ونصب  
المفعول منها المفعول . وما ، ولا ، ولات وإن - حروف ، وقد أشبهت  
« ليس » في معناها ، فأخذت حكمها في رفع الاسم ونصب الخبر . وإن  
وأخواتها أشبهت الفعل في معناه ، فرفضت ونصبت . وهكذا .

( تنبيه ) إذا تعدد تمييز المبرد ؛ فالأحسن العطف بين المتعدد ، وإذا كان  
التمييز مخلوطاً من شيئين - جاز المتعدد بعطف وبغيره ، تقول : عندي رطل  
زيتاً - عسلاً ، أو زيتاً وعسلاً . أما تمييز الجملة أو النسبة - فلا يجوز تعدده  
بغير عطف ، تقول : نأ الغلام جسماً وعقلاً .

( تنمة ) يتفق الحال والتمييز في كون كل منهما : اسماً - نكرة - فضلة -  
منصوباً - رافعاً للإبهام . ويختلفان في :

- ( أ ) أن الحال يحىء جملة وظرفاً ومجروراً ، والتمييز لا يكون إلا اسماً صريحاً .
- ( ب ) الحال مبین للهيئات ، والتمييز مبین للنوات أو التسب .
- ( ج ) الحال متعدد ، أما التمييز فلا يتعدد بلون عطف .
- ( د ) الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه .  
أما التمييز فلا يجوز فيه ذلك على الصحيح .

- ( هـ ) حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود . وقد يعكس فتأني  
الحال جاملة نحو : هذا مالك ذهباً . والتمييز مشتقاً مثل : قد دره فارساً .
- ( و ) الحال تأتي مؤكدة لمعاملها - بخلاف التمييز . أما قول الشاعر :

= نِعَمَ القَنَاةُ قَنَاةً هُتِدَ لَوْ بَلَّكْتُ .

= فتاة حال مؤكدة ، وكذلك قول آخر :

تَزُوْدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَيْسَا فَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا  
فَالصَّحِيحُ أَنْ « زَادَا » مَعْمُولٌ لَتَزُوْدُ ؛ إِمَّا مَفْعُولًا مُطْلَقًا أَوْ مَفْعُولًا بِهِ .  
وَعَلَى ذَلِكَ « فَعِلَ » : نَعَتْ لَهُ تَقْدِمَ فَصَارَ حَالًا .

### الاسئلة والقرينات

- ١- عرف التمييز ، وبين نوعيه ، وفيم يكون كل منهما ؟ مع التمثيل .
- ٢- متى يجب نصب التمييز ؟ ومتى يجب جره ؟ مثل لذلك .
- ٣- ما حكم التمييز بالنسبة لعامله ؟ من حيث تقدمه عليه أو تأخره عنه .  
مثل .
- ٤- هات أمثلة من إنشائك لكل من تمييز الذات بأنواعه ، وتميز  
النسبة .

٥- يستشهد النحويون بما يأتي في باب التمييز . وضع موضع الاستشهاد .  
قال تعالى : ( وَلَوْ جِئْنَا بِعَلَّةٍ مُّدَا . إِنْى رَأَيْتَ أَحَدَ عَشَرَ كُوفَا . وَإِنْ  
كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ . وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ  
عَيُونًا ) .

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ قَتِيًّا لَسْتُ مُخَصِّيَّةً رَبُّ الْعِيَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

أَنْفُسًا تَغْلِبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَحَاضِيَ الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا ؟

أَقُولُ لِمَا حِينَ جَدُّ الرَّحِيلُ أَبْرَحَتْ رَبًّا وَأَبْرَحَتْ جَارًا

٦- أعرب البيت الآتى : وهو لأبي بكر اللبى يرى هشام بن المغيرة  
وبين الشاهد فيه .

تَخِيرُهُ وَلَمْ يَغْلِبْ سِيَوَلَهُ فَنَعَمَ لِلرَّءِ مِنْ رَجُلٍ تَهَابَى

٧- بين فيما يأتي : التمييز ونوعه ، وحكمه من حيث النصب والجر .

أَكْثَرُ النَّاسِ كَلَامًا أَظْهَمَ عَمَلًا . ( كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَصْلُحُونَ ) .  
أَنصَبَ بِهِ رَجُلًا يَقْرُنُ الْقَوْلَ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ . إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ رَجُلًا ، فَقَدْ دَرَسَ  
مُخْلِصًا فِي عَمَلِهِ ، وَمَا أَشْجَهُ إِنْسَانًا ؛ يَقُولُ الْحَقَّ وَلَا يَخَافُ فِيهِ لَوْمَةً لَامَةً .

كَفَى بِالرَّءِ عَيًّا أَنْ تَسْرُهُ لَهُ وَجْهُ وَلَيْسَ لَهُ لِسَانٌ

### حُرُوفُ الْجَرِّ<sup>(١)</sup>

(هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى ، حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنْ عَلَى مُذْ ، مُنْذُ ، رَبُّ ، اللَّامُ ، كَيْ ، وَلَوْ ، وَآ ، وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَى )<sup>(٢)</sup>

هذه الحروف العشر كلها مخصصة بالأسماء ، وهى تعمل فيها الْجَرُّ ، وَتَقْلَمُ الْكَلَامُ عَلَى « خَلَا ، وَحَاشَا ، وَعَدَا » - فى الاستثناء ، وَقُلْ مَنْ ذَكَرَ « كَيْ ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَى » - فى حروف الجر .

فَلَمَّا « كَيْ » فَتَكُونُ حَرْفُ جَرٍّ فى موضعين<sup>(٣)</sup> :

( أَلْحَمَها ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى « مَا » ، الاستفهامية ، نحو : « كَيْفَ ؟ »  
أى : لِمَ ؟<sup>(٤)</sup> فما : استفهامية مجرورة بكَيْ ، وَحُلِفَتْ أَلِفُهَا لِلدُّخُولِ  
حرف الْجَرِّ عَلَيْهَا ، وَجِئَ بِالْمَاءِ لِلسَّكْتِ .

( ١ ) سميت بذلك لأنها تعمل الجر ؛ كما قيل حروف النصب والجزم -  
- لذلك ، أَوْ لأنها تجر معانى الأفعال وشبهها إلى الأسماء - أى تضيفها  
وتوصلها إليها ؛ ولَمَّا سماها الكوفيون : حروف الإضافة ، وسماها بعضهم :  
حروف الصفات .

( ٢ ) « هَآكَ » اسم فعل أمر بمعنى خذ والكاف حرف خطاب يتصرف  
تصرف الكاف الاسمية ؛ من تذكير وغيره « حروف الجر » مفعول هَآكَ  
ومضاف إليه « وهى » مبتدأ « مَنْ » قصد لفظه ، وهى وما عطف عليها  
يلسقاط العاطف فى بعضها - خبر المبتدأ .

( ٣ ) ذكر الموضح موضعاً ثالثاً لكى الجرارة وهو : أَنْ تَلِيا « مَا »  
المصدرية وصلها ، كقول قيس بن الخطيم :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ قَضَرٌ ، فَلَمَّا يُرَادُ الْقَتْلُ كَيْمَا يَقْضَرُ وَيَنْفَعُ  
أى للضر والنفع لمن يستحقهما كما قال الأنخس ، وقيل « مَا » كافة لكى  
عن عملها .

( ٤ ) يقال ذَلِكَ عِنْدَ السُّؤَالِ عَنْ عِلَّةِ الشَّيْءِ وَسِيهِ ؛ أَيْ لَأَى شَيْءٍ  
كَانَ كَلِمًا .



( الثالث ) قوله : « جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » ، فَأَكْرِمَ : فعل مضارع منصوبٌ بِأَنْ بعد « كى » ، و « أَنْ » ، والقعلُ مقلدان بمصدرٍ مجرورٍ بكى ، والتقلير : جئت « كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » - أى ، لِأَكْرَامِ زَيْدٍ .

وَأَمَّا « لَعَلَّ » : فَالْجَرْ بِهَا لَفَةٌ عَصِيْلٌ <sup>(١)</sup> ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
 « لَعَلَّ أَبَى الْغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ » .

وقوله :

١٩٧- لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُّمُ شَرِيحُ

( ١ ) وَتَكُونُ « كى » حِينَئِذٍ حَرْفٌ جَرٌّ بِمَعْنَى اللام ، وَقَدْ تَذَكَّرَ لَامِ الْجَرِّ قَبْلَ « كى » نَحْوُ : جِئْتُ لَكِي أَتَعْلَمُ ، فَتَكُونُ « كى » مَصْلُوبَةً ، وَهَذَا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهَا . فَإِنَّ خَلَّتْ عَنِ اللامِ وَ « أَنْ » كَمَثَلِ الشَّرْحِ - أَحْمَلْتُ الْجَلَّةَ ، بِتَقْدِيرِ « أَنْ » بَعْدَهَا ، وَالْمَصْلُوبَةُ بِتَقْدِيرِ اللامِ قَبْلَهَا ، وَالثَّانِي أَوَّلِي ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا ، وَإِنْ قُرُنْتَ بِهِمَا فَالْأَرْجَحُ كَوْنُهَا جَارَةً مُؤَكَّدَةً لِلَامِ . وَمِمَّا تَقَلَّمَ بَيِّنُ أَنْ : « كى » لَا تَجْرُ إِسْمًا مُعْرَبًا وَلَا مُصْرَعًا .

( ٢ ) قِيلَ أَبُوهُ عَقِيلُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ رَيْعَةَ - مِنْ قَيْسِ عِيلَانَ بْنِ مَضَرَ .  
 ١٩٦ - هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ لِكَعْبِ بْنِ سَعْدِ الْغَوَارِ ، مِنْ قَصِيدَةِ يُوْنُسَ بْنِ أَخِيهِ أَبِي الْغَوَارِ . وَاسْمُهُ : هَرَمٌ ، وَقِيلَ : شَيْبٌ ، وَصَلَّاهُ الْبَيْتُ :

« فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهْرَةً » .

الْفَتْحُ وَالْإِعْرَابُ : « أُخْرَى » صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ مَفْعُولٌ بِهِ - أَيْ ، مَرَّةً أُخْرَى ، وَجُمْلَةُ أَدْعُ مَقُولُ الْقَوْلِ « جَهْرَةً » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ « لَعَلَّ » حَرْفٌ تَرْجُحُ شَيْءٍ بِالزَّائِلَةِ « أَيْ » مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِوَاوِ مَقْدَرَةٍ مَنَعَ مِنْهَا الْيَاءَ الَّتِي جِيءَ بِهَا لِحَرْفِ الْجَرِّ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ « الْغَوَارِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مِنْكَ » مُتَعَلِّقٌ بِقَرِيبِ الْوَاقِعِ خَبَرٌ أَلْمَبْتَدَأُ .

( وَالْمَعْنَى ) قُلْتُ لِطَالِبِ التَّنْذِيرِ : أَدْعُ مَرَّةً أُخْرَى ، وَارْفَعُ صَوْتَكَ بِالتَّنَادِ لَعَلَّ أَبِي الْغَوَارِ قَرِيبٌ مِنْكَ ، فَيَجِيئُكَ وَيَقْضِي حَاجَتَكَ ( وَالشَّاهِدُ ) فِي « لَعَلَّ أَيْ » حَيْثُ جَرَتْ « لَعَلَّ » مَا بَعْدَهَا عَلَى لَفَةِ عَقِيلِ .

١٩٧ - مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ قَائِلُهَا .

فَلْيُغَوَّرِ ، وَالْأَسْمُ الْكَرِيمُ : مَبْتَلَانِ ، وَقَرِيبٌ ، وَفَضْلُكُمْ :  
خَيْرَانِ .

وَلَكُلٍّ ، حَرْفٌ جَرٌّ زَائِدٌ (١) دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ؛ فَهُوَ كَالْبَاءِ فِي  
« بِحَبْلِكَ دِرْهَمٌ » .

وَقَدْ رَوَى — عَلَى لَفْظِ هَؤُلَاءِ — فِي لَامِهَا الْأَخْيَرَةِ : الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ ،  
وَرَوَى أَيْضاً حُطِفَ اللَّامُ الْأَوَّلَى ؛ فَتَقُولُ : « عَلٌّ » بِفَتْحِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا .

وَأَمَّا « مَتَى » فَالْجَرُّ بِهَا لَفْظٌ مُتَلَبِّلٌ (٢) ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ : « أَخْرَجَهَا  
مَتَى كُمِّهِ » يَرِيدُونَ : « مِنْ كُمِّهِ » (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩٨ — شَرِينٌ يَمَاءُ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرٌ ، لَهْنٌ نَشِيجٌ

= اللَّفْظُ وَالْإِعْرَابُ : شَرِيمٌ : هِيَ الْمَرَأَةُ الْمُقْضَاةُ الَّتِي اخْتَلَطَ دُبُورُهَا بِقَبْلِهَا ،  
وَيُقَالُ شَرْمَاءٌ — وَشُرُومٌ . « لَعْلٌ » حَرْفُ تَرْجٍ وَجَرٍ شَبِيهُ بِالزَّائِدِ « آله » مَبْتَدَأٌ  
وَهُوَ يَجْرُرُ لَفْظاً « لَعْلٌ » فَضْلُكُمْ ، الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ « عَلَيْنَا بِشَيْءٍ »  
مُتَعَلِّقَانِ بِفَضْلُكُمْ « إِنْ أَمَكُمُ شَرِيمٌ » إِنْ وَاسَمَهَا وَخَبَرَهَا فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرٍ يَجْرُرُ  
بَلَدٍ مِنْ « شَيْءٍ » عَلَى فَتْحِ هَمْزَةٍ أَنْ . وَيَجُوزُ كَسْرُ الْهَمْزَةِ ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ  
بِمَنْزِلَةِ التَّحْلِيلِ لَمَّا قَبْلُهَا وَلَا مَحَلَّ لَهَا .

(وَالْمَعْنَى) أَرْجُو أَنْ يَكُونَ آلهُ فَضْلُكُمْ عَلَيْنَا بِكَوْنِ أَمَكُمُ شَرِماً ، وَهَذَا مِنْ  
الشَّاعِرِ تَهْكُمْ وَاسْتِهْزَاءً بِالْمُخَاطَبِ « وَالشَّاهِدُ » فِي « لَعْلٌ » كَسَابِقُهُ .

(١) الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : شَبِيهُ بِالزَّائِدِ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ لَا يَقِيدُ شَيْئاً غَيْرَ  
التَّأَكِيدِ ، وَهَذِهِ تَقِيدُ التَّرْجِيَّ — أَمَّا الْبَاءُ فِي بِحَبْلِكَ فَزَائِلَةٌ .

(٢) مِنَ الْقِبَالِ الْعَرَبِيَةِ الْقَحْطَانِيَّةِ الَّتِي أَسَهَمَتْ فِي الْوَضْعِ الْقَنُوزِ ،  
وَكَانَ فِيهَا شُعْرَاءٌ كَثِيرُونَ ؛ مِنْهُمْ أَبُو ذُؤَيْبٍ الْمَلْطِيُّ الْمَشْهُورُ .

(٣) فِيهِ عِلْمٌ بِمَعْنَى « مِنْ » الْإِبْتِلَاقِيَّةِ . وَمَعَ جَوَازِ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ  
فَهُوَ غَرِيبٌ الْآنَ عَلَى الْأَسْمَاعِ .

١٩٨ — هُوَ لِأَبِي ذُؤَيْبٍ الْمَلْطِيُّ يَصِفُ السَّحَابَ .

اللَّفْظُ وَالْإِعْرَابُ : تَرَفَعَتْ : ارْتَفَعَتْ وَصَعَلَتْ . لُجَجٌ — جَمْعُ لُجَّةٍ وَهِيَ  
مُعْظَمُ الْمَاءِ . تَشِيجٌ : صَوْتُ عَالٍ . « شَرِينٌ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَالْقَصِيرُ يَعُودُ إِلَى  
السَّجَبِ ، وَقَدْ ضَمِنَتْهُ مَعْنَى رَوَيْنَ — فَعْلَاءُ بِالْبَاءِ ، أَوْ هِيَ بِمَعْنَى مِنْ « مَتَى » =

وسياق الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها . ولم  
يُعدَّ المصنف في هذا الكتاب « لولا » من حروف الجر ، وذكرها في  
غيره <sup>(١)</sup> .

وملحَبُ سيبويه : أنها من حروف الجر <sup>(٢)</sup> ، لكن لا تجزئ إلا للمفسر ؛  
فتقول : لَوْلَايَ — وَلَوْلَاكَ — وَلَوْلَاهُ ؛ فإلياء ، والكاف ، والماء — عند  
سبويه — مجروراتٌ بَلَوْلَا <sup>(٣)</sup> .

= حرف جر بمعنى من « ليج » مجرورة بمتى على لغة هنيل ، والجار والمجرور  
بيان ماء البحر — أو بدل منه « خضر » صفة لليج « لمن » خبر مقدم « تيج »  
مبتدا مؤخر ، والجملة صفة ثانية لليج — أو حال من نون شرين على زعم  
العرب ( والمعنى ) قيل : إن هذا اليت جاء على زعم العرب ؛ أن السحب  
تدنو من البحر الملح في أماكن مخصوصة ، وتمتد منها خراطيم تجذب الماء  
بصوت عال مزعج ، ثم تصعد في الجو فيعذب ذلك الماء وينقل إلى حيث  
يريد الله ، فينزل مطراً . وقد يكون هذا كناية عن تصعد الماء بوساطة حرارة  
الشمس وتنقله بالهواء ، ثم نزوله مطراً ، وهو ما يقرره الآن علماء الطبيعة .  
وقبل هذا اليت :

سَقَى أَمْ عَمْرُو كُلِّ آخِرٍ لَيْسَلَةٍ خَنَاتِمُ سُوْدٌ مَاؤُمْنٌ نَجِيحُ  
والخاتم : الجرار الخضر — وأراد بها السحاب تشبيها لما بالجرار .  
نجيح : نائل متلق ، فهو يدعو لأم عمرو بالسقا بماء سحب شريت من ماء  
البحر ، وأنزلت مياهها من ليج خضر ، وارتفعت بها إلى السماء ولما صوت  
عال ، وذلك كناية عن كثرة الماء .

( والشاهد ) استعمال الشاعر « متى » جارة — على لغة قومه هنيل .  
هنا وتخص « كى » و « لعل » و « متى » — بالدخول على الاسم الظاهر .  
( ١ ) ولم يعد كلفك « ها » التنيه نحو : ها الله لأفعلن ، ولا همزة  
الاستفهام نحو : آه لأفعلن — إذا عوضتا عن ياء القسم ؛ لأن الجر في الواقع  
بحرف القسم الذى نابت عنه الماء أو الهمزة — لا بهما .

( ٢ ) أى الشبهة بالزائد ، فلا تعلق بشيء كرب ، ولعل — الجارة .

( ٣ ) وهى في محل رفع بالابتداء والجر محذوف — فلها إعلان عنه ، =

وزعم الأَخْش أَنها في موضع رفع بالابتداء ، وَوَضِعَ ضَمِيرُ الجَرِ  
موضع ضمير الرفع<sup>(١)</sup> ، فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً ، كما لا تعمل  
في الظاهر ، نحو : «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ» . وزعم للبَرْد أَن هذا التركيب -  
أَعْنَى «لَوْلَاكَ» ونحوه - لم يَرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوجٌ بثبوت  
ذلك عنهم ، كقوله :

١٩٩- أَتَطْمِئُ فِينَا مَنْ أَرَقَّ دِمَاعَنَا      وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ  
وقوله :

٢٠٠- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى

بِأَجْرِكُمِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

= فَإِنْ عَطَفَ عَلَيْهَا ظَاهِرٌ تَعَيَّنَ رُفْعُهُ عَلَى الْمَحَلِّ إِنْجَاعاً ، لِأَنَّهَا لَا تَجِرُ الظَّاهِرَ .  
ويرى الأَخْش أَنها في محل رفع لا غير .

(١) أى كما عكسوا في قولهم : ما أنا كَأَنْتَ .

١٩٩ - هو من كلمة لعمر بن العاص ، يخاطب بها معاوية بن أبي سفيان  
في شأن الحسن بن علي ، ومطلعها :

مُعَاوِي ، إِنِّي لَمْ أَبْلِيْعَكَ قَلْتَهُ      وَمَا زَالَ مَا أَسْرَزْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنَ

اللغة والإعراب : « أَتَطْمِئُ » الحزمة للاستفهام التوبيخي ، وتطمع مضارع  
والفاعل أنت « فِينَا » متعلق به وهو مفعوله الثاني « مِنْ » اسم موصول مفعوله  
الأول « أَرَقَّ دِمَاعَنَا » الجملة صلة من «لَوْلَاكَ» حرف امتناع وجر شييه بالزائد ،  
والكاف في محل جر بها - وفي محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف وجوباً ،  
والجملة شرط لولا « حَسَنٌ » فاعل يعرض ، وسكن الضرورة ، وجملة « لم  
يعرض » جواب الشرط .

(والمنحى) أَتَطْمِئُ فِينَا يا معاوية من سفك دمعانا ؟ ولولاك لم يتعرض الحسن  
لنا بالقديح في أحسابنا والظعن فينا ؟ وهو تحريض لمعاوية على الحسن رضي الله عنه .  
(والشاهد) في «لَوْلَاكَ» حيث جرت «لولا» الضمير على منذهب سيويه ،  
وهو حجة على المبرد في منته ذلك .

٢٠٠ - هو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص من قصيدة يعتب فيها على ابن عمه  
عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص .

= **الفقه والإعراب** : موطن : المراد مشهد من مشاهد الحرب . طحت — بكسر الطاء وضمتها — من طاح يطوح ويطيح — أى هلكت . هوى : سقط من أعلى . الأجرام : جمع جرم — بكسر الجيم — وهو الجثة والجسد . قة النقي : رأس الجبل . منهوى : ساقط . « كم » خبرية مبتدأ — بمعنى كثير « موطن » تمييز لما مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ محذوف — أى لك « لولاي » حرف جر شبهه بالزائد يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وباء المتكلم في محل جر بلولا ، وفي محل رفع بالابتداء عند سيويه ، وعند الأخفش في محل رفع لاخير ، والخير عندهما محذوف وجوباً — أى لولاي موجود « طحت » الجملة نعت لموطن ، وقد صلت مسد جواب لولا ، والرابط محذوف — أى فيه « كاه الكاف » جارة وما مصلرية « بأجرامه » متعلق بهوى والباء بمعنى مع « منهوى » فاعل هوى ، و « ما » وصلحوها في تأويل مصلر مجرور بالكاف والكاف ومجرورها متعلقة بمحذوف مفعول مطلق لطحت — أى طحت طيحاً أو طوحاً — مثل يكبح منور من رأس الجبل ( والمعنى ) وكثير من مشاهد الحروب لولا وجودى معك فيها — لسقطت سقوط من بهوى من رأس الجبل بجميع جسمه في مهواه .

« والشاهد » في « لولاي » حيث جرت الضمير كما هو مذهب سيويه ، وهو أيضاً حجة على المبرد . ومع وروده في كلام العرب فهو قليل غير شائع .  
( نفيه ) حروف الجر كلها أصلية إلا أربعة ؛ تستعمل حيناً أصلية — وزائدة حيناً آخر ، وهى : من ، والباء ، واللام ، والكاف . وإلا لعل ، ورب ؛ فلنهما حرف جر شبهه بالزائد . والفرق بين حرف الجر الأصلى والزائد : أن حرف الجر الأصلى يؤدى معنى في الجملة كما سيأتى ، ويوصل بين معنى العامل والاسم المجرور به ، وعلى ذلك لا بد له من متعلق يتعلق به ؛ من فعل أو شبهه ، وما بعده مجرور لفظاً وليس له محل آخر . أما حرف الجر الزائد : فلا يفيد معنى جليلاً في الجملة ، وإنما يؤكد ويقوى المعنى الموجود فيها ؛ ولها لا يحتاج إلى شيء يتعلق به . والمجرور به يكون مجروراً في اللفظ فقط ، ولا مانع أن يكون مع ذلك — في محل رفع لو نصب أو جر ، على حسب العوامل ؛ فله إعراب لفظى وآخر على . وحرف الجر الشبه بالزائد يفيد معنى جليلاً في الجملة كالتقليل مثلا ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ، والاسم بعده مجرور لفظاً كالزائد ، ولا مانع من أن يكون له محل آخر على حسب العوامل .

(بِالظَّاهِرِ اَخْصَصُ مُنْذٌ ، مُنْذٌ ، وَحَتَّى وَالْكَفَّ ، وَالْوَلَوُ ، وَرُبُّ ، وَالتَّاءُ  
وَاخْصَصُ يَمُنْذٌ وَمُنْذٌ وَقْتًا ، وَيَرْبُ مُنْكَرًا ، وَالتَّاءُ لِهْ ، وَرَبُّ  
وَمَا رَوَّوَا مِنْ نَحْوِ رُبِّهِ قَتَى ، نَزَرُ ، كُنَّا كَهَا ، وَنَحْوُهُ أُنَى<sup>(١)</sup>)

من حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر ، وهذه هي السبعة المذكورة  
في البيت الأول ، فلا تقول : مُنْذٌ — ولا مُنْذٌ ، وكلنا الباقي .

ولا تجر « منْذ » و « مذ » من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان<sup>(٢)</sup> ، فإن  
كان الزمان حاضرا كانت بمعنى « في » نحو : ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا —

(١) « بالظاهر » متعلق باخْصَصُ « منْذ » مفعول اَخْصَصُ مقصود لفظه  
و « مذ » وما بعده عطف على « منْذ » بإسقاط العاطف في مذ . « يَمُنْذ » متعلق  
باخْصَصُ « ومنْذ » عطف عليه « وَقْتًا » مفعول به لاخْصَصُ « ويرب » معطوف  
على يَمُنْذُ ؛ لأنه من متعلقات اَخْصَصُ « منْكَرًا » معطوف على وَقْتًا من باب العطف  
على معمولين لعامل واحد وهو جائر « والتاء » مبتدأ « لله » خبره « ورب »  
معطوف على لفظ الجلالة . « وما » اسم موصول مبتدأ « رَوَّوَا » فعل وفاعل  
والجملة صلة ما « من نحو » متعلق بَرَوَّوَا « ربه قَتَى » رب حرف جر والماء مجرور  
مخلا « قَتَى » تمييز للضمير « نَزَرُ » خبر المبتدأ « كُنَّا » متعلق بمحطوف خبر مقلّم  
« كَهَا » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « ونحوه » مبتدأ ومضاف إليه « أُنَى » الجملة خبر .

(٢) يشترط في الزمان المجرور بهما : أن يكون معيًّا — لا مبهما ، كمنْذُ  
زمن . وما ضيًّا أو حالا — لا مستقبلا ، كمنْذُ غد . ومتصرفا — لا غيره ؛ فلا تقول  
ما رأيته منْذُ سحر ، تريد به سحر يوم بعينه ؛ فإن لم ترده من يوم بعينه — فهو  
متصرف كقوله تعالى : ( إِنْ لَوْطُ نَجِيَّتَاهُمْ بِسَحَرٍ ) وشرط عاملهما : أن  
يكون فعلا ماضيا ؛ إما ماضيا متكررا نحو : ما رأيته منْذُ يوم الجمعة ، أو مثنيا  
متداولًا — أى فيه معنى الاستمرار كالسير والنوم والكلام — كسرت منْذُ يوم  
الخميس . ولا يصح قلته منْذُ يوم الخميس . أما قولهم : ما رأيته منْذُ حدث كُنَّا —  
أو منْذُ أن الله خلقه ؛ مما يشعر بعلم دخولهما على الزمان — فتصديره : منْذُ زمان  
حدث كُنَّا — ومنْذُ زمن خلق الله إياه . فاسم الزمان مقلّم .

هنا : وتأتى « مذ » و « منْذ » ظرفي زمان وهما حينئذ اسمان كما سيأتي .  
وأصل « منْذ » — منْذ ، حطفت التون تحقيقاً

أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « من » نحو :  
ما رأيته منذ يوم الجمعة — أى : من يوم الجمعة ، وسيلذكر للمصنف  
هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : « وَاصْصِرْ بِذِ وَصْطِ وَقْتاً » .  
وأما « حتى » فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد  
شدَّ جرَّها للضمير ، كقوله :

٢٠١ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُنْفِي أَنَّاسٌ قَتَى حَكَكَ يَا أَبَنَ أَبِي زِيَادٍ  
ولا يُقَاسُ على ذلك خلافاً لبعضهم ، ولغة مُنْزِلِ إِيْدَالِ حَاتِهَا  
عيناً ، وقرأ ابن مسعود : ( قَتَرْتُصَوَابِهِ عَنِّي حِينَ ) .

وأما « الواو » فمختصة بالقسم ، وكذلك « التاء » ، ولا يجوز ذكر  
فعل القسم معها ، فلا تقول : أقسمُ بالله — ولا : أقسمُ بالله . ولا تجر  
« التاء » إلا لفظ « الله » فتقول : بالله لأَقْتَلَنَّ ، وقد سَمِعَ جَرُّهَا « رَبِّ »  
مضافاً إلى « الكعبة »<sup>(١)</sup> ، وقالوا : تَرَبَّ الكعبة . وهذا معنى قوله :  
« وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ » ، وسَمِعَ أيضاً : تالرحمن ، وذكر الخُطَّافُ<sup>(٢)</sup>

٢٠١ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللفظ والإعراب : يلى : روى بالقاء مضارع أنى — أى وجد ، وروى يلى  
مضارع لى . « فلا » لازائدة قبل القسم للتوكيد « لا يلى أناس » لا نافية ، وجملة  
الفعل والفاعل جواب القسم « قَتَى » مفعول يلى « حَكَكَ » حتى حرف  
جر والكاف فى محل جر ، والجار والمجرور صفة لقَتَى « يابن زياد » حرف نداء  
ومنادى ومضاف إليه ( والمعنى ) أقسم بالله أن الناس لا يميلون قَتَى يرجونه لقضاء  
مطالبهم حتى يعثروا عليك ، فحيث يميلون ذلك القَتَى ( والشاهد ) فى « حَكَكَ »  
حيث جرت « حتى » الضمير وهو شاذ

(١) أو إلى ياء المتكلم ، يقال : تربي لأفضل كلاً .

(٢) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجلامى المالئ المعروف بالخفاف .  
كان نحويّاً بارعاً ، ورجلاً صالحاً مباركاً : قرأ النحر على الشلوين ، وشرح  
كتاب سيويه وإيضاح الفارسي ، ولمع ابن جنى ، وتوفى فى القاهرة فى رمضان  
سنة ٦٥٧ هـ .

في شرح الكتاب : أنهم قالوا : تحييتك<sup>(١)</sup> ، وهذا غريب .

ولا تجر «رب» إلا نكرة<sup>(٢)</sup> ، نحو : رب رجل عالم لقيت ، وهذا معنى قوله : « ورب » منكرأ ، أى : وانخص برب النكرة ، وقد شذجها ضمير الغيبة<sup>(٣)</sup> ، كقوله :

٢٠٢- واه رأبت وشيكاً صدع أعظمه ورية عطياً أنقذت من عطية

كما شذجر الكاف له ، كقوله :

٢٠٣- خلى الننايات شملاً كتباً وأم أوعال كهسا أو أقرنا

(١) معناه : وحياتك ، فالتاء بدل واو القسم .

(٢) أى موصوفة غالباً .

(٣) وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكّر ، ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه

مطابق للمعنى المراد ، فهو من تمييز المفرد ، تقول : ربه رجلاً - أو امرأة - أو رجلاً - أو نساء .

٢٠٢- أنشد هذا البيت ثعلب ولم يخره لأحد .

اللفظ والإعراب : رأبت : أصلحت - من قولهم : رأب الصدع - أصلحه وجبره . وشيكاً : سريعاً . عطياً : صفة مشبهة - أى هالكا . « واه » اسم فاعل - من وهى ، أى ضعف - مبتدأ مرفوع تعليلراً مجرور برب المحلوفة - أى رب واه « رأبت » الجملة خبر « وشيكاً » مفعول مطلق لرأبت - أى رأباً وشيكاً « صدع أعظمه » مفعول رأبت ومضاف إليه « وريه » حرف تعليل وجر شيه بالزائد والماء فى محل جر بها وفى محل رفع بالابتداء « عطياً » تمييز للضمير « أنقذت » الجملة خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظاً برب « من عطيه » متعلق بأخذت (والمعنى) رب شخص ضعيف أشقى على السقوط ، أفته وجبرت ما تصدع من أعظمه ، ورب إنسان أشرف على الملاك أنجيته وخلصته من الملاك .

(والشاهد) فى « ريه » حيث جرت « رب » الضمير وهو شاذ . وهذا الضمير معرفة عند

الجمهور كأصله ، وعند غيرهم نكرة ؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التكمير ، لأن « رب » لا تجر غير النكرة ومرجه كذلك وهو التمييز .

٢٠٣- هو المعراج يصف حمار وحش وأنته ، وقد أراد أن يرد الماء معهن ،

فرأى الصياد فهرب بهن .

اللفظ والإعراب : خلى : ترك . الننايات : موضع . كتباً : قريباً .

أم أوعال : هضبة فى ديار بنى تميم . « خلى » فعل ماضى وفاعله يعود على حمار ،



وقوله :

٢٠٤- وَلَا تَرَىٰ بَيْتًا وَلَا حَلِيلًا كَهُ ، وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا معنى قوله : « وما رووا - البيت » أى : والذى رُويَ من جر «رُب» المضمَر نحو : ربه قى - قليل ، وكذلك جر الكاف للمضمَر نحو « كَهَا » (١) .

• • •

= الوحش « اللنابات » مفعوله الأول منصوب بالكسرة بـ « ل » شمالاً ، مفعول ثان - أو ظرف « كتباً » صفة لـ « شمالاً » وأم أوعال « بالنصب عطف على اللنابات - وبالرفع مبتأ « كَهَا » فى موضع المفعول الثانى نخل المقلرة على رواية النصب ، وخبر المبتأ على رواية الرفع « أو أقربا » معطوف على محل كَهَا على الأول - أو على الماء منها على الثانى .

والمعنى « أن هذا الحمار عند هربه - ترك اللنابات عن شماله على مقربة منه ، وجعل أم أوعال مثلها أو أقرب إليه منها .  
« والشاهد » فى « كَهَا » حيث جرت الكاف الضمير شلوخاً ، وهى مختصة بالظاهر .

٢٠٤- هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأنته .

اللفظ والإعراب : بعلًا : زوجاً . حلائل : زوجات - جمع حليلة . حاطلاً : مانعاً أثناء من الزواج . « بعلًا » مفعول أول ترى المضية بـ « كه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ « ولا كهن » عطف عليه ، و « لا » زائدة لتوكيد النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « حاطلاً » مفعول ثان ترى والمعنى « لا ترى من الأزواج والزوجات من يجلس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره - كحمار الوحش وأنته ، إلا من منع أثناء قهراً عن الزواج بغيره ؛ وذلك أن الحمار يمنع أنه من من حمار آخر يربطها ، فجعلهن كالحلائل . وكان من عادة الجاهليين إذا طلقوا امرأة منعوها أن تزوج بغيرهم إلا بإذنهم « والشاهد » فى « كه وكهن » حيث جرت الكاف الضمير للضرورة .

( ١ ) جر الكاف لضمير النية المتصل خاص بالضرورة عند البصريين ، والكوفيون لا يخصصونه بها . وجراها لنفيه من الضائير - شاذ ثراً ونظماً .

(بُضٌّ وَيِّنٌ وَابْتَلَىءٌ فِي الْأَمَكَةِ بَعْنٌ ، وَقَدْ تَلَقَّى لَيْلَهُ الْأَزْمَنَةُ وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهُهُ فَجَسَرَ نَكْرَةً ، كَمَا لِيَاغِرٌ مِنْ مَفَرٍّ<sup>(١)</sup>)  
تجىء ههنا للتبعيض<sup>(٢)</sup> ، وليبيان الجنس<sup>(٣)</sup> ، ولابتداء الغاية<sup>(٤)</sup> :  
في غير الزمان كثيراً — وفي الزمان قليلاً ، وزائدة . فمثالها للتبعيض قولك : « آخفت من اللوام » ومنه قوله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ » .

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى : ( فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ) .  
ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى :

( سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ) .

( ١ ) « بُضٌّ » فعل أمر « وَيِّنٌ وَابْتَلَىءٌ » معطوفان عليه « في الأمكة » متعلق بابتلىء « بَعْنٌ » بمن « تنازعه الأفعال الثلاثة » ، فاعمل الأخير لقربه ، وحذف من غيره ضميره لأنه فضلة « تَأَى » فاعله يعود على من « وزيد » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على من « في نفي » متعلق بزيد « وشبهه » معطوف على نفي « نكرة » مفعول جر « كما » الكاف جارة لقول مخوف و « ما » نافية « لباغ » خبر مقلم « من » زائدة « مفر » مبتدأ مؤخر . هنا : استعمال الحرف في علة معان ؛ قيل : هو حقيقة في كل منها ؛ يؤيدها الشيوع ووضوح المعنى . وقيل : إن لكل حرف معنى واحداً يؤديه على سبيل الحقيقة وتأديته لمعنى آخر : على سبيل المجاز — أو تضمين العامل معنى عامل آخر يتعلق بهذا الحرف .

( ٢ ) علامتها : أن يكون ما قبلها أقل من المجرور بها ، وصحة حلول « بعض » مكانها بعد حذفها .

( ٣ ) علامتها : صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها . ومن هذه البيانية مع مجرورها — ظرف في محل نصب على الحال ؛ إن كان ما قبلها معرفة . ونعت تابع لما قبلها ؛ إن كان نكرة .

( ٤ ) وعلامتها : أن يحسن في موضعها « إلى » أو ما يفيد فائتها ، والمراد بالغاية هنا : المسافة والمقدار — لامعناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء .

ومثالاً لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى : ( لَمَسَّجِدٌ أُسِّسَ عَلَى  
التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ) ، وقول الشاعر :  
٢٠٥- تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْزَمَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ ، قَدْ جُرَيْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ  
ومثال الرثالة : مَا جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ . وَلَا تَزَادُ - عند جمهور البصريين -  
إِلَّا بِشَرْطَيْنِ <sup>(١)</sup> :

٢٠٥ - هو للابتداء التنبائي في وصف السيف ، من قصيدة له في مدح  
عروين الحارث - أحد ملوك الضانين ، ومطلعها :  
كَلِمَتِي لَهُمْ يَا أُمَيَّةُ نَاصِبٍ وَكَلِمَتِي أَقْسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ  
الغنى والإعراب - تخيرن : اصطفين ، والضمير للسيف المذكورة في قوله قبل :  
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفُهُمْ بِهِنَّ قُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَدَّيْبِ  
يوم حليلة : يوم من أيام حروب العرب المشهورة ، حدثت فيه حرب  
طاحنة بين لخم وغان ، قيل إن نثار القمع ارتفع فيه حتى غطى عين الشمس ،  
وكان ذلك سنة ٦١ ق . هـ . وحليلة : هي بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان ،  
وكان أبوها قد وجه جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء ملك المناذرة ، فشجعت  
الجيش بحفظها ومنحت أفرادها جزءاً من طيها ، فانتصر وقتل المنذر . وقد ضرب  
بهذا اليوم - المثل للأمر المشهور ، قيل : ما يوم حليلة بسر - جرير : اخترن .  
« تخيرن » فعل ونائب فاعل « من أرزمان » متعلق به ، وكذلك « إلى اليوم » ،  
وجملة « قد جرير » في محل نصب حال « كل » مفعول مطلق مضاف  
إلى التجارب « والمعنى » أن هذه السيف مختارة معروقة بالمضاء والجودة - من  
زمن هذه الواقعة ، وقد جربت كثيراً « والشاهد » في « من أرزمان » حيث جاءت  
« من » لابتداء الغاية في الزمن ، وهذا المعنى أكثر معاني « من » استعمالاً .

( ١ ) ذكر الموضح شرطاً ثالثاً ، وهو أن يكون مجرورها فاعلاً نحو :  
( ما يأتيهم من ذكر ) ، أو مفعولاً حقيقة نحو : ( هل تحس منهم من أحد ) ،  
أو مبتدأ ولو مفسوخاً نحو : ( هل من خالق غير الله ) ، أو مفعولاً مطلقاً نحو :  
( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) - أي من تخطيط ، فلا تتراد مع غير هذه الأربعة  
عند الجمهور والمراد بزيادتها : وقوعها بين طالب ومطلوب بينهما ، وأن كان سقوطها  
يحل بالمعنى المراد ، وزيادتها : إما للنص على عموم المعنى وشموله كل فرد  
من أفراد الجنس نحو : ما غاب من رجل - وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول -  
إذا كانا مفهوماً من الكلام قبل دخولها نحو : ما غاب من أحد . ومثل أحد : ديار غريب .

(أحدهما) أن يكون الجرور بها نكرة.

(الثاني) أن يسبقها نفي أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النفي .

نحو : لا تضرب من أحد ، والاستفهام<sup>(١)</sup> ، نحو : هل جألك من أحد ؟

ولا تزداد في الإيجاب<sup>(٢)</sup> ، ولا يؤثر بها جارة لمعرفة ، فلا تقول : جألك من زيد — خلافاً للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى : ( يَنْفِرُ لَكُمْ مِنْ قُنُوءِكُمْ )<sup>(٣)</sup> .

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عنهم : قد كان من مطر<sup>(٤)</sup> ، أي قد كان مطر .

• • •

(لِلْإِنْتِهَاءِ : حَتَّى ، وَلَا مَ ، وَإِلَى ، وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا )<sup>(٥)</sup>

(١) أي بهل ، وكلنا الهمة على الأوجه ، ولم تسمع مع غيرها .

(٢) إلا في تمييز «كم» الخيرية إذا فصل منها بفعل متعد نحو : (كم تركوا من جنات) فن زائلة ، وجنات تمييز «كم» .

(٣) أجاب الجمهور بأن «من» في الآية تبعية لزازلة ، فهي بمعنى «بعض» مفعول به ، وذنوبكم مضاف إليه .

(٤) يجب بأنها تبعية كما مر ، أو بيانية لمخوف — أي قد كان شيء من مطر . هنا وقد ذكر ابن هشام من معاني «من» غير ما تقدم : الظرفية نحو : (ماذا خلقوا من الأرض — إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) فن في الأول الظرفية المكاتبة — وفي الثاني للزمانية . والتعليل كقوله تعالى : (مما خطيئهم أغرقوا) — أي أغرقوا لأجل خطيئهم ، قلعت العلة على المعلول للاختصاص .

(٥) «لانتها» متعلق بمخوف خبر مقدم «حتى» مبتدأ مؤخر مقصود لفظه «ولام وإلى» معطوفان على «حتى» ومن «قصد لفظه مبتدأ» وباء «معطوف على من» يفهمان «فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ» وبلا «مفعول يفهمان» .

يُنْكَ عَلَى اِنْتِهَاءِ الْغَايَةِ : إِلَى - وَحَتَّى - وَالْأَصْلُ مِنْ هُنَا  
الثَّلَاثَةُ « إِلَى » ، فَلِلنَّاسِ تَجَرُّ الْآخِرَ وَغَيْرَهُ ، نَحْوُ : مِرَتْ الْبَارِحَةَ إِلَى  
آخِرِ اللَّيْلِ - أَوْ إِلَى نِصْفِهِ . وَلَا تَجَرُّ حَتَّى ، إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا  
بِالْآخِرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ )<sup>(١)</sup> ، وَلَا تَجَرُّ  
غَيْرَهُمَا ، فَلَا تَقُولُ : مِرَتْ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ . وَلِاسْتِعْمَالِ  
الْلَامِ لِلانْتِهَاءِ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « كُلُّ يَجْرَى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى » .

وَتُسْتَعْمَلُ « مِنْ » وَالْبَاءُ ، بِمَعْنَى « بِذَلِكَ » ، فَمِنْ اسْتِعْمَالِ « مِنْ » بِمَعْنَى  
« بِذَلِكَ » قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ) ، أَيْ :  
بِذَلِكَ الْآخِرَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي  
الْأَرْضِ يَخَفُفُونَ ) أَيْ : بِذَلِكَ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

٢٠٦ - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرْقَقَا وَلَمْ تَلْقُ مِنْ الْبَقُولِ الْقُسْتُقَا

(١) هُنَا الْآيَةُ : مِثَالُ مَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ ، وَ « حَتَّى » مُتَّصِلَةٌ  
بِتَنْزِيلِ لَا بِسَلَامٍ وَمِثَالُ مَا كَانَ آخِرًا : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا - وَسَمَرْتُ  
حَتَّى آخِرِ الْقِيلِ ، وَ « حَتَّى » الْجَارَةُ هُنَا - هِيَ الْجَارَةُ لِمُقَرَّدٍ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا ،  
غَايَةً . أَمَّا الْجَارَةُ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَمُدْخُولَهَا - فَتَكُونُ غَايَةً وَتَعْلِيلِيَّةً وَاسْتِثْنَائِيَّةً  
كَمَا سَيَأْتِي . وَإِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِ الْغَايَةِ فِي « إِلَى » وَ « حَتَّى » - عَمِلَ  
بِهَا ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ دُخُولُهَا فِي حَتَّى .

٢٠٦ - هُوَ الْأَبَى نَجْدَةَ السُّعْلَى - يَعْمُرُ بْنُ حَزَنٍ - مِنْ بَنِي مُعَدٍ بْنِ زَيْدٍ  
مِنَاةَ بْنِ تَيْمٍ ، شَاعِرٌ حَسَنٌ مُتَقَدِّمٌ فِي الْقَصِيدِ وَالرَّجَزِ .

الْفَتْحَةُ وَالْإِعْرَابُ : جَارِيَةٌ : الْجَارِيَّةُ فِي الْأَصْلِ : الْفَتَاةُ الشَّابَّةُ ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ  
فِي كُلِّ أُمَّةٍ . الْمُرْقَقُ : الرَّغِيفُ الرَّقِيقُ الْوَاسِعُ . الْبَقُولُ : جَمْعُ بَقْلٍ ، وَهُوَ  
كُلُّ نَبْتٍ اخْضَرَّتْ بِهِ الْأَرْضُ . الْقُسْتُقُ : بَقْلٌ مَعْرُوفٌ . « جَارِيَةٌ » خَبَرٌ  
لِبَيْتٍ مُخَنُوفٍ - أَيْ هِيَ جَارِيَةٌ « لَمْ تَأْكُلِ الْمُرْقَقَا » الْجُمْلَةُ صِفَةُ لِمُجَرَّدَةٍ ، وَمِثْلُهُ  
مَا بَعْدَهُ ، وَ « مِنْ الْبَقُولِ » مُتَّصِلٌ بِتَلَقُّ وَ « مِنْ » لِلْبَدَلِ - أَيْ بِذَلِكَ الْبَقُولِ  
( وَالْمَعْنَى ) يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَّةَ بِلَوِيَّةٍ لَا تَعْرِفُ التَّعَمُّمَ وَالرَّفَّ ، فَلَمْ تَأْكُلِ  
الْمُرْقَقَ مِنَ الْخَبَرِ ، وَلَمْ تَلْقُ الْقُسْتُقَ بِذَلِكَ الْبَقُولِ الَّتِي تَتَّصِلُهَا ( وَالشَّاهِدُ ) فِي =

أى : بَكَلَ البَقُولِ ، ومن استعمال الباء بمعنى « بدل » ما ورد في الحديث : « مَا يَسْرُنِي بِهَا حُمْرُ النِّعَم » أى : بَلَكَهَا ، وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بِمُ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا<sup>(١)</sup>

• • •

واللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ ، وَفِي تَعْلِيَةٍ - أَيْضًا - وَتَعْلِيلٍ قُيَ وَزِيدَ ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنِ بِبَا وَفِي « وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبِيَا »<sup>(٢)</sup> تقدم أن اللام تكون للاهتمام . وذكر هنا أنها تكون للملك<sup>(٣)</sup> ، نحو : ( فَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ) - وللملِكِ لزيدَ ، ولشبه الملك<sup>(٤)</sup> ، نحو : أَلْجُلُّ لِلْقَرَسِ - والبَابُ لِلدَّلِيلِ . والتَّعْلِيَةُ ، نحو : وَهَبْتُ لزيدَ

= قوله « من البقول » حيث جاءت « من » بمعنى بدل . وهذا قول ابن مالك . وقيل إن « من » اسم بمعنى بعض مفعول به لتنفق ، والتستقا بدل منها بناء على أن التستق بعض البقول .

( ١ ) تقدم شرحه في باب المفعول له . والشاهد هنا في « بهم » فإن الباء بمعنى البدل - أى بلهم .

( ٢ ) واللام للملك « مبتدأ وخبر » وشبهه « عطف على الملك ومضاف إليه » وفي تعلية « متعلق بقى » أَيْضًا « مفعول مطلق لخوف » وتعليل « معطوف على تعلية » قُيَ « ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على اللام . » وزيد « ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى اللام » والظرفية « مفعول مقدم لاستبن « يا » متعلق به « وفي » عطف على يا « يبينان » مضارع وألف الاثنين فاعل وهى عائدة إلى « الباء » و « في » ، « السيا » مفعول والألف للإطلاق .

( ٣ ) هى الواقعة بين ذاتين ؛ ثانيهما يملك ، وهذا المعنى أكثر استعمالها .

( ٤ ) يعبر عنه بالاختصاص أو الاستحقاق ، وهى الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك كما مثل ، أو أولهما لا يملك ؛ كأنك لى - وأنا لك - ولحمد أخ .

مالاً - ومنه قوله تعالى : ( فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا • يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ) . والتعطيل ، نحو : جَعَلْتُكَ لَا كَرَامِكَ ، وقوله :

٢٠٧- وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِلذِّكْرِكِ هَزَّةٌ      كما انتقص المصفور بلله القطر

وزائدة : قياساً<sup>(١)</sup> ، نحو : لِيَزِيدَ ضَرَبْتَ ، ومنه قوله تعالى : ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ ) وَسَمَاعاً<sup>(٢)</sup> ، نحو ضَرَبْتَ لزيد .

وأشار بقوله : « والظرفية لستين بيا - إلى آخره » إلى معنى الباء و « في » ، فلذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية ، والسببية ، فمثال الباء للظرفية قوله تعالى : ( وَإِنكُمْ لَتَعْمُرُونَ عَلَيْهِمْ مَبِيعِينَ وَيَالَيْلِ )

٢٠٧- هو لأبي صخر المذلي - عبد الله بن مسلم - من شعراء النولة الأموية .

**الغنة والإعراب :** تعروني : تصينني . هزة : حركة واضطراب . انتقص : تحرك . القطر : المطر . « لتعروني » اللام للابتلاء وتعروني مضارع والتون للوقاية والياء مفعول « لذكرارك » متعلق به واللام للتعليل وإضافته للكاف من إضافة اسم المصير لمفعوله « هزة » فاعل تعرو « كما » الكاف جارة وما مصبورية « انتقص المصفور » فعل وفاعل و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصبر مجرور بالكاف « بلله القطر » الجملة في محل نصب حال من المصفور ، و « قد » مقترنة قبل الفعل عند البصريين - أي قد بله ( والمعنى ) إني لتصينني لأجل تذكرى لك حركة فيها اضطراب وخفقان كما يعلث للمصفور إذا نزل عليه ماء المطر ( والشاهد ) في « لذكرارك » فإن اللام فيه للتعليل .

( ١ ) هي الزائدة لتقوية العامل الذي ضعف عن العمل ، إما بتأخره عن المفعول كثال الشارح ، وإما بكونه فرعاً في العمل ، وذلك كالمصبر ، أو اسمي الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة نحو : ( مصلحاً لما بين يديه - فقال لما يريد . ) .

( ٢ ) هي الزائدة لجرد التأكيد وتقوية المعنى - دون العامل ، ولا تتعلق بشيء وتقع بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كثال الشارح ، وبين المتضامنين نحو : يا يوش للحرب .

أى : وفى الليل<sup>(١)</sup> ، ومثالها للسببية قوله تعالى : ( فَيُظْلَمُونَ مِنْ اللَّيْلِ )  
هَذَاوَا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَيَمْلَأُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا<sup>(٢)</sup> .  
ومثل « فى » الظرفية قولك : زَيْدٌ فى الْمَسْجِدِ ، وهو الكثير فيها ، ومثالها  
للسببية قوله صلى الله عليه وسلم : دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فى هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ،  
فَلَا هِىَ أَطْعَمَتْهَا ، وَلَا هِىَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ<sup>(٣)</sup> الْأَرْضِ .

• • •

( بِأَلْبَا ، اسْتَمَعَنْ ، وَعَدَ ، عَوْضَ ، أَلْصَقَ )

وَمِثْلُ «مَعَ» وَ «مِنْ» وَ «عَنْ» بِهَا انْطِقُ<sup>(٤)</sup>

تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية ، وذكر هنا أنها تكون  
للاستعانة<sup>(٥)</sup> ، نحو : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ - وَقَطَعْتُ بِالسَّكِينِ . وللتعليق<sup>(٦)</sup> ،  
نحو : دَخَبْتُ بِزَيْدٍ - وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( دَعَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ) . وللتعويض<sup>(٧)</sup>  
نحو : اشْتَرَيْتَ الْفَرَسَ بِأَلْفِ دَرَاهِمَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( أُولَئِكَ الَّذِينَ

( ١ ) فى التى يصلح فى مكانها « فى » .

( ٢ ) هى الناحلة على سبب الفعل وعلة .

( ٣ ) خَشَاشُ الْأَرْضِ : هَوَامُهَا وَحَشَرَاتُهَا ، وَالْمَقْرَدُ خَشَاشَةٌ .

( ٤ ) « بِأَلْبَا » متعلق بـ « اسْتَمَعَنْ » وقصر للضرورة « وعد » ، عوض ، أَلْصَقَ ،

معطوفات على استمع بخلاف الماطف « ومثل مع » حال من « ها » فى بها  
ومضاف إليه « ومن » ، وعن « معطوفان على مع » بها « متعلق بانطق .

( ٥ ) هى الناحلة على آلة الفعل ، ولنا تسمى بـ « الآلة » .

( ٦ ) أى تعلية الفعل إلى المفعول ، فهى كالمهزة ، وأكثر ما تعلية

الفعل القاصر ، وتسمى بـ « النقل » .

( ٧ ) هى الناحلة على الأعراف والأعنان ، فبها مقابلة شيء ، أى

دفع شيء وأخذ آخر فى مقابلته ، بخلاف بـ « البذل » فإنها تدل على اختيار  
الشيء ولو لم يكن له مقابل ، ولنا تسمى بـ « المقابلة » .



اشْتَرَوْا الْحَيَاةَ النَّخْيَا بِالْآخِرَةِ ( ) ، وللإصاق<sup>(١)</sup> نحو : مَرَزْتُ بِزَيْدٍ ،  
وبمعنى « مع » نحو : بعتك الثوبَ بِطِرَازِهِ<sup>(٢)</sup> أى : مع طرازه ، وبمعنى  
« من » كقوله : • شَرِبْتُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ •

أى : من ماء البحر . وبمعنى « عن » نحو ( سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ ) أى :  
عن عذاب . وتكون الباء - أيضاً - للمصاحبة<sup>(٣)</sup> ، نحو ( فَسَبَّحْ بِحَمْدِ  
رَبِّكَ ) أى مصاحباً حمداً رَبِّكَ .

• • •

( عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ ، وَتَقَى هـ ) و « عَنْ » يَمْنُ تَجَاوَزًا عَنْ مَن قَدْ فَطِنَ  
وَقَدْ نَجَى مَوْضِعَ بَعْدَ ، وَ « عَلَى » كَمَا « عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جِيلًا<sup>(٤)</sup> »  
تستعمل « على » للاستعلاء<sup>(٥)</sup> كثيراً ، نحو : زَيْدٌ عَلَى السُّطْحِ .

( ١ ) هو مطلق التعليق ، وهنا المعنى لا يفارقها ، ولذا لا يعلو بعضهم  
معنى مستعلا ، والإصاق : إما حقيقى نحو : أمسكت بمحمد ، وإما مجازى  
كثال الشارح .

( ٢ ) الطراز : علم الثوب ، وهو فارسي معرب .

( ٣ ) هى التى يصلح فى موضعها « مع » ويعنى عنها وعن ملحوظها  
الحال ، وعلى هذا فهو مكرر مع ما سبق .

( ٤ ) « على » قصد لفظه مبتدأ للاستعلاء خبر « ومعنى فى » معطوف  
على الاستعلاء ومضاف إليه « وعن » معطوف على فى « وعن » متعلق بعنى  
« تجاوزاً » مفعول مقدم « من » اسم موصول قاعل عنى « قد فطن » الجملة  
صلة من . « نَجَى » مضارع فاعله يعود على عن « موضع » ظرف لتجى « بعد »  
مضاف إليه « وعلى » معطوف على بعد « كما » الكاف جارة وما مصلرية « على »  
مبتدأ مقصود لفظه « موضع عن » ظرف متعلق بيجلا ومضاف إليه « جلا »  
مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى « على » والألف للاطلاق والجملة  
خبر المبتدأ .

( ٥ ) أى العلو : حقيقة إن كان على نفس المجرور ، سواء كان حسياً  
كثال المصنف ، أو معنوياً نحو : ( فضلنا بعضهم على بعض - ولهم على ذنب ) .  
ومجازاً إن كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو : ( أو أجد على النار هدى -

وبمعنى « فى » نحو قوله تعالى : ( وَكَفَلَ الْمَلِيئَةُ عَلَى حِينٍ غَلَّةٍ مِنْ أَهْلِهَا )  
 أى : فى حين غلة . وتستعمل « عن » للمجازة<sup>(١)</sup> كثيراً ، نحو :  
 رَمَيْتُ السُّهْمَ عَنْ الْقَوْمِ ، وبمعنى « بعد » نحو قوله تعالى : ( لَتَرْكَبُنَّ  
 طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ) أى : بعد طبق ، وبمعنى « على » نحو قوله .

٢٠٨ - لِأَنَّ كَيْفَ عَمَلِكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ كَيْفَ تَخْزُونِي

أى : لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَمَلِي ، كما استعملت « على » بمعنى « عَنْ »  
 فى قوله :

= وإنك لعلى خلق عظيم ) . وأما نحو : توكلت على الله - فن باب الإضافة  
 والإستاد ، أى أضفت توكلتى وأسلته إليه تعالى ؛ لأنه سبحانه لا يعلو عليه  
 شيء ، لا حقيقة ولا مجازاً .

( ١ ) المجاوزة : هى بعد شيء عن مجرورها بسبب الحدث قبلها ،  
 وهى حقيقة كالمثال ، ومجازية نحو : أخذت العلم عن محمد .

٢٠٨ - هو لئلى الإصبع العلوانى - حرتان بن الحارث - فى مزين  
 ابن جابر .

اللغة والإعراب : أفضلت : زدت . ديانى : مالكى وقام بأمرى .  
 تخزونى : تسمى الذل وتفهرنى . « لاه » أصله لله ، حلف لأم الجبر وأبقى  
 عملها شلوذاً ، ثم حلفت أداة التعريف ، وهو جار ومجرور خبر مقدم « ابن  
 عمك » مبتدأ مؤخر ومنضاف إليه « لا » نافية « أفضلت » فعل وفاعل « فى  
 حسب عنى » متعلقان به « ديانى » خبر أنت « تخزونى » منصوب بأن  
 مضمرة وجوباً بعد فاء السببية لوقوعها فى جواب النفى ، وسكنت الواو  
 للقافية . أو الفاء عاطفة ، وجملة تخزونى خبر لمبتدأ محذوف - أى فأنت  
 تخزونى ( والمعنى ) لله در ابن عمك - يعنى نفسه - فقد حاز من الخصال  
 الكريمة ما يتعجب منه ، وأنت لم تردعه فى الفضل ولا فى المخاخر ، واست  
 مالك أمرى ومدير شئونى حتى تسمى وتلتنى . وهذا البيت من قصيدة  
 طويلة مطلعها :

يَا بَنَ لِقَلْبٍ طَوِيلٍ الْبَيْتُ مَحْزُونٍ      أَنَسَى تَذَكَّرَ رِيًّا أُمَّ هَارُونِ  
 ( والشاهد ) فى « عنى » فإن عن بمعنى على ، لأن أفضل بمعنى زاد فى  
 الفضل يعلى يعلى .

٢٠٩- إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَصْغَيْتَنِي رِضَالًا  
أى : إذا رضيت عنى .

(شِبْهٌ بِكَافٍ ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى مَوَازِلًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٍّ) (١)  
تَأْتِي الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ كَثِيرًا ، كَهَوْلِكَ : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . وَقَدْ تَأْتِي  
لِلتَّعْلِيلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُمْ) أَى : لِهَدَايَتِهِ لِإِيَاكُمْ .  
وَتَأْتِي زَائِلَةً لِلتَّوْكِيدِ ، وَجَلَّ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أَى  
لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ ، وَمَا زِيدَتْ فِيهِ قَوْلُ رُوِيَةٍ :  
• لَوَاحِجُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْنَقِ • ٢١٠ -

٢٠٩- هُوَ الْقَصِيفُ الْعَقِيلُ - مِنْ قَصِيلَةٍ يَمْلَحُ بِهَا حَكِيمٌ بِنِ الْحَسِبِ  
الْقَشِيرَى وَاسْمُهُ : مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَقِيلٍ . شَاعِرٌ مَقْلَقٌ ، كَوَفَى ، لَحَقَى  
الْمَوْلَةَ الْمُبَاسِيَةَ .

الْبَلَّةُ وَالْإِعْرَابُ : قُشَيْرٌ : هُوَ قُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ رَيْحَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ  
صَمْعَةَ . « رَضِيتَ » فَعَلَ الشَّرْطَ وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « عَلَى » بِمَعْنَى عَنِ - مُتَعَلِّقٌ  
بِهَا « بَنُو قُشَيْرٍ » فَاعِلٌ رَضِيتَ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ إِذَا  
إِلَيْهَا « لِعَمْرِ اللَّهِ » اللَّامُ لِلاتِّبَاءِ وَعَمْرُ اللَّهِ مُبْتَلَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ  
وَجَوَابٌ - أَى قَسَمِي « أَصْغَيْتَنِي رِضَالًا » الْجُمْلَةُ جَوَابٌ إِذَا ، وَأَنْتَ الضَّمِيرُ فِي  
رِضَالًا - مَعَ أَنَّ مَرْجِعَهُ مَذْكَورٌ وَهُوَ بَنُو قُشَيْرٍ - لِلتَّأْوِيلِ بِالْقَبِيلَةِ (وَالْمَعْنَى)  
إِذَا رَضِيتَ عَنِ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ بِعَجْبَتِي وَيَسْرَتِي وَآلِهِ رِضَالًا .

(وَالشَّاهِدُ) فِي « عَلَى » فَإِنَّهَا بِمَعْنَى « عَنْ » ذَلِكَ لِأَنَّ رَضَى يَتَعَلَّى بِعَنْ ، كَمَا  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) ، وَقَدْ ضَمَّنَ الشَّاعِرُ « رَضَى »  
مَعْنَى « مَحْضَ » فَعَلَاهُ بِعَلَى . وَالْعَرَبُ تَحْمِلُ الشَّيْءَ عَلَى ضِلَعِهِ ، كَمَا تَحْمِلُهُ عَلَى نَظِيرِهِ .  
(١) « بِكَافٍ » مُتَعَلِّقٌ بِشِبْهِ « وَبِهَا » مُتَعَلِّقٌ بِبَعْنَى « التَّعْلِيلِ » مُبْتَلَأٌ « قَدْ  
بَعْنَى » قَدْ لِلتَّعْلِيلِ وَجُمْلَةُ الْفَاعِلِ وَتَأْنِيهِ خَبَرُ الْمُبْتَلَأِ « وَزَائِلًا » حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ  
« وَرَدٌ » الْآتِي « لِتَوْكِيدٍ » مُتَعَلِّقٌ بِزَائِلَةٍ « وَرَدٌ » مَاضٍ وَقَاعِلُهُ يَعُودُ إِلَى الْكَافِ .  
٢١٠- هُوَ لِرُوِيَةِ بَيْنِ الْعِجَاجِ - يَصِفُ خِيَلًا ضَوَامِرَ - مِنْ أَرْجُوْزَتِهِ  
الَّتِي مَطْلَعُهَا :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيٌ لِلْخُرْقِ مُشْتَبِهٌ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخُقُقِ

أى : فيها المَقَّ — أى : الطُّرُ ، وما حكاه القراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصمتون الأَقِطَ<sup>(١)</sup> ؟ فقال : كَهَيْنَ — أى : هَيْنًا .

• • •

(وَلَسْتُمْ عَلِمْ أَمْرًا ، وَكُنَّا عَنْهُ وَعَلَى ، مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا)<sup>(٢)</sup>

اِسْتَعْمِلَ الكافُ اسماً قايلاً ، كقوله :

٢١١ — أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى قَوَى شَطَطُ

كَالطَّقَنِ يَنْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ

= اللغة والإعراب : لواحق : جمع لاحقة ، اسم فاعل من لحق — إذا ضمير وهزل . الأقرباب : جمع قرب كعتق وقفل ، وهي الخاصرة . المَقَّ — بفتح الميم والقاف — الطول القاحش في دقة . « لواحق » خبر لمبتدأ محذوف — أى هى لواحق « الأقرباب » مضاف إليه « فيها » جار ومجرور خبر مقدم والضمير يرجع إلى الخيل الموصوفة — أو الحمر الوحشية « كالطَّق » مبتدأ مؤخر ، والكاف زائدة والجملة حال من الأقرباب .

( والمعنى ) أن هذه الخيل أو الأتكن الوحشية — التى يصفها — خصائص البطون ، قد أصابها المزال والضمور ، وفيها طول ( والشاهد ) فى « كالطَّق » فإن الكاف فيه زائدة لا معنى لها ، وأصالتها تصد المعنى المراد ، فإنه لا يقال : فى هذا الشيء كالتطول ، وإنما يقال : فى هذا الشيء طول .

( ١ ) هو اللبن الخائر المتجمد .

( ٢ ) « واستعمل » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى الكاف فى البيت السابق « اسماً » حال من نائب الفاعل « وكنا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « عن » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « وعلى » معطوف على « عن » من أجل « متعلق بلخل » ذَا « مضاف إليه » عليهما « متعلق بلخل » من « قصد لفظه مبتدأ » دخلا « فاعله يعود على » من « والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ .

٢١١ — هو للأعشى — ميمون بن قيس — من قصيدته المشهورة التى

مطلعها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَانَ رَتَجُلْ      وهل تُطِيقُ وداعاً أبها الرُّجُلْ ؟

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعلية ، والعامل فيه « يَنْهَى » ، والتقدير :  
وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ مِثْلُ الطُّعْنِ ، ولست حملت « على — وعن » اسمين  
عند دخول « مِنْ » عليهما وتكون « على » بمعنى « فوق » ، و « عن » بمعنى  
« جانب » ومنه قوله :

٢١٢ — غَلَّتْ مِنْ عَلَيْهِ يَعَدَّ مَاتَمَ ظَمَوْهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَبْضِ بَرَزَاءَ مَجْهَلٍ

= اللغة والإعراب : شَطَطٌ : جور وظلم . القتل — بضمتين — : جمع  
فتيلة — والمراد بها فتيلة الجراح . « أَتْنَهَوْا » الهزمة للاستفهام الإنكارى ،  
وتفنون فعل وفاعل « ذَوَى » مفعول يبنى مقدم « شَطَطٌ » مضاف إليه  
« كالطُّعْنِ » الكاف اسم بمعنى « مثل » فاعل يبنى والطعن مضاف إليه وجملة  
يذهب ... إلخ صفة للطعن ، أو حال منه .

( والمعنى ) : لا يبنى الظالمين عن ظلمهم وجورهم ، ولا يردعهم عن  
غيهم — مثل الطعن البالغ الذى يقذف إلى الجوف ، فيغيب فيه الزيت والقتل —  
يريد بذلك : أنحنهم بشدة وقسوة أو قتلهم والإجهاد عليهم .

( والشاهد ) فى كالطعن : فإن الكاف فيه اسم بمعنى مثل كما بينا . وهى  
فاعل « يَنْهَى » .

٢١٢ — هو لمزاحم العقلى — من قصيدة يصف فيها قطاة .

اللغة والإعراب : غَلَّتْ مِنْ عَلَيْهِ : صارت القطاة من فوقها يئسها ، فعلى  
هنا : اسم ، ولذلك دخل عليه حرف الجر . ظَمَوْهَا : مدة صبرها عن الماء ،  
والظم : ما بين الشرين . تصل : تصوت أحشاؤها من العطش . قبض ،  
القبض : قشر البيض الأعلَى « بَرَزَاءَ » : ما ارتفع من الأرض . مجهل : قعر  
ليس فيه ما يهتدى به . « غَلَّتْ » فعل ناقص بمعنى صارت من أخبار كان ،  
واسمها يعود إلى القطاة « عليه » اسم بمعنى فوق فى محل جر بمن والماء مضاف  
إليه « بعد » ظرف منصوب بغلت « ما » مصلية « تَمَّ ظَمَوْهَا » فعل وفاعل  
ومضاف إليه والمصدر المتسك مجرور بإضافة الظرف إليه « تصل » الجملة خبر  
لغلت « وعن قبض » معطوف على « من عليه » « بَرَزَاءَ » متعلق بمحذوف  
صفة لقبض ، ممنوع من الصرف لألف التأنيث المملودة « مجهل » مضاف إليه ،  
أو بدل كل — لا نعت ، لأن اسم المكان لا ينعى به عند البصريين ( والمعنى ) =

أى : غَلَّتْ من فَرْقِهِ ، وقوله :

٢١٣ - وَلَقَدْ آتَيْنِي لِرُمَاحٍ كَرِيَّةً

مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمْلِي

أى : مِنْ جَنِبِ يَمِينِي .

(وَمِنْهُ يَوْمُنَا سَمَانٌ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوَّلِيَا الْفَيْلِ : كَ وَجِئْتُ مُذَدَّعًا

وَأَنْ يَجْرَأَ فِي مُفْهِمٍ فَكُنْ هُمَا فِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي : أَسْتَبِينَ<sup>(١)</sup>)

= أن هذه القطاة غادرت ما تحتها من البيض بعد أن انقطعت ملة بعلها عن الماء وأحشاؤها تصوت من شدة العطش ، وتركت بيضا بمكان عال خال من الأعلام التي ينتسب بها (والشاهد) في «من عليه» حيث استعملت «على» اسماً بمعنى فوق وجرت بمن .

٢١٣ - هو لقطرى بن النجاعة - من يات أولها :

لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَحَوِّفًا لِحِمَامِ

اللغة والإعراب : دُرَيْت : حلقة يتعلم عليها الرمي والطعن والتثريب على

إصابة الهدف . «أراني» - أى أعلمنى - مضارع والنون للوقاية والياء مفعول

أول ، ولكونه من أفعال القلوب - صح أن يقع فاعله ومفعوله ضميرين

لمسمى واحد وهو المتكلم . وذلك من خصائص أفعال القلوب «لرماح» متعلق

بمحطوف حال من دُرَيْتِ الواقع مفعولاً ثانياً لأرى «من» حرف جر «عن»

اسم بمعنى جانب في محل جر بمن «يميني» مضاف إليه «تارة» منصوب على

الظرفية . «وأما» محطوف على يميني (والمعنى) لقد أعلم أنى كاللرئيلة التي

يكون فيها الطعن والرمي ، تأتيني الرماح من يميني مرة وعن أمانى أخرى ؛ يصف نفسه

بالجلادة ورباطة الجأش ، والثبات عند اشتداد الأحوال (والشاهد) استعمال

«عن» اسماً بمعنى جهة ، بليل دخول حرف الجر عليه .

(١) «ومذ» مبتدأ قصد لفظه «ومذ» محطوف عليه «سمان» خبر المبتدأ

«حيث» ظرف صفة لمذ «ومذ» رفعا «جملة الفعل والتفاعل في محل جر بإضافة

حيث «أو» عاطفة «أوليا» ماضى المجهول والألف نائب فاعل وهى المفعول

الثانى «الفعل» مفعول أول ؛ لأنه التفاعل في المعنى «مذ» ظرف متعلق يبحث

«دعا» الجملة في محل جر بإضافة مذ . «يجرا» فعل الشرط والألف فاعل

«فكن» التاء لربط الجواب بالشرط و «كن» خبر مقدم «هما» مبتدأ مؤخر

«وفي الحضور» متعلق ب«استبين» معنى «مفعول استبين» فى «مضاف إليه مقصود لفظه .

تُستعمل « مذ » ، ومنذ « لسمين إذا وقع بهما الاسم مرفوعاً ، أو وقع بهما فعلٌ ، فمثال الأول : ما رأيته مذ يَوْمَ الجمعة - أو مذ شَهْرُنَا ، فمذ : اسمٌ مبتدأ خبره ما بعده - وكذلك منذ<sup>(١)</sup> ، وجرز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما<sup>(٢)</sup> . ومثال الثاني : جئت مذ دَعَا ، فمذ : اسمٌ منصوب المحل على الظرفية ، والعامل فيه « جئت »<sup>(٣)</sup> .

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفاً جر : بمعنى « مِنْ » ، إن كان للجرور ماضياً ، نحو : ما رأيته مذ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى « فِي » ، إن كان حاضراً ، نحو : ما رأيته مذ يَوْمِنَا - أى : في يومنا<sup>(٤)</sup> .

• • •

(١) ومعناها أول الملة - إن كان الزمان ماضياً كالمثال الأول .  
والأمد : إن كان حاضراً كالمثال الثاني - أو كان معلوداً نحو ما رأيته منذ يومنا .

(٢) فيكونان ظرفين مبنيين في محل نصب متعلقين بمحذوف هو الخبر لما بعدهما - مع إضافة كل منهما إلى الجملة بعده . ويجوز أن يكونا ظرفين وما بعدهما فاعل بكان تامة عنقوفة ، والتفسير : مذ كان - أو مضى ، وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره إلى وقت التكلم ، فمضى ما رأيته مذ يوم الجمعة : انقضت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضيه واستمر إلى الآن .

(٣) ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر بتقدير زمن مضاف إليه ، والتقدير : وقت الحياء هو زمن دعائه . وينبغي هنا أن يكون الفعل ماضياً ، فلا يقال : مذ يدعو . ومثل الفعل : الجملة الاسمية كقول الأعشى : فازلت أبني المال مذ أنا يافع .

(٤) ويكونان بمعنى « من » و « إلى » معاً ، فيخلطان على الزمن الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانهاؤه . ويشترط حينئذ : أن يكون الزمان نكرة معلوداً ؛ لفظاً - أو معنى ؛ كرايته منذ يومين - أو منذ شهر ؛ لأنهما لا يجران المجهم . هنا : ولا تخل « من » على مذ أو منذ . وتقع « إلى » بعدهما ، تقول : ما رأيته مذ - أو منذ يوم الجمعة إلى اليوم . والغالب على « منذ » أن تكون حرفاً ، وعلى « مذ » أن تكون اسماً .

(وَيَعْلَمُ مِنْ وَعَنْ وَيَا زَيْدَ مَا) فَلَمْ يَنْعَنْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا<sup>(١)</sup>  
 تزداد « ما » بعد « مِنْ » ، وَعَنْ ، والياء - فلا تَكُنْهَا عن العمل<sup>(٢)</sup> ،  
 كقوله تعالى : ( يَا حَبِطَتَيْنِ أَغْرِقُوا ) وقوله تعالى : ( عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضْهِبُنَّ  
 نَارَهُمَا ) ، وقوله تعالى : ( فِيمَا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ ) .

• • •

(وَزَيْدٌ بَعْدَ رُبِّكَ وَالْكَافِ فَكَفَّ) وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرٌ لَمْ يُكْفِ<sup>(٣)</sup>  
 تزداد « ما » بعد الكاف ، و « رُبُّ » - فَكُفُّهُمَا عن العمل<sup>(٤)</sup> ، كقوله :  
 ٢١٤ - فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَيَاطَاتُ شَرُّ بَنَى تَجَمُّرَ

(١) « وبعد » ظرف متعلق بزيد « من » مضاف إليه مقصود لفظه  
 « وعن وياء » معطوفان على من « زيد » ماض للمجهول « ما » نائب فاعل  
 زيد « يعن » مضارع مجزوم يلم وقاعله يعود على « ما » « قد علما » نائب  
 الفاعل يعود إلى عمل والألف للاطلاق ، والجملة في محل جر صفة لعمل .  
 (٢) أى عمل الجمر . وذلك لأنها لا تنزل اختصاصها بالأسماء .

(٣) « وزيد » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على « ما » في  
 البيت السابق « والكاف » معطوف على « رب » « فكف » التاء عاطفة وفاعل  
 كف يعود على « ما » ومفعوله محذوف - أى فكف جرهما « تليهما » فاعل  
 تلى يعود على « ما » ، وضيمر الثانية مفعول به يعود على رب والكاف « وجر » ،  
 الواو للحال وجر مبتدأ « لم يكف » نائب فاعل يعود إلى « جر » والجملة  
 خبر المبتدأ .

(٤) أى بأن نحول بينهما وبين النحول على الاسم المفرد فجزره ،  
 وتنبهوا للنحول على الجمل الاسمية أو الفعلية .  
 ٢١٤ - هو لزيد الأعجم . وفيه إقواء ؛ لأنه آخر آيات ثلاثة -  
 أولها وثانيها :

وَأَعْلَمُ أَنِّي وَأَبَا حُتَيْبٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ  
 أُرِيدُ حَيْدَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ الْقَلِيمُ  
 الله والإعراب - الحمر : جمع حمار وسكنت الميم للضرورة . المطايا :  
 جمع مطية وهى هنا الناقة ؛ سميت بذلك لأنها تخطو - أى تجدد وتسرع في -



وقوله :

٢١٥ - رُبَمَا الْجَامِلُ الْمُوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وقد تزداد بعدهما ولا تكفهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

٢١٦ - مَاوِيَّ يَا رُبَّتِمَا غَسَلَرَةً شَعَوَاءَ ، كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْتَمِ

= سيرها . الحبيطات : جاعة من تمم كان أبوهم أكل أكلا انضخ منه بطنه فأت ، فصاروا يعيرون بذلك « من شر » جار ومجرور خبر إن « المطايا » مضاف إليه « كما » للكاف جارة ، و « ما » كافة « الحبيطات » مبتدأ « شر بني تمم » خبر ومضاف إليه ( والشاهد ) زيادة « ما » بعد الكاف وكفها عن الجر ، فأعرب ما بعدها مبتدأ .

٢١٥ - هو لأبي دؤاد الإيادي .

اللفظة والإعراب : الجامل : القطيع من الإبل مع رعاته . المؤيل : المتخذ للقتية . عناجيج جمع عنجوج : الخيل الجياد . المهار : جمع مهر - والواحدة بهاء - وله القوس : « ربما » حرف جر شيه بالزائد مكفوف بما الزائدة « الجامل » مبتدأ « المؤيل » صفة له « فيهم » خبر « وعناجيج » مبتدأ معطوف على الجامل وخبره محذوف - أى فيهم « بينهن » ظرف خبر مقدم « المهار » مبتدأ مؤخر والجملة صفة لعناجيج ( والمعنى ) يصف نفسه بالجوهر ، وأنه لا ييخل بأحسن ما عنده من الإبل المعلقة للقتية ، والجياد من الخيل التي يربها أولادها ( والشاهد ) في « ربما » حيث زيلت « ما » بعد رب فكفها عن العمل . ودخول « رب » المكشوفة على الجمل الاسمية نادر ، والغالب دخولها على الماضي نحو : « ربما أوفيت في علم » . أو على المضارع المنزل منزله لتحقيق وقوعه ، نحو : ( ربما يود اللين كفروا ) .

٢١٦ - هو لضمرة الهشلي ، نسبة إلى هشل - إحدى القبائل العربية .

اللفظة والإعراب : غارة : اسم من أغار القوم - أسرعوا للحرب . شعواء : منتشرة متفرقة . اللذعة : اسم من لذعته النار - أحرقت . الجسم : آلة الوسم - أى الكى بالحديد . « ماوى » منادى مرغم بخذف حرف النداء « يا » حرف تنبيه « ربنا » رب حرف جر لتكثير والتاء زائدة لتأنيث اللفظ و « ما » زائدة غير كافة « غارة » مجرورة برب لفظاً وهى في محل رفع مبتدأ =

وقوله :

٢١٧- وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

( وَحُطِفَتْ « رَبُّ » فَجَرَتْ بَعْدَ « بَلْ »

وَالْقَا ، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ » )

= « شعواء » نعت لغارة « كاللذعة » متعلق بمحطوف نعت ثان لغارة « بالميسم » متعلق باللذعة ، وخير المبتدأ جملة قوله بعد :

نَاغَبْتُهَا التَّنَمَّ عَلَى طَعْمٍ أَجْرَدَ كَأَقْبَحِ مِنَ السَّامِ  
ومعنى ناغت : نبيت . التغم : التئمة . طبع : من الطوع وهو الاتقياد .  
القبح : السهم قبل أن يراش . السام : الآنوس .  
( والشاهد ) في « رَبِّمَا غَارَةٌ » حيث زيلت « ما » بعد رب ولم تكنها  
عن الجر في لفظ ما بعدها وهو « غارة » .

٢١٧- هو لعمر بن بَرَّاقَة المقلاني .

اللغة والإعراب : مولانا : حليفنا . مجرور : مظلوم ، من المجرم وهو  
الظلم . جارم : ظالم . « أنه » أن واسمها « كما الناس » بالكاف حرف تشبيه  
وجر « ما » زائفة ، « الناس » مجرورة بالكاف والجار والمجرور خبر « أن »  
وجملة أن ومعمولها سلت مسد مفعولى نعلم « مجرور » خبر ثان لأن « عليه »  
واقع موقع نائب فاعل لمجرور و « جارم » معطوف عليه ( والمعنى ) أن من  
شيمتنا مساعلة حليفنا على علوه ، مع علمنا أنه كسائر الناس  
يُظلم وَيُظلم غيره ( والشاهد ) زيادة « ما » بعد الكاف في « كما الناس » وعلم  
كتمانها عن عمل الجر . هنا : وقد تزايد « ما » بعد أدوات الشرط الجازمة ، وغير  
الجازمة — فلا تغير من وضعها نحو : ( أينما تكونوا يدرككم الموت — حتى إذا  
ما جاموها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم ) والفرس من زيادتها في هذه الأحوال  
كلها — التأكيد .

( ١ ) « رب » نائب فاعل حذفت مقصود لفظها « فجرت » انفاء عاطفة ،  
وفاعل جرت يعود على رب « بعد » ظرف متعلق بجرت « بل » مضاف إليه  
مقصود لفظه « والقَا » معطوف على بل وقصر للضرورة « وبعد الواو » ظرف  
متعلق بشاع مضاف إليه « ذا » اسم إشارة فاعل شاع « العمل » بدل من  
ذا — أو نعت — أو عطاف بيان .

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله ؛ إلا في « رَبُّ » بعد الولو ،  
وفيا سذكروه . وقد وردَ حذفُها بعد القاء ، و « بَلْ » - قليلا ؛ فمثالُه  
بعد الولو قوله :

• وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْزَنِ <sup>(١)</sup> .

ومثاله بعد القاء قوله :

٢١٨ - فَمِثْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعُ

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَعَاتِمٍ مُخْسُولٍ

ومثاله بعد « بَلْ » قوله :

٢١٩ - بَلْ بَلَدٌ يَلُوءُ التَّجَاجِرَ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتْمُهُ وَجَهْرُمَةٌ

(١) تقدم شرحه في باب الكلام ( والشاهد ) فيه هنا : الجر يرب  
المخفوفة بعد الولو ، وذلك كثير .

٢١٨ - هو لامرئ القيس الكندي من معلقته يخاطب محبوبته .

اللفظ والإعراب : طرقت : أتيتها ليلا . ألهيها : شغلها . تعاتم : هي  
التأويد التي تعلق على الطفل لوقايتها من السحر والحسد - على عقيدة العرب  
والجلاء اليوم - والمفرد تيمة . محول : عمره حول « فثلك » القاء بحسب  
ما قبلها ومثلك مجرور لفظاً برب المخفوفة ، وهو في محل رفع مبتدأ والكاف  
مضاف إليه « حبل » بدل من الكاف في مثلك بدل من كل « قد طرقت »  
الجملة خبر المبتدأ « ومرضع » معطوف على حبل . ويجوز إعراب « مثلك »  
مفعولاً مقادماً لطرقت « محول » صفة لذى تعاتم .

( والمعنى ) كثير من النساء مثلك : حبل ، ومرضع - أتيتها ليلا فشغلها  
عن أحب الأشياء إليها ؛ وهو ولدها الصغير الذي تحفظ به كثيراً . وخص  
الحبل والمرضع - لأنهما أزهده النساء في الرجال ، وأقلهن رغبة فيهم ،  
ومع ذلك تعلقنا به .

( والشاهد ) في قوله : فثلك ؛ حيث جر برب المخفوفة بعد القاء ،  
وذلك كثير أيضاً .

٢١٩ - هو لروية بن المجاج الراجز المشهور .

اللفظ والإعراب : بلد : يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر التجاج : -

والشائع من ذلك حَفَفَهَا بعد الولو . وقد شَذَّ الْجَرْبُ « رُبُّ » محنوفة  
من غير أن يتقلعها شيء ، كقوله :

٢٢٠ — رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي ظِلِّهِ      كُنْتُ أَقْضَى الْحَيَةِ مِنْ جَلَّةِ  
( وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رُبِّ ، لَسَى      حَفَفَ ، وَيَنْصُهُ بِرَى مُطَرِّدَا )<sup>(١)</sup>

= جمع فج — وهو الطريق الواسع . قومه : غباره ، وأصله قامة ، حطفت  
الآلف تحقيقاً . جهرمه : الجهرم : البساط . وقيل : أصله جهرمية ياء مشددة —  
نسبة إلى جهرم ، بلد بفارس فحطفت ياء النسبة . « بل » حرف للإضراب  
« بلد » مجرور لفظاً برب محنوفة ، وهو في موضع رفع مبتدأ ، « ملء »  
مبتدأ ثان « التهجاج » مضاف إليه « قومه » خبر المبتدأ الثاني ، ويجوز العكس ،  
والجملة صفة لبلد « كئانه » نائب فاعل يشترى « وجهرمه » معطوف على  
كئانه والجملة صفة ثانية لبلد ، وخبر المبتدأ الأول قوله : كلفته في البيت  
يعله .

( والمعنى ) رب بلد قد ملأ غباره الطرق الواسعة ، ولا يشترى كئانه  
وبسطه — قطعتة بتاتى . يريد أن يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل  
المشاق ، وأن ناقته قديرة على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة .  
( والشاهد ) جر « بلد » برب المحنوفة بعد « بل » وذلك قليل .  
٢٢٠ — مطلع قصيدة لجميل بن معمر العنزي .

اللغة والإعراب : رسم دار : ما بقى من آثارها لاصقاً بالأرض كالرماد .  
طله ، الطلل : ما شخص — أى ارتفع — من آثارها كالوتد والأثافي . من  
جله : من أجله — أو من عظم شأنه . « رسم » مجرور لفظاً برب محنوفة  
وهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة « دار » مضاف إليه « وقت » الجملة صفة  
لرسم « كنت أقضى » الجملة من كاد واسمها وخبرها خبر المبتدأ ( والمعنى )  
رب أثر ياق من آثار دار المحبوبة ، وقت في أثره الشاخص ، وكنت أشرف  
على الموت من أجله — أو من عظمه في نفسي لأنه آثار الأحبة .

( والشاهد ) حلف « رب » وإبقاء عملها من غير أن يسبقها أحد الحروف  
الثلاثة ، ونهى : الولو — والقاء — وبل ، وذلك شاذ .

( ١ ) « قد » لتقليل « بسوى » جر ومجرور نائب فاعل يجر « رب »  
مضاف إليه مقصود لفظه « لدى » ظرف متعلق بيجر « حلف » مضاف إليه =

الجربغير «رُبُّ» مخلوقاً على قسمين : مُطَرَّدٌ ، وغير مطرَّد .  
 فغير المطرَّد ، كقول رؤبة لمن قال له : « كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ » -  
 « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » ، التعليل : على خَيْرٍ<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :  
 ٢٢١ - إِذَا قِيلَ لَأَيِّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟  
 أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصْلَبِ  
 أى : أشارت إلى كُلِّيبٍ ، وقوله :  
 ٢٢٢ - وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ أَلِفْتُهُ  
 حَتَّى تَبْلُغَ قَارَتَقَى الْأَعْلَامِ  
 أى : فارتقت إلى الأعلام .

= « وبعضه » مبتدأ ومضاف إليه « يرى مطرّداً » نائب فاعل يرى هو المفعول الأول ، ومطرّداً المفعول الثانى ، والجملة خبر المبتدأ .  
 (١) أى : أو بخير ، وهنا النوع مقصور على السماع .  
 ٢٢١ - هو من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً .  
 اللفظة والإعراب : قبيلة : واحدة قبائل العرب . كليب : أبو قبيلة جرير . « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « قيل » ماض للمجهول « أى الناس » اسم استفهام مبتدأ ومضاف إليه « شر قبيلة » خبر ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر نائب فاعل قيل ، ونياية الجملة خاصة بالقول « كليب » مجرور بحرف جر محذوف - أى إلى كليب ، وهو متعلق بأشارت « بالأكف » متعلق بمحذوف حال من الأصابع مقدم عليه . والباء فيه للمصاحبة بمعنى مع - أى مع الأكف « الأصابع » فاعل أشارت .  
 (والمعنى) إذا قال قائل : من شر القبائل ؟ أشارت الأصابع مع الأكف إلى قبيلة كليب . يريد أن تؤمها وارتكاسها فى الشر أمر معروف لجميع الناس .  
 (والشاهد) جر « كليب » بحرف جر محذوف غير ما ذكر ، وذلك شاذ .

٢٢٢ - شاهد لم يعرف قاتله .  
 اللفظة والإعراب : كريمة : صفة لموصوف محذوف - أى « جميلة كريمة » ،

والمطرد كقولك : يَكْمُ ذَرَمٌ اشْتَرَيْتَ هَذَا ؟ فذرهم : مجرور بين  
مطوقة عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ، فعل منذهب  
سيبويه والخليل : يكون الجار قد حُفِّ وأبقى عمله ، وهذا مطرد عندهما  
في مميز « كم » الاستفهامية - إذا دخل عليها حرف الجوز<sup>(١)</sup> .

= والثناء فيه للمبالغة لا للتأنيث على غير قياس ، لأن أمثلها : فتالة - كناية  
وعامة ، وفعله - كفروقه ، ومفعاله - كهفارة ، وليس منها فيلة .  
وقيل إن المعنى : ورب قس كريمة ، وذكر الضمير في آفته ... لتأويلها  
بالشخص . آفته - بكسر اللام - أحيته ، وفتحتها : أعطيتها إلقاً . تليخ :  
تكبر وارفع . الأعلام : جمع علم وهو الجبل . « وكريمة » الواو واو رب ،  
وكريمة مبتدأ مرفوع بصفة مقادرة منع منها حركة حرف الجر الشبه بالزائد  
« من آل » متعلق بمحذوف صفة لكريمة « قيس » مضاف إليه مجرور بالفتحة  
لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي ؛ لأنه اسم قبيلة « آفته »  
الجملة خبر المبتدأ « حتى » ابتدائية « الأعلام » مجرور بحرف جر محذوف -  
أى إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بارتقى ( والشاهد ) جر « الأعلام »  
إلى محذوفة ، وذلك شاذ . وفي البيت شواهد أخرى وهي : إلحاق تاء المبالغة  
الفعلية ، وجر كريمة برب محذوفة ، ومنع قيس من الصرف على إرادة القبيلة .  
وإن أريد به علم مذكر كأبي القبيلة - كان منه من الصرف شاذاً أيضاً .

(١) ويطرد كذلك : في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف ،  
كقولهم : إن في النار زيدا والحجرة عمراً - أى وفي الحجرة ، خلافاً للأخفش ،  
فقد قدر العطف على معمولي عاملين ؛ فجعل الحجرة مطوقة على النار ،  
وعمرأ على زيدا ، وفي القرون بقاء الجزء بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو :  
مررت برجل صالح إلا صالح فطالح - أى إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح .  
وكذلك القرون بالهمزة بعده نحو : أعلى بن الحسن ؟ استفهاماً لمن قال :  
مررت بعلى . والقرون بهلا نحو : هلا دينار - لمن قال : جئت بذرهم .  
والقرون بإن نحو : امرر بأبيهم أفضل - إن محمد وإن على . ويطرد كذلك  
حذف الجار مع إبقاء عمله : في فقط الجلالة في القسم - دون تعويض من  
حرف القسم المحذوف - نحو : الله لأفضلن كنا . وفي لام التحليل إذا جرت  
كى وصلها نحو : جئت كى تكرمنى ، إذا قلت « كى » تعليلية وقد قلتم -

= ذلك . ومع أَنَّ وَأَنَّ — وقد سلفا أيضاً . هذا : ولا يفصل بين حرف الجر ومجروره اختياراً ، وقد يفصل بينهما اضطراراً — بطرف أو مجرور .

( تتمه ) يجب أن يكون للظرف والجار والمجرور متعلق ؛ من فعل — أو شبهه — أو ما يشير إلى معناه . نحو : ( وهو الله في السموات وفي الأرض ) أى وهو المسمى بهذا الاسم . فإن لم يكن شيء من ذلك — قدر المتعلق كوناً مطلقاً . ويستثنى من ذلك خمسة أحرف لا تحتاج إلى متعلق وهي :

( أ ) الزائد ؛ لأنه جيء به للتوكيد لا للربط ، كالباء ، و « من » في قوله تعالى : ( وكفى بالله شديداً — هل من خالق غير الله ) .

( ب ) « لعل » في لغة عقيل لأنها شبيهة بالزائد نحو : ( لعل أبي الغوار منك قريب ) .

( ج ) « لولا » عند من جرّ بها ، فقال : لولاي — لولاك ؛ لأنها بمنزلة « لعل » في رفع ما بعدها عللاً .

( د ) « رب » في نحو : رب رجل صالح قيت — أو لقيته ؛ لأن مجرورها : مفعول في الأول — مبتدأ في الثاني .

( هـ ) حروف الاستثناء ، وهي : خلا ، عدا ، حاشا — إذا خفضن .

### الأسئلة والتمرينات

١ — متى تعين « كى » حرف جر ؟ ومتى تعين للمصدرية ؟ ومتى تحملهما ؟ مثل لكل .

٢ — تكلم عن « مذ » ، و « منذ » — إذا استعملتا اسمين ، ومثل .

٣ — ما الذى تجرّه كل من : الواو ، والتاء ، ورب ؟ وما شرط دخول رب على التفسير ؟

٤ — هات أمثلة فيما : « من » للتبعيض ، وزائدة ، وللبلل . واذكر شروط زيادتها .

٥ — ما الذى تلحقه « ما » الزائدة من حروف الجر ؟ وما حكم ما تلحقه منها ؟ مثل .

٦ — يستشهد بما يأتي في باب حروف الجر . بين موضع الاستشهاد على ضوء ما عرفت قال تعالى : ( مما خطيتاهم أغرقوا — من أساور من ذهب — ثم آمنوا الصيام إلى الليل — وما نحن بتاركى آلئنا عن قواك — لتركبن طبقاً عن طبق — عينا يشرب بها عباد الله — قال ادخلوا في أمم — اقرب للناس حسابهم — فانه لا يكون أصنامكم — لن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) .

إذا أنت لم تنفَعْ فُضِّرْ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَمَا يَفِرُّ وَيَنْفَعُ

رَبُّهُ فَتَبَيَّنَتْ دَعْوَتُهُ إِلَى مَا يُورِثُ الْجَدَّ دَائِمًا فَأَجَابُوا

لِئَلَّا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكَلَّمَكُمْ بِصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ

وَمَازَلْتُ أَبْنَى الْمَالَ مُذْ أَنَا بِأَفْعٍ وَلَيْدًا وَكَهَلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرًا

أَخْ مَا جِدْتُ لَمْ يُخَرِّنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيَفُ عَمْرُولُ تَخْتُمُ مَضَارِيهِ

٧- أذكر ثلاثة من المواضع التي يحذف فيها حرف الجر مع بقاء عمله، ومثل .

٨- اشرح وأعرّب البيت الآتي :

أَخْلَقَ بِلَذَى الْعَصِيرِ أَنْ يَخْطِي بِمَحَاجَتِهِ وَمُنْعِنِ الْقَرَعَ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يُلْجَا

٩- هات أمثلة لاستعمال الكاف ، و « عن » - « حين » ، والباء بمعنى

« من » - « و » عن .

١٠- بين فيها يأتي : حرف الجر ومعناه ومجروره ، المختص وغيره ،

الزائد والأصلي قال تعالى : ( سُبْحَانَ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ

لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ . أَلَا لَهُمْ فِي مَرَّةٍ

مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ . اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى

أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ . فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . وَقَالَتْ أَخْرَاهُم

لَأَوَّلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّوا أَصْلَابًا فَآتَهُمْ غَنَابًا ضَعُفًا مِنَ النَّارِ . أَتُمُ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ

الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ . وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا . وَمَا كَانَ

لَهُمْ مِنْ أَوْلِيَاءٍ يَصْرِفُهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَا لَهُ مِنْ سَبِيلٍ ) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » .

وَمَا قَتَلَ الْأَحْرَارَ كَالْعَمْرِ عَنْهُمْ وَمَنْ لَكَ بِالْحَرِّ الَّذِي يَحْفَظُ الْيَدَا

وليل كموج البحر أرغى سدوله على بقاوع للموم ليتلى

وجانب من الثرى يدعى الوطن ملء العين والقلوب والقطن



تم بعون الله وتوفيقه — الجزء الأول من « التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل » وقد تفضل بمراجعة تجاربه — فضيلة الأستاذ الشيخ « محمد محمد البحري » من كبار علماء الأزهر وأدبائه ، وقد أفلت كثيراً من ملحوظاته وآرائه ، فله مني خالص الشكر والتقدير ، والله يحزيه عنى خير الجزاء .

• • •

هنا : وقد وقعت بعض أخطاء مطبعية جظها ما بين تصحيف أو تحريف — رأينا إثبات أهمها وإن كانت كلها واضحة ، يتركها القارئ لأول وهلة .

فهرس الجزء الاول من كتاب « القوضيح والتكميل لابن عقيل »

س	للموضوع	س	للموضوع
٣	مقدمة في منهج الكتاب	٦٥	وتكملة في استناد الفعل الناقص إلى الضمائر
٤	التصريف بابن مالك - وابن عقيل	٦٧	الاستئلة والتمريعات
٥	مقدمة هامة في نشأة فنس		( الفكرة والمعرفة )
٩	مقدمة ابن مالك	٦٨	مضى التكررة . المرة . أنواع المعارف
١١	الكلام وما يتألف منه	٦٩	التصغير . انقسامه إلى متصل ومتصل
١٢	مضى : الكلام . التكلم . الكلمة .	٧٢	علة بناء المضمرات
	القول . اسم الجنس . اسم الجمع . الجمع	٧٢	الضمائر التي تصلح لأكثر من موضع
١٤	علامات الاسم	٧٤	انقسام التصغير إلى مستر وهارز . مواضع
١٩	علامات الفعل . من الأفعال ما لا يقبل قتاء		وجوب الاستتار
٢١	الحرف . أنواعه . علامات	٧٦	انقسام المتصل للبارز إلى مرفوع ومنصوب
٢٢	أنواع الفعل . علامات كل . تفرق بين	٧٧	قاعدة الاتصال والانفصال
	الفعل واسم الفعل	٧٨	مواضع جواز الاتصال والانفصال
٢٥	الاستئلة والتمريعات	٨٢	• وجوب الانفصال
	( المعرب والمبني )	٨٤	نون الوقاية وياه للتكم بالنتبة للفعل
٢٦	المعرب والمبني من الأسماء . بيان كل أنواع	٨٥	• • • • • الحرف
	شبه الحرف بالاسم	٨٧	• • • • • مع لنذ ولذ ولظ
٣٠	المعرب . انقسامه إلى صحيح وسهل وإل	٨٧	أحوال وقفه ووقفه وحكمها
	متضمن أمكن وغير أمكن	٨٨	خلاصة في حكم نون الوقاية مع نون الرفع
٣١	المبني والمعرب من الأفعال . أنواع لبناء	٨٩	الاستئلة والتمريعات
٣٤	الحروف كلها مبينة		( العلم )
٣٥	الإعراب . أنواع . العلامات القروية	٩١	تعريله انقسامه إلى اسم وكنية ولقب
٣٦	الأسماء الستة . لبنائها . شروط إعرابها	٩٢	الحكم إذا اجتمع الاسم مع اللقب
٤١	إعراب . • لا أبالك • ونحوه	٩٥	انقسامه إلى متقول ومرتبيل
٤٢	إعراب المثني ، ما أخلق به . شروط	٩٨	• إلى علم جنس ، وعلم شخص
٤٦	إعراب جمع للذكر . شروطه . ما أخلق به	٩٩	لتفرق بين علم الجنس وعلم الشخص
٥٢	حركة نون المثني والجمع		واسم الجنس ، والتكررة
٥٥	والتأنيث في حكم أجزاء جنس الإنسان	١٠٠	الاستئلة والتمريعات
٥٦	إعراب جمع المؤنث . ما أخلق به . شروط		( اسم الإشارة )
٥٩	• الاسم الذي لا يصرف	١٠١	تعريف . ما يشار به إلى الفرد
٦٠	• الأفعال الخمسة . شروطها	١٠١	ما يشار به إلى المثني والجمع
٦١	إعراب المثلث من الأسماء	١٠٢	مراتب المثار إليه ، وما يحصل
٦٢	• للمثلث من الأفعال		لكل مرتبة

تليح فهرس الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عقيل »

س	الموضوع	س	الموضوع
١٠٥	الإشارة للمكان ؛ مهنة ، وقريه	١٥٨	تقسيم أكبر الفرد إلى جلد ومشتق
١٠٦	الأسئلة والقرينات	١٦٢	أكبر الطرف ، أو الجار والمخبر
	( الموصول )	١٦٦	مواضع الابتداء بالنكرة
١٠٧	تعريفه . انقسامه إلى اسمي وحرف	١٧٢	جواز تقديم أكبر
١٠٨	للموصلات الحرفية ، وما يصل بكل منها	١٧٦	مواضع وجوب تغيير أكبر
١١٠	للموصلات الاسمية الخاصة ؛ المفرد والثنى والجمع	١٨٠	تقديم أكبر
١١١	حكم الأول . ثلاث . لاء	١٨٢	جواز حذف كل من المبتدأ والأكبر
١١٤	للموصلات العامة	١٨٥	مواضع وجوب حذف أكبر
١١٥	حكم واو ١١٥ حكم ياء والألف والقلم	١٨٩	حذف المبتدأ
١١٧	ذو ١١٩ ذا	١٩١	تعدد أكبر
١٢٠	للموصلات الاسمية لا بد منها من صلة وعلة	١٩٢	تعدد الأعيان . الأسئلة والقرينات
١٢١	صلة الموصول - شروطها		( كان واخواتها )
١٢٢	صلة واو وشروطها	١٩٥	لم يمت نواسخ ، ونواصب ؟ عليها
١٢٦	حكم هاء ، للموصولة وأحوالها	١٩٦	ما يصل منها بلا شرط . وما يصل بشرط
١٢٨	حذف العائد للمرفوع - وشروط		ما يشترط في حله تقديم ثي أو شبه
١٢٩	إعراب ولاسيما والاسم الواقع بعدها	١٩٨	ما يشترط في حله تقديم واو المصرية
١٣٧	عائد المنصوب وشروط حذفه	١٩٩	انقسامها من حيث التصرف وعلمه
١٣٤	المختوم	٢٠١	جواز توسط أعيانها
١٣٦	وقتيات . الأسئلة والقرينات	٢٠٤	حكم تقديم أعيانها عليها أو على اسمها
	( المعرف بعلامة التصريف )	٢٠٥	اختلاف لنتها في جواز تقديم غير ليس
١٣٨	تعريفه . هل للمرفوع أو للقلم وحده ؟	٢٠٦	ما يصل منها تامة ، وما لا يكون إلا ناقصاً
١٣٨	ال للثمة وأنواعها أو الزائدة وأنواعها	٢٠٧	حكم معمول غيرها من حيث التقسم على اسمها وعلمه
١٤٢	ال للناحلة على الأعلام لمح الأجل	٢١١	مواضع زيادة كان ، وشروط ذلك
١٤٤	قلم بالثنية	٢١٢	مواضع حذف كان ، وحده ، ومع اسمها أو غيرها
١٤٥	تثنية في تعريف العدد بال	٢١٧	حذف تون مضارعها المجروم
١٤٦	الأسئلة والقرينات	٢١٨	خلاصة شروط حذف تونها
	( الابتداء )	٢١٨	الأسئلة والقرينات
١٤٧	تعريف . المبتدأ لسان : ماله غير ، واه	٢٢٠	ما ، ولا ، ولات ، وإن . للشبهات ليس
١٥٢	المبتدأ مع مرفوعه	٢٢٠	حكم واو وشروط إعمالها على ليس
١٥٥	لرافع المبتدأ والمخبر وأحوال العطف ذلك	٢٢٥	حكم المخطوف على غير واو . زيادة الياء
١٥٦	تعريف أكبر		في غيرها وغير ليس ، وغيرها
١٥٦	تقسيم أكبر إلى مفرد وجملة		

تليق فهرس الجزء الاول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عقيل »

ص	للموضوع	ص	للموضوع
	( « لا » اتقى اتقى للجنى )	٢٢٨	حكم ولاه وشروط عليها عمل ليس
٢٨٤	شروط عليها عمل « إن »	٢٣١	حكم وإنهوا اختلاف الطاء في إعمالها
٢٨٦	أنواع اسمها ، وحكم كل نوع	٢٣٢	حكم ولات ، وشروط عليها
٢٨٨	حكم المخطوف على اسم لا إذا تكررت لا	٢٣٤	الاستة والتريينات
٢٩١	حكم نصت اسم « لا » إذا كان مبنياً		( اتصال المقارنة )
٢٩٢	حكم للمخطوف على اسم لا إذا لم تتكرر ولاه	٢٣٥	أقسام أفعال هذا الباب بإيجاز متعاقب
٢٩٤	حكم ولاه إذا دخلت عليها هزة الاستفهام	٢٣٦	عملها . وما يشترط في غيرها
٢٩٧	حذف خبر « لا »	٢٣٨	حكم خبر صى من حيث الترانه بأن
٢٩٩	الاستة والتريينات	٢٣٩	« كاد » « كان » « كان »
	( ثان ولخواتها )	٢٤١	« كان » « كان » « كان »
٣٠٠	أقسام أفعال هذا الباب . منها الأفعال التي	٢٤٢	يجتمع التران غير أفعال الشروع بأن .
	تدل على اليقين وشواهدا		خلاصة أفعال هذا الباب
٣٠٢	الأفعال التي تدل على الرجس وشواهدا	٢٤٦	ماقتضى به صى ولو شك ، وأعلوا
٣٠٧	أفعال التحويل وشواهدا	٢٤٨	حكم ما يحصل بصى من الضائر
٣٠٩	تنضم أفعال القلوب إلى حصره وغير	٢٤٩	الاستة والتريينات
	حصره		( إن ، ولخواتها )
٣١٠	تقتضى قلبية الحصره بالتعلق والإناء	٢٥١	عدها — منها
٣١١	إناء العامل للوسط والتأخر	٢٥٢	عملها . اختلاف النحاة في عملها في التكرير
٣١٤	الفرق بين الإناء والتعلق . مواضع	٢٥٣	حكم خبرها ومصوله ؛ من حيث التقدم على
	التعلق	اسمها	
٣١٥	علم بمعنى عرف . فإن بمعنى اتهم ، وأنى	٢٥٤	للمواضع التي يجب فيها فتح هزة « أن »
	بمعنى سلم	٢٥٦	للمواضع التي يجب فيها كسر هزة « إن »
٣١٧	حكم حذف للمفولين لو أحدهما	٢٥٨	للمواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر
٣١٩	شروط استعمال القول بمعنى الظن	٢٦٢	شروط دعول لام الابتداء على خبر إن
	( أعلم ولرى )	للكسورة	
٣٢٢	الأفعال التي تصب ثلاثة مفاعيل	٢٦٧	دعولاً على مصول التكرير وعلى صبح الفصل
٣٢٥	ماقتضى منها لواحد بالحزبة		وعلى الاسم وشروط ذلك كله
٣٢٦	الاستشهاد لأفعال هذا الباب	٢٦٩	حكم هذه الحروف إذا التزمت بها « ما »
٣٢٩	دلتها . الاستة والتريينات	٢٧١	حكم المطف بصد اسم « إن » وغيرها
	( للفعل )	٢٧٢	« كان » « كان » « كان »
٣٣١	تعريف حكم التأخر عن واقع	٢٧٣	« إن » « إن » « إن »
٣٣٤	يجوز الفعل من العلامة عند إسناده للمنى	٢٧٧	« أن » « أن » « أن »
	والجمع	٢٨١	« كان » « كان » « كان »
		٢٨٢	الاستة والتريينات

تأليف فهرس الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عقيل »

س	للموضوع	س	للموضوع
٢٣٧	حذف الفعل إذا دل عليه دليل	( تصدى للفعل وتزومه )	
٢٣٩	مواضع وجوب تأنيث الفعل	٢٨٤	تعريف التصدي وال لازم وعلامة كل
٢٤٠	• جواز • •	٢٨٥	أقسام الأفعال التصدي
٢٤٦	• وجوب تقديم المفعول والفاعل	٢٨٧	تصدي لازم بحرف الجر
٢٤٦	• جواز التقديم والتأخير لكل منهما	٢٩٠	تقدم بعض المفاعيل على بعض
٢٤٩	اشتغال الفاعل أو المفعول على ضمير الآخر	٢٩٠	ما يخص أحوال المفعول الأول مع الثاني
٢٥١	للمواضع التي يعود فيها الضمير على متاعر لفظاً ورتبة .	٢٩٢	مواضع حذف المفعول . حذف التائب
٢٥٢	الأسئلة والتهريات	٢٩٢	للمواضع التي يصير فيها التصدي لازماً ولا عكس
		٢٩٥	تقييدات . الأسئلة والتهريات
	( التائب عن الفاعل )		
٢٥٥	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه وأخذ أحكامه	٢٩٧	تعريف . شروط العاملين للتنازعين
٢٥٦	ما يحدث في الفعل من تغيير عند إسناده للمفعول	٢٩٩	حكم العامل للهمل . وجوب الإظهار وتلصقه
٢٥٧	حكم فاء الأجوف الثلاث عند إسناده للمفعول		الأسئلة والتهريات
٢٦٠	قيام المصدر والظرف والجار والمجرور مقام الفاعل		
٢٦٢	إذا وجد المفعول لا يتوب عن الفاعل غيره		
٢٦٣	نيابة المفعول الثاني من بابي « أعلی » و « ظن »		
٢٦٧	« قسمة » في إسناد الأجوف والمضغ إلى الفاعل		
٢٧٠	الأسئلة والتهريات		
	( اشتغال العامل عن المفعول )		
٢٧١	تعريف أو كان الاشتغال . شروط كل		
٢٧٢	ناصب الاشتغال		
٢٧٣	مواضع وجوب نصب المشتغل عنه		
٢٧٥	• رفع • •		
٢٧٧	• ترجيح نصب • •		
٢٧٩	• رفع • •		
	ضابط جواز الأمرين على السواء		
٢٨٠	حكم لوصف العامل حكم الفعل		
٢٨٢	« تبيه » في عمل الجملة للمفسرة		
	الأسئلة والتهريات		

تليق فهرس الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عتيق »

الموضوع	ص	الموضوع	ص
( التمييز )		( المقبول معه )	
تعريف . تمييز المفرد . تمييز النسبة	٤٩٤	تعريف . انصاف له	٤٩٥
جر التمييز . نصبه	٤٩٦	أحوال الاسم الواقع بعد الواو	٤٩٧
حكم التمييز الواقع بعد أفضل التفضيل	٤٩٧	الفرق بين المطلق والمعية . اجتماع للمقابل	٤٩٨
حكم التمييز الواقع بعد ما يدل على التصجب	٤٩٨	الأسئلة والتمزيقات	٤٩٩
حكم تقديم التمييز على عامله	٥٠٠	( الاستثناء )	
تعذر التمييز . ما ينطبق فيه الحال	٥٠٢	تعريفه . حكم المستثنى بإلا . انصاف له	٤٩٩
والتمييز . وما يختلفان فيه		تقديم المستثنى على المستثنى منه	٤٩٩
الأسئلة والتمزيقات	٥٠٣	الاستثناء للمفرغ وسكته . تكرره	٤٩٩
( حروف الجر )		للمستثنى بغير وسوء . حكمه	٤٩٩
عدها . من الحروف الثلاثة وهي		المستثنى بليس ولا يكون وعلا وما	٤٩٩
٥٠٤ ولعل ٥٠٥ ومن ٥٠٦ ولولا		٤٩٩ وما يحلها	
٥٠٩ وتبين ٥١٠ الحروف الأصلية والفرقة		٤٩٩ وما تنص على معناه إلا	
٥١٠ ومنه ومنه حرفان		الأسئلة والتمزيقات	٤٩٩
٥١١ حكم الواو ، و ورب		( الحلال )	
٥١٤ معاني ومن الجارة		تعريف . تكون الحال متعلقة مشقة	٤٩٥
٥١٧ وإل ، و وحى ، ولان		مواضع مجيء الحال جملتها	٤٩٧
٥١٨ استعمال ومن والباء معنى يدل معاني للام		الحال تنكرة ، وقد تجيء معرفة	٤٩٩
٥١٩ معاني الباء و وحى		٤٩٩ مجيء الحال مصدراً متكرراً	
٥٢١ معاني وعلة ومنه — الجاريتين		٤٩٩ مسوغات مجيء الحال من التنكرة	
٥٢٣ معاني للكاف الجارة		٤٩٩ مجيء الحال من التنكرة بلا مسوغ	
٥٢٤ استعمال الكاف ومنه ، وعلة أمثلة		٤٩٧ تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف	
٥٢٦ ومنه ومنه ومنه		٤٩٨ شروط مجيء الحال من المضاف إليه	
٥٢٨ زيادة وماه بعد ومنه ، ومنه		٤٨١ تقديم الحال على عاملها	
و ورب ، والكاف		٤٨٤ تعدد الحال وصاحبها	
مواضع حذف ورب ، وإبقاء عليها		٤٨٥ الحال للزكاة ، وأقسامها	
٥٣١ الجر بغير ورب معنواً		٤٨٧ الفرق بين المفردة والمفردة شروط الجملتها	
٥٣٣ الحروف التي لا تحتاج إلى متعلق		٤٨٨ مواضع الربط بالواو وبالضمير	
الأسئلة والتمزيقات	٥٣٥	٤٩١ حذف عامل الحال وجوباً وجوازاً	
		٤٩٢ الأسئلة والتمزيقات	

فهرس ترجم من وردت اسماءهم من لغة القضاة والقراء وغيرهم  
في الجزء الاول من كتاب « التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل »

الاسم	ص	الاسم	ص
الاصمى	٢٤٤	ابن مالك - ابن عقيل	٤
الانبارى - صاحب الاضاف	٢٤٦	ابن مطي	١٠
الشلوبين - السراق	٢٤٧	الفارسي - سيويه - ابن ابن الربيع	٢٦
أبو بكر بن طاهر - « الحذب »	٢٦٢	ابن صفور	٣٣
هشام بن سلوة القريو	٢٦٦	الأعشى	١١٧
ابن أبي العافية - ابن الأخضر	٢٧٥	جاء اللين النحاس	١١٧
الأعشى الصغير	٢٧٥	أخطل بن أحد	١٣٨
الساقي	٢٩٦	الجوهري صاحب الصحاح	١٣٩
الصغار	٢٣٥	المبرد	١٤١
ابن الخلاج	٢٤٦	ابن جني	١٥٠
الجزولي	٢٤٩	الكسائي - الرمالي	١٥٩
الطوال	٢٥٠	ابن السراج	١٦٣
أبو جعفر يزيد بن القنطاع	٢٦٢	ابن الشجري	١٧٥
ابن طلحة	٤٠٦	أبو بكر بن شبيب	١٩٦
الجرمي	٤٥٩	ابن دوسويه	٢٠٢
أبو زيد الاصلوي - الشيباني	٤٦٠	ابن كيسان	٢٠٤
أبو أمية الطرسوسي	٤٦١	الزجاج - ابن بوهان	٢٠٥
قرغشري	٤٨٢	يونس بن حبيب	٢١٧
الخصاف	٥١١	الفراء	٢٢٦

رقم الإيداع بدار الكتب

---

١٩٧٩ / ٢٢١٩

مطبع الأهرام التجارية











Bibliotheca Alexandrina



0580693